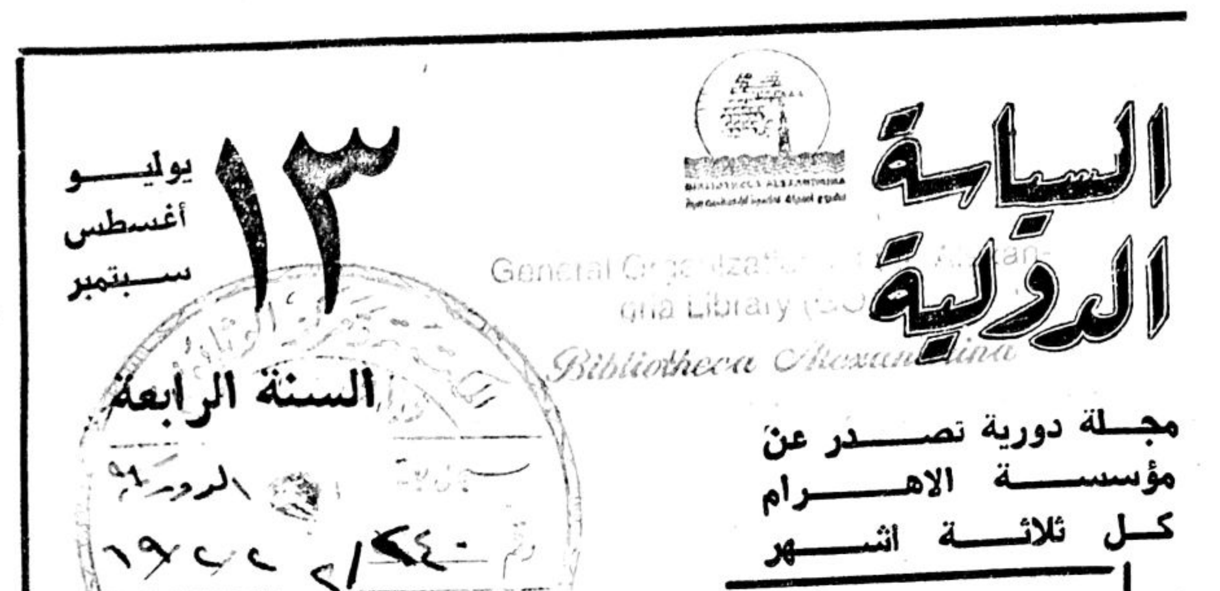


السياسة الدولية

١٣

يوليو
أغسطس
سبتمبر

السنة الرابعة

مجلة دورية تصدر عن
مؤسسة الاهرام
كل ثلاثة اشهر

الفهرس

رئيس التحرير
د. بطرس بطرس غالى

مدير التحرير
د. عبد الملك عوده

الادارة والتحرير :
والاعلانات :
١٢ ، ١٤ ش مظلوم — القاهرة
الاشتراكات : لسنة بالبريد العادى داخل الجمهوريه ٨٠ قرشا ودول اتحاد البريد العربى ودول الدار البيضاء ١٠٠ قرش

الثمن ٢٠ قرشا



الاستراتيجية الجديدة فى العصر النووى

فى نحو منتصف هذا الشهر (١٧ يولية سنة ١٩٦٨) سيكون قد مر قرابة ربع قرن على حادث غير مجرى تاريخ البشرية . هذا الحادث كان هو تفجير أول قنبلة ذرية ، اذ انه فى صباح ١٧ يولية سنة ١٩٤٥ فجرت السلطات العسكرية الامريكية أول قنبلة ذرية فى صحراء نيومكسيكو بالولايات المتحدة الامريكية .

ومن هذا التاريخ حتى اليوم وضعت آلاف الكتب ، وكتبت آلاف الدراسات حول أثر هذا السلاح الجديد فى السياسة الدولية ، بل لقد انشئت معاهد تعد بالعشرات والعشرات وكذلك مراكز الابحاث التى تهتم بالاستراتيجية الجديدة المترتبة على هذا الاختراع الحديث .

ومجلة السياسة الدولية قد اهتمت منذ أول أعدادها بالدراسات المتعلقة بهذه الاستراتيجية لانارة الرأى العام العربى بهذا الفرع الجديد من علوم السياسة الدولية .

واليوم ، وقد مر نحو ربع قرن على أول تفجير ذرى ، والحرب ما تزال قائمة بيننا وبين المغتصب الصهيونى ، يجدر بنا أن نضع بين يدى القارىء العربى بعض قواعد واصول تلك الاستراتيجية الجديدة لتكون ماثلة أمامنا ونحن نتتبع أمور السياسة الدولية ، وقضايا الحرب والسلام ومنها قضية العدوان على الوطن العربى .

القاعدة الاولى التى نستخلصها من تطور العلاقات الدولية فى ربع القرن الماضى هى أن السلاح الذرى لم يستطع التأثير فى مفهوم القومية ، ولم يضعف رغبة الشعوب فى أن تعيش وتعمل فى اطار تلك القومية . فعقب الحرب العالمية الثانية تخيل اكثر من سياسى ومفكر ان السلاح الذى سيعجل قيام الحكومة العالمية وسيكون سببا فى تغيير الاطار التقليدى للدول ، وذلك لان الرقابة على هذا السلاح تتطلب قيام تلك الحكومة العالمية . وتقرير باروخ ، واعمال لجنة الطاقة الذرية فى الامم المتحدة سنة ١٩٦٤ كانت كلها مؤكدة لتلك النزعة العالمية ، وان كانت فى رأى البعض أنها انما قامت لستر تسلط الولايات المتحدة الامريكية على العالم .

وايا كان الامر فان عدة مؤلفات ودراسات قد أكدت أن السلاح الذرى سيؤدى الى تذويب الدول كما ادى اختراع المدفع الى القضاء على الاقطاع والى توحيد جميع الامارات الاقطاعية فى مملكة واحدة .

والحقيقة ان تلك التكهنات لم تتحقق لان السلاح الذرى لم يمنع استمرار القوميات فى النمو ، بل لقد ظهر فى ظله كثير من القوميات الجديدة فى آسيا وفى افريقيا .

« تتعهـد الدول الاطـراف فى هـذه المعاهدة ان تتفاوض بنية صادقة بقصـد التوصل الى اجراءات فعالة لوقف سباق التسلح النووى وكذا نزع السلاح ووضع معاهدة لنزع السلاح اعام والشامل تحت رقابة دولية دقيقة وفعالة » .

المادة (٦) من معاهدة حظر انتشار الاسـلحة النووية

وبايجاز فان السلاح الذرى لم يستطع القيام بأى دور فى تذويب القوميات المحلية وغير المحلية . ولو اننا طبقنا تلك القاعدة على الوطن العربى لقلنا أن امتلاك أى دولة عربية للسلاح الذرى لا يساعدها على تخليص القومية العربية من التجزئة . ولا يعجل قيام الوحدة العربية . بل لنستطيع ان نقـول أنه لو أتيح لاسرائيل ان تملك هذا السلاح فان هذا الخطر الجديد لا يكون كذلك مساعدا على قيام الوحدة العربية ولا على تذويب السيادات المحلية .

القاعدة الثانية أن السـلاح الذرى لا يمكن استعماله فى الحروب القـادمة ، ونستخلص ذلك من السوابق اذ قد وقع كثير من الاشتباكات المسلحة منذ نهـاية الحرب العالمية الثانية ولم يستطع أحد أن يستعمل فيها السلاح الذرى وذلك فى نحو مثل حرب كوريا وحرب فيتنام ، وحرب الكونغو ، والحرب الاهلية فى نيجيريا . فى كل هذه الحروب وغيرها لم يفكر أى طرف من الاطراف المتقاتلة فى أن يستعمل هذا السلاح . حتى الولايات المتحدة عندما كانت تحتكر هذا السلاح ، وتنفرد به من بين جميع دول العالم لم تفكر فى استعماله لانقـاذ جيوش شان كاى تشيك المتحالفة معها من الهزيمة التى لحقت بها ، والتى ترتب عليهـا ادخـال القـارة الصينية بأسرها فى المعسكر الشيوعى . وليس ذلك لمجرد التورع عن استعماله ولكن لاسباب فنية تتعلق بضخامة الدمار الذرى واستمرار آثاره وانتشار مفعوله ولاسباب سياسية أساسـها استنكار الرأى العـام العالمى لهذا السلاح الفتاك الشامل التدمير استنكارا شديدا .

وقد كثرت الدراسات الخاصة باستعمال السلاح الذرى خطأ كان يترتب على سوء فهم ، او على جنون طارىء يعترى المسئول عن استعماله ، وما شابه ذلك ولكن مع اعترافنا بامكان وقوع مثل هذه الاخطاء فاننا لا ننسى أن تقدم التكنولوجيا تجعلنا نعتقد أن وقوع مثل هذه الاخطاء بعيد الاحتمال الى حد كبير ، لذلك يكون من المستطاع تأكيد أنه لا يمكن استعمال السلاح الذرى فى أى حرب قادمة . وعلى ذلك فاذا استطاعت أى دولة عربية أن تحرز السلاح الذرى ، أو اذا استطاعت اسرائيل ان تحرزه فمن المؤكد أن أيا من الطرفين لن يستطيع استعماله .

وقد يقال : ان السلاح الذرى اذا لم يكن ذا فاعلية عسكرية للاسباب الفنيـة والسياسية التى ذكرناها فلماذا التسابق فى تملكه ؟

والجواب على ذلك فى رأى البعض هو أن السلاح الذرى وسيلة ردع دبلوماسى ، والتهديد باستعماله قد يحقق من الانتصارات والنتائج أكثر مما يحققه باستعماله «»

ولكن قد أثبتت أحداث التاريخ فى مدى ربع القرن الماضى أن السلاح الذرى كما أنه لا يمكن أن يكون أداة نصر عسكرى فانه كذلك لا يمكن أن يكون أداة نصر دبلوماسية اذ أن التهديد فى السياسة الدولية غير ذى نتيجة ما لم يكن هناك كبير احتمال فى تنفيذ هذا التهديد ، ولكن كلما تضاءلت فرص تنفيذ هذا التهديد تضاءل تبعا لذلك مفعوله .

فلو فرضنا أن الدول العربية قد أحرزت هذا السلاح أو أن اسرائيل قد أحرزته فبناء على ذلك فان صاحبه لا يملك به أى ردع دبلوماسى .

والقاعدة الثالثة مترتبة على القاعدتين سالفتى الذكر ، وهى أنه ما دام السلاح الذرى يكاد يكون استعماله مستحيلا ، وما دام التهديد به غير ذى جدوى فقد ترتب على ذلك نتيجة هامة هى أن جميع الحروب أصبحت محلية ، والاطراف المشتركة فيها ، وأنصار كل طرف من المتنازعين ، وملتزمو الحياد فيها كل هؤلاء يعملون جاهدين على أن تظل محلية لا يتسع نطاقها . والحوادث السياسية ، والاشتباكات المسلحة التى وقعت فى مدى العشرين سنة الماضية على الرغم من خطورتها وتنوعها لم تتحول الى حروب عالمية ، بل ان كل المحاولات التى بذلتها بعض الدول الاطراف فى تلك الحروب المحلية للعمل على توسيع رقعة تلك الحروب قد فشلت لوجود اتفاق ودى بين الدول الذرية الكبرى على حصر الاشتباكات التى تقع بينها أو بين حلفائها أو بين دول أجنبية عنها فى أضيق نطاق ممكن ، والحرب الفيتنامية الاخيرة خير دليل على صحة تلك النظرية .

وعلى ذلك يمكن أن نقول ان المجابهة الواقعة بيننا وبين اسرائيل كانت وستكون دائما محلية مهما يكن التدخل الخفى أو الظاهر للدول الذرية الكبرى .

القاعدة الرابعة تعتبر نتيجة للقواعد التى قبلها وهى أن عدم امكان استعمال السلاح الذرى وعدم جدوى التهديد به ، واجتهاد الدول الكبرى الذرية فى حصر الحروب المحلية فى اضيق الحدود كل ذلك سيجعل الاتجاه العام فى السياسة الدولية يكون دائما نحو الاحتفاظ بالامر الواقع ، ولكن الشذوذ واضح من تقسيم كل من المانيا وفيتنام وكوريا الى دولتين ، أو بقاء برلين الغربية أشبه بجزيرة غربية فى وسط المحيط الشيوعى ، أو بقاء كوبا جزيرة شيوعية فى وسط المحيط الامريكى .

وبمعنى آخر أن التوازن الذرى أو التوازن الذعرى سيقوى نزعة بقاء الاوضاع على ما هى عليه ، وتضعف نزعة التغيير والتعديل .

القاعدة الخامسة هى ان حرب العصابات وأصول الاستراتيجية غير المباشرة هى التى ستكون سلاح الكفاح فى الغد ما دامت الحروب الذرية والحروب التقليدية

غير ممكنة ، وما دامت الدبلوماسية الذرية غير مجدية . ونجاح فيتنام الشمالية في الصمود أمام أقوى دولة عسكرية في العالم دليل على صحة هذه النظرية التي تأكدت بوضوح أيضا في حرب تحرير الجزائر ، وسنشهد آثارها قريبا في حرب تحرير فلسطين .

القاعدة السادسة تدور حول أهمية الدبلوماسية الجديدة التي يسميها البعض بالدبلوماسية البرلمانية ، والتي من عناصرها الاتصال المباشر بالشعوب ، والعمل على اقناعها ، والاتصال المستمر بين الحكام وبعضهم وقد يكون هذا الاتصال المباشر بين الاعداء أهم مما هو بين الحلفاء ، فالاتصال المباشر مثلا بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ابان حرب يونية ١٩٦٧ هو الذي ساعد على الا تتحول تلك المجابهة العربية الصهيونية الى حرب عالمية ، وذلك الاتصال المستمر على مستوى الحكام والمباشر على مستوى الشعوب هو الذي يزيل العقبات التي تعترض سبيل التعايش السلمي ، وهو الذي يمكن من حصر الاشتباكات المسلحة في أضيق الحدود الممكنة .

القاعدة السابعة هي أن التوازن الذري أو الذعري أفضل للسلام العالمي من توازن القوى التقليدي ، وعليه فمن مصلحة الدول الصغرى والدول المتوسطة — على الرغم مما يبدو في هذا من غرابة — أنها لا تمتلك السلاح الذري ، وألا تسعى في امتلاكه لكي تساعد بذلك على بقاء التوازن الذري كما هو .

تلك هي بعض القواعد التي نستخلصها من تجارب ربع القرن الذي انقضى . ولو اننا طبقنا تلك القواعد على موقف دول العالم الثالث ، ودول العالم العربي من السياسة الدولية نستطيع أن نقول :

(أولا) لا مصلحة لدول العالم الثالث في تملك السلاح الذري أو السعي لتملكه وخير لها من ذلك أن تجيد استخدام الاسلحة التقليدية وأن تحسن التدريب على حرب العصابات .

(ثانيا) على دول العالم الثالث ألا تخشى من الدول الذرية لانها لا تستطيع عسكريا أن تستعمل هذا السلاح ، كما أنها لا يمكنها أن تستعمله دبلوماسيا وفقا لما أسلفنا .

(ثالثا) على دول العالم الثالث أن تبذل الجهد المستطاع في السلاح الدبلوماسي واجادة استعماله لتستطيع به تدعيم مركزها في المحيط الدولي .

رئيس التحرير

دراسة

بحوث المؤتمر الدولى لعلم السياسة فى لبنان

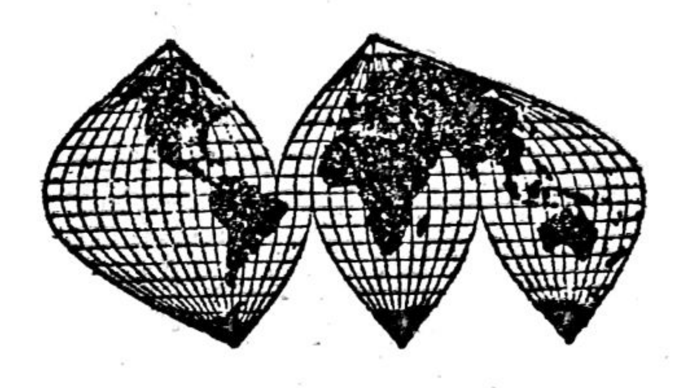
د . عبد الملك عوده

استاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

فى النصف الثانى من شهر ابريل الماضى انعقد فى بيروت المؤتمر الدولى الخامس لعلم السياسة الذى دعت اليه الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ، وفى نفس الفترة شهدت العاصمة اللبنانية مؤتمرين آخرين أولهما المؤتمر الوطنى الثالث للتنمية وثانيهما المؤتمر المسيحى العالمى للتنمية . وقد ازدحم هذا المؤتمر الاخير بالاسماء المعروفة فى ميدان الاقتصاد والتنمية مثل راؤول بريبيتش سكرتير منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية وجان تنبرجن وباربارا وارد (ليدى جاكسون) وأندريه فيليب ، وغيرهم من رجال كنائس البروتستانت والكاثوليك الذين بلغ عددهم ٣٦ عضوا .

السياسة والادارة فى الدول الحديثة :

هذا الموضوع هو الاصل فى مناقشات المؤتمر ، ولكن البحوث المقدمة والمناقشات التى صاحبتها ، جعلت الموضوع يتفرع الى زوايا خاصة أو دراسات اقليمية . وفى الموضوع الرئيسى العام تحدث الاعضاء القادمون من الاتحاد السوفيتى وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المغربية والاردن والمانيا الغربية وتركيا . وفى الموضوعات الخاصة والاقليمية تحدث الاعضاء القادمون من بلجيكا وتركيا والجمهورية العربية المتحدة وسوريا وباكستان . وكان هناك من شاركوا بالتعليقات أو اكتفوا بالاستماع مثل الاعضاء القادمين من الكويت وتونس والعراق وايران . وفى المجال العام تحدث الدكتور صلاح عبد الوهاب عن المساواة بين الدول كأساس



للاشتراك الايجابى فى توجيه السياسة الدولية نحو قيم جديدة تحكم السلام والامن والعلاقات الدولية . وقد أوضح المضمون الاخلاقى والقانونى والسياسى لمعنى العدالة المترتب على مبدأ المساواة بين الدول . وكانت دراسات التنمية المقارنة هى محور حديث العضو الامريكى الذى تحدث عن ضرورة وضوح الاهداف وانسجامها مع المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وفى ميدان التنمية الادارية تكلم الدكتور سويسان العضو التركى عن المتطلبات السياسية للتنمية الادارية . وناقش وجود فئات سياسية وادارية فى بعض الدول الحديثة ترى أن الإصلاح الادارى يتعارض مع مصالحها ووجودها الطبقى . وقرر أن الاصلاح الادارى يتطلب تنظيما سياسيا قويا قادرا على تحدى هذه المصالح الخاصة المتعارضة مع الصالح العام .

وكان العضو القادم من المانيا الغربية يمثل المؤسسة الالمانية للتنمية ولهذا بدأ الحديث بالمساعدات الفنية والتقنية التى تقدمها بلاده الى الدول الحديثة فى ميدان الادارة العامة . وتحدث طويلا عن أهمية دور العنصر الادارى فى عملية التنمية . وأشار الى دور الحراك الاجتماعى بين الفئات والطبقات فى البلدان المتخلفة ، كما حذر من النقل الاعمى للنماذج الادارية والدستورية فى بلدان العالم المتقدم قبل دراسة أسباب نجاحها ومميزات تجربتها الخاصة ، كما طالب بعدم ارسال الشباب للتدريب فى أوروبا نظرا لصغر السن ومغريات التقدم التكنولوجى ، وانما يكون التدريب فى البلاد المتقدمة مناسبا ونافعا اذا كان المتدربون من القيادات الادارية التى نضج فكرها وعمرها وخبراتها فى العمل الادارى .

وتكلم مدير الادارة السياسية بالجامعة العربية

عن دور الجامعة فى انماء العلاقات السياسية الدولية وقدم نماذج للمبادأة العربية لتوثيق العلاقات مع المنظمات الاقليمية فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا والفاتيكان . وأخيرا عرض بعض الافكار حول موضوع تطوير أجهزة الجامعة العربية .

وتكلم العضو القادم من المملكة المغربية عن التحليل العلمى للقوى السياسية فى العالم الثالث . فبعد تعريف العالم الثالث وجد أن به صراعات داخلية وخارجية من أجل التحرر والديموقراطية والقضايا الاجتماعية والوطنية العامة . وقد قاده هذا الى محاولة رسم خريطة طبقية عامة أشار فيها الى دور البورجوازية الوطنية وما تواجهه من عقبات فى هذا المجال .

وكان الاقتصاد موضوعا هاما فى الحديث وقد تميز فيه الدكتور خياطة سكرتير وزارة التخطيط السورية ومحمد سافيور من باكستان . وتغلبت النظرة الفنية على حديث الدكتور خياطة عند الاشارة الى رسم الخطة وسياسات التنفيذ والادارة الاقتصادية اليومية للمتابعة وتقييم الاداء وأخيرا الرقابة على الخطة .

المؤسسة العسكرية والنظم البرلمانية :

ومن خلال الحديث العام برزت القضايا الخاصة فى أفريقيا عامة وفى التجربة التركية خاصة ، فقد تحدث الدكتور بشير العريضى عن دور الجيوش فى عملية التنمية فى ظل النظام البرلمانى الليبرالى وكانت أمثلته التطبيقية من لبنان ، وتحدث الدكتور فان بيلسن والدكتور عبد الملك عوده عن دور المؤسسة العسكرية فى أفريقيا مع تطبيقات على دول الفرانكو فون أثارت نقاط الارتباط بين النظام السياسى الواحد والمؤسسة العسكرية .

وتحدثت الدكتورة سونا كيلى التركية عن دور الجيش فى حياة تركيا منذ عهد كمال أتاتورك وأسهبت فى الحديث عن ثورة الجيش عام ١٩٦٠ وما تلاها من أحداث حتى اليوم ، وأخيرا تحدث الدكتور مصطفى أبو زيد عن تقوية السلطة التنفيذية فى الدول الافريقية المستقلة حديثا أمام افلاس النظام البرلمانى الليبرالى .

ووضح من الحديث أن المؤسسة العسكرية هى البديل الوحيد المنظم فى حالة انهيار وتفسخ الاجهزة الليبرالية التى تقوم عليها نظم الحكم فى الدول الحديثة عامة . كما وضح أن التكوين الطبقى للمجتمع له تأثير على نوعية الحركة والاهداف التى تقوم بهما المؤسسة العسكرية فى الدول المتخلفة ، وقد قرر الدكتور بيسلسن أن مشكلة خلق أجيال من القيادات المتنوعة هى مشكلة مزمنة فى بعض البلدان ، وأن المؤسسة العسكرية حاولت أن تحل هذه المشكلة ، ولكن غياب المبادرة الجماهيرية أدى الى أن ينقلب الوضع الى جمود بيروقراطى ، ومن ثم تعقدت المشكلة فى هذه البلاد .

ونعرض فى هذه الدراسة عددا من البحوث التى ناقشها المؤتمر .

الجيش التركى وثورة ١٩٦٠

د . سونا كيلى

فى بداية عام ١٩٦٠ كانت الصورة العامة فى تركيا هى تعقد المشكلات الاقتصادية وازدياد انتهاك برنامج أتاتورك الاصلاحي — وتعدد الاجراءات الديكتاتورية التى اتخذتها حكومة مندريس لاسكات المعارضة . قد جاء كل هذا نتيجة افتقار نظام تعدد الاحزاب المعمول به منذ ذلك الحين الى الخبرة من جهة ونتيجة تأزم العلاقات بين « الحزب الديمقراطى » والمعارضة فكان لا يسمح بابداء أى نقد حول السياسة

الحكومية ولكن فى الوقت ذاته عمد الحزب الحاكم الى اقحام الجيش فى شئون البلاد الداخلية بهدف الوصول الى تحقيق أهدافه السياسية . جميع هذه الأسباب هى التى أدت الى قيام ثورة ٢٧ مايو ١٩٦٠ .

ويلاحظ أنه بالرغم من ان هذه الثورة لم تقم على أساس تعاون بين المدنيين والعسكريين الا أن الجيش التركى كان واثقا من انه بمجرد أن تندلع الثورة ستنال حتما مساندة وتأييد المدنيين وخاصة الذين ينتمون الى « حزب الشعب الجمهورى » والمثقفين والطلبة . وتماما كما حدث فى عام ١٩٠٨ لم يتدخل الجيش الا عند ما ثبت فشل الوسائل السياسية العادية فى الحفاظ على حكومة دستورية . وأيضا فى عام ١٩٠٨ انبثقت الثورة من أعلى .

والجدير بالذكر ان الجيش التركى يمثل المجتمع على جميع طبقاته . وكان أول من نادى بالايديولوجية الكمالية وتتلخص هذه الاخيرة فى الحصول على الاستقلال وتحقيق التنمية القومية والسياسية فى تركيا . كما كان للجيش التركى دور طليعى فى العمل على تحويل تركيا من دولة تقليدية الى دولة عصرية وكان يعمل لهذا الهدف منذ نهاية القرن الثامن عشر .

وكان أتاتورك يكره اشراك الجيش فى تحقيق برامجه الاصلاحية بل كان يعتمد أكثر على عدد من المجموعات المدنية التى تقوم برعايتها ، لهذا نحى الجيش من ممارسة السلطة السياسية فى البلاد . ولكنه كان يرى أيضا أنه فى حالة تدهور الحالة نتيجة صعودوسيطرة المجموعات الرجعية على الاوضاع السياسية كان على الجيش فى هذه الحالة أن يقوم بمهمة اعادة الامور الى نصابها فى اطار التيار الثورى . لهذا كان يعتمد على الجيش فى القيام بأعمال الدفاع وفى حماية السياسة الاصلاحية التى وضعها . وعلى هذا الأساس كان طبيعيا عند ما تخلت حكومة مندريس عن السياسة الاصلاحية التى وضعها أتاتورك وتدهورت بذلك مركز الدولة التركية ان تدخل العسكريون وهذا ما حدث فى ٢٧ مايو ١٩٦٠ .

وفى يناير ١٩٦١ افتتحت الجمعية الدستورية وكانت مهمتها الرئيسية اقرار قانون انتخابى جديد ووضع دستور جديد لما سمى « بالجمهورية التركية الثانية » . وعلى أثر الانتخابات الوطنية التى أجريت فى أواخر نفس العام قررت لجنة الوحدة الوطنية » وهى اللجنة الثورية التى قامت بثورة ١٩٦٠ بالرجوع الى الحكم المدنى أى بتسليم مقاليد الحكم الى حكومة مدنية .

وكان الدستور الجديد الذى وضع فى عام ١٩٦١ قد هيأ للمجتمع التركى أنظمة جديدة كما تضمن توسعا فى الحقوق والحريات للمواطنين . وأكد أيضا حماية البرامج الاصلاحية التى وضعها أتاتورك وبهذا عبر أحسن تعبير عن نمو تركيا السياسى . فقد جاء هذا الدستور الجديد كخلاصة للتجارب التاريخية والسياسية والدستورية التى مرت بها تركيا كما أكد بصفة قاطعة ارادة الشعب التركية فى التنمية السياسية .

وكانت ثورة ١٩٦٠ بمثابة فتح الباب على مصراعيه أمام المجتمع التركى ليناقش شئونه الاقتصادية والاجتماعية . وفى عام ١٩٦٥ تولى « حزب العدل » الحكم فقد كان بمثابة الوريث الشرعى للحزب الديموقراطى منذ أن صدر قانون عام ١٩٦٠ بحل هذا الاخير . وجاء التركيب الاجتماعية للبرلمان الجديد صورة شبه مطابقة لما كان عليه برلمان سنة ١٩٥٠ . فقد لوحظ أن المهن الحرة مثلتها نخبة حصلت على عدد مهم من المقاعد وذلك على حساب ممثلى النخبة البيروقراطية والموظفين الذين تناقصت أعداد ممثليهم فى البرلمان .

وأهم ما نتج عن انشاء نظام تعدد الاحزاب فى عام ١٩٤٥ هو أن الخلافات كانت تدب وتحتدم بين نخبة كل فئة وذلك داخل البرلمان وخارجه . وان كان الجميع قد اتفقوا على ضرورة النهوض بالبلاد الى مستوى الدولة العصرية ولكن الوسائل ومضمون هذا الهدف تختلف من فئة الى أخرى . وسنلقى نظرة سريعة على بعض التفسيرات التى أعطيت لبعض مواد دستور عام ١٩٦١ .

فمثلا كان دستور ١٩٦١ يتضمن ضرورة العمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك عن طريق التخطيط . ولكن سرعان ما تعددت الاراء واختلفت حول أساليب العمل ومدى التخطيط المطلوب تحقيقه . كذلك هل يتم دعم القطاع الخاص أم القطاع العام ؟ فقدكانت بعض العناصر تطالب بالحرية السياسية ويطالب البعض الآخر بالمساواة السياسية والبعض الآخر بالاثنتين . كما اهتم البعض باذابة الفروق بين الطبقات وبالمساواة فى الحريات

وتناول النقاش آراء عديدة منها من انتمى الى تيار « آدم سميث » الفكرى ومنها الى تيار الفابيانيين ومنها الى كارل ماركس . وكانت بعض العناصر ترى أن التنمية الاقتصادية قد تتم عن طريق دعم المؤسسات الحرة بينما تمسك البعض الآخر بمبدأ السلطة القائمة على فرض مراقبة على القطاع الاقتصادى مع دعم القطاع العام . والجدير بالذكر ان الاشتراكية أصبحت اليوم فى تركيا رمزا له اثر عميق على المشاعر السياسية حيث أصبح تأييد الاشتراكية أو معارضتها اليوم هو جوهر المناقشات الجارية داخل صفوف النخبة التركية على فئاتها العديدة .

وقد تطلعت النخبة التركية الى « القومية التركية » ولكن اذا طلب منها وضع تعريف لهذه القومية أكثر توسعا من الذى تضمنه دستور ١٩٦١ سرعان ما تبرز الاختلافات فى الآراء . فيرى البعض أن التوسع فى الاستثمارات الاجنبية والمؤسسات الخاصة الاجنبية صورة من الاستغلال ضحيتها الشعب التركى لصالح الرأسماليين الوطنيين والاجانب . كذلك قد يعتبر وجود القوات الامريكية على تراب الوطن . حيث أن تركيا عضو فى حلف الاطلسى ــ تعديا على الاستقلال الوطنى وبالتالى على القومية التركية وسيادتها . وترى عناصر أخرى فى نفس العوامل نوعا من الوسائل التى تؤدى الى تنمية اقتصادية سريعة والى استتباب الامن الوطنى . كذلك يرى البعض الآخر ان الاستثمار الاجنبى شىء مرغوب فيه وان كان الواجب يقتضى الحد من حجمه وزيادة الرقابة عليه . كذلك يرى البعض فى بقاء تركيا فى حلف الاطلسى شيئا لا بأس به وان كانوا فى الوقت ذاته يطالبون بالاقلال من التزاماتها وفرض اشراف وطنى على قواعد الحلف المذكور طالما هذه الاخيرة موجودة على التراب الوطنى .

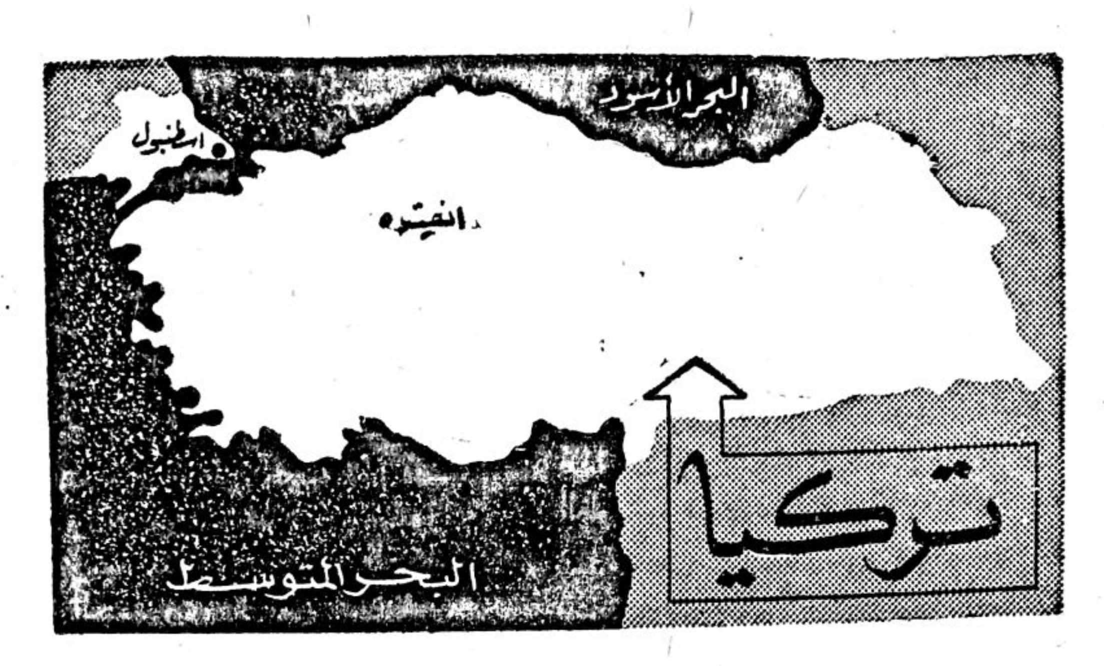
كذلك هو الحال فيما يخص مفهوم « الارادة الوطنية » الذى أثار مناقشات داخل البرلمان التركى . فان « حزب العدل » يرى هذه الارادة متمثلة فى الحزب الذى يحصل على أغلبية الاصوات فى الانتخابات بينما ترى بعض العناصر المنتمية الى « حزب الشعب الجمهورى » ان هذا التفسير « للارادة الوطنية » يشكل تهديدا وخرقا لمبادىء الديموقراطية الحديثة القائمة على عدم السماح بما تسميه باستبداد الاغلبية

ويشير هؤلاء الى أن ما تتضمنه المادة الرابعة من الدستور التركى التى تعكس نظرية الديموقراطية الحديثة فتعطى لاية أغلبية أو مجموعات متفوقة الحق فى التصرف بحرية مطلقة ولكنه لا يخول مثل هذه الاغلبية أو المجموعات المتفوقة الحق فى تمثيل « الارادة الوطنية » .

كذلك كان المذهب العلمانى موضع نقاش ومنذ ١٩٤٥ كان الدين قد استرجع مكانته فى الميدان السياسى كما دل على ذلك الزيادة فى عدد المدارس والجماعات الدينية مما أثار تساؤل النخبة المتمسكة والمشبعة بالحركة العصرية التى وضعها أتاتورك . فقد كان هذا الاخير حريصا على المطالبة بوحدة التعليم العلمانى . ومما لا شك فيه هو أن التطرف والتوسع فى النزعة الدينية لا يمكن بأى حال من الاحوال أن يدمج ضمن القيم الاساسية التى يقام عليها دولة عصرية فى تركيا .

ويلاحظ أن النخبة الثورية التى اشتركت فى حكم الجمهورية التركية الاولى لم تكن تناهض الدين وان كانت تعارض أى تدخل منه فى شئون الدولة وتحصر نشاطه فى الميدان الدينى فقط . أما النخبة السياسية الجديدة وخاصة منها تلك التى تمثلها قيادات « حزب العدل » فهى تبدو أكثر تساهلا مع الاتجاهات التى قامت بها بعض العناصر الدينية حيث أنها تعطى لمفهوم « حرية العقيدة والدين » تفسيرا أوسع يتعدى الحدود التى وضعتها عناصر أخرى ذات اتجاه عصرى .

كذلك يوجد صراع آخر يخص البرنامج الاصلاحى والمبادىء الثورية التى وضعها كمال أتاتورك حيث تكاثرت التفسيرات التى أعطيت لهما . فقد لا يوافق البعض على المبادىء والمشاريع الاصلاحية التى وضعها مؤسس الدولة العصرية ولكنهم مع ذلك قد يساهمون عن طيب خاطر فى تحقيق هذه المشاريع رغبة منهم فى اثبات حسن نيتهم للشعب التركى بتمسكهم بما جاء به الدستور من التزامات حتى يتم لهم اقناعه بشرعية مبادئهم . وقد يوافق البعض الاخر على هذه البرامج الاصلاحية وعلى ما تتمتع به من حماية دستورية ولكنهم يطالبون فى الوقت ذاته ادخال بعض التعديلات فيها على مر الزمان . وأخيرا قد يطالب آخرون باحداث تغيير جذرى



فى هــذه البرامج والمبــادىء حتى يتم تكييفها بالظروف العصرية وحتى تعكس حركة التقــدم والتنمية .

ولا شك ان الصراع القائم داخل صــفوف النخبة التركية وما ترتب عليه من أزمات وعدم استقرار سياسى هو فى الواقع المشكلة الكبرى التى تواجهها تركيا اليوم كما ان حله أو زواله سيكون له آثار عميقة على حركة النمو السياسى التركى . كما ترى بعض العناصر التى تتمتع ببعض النفــوذ وتنتمى الى المعارضــة بأن السياســات التى تتبعها الاحــزاب التى توالت على الحكم حتى الآن وخاصــة منهم « حــزب العدل » ما هى الا خطوة الى الخلف وتراجع فى حركة التنمية . كما أدى هذا التأزم فى الصراع بين المجموعتين الى نوع من الاســتقطاب فى السياسات التركية . ويرجع الفضل فى ظهور ودعم هذه الاتجاهات الجديدة التى اتخذتهــا السياسة التركية الى الدور الفعال الذى قام به عمال المدن خلال منظماتهم النقابية فهؤلاء يعتبرون أيضا ضمن العوامل المؤثرة فى التنمية السياسية فى تركيا .

وقد وضع دستور ١٩٦١ التنظيمات والمبادىء التى ستقوم بتوجيه السياسة فى البلاد مما يدل على وجود أهداف صريحة وواضحة للتنمية تساندها تشريعات ولكن الصــعوبات التى حالت دون تحقيقها حتى الآن نتجت عن عدم تطبيق هــذه القوانين من جهــة وعن تعقد الخلافات داخــل صفوف النخبة المكلفة بعملية الانجاز . ان شدة اهتمام النخبة التركية بالتنمية الاقتصادية وبعدالة توزيع الدخل القــومى وبالتأمين الاجتمــاعى وبالعدالة الاجتماعية هو الذى أدى فعــلا الى تأزم هذه الخلافات . لهذا يتوقف تطبيق ومجــال التنمية السياسية فى تركيا أساسا على مصير هذه الخلافات : هل ستقل حدتها أم ستزول أم ستزداد تأزما ؟

الخلاصــة :

يمكننا أن نصف اليــوم المحاولات التى قامت بها الامبراطورية العثمانية فى الماضى لاحــداث حركة عصرية بأنها نوع من التحديث الدفاعى . فقد بادرت الامبراطورية العثمانية بتنفيذ مجموعة من المشاريع الاصلاحية وكان هدفها الرئيسى هو الدفاع عن النفس . ثم جاءت مشاريع اصلاحية أخرى كان الغرض منهــا الحفاظ على كيــان الامبراطورية عن طريق تحويل المجتمع التقليدى التركى الى مجتمع عصرى . وظهرت أنظمــة جديدة خلال الفترة التى سبقت عهد الجمهوريات ولكن المجهود كان يبذل أيضا فى ســبيل الحفاظ على الانظمــة التقليدية فكانت النتيجة أن ظهر تناقض وتضارب بين الاتجاهين مما شل الحركة العصرية . ثم جاء عهد كمال أتاتورك فأعطى الضمان الكامل للحركة العصرية فأصبحت بفضله حقيقة ملموسة لا جدال فيها .

ويلاحظ انه كلمــا قامت حركة اصــلاحية فى تركيا نشب من جرائها خلاف بين القديم والجديد .

أى بين الفئات المحافظة والفئات العصرية . ولم يحدث ان قام نوع من التعايش بين المجموعتين كما حدث ذلك فى المجتمع الانجليزى مثلا . ومنذ عام ١٩٤٥ أى منذ انشاء نظام تعدد الاحزاب بدأت العناصر المحافظة والرجعية تحتل مكانا فى الميدان السياسى وبالتالى برز من جديد الصراع بين التيارين التقليدى والعصرى مع الفارق ان مصير هذا الصراع يبدو أكثر وضوحا اليوم .

وثمة صفة تميزت بهـا الحركة العصرية فى تركيا وهى أنها بدأت من الاعلى حيث قام بهـا السلطان والجيش والمثقفون . ثم تولى أتاتورك زعامة الامور فى تركيا فتحولت بذلك الحكومة « وحزب الشعب الجمهورى » الى أداة فعالة بين يديه لتحقيق أهـداف الحـركة العصرية المنشودة . ولكن الجماهير كانت قليلة الاستجابة الى هذه الاهداف الثورية فكانت لاتشعر بضرورة اجراء تغيير فى نمط حياتها وحتى اليوم ما زال موقفها لم يتغير الا تغييرا طفيفا فهى تفضـل المطالبة بتحسين حالتها الاقتصادية عن أحـداث انقلاب جذرى فى صميم تقاليد حياتها .

وبالرغم من ذلك فان لكل فترة اصـلاحية الفضل فى زيادة عدد القيادات المناصرة للحركة العصرية داخل المجموعات . وعند ما بدأ عهد الجمهوريات فى تركيا تحت لواء أتاتورك أصبح الالتزام فى سبيل الحركة العصرية شاملا وكان لايديولوجية كمال أتاتورك ولبرامجه الاصلاحية ولشخصيته القوية بالاضافة الى ممارسة الحركة الاصـلاحية خلال فترات سابقة وأخيرا الازمة الوطنية الكبرى التى واجهتها تركيا كل هـذه العوامل ساعدت على إيجاد نوع من التناسق داخل صفوف النخبة الثورية فكانت هذه تتناسى فى كثير من الاحيان ما تمليه عليها مصـالحها الخاصة وتعطى الاولوية لاعتبارات وطنية كبرى لهذا فان النخبة التى ناصرت الحركة العصريـة يمكن وصفها بأنها كانت دائما نخبة وطنية صرفة .

وقد كان لفرض أنظمة ومبـادىء سياسية وتشريعية وتعليمية عصرية تلى ظروفا اجتماعيـة واقتصادية تقليدية غير مستعدة لقبولهـا أكبر نصيب لما أصاب التنمية السياسية فى تركيا من فشـل وما لاقتـه من صعوبات عديدة . كذلك كانت مصالح المنظمات المحافظة والدينية تتعارض مع هذه التغييرات الثورية أما جماهـير الفلاحين فكانت أشد ما تفتقر اليه هو الوعى الاجتماعى والسياسى .

لهذا تعتقد بعض العناصر القيادية ان جميع هـذه الانظمة والقيم العصرية لن يكتب لهـا التأسيس الكامل فى تركيا طالما لم يحدث تغيير جذرى فى النظام الزراعى العتيق وطالما لم يتم توزيع الدخل القومى والالتزامات الضريبية على أسس أكثر عدالة مما هى عليه اليوم . ويتضمن دستور ١٩٦١ من المبادىء العامة ما يكفل مثل هذا التغيير الجذرى الذى يجب أن يدخل ضمن الظروف الاقتصادية والاجتماعية مما يدل على شدة اهتمامه بالمشاكل الاجتماعية الامر الذى لم يسبق وجوده فى أى دستور تركى آخر . والواقع أن ما يفرق بين صفوف النخبة التركية هو الطريق الذى يجب أن يسلك لحل مثل هذه المشاكل : هل يجب أن تتخذ اجراءات جذرية أم أخرى معتـدلة أو تدريجية ؟ .

وبصفة عامة فان دستور ١٩٦١ يـدعو الى تأسيس منظمات جديدة والى ادخال مزيد من التوزيع والتخصص داخل الوظائف الحكومية . كما يتضمن فلسفة تهدف الى رفع مستوى الثقافة والحالة الاقتصادية والاجتماعية لدى الجميـع واذابة الفروق الشاسـعة بين الريف والحضر وبين الطبقات المثقفة فى المدن والجماها الريفيـة وبين الغنى الفاحش والفقر المعدم .

ويلاحظ انه بظهور فترة السياسات المتنافسة وقبل تحديد مراكز التيارات السياسـية برزت فجأة فى عدة مناطق ريفية لجـان تطالب بنصيب أكبر فى الحكم حيث ان تركيا تتكون أساسا من مجتمع زراعى . وقد كان لمساهمة الفلاحين فى السياسة أن أصبح وضعهم كمواطنين معترفا به كما نما لديهم الوعى بالمطالبة المادية والاهتمام بالاستجابة الى هذه المطالب دون ابطاء . وعلى هذا أصبح التكتيك السياسى المعمول به خلال الانتخابات الوطنية هو أن يتعهد الحزب المرشح أمام الفلاحين الناخبين بأن يعمل على الاستجابة لهذه المطالب على أحسن وجه ممكن وفى أقصر مدة ممكنة اذا قدر له أن يتولى الحكم . فكانت النتيجـة ان الحكومات التى توالت على الحكم وخاصـة حكومة مندريس كانت تعطى الاولوية للسياسات الاقتصادية ذات الامد القصير وذلك على حساب الاهـداف البعيدة المدى التى تتطلب وقتا طويلا وتنظيمات واجراءات تتسم بالتقشف .

وكان قد تم تأسيس عدد من المنظمات العلمانية خلال الفترة التى سبقت عهد الحكم الجمهورى فى تركيا . وعند ما تولى أتاتورك رئاسة أول حكومة جمهورية عكف على حماية الدولة والمجتمع التركى من القيود التى فرضتها التقاليد الدينية . لهذا جاء دستور ١٩٦١ علمانيا خالصا كما أن تطبيق الحلول الملائمة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ونشر وسائل التعليم العلمانى كان سيطيح بما تبقى من الجيوب المناهضة للحركة العصرية داخل المجتمع التركى .

وقد كان لهذا البرنامج الاصلاحى التعليمى ذى الاتجاه العلمانى أهمية كبرى فى اكتساب مزيد من المعرفة وتدريب الكوادر واحداث مواقف اجتماعية ووضع قيم تتطلبها التنمية السياسية . بفضل التعليم تمكنت الكوادر المتطلعة الى حركة عصرية من تدعيم نفوذها وقوتها . كذلك كان التعليم وسيلة أساسية لاحداث تغييرات اجتماعية . فمنذ تأسيس النظام الجمهورى فى تركيا عرفت القرية تقدما ملموسا من حيث التعليم ولو انه ما زالت الحالة تتطلب مزيدا من المجهودات كما ان التعليم سيواصل الاسهام الفعلى فى حركة التنمية السياسية فى البلاد على أساس أنه تعليم منطقى وعلمانى وعصرى . ويمكننا أن نجزم بأن العلمانية أصبحت المركب اللازم للتنمية السياسية فى تركيا . فهى التى تسمح بتحديد رشيد للسياسات التى هى العنصر الرئيسى فى التنمية السياسية فى أى بلد آخر .

وكان لضباط الجيش والمدرسين والمثقفين دور رئيسى فى حركة التحديث التركية وذلك منذ القرن الثامن عشر . فلا عجب اليوم من ظهور نخبة عصرية الفكر تربط بين المراحل العديدة التى تطورت عليها الحركة الاصلاحية . كذلك طرأ على هذه العناصر بالذات تطور من حيث نظرتها للمشاكل المطروحة ومعالجتها لها . فمثلا نجد أن تعهد العسكريين بالحفاظ على وحدة الامبراطورية بانتهاج حركة تحديث نسبية قد تحول تحت زعامة أتاتورك الى تعهد الدولة والامة التركية بدعم ومناصرة حركة التحديث الشاملة . وكان « عصمت اينونو » العضو السابق فى النخبة الثورية والرئيس السابق للدولة والحكومة التركية وهو الآن رئيس « حزب الشعب الجمهورى » قد اعتنق سياسة « يسار الوسط » التى وضعها حزبه فكان يدافع عن حزبه بأنه راديكالى النزعة « وأن المرء يجب أن يعيش ظروف عصره » .

والجدير بالملاحظة أنه لا يوجد حاليا نموذج سياسى يعكس التطورات التى طرأت على التنمية السياسية فى تركيا . وهى حالة لم تنفرد بها هذا البلد . لهذا عكفت « اللجنة المختصة بالسياسات المقارنة التابعة لمجلس البحث فى العلوم الاجتماعية » على محاولة تصنيف هذه الازمات التى طرأت على مراحل التنمية .

وقد عكفت اللجنة المذكورة محاولة وضع الاسس والدرجات التى ستسمح بقياس مدى التنمية بل فضلت البحث عن الوسائل التى لازمت حركة التحديث والتى سيكون لها أثر عميق سواء عن طريق المنطق أو الممارسة على حركة النظام السياسى الوظيفية . وقد أمكن فى ضوء المناقشات التى دارت داخل هذه اللجنة استخلاص ستة مجالات مرتبطة ارتباطا وثيقا بالازمات التى طرأت على حركة التنمية . هذه المجالات الستة هى :

(أولا) مجال الشخصية الوطنية : أى الشعور النفسانى والاجتماعى بالانتماء الى أمة واحدة .

(ثانيا) مجال الشرعية : أى المشاكل الخاصة بالسلطة والمنافذ الدستورية داخل عملية تنظيم وتقسيم السلطات .

(ثالثا) مجال المشاركة : أى تحول الفرد من رعية الى مواطن ذى كيان رسمى معترف به .

(رابعا) التنظيم : أى بناء الاحزاب السياسية وعملية ادماج المصالح الخاصة وتجميعها .

(خامسا) التغلغل : أى مدى مقدرة الجهاز الحكومى على الوصول الى الجماهير الشعبية بهدف تسهيل حركة التغيير وتعبئة الموارد .

(سادسا) التوزيع : أى مقدرة النظام السياسى القائم فى التأثير أساسا على حركات التنمية الاقتصادية وأيضا على استتباب الاستقرار المادى والعدالة الاجتماعية (*)

وفى ضوء هذه المجالات الستة يمكننا أن نبدى بعض الملاحظات حول التنمية السياسية فى تركيا فنحن نلمس أن جماهير الفلاحين وان كانت لم تستكمل « شخصيتها الوطنية » قد مارست « المشاركة » كما أن مجال « الشرعية » قد استكمل بنجاح بالرغم من وجود مشاكل عويصة تعرقل التنمية السياسية فى تركيا . أما فيما يخص مجال « التنظيم » فى التنمية السياسية يمكننا أن نجزم بأن تركيا قد حققت خطوات مهمة الى الامام . ولكن الازمات الحادة التى تلاحقت على حركة التنمية السياسية يرجع معظمها الى ضعف فى مجالى التغلغل والتوزيع . وفى الماضى حاول أتاتورك دعم جميع هذه المراحل فى آن واحد ولكنه لم يحرز الا انتصارات محدودة فيما يخص المجالين الآخيرين :

والواقع ان الخلاف الذى نشب فى صفوف النخبة التركية حاليا يرجع سببه الى هذين المجالين الخاصين بالتنمية السياسية . فان العناصر الراديكالية والبورجوازية التركية والمجموعات الدينية قد وحدت جهودها بهدف الحفاظ على التقاليد الفلاحية وهم يوجهون الجهود فى سبيل منع هذه الجماهير بالذات من التقدم فى طريق العلمانية ويستعينون لتحقيق هذا الهدف بالتلويح بسياسات اقتصادية ذات أمد قصير . ويلاحظ أن العناصر الراديكالية لم تتحد كلية حول تفسير مفهوم العلمانية وأيضا ما زالت تختلف حول مشكلة انتهاج سياسات اشتراكية أو سياسات أخرى أكثر اعتدالا تعكس « يسار الوسط » . وان كانت متفقة كلية على عدم رضاها عن الحالة الراهنة .

أما عنصر النخبة المحافظة فهى أكثر تساهلا فى تفسير مفهوم العلمانية فهى قد تتنازل عن بعض التطبيقات الخاصة بالعلمانية التى انتهجها أتاتورك وتعتقد بصفة عامة فى أهمية التنمية الاقتصادية على شرط أن لا تشتمل هذه الاخيرة على « تغيير جذرى فى النظام الحالى » .

وقد لا يخفى علينا أهمية موقف الجيش من هذه الخلافات التى نشبت داخل صفوف النخبة التركية فقد كان الجيش أحد مراكز القوى الكبرى التى ساندت دائما حركة التغيير فى تركيا كما أنه التزم بسياسة التحديث فى تركيا حتى أصبح هذا الالتزام ضمن القيم التقليدية فى الجيش ويرجع أساس وحدة النخبة السياسية الى الشعور « ذى الاتجاه الرأسى » أى انتماؤها الى الامة التركية والى الجمهورية التركية . أما المشاكل التى نشبت داخل صفوف النخبة السياسية والتى زادت حدتها منذ ثورة ٢٧ مايو ١٩٦٥ فهى تأتى من عدم الشعور بالانتماء « الافقى » الى النخبة . والحقيقة ان استقرار البلاد يتطلب نوعا من تحقيق الذاتية الى حد ما.

ان المجتمع التركى يمر بمرحلة انتقالية لا تخلو من مشاكل عدة منها مشاكل التنمية السياسية وهذه الاخيرة تعانى من حدة الازمات التى انتابت صفوف النخبة ولكن لا يجب ان يذهب عن بالنا أنه توجد حلول لهذه المشاكل وهى تدعو الى التفاؤل خاصة وان حرية التعبير عن آراء مختلفة مكفولة فى تركيا . وعلى هذا ان المجتمع التركى أبعد ما يكون اليوم من المجتمع المقفول المنعزل والمكتفى بذاته .

ان اختيار الوقت لتنفيذ الحلول أو تأجيلها أو انتهاء المشاكل القائمة التى تعانى منها تركيا وخاصة ما أشرنا اليه فى صفوف النخبة والتى ظهرت مع ممارسة نظام تعدد الاحزاب منذ ١٩٤٥ هى التى ستحدد الاتجاه وطبيعة ومجال التنمية السياسية فى تركيا . ونحن نأمل فى ان تنجح المجهودات المبذولة فى تركيا والتى بدأت منذ القرن الثامن عشر للوصول الى انشاء نظام الدولة

العصرية أن تأتى بثمارها وأن تحل المشاكل التى لازمتها خلال المراحل العديدة التى مرت بها التنمية السياسية . ذلك فمن مصلحة تركيا نفسها بل فى مصلحة جميع الدول النامية التى شرعت بعدها فى التنمية السياسية الاستفادة من التجربة التركية التى تكافح فى سبيل الوصول الى انشاء دولة ديموقراطية عصرية بمعنى الكلمة .

التنمية السياسية والإدارية فى باكستان

د . محمد صافيور رحمن

لم يعد ينكر أحد اليوم الترابط الوثيق بين العوامل السياسية والعوامل الادارية . فقد لوحظ أن أى تغيير يطرأ على الاولى يؤدى حتما الى تغيير فى الثانية وبالعكس . بل ان الادارة وخاصة منها الادارة العامة . أصبحت تعتبر اليوم الاساس الاول للبنيان السياسى . وما التنمية السياسية سوى احدى مستلزمات التنمية الادارية . وعلى هذا لا يمكن لدولة أن تسلك طريق النجاح اذا اكتفت بتركيز الجهود على التنمية الادارية بل يجب أن تخصص مكانا مهما للتنمية السياسية سواء .

فى كل دولة اذن لا بد من جعل الاسس الايديولوجية والاهداف السياسية البعيدة المدى ضمن الاطار الذى يجب أن يدمج بداخله اى جهود فى سبيل النهوض بالادارة العامة . لهذا تختلف طبيعة كل بنيان ادارى أو تطور ادارى من دولة الى أخرى . فمثلا ان الاجهزة الادارية السوفيتية تختلف جوهريا عن البنيان الادارى الامريكى . ففى الاولى تعمل هذه الاجهزة فى أطار النظام الاشتراكى المنشود بينما فى الثانية نجد اختلافات أساسية فى سير وتطور الهيكل الادارى . كذلك ان الجهاز الادارى فى بلد مستعمر ليس هو نفس الجهاز الذى يعمل فى دولة مستقلة .

وكيفما كان الامر ان معدل التنمية فى دولة ما يمكن أن يقاس بمدى التعاون الموجود بين النخبة من الافراد الذين يحكمون أى الذين يملكون حق اتخاذ القرارات السياسية والنخبة التنفيذية التى تضع سياسة الجهاز الادارى البيروقراطى .

كذلك لا شك أن الزعامة البيروقراطية تختلف فى أساسها اجتماعيا عن الزعامة السياسية . فما السلطة البيروقراطية الا انعكاسا للسلطة السياسية بينما ترتكز هذه الاخيرة على ترابطها بالمجموعات الاساسية التى تكون المجتمع . وكلما كان هذا الترابط وثيقا محكما كلما زادت فعالية الزعامة السياسية ومن جهة أخرى ان شدة التقارب بين المجموعات الاساسية قد ينتج عنها مشاكل نظرا للتناقض الذى يسودها . ومن ناحية أخرى ان شدة التباعد بينهما قد يحد من امكانياتها ومقدرتها على ايجاد حلول للمشاكل التى تطرح عليهما لهذا تستوجب الحالة ايجاد تناسق بينهما حتى تقوم كل واحدة منهما بدورها خير قيام .

وقد ورثت الباكستان بعد أن استقلت نظاما اداريا وسياسيا هو فى الواقع من وضع وتفكير بريطانيا خلال فترة الاستعمار . فما صورة الحكم السياسى والمصالح الادارية العليا ذات الطابع المركزى الا بقايا من الحكم البريطانى الذى فرض على شعبى الهند والباكستان فى الماضى بدون اعتبار الظروف الخاصة لكل شعب منهما .

وقد أوضحت هذه الحالة احدى الشخصيات الباكستانية المهمة على النحو الآتى :

٠٢٨ اذا أردنا أن نلم بمشكلتنا فيما يخص الادارة

« اذا أردنا أن نلم بمشكلتنا فيما يخص الادارة يجب علينا أن نذكر اننا كنا حتى عهد قريب محكومين من طرف دولة أجنبية . فقد كان الهدف الاساسي وقتئذ بالنسبة للادارة يتلخص فى المحافظة على القانون وفرض الالتزامات وجمع المدخولات . أما التنمية والتصنيع فقد كانتا هدفا ثانويا . واننا اليوم نحاول أن نقضي على تخلف دام قرونا وان نضمن لدولتنا مكانة مشرفة فى العالم الحاضر مما يشكل بالنسبة للسياسة الادارية فى الباكستان حملا اضافيا يثقل عليها وخاصة منه فى القطاع الداخلى حيث تمثل التزاماتنا بالنسبة للنمو الاقتصادى والتنمية الصناعية تحديا صريحا لكل ما قد يأتيه المديرون من حكمة وأراء » .

فشل دستور ١٩٥٦ :

وقد كان الدستور الذى وضع للباكستان فى عام ١٩٥٦ محاولة سريعة لايجاد حل وسط بين الانظمة السياسية القديمة واحتياجات الحاضر الجديدة . لهذا أعطيت الاولوية لصورة الحكم على حساب تنمية صالحة لنظام حزبى . فكان هذا الدستور يحتوى على البذور التى ادت الى فشله فى تحقيق الاغراض المنشودة منه . وفى عام ١٩٦١ أوعزت لجنة الدستور هذا الفشل أولا الى عدم وجود انتخابات حقيقية والى تدخل رؤساء الدولة والوزراء والاحزاب السياسية فى شئون الحكم المركزى ونشاط الحكومة فى الاقليمين . وثانيا — وهو الاهم — الى عدم وجود زعامة وذلك نتيجة عدم وجود احزاب منظمة ومنسقة فى نشاطها وثالثا الى تدخل السياسيين فى شئون الادارة .

ما استجد فى دستور ١٩٦٢ :

وكان الهدف الأساسي من وضع دستور ١٩٦٢ ينصب فى محاولة ايجاد استقرار فى الحكم مما كان يستوجب وضع دستور جديد يعكس هذا الهدف . ولكن ما حدث هنا هو أن المسئولين اكتفوا بتعديل بعض البنود التى كان يتضمنها الدستور السابق والتى ثبت عدم صلاحيتها خلال التجربة التى مرت بها الباكستان . واخذ الدستور الجديد نظام الحكم الرئاسى أفضل وسيلة لدعم الاستقرار فى الادارة ولكن فى الوقت ذاته ادخل نوعا من الحكم الفيدرالى يعطى للاقاليم كل السلطات التى تلى مباشرة قائمة من الموضوعات ذات أهمية وطنية وعامة .

وخلافا لما جاء فى الدستور القديم كان دستور ١٩٦٢ يعطى للعضو المنتخب فى المجلس الوطنى الحق فى استدعاء المجلس المذكور أو ارجاء اجتماعه اذا اقتضى الامر . كما تضمن وجود مجلس انتخابى يتكون من ٨٠ ألف عضو من ممثلى الشعب ويحتكم الى هذا المجلس فى حالة نشوب خلاف بين رئيس الدولة والمجلس الوطنى وذلك عن طريق الاستفتاء . وفيما بعد تضمن أيضا هذا الدستور بعض التحفظات الخاصة بحق الرئيس فى حل المجلس الوطنى .

حكومة مركزية وحكومات اقليمية :

وفى محيط الادارة كان الاهتمام الاول ينصب على محاولة تكوين الوزارة والاقسام والفروع فى الحكومة المركزية والاقليمية الاكثر ملاءمة . فاستعين لهذا الغرض بخدمات خبراء أجانب وتكونت لجان للاصلاح الادارى على مستوى الحكم المركزى والحكم الاقليمى سواء .

واختص كل اقليم بتنمية التعليم والنهوض بمستوى الصحة والتغذية والزراعة الخ ... كما عين لكل أقليم حاكم يعاونه فى مهمته مجلس مكون من وزراء وسكرتارية كل هذا تحقيقا لاهداف اللامركزية فى الميادين الاقتصادية والادارية وقد تم ذلك حتى أصبح اليوم لكل اقليم حكومة محلية تأخذ على عاتقها عديدا من المسئوليات لم تكن من اختصاصها منذ عشر سنوات مضت .

وقد أوضح « فريد و. رنجز » فى كتابه بعنوان « الادارة فى الدول النامية » كيفية تطبيق المركزية أو اللامركزية فكان من رأيه أنه لا يجب أن يتم ذلك بطريقة شاملة مطلقة . فكل واحدة منهما لها مزاياها ومساوؤها اذا طبقت فى ظروف خاصة . وفى الباكستان تملك الحكومة المركزية السلطة العامة على الاقليمين . فكلما طرحت مشكلة ذات طابع عام تخص رفاهية مجموع

■■

اخذ دستور باكستان الصادر عام ١٩٦٢ بنظام الحكم الرئاسى كوسيلة لدعم الاستقرار فى الادارة ، وادخل الدستور نوعا من الحكم الفيدرالى يعطى للاقاليم بعض السلطات الهامة .

■■

الشعب وثبت ان الحكومة الاقليمية غير قادرة على تحمل مسئولية الحل تلجأ هذه الاخيرة الى الحكومة المركزية طالبة العون والمشورة والارشاد . ولكن الاتجاه العام السائد فى الادارة يميل أكثر الى التوسع فى اللامركزية ابتداء من الحكومة المركزية الى الاقليمين ومن الاقليم الى الوحدات الاصغر حجما مثل : الاقسام والاحياء والاقسام الصغيرة حتى تصل الى الدوائر .

فمثلا قد تم نقل اختصاص السكك الحديدية من الحكومة المركزية الى الحكومة الاقليمية . كذلك تفرعت جمعية التنمية الصناعية الى منظمتين اقليميتين مستقلتين الاولى عن الاخرى.

دور البيروقراطية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية

قامت الهيئة الادارية فى الباكستان بدور حيوى فى حركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية فقد تم انجاز حوالى ربع المشاريع التى تضمنتها الخطة الخمسية الاولى وذلك قبل أن تهيىء الدوائر السياسية نفسها للاسهام فى تنفيذ هذه الخطة . اما الخطة الخمسية الثانية فقد فاقت الاهداف ما حقق . وعندما نشبت الحرب بين الهند والباكستان فى عام ١٩٦٥ وامتنعت الولايات المتحدة وبعض الدول الاخرى عن الوفاء بما تعهدت به من معونات خاصة بعدة مشروعات كانت الهيئة البيروقراطية قادرة على اعادة وضع خطة أخرى تلائم هذه الظروف الطارئة وقد تم لها ذلك بدون أن تفقد الخطة الجديدة المميزات الاساسية المطلوبة .

وحتى يتم تدريب الاداريين افتتحت الباكستان عدة معاهد للفنون الادارية حيث يتلقى الاداريون وواضعو السياسات العامة والخاصة محاضرات لاستكمال خبرتهم . كما انشأت مجلسا للتدريب الادارى يقوم بتوحيد جميع هذه المعاهد ووضعت على رأس هذا المعهد وزيرا مركزيا كان سكرتيرا لحكومة الباكستان ورئيسا للمدرسة الادارية ويعاونه فى مهمته أمناء حكومتى الاقليميين .

وقد اولت الحكومة عناية فائقة بالتدريب للخدمة الادارية فجعلته ضمن الشروط الاساسية للترقية ولارسال مبعوثين للتدريب فى الخارج . وكانت الفكرة هى أن على واضعى السياسات والاداريين ان يلموا الماما تاما بامكانيات وموارد الدولة وبالمشاكل التى تواجه الباكستان فى محاولتها استغلال هذه الموارد وبالحلول المقترحة والتى يمكن الالتجاء اليها أكثر من غيرها .

كذلك استعانت الباكستان بعدد من الخبراء الاجانب كانوا يقومون ببذل العون والمشورة للموظفين والمهندسين سواء فى سبيل التنمية . وقد حدث أن احتل فى كثير من الاحيان بعض من

هؤلاء الخبراء مراكز مهمة فى الجهاز البيروقراطى ولكن التجربة قد اثبتت بان نشاط هؤلاء الخبراء يتوقف على مدى اطلاعهم على البيئــة وطبائع وعادات الشعب لهذا اشترط على الخبير الاجنبى أن يتابع سلسلة من المحاضرات يتلقاها فى المعاهد الوطنية للادارة العامة تعاونه على التعرف على البيئة والظروف الخاصة بالحياة فى الباكستان . ويطبق هذا النظام ايضا على الاداريين القادمين من تركيا وايران . كما شجعت الحكومة الزيارات الى تركيا وايران من طرف الموظفين حتى يتسع أفقهم الادارى باحتكاكهم بنظم ادارية أخــرى .

وفيما يخص التنمية الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن نلخص المشكلة كالآتى : من هو الذى يتحمل مسئولية التنمية ؟ الاخصائى أو الشخص الذى لديه حصيلة لا بأس بهـا من المعلومات العـامة ؟ والحقيقــة هى أن الاثنين لا يمكن الاستغناء عنهما اذا أردنا تحقيق حركة تنمية بل أن هذه الاخيـرة قائمة ومرتكزة على تعـاون الاثنين . لهـذا تسعى حكـومة الباكستان فى هدم الحاجز الذى يحيط بالاخصائى فكانت تجتهد على ارساله الى معاهد التدريب لكى يكون قادرا على الادارة والتنمية الاقتصادية . واليوم يوجد فى الباكستان مرافق من نشاط الدولة مثل الصحة والتربية هى فى الواقع مرافق تتطلب الخبرة الفنية أكثر من غيرها لهذا كلف الاخصائيون بوضـع السياسة العليا لهذه المرافق ولكن يوجد أيضا اخصائيون يعملون على مستوى الانجاز والتنفيذ.

دور البيروقراطية فى التنمية السياسية :

وفى عام ١٩٦٠ أعيد أحياء ما سمى « بحكم ممثلى الشعب » وقد تم ذلك داخل اطار « نظام الديموقراطيات الأساسية . فأصبح لكل مواطن ومواطنة الحق والمسئولية فى انتخاب ممثلين لهم فى « مجلس الوحـدة » وفى اللجان الحضرية Town Committees وفى لجان الوحـدة Union Committees ويبلغ اليوم مجموع الممثلين المنتخبين فى المجلس واللجـان المذكورة حوالى ٨٠ الف عضو .ويشكل هؤلاء الممثلون المنتخبون من طرف الشعب مجالس ولجانا على مستوى أعلى مثال ذلك : المجلسان الاقليميان واللجنة البلدية ومجلس الحى ومجلس القسم وأحيانا كان يشــكل أيضــا مجلس استشارى اقليمى للتنمية » بصفة استثنائية حتى يتم وضع دستور ١٩٦٢ الذى تضمن تشكيل جمعيات اقليمية ممثلة على نفس مستوى الجمعية الوطنية . ويشتمل نظام الديموقراطيات الاســاســية » على معظم مستوياته عددا من الموظفين وغير الموظفين . وتهدف الفكرة الى تحقيق تكاتف الامكانيات لدى الممثلين المنتخبين والاداريين الخبراء .

والآن ما هو الاجدى بالنسبة للشاب الباحث عن مستقبل زاهر ؟ هل هى المهنة السياسية أم الوظيفة الادارية ؟ أن للاثنتين نفس الاعتبار فى الباكستان . ان هدف السياسيين هو السلطة وللموظف الادارى ســلطة أيضا بالاضافة الى الشعور بالاستقرار .

وبالاضافة الى مسئولياتهم العادية أن «للممثلين الديموقراطيين » نشاطا مرموقا فى الخدمة الاجتماعية . كما يرجع اليهم الفضل فى احداث هبوط فى أسعار السلع عندما نشبت حرب عام ١٩٦٥ مع الهند فى حين كان من المنتظر أن ترتفع هذه الاسعار .وهى نتيجة حققتهــا الباكستان قل ما نجدها فى أى مكان آخر فى ظروف مماثلة.

ولكن بأى حال من الاحــوال من الخطأ أن نجزم بان « نظام الديموقراطيات الأساسية » قد أدخل فى الباكستان كنتيجة حتمية لفشــل الاحزاب السياسية فى القيام بمسئولياتها . فحين تم وضــع دستور عام ١٩٦٢ عند ما حاولت الجمعية الوطنية أحياء الاحزاب السياسية لم يكن بعد « لنظام الديموقراطيات الأساسية » كيان قوى محكم وفعال بل كان يسودها فى هذا الوقت الانقسام ويرجع الفضل فى توحيدها الى « العصبة الاسلامية الباكستانية » وهذه الاخيرة هى الحزب الذى ينتمى اليه « الرئيس محمد أيوب خان » نفسه . وقد أدى هذا التشعب من طرف العصــبة المذكورة الى انارة الطـريق الســياسى أمام الممثـلين الديموقراطيين فنمت ثقافتهم السياسية كما جعل ممكنا وجود حكم يمثل الشعب على رأس البلاد .م

والحقيقة أنه مازالت توجد بعض مستويات من النظام السياسى لم تنم النمو الكافى بعد . ولكن كما أوضحه الدستور « عندما يتم انفصال السلطة القضائية من السلطة التنفيذية سيحتل الموظف المرتبة الثانية فى « نظام الممثلين السياسيين » فى الباكستان وسيكون عليه أن يتحمل أيضا مسئولية قيادة الدولة نحو التقدم والرفاهية .

التطور السياسى والإدارى لدول افريقيا الحديثة

د. فان بيلسن

فى الاثنى عشر عاما الماضية حصلت أكثر من ثلاثين دولة أفريقية على الاستقلال ، ويثير كبر عددها والمشاكل التى تواجهها منذ فترة طويلة بعض التأملات فيما يتعلق بتطور هذه الدول السياسى والادارى ، وسوف نجمعها فى أقسام ثلاثة : أولا مشكلة كيان الدولة وثانيا السلطة السياسية وثالثا متطلبات التنمية والتطور السياسى .

أولا : مشكلة كيان الدولة :

عشرة أعوام بعد بداية حركة التحرر السياسى والاستقلال الكبرى فى افريقيا والتى بدأت باستقلال السودان فى أول يناير ١٩٥٦ — اتضح الاتجاه العام نحو تثبيت الدول الجديدة داخل الحدود الموروثة عن الاستعمار . وقد ظهرت بعض السمات الأساسية المتعلقة بهذه الدول .

١ — **مقاومة الاتجاهات الانفصالية** ، حيث تجابه الحركات الانفصالية فى غالبية الدول الافريقية الحديثة الاستقلال مقاومة شديدة . وقد أثارت أخطار الانفصالية وضرورة تقوية روابط اجزاء الدولة حركة مضادة للنظم الاتحادية وشجعت الاتجاه نحو تكوين دول مركزية .

وتعترض مشاكل القبلية التقليدية طريق التكامل الوطنى فى معظم دول افريقيا السوداء . وجدير بالذكر أن أفريقيا السوداء ، حكومات ورأيا عاما ، قامت لمكافحة خطر القبلية والانفصالية . وقد نجحت بعض الدول — مثل غينيا — منذ الفترة السابقة على الاستقلال ، فى توحيد مختلف أجزاء دولتهم مبتعدين عن تهديد القبلية — وبذلت دول أخرى منذ الاستقلال جهودا قوية ضد انتشار النزعات القبلية والانفصالية ، وهذا هو الوضع بالنسبة لغانا بعد الاستقلال .

وحاولت بعض الدول تهدئة النزعات القبلية وقبلت تعدد الولايات أو الاقاليم ذات الحكم الذاتى . وهذا هو الوضع الذى ساد فى الكونغو كينشاسا فى الفترة الى عام ١٩٦٦ حيث زاد عدد الولايات من ست فى عام ١٩٦٠ الى احدى وعشرين فى عام ١٩٦٤ — كما حقق عدد كبير من الدول تقدما ملحوظا نحو الاندماج الوطنى بواسطة تمثيل المناطق والقبائل المختلفة والاتجاهات المتعارضة داخل الحزب الحاكم أو الحزب الواحد ، وغالبا ما حدث ذلك دون اللجوء الى العنف بواسطة « أسلوب التوفيق » .

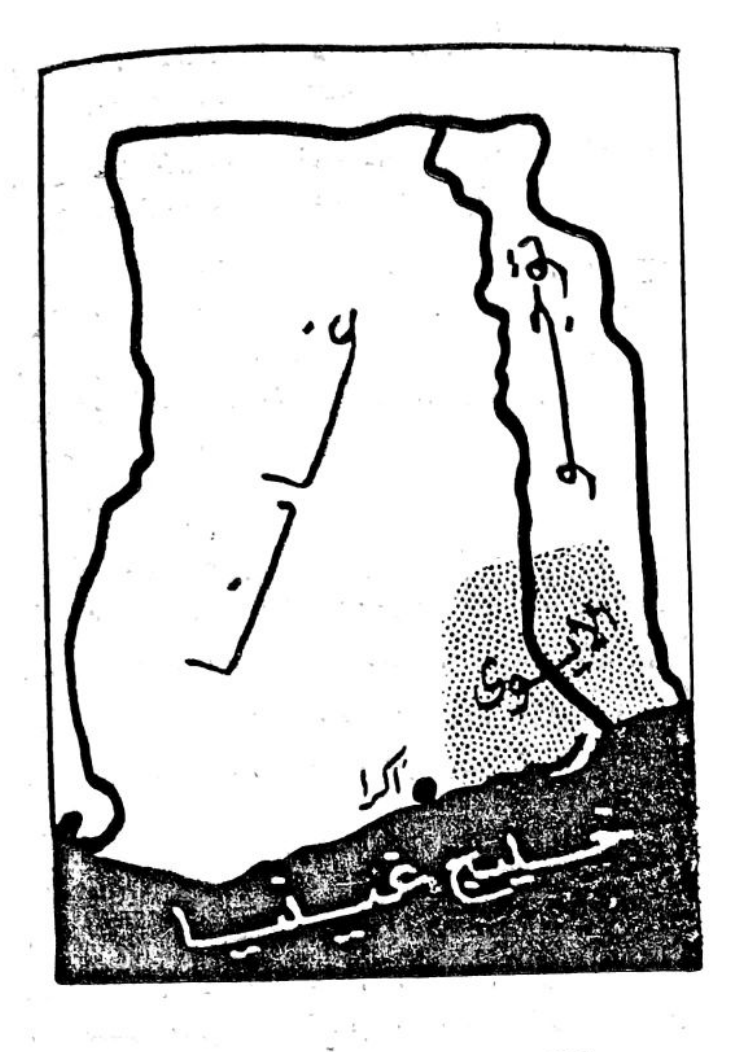
وتمكنت بعض الدول من تكوين ارادة لدى الشعوب ورغبة فى الحياة معا بعد الاستقلال وتكوين أمة ، وذلك دون التخلى عن نظام تعدد الاحزاب مثلما حدث فى كينيا — وقد أجبر خطر الانفصالية العديد من الحكومات الى التخلى عن منح الاستقلال الذاتى للاقاليم والى الاتجاه نحو الدولة المركزية ، وذلك ينطبق على الكونغو كينشاسا بعد دستور أبريل ١٩٦٧ وأوغندا فى عام ١٩٦٧ .

أيا كان الامر فمن الجدير بالملاحظة ان الدول الافريقية قاومت حتى الان جميع التيارات الانفصالية وتمكنت ، باستثناء السودان وبتحفظ بالنسبة لنيجيريا ، من تقوية كيانها وتركيز سلطاتها .

٢ — الدعوة للاتحاد بعد الاستقلال : فقد تبنى عدد من الأقاليم المحدودة المساحة عند حصولها على الاستقلال ، فكرة الاتحاد والاندماج مع دول مجاورة تجمعها بها عوامل مشتركة معينة — ومن الأمثلة على ذلك اقليم توجو الغربى الذى خضع للوصاية البريطانية والذى اتحد مع غانا — كذلك الكاميرون الغربى الذى اندمج اقليمه الشمالى مع نيجيريا ، بينما اتحد قسمه الجنوبى مع جمهورية الكامرون ليكون هذا أول اتحاد بين دولتين خضعتا للاستعمار الفرنسى والبريطانى .

٣ — عدم اقامة دول جديدة خارج الحدود الموروثة عن الاستعمار : فمن الجدير بالملاحظة أنه لم يتم الى الآن فى افريقيا اقامة دول على أسس جغرافية تختلف عن تلك التى وضعها الاستعمار . وكان قد تساءل البعض فى الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٠ عن النتائج المحتملة للحركة الوطنية لتوحيد قبائل الايوى الموزعة على ثلاثة اقاليم استعمارية (ساحل الذهب ، توجو البريطانية ، توجو الفرنسية سابقا) ، وان كان أمل توحيد الايوى قد زال اليوم . فمنذ الاستقلال لم تبذل أى محاولة لخلق دولة ايوى تخترق حدودها الاقاليم الاستعمارية الثلاثة المذكورة .

وقد تسبب الاستعمار فى اعاقة النمو والتكوين التاريخى لدول أفريقية كانت سوف تصبح دولا متطورة وحديثة .



قبائل الايوى الموزعة بين توجو وغانا

٤ — محاولات التجميع السياسى منذ الاستقلال ، فقد شاهدت افريقيا محاولات عديدة للوحدة بين دولتين أو أكثر . ونستطيع التمييز بين فترتين متتاليتين :

أولا : الاقتراب من الزاوية السياسية الذى شجعه الرئيس الغانى نكروما ، وقد حصلت دولته على الاستقلال قبل دول افريقيا الاخرى بفترة غير قصيرة .

ثانيا : أما زاوية الاقتراب الثانية التى دفعت محاولات التجميع السياسى فهى ذات طابع اقتصادى . وقد تبلور هذا الاتجاه بعد فشل محاولات الاتحاد السياسى ويمكن القول ان حركة الاندماجات الاقتصادية بين الاقاليم فى اتساع مطرد اليوم . ومن المعتقد ان ذلك سوف يؤدى

الى وحدات سياسية ، بل ان عدم قيامها سيبقى على ضعف الاندماج الاقتصادى :

٥ ــ هل كان يمكن للمجتمـــع الدولى والدول الاستعمارية تجنب تفتيت افريقيا ؟

قبل الاجابة على هذا السؤال يجدر ان نطرح سؤالا آخر ، هل كان لدى المجتمع الدولى من جانب والقوى الاســتعمارية من جانب آخر ، النية الواضحة فى تشـــجيع اندماج الاقاليم فى افريقيا بحيث تقــام دول متماســكة اقتصاديا وسياسيا ؟

ليس من الضرورى أن نذكر أن فكرة منـــح الاستقلال وفق خطة موضوعة بالاتفـــاق بين فرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا وايطاليا وأسبانيا والبرتغال ، مثل هذه المسألة لم تطرح أبدا حيث تولت كل دولة استعمارية حل مشاكلها الخاصة على حدة ــ بل ان الحلول التى اقترحت لمنح الاستقلال تبعد بعضها عن بعض تماما ، وخضع توقيت هذه العملية للظروف السياسية والمتعلقة بالرأى العام الداخلى فى أوروبا والضغط السلمى أو العنيف الذى مارسته جماعات التحرير .

وهيئة الامم المتحدة امتلكت وحـــدها القدرة على القيام بتنسيق عملية التحـــرير على غرار مجهوداتها الحالية فى سبيل التنميـــة ــ الا ان القوى الاستعمارية الاكثر تساهلا لم تكن على استعداد ، منذ عشرة أو عشرين عاما ، لقبول تدخل الامم المتحدة لتنسيق عملية التحرير . وقد لعبت الامم المتحدة فعلا دورا ايجابيا ولكن فقط بالنســـبة للاقاليم الموضوعة تحت الوصاية ، ونجحت فى تشجيع عمليات توحيد بعض هذه الاقاليم (توجو الغربية ــ الكاميرون الغربى) الى جانب ايجاد التدرج الزمنى لعملية الاستقلال .

ونختتم ملاحظين أنه فى نهاية العقـــد الأول الذى تلا عصر الاستقلالات فى افريقيا : ١ ــ قامت الدول الجديدة بتدعيم ذاتها داخل الحدود الموروثة عن الاستعمار وقاومت التجزئة والقبلية ٢ ــ ان التوتر والنزاعات حول الحدود والمطالب الاقليميـــة فى الطريق الى الزوال أو التســـوية السلمية . ٣ ــ ان حركة التضامن الافريقى لم تتمكن ، رغم قوتها وعمقها ، من تحريك القوى الكافية للقضاء على التفتيت والقادرة على تنمية الاتحادات الاقليمية أو حتى تشجيع فكرة اتحاد تعاهدى على المستوى القارى .

ثانيا : السلطة والاتفاق العـــام :

منذ حصـــلت الدول الافريقية الجديدة على استقلالها اعتبرت مشكلة السلطة والمشـــاركة الايجابية للشعب أهم المسائل التى جابهت هذه الدول ــ ويمكننا التمييز بين مرحلتين ، الاولى هى مرحلة ابدال الحكم الاستعمارى بســـلطة وطنية يعترف بها الشعب ــ أما المرحلة الثانية فيزداد الوعى فيها ليجابه ضرورات التنمية ، وقد يتطلب ذلك اعادة تكييف الهياكل السياسية

(أ) نشأة السلطة أو اعادة تكوينها : تسبب الاستعمار فى تشويه معنى السلطة فى المستعمرة ، وان كان ذلك على صورة أخف فى الأقاليم ذات الحكم غير المباشر ــ فالحكم الاستعمارى يحصل على دوافعه من الخارج ، وقد أخذ صورة هيئة تكنوقراطية اجنبيـــة . فحتى عنـــد ما أنشئت « الجمعيات الاقليمية » و « المجالس التشريعية » و « المجالس التنفيـــذية » ، ســـواء كان ذلك بالتعيين أم بالانتخاب ، وحتى اذا تمتعت هذه الهيئات بســـلطة فعلية فى بعض المجالات ، لم يكن هناك أبدا توزيع أو تقاسم للسلطات الا فى أضـــيق الحدود وعنـــد الاقتراب من مرحـــلة الاستقلال فقط ــ فكان فى بعض الاحيان هناك تفويض للسلطات أو لا مركزية ، ولكن لم يكن هناك نقل للسلطة ــ واذا كان فى المســـتطاع الاتفاق بين حكومة الدول الاســـتعمارية وبين الممثلين المفترضين لشعوب الدول المحتلة حول ميعاد الاســـتقلال أو القانون الاساسى للدول الجـــديدة . واذا اعترفت الدول لاســـتعمارية والمجتمع الدولى بسيادة هذه الدول ، الا أن السلطة الوطنية شىء لا يقبل المساومة أو الاتفاق أو الاهداء ، انما هى تنبع من الشـــعب ومن زعماء هذه الدول الجديدة . وهذا تحول عميق وصعب حتى بالنسبة لأكثر الدول استعدادا ــ فالسلطة الوطنية يجب منذ الاستقلال ان تحركها القوى الداخلية التى تمنحها الشرعية ــ فعلى

الشعب والوطن والامة الجديدة أن يتقبلوها بل ويزاولوها — وهناك فارق بين هذا العمل فى الامم الجديدة والامم القديمة .

١ — الأمم القديمة : لم تكن الدولة دائمـــا « جديدة » — فحيث كان لها وجود تاريخى جاء الاستعمار يلغى استمرارها طوال وجـــوده ، بحيث اصبح تطور السلطة بعد الاستقلال ، او اعادة نشأتها ، أقل صـــعوبة — وينطبق ذلك على عدد من الدول نذكر منها مصر والحبشة ومراكش ، وفى وسط أفريقيا مثالان هما بورندى ورواندا حيث كانتا ممالك قديمـــة ذات نظـــام اقطاعى واعتمد فيهـــا الاستعمار على صـــفوة الكوادر المحلية القديمة . وهذه الدول الافريقية العريقة قد جابهتها وما زالت تجابهها مهمـــة ضخمة ودقيقة تتمثل فى تحويل وتجديد هيـــاكل السلطة ومفهوم السلطة ذاتها — ولكنها تملك ميزة أساسية من حيث وجود الرغبة الأكيدة فى العيش سويا مع ولاء للسلطة يأخذ احيانا صورة ولاء اقطاعى نحو السلطة .

٢ — نشأة الدول الجديدة : وننتقل بعد ذلك الى الدول الجديدة التى لا تمتلك مثل هذا الكيان التاريخى . وهذا النوع يشكل الغالبية ويشمل معظم افريقيا الغربية والوسطى والشرقية — ومن ضمنها دول ذات أهمية كبرى من حيث عدد سكانها أو مساحتها أو موقعهـــا الجغرافى أو ثرواتها . وهناك أيضا عـــدد وفير من الدول المتوسطة والصغيرة . والشخصية القومية لهذه الدول جديدة تماما وتحـــدد أساســـا بالميراث الاستعمارى . ويمثل هـــذا الميراث لكل دولة ظروف حديثة وقديمـــة تختلف كثيرا من دولة لأخرى . ولا يشكل تواجد شعوب لم تعش معا فى وحدة سياسية من قبل الصعوبة الاساسية وانما هذه ناجمة عن تجمع شعوب أو أجزاء منها قامت على تقاليد عدائية ولا تثق فى بعضها — فالقبلية أمر يجب على كل الدول الجـــديدة أن تعمل له حسابا ، فهو عائق أمام التكامل الوطنى وتكوين سلطة فعليـــة — ولكن أهميـــة هـــذا العائق تختلف ايضا من دولة الى أخرى — ونشير هنا الى ثلاثة أنواع من القبلية — الاول حيث هنـــاك دول تضـــم داخل حدودها أما بالمعنى التاريخى للكلمة ، ولم يمس المستعمر كيان هذه الامم القديمة بل ترك لها ملوكها وهياكلها واحيانا بعض السلطات ، وأتاح لها بعض فرص التطور — والثانى عرفته دول خليج غينيا ، حيث تسببت ظروف عهد الرق فى قيام قوى كبيرة فى الداخل ، بعيدا عن الساحل فى شمال المنطقة الغابية ، بينما اتاح الاستعمار للمناطق الساحلية المتخلفة اصلا فرصا كبيرة للتنمية — والنوع الثالث من القبلية يتمثل فى التفتيت القبلى الذى يميز افريقيا الوسطى ، وبصفة خاصة حوض نهر الكونغو .

٣ — الكوادر الوطنية : تشكل الأجيال الاولى من الصفوة الوطنية عاملا حيويا ، فى المـــدى القصير ، لوجود وتقوية الكيان الداخلى للدولة الجديدة — فهناك ثلاثة أوجه لمسألة الكـــوادر الوطنية ، هى الكم والكيف ودرجة التمثيل — ونقصد بدرجة التمثيل مدى تمثيل هذه الكوادر للاصول الجغرافية والدينية والحضرية للدولة ، حيث لا يكون لها فعالية كبيرة فى الدولة دون هذا التمثيل .

٤ — البناء السيـــاسى والاحزاب : نشـــأت وتأكدت السـلـــطة الوطنية فى كل دولة جديدة مرتكزة على الصفوة الوطنية والوحدة القائمة . ففى بعض الدول ، مثل الجزائر ، تكونت السلطة فى أثنـــاء حرب التحرير . ولكن معظم الدول حصلت على استقلالها بوســـيلة غير عنيفة ، وغالبا بالمفاوضة . ولكى تتأكد السلطة وتقوى كان من الضرورى أن تستند على أسس غير النظام النيابى الذى دخل حديثا ولم يستوعبه الشعب بعد — وفى بعض الدول تمكن حزب قوى من تشكيل الوحدة الوطنية وخلق الرخاء وتأكيد سلطته الجديدة حتى قبل الاستقلال . والامثلة على ذلك الحزب الديمقراطى الغينى وحـــزب التانو فى تنجانيقا . وفى دول أخـــرى ارتكزت شرعية الحكم الجـــديد على ائتـــلاف الاحزاب الاقليمية مثل الذى حدث فى الكونغو فى فترة حكم كازافوبو ولومومبا .

٥ — النظم العسكرية : أخذت كثير من الدول الافريقية بعد الاستقلال بالحكم العسكرى ، ففى افريقيا الآن ما لا يقل عن عشر حكومات عسكرية

— ويجب أن نلاحظ أن بعض النظم التى وجدت نتيجة انقلاب عسكرى ليست دائما نظما عسكرية حيث يضع العسكريون حكومة ملائمة للدولة ويساندونها فقط .

(ب) المرحلة الجديدة : شكلت الاحزاب الواحدة أو القوات المسلحة فى معظم الدول الافريقية الجديدة الاداة التى تمكنت الزعامة بواسطتها من ملء الفراغ الذى تركه الاستعمار ومن أجل توحيد كيان دولهم . فالمشكلة الوطنية الأساسية قد تخطتها الدول أو فى الطريق الى ذلك ، وذلك بفضل تطوير الوجود الأول للهيئات السياسية التى شاركت فى عملية الاستقلال . ولكن هناك مشكلة اخرى تطرح نفسها بعد ذلك ، وهى المشكلة المتعلقة بالتنمية .

ثالثا : متطلبات التنمية الاقتصادية والتطور السياسى

وبعد أن تتغلب الدول الجديدة فى افريقيا على مشكلة السلطة والوحدة الوطنية ، تبدا المشكلة الخاصة بالتنمية وصعوباتها — وهذه الصعوبات تطرح مسألتين معقدتين : تتعلق المسألة الاولى بصعوبة المهمة الملقاه على عاتق الدولة المتطورة والتى تهدف الى ازالة العوائق وتكييف الظروف لتلائم مرحلة التقدم . والمسألة الثانية خاصة بالتنمية ذاتها . فالتنمية تتطلب فى الميدان السياسى توازنا بين تطلعات الكوادر والشعب منجانب ، وبين امكانيات معدلالنمو الاقتصادى من جانب آخر .

فقد ورثت الدول الجديدة عن الاستعمار الاطار الادارى وقطاع الخدمات العامة — الا أن المشكلة الأساسية هى افرقة هذه القطاعات مما يتطلب تكوين وتدريب الكوادر . وبعد ذلك يجب ان يعاد توجيه الادارات والمرافق العامة وتكييفها من أجل القيام بتنمية ذات طابع وطنى وافريقى ، وبحيث تكون ذات معدل سريع للنمو يتمشى مع ضروريات القضاء على التخلف وليناسب التطلعات والآمال الجماهيرية — فالحكومة والزعامة السياسية عليها ان تراقب الجهاز الادارى بحيث يخدم الشعب ويخضع لارادته فى الوقت ذاته — والادارة يجب ان تحافظ على ولائها نحو الدولة ، حتى اذا ضعفت السلطة ، وذلك للتغلب على الصعاب وتحقيق التنمية .

ونشير هنا الى ان الدول الجديدة كما نعرفها فى العالم الثالث تواجه ليس فقط مسائل التنظيم والادارة ، وانما ايضا عليها ان تواجه العوائق التقليدية : القبلية والعادات القديمة والقبلية والدينية التى تعترض طريق التطور . كذلك فان التعاون الدولى من اجل تنمية هذه الدول يثير مسائل ومشاكل بالنسبة الى التنسيق والتنفيذ ، فهذا التعاون حيوى .

كل هذه الصعاب تحتم على الدول التى حققت بنجاح التمويل اللاحق على الاستقلال والتى اقامت سلطة وطنية وادوات الحكم والادارة ، هذه الصعاب تحتم على هذه الدول أن تقوى اطارها السياسى وتطور جهازها الادارى بحيث يتحمل أعباء التنمية . ومى أجل ذلك سوف تدفع هذه الدول الجهاز الذى استخدم من قبل فى توحيد كيان الدولة وتقويته ليشارك فى عملية التنمية بعد ان يعاد تكييفه لهذا الهدف — ويحدث فى بعض الحالات أن تظهر الحاجة فى الدولة الى تغيير جدرى فى جهاز السلطة والحكم نظرا لان حلول المشكلة فى المدى القصير لا توافق رغبة الجماهير وامال الشعب فى التنمية السريعة والفعالة .

فان المرحلة الثانية للتطور السياسى فى الدول الجديدة والتى يسودها مشاكل التنمية تبلور آمالا جديدة فى قضاء دو ل افريقيا على التفتيت — فالقوى الاقتصادية تعمل اليوم فى صالح « الأسواق المشتركة » والتجمعات الاقليمية ، ونشاهد اليوم فعلا عدة محاولات للاتحادات الاقليمية الاقتصادية . فمثلا هناك معاهدة الاتحاد الجمركى والاقتصادى لافريقيا الوسطى وقد وقعتها فى ديسمبر ١٩٦٤ كل من جمهورية

٥٣٦
الكامرون وجمهورية افريقيا الوسطى والكونغو برازافيل والجابون والتشاد — كذلك وقعت فى كمبالا فى يونيو ١٩٦٧ معاهدة تعاون اقتصادى لافريقيا الشرقية ودخلت فى حيز التنفيذ منذ ديسمبر ١٩٦٧ ، وهى تضم كينيا وتنزانيا واوغندا .

وهناك بعض الملاحظات الأخيرة ، فان الوحدة الاقتصادية بين دول غير متكاملة اصعب كثيرا فى افريقيا . فهناك عوائق هامة فى مجال المواصلات والنقل وتحويل العملات النقدية . كذلك فان الثقة والتفاهم السياسى ضرورى لنجاح بعض التضحيات التى تظهر ثمراتها فى المدى الطويل — فان نتائج كل هذه المجهودات قد يكون ايجابيا فى المجالين الاقتصادى والسياسى ويحرر طاقات بناءة جديدة تعمل من أجل التقدم والوحدة ■

جامعة الدول العربية والعلاقات الدولية

د. وحيد الدالى



جامعة الدول العربية من أربع عشرة دولة ناشئة ، ثمان منها فى قارة أسيا ، وست فى قارة أفريقيا ، تحتل مساحة ممتدة من المحيط الاطلنطى غربا ، الى الخليج العربى شرقا .

ويمتاز الوطن العربى بموقع استراتيجى فريد ، اذ يقع فى منتصف العالم مما يجعله حلقة اتصال هامة بين قاراته . ويسكن الوطن العربى حوالى مائة مليون من البشر ، يتكلمون لغة واحدة ، ويجمعهم تراث قومى واحد ، وتقاليد واحدة موروثة عبر عصور التاريخ .

ولقد مرت بالأمة العربية على مر العصور فترات ضعف وقوة ، اجتازتها جميعا — بعون الله — وبأصالتها . وفى فترات ضعفها لم تيأس أبدا بل سرعان ما تغلبت على ضعفها وعادت الى قوتها .

منذ أن تكونت جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ اتخذت لها سياسة ثابتة لا تحيد عنها وهى أن تعمل على استكمال الاستقلال السياسى لدولها الأعضاء التى كانت تقع تحت وطأة بعض جيوش الاحتلال وقتئذ وان تتعاون فيما بينها للتقدم بالشعوب العربية فى كافة النواحى الاقتصادية وغيرها ، والعمل على كسب أصدقاء من الدول الاخرى ، للمعاونة والمساندة فى تأمين القضايا العربية ، وخاصة ما كان يعرض منها على الأمم المتحدة .

وفى تعاون الجامعة العربية مع الدول الأخرى ، وضعت الجامعة نصب أعينها التمسك بالمثل العليا والمبادىء السامية المتمثلة فى حق الحرية للناس جميعا ، وحق تقرير المصير والمساواة ، والتزمت تأييد هذه السياسة فى غيرها من قضايا الحرية الأخرى التى تتعلق بمصير الشعوب فى كافة أنحاء العالم .. ولقد كانت هذه السياسة التى اتبعتها جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية عربية ناشئة ، من الامور التى لفتت نظر العالم الى العرب كقوة ناشئة فى الشرق الأوسط تدعو الى السلام والحرية .

ولقد بدأ اتصال الجامعة العربية لأول مرة بدول العالم فى منتصف عام ١٩٤٥ ، أى بعد شهور قليلة من ميلادها ، بتوجيه مذكرة الى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية تحتج فيها — بناء على معلومات وصلت ، الى الأمانة العامة للجامعة ، عن حدوث مذبحة فى الجزائر قام بها الجيش الفرنسى ضد الجزائريين ، وقيل انه قتل أكثر من ربع مليون جزائرى لانهم حاولوا الاحتجاج على تصرف معين يتعلق بحرياتهم . ولم ترد فرنسا على مذكرة الجامعة

العربية ، وكذلك بريطانيا ، أما الولايات المتحدة فقد تضمن ردها ، أن عدد الذين قتلوا لم يتجاوز ٥٠ ألفا ، كما جاء فى رد المراجع الرسمية الفرنسية (١) .

وفى عام ١٩٦٤ قام الشعب الاندونيسى بالثورة على الاستعمار الهولندى ووقعت أحداث دامية فرأى مجلس الجامعة العربية صدورا عن ميثاق الجامعه الذى يعمل على نشر السلم والأمن فى العالم ، وتاييد لشعب صديق من شعوب آسيا ، ان مناقشة الموضوع أمر ضرورى ، وانتهى بأن قرر ارسال مندوب خاص من الجامعة لدراسة القضيه الاندونيسية ، وتقديم تقرير عنها الى المجلس . ولما أعلنت اندونيسيا استقلالها بادرت الدول العربية بالاعتراف بهذا الاستقلال وأبدت استعدادها لتقديم كل مساعدة لها .

ولما عرض موضوع النزاع بين اندونيسيا وهوسدا على مجلس الأمن أرادت الدول العربية أن تتبنى عرض الموضوع على المجلس . ولكن رئى ان الاصوب أن تتقدم به دولة أسيوية غير عربية فقامت اتصالات بين الأمين العام للجامعة والبانديت جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند وقتئد اتفق فيها على أن تتبنى الهند عرض قضية اندونيسيا على مجلس الأمن الدولى ، وأن العرب سيساندونها بكل طاقاتهم ، وفعلا عرضت الهند القضية على مجلس الأمن ، وتعاونت الجامعة العربية معها وكذلك الدول الصديقة ، وكان هذا الاتصال بداية تكوين المجموعة الاسيوية الافريقية التى ظهرت فى الامم المتحدة لاول مرة منذ ١٩٤٧، والتى زاد أعضاؤها على الستين ، باستقلال مزيد من دول القارتين حتى أصبحت الآن تشكل أكثر من ثلثى أعضاء الامم المتحدة ، وأصبحت قوة تتحكم فى التصويت ، ولا يمكن أن يمر قرار فى الجمعية العامة ما لم توافق عليه أغلبية هذه المجموعة .

مذكرة الأمين العام فى موضوع كوريا :

فى ٦ / ١٢ / ١٩٥٠ ، وكانت الامم المتحدة تناقش المسألة الكورية وقد تلبد جو العالم وأنذر باحتمال حرب بين كتلتى الشرق والغرب . وفى ذلك الوقت بعث الأمين العام للجامعة الى السكرتير العام للامم المتحدة برسالة طويلة : جاء فيها بعد الديباجة ، وليست مسألة كوريا وما جرته فى أذيالها وليست الازمات التى نجمت منها سوى مظهر من مظاهر حيرة عميقة ، وقلق شامل للبشرية أحساسا وفكرا ، فاذا أمعنا النظر فى أمرين لا معدى عنهما ، هما الحرب او المسالمه ، فسنجد أن الحرب نتيجة للتمسك بأهداب المسالمه ان مظاهر مسألة كوريا قدبرزت فى الهند والملايو والشرق الأوسط ، وشمال افريقيا وأواسط أوروبا — فلزاما علينا ونحن نعالج مشكلة كوريا — أن نعالج مشاكل العالم بأسره ، وان نميط القناع فى الدعاية عن اثر فنجسه ونعالجه . الى أن قال « يا سعادة السكرتير العام فانى أعتقد أن أولى الخطوات التى يجب أن تتبع بمناسبة الازمة الكورية هى ألا نحاول أيقاف اطلاق النار فى جبهة القتال فحسب ، بل ان نوقف أيضا النار فى الجبهة الفعليه . وعلينا مثلا أن نعلن هدنة شهر على الأقل فى كوريا ، وهدنة ثلاثة أشهر فيما يطلقون عليه الحرب البارده الدائرة رحاها فى كل مكان . (وقال « ولكى نقترب من تلك النقطة المشتركة ، وقد يكون لزاما علينا أن تطلب الامم المتحدة من ممثلى الدول الكبرى فى العالم ولا سيما الولايات المتحده والاتحاد السوفيتى أن يجتمعوا ويتعاهدوا نتيجة لهذا الاجتماع . وأن يقدموا اسس اتفاق يمكن أن تتطور منها النقطة المشتركة للانسانية جمعاء ، واذا احتاج ذلك لاية مساعدة من الامم المتحدة وجب أن تكون هيئة مختاره من الامم المتحدة سواء أكانت هذه الهيئة من الافراد أو الدول ، وأن تمنح السلطة لتعمل على التقريب والاتصال بين الأقطاب البارزين فى أرض محايدة سواء فى آسيا (٢) أو أفريقيا (٣) أو أوروبا . ولتساعد خلال فترة الاتصال على تمهيد الطريق الى تفاهم حق للمشكلة ، والى وضع أسس مشتركة لاتفاق يتصل بها » .

لقد بعث الأمين العام للجامعة بهذه المذكرة الى السكرتير العام للامم المتحدة فى وقت كان مستر تريجفلى قد تقدم باقتراح الى الجمعية

---

(١) تقرير الأمين العام ١٩٤٥

(٢) فى مقابلة للامين العام للجامعة مع السكرتير العام للامم المتحدة اقترح بغداد مكانا للاجتماع فى آسيا .

(٣) وفى نفس المقابلة اقترح القاهرة مكانا للاجتماع فى أفريقيا .

العامة للامم المتحدة ، بعنوان التعاون من أجل السلام ، لمناقشته فى الجمعية العامة للامم المتحدة .

وقد قصد الأمين العام للجامعة أن يتقدم بهذا الاقتراح ليلفت الانظار الى أن الجامعة العربية كمنظمة اقليمية ، تستطيع أن تساهم فى العمل من أجل السلام ، على قدم المساواة كالمنظمة العالمية .

كما أن تقديم المذكرة كان بمثابة تجربة عملية لتدعيم مركز الجامعة العربية كمنظمة اقليمية لم يمض على قبولها مراقبا لدى الامم المتحدة أكثر من شهر فى ذلك التاريخ .

تنظيم العلاقات بين الجامعة العربية والامم المتحدة :

كانت جامعة الدول العربية فى نشأتها التاريخية سابقة على انشاء الامم المتحدة بعدة أشهر . ومع ذلك ، فقد قدر واضعوا ميثاق الجامعة قيام الامم المتحدة وغيرها من المنظمات. ورأوا أنه من المناسب اقامة صلات معهما ، فنصت المادة التاسعة عشرة من الميثاق على أنه « يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ، ولانشاء محكمة عدل عربية ، ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الامن والسلام » .

ومن هذا تتضح الأهمية التى قدر بها الميثاق تنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية الى حد اجازة تعديل الميثاق نفسه لمواجهة مقتضيات ذلك أن دعا الامر .

وصدورا عن هذه الروح حرصت الجامعة على أن تدعم صلاتها بالامم المتحدة ، ونتيجة لهذا صدر قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٤٧٧ فى الدورة الخامسة بتاريخ أول نوفمبر ١٩٥٠ ، وقد نظم حضور الامين العام للجامعة دورات الجمعية العامة للامم المتحدة .

ثم وجهت العناية فى السنوات الاخيرة الى أن تكون علاقات الجامعة بوكالات ومنظمات الامم المتحدة فى صور أكثر ايجابية . فأبرمت اتفاقات بين الجامعة وعدد من تلك الوكالات والمنظمات لتنسيق التعاون بينها وبين الجامعة فى وجوه النشاط المشتركة . فأبرمت اتفاقات مع كل من منظمة اليونسكو ، والعمل الدولية ، والاغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ووكالة الطاقة الذرية .

ولكن علاقات الجامعة بالسكرتارية العامة للامم المتحدة ظلت محصورة فى الدعوة التقليدية التى توجه الى الامين العام للجامعة لحضور دورات الجمعية العامة للامم المتحدة . ولهذا بحث مجلس الجامعة الموضوع وصدر قراره رقم ١٤٩٠ بتاريخ ١٩٥٨/٩/٩ وقد نص على ما يأتى : « توصية وفود الدول العربية لدى الامم المتحدة بمؤازرة الامين العام فى جهوده لاقرار اتفاق بين الجامعة والامم المتحدة يكمل فيه اعتراف الامم المتحدة بالجامعة منظمة اقليمية وينظم أسس التعاون بين الهيئتين » . وأثر هذا وجه وزراء الخارجية العرب الى السكرتير العام للامم المتحدة رسائل تدعم مساعى الامين العام للجامعة فى هذا الشأن .

وحينئذ وضعت الامانة العامة للجامعة مشروع اتفاق بينها وبين السكرتارية العامةللامم المتحدة . وأجريت الاتصالات اللازمة . لكن بحوث السكرتارية العامة للامم المتحدة انتهت الى أن علاقات السكرتارية العامة للامم المتحدة مع المنظمات بين الحكومات مثل الجامعة العربية لا تتخذ شكل اتفاقات مبرمة الا بناء علىتعليمات معينة من مجلس الامن أو من الجمعية العامة . وبذلك فليس من اختصاص سكرتير عام الامم المتحدة ابرام مثل تلك الاتفاقات ابتداء دون تفويض سابق بذلك من أحد الجهازين المشار اليهما .

ولهذا اتجه التفكير الى تنظيم الصلات فى هذه المرحلة على أساس آخر غير الاتفاقية .

وفى عام ١٩٦٠ اتيحت للجامعة دراسة أكثر تفصيلا لنظام العمل فى الامم المتحدة وسنحت فرصة مناسبة لاجراء مباحثات أدق حول موضوع صلات أمانة الجامعة بسكرتارية الأمم المتحدة . وقد بدت بوادر التفاهم فى صيغة الدعوة التى وجهت فى تلك الدورة الى الأمين العام للجامعة حيث جاءت الصيغة على نمط الدعوة الموجهة

الى الوفود الرسمية للدول الأعضاء فى الامم المتحدة ، مشيرة الى وفد الأمانة العامة للجامعة .

وفى أثناء دورة ١٩٦٠ للجمعية العامة للامم المتحدة اتصلت المشاورات فى هذا السبيل حتى تم اتفاق وجهات النظر على نقاط محدودة ، وان تصاغ فى مبادىء تحكم صلات الجامعة بالسكرتارية العامة للامم المتحدة . وان تسجل تلك المبادىء فى مذكرة رسمية يوجهها السكرتير العام للامم المتحدة الى الامين العام للجامعة .

وبناء على هذا وجه السكرتير العام للامم المتحدة فى يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ رسالة الى الامين العام للجامعة ومعها المذكرة المنظمة للاتصال والتعاون بين الهيئتين . وأجاب الامين العام بالموافقة على الأسس التى تضمنتها المذكرة .

وأكد السكرتير العام فى رسالته ثقته فى أن تصلح هذه المبادىء فى المرحلة الحالية أساسا لمناقشة ترتيبات مستقبلة أكثر تفصيلا بين المسئولين فى المنظمتين .

ومهدت المذكرة بالاشارة الى أنها تتضمن مبادىء التعاون بين المنظمتين على مستوى سكرتيريتهما العامتين ، واجراءات من شأنها تنمية التعاون والمساعدة المتبادلة مستقبلا بينهما . وأكدت أن ما يرد فى صلبها من أسس يقتصر على التعاون بين السكرتيريتين العامتين ولا تلتزم بذلك الفروع والأجهزة الأخرى لاى من المنظمتين أو المنظمتين معا، حيث لا يلتزم أى منهما الا بارادته الذاتية « وعددت المذكرة على سبيل التمثيل أساليب التعاون الممكنة » من التشاور المتبادل ، والعمل المشترك ، وتبادل التمثيل ، وغيرها من ترتيبات الاتصال ، ثم أفردت لكل من هذه الاشكال بعض الاسس على النحو التالى :

التشاور المتبادل : يتخذ قصد تنسيق النشاط وتحقيق الاهداف المشتركة والتعاون المتبادل فى مشروعات معينة .

العمل المشترك : يقوم بصدد مسائل محددة وخاصة المشروعات ذات الطابع الاقتصادى أو الاجتماعى أو الانسانى ، قصد تحسين أحوال الشعوب فى نطاق نشاط الجامعة . ويجوز ابرام اتفاقات وقتية بين المنظمتين تحدد شروط العمل بالنسبة لمسائل معينة . وتبرم تلك الاتفاقات الوطنية طبقا للاجراءات الداخلية فى كل من المنظمتين .

تبادل المعلومات والوثائق : تتخذ الترتيبات لتبادل المعلومات والوثائق فيما لا تمنعه تقاليد السرية والأمن وغيرهما من الاعتبارات ، وذلك فى المسائل ذات الأهمية المشتركة ، ويجوز لاى من المنظمتين تعميم ما تتلقاه ، من معلومات ووثائق من المنظمة الأخرى على دولها الأعضاء عند الاقتضاء .

التمثيل والاتصال : طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ٤٧٧ (الدورة الخامسة) فى ١ / ١١ / ١٩٥٠ للامين العام للجامعة حضور جلسات الجمعية العامة كمراقب ، واذا وجهت دعوات مماثلة من منظمات وهيئات الامم المتحدة الاخرى يكون تمثيل الجامعة لديها طبقا لشروط تلك الدعوات . وللامم المتحدة أن تمثل بدورها فى اجتماعات أجهزة الجامعة طبقا للشروط الواردة فى دعواتها لها .

للسكرتير العام للامم المتحدة وأمين عام الجامعة تعيين موظفين ليكونوا أداة ارتباط بين الامم المتحدة والجامعة ولضمان التنفيذ السليم لخطط التعاون المتفق عليها .

للسكرتير العام للامم المتحدة أن يدعو : كلما ارتأى ذلك مناسبا ، الرسميين من الجامعة لدراسة عمل سكرتارية الامم المتحدة كذلك لامين عام الجامعة أن يوجه دعوات مماثلة للرسميين من الامم المتحدة لدراسة سير العمل فى الامانة العامة .

للسكرتير العام للامم المتحدة ولامين عام الجامعة أن يتخذ أية ترتيبات أخرى يريان مناسبتها على ضوء التجربة لضمان الاتصال الفعال بين المنظمتين .

ويتضح مما سبق أن الأسس التى اتفق عليها لتنظيم اتصال الجامعة بالامم المتحدة يمكن اجمالها على نوعين من الأسس :

النوع الأول : مبادىء عامة تتلخص فى الآتى : (أ) أن التعاون المقصود هو تعاون السكرتيريتين العامتين وحدهما . (ب) يتم التشاور المتبادل بشأن مشروعات يعينها لتنسيق النشاط المشترك (ج) يقوم العمل المشترك بصدد مسائل محددة

٥٤٠
بموجب اتفاقات وقتية طبقا للاجراءات الداخلية (د) تتبادل الوثائق والمعلومات غير السرية . (هـ) يخضع التمثيل المتبادل للشروط الموجهة على أساسها الدعوات . (و) تعتبر هـذه المبادىء أساسا لمباحثات أكثر تفصيلا فى المستقبل .

النوع الثانى : اجراءات تنفيذية تتلخص فيما يأتى : (ا) تخصيص موظفين فى كل من المنظمتين ليكونوا أداة ارتباط (ضباط اتصال) وليشرفوا على تنفيذ خطوط التعاون المتفق عليها . (ب) توجيه دعوات من كل من المنظمتين الى موظفيهما لدراسة نظم العمل فى كل منهما . (جـ) اتخاذ الترتيبات الجديدة التى تسفر عن ضرورتها التجربة العملية لضمان فعالية الاتصال بين المنظمتين .

وقد أنشىء جهاز فى الادارة السياسية للجامعة ليكون أداة للاتصال بين الجامعة والسكرتارية العامة للامم المتحدة لا يضم مديرى جميع ادارات الامانة العامة . وأبلغ تشكيل الجهاز الى السكرتير العام للامم المتحدة فى حينه ، وعين السكرتير العام للامم المتحدة المستر فيليب دى سين السكرتير العام المساعد لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ليكون أداة للاتصال بين السكرتارية العامة والجامعة . وبهذا أصبح التعاون بين الجامعة العربية والامم المتحدة فى كافة المجالات محدد المعالم وأصبحت تنكوى الامم المتحدة الممثلة فى انتخابات مجالسها ولجانها وهيئاتها تمثل جزءا كبيرا من أعمال مجلس الجامعة فى شهر سبتمبر من كل عام بصفة خاصة . وهو الاجتماع الذى ينسق فيه توزيع مقاعد الامم المتحدة على الدول العربية ، والاتفاق على الدول غير العربية التى تقضى المصلحة العربية تأييد انتخابها والوقوف معها . ويرد الى الامانة العامة للجامعة فى هذه الفترة سيل من المذكرات من كافة دول العالم تطلب تأييد الجامعة لها فيما تريد الترشيح له من مقاعد الامم المتحدة . وبذلك أصبحت الدول العربية نتيجة لوجود جامعتها تلعب دورا هاما فى المنظمة الدولية .

وتوجه الدعوة الى جامعة الدول العربية لحضور دورات الجمعية العامة للامم المتحدة ، كمراقب ولقد استطاعت وفود الجامعة لدى المنظمة الدولية أن تؤدى الكثير من الخدمات فى ميادين الدعاية والاتصالات مما لم يكن ميسورا للوفود العربية التى تكون منكبة على أداء واجباتها فى اللجان المختلفة فضلا عن أن الوفود الرسمية قد تجد فى بعض الظروف ما يحجبها عن القيام باتصالات معينة .

العلاقات بين الجامعة العربية والفاتيكان ودول أمريكا اللاتينية :

توطدت العلاقات العربية الدولية ونمت نتيجة للتعاون بين الجامعة والامم المتحدة ، وكذلك تطورت الدول العربية كمجموعة موحدة الرأى لها أهداف محددة . ولقد رئى أنه من الخير الا يقتصر التعاون على الدول الاسيوية والافريقية فحسب بل يجب أن يمتد الى دول أمريكا اللاتينية . فكان أول ما فكرت فيه الجامعة، هو ايجاد اتصال بقداسة البابا فى روما لما له من تأثير روحى على شعوب دول أمريكا اللاتينية ، وقد تم لقاء بين الامين العام للجامعة وقداسة البابا بمدينة الفاتيكان فى سنة ١٩٥٠ ، ١٩٦٣، وكان لهذه الزيارات أحسن الاثر فى نفسه ، وبدأت علاقات وطيدة بين الجامعة وبين الفاتيكان كان لها أثر لا ينكر فى بعض جوانب قضية فلسطين . وقد سبق هذا الاتصال تبادل التمثيل الدبلوماسى بين الفاتيكان وبعض الدول العربية.

ولقد أخذ الاتصال بين الجامعة ودول أمريكا اللاتينية ينمو ويزداد سواء عن طريق الجامعة بانشاء مكاتب اعلام لها فى بعض عواصم دول أمريكا الجنوبية ، أو بواسطة الدول الاعضاء التى لهاجاليات عربية لها نفوذها المعروف فى هذه الدول . وكانت العلاقات على هذا المستوى تتعثر أو تقوى نتيجة لعوامل كثيرة داخلية أو خارجية ، الى أن رأت الجامعة أن المصلحة العربية تقضى بايجاد تعاون رسمى بينها وبين منظمة الدول الامريكية فبذلت محاولات لايجاد هذا التعاون تمثل فى الخطوات التالية :

ــ جرت بحوث فى نطاق الامانة العامة للجامعة العربية حول وسائل التعاون مع منظمة الدول الامريكية كسبيل للاتصال مع حكومات الدول اللاتينية ، وذلك فى فترات متفاوتة منذ عام ١٩٥٣ وتبادلت الامانة العامة مع المنظمة النظم الأساسية ، وقام بعض المسئولين فى مكتب

الجامعة فى نيويورك بزيارات ودية لسكرتارية المنظمة . وفى عام ١٩٥٩ رؤى اتخاذ الحيطة قبل زيادة التعاون مع المنظمة الامريكية خشية التأثيرات السياسية المعاكسة وقتئذ .

— وكان الاتجاه أنه مع التسليم بفائدة التعاون المحدود بين الامانة العامة ومنظمة الدول الامريكية عن طريق تبادل المعلومات والنشرات لما يتيحه ذلك من خدمة للقضايا العربية وتنوير تلك البلاد بمواقف دول الجامعة عن المشاكل الدولية : الا أنه ينبغى الا يكون لهذا التعاون أى طابع سياسى لأسباب تتعلق بوضع منظمة الدول الامريكية والاتجاهات السياسية لأغلبية دولها الأعضاء . وعلى هدى هذا المفهوم وفى ديسمبر ١٩٦٢ عاودت الامانة العامة عن طريق مكتبها فى نيويورك الاتصال بالمنظمة الامريكية حيث قام رئيس وفد الجامعة بزيارة السكرتير العام للمنظمة فى واشنطن وجرى حديث حول توثيق العلاقات بين المنظمتين الاقليميتين وتتدارس المشروعات المشابهة التى تقوم بها كل منهما . كما بحثت وسائل التعاون كتبادل الطلبة والبعثات العلمية ودعوة ممثلين من كلتا المنظمتين بصفة مراقب لحضور الاجتماعات التى تتم احداها لدى الاخرى .

وأسفرت الاتصالات فى ذلك الحين عن نتائج وأفكار تتلخص فى امكان وجود جدوى للتعاون بين المنظمتين ، وأنه يحسن أن يسبق ذلك تعاون بين الامانتين العامتين لهما تنظمه رسالتان متبادلتان بين الامينين العامين ، على نمط ما اتبع من السكرتير العام للامم المتحدة والامين العام للجامعة واتجهت الامانة العامة الى فكرة انشاء جهاز فنى للترجمة من الاسبانية واليها فى نطاق الجامعة .

وفى يناير ١٩٦٢ حين عقد مؤتمر وزراء خارجية المنظمة فى بونتا / دل / ايست وحدث فيه ما أوضح وجود تضارب سياسى عنيف داخل المنظمة بين دول راغبة فى تأكيد حريتها فى الحركة السياسية ودول تريد بسط نفوذها السياسى تلميحا بما ينطوى على ثقل اقتصادى وعسكرى . ثم تأكد الشقاق فى المنظمة ، وفى نفس الوقت خضوعها لاتجاهات سياسية أخرى وضحت فى تجربة الازمة الكوبية فى نهاية عام ١٩٦٢ ، وزاد من وضوحها اقرار المنظمة للتدخل العسكرى فى الدوميكان واسباغ شرعية عليه الى ذلك من

أساليب التدخل فى شؤون داخلية لدول أخرى أعضاء بها .

وفى سبتمبر ١٩٦٢ ، أصدر مجلس الجامعة قراره رقم ١٩٠٥ ، ينص على ما يلى :

أولا — أن تضع الامانة العامة مشروع خطة عربية لدعم العلاقات العربية اللاتينية فى شتى المجالات .

ثانيا — توجيه النظر بصفة خاصة الى ما يأتى : ١ — أن تعزز الدول العربية تمثيلها الدبلوماسى بدول أمريكا اللاتينية . ٢ — عقد المؤتمرات والندوات العربية فى هذه الدول . ٣ — العناية بتبادل الزيارات على النطاقين الرسمى والشعبى . ٤ — الاستعانة بالجاليات العربية عن طريق البعثات الدبلوماسية العربية فى مواجهة النشاط الصهيونى العدائى للعرب فى أمريكا اللاتينية .

وفى أغسطس ١٩٦٥ ، اقترحت بعض الدول الاعضاء دراسة موضوع عقد اتفاق ثقافى بين الجامعة العربية ومنظمة الدول الامريكية للتعاون الثقافى والاجتماعى . ولكن بدراسة الموضوع اتضح ان الاتفاق الوحيد المعقود بين هذه المنظمة ودول أجنبية أخرى هو مع أسبانيا التى لها وضع خاص بالنسبة لما تخصصه من منح دراسية لطلاب أمريكا اللاتينية وأنه ليس هناك أى اتفاق بين المنظمة ومنظمة أخرى أو أى مجموعة من الدول كالاتفاق الذى تنوى عقده جامعة الدول العربية .

ولقد اتضح أيضا أن هذه المنظمة ترتبط ارتباطا مع منظمة الدول الامريكية ذاتها ويخضع خضوعا كاملا فى ميزانيتها وفى مواردها ، بل فى ابرامها للاتفاقات مع غيرها من الجهات وعلى ارادة مجلس منظمة الدول الامريكية كجهاز سياسى أعلى موجه لها .

ولقد اتجه الرأى فى النهاية نتيجة لهذه المعلومات ، أن تقوم كل دولة عربية منفردة بعقد اتفاقات ثقافية مع دول أمريكا اللاتينية أو مع مجموعة من تلك الدول ، تفاديا لحواجز منظمة تخضع لقيادات سياسية معينة .

الجامعة العربية والمجلس الاوروبى :

العلاقة بين جامعة الدول العربية والمجلس الاوروبى لم تتعد مرحلة الزيارات بين المسؤولين فى المنظمين . فقد دعى سيادة الامين العام للجامعة الى اجتماعات الجمعية العامة للمجلس الاوروبى فى منتصف عام ١٩٦٧ ، وحضر مندوب عن المجلس الاوروبى فى نهاية عام ١٩٦٧ لزيارة الامانة العامة والوقوف على مشروعات الجامعة بشأن الاسهام فى برامج الاحتفال الدولى لحقوق الإنسان .

وتدور اتصالات فى الوقت الحاضر للسعى بأن تحصل دولة عربية أو أخرى على حق التمثيل بمراقبين فى هيئة المراقبين الدائمين لدى المجلس الاوروبى .

العلاقات بين الجامعة العربية والدول الافريقية:

كان من الطبيعى أن تعنى جامعة الدول العربية كل العناية بتوثيق الروابط مع الدول الافريقية والاسيوية ، فدول أسيا وافريقية تجمعها والدول العربية روابط مشتركة من الكفاح فى الماضى والنهضة فى الحاضر ، والسعى لبناء المستقبل ، وهى جميعا بحاجة الى التنمية الاقتصادية ودعم العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية وجامعة الدول العربية بوصفها منظمة اقليمية ، تجمع أمة واحدة وسطا بين القارتين وتضم أربع عشرة دولة ، ست منها فى أفريقيا وثمان فى اسيا ، والدول العربية لهذا تمثل صورة صادقة لما يمكن أن يقوم بين الدول الافريقية والاسيوية من تعاون صادق مخلص ، والوشائج العديدة التى تربط الدول العربية بجاراتها الافريقية والاسيوية والتى تأكدت فى مؤتمر باندونج ، ثم اطردت فى طريقها ثابتة قوية فقد أثبتت أن الامم المتحدة التى كانت صغيرة قد نمت وأصبحت قوة فعالة فى الميدان العالمى ، وأضحى لها وزن وثقل فى تكييف السياسة الدولية .

وكانت عناية الجامعة بالشؤون الافريقية والاسيوية منذ بداية حركة الاستقلال فى القارتين فكان التأييد العربى الصريح لكل حركات الاستقلال من قضية اندونيسيا عام ١٩٤٨ حتى قضية استقلال وكفاح روديسيا عام ١٩٦٨ .

ومن خلال ذلك ، اتجهت عناية الجامعة العربية بالشؤون الافريقية بالذات اتجاها خاصا، منذ عام ١٩٥٨ ، وحرصت على المتابعة والمشاركة فى المؤتمرات الافريقية التى أخذت تتفاعل فى رغبة بانشاء التنظيم الافريقى الذى تبلور فى منظمة الوحدة الافريقية وفى هذا المجال أصدر مجلس الجامعة العربية العديد من القرارات فى هذا الشأن .

ففى عام ١٩٥٩ بحثت الجامعة تنظيم تعاونها مع اللجنة الاقتصادية والافريقية التابعة للامم المتحدة ، بناء على برقيات متبادلة مع السكرتير التنفيذى للمنظمة فى الثالث من يناير ١٩٥٩ ، ثم فى لقاء بينه وبين الامين العام ، وتم تبادل وسائل بشأن أسس الاتصال والتعاون .

وقد بذلت الجامعة العربية جهدا خاصا فى مجال موضوع التغلغل الصهيونى فى اسيا وافريقيا وفى افريقية على وجه الخصوص ، وطرحت الموضوع فى عام ١٩٦١/٦٠ على مجلس الجامعة ثم على اللجنة السياسية (وزراء الخارجية فى عام ١٩٦١ فى بغداد) واتخذ المجلس واللجنة السياسية القرارات المناسبة .

أكد الامين العام فى تقريره الى مجلس الجامعة فى ٢٥ من أغسطس ١٩٦٠ من جديد التنبيه الى وجوب تنظيم التعاون العربى الاسيوى الافريقى فى الجامعة على الاسس التى كرر الدعوة اليها منذ مؤتمر باندونج فى عام ١٩٥٥ وأقرها مجلس الجامعة ، والتى طرحت مجددة فى مارس من عام ١٩٦٠ .

وفى خلال عام ١٩٦١ شاركت الامانة العامة فى بعثة اقتصادية لاتحاد الفرق التجارية العربية قامت بجولة فى عدد من الدول الافريقية .

وتبلورت جهود الجامعة فى تشكيل لجنة للمعونة الفنية اجتمعت خلال أعوام ٦٢ و١٩٦٣ لوضع دراسات فى موضوع تقديم المعونات الاقتصادية والفنية ومن بينها الدول الافريقية .

وفى أكتوبر ١٩٦٤ تحدث الامين العام للجامعة مع المستر ديللوتللى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية فى تنظيم علاقة بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وتعاونهما بابرام اتفاقية تنظم ذلك ، وقد وعد السكرتير العام للمنظمة الافريقية بالعمل على تحقيق ذلك

بعد دراسة الاتفاق الذى تم بين الجامعة والامم المتحدة سنة ١٩٦٠ .

تطوير الجامعة العربية :

منذ انشاء جامعة الدول العربية وهى تتعرض أحيانا للنقد البنـــاء . ولكن كثيرا ما يسرف فى نقدها الى حد المناداة بالغائها . ولسنا مدافعين عنها عند ما نقول ان الجامعة العربية قد قامت خلال الثلاثة والعشرين عاما الماضية بكل ما هو فى اختصاصها . فى حدود ميثاقهـــا ، وتجاوب دولهـــا واســـتعدادها لمعاونتهـــا على الســـير فى طريقهـــا فهى قسوية فعالة طالمـــا عملت دولها على تقويتها وهى ليست كذلك ، اذا أريد لها أن تكون أداة معطلة . والجامعة العربيـــة تمثـــــــل ارادة الدول العربيـــــــة ويجب أن تتطور بشكل يتلاءم مع العصر الذى نعيش فيه ، ولكى يتم هذا يجب أن يتلاءم تطوير الجامعـــة مع التطوير فى الدول الاعضاء بحيث لا يجيىء تطويرها متقدما بدرجة تفوق تطوير أعضائها ، كما أنهـــا يجب الا تتجمد عن التطوير فتصبح كالكائن الحى الذى يتخلف عن الحيـــاة فتتركه الحيـــاة .

والحقيقة التى يجب التسليم بها ، ان الجامعة العربية هى الصيغة المناسبة للعمل المصرى الموحـــد .

أما أسلوب التطوير والانماء ، فهو الذى يجب البحث عن أفضل أسســه وقواعده ، وهو مهمة الباحثين ، لا من حيث مبدأ التطوير بل من حيث الدرجة والمرتبة التى يجب أن يكون عليها متمشيا مع ظروف الدول العربية ، ومقـــدار لطاقاتها وقدرتها أخذا فى الاعتبار مناخها العام من حيث الملائمة والصلاحية .

وفى رأينا أن التطوير الذى نراه واجبا للجامعة العربية تحت هذه الظروف وفى تلك الاوضـــاع التى تجتازها الامة العربيـــة ، هو أن تخـــرج الجامعة من دور الاعداد والتنسيق والتوصيات الى مرحلة الاتحاد الذى يكفل لقراراتها التنفيذ الفورى . اذ أن الجامعة العربية بضـــمونها الحالى قد أدت دورها فى مرحلتها السابقة التى اســـتغرقت ٢٣ عاما من عمرها . ولا بد من انتقالهـــا الى المرحلة المنظمة الاتحادية ، التى تمهد للمرحلة الاخيرة « وهى الوحدة العربية » والسبيل الى ذلك لا يجيء طفرة واحدة وانمـــا يمضى فى تدرجه الطبيعى نحو الهدف والأمل .

الســـــلطة التـــنفيذيـــة فى الدول الافريقيـــة

د. مصطفى ابو زيد

إن نظرة شاملة على الدول الافريقية الناشئة ـ التى خضعت لفترة من تاريخها للاستعمار ـ تكشف لنا عن تطور واضح فى انظمتها السياسية . فهى فى بداية عهدها بالاستقلال ذهبت الى الاخـــذ بالنظام البرلمانى ، مفضلة اياه على الانظمـــة الاخرى ، وكان ذلك يرجع لاكثر من سبب (١) فقد كان هناك عامل المحاكاة والرغبة فى تقليد الدولة الاستعمارية ذاتها الامر الذى يؤدى الى استعارة نظامها السياسى على اساس أنه نظام قد ثبتت فاعليته . وهذا ما حدث فعلا عقـــب استقلال الكونغو عن بلجيكا ، بل وما قالـــه بالفعل القادة الجدد وهم يتفاوضون حـــول الاستقلال .

وهنالك أيضا عامل التأثر الفكرى نتيجـــة للدراسة فى جامعات الدول الاستعمارية . فهذه الدراسة من شأنها أن تحمل الدارســـين على

الاعجاب بنظـــام معـــين والتشيع لـــه ومحاولة تطبيقه اذا سنحت الفرصة .

ويحدث فى بعض الاحيان أن يستعان بخبـــراء اجانب فى الفقه الدستورى ، فيتـــأثر هؤلاء بالضرورة بالنظام الذى عاشوا فيه ، فيحاولوا اقامته مرة أخرى فى الدساتير التى يدعون الى وضعها .

فهذه العوامل ــ مجتمعة أو متفرقة ــ أثرت فى التطور السياسى للـــدول الناشـــئة فأدت الى الاخذ بالنظام البرلمانى . وليس ادل على هـــذا التأثير من أن بعض الدساتير التى وضعت بعد سنة ١٩٥٨ لم تأخذ بالنظام البرلمانى ــ فى شكله التقليدى ــ وانما تأثرت بدستور الجمهـــورية الخامسة فى فرنسا ، وما قرره من تقـــوية خاصة للسلطة التنفيذية . فرأينا فيها ثمة قيود توضع على تحديد المســـئولية الوزارية ، وأن مجالا معينـــا فى التشريع قد جعل للقانون وترك الباقى للائحة ، وأن الحكومة تستطيع أن تطلب من البرلمان أن تشرع بمراسيم بقوانين وهى بصدد تنفيذ برامجها ، وأنها تستطيع أن تصـــدر الميزانية اذا ما تراخى البرلمان فى اقرارها خلال مدة معينة . وفى مثل هذا النظام تقوى ســـلطة رئيس الدولة الى حد بعيد ، مع تمتعه فى الوقت ذاته بمبدأ عدم المسئولية السياسية أمام البرلمان، والمبدأ الاخر : أن اوامر الرئيس يجب أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراءالمختصون.

النظام البرلمـــانى بين النجاح والفشل :

ولكن النظام البرلمانى لم يسجل نجاحا شاملا فى البلاد الناشئة التى أخذت به . فتمسك به عدد قليل منها وتركه معظمها ، واصبح الاتجاه العام يسير نحو النظام الرئاسى .

أما لماذ فشل النظـــام البرلمانى واتجهـــت الدول الناشئة تدريجيا ــ وبدرجات متفاوتة ــ نحو النظام الرئاسى ، فامر يرجع الى أسباب عدة :

ولعل أول هذه الاسباب أن الدول الناشـــئة لا تهضم بسهولة هذا الازدواج فى الســـلطة التنفيذية : بين رئيس الدولةمن ناحية، ورئيس الوزراء والوزارة من ناحية أخرى . ولم تتقبل الـــدول الافريقية ــ الناشئة ــ بصفـــة خاصة أن يكون الشخص الاول فى الدولة مجـــردا من السلطات الفعلية .

هذا فضلا عما ينتج من وجود الرئاستين ــ رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ــ من صراع على السلطة ينتج بدوره قدرا كبيرا من الازمات الوزارية ، وهذه الازمات من شأنها اذا تفاقمت أن تودى بالنظـــام الديمقراطى كله . فـــرئيس الدولة يريد أن يحكم فعلا ، يريـــد أن تكون له المكانة الاولى فى السلطات الفعليـــة . ورئيس الوزراء سوف يقاوم بالضرورة هذا الوضـــع بحكم مسئوليته السياسية أمام البرلمان ، ومثل هذا الوضع يدخل الاثنين فى صراع مرير من أجل السلطة يستعين فيـــه كل منهما بكل ما لديه من امكانيات . وتستطيع الفلول الاستعمارية الباقية فى هذه الدول أن تستغل هذا الصراع فتعين بالمال والسلاح أكثر الطرفين انقيـــادا لمصالحها . وكثيرا ما ينتهى هذا الصراع الى صدام مسلح تتبعـــه الانقلابات العسكرية التى تهدد النظام الديمقراطى من اساسه .

ولعل هذه الحقيقة بالذات تقودنا الى ضرورة الاهتمام بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التى توجد عادة فى الدول الناشئة عقب استقلالها . فهـــذه الدول ــ غـــداة حصولها على الاستقلال ــ تجد أن « نظام الدولة » فيها يواجه أوضاعا معينة تستطيع أن تملى عليه وأن تؤثر فيه .

فالاستعمار ــ عادة ــ يترك الدولة الناشئة فى وضع اقتصادى واجتماعى غريب . فهى من الناحيـــة الاقتصادية تعانى من اقتصـــاد متخلف ينتج المواد الاولية ولا يقوم بتصنيعها ، اقتصـــاد فقير ينخفض فيه الدخل القومى فينخفض بالتالى مستوى الدخل الفردى على الرغم مما يزدحم فى جنبات الاقليم من ثروات طبيعية هائلـــة ، اقتصاد تابع تسيره وتتحكم فى مقدراته القـــوى الاستعمارية الاجنبية بحكم ما تم لها ــ فى ظل الاستعمار ــ من امكانيات التأثير والسيطرة . وهذا الاقتصاد الفقير المتخلف التابع من شأنه أن يترك جماهير الشعب فى حالة واضحة من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة . وقد ثبت ــ بما لا شك فيه ــ فى عديد من البلاد وعديد من الانظمة ، أن الخوف الدائم من الجوع والشعور

المسيطر على الناس من البؤس والقلق يؤدى بالفرد الى الانصراف الكامل الى مجاهدة الفقر فيقوده — بالضرورة — الى الزهد والانشغال عن كل ما يتصل بالشئون السياسية والاحداث العامة . ذلك أن من الحقائق التى تشاهد بوضوح — فى الحياة السياسية — أن دفع المواطنين للاهتمام بالسياسة وحثهم الى متابعة الشئون العامة يتطلب حدا أدنى من المعيشة ، حدا أدنى من الدخل يستطيع معه المواطن أن يتحرك وأن يبذل قدرا من اهتمامه للشئون العامة . فالانسان الذى يعيش فى فقر مدقع ، وخوف دائم ، وقلق مستمر ينفق جهده كله ، ووقته كله ، واهتمامه كله ، الى مغالبة الفقر ومقاومة القلق فلا يجد لديه فسحة من الوقت يستطيع فيها أن يصعد الى اعلى ويهتم بكليات الامور لا جزئياتها .

ولم يكن هذا الظرف الوحيد الذى يتركه الاستعمار فى هذا المجال ، فهو — بحكم طبيعته — يعمد ليدعم وجوده منذ البداية — الى تركيز السلطة الاقتصادية والاجتماعية ثم طبقة قليلة العدد من ابناء البلاد يمكن لهم من الثراء والجاه ليرتبط وجودهم بوجوده ، فيسعوا له ويرتبطون به ، بل ويأسون عليه بعد رحيله . أنها نفس النصيحة التى قالها اللورد ماكونى فاستعان بها الاستعمار الانجليزى فى الهند : « اننا نريد عقولا انجليزية فى جلود هندية لتكون راس الحربة فى صدر الشعب » . . ومثل هذه الطبقة الارستقراطية القليلة العدد الوافرة الثراء — التى يخلقها الاستعمار على تعدد دوله واشكاله — والتى ملكت السلطة الاقتصادية والاجتماعية زمنا طويلا ، تهدف أول ما تهدف الى المحافظة على سلطتها والابقاء على تراثها ، ولذلك فانها — بكل ثقلها وقوتها — تضع نفسها فى الصراع بين الرئاستين فى الكفة التى تجد معها أنها تستطيع أن تستمر فى الحكم والسيطرة والاثراء. فهى اذن فى وجودها تمثل قوة ضخمة ، على أهبة الكفاح ، تضيق بالديموقراطية وتخشاها ، وتتمنى الانقضاض عليها ، وترفض كل اتجاه الى اعمال سيادة الشعب ، لان مثل هذا الاتجاه سوف يؤدى اجلا أو عاجلا الى الانتقاص من قوتها وتراثها .

وفى مثل هذه الظروف يبدو النظام الرئاسى — بوحدة السلطة التنفيذية ووحدة القيادة — وكان له اغراء خاصا فى ادارة الدولة ادارة حازمة .

وهذه الميزة بالذات تجعل التطور العام يتجه نحو النظام الرئاسى بحكم ما يوفره للدولة الناشئة من حكومة قوية ونظام سياسى مستقر يمكنها من معالجة المشاكل الكثيرة التى تعقب الاستقلال، وهى بطبيعتها متشعبة فى المجال الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، تتطلب علاجا لها القبضة العاتية والجهد الوطنى المخلص يستمر لفترة طويلة من الزمان .

تقوية السلطة التنفيذية :

فالتطور السياسى فى الدول الناشئة يميل الى ايجاد سلطة تنفيذية قوية . والحقيقة أن الاتجاه الى تقوية السلطة التنفيذية ليس مقصورا على البلاد الناشئة وحدها ، بل يشاهد أيضا فى البلاد المتقدمة .

ففى هذه البلاد نشاهد بوضوح نمو ظاهرة السلطة — يوما بعد يوم — واتساع مجالات عملها وتدخلها المتزايد فى المجال الاقتصادى والاجتماعى . ولعل مرد ذلك الى ظروف المجتمع الصناعى نفسه . وتعقد العلاقات القائمة فيه ، الامر الذى يدعو السلطة الى التدخل المستمر لتتناول مثل هذه العلاقات بالتنظيم . ومن ناحية أخرى فان التطور الذى دخل على مفهوم الحرية — كما حددته فلسفة المذهب الحر — قد أدى أيضا الى نمو ظاهرة السلطة .

فنحن نعرف أن المذهب الحر قد نشأ فى القرن السابع عشر كفكر مذهبى للنظام الرأسمالى ، ولذلك فقد كانت نقطة البداية عنده أن الخير كل الخير فى ترك الناس احرارا لا تتدخل السلطة فى نشاطهم الا فى أضيق الحدود الممكنة . فهذا المفهوم يجعل الحرية وكأنها مجموعة من القيود ترك على سلطة الدولة وتمنعها من التدخل ، ويجعل الحرية وكأنها يمكن أن تتحقق بنصوص فى القانون .

ولكن هذا المفهوم الذى ساد فى القرن الثامن عشر واثر فى اعلانات الحقوق فى الثورة الامريكية والثورة الفرنسية لم يستطع أن يصمد لهجمات الفكر السياسى الذى ازدحم به القرن التاسع عشر . ففى هذا القرن انتشرت الثورة الصناعية (التى بدأت اساسا فى انجلترا حوالى سنة ١٧٦٠) ودعم من انتشارها الاختراعات الفنية الهائلة

(البخار ثم الكهرباء) فأنتجت الكثير من الآثار ، بعضها حميد وبعضها بالغ السوء . وأمام هذا التطور ، وأمام الهجوم المستمر للفكر الاشتراكي تطور مفهوم الحرية — في دولة المذهب الحر — فاصبحت الحرية ليست مجرد قيد يرد على سلطة الدولة فيمنعها من التدخل ، وانما نداء يلح على الدولة أن تتدخل ، تتدخل في الحقل الاجتماعي والحقل الاقتصادي ، لتقلل من فقر الفقير وتنهى من استغلال الانسان للانسان .

وقد نتج عن كل هذه الاوضاع أن أصبحت الديمقراطية الغربية — في فكرها السياسي السائد تنظر الى ضعف السلطة التنفيذية وكانه عيب من أبرز العيوب التي تؤدي الى أزمة النظام الديمقراطي فتجعل الثقة به تضعف وتهتز . فمنذ سنين تتعالى أصوات المفكرين في الديمقراطية الغربية متحدثة عن أزمة النظام الديمقراطي هناك ، محاولة أن تحدد الأسباب لترسم وسائل العلاج . وكان من بين هذه الاسباب بل من أبرز هذه الاسباب التي شوهدت قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها — ضعف السلطة التنفيذية وما يسببه ذلك من عدم استقرار وزاري وضعف في الانتاج القومي . ومن أجل ذلك فقد نادى الفكر السياسي — والدول تضع دساتير ما بعد الحرب — بضرورة ايجاد سلطة تنفيذية قوية ولم يكن هذا النداء مقصورا على المشتغلين بالعلوم السياسية بل تعداه في رجال الدولة ، أنفسهم . توقف الرئيس الفرنسي شارل ديجول غداة تحرير فرنسا وفي أثناء وضع دستور الجمهورية الرابعة — وطالب بقوة بايجاد سلطة تنفيذية قوية ،وارجع انهيار الجمهورية الثالثة من بين ما ارجع من أسباب — الى ضعف السلطة التنفيذية وعدم استقرار الحكومة ورجحان كفة البرلمان وتسلطه على الحكومة

ولم يكن الجنرال ديجول وحده في هذا المضمار — فان العديد من الكتاب — في الفقه الدستوري — قد أبرزوا أن أكبر الاخطاء التي يمكن أن يرتكبها النظام الديمقراطي في فرنسا اتجاهه — في ذلك الحين — في التطبيق العملي الى الأخذ بنظام حكومة الجمعية النيابية .

لقد أبرز هؤلاء جميعا بأجلى بيان ان سلامة الديمقراطية وتحقق الحريات الأساسية في ظلها يتطلبان — بالضرورة — دولة قوية قادرة على التنظيم بحيث يخضع لها في النهاية كل القوى التي تعودت أن تعمل في الخفاء ليتم لها في النهاية التسلط على الدولة . والحقيقة أن النظام الديمقراطي كله — في جوهره وطبيعته انما يقوم ليحقق هدفين أساسيين ، الحرية من ناحية ، والنظام والسلطة من ناحية أخرى ويبدو لنا — من الوهلة الأولى — أن الهدفين متعارضان ، وقد يكون ذلك صحيحا الى حد ما فهناك تناقض طبيعي بين الحرية والسلطة ، الحرية تعني اطلاق المجال للمبادرة الفردية والنشاط الفردي بلا عوائق وقيود ، والسلطة تعني بالضرورة التدخل بالتنظيم والتقييد والالزام فهذه تسير في اتجاه ، والأخرى تسير في اتجاه مضاد تماما . ومع ذلك ،وعلى الرغم من وجود هذا التناقض الطبيعي بين السلطة والحرية فانهما تتلازمان : ذلك لان الحرية لا يمكن أن تقوم الا في ظل النظام ، والنظام لا يقوم الا في ظل السلطة . فاذا أنعدمت السلطة : أنعدمت الحرية على الفور .

وفي أوقات الازمات فان الحاجة تصبح ملحة الى وجود سلطة تنفيذية وقوية .

فهناك اتجاه عام يشاهد في كل بلاد الديموقراطية الغربية — وبالذات في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا — يهدف الى تقوية السلطة التنفيذية . وهذا الاتجاه يدفعه ويدعو اليه أعتبارات عدة تنبع من ظروف عالمنا اليوم بمشاكله الدولية وظروفه السياسية ومقتضياته العسكرية. فهذه الاعتبارات كلها تتطلب حكومة قوية تستطيع أن تواجه الأمور بما يلائمها من سرعة وحسم .

واذا كان هذا الاتجاه يشاهد بوضوح في بلاد الديمقراطية الغربية فانه لا يقل وضوحها في بلاد الديمقراطية الماركسية . ذلك أن النظرية الماركسية تتصور المجتمع — وهو يتحول من الرأسمالية الى الشيوعية ويمر بمرحلتين : مرحلة تمهيدية انتقالية وهي مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ومرحلة نهائية أصيلة وهي مرحلة الشيوعية وانطفاء الدولة .

واذا كانت الدولة — بكل أجهزة القهر والاجبار — سوف تنطفيء في المرحلة الثانية فانها ستبقى في المرحلة الأولى . بل ان اجهزتها في هذه المرحلة سوف تقوى وتتشعب بحكم ما تفرضه على نفسها من التدخل في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية ليتم لها القضاء على كل

قيم المجتمع البورجوازى ، فتمهد السبيل الى اقامة المجتمع الجديد .

فهم وان كانوا يتصورون أن الدولة سوى تنطفىء تدريجيا فى المرحلة الثانية الا أنهم يبقون عليهـا فى المرحلة الأولى التمهيـدية . بل أن ستالين قد أبرز فى كتاباته أنها ستكون فى هذه المرحلة أكثر قوة وبطشـا وأن هـذه المرحلة لن تكون لعدد قليل من السنين . بل أنها تمتد فتكون عصرا تاريخيـا بأسره ، لن ينتهى الا اذا انتهى التطويق الرأسمالى للشيوعية فى العالم بأسره . فالدولة أيضـا عنـدهم سوف تستمر ، وسوف تقوى ظاهرة السلطة فيها الى حد بعيد .

واذا كانت البلاد المتقدمة ــ فى الديمقراطية الغربية والديمقراطية الماركسية على السواء فى حاجة الى سـلطة تنفيذية قوية فان الدول الناشئة هى أكثر ما تكون حاجة الى مثل هذه السلطة .

ومثل هـذه الحاجة تأتى أولا من أحساس الدول الناشئة بحالة التخلف التى تعيشها . فالاستعمار ــ فى جميع البلاد الناشئة ــ يترك حالة بالغة السـوء من التخلف الاقتصـادى والاجتماعى ، الأمر الذى يتطلب علاجا سريعا وحاسما . ومثل هذا التخلف ــ فى هذه الدرجة لا يمكن علاجه بالجهود الفردية تتصرف بطريقة عفوية ، وانمـا يستلزم تخطيطا مركزيا وتدخـلا من سلطة مركزية قوية .

فهذه التنمية اذا تمت بغير تدخل الدولة فانها تتم أساسا بالطريق الرأسمالى الحر ، وهذا الوضـع يتطلب بطبيعة الحال تـدفق رءوس الأموال الاجنبيـة لتقوم بهذه التنميـة والدول الرأسمالية لا تصدر رأس المـال ــ فى معظم الاحيان ــ الا بشروط ثقيلة وباهظة . ثم هى بعد ذلك تتطلب سلطة سـياسية ضعيفة ، وتراعى أولا وأخيرا ربـط الاقتصاد الضعيف ليسير ذيلا لاقتصـادها . ولذلك فقد أعتـرف الكثيرون ــ ومنهم بعض رجال الفقه الدستورى الفرنسى ــ أن النتـائج فى هذا المضمار كانت مخيبة للآمال .

فالتنمية فى النهاية ــ وفى عدد كبير من الدول الناشئة ــ لا يمكن أن تتم بعيدا عن تدخل الدولة وتتعدد الاساليب فى هذا المضمار وتتنوع ، ولكن الصفة المشتركة بينها أنهـا تتم تحت اشراف الدولة وتدخلها . وقد يختلف هذا التدخل ومداه من دولة الى أخـرى ولكنه سيصبح ضرورة لا مفر منها .

فوجود السلطة التنفيذية القوية أصبح لازما بالنسبة للدول النـاشئة والدول المتقدمة على السـواء .

واذا كانت هـذه هى الاعتبارات النظرية ، فكيف سار التطبيق العلمى ؟ وكيف سار التطور السياسى نحو تقوية السلطة التنفيذية ؟

ــ لقد كان هنالك النظام البرلمانى فى صورته التقليدية ، ثم سرعان ما نشأ الاتجاه نحو ايجاد سلطة تنفيذية قوية فى ظل النظام البرلمانى ، ثم رأينـا محاولات للجمـع بين النظامين الرئاسى والبرلمـانى ثم رأينا النظام الرئاسى يتحـرك فى صورة تحمل بعض آثار النظام البرلمانى ، وأخيرا رأينا النظام الرئاسى يتبدى فى صورة قوية ، تقوى معها السلطة التنفيذية الى حـد بعيد وتضعف سلطة البرلمان .

ان كل هذه الصور رأيناها فى الدول الناشئة فى افريقيا بالذات . فكثير من هذه الدول الناشئة ــ كما قلنا ــ بدأت تطورها السياسى ــ غداة حصـولها على الاسـتقلال ــ فأخذت بالنظام البرلمانى فى صـورته التقليدية ، ولكن معظمها عدل عنه سريعا ، وكانت أولى خطوات الاتجاه الجديد ــ فى البحث عن سلطة تنفيذية قوية ــ التعديل فى قواعد النظام البرلمانى ــ مع الابقـاء عليه أصـلا ــ وقد كان دسـتور الجمهورية الخامسة الصادر فى فرنسا سنة ١٩٥٨ يصـلح لان يكون مثالا يمكن أن يستعان بما تضمنه من أحكام .

ويبدو أن النظام الرئاسى يتمتع بالنسبة للدول الناشئة ــ باغراء خاص ولذلك فان بعضـا منها حاول ــ فى مرحلة تالية من تطوره السياسى ــ أن يستعير منه بعض القواعد ويدخلها على النظام البرلمانى فى محاولة جديدة للجمع بينهما . وهكذا فعلت غينيا فى دسـتور ١٩٥٨ ، ومـلاوى فى الدستور الصادر عام ١٩٥٩ .

فاما الدستور الغينى فقد جمع بين النظامين الرئاسى والبرلمانى بطريقة طريفة : وذلك أنه قد جعل من رئيس الجمهورية عضـوا مساويا

للبرلمان ، فالرئيس ينتخب من الشعب — عن طريق الاقتراع العام — وليس من البرلمان . ومدة الرئاسة سبع سنين ويمكن أن يتجدد انتخاب نفس الرئيس الى ما لا نهاية والرئيس هو الذى يعين الوزراء ويقيلهم ، وهؤلاء الوزراء يسألون أمام الرئيس وحده ، ولا يسألون أمام البرلمان . وقد يقال أن فى ذلك مظهرا للفصل بين السلطات ، ولكن الحقيقة غير ذلك ، لان الدستور قد جعل رئيس الجمهورية نفسه مسؤولا عن السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان . ويستطيع البرلمان من الناحية الدستورية — أن يقترع على الثقة به فيجبره على الاستقالة . ولكن هذا الفرض نظرى بحت . فالرئيس ينتخب لسبع سنين والبرلمان لخمس ، والرئيس يستطيع أن يقول أنه وحده يمثل الامة . فهو — كفرد — يقف على قدم المساواة مع الجمعية الوطنية كلها بسائر أفرادها . وازاء هذه الاوضاع فان بعض الفقهاء يرون أن الخلاف بينها سوف يؤدى الى نتائج خطيرة ، وانه فى وضعه الدستورى قد غدا اقوى من البرلمان . بل ان بعضهم يذهب الى القول بأن مسؤولية رئيس الدولة أمام البرلمان انما يتقرر كمبدأ دستورى يقيم واجهة نظرية بحتة ليس لها واقع فعلى وخاصة فى ظروف غينيا حيث يوجد الزعيم القوى المتمتع بثقة شعبه .

وأما دستور ملاوى فانه أيضا قد حاول أن يجمع بين النظام الرئاسى والبرلمانى ، واستعان فى بعض الاحيان بالوسائل الفنية التى تضمنها دستور الجمهورية الخامسة ليقوى بها من السلطة التنفيذية .

فرئيس الدولة هو رئيس الحكومة — تماما كما فى الدستور الغينى — وهذا الرئيس لاينتخبه البرلمان وحده ، بل ولا يسأل أمام البرلمان الا فى « نهاية المطاف » .

فاما انتخاب الرئيس فيشترك فيه أعضاء الجمعية الوطنية ، واعضاء مجلس الشيوخ ، ويضاف اليهم أعضاء مجالس المحافظات وممثلون عن المجالس البلدية والقروية ، وهو ينتخب لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد (ان المجتمع الانتخابى هنا يتأثر فى قواعده بما جاء فى دستور الجمهورية الخامسة) .

وأما سلطة الرئيس فانها تتسع — الى حد كبير : فهو الذى يعين نائب الرئيس ، ويعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم ، وبعد ذلك فانه هو الذى « يقود البلاد طبقا للسياسة العامة التى يضعها مجلس الوزراء » (مجلس الوزراء الذى عين هو كل أعضائه) . وتتمتع الحكومة — بعد ذلك — بسلطات واسعة : فهى تشرع فى مجال محدد جعله القانون للسلطة اللائحية وحدها فلا يتدخل البرلمان فيه ، وتستطيع الحكومة أن تعلن حالة الضرورة فتتسع سلطاتها ، وهذا الرئيس لا يسأل سياسيا أمام البرلمان ، وانما الذى يسأل هو الوزارة . فاذا اختلفت مع البرلمان وقرر البرلمان عدم الثقة بها فانها تستقيل ، ولا يستقيل الرئيس . وتحل الازمة بأن يعمد الرئيس الى استشارة مجلس الشيوخ فى تعديل السياسة العامة أو الاصرار عليها . وقبل اليوم العاشر للازمة يجب أن يصدر الرئيس قرارا بتشكيل الحكومة الجديدة وتطرح الثقة بها على الجمعية الوطنية . فاذا ما أصرت هذه على موقفها ورفضت أن تمنح الثقة للوزارة الجديدة فانها — اى الجمعية — تعتبر محلولة بقوة القانون . وتبقى الحكومة لتصرف الشئون الجارية وتجرى الانتخابات الجديدة وفى هذه الحالة يجب أن يدخل فيها رئيس مجلس الشيوخ ونائباه الاول والثانى ، ويوقع هذا الرئيس على كل القرارات التى يصدرها رئيس الجمهورية ونائبه ووزير الداخلية وكرقابة لضمان نزاهة الانتخابات) . وبعد أن تجرى الانتخابات وتنعقد الجمعية الوطنية الجديدة فان البرنامج الثانى الذى أدى الى حل الجمعية القديمة يجب ان يعرض على الجمعية الجديدة فاذا ما أصرت على رفضه فان رئيس الجمهورية يجب أن يغادر منصبه فورا ويحل محله رئيس مجلس الشيوخ يعاونه رئيس الجمعية الوطنية ونواب الرئيس فى المجلسين ، وذلك حتى يتم انتخاب الرئيس الجديد . وفى هذه الحالة يحرم على الرئيس السابق أن يدخل انتخابات الرئاسة الجديدة .

ولم يظهر النظام الرئاسى فى هذه الصورة وحدها فى محاولة للجمع بينه وبين النظام الرئاسى — وانما ظهر فى دستور غانا (الصادر فى ابريل ١٩٦٠) والكونغو برازافيل (الصادر

سنة ١٩٥٨) وفى بعض الدساتير الأخرى ، فاتخذ فيها طابعا ابتعد به كثيرا عن النظام البرلمانى. فرئيس الدولة هنا هو رئيس الحكومة، وهو لا يسأل سياسيا أمام البرلمان ولكن مصيره مرتبط بهذا البرلمان . ذلك أن البرلمان هو الذى يقوم بانتخابه ، فاذا حل هذا البرلمان فان البرلمان الجديد يقوم بانتخاب الرئيس الجديد على الفور . فهناك انتخابات جديدة للرئاسة يجب أن تجرى عقب كل انتخابات عامة . واذا كان البرلمان هو الذى ينتخب الرئيس فان الرئيس — مع ذلك — لم يصبح تابعا للبرلمان . فهو — بحكم الدستور — يستطيع أن يحل البرلمان ولكن البرلمان لا يستطيع أن يجبر الرئيس على الاستقالة .

ولعل دستور غانا (الصادر سنة ١٩٦٠ ، هو خير ما يمثل النظام الرئاسى فى هذه الصورة. فقد جمع بين الرئاستين — رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة — فى شخص واحد ونص على أن رئيس الدولة هو الذى يملك سلطة تنفيذية وهو رئيس الجمهورية المسئول أمام الشعب . وأما العضو التشريعى فهو البرلمان « وهو يتكون من رئيس الجمهورية والجمعية الوطنية » (وهذه القاعدة بالذات مأخوذة من النظام الدستورى الانجليزى الذى استقر منذ فترة بعيدةعلى أن عضو التشريع هوالملك والبرلمان) . ولم يكن المقصود بهذه القاعدة أن يكون لرئيس الجمهورية حق المشاركة فى العملية التشريعية بواسطة اقتراح القوانين ، ودخول البرلمان ، والاشتراك فى المناقشات ، بل قصد الدستور بها أن يرتب وضعا دستوريا لا يقابله كثيرا فى الانظمة الدستورية المرتبة فجعل لرئيس الجمهورية حق التصديق ، أى حق الفيتو المطلق فاذا اعترض على قانون أقره البرلمان سقط واندثر ولا سبيل للبرلمان للتغلب على هذا القانون بأى اغلبية خاصة مهما كانت كبيرة . وحق التصديق — هذا الحق المطلق — حق تشريعى يجعل الرئيس شريكا على قدم المساواة — فى السلطة التشريعية — مع البرلمان ولذلك فانه : بهذا الشكل — لا يتردد فى الأنظمة الدستورية الحديثة القائمة على المبدأ الديموقراطى . ان هذه الأنظمة تعرف حق الاعتراف وهو فيتو توقيفى « — يتغلب عليه البرلمان اذا ما أصر على القانون بأغلبية خاصة ومثل هذا الحق تنفيذى وليس حقا تشريعيا .

وبالاضافة الى ذلك كله فقد جعل الدستور فى غانا لرئيس الجمهورية حق حل البرلمان ، فاذا تم انتخاب البرلمان الجديد (وهو هنا يتكون من مجلس واحد هو الجمعية الوطنية) . قام هذا بدوره بانتخابات جديدة لرئاسة الجمهورية. وقد أريد بهذه القاعدة الدستورية أن يكون رئيس الجمهورية دائما هو رئيس الحزب الفائز فى الانتخاباتالعامة . وهذا يعنى أن «ظل الرئيس» يوجد دائما فى أثناء الانتخابات البرلمانية ذاتها ، فيعطى كل ناخب صوته للنائب مراعيا الحزب الذى ينتمى اليه والزعماء السياسيين لهذا الحزب ، لان هذا الناخب — بهذا الصوت الانتخابى — لا يختار نائبا فحسب ، وانما هو يختار رئيسا معينا فى نفس الوقت .

فالنظام الرئاسى هنا يتبدى — بقوة — أكبر من الصورة السابقة ، وأن كان ما زال يحمل بعض آثار النظام .

النظام الرئاسى فى دستور ساحل العاج :

وأخيرا ومنذ صدور دستور ساحل العاج فى ٣ نوفمبر ١٩٦٠ رأينا النظام الرئاسى يبتدىء فى صورة قوية ، تقوى معها السلطة التنفيذية الى حد بعيد وتضعف سلطة البرلمان . وابتدأت بهذا الدستور موجة جديدة — موجة قوية — من النظام الرئاسى اكتسحت أمامها الأشكال الاخرى للحكومات . وانتشر تأثيرها الى عدد كبير من الدول الافريقية الناشئة . فأخذ بالنظام الرئاسى — كما وصفه دستور ساحل العاج — داهومى، وفولتا العليا ، والنيجر ، والكونغو برازافيل ، وموريتانيا ، وجابون ، وتوجو ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، والكاميرون. البعض منها قلده الى حد كبير — كالدول الخمس الاولى — وبعض منها ، أضاف اليه مزيدا من القوة للسلطة التنفيذية — كجابون ، وتوجو ، وجمهورية أفريقيا الوسطى .



اوجد دستور ساحل العاج الصادر في نوفمبر ١٩٦٠ نظاما رئاسيا قوى من السلطة التنفيذية واضعف من سلطة البرلمان . واخذ بهذا النظام بعد ذلك داهومى وفولتا العليا والنيجر والكونغو برازافيل وموريتانيا وغيرها .

فكيف قام النظام الرئاسى فى دستور ساحل العاج ؟

لقد قام على أساس تقوية السلطة التنفيذية ، وأضعاف البرلمان . فرئيس الجمهورية يجمع بين يديه رئاسة الحكومة ورئاسة الدولة ، وينتخب بالاقتراع العـــام المباشر ، بالاغلبية المطلقة فى المرة الاولى ، وبالاغلبية النسبية فى المرة الثانية .

ومدة رئاسته خمس سنوات (وهى نفس مدة البرلمان) . وقد جعله الدستور « الحائز الوحيد للسلطة التنفيذية » وهو الذى يحـــدد ويقود سياسة الامة . وهو الذى يعين الوزراء ويحدد لهم اختصاصاتهم . ولــكنه أصيل فى السلطـــة التنفيذية ، ويملكها ويتولاها بنفسه لا بواسطة وزرائه . وليست هنالك مسئولية سياســية للحكومة أمام البرلمـــان . فالرئيس ووزراؤه لا يسألون سياسيا أمام البرلمان (لا توجه اليهم أسئلة أو استجوابات أو يقترع على الثقة بهم) كما ان البرلمان (الذى يتكون من مجلس واحد هو الجمعية الوطنية) لا يمكن أن يحل بقرار من الرئيس . وأما اختصاصات الرئيس فواسعة متشعبة بزوالها كرئيس للدولة ، ورئيس للادارة العامة ورئيس للسلطة التنفيذية ، ويســـاهم فى عملية التشريع عن طريق حق الاعتراض (وهو حق اعتراض توقيفى وليس حق تصديق مطلق) .

ولم ينص الدستور على حق الوزراء فى دخول البرلمان والاشتراك فى مناقشاته ، ولكنه أجاز للرئيس أن يذهب الى البرلمان ليلقى فيه خطابا سياسيا ، كما أنه يستطيع أن يبعث بما شاء من الرسائل الى الجمعية الوطنية ويتولى رئيسها تلاوتها . ولا تناقش هذه الرسائل فى المجلس .

وأما البرلمان فقد جعله الدستور من مجلس واحد — هو الجمعية الوطنية — تنتخب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات . وهى وان كانت تملك كل حقوق المجالس النيابية ، من حيث انتخاب رئيسها وحصانة أعضائها . وعدم وجود وكالة الزامية بالنســـبة للنواب الا أن الدستور قد اضعف من سلطاتها لصالح الرئيس .

(ا) فهـــنالك — أولا — تقييد لســـلطاتها التشريعية . فالدستور قد حدد بدقة المجـــال المتروك للقانون ، وجعل بالتالى مجالا للحكومة تنظمه عن طريق اللوائح . وحدد الموضوعات التى تشرع فيها الجمعية تفصـــيلا والموضوعات التى تكتفى فيها بوضع القواعد الاساسية وتترك التفصيلات للحكومة . انها قيود مستوحاة من نص المادة ٣٤ من دستور الجمهورية الخامسة فى فرنسا .

(ب) ولم يقتصر التقييد على المجال التشريعى بل امتد الى المجال المالى ووضع الميزانيـــة وكان الغرض من القيـــود فى هذه الحالة مزدوجا : حماية التوازن المالى للميزانية أولا ، وسرعة اصدارها ثانيا . ولذلك فقد حرم الدستور على البرلمان اجراء تعديل فى الميزانية يكون من شأنه انقاص الايرادات أو زيادة المصروفات الا اذا كان هناك ما يقابل هذا النقص أو تلك الزيادة ففى حالة انقاص الايرادات يجب أن يصاحبه انقاص مماثل فى المصروفات ، واذا زادت المصروفات يجب أن تنشأ مصادر جديدة مقابلة فى الايرادات .

واذا تأخرت الجمعية الوطنية فى اقرار الميزانية خلال مدة معينة فان رئيس الجمهورية – بحكم الدستور – يتولى بنفسه اصدار الميزانية بقرار منه .

(ج) ويستطيع الرئيس أن يؤثر فى حل الجمعية الوطنية عن طريق حق الاعتراض ، والاعتراض هنا اعتراض توقيفى لا تستطيع الجمعية أن تتغلب عليه الا بأغلبية ثلثى الأعضاء (وليس ثلثى الحاضرين) .

(د) وهنالك حالات لم ير الدستور فيهما بأسا من أن تتنازل الجمعية الوطنية عن بعض سلطاتها لصالح الرئيس .

١ – وأولها حالة التفويض التشريعى : فان رئيس الجمهورية – وهو بصدد تنفيذ برامجه – يستطيع أن يطلب من الجمعية الوطنية تفويضا فى أن يشرع – فى خلال مدة معينة – بمراسيم منه فى الموضوعات التى جعلها الدستور من نطاق القوانين . وهذه المراسيم تصدر من مجلس الوزراء وتسرى فور نشرها . وبانتهاء مدة التفويض التشريعى وايداع هذه المراسيم مكتب الجمعية الوطنية – فان هذه المراسيم لا يمكن أن تعدل الا بقانون (اذا كانت قد صدرت فى المجال المتروك للقانون) وهذا يعنى أن يكون للبرلمان حق تعديلها بطبيعة الحال ، لانه فوض ولم يتنازل نهائيا .

٢ – وفى حالة الظروف الاستثنائية ، فان الدستور قد تضمن نصوصا مماثلة لنص المادة ١٦ من دستور الجمهورية الخامسة . فاذا تعرضت للخطر أنظمة الجمهورية واستقلال الامة وسلامة الاقليم فان رئيس الجمهورية يستطيع أن يتخذ كل الاجراءات الاستثنائية التى تتطلبها الظروف بعد استشارة رئيس الجمعية الوطنية . ويتولى اخطار الامة بذلك برسالة يوجهها اليها . وتنعقد الجمعية الوطنية فورا بقوة القانون .

٣ – ويستطيع الرئيس أن يلجأ الى وسيلة للاستفتاء الشعبى فيعرض على الامة فى الاستفتاء ما يشاء من القوانين التى يرى عرضها على الشعب . والاستفتاء الشعبى الزامى فى نتيجته بالنسبة لكل السلطات . ولكن الرئيس قبل أن يلجأ الى الاستفتاء يتعين عليه – بحكم الدستور – أن يحصل على موافقة مكتب الجمعية الوطنية .

ومثل هذا النظام وان قام على الفصل بين السلطات فجعل الرئيس لا يسأل سياسيا أمام الجمعية الوطنية ، وجعل الجمعية الوطنية لا تحل بقرار من الرئيس ، فانه قد جعل كفة الرئيس هى الراجحة ، وقوى من سلطاته الى أبعد حد . وقد رأى بعض فقهاء السياسة والقانون العام – فى ذلك – نوعا من تركيز السلطة ، يتم فى النهاية لصالح « عضو شخص » عضو بذاته ، هو رئيس الجمهورية .

ونود بهذه المناسبة أن نبرز حقيقة هامة : أن الفصل التام بين السلطات أمر غير ممكن فى عالمنا اليوم . وبالاضافة الى ذلك فانه أمر غير مجد . هو غير ممكن لان النظام السياسى – فى ظل أعباء الدولة الحديثة – لا يتصور أن يقوم وبين البرلمان والحكومة انفصال كامل ، بأن السلطتين يجب أن تعاون كل منهما الاخرى ، وهذا التعاون يحتم الاتصال ويقتضيه .

وهو أمر غير مجد ، غير مجد فى الماضى ، وغير مجد فى الوقت الحاضر ، واذا كان مونتسكيو قد نادى بهذا المبدأ فان الاطلاع على فكره السياسى يكشف لنا أنه كان يريد الفصل المرن ، الفصل مع التعاون ، ولم يكن يريد الفصل التام . لقد أراد بهذا المبدأ أن يرتب ضمانة من الاستبداد وهذا الامر يتحقق فى ظل الفصل المرن ، ودون أن يحتم الفصل التام بين السلطات .

وعلى أية حال فان النظام الرئاسى – كما وضعه دستور ساحل العاج – قد قوى من السلطة التنفيذية الى حد بعيد . وقد كان متصورا أن يكفل فى البلاد التى انتشر فيها الاستقرار السياسى كما كفله فى البلاد المتقدمة .

ولكن الذى حدث أن كثيرا من البلاد الناشئة التى أخذت به لم تعرف الاستقرار وتتابعت عليها الانقلابات العسكرية دولة بعد دولة . وهذا الوضع يقودنا الى حقيقة كبرى : أن الانظمة السياسية لا تتفاضل فيما بينها على أسس فقهية . وحجج نظرية ، وانما يكون التفاضل على أساس ظروف الزمان والمكان ، فيوضع الدستور ويبنى النظام السياسى بالنظر لدولة معينة فى ظروف معينة .

فالنصوص الدستورية قد تضع نفس النظام في بلدين ، فاذا به يختلف في التطبيق من بلد الى آخر ، ويحمل في كل بلد طابعا معينا يبتعد به من البلد الآخر .

فاذا أردنا أن نقيم — في الدول الناشئة — نظاما سياسيا تستقر في ظله أوضاعها الاقتصادية والسياسية فان أول ما يجب أن يوضع في الاعتبار ظروف كل دولة ، ظروفها الماضية والحاضرة وعلى هدى هذه الدراسة يجيئ النظام السياسي ملائما لها متفقا مع ظروف سبقتها .

دور الدول الجديدة في المجتمع الدولي

د. صلاح عبد الوهاب



برتراند راسل في مؤلفه « أثر العلم على المجتمع (١) » نحن في وسط سباق بين المهارة البشرية من الوسائل، والجنون البشري من حيث الغايات.. لقد بقى الجنس البشري في الماضي نتيجة الجهل والعجز ، أما وقد وصل الى المعرفة والقدرة مقرونتين بالجنون فلم يعد ثمة ضمان للبقاء » .

وبنفس المعنى القى الرئيس الامريكي الراحل جون كيندي خطابا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٦٣/٩/٢٠ جاء فيه تعبيرا عن الوضع العالمي الراهن « أننا نملك القدرة لجعل هذا الجيل البشري أفضل الاجيال في تاريخ العالم ، أو اخر هذه الاجيال » .

وهذا الذي جاء على لسان الفيلسوف الانجليزي الكبير والمسؤول العالمي الراحل، ليس الا صورة حية لضخامة التحدي الذي يواجه الانسانية هذه الايام . فالمعركة المصيرية التي تولدت عن القدرات العلمية الحديثة والتي استطاعت بها الدول المتقدمة أن تسيطر على الطبيعة فتشغل طاقاتها وتحدث تغييرا كيفيا في حضارة الانسان،يمكن أن تسفر أما عن نتائج خيرة تشفى بها العلل التي أرهقت الانسانية خلال قرون من عمرها الطويل ، وأما عن تدمير وافناء جيلنا الحاضر وربما انقضاء الحضارة الانسانية بكاملها .

ولعلنا لا نكون مغالين أن قلنا أن المشكلات العالمية التي نعيشها اليوم ترجع في المقام الاول الى قسمة العالم بين دول متقدمة تدعى لنفسها الحق في اعادة رسم سياسة العالم وتخطيط مصيره بارادتها وحدها مع كل مابينها من خلافات واحقاد ومخاوف وسباق تسلح ، والى دول ناشئة تتطلع بعين الامل الى أفق أرحب ومستقبل أكثر رخاء تنسى به جمودها وتخلفها عن مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث لاسباب تخرج في غالبيتها عن أرادتها

أن الدول المتقدمة لا تزال تعامل الدول الناشئة بعقلية قديمة متأثرة بالجذور التاريخية للمجتمع الدولي المغلق على دول أوروبا والذي أقام دعائمه « جروسيوس » و « جبنتيلس » والذي كانت قواعده التقليدية تتعلق بالسلم والحرب والحياد حكما للعلاقات السياسية بين الدول الاوروبية بعضها والبعض وتنسيق مجهوداتها وتنظيم المنافسات التي قامت بينها على التوسع خارج حدود القارة الاوروبية في « اقاليم ما وراء البحار » .

---

(١) The impact of Science on Society طبعة لندن (١٩٥٢) ص ١٢٠ ، ١٢١

كل ذلك رسب فى نفوس مفكرى تلك الدول وقادتها فكرة مؤداها : أن اختــلاف مســتوى الحضارة بين الدول الاوروبية وبين الدول غير الاوروبية يمنع من المساواة بينها كما قال الاستاذ هــولاند الانجليــزى (٢) متاثرا بما نــادى به جروسيوس (ابو القانون الدولى) من وجوب عــدم معاملــة الشــعوب المختلفة على قدم المســاواة (٣) .

وانه وان كانت جذور هذه الفكرة أوروبيــة فانها لم تعد كذلك بعد طروء تغيرات جذرية فى أسس العلاقات الدولية كان أهمها خروج الاتحاد السوفيتى من عزلته وظهور معــالم الصراع المذهبى بين المعسكرين الغــربى والشرقى . وأصبح النزاع المستتر الذى بدأ بينهما قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حربا باردة كانت على وشك التطور الى حرب ساخنة عام ١٩٤٨ بسبب حصار برلين وعام ١٩٥٠ فى كوريا وعام ١٩٦٢ فى كوبا ولاتزال هــذه الحرب البــاردة مستعرة بينهما وخاصة بعد أن وجد التوازن الذرى أو ميزان الرعب Balance of terror طريقه بين القوتين العملاقتين .

ولا أحسب أن ظاهرة التنظيم الدولى الحديث قد أفادت كثيرا فى هذا المجال فمن قبل ظهــور الحر بالباردة على مسرح السياسة الدوليــة، لم تفلح عصبة الامم فى تحقيق أهدافها التى من اجلها نشأت وهى المحافظة على السلام وفض الحرب والمنازعات بالطرق السلمية اذ فشلت فى منع نشوب الحرب بين بارجوا وبوليفيا ، بل ان مهمتها العمرانية ومنها تنظيم الانتدابات الدولية والاشراف على الدول صاحبات الانتداب عجزت أيضا عن تحقيقها .

ورغم المبادىء العــادلة التى قامت عليهــا هيئة الامم المتحدة ، فان ظلالا كثيفة من الشك تجمع حولها وتثير التساؤل حول مقدرتها على صيانة السلام وارساء دعائم الحق والعدل فى العلاقا تالدولية هذه الايام .

ان شواهد الحال فى الاحداث الدولية تثبت ان الدول المتقدمة لاتزال تتصرف بمنطق القوة ، وان المساواة بين الدول وان كان مبدأ قانونيــا اساسيا من مبادىء التنظيم الدولى الراهن الا انه ليس نافذ المفعول من الناحية الواقعية . فسبل الضغط على الدول الناشئة كثيرة تشل ارادتها حينا وتؤثر فى اختيارها أحيانا أخرى بحيث تجعل تقييمها للامور مشوبا بعدم وضوح الرؤيا .

وحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، ولو انه مبدأ اساسى من المبادىء التى يقوم عليها ميثــاق الامم المتحدة ، الا أننا نجد تجاهلا له وافتئاتا عليه فى كثير من الحالات . بل ان هذا التجاهل والافتئات أصبح قاعدة السلوك العامة فى معظم الاحوال . ولعل حكم الاقلية البيضاء فى جنوب افريقيا وفى روديسيا ، واغتصاب الصهــيونيين لفلســطين وطردهم سكانها الاصليين من العرب هى مجرد امثلــة على ما يجــرى تحت سمع وبصر الامم المتحدة .

أما اسلوب المحافظة على الوضع القائم status quo فى العلاقات الدولية دون بحث أصل المشكلة ومحاولة حلها من جذورها وفقا لمقتضيات العدالة وقواعد القانون الدولى وعلى هدى المبادىء السامية لاعلان حقوق الانســان وميثاق الامم المتحدة الذى أودعته الدول الموقعة عليه كل الامال العريضة التى جاشت بها خواطر الشعوب التى قاست من ويلات الحروب المدمرة مرتين فى جيل واحد ، فهو أشد ما يمكن أن يمنى به للتنظيم الدولى من ضعف لانه من شأنه أن يبقى على الاوضاع السائدة فى هذا التنظيم منذ عهود الفتح الاستعمارى ويجمــدها على الاســلوب السياسى للقرن التاسع عشر ، رغم التغيير الكامل والتطور الشامل اللذين طرءا على العــلاقات الدولية فى النصف الثانى من القرن العشرين .

ورغم أن الامم المتحدة لم تحقق الامال العريضة التى عقدتها عليها شعوب العالم ، وكانت فى كثير من الاحيان مجرد اداة تستخدمها الدول الكبرى لتحقيــق اغراضــها وبلوغ اهدافهــا وخدمة مصالحها (٤) الا اننا نرى أنه من الخطأ انكار

---

(٢) انظر Holland فى مؤلفــه محاضرات فى القانون الدولى طبعة Wallser سنة ١٩٣٣ .
(٣) راجع المجتمعات الدولية الاقليمية للدكتور محمد حافظ غانم ص ٣٧ طبعة سنة ١٩٥٨ .
(٤) راجع مؤلف والاس ماكلور عن النظام القانونى العالمى طبعة ١٩٦٠ ص ٦٩ .

فضلها فى انها كانت ولا تزال منبرا عاليا تعبر منه الدول الناشئة عن امانيها وتطالب فيه بحقوقها الاساسية التى تضمنتها المواثيق الدولية . بل انها يسرت فى بعض الحالات سبل الاقرار بهذه الحقوق وشجعت حركات الاستقلال ونجحت فى ضم أعضاء جدد للعائلة الدولية ، ورصدت موارد مادية وفنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من الدول الناشئة ، وسعت قدر طاقتها فى تخفيف حدة التوتر الدولى ومقاومة تطور الحروب الاقليمية الى حروب شاملة .

واذا كان لى أن اقول كلمة ثقة بالانسان فان البسماركيين والهتلريين مع الموسيلينيين فى نظرى هم ظواهر محض استثنائية فى هذا العالم . وان اغلب الحروب تنشأ نتيجة تدخل ظروف خاصة يعزى أكثرها الى الكرامة الوطنية وبعضها الى سوء التفاهم بين الدول وعدم تقدير العواقب ، والبعض الاخر الى التشيع الاعمى لمبدأ أومبادىء معينة .

ان الانسان ليس رديئا بطبيعته ، ولكننا لا نستطيع ان نضمن حلول السلام فى هذا العالم بترديد عبارات وشعارات مقتضاها اننا نكره الحرب . اننا لانستطيع تفادى الحروب ولا القضاء على اسلوب العنف فى العلاقات الدولية الا اذا واجهنا الاسباب الحقيقية المؤدية للحرب . وهذه الاسباب ليست مجرد اسباب مادية (اقتصادية وتوسيعية) ولكنها أسباب نفسية كذلك (٥) .

ان الهوة السحيقة التى تفصل اليوم بين الدول المتقدمة وبين الدول الناشئة فى عالم الثلث الاخير من القرن العشرين هى المحور الاساسى الذى تدور حوله كل الاسباب النفسية للحروب والتوتر الدولى . ورغم كل الجهود الدولية المبذولة فى هذا السبيل ، فانه يبدو أن هذه الهوة تزداد على الايام اتساعا بدلا من ان تضيق فتقترب بين النوعين من الدول (٦) .

ووجود هذه الهوة يورث الدول الناشئة اقتناعا متزايدا وشعورا مبررا بعدم جدية جهود الدول الكبرى فى أعمال الحقوق الاساسية للدول كما وردت فى ميثاق الامم المتحدة ، وبرغبتها فى الابقاء — عمدا — على هذا الفارق الكبير بين المستويات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية من أجل خدمة مصالحها التى انتقلت من صورة الاستعمار التقليدى القائم على الغزو المسلح والصدام المباشر الى الاستعمار الجديد القائم على الضغوط المتعددة الجوانب .

وترتيبا على ما تقدم كله ، فانه يتعين اعادة النظر فى تراكيب التنظيم الدولى لكى يصبح اكثر قدرة على مواكبة التغير الجذرى فى المواقف العقلية والمشاعر الانسانية للشعوب فى الثلث الاخير من القرن العشرين وتطلعها لحياة كريمة تقوم على السلام والعدل .

ان المنظمات الدولية — رغم ضرورتها الملحة لحفظ السلام فى تصورنا — لا تستطيع اداء رسالتها بتسويد القيم العادلة فى تصرفات الدول والافراد على حد سواء ، الا على أساس من المبادىء القانونية والمثل الاخلاقية بدلا من السماح لبعض الدول الكبرى ومن يدور فى فلكها من الدول الاخرى ، باستعمال العنف واتخاذه سبيلا لتصفية بعض المواقف وفرض بعض الحلول . ان العنف الذى قد ينجح فى حل بعض القضايا الى حين ، لا يستطيع البتة وضع أسس صالحة لتنظيم دولى ترضاه الدول الناشئة فضلا عن أن الحلول المفروضة بالعنف تكون دائما عرضة للانهيار والتفسخ الدولى والتمزق

---

(٥) راجع مقال الاستاذ هارولد نيكولسن « تاملات فى السلام » Perspectives in Peace فى مؤلف « خمسين عاما فى خدمة السلام مع العدل » طبعة ١٩٦٠ ص ٣١ وما بعدها .

(٦) راجع مقال لوسيان باى Lucien Pye عن الثغرة الدولية The International Gap فى كتاب Modernization تاليف بعض الاساتذة والمتخصصين طبعة ١٩٦٠ ص ٣٣٧

نتيجة دورات القوة والضعف التى تنتاب الدول والشعوب على مر الزمان (٧) .

ان العودة لحكم القانون والمبادىء الاخلاقية والانسانية يقتضى منا التسليم بضرورة اعمال مبدأ المساواة الحقة بين الدول وخاصة بعد ظهور دول العالم الثالث على مسرح السياسة الدولية وما صاحب ذلك من قلب المفاهيم التقليدية والتقديرات التاريخية التى قام عليها التنظيم الدولى . فالالتزام بتلك المفاهيم والتقديرات التى كانت تقضى بتقسيم العالم الى دول كبرى ودول صغرى لم يعد ممكنا فى عصر أصبح فيه الاستعمار عملا غير مشروع وقامت جميع الشعوب تطالب بحقوقها التى تقوم على العمل الديموقراطى سواء داخل الدولة أو خارجها .

المساواة بين الدول كمضمون حقيقى لديموقراطية التنظيم الدولى

يتعين قبل أن نتطرق لبحث المساواة كمضمون حقيقى لديموقراطية التنظيم الدولى ، ان نجيب بشىء من الايجاز على سؤالين اساسيين هما ، ما هى الدول الناشئة ولماذا يجب أن تشترك الدول الناشئة فى توجيه السياسة الدولية ؟

ان وضع تعريف محكم للدول الناشئة ليس بالامر الهين وخاصة اذا حددنا اطار التعريف بالمجال السياسى دون غيره من اطارات نشاط الدولة .

ففى المجال الاقتصادى ورغم سهولة الوصول الى تحديد مفهوم للدول النامية (ولا أظنها تختلف عن الدول الناشئة اصطلاحا) لا يزال استخدام هذا الاصطلاح للدلالة على الدول الفقيرة التى تجتمع لها بعض الصفات التالية أو كلها محل جدل كبير وهذه الصفات هى :

ـ دخل منخفض للفرد ـ اقتصاد يعتمد على الزراعة أو على استخراج المعادن بصفة أساسية ـ موارد طبيعية لم تستغل بشكل كاف لصالح السكان ـ انتشار البطالة ـ اشتغال نسبة كبيرة من السكان بالزراعة .

ولقد شمل تحديد الامم المتحدة للدول الامم النامية القارات والمناطق التالية :

١ ـ القارة الافريقية ما عدا جنوب افريقيا .

٢ ـ شمال وجنوب امريكا ما عدا الولايات المتحدة وكندا .

٣ ـ آسيا ماعدا اليابان وتركيا (ولكنها تشمل قبرص) .

٤ ـ المحيط الاقيانوسى ما عدا استراليا ونيوزيلنده

أما فى المجال السياسى ، فان اصطلاح الدول الناشئة « قد يفهم منه أحد معنيين :

الاول : معنى لغوى وهو الدول التى لم تشارك فى تشكيل الحضارة الانسانية ولم يكن لها فى يوم من الايام يد فى صنع التاريخ البشرى . فهى دول حديثة النشأة جديدة الدخول فى المجتمع الدولى .

الثانى : معنى اصطلاحى وهو الدول التى مرت بتجربة الاستعمار الغربى وخرجت حديثا من قبضته الى عالم الاستقلال والحرية ، وبدأت فى بناء نفسها كدولة ذات سيادة تريد أن تختط لنفسها سبيلا مستقلا وسياسة تنبع من ارادة شعبها .

وهذا المعنى الاخير هو الذى نفضل استخدامه فى هذا البحث .

(٧) فى هذا المعنى أورد داج همرشلد السكرتير العام السابق للامم المتحدة فى مطلع تقريره السنوى العاشر للجمعية العامة للامم المتحدة ان « عالم النظام والعدالة الذى نتطلع اليه لا يمكن بناؤه الا على الدعائم الثابتة للقانون الدولى » وكان التقرير فى مجموعه نداء من الاعماق للدول الاعضاء للعمل على تقوية الامم المتحدة كمنظمة وكمجال يمكن ان يسود فيه حكم القانون بدلا من العنف الذى تلجا اليه الدول كل على وفق مصالحها الخاصة وعلى هوى ما ترمى الى تحقيقه من آهداف .(راجع تقرير السكرتير العام للامم المتحدة عن اعمال الهيئة بتاريخ ١ ـ ١٥ تموز (يوليو) ١٩٥٥ ص ١٣ ، مجموعة وثائق الجمعية العامة الاجتماع العاشر ملحق رقم (١) ٢٩١١ وراجع كذلك بحث داج همرشلد « نحو نظام دستورى » منشور فى مؤلف خمسين عاما فى خدمة السلام مع العدل المرجع السابق ص ٦٥ ومابعدها .

لمــاذا يجب أن تشتـــــرك الـــدول الناشئة فى توجيه السياسة الدولية :

لا شك أنه كان من النتائج المباشرة لتطــور التنظيم الدولى فى عهد الامم المتحدة الى العالمية بدلا من اقتصاره على القارة الاوروبية وما يدور فى فلكها فى عهد عصبة الامم ، ذلك التطور الذى لا يمكن اعتباره نموا طبيعيا للعائلة الـــدوليــة فحسب ، بل مرآة عاكسة للـــواقع الســـياسى لعالمنا المعاصر (٨) ، كان من نتائج هذا التطور ان تحرر عدد كبير من بلدان العالم من الاستعمار التقليدى الذى أدانه ميثاق الامم المتحدة ، وفقد ميزان القوى الذى قام على أساس وجـــود عدد كبير من الدول الكبرى اهميته .

وكذلك فان ما ذكرته ديباجة ميثاق الامم المتحدة صراحة من ان الامم قد عقدت العــزم على ان تؤكد من جديد ايمانها « بتساوى حقـــوق الامم صغيرها وكبيرها وما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة الثانية من الميثاق من ان المنظمة تقوم على « مبدأ المساواة المطلقة بين جميع أعضائها »» ، ويرتب نتيجة طبيعية هى أن الـــدول جميعــــا مسؤولة مسؤولية متبادلة عن صيانة الســلام الدولى لا فرق فى ذلك بين دولة كبرى ودولــة ناشئة .

فمصير العالم ليس حكرا لدولة او دول معينة ، ولا يجوز بدعوى الاستناد الى التقـــدم العلمى والتكنولوجى والرخاء الاقتصادى أن تتحكم دولة أو عدد قليل من الدول فى مســـتقبل البشريـــة باسرها . والتنظيم الدولى كله ــ وهو يقــوم على قاعدة المسؤولية المشـــتركة بين الـــدول المتفرعة من قاعدة المساواة بينها ــ يهـــدد بالانهيار كلما تجاهلت بعض الدول هذه الحقائق الاساسية والقيم الثابتة .

وترتيبا على ما تقدم ، فان الدول الناشـــئة شأنها فى ذلك شأن الـــدول الـــكبرى يجب أن تساهم ايجابيا فى توجيه السياسة الدولية ، والا كان التنظيم الدولى ضربا من الـــوهم المجـــرد عن الواقع . وقول بعض الكتاب بان الـــدول الناشئة قد تكون عاملا غير مســـؤول لا يمـــكن التحكم فيه فى المنظمة الدولية نتيجة نقص خبرتها ودرايتها فى الشؤون العالمية (٩) وهـــو قـــول يشوبه التحيز لان تاريخ الامم ــ كمـــا يقـــول المستر داج همرشلد « لا يعبر عن عدم الثقة هذه التى ينبغى رفضها بوصفها منافية للواقع فاضافة عدد كبير من الدول الصغرى الجديدة سيؤدى الى توسيع الافاق واغناء المناقشـــات وتقريب الامم المتحدة من واقع عصرنا الحالى . كما أن هذا التطور سيكون له تأثير سليم فى توجيه اعمال الامم المتحدة نحو الديموقراطيـــة بتخفيف من تأثير التكتلات الثابتة المقيدة بالتزامات ثابتة » (١٠) .

المضمون السياسى للمساواة :

حين نتكلم عن المضمون السياسى للمســـاواة بعيدا عن القانون ، نجد كثيرا من مظاهر عـــدم المساواة ماثلا فى المجتمع الدولى . فالتفاوت بين الدول سواء بالنسبة لحجم الاقـــليم أو عـــدد السكان أو الموارد الطبيعية أو التقدم الصناعى والتكنولوجى أو الموقع الاستراتيجى أو التطور الثقافى أو المركز الســـياسى للـــدولة ، من تلك العناصر التى تساهم فى خلق المركز السياسى للدولة ، ترتب الاختلاف بين الـــدول فى القـــوة السياسية وبالتالى تتمثل اللامساواة مـــن حيث الواقع فى اللامساواة السياسية . واذا كانت السياسة بوجه عام هى تتبع اهداف معينـــة بقصد تحقيقها أو محاولة تحقيق مصالح معينـــة لمجموعة معينة ، وكانت السياسة الدولية تبعا لذلك تتبع اهدافا أو مصالح معينـــة فى المجال الدولى ، فان السؤال عن كيفية توجيه السياسة الدولية وتحديد الاهداف أو المصالح التى يرجى

---

(٨) Goodwin, G. The expanding United Nations, International Affairs, Vol. 36, No. 2, April, 1960, pp. 174-185

(٩) Wilcox, F.O., «U. N. and the Nonaligned Nations» Princeton, New-York 1964, pp: 35

(١٠) راجع مقدمة التقرير السنوى للامين العام للامم المتحدة عن اعمال المنظمة عن الفترة من ١٩٥٩/٦/١٦ ــ ١٩٦٠/٦/١٥ ص ٥ ــ ٦

تحقيقها ، ولا يمكن الاجابة عليه الا فى ضوء بعض مستويات القيم التى يتعارف عليها المجتمع الدولى فى وقت من الاوقات .

وغير خاف ان القيم بطبيعتها قابلة للاختلاف فى الدول تبعا للجانب الذى ينظر اليها منه . وكذلك تختلف القيم تبعا لارتباطها بذات الانسان وما تفضله بالطبيعة أو بحسب المصلحة . واخيرا تختلف القيم فى القيم فى الزمان فما يعتبر من القيم الفاضلة اليوم قد يصبح غدا من القيم الخبيثة وهكذا .

فالتفرقة القائمة بين الاهمية السياسية للدول فى مجال العلاقات الدولية ، وتقسيم الدول تبعا لذلك الى دول كبرى ودول صغرى على اساس مدى التأثير الذى تملكه الدولة فى تشكيل السياسة الدولية ، يعتمد الى حد كبير — فى النظرية التقليدية فى العلاقات الدولية — على القوة (١١) والتدابير التأديبية ضد دولة او دول أخرى دون وجه حق ودون ما سند من القانون الدولى .

فاللامساواة الواقعية الطبيعية كانت أو مكتسبة بين الدول يجب الا تنعكس على السياسة الدولية بطريقة عشوائية لاننا اذا كنا جادين فى تطبيق قواعد القانون الدولى وان تسير السياسة الدولية وفق قواعد هذا القانون ، فان المضمون السياسى للمساواة يجب أن يأخذ شكلا قانونيا اخلاقيا (قيمة خلقية) بدلا من أن يتدثر ثياب الواقعية القائمة على الاثرة وعلى الصالح الخاص الذى لا ريب يتعارض فى كثير من الاحوال مع الصالح الدولى العام .

فلتبق الفوارق الواقعية بين الدول كما هى بين الافراد . ولتأخذ مواقف الدول فى علاقاتها الدولية وفى خضوعها للتنظيم الدولى ما يأخذه الافراد من مواقف فيما بينهم وفى خضوعهم لسلطان القانون الداخلى لدولتهم . أن العملاق والقزم شخصان متساويان أمام القانون رغم ما بينهما من فوارق جسمية . أن صاحب الملايين والاجير شخصان متساويان أمام القانون رغم ما بينهما من كبير اختلاف فى الثروة . ومع ذلك لا يمنع هذا التماثل القانونى من أن يكون لكل منهما حياته الخاصة يكيفها حسب ما يشاء طالما أنه يلتزم حدود القانون .

وبالتالى لا يجوز أن يقيد بالفوارق الواقعية بين الدول لتقرير اللامساواة السياسية وبالتالى الاعتراف بتأثير مختلف لكل دولة على سير السياسة الدولية . لايجوز ذلك طالما طريق السلام واضح انه طريق القانون (١٢) .

النتائج المترتبة على المساواة بالنسبة للدول الناشئة :

بينا ان قاعدة المساواة فى السيادة بين الدول هى كما نصت عليها الفقرة الاولى من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة ، قاعدة قانونية تعنى التسوية فى الحقوق بين الدول المماثلة بينها فى مجال السياسة الدولية وخضوعها جميعا لنفس النظام القانونى الدولى . لا تفاضل ولا تقدم وتأخر بينها ، بل الكل يشغل نفس المركز كمخاطب بأحكام القانون الدولى ومكلف بمراعاة مقاصد الامم المتحدة والعمل على اعانتها لتحقيقها أهدافها فى مرحلة عصيبة من تاريخ الجنس البشرى هو أحوج ما يكون فيها الى السلام . فكان المساواة بالمعنى الذى حرصت على ابرازه فى الصفحات المتقدمة ، تعتبر فى نظرى ضمانة اساسية من ضمانات السلام الدولى .

ان تصفية الاستعمار لم يكن بالامر الهين . ومع تخلص عدد كبير من الشعوب من ربقة هذا الاستعمار وحصولها على الاستقلال الكامل مكونة دولا جديدة ، زادت عدد أعضاء الامم المتحدة بأكثر من نسبة الثلث فى السنوات الخمس

---

(١١) Kooijmans المرجع السابق ص ٩٥ . وراجع كذلك جوزيف فرانكل فى مؤلفه العلاقات الدولية ص ٩٦ وما بعدها طبعة ١٩٦٤ . ولا شك ان الدول الكبرى تتغير فى الزمان فهى الان غيرما كانت فى الحرب العالمية الثانية ومن قبلها الاولى ومن قبل ذلك القرن التاسع عشر .

(١٢) راجع مؤلف ولفرد جنكز Jenks القانون العام للبشر — Common Law of Mankind ص ١٢٣ وما بعدها طبعة ١٩٥٨ .

عشرة الاخيرة مع كل هذا النصر لحركات التحرر الوطنى ، فان مشاكل هذه الدول الناشئة اكثر مما يستطيع ضمير العالم أن يتحمل تركه لحكم الظروف والتصرفات العشوائية التى لاتخرج عن دراسة واعية وتخطيط علمى سليم .

ان مساكن الدول الناشئة لا تقف عند حد التخلف الاقتصادى والحاجة الملحة الى المعونات الفنية اللازمة لبناء صرح الدولة الحديثة ، بل تمتد تلك المشاكل أيضا الى جو التسلط الفكرى الذى تركه الاستعمار فى عقول ابناء تلك الدول وبوجه خاص عقول بعض المتعلمين الذين اقتنعوا بما أورثه اياهم الاستعمار من أن نظام الحكم المثالى والتركيب الاجتماعى الديموقراطى الحق هو النظام — والتركيب السائد ان فى الدول الكبرى التى ارتبطت سياستها خلال قرون خلت بالاستعمار فى صورة المختلفة . وهذا التسلط الفكرى يشكل عقبة كبيرة فى سبيل رغبة الدول الناشئة فى تحقيق ذاتها وتأكيد شخصيتها . وبالتالى استطاعت الامم المتحدة وضع مبدأ المساواة موضع التنفيذ والمشاركة على اساسه فى تطوير الحضارة الانسانية وتقدم العلم وتسخيره لخدمة السلام .

ولست أذهب بعيدا مع اولئك الداعين الى ضرورة تكتل جميع الدول الناشئة لكى تقف أمام الدول المتقدمة وتحصل منها على مواقف افضل ، لانه فضلا عن تعذر ذلك بسبب ان الدول الناشئة أكثر من ان يضمها تكتل واحد يقوم على اتحاد فكر واشتراك عمل وبسبب ان الجزء الاكبر منها يدور فى أفلاك احلاف غربية وشرقية ولا يجمعها الى بعضها مقومات تجانس اللهم الا بالنسبة لبعض المجموعات التى كونتها بعض هذه الدول (١٣) . فضلا عن كل ذلك فان مثل هذا التكتل يورث الانقسام والتحزب فى العالم، ويباعد بينه وبين احتمالات السلام الدائم القائم على حكم القانون .

ولقد اعتبر بعض اقطاب الدول الناشئة أن التكتلات القائمة بينها بمثابة رد فعل ضد الدول الاوروبية رغم الاعتراف بوجود الفوارق الضخمة التى تجعل قيام مثل هذه التكتلات أمرا غير مستند الى أسس تضامن مشتركة ومقومات تجانس كافية .

ففى خطاب القاه الزعيم الهندى الراحل جواهر لال نهرو فى المؤتمر الحادى عشر لمعهد العلاقات السلمية فى لوكناو بالهند قال :

« ان اسيا قارة واسعة ، وعندما نتكلم عن الشعور الاسيوى لا أدرى على وجه التحديد ماذا يعنى ذلك . لاننا معشر الاسيويين يختلف بعضنا عن بعض اشد الاختلاف . فبينما دول كبيرة كالصين واليابان والهندواندونيسيا وبورما ودول الشرق الاوسط ، وهذه الدول ذات ثقافات موروثة ، وتقاليد قديمة ، وتراث تاريخى ضخم، وتجارب واسعة . ومن الصعب أن نجمع بينها ونسميها آسيا على أساس انها تقوم فى منطقة جغرافية واحدة . ومع ذلك فاننى أحسب ان الاطار الحالى فيه شىء كالشعور الاسيوى على الرغم من وجود الفوارق الكبرى بين هذه البلاد فان هذا الشعور ربما يكون هو رد الفعل بالنسبة لوجود أوروبا فى اسيا حقبة تمتد الى مائتين او ثلاثمائة عام » .

ولذلك وبينما لا غبار على تنسيق السياسة بين الدول الناشئة داخل المجموعة المختلفة التى كونتها كثير منها على أسس جغرافية كالمجموعة الافريقية أو روابط مذهبية فى السياسة الدولية كعدم الانحياز او بناء على توفر مقومات تجانس متعددة الجوانب كالمجموعة العربية ، الا اننى اعتقد ان تجاوز هذا التنسيق الى فرض تكتل دولى يقف امام الدول المتقدمة لن يزيد فرص السلام والامن الدولى .

عرض لبعض النتائج المترتبة على مبدأ المساواة

ويترتب على النظر الذى عرضناه للمساواة كسبيل جديد للسلام والامن الدولى ، نتائج استطيع أن أجملها فيما يلى :

(١٣) كمجموعة دول امريكا اللاتينية ، ومجموعة الدول العربية ، ومجموعة الدول الافرو اسيوية والمجموعة الافريقية ومجموعة دول عدم الانحياز.

اولا ــ هجر تقسيم الدول الى متقدمة وناشئة او كبرى وصغيرة ، لان مثل هذا التقسيم يسهم فى تهيئة ظروف نفسية غير مواتية لنمو فرص سلام دائم . أن الاختلاف الواقعى بين الدول من حيث الثروة ، والتقدم العلمى والتكنيكى ، ومستويات المعيشة لافرادها ، وكفاية مراحل التعليم والتدريب بين ابنائها . وبالتالى اختلافها فى مراكز القوة يجب الا يكون سبيلا لتذكير الدول الناشئة بتخلفها وبعمق الهوة التى تفصلها عن الدول السابقة عليها فى التقدم بنواحيه المختلفة . فيجب الا تكون هذه الفوارق المادية سبيلا لقيام الخلاف بين المصالح والتعاون بين الاتجاهات والتضاد فى فلسفة القيم مما يكون سببا دائما فى تفجر المنازعات الدولية (١٤) .

ثانيا ــ منع التدخل وعدم مشروعية الضغوط بانواعها المختلفة :

يتفرع عن المساواة القانونية والسياسية بين الدول جميعا ان يمتنع عن اية دولة أن تتدخل فى شؤون دولة أو دول أخرى أو ان تباشر عليها اى نوع من انواع الضغوط اقتصاديا كان أو سياسيا أوا عسكريا . وهذه النتيجة ليست جديدة على القانون الدولى . لقد تضمنت النص عليها جملة مواثيق دولية حديثة منها ميثاق منظمة الدول الامريكية الذى نص فى المادة ١٥ منه على ما يلى :

ليس لدولة أو مجموعة من الدول الحق فى التدخل ، بطريق مباشر او غير مباشر ، لاى سبب من الاسباب ، فى الامور الداخلية أو الخارجية لاية دولة أخرى . ولا يمنع المبدأ المتقدم مجرد القوة المسلحة بل كل شكل آخر للتدخل أو محاولة التهديد الموجهة ضد شخصية الدولة أو ضد عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية (١٥) .

وكذلك فقد عبرت محكمة العدل الدولية عن مبدأ منع التدخل فى حكمها الصادر سنة ١٩٤٩ فى قضية مضيق كورفو والذى جاء فيه ان « المحكمة لا يمكنها أن تنظر الى ذلك الحق المدعى فى التدخل الا على أساس أنه تعبير عن سياسة القوة ، وهو الذى ولد فى الماضى كثيرا من الاساءات ، ولا يتصور أن يجد مكانا فى القانون الدولى مهما كانت وجوه النقص فى التنظيم الدولى الحالى . ان احترام السيادة الاقليمية بين الدول المستقلة هو قاعدة اساسية من قواعد العلاقات الدولية (١٦) .

أما الضغط الدولى والذى تمارسه الدول الكبرى على غيرها من الدول وبوجه خاص الدول الناشئة داخل أروقة الامم المتحدة وخارجها فهو صورة جديدة من صور التدخل الممنوع .

فكثيرا ما كان الضغط الدولى وسيلة لعجز الامم المتحدة عن حل قضايا كان الحق والعدل فيها واضحا .

فاذا كان التنظيم الدولى لا يزال يقوم على الدول القومية التى تختلف فيما بينها من حيث الايديولوجيات فضلا عن أن تحرر عدد كبير من الشعوب التى كانت مستعمرة بسبب قيام حركات سياسية واجتماعية مختلفة تهدف الى التخلص من كل اثر لذلك الاستعمار ، فان التدخل او الضغط يترتب عليه تصعيد الخلاف المذهبى ويدفع الدول الناشئة الى توجيه الثورة المضادة لهذا التدخل . واذا كان التاريخ يشهدنا على أن حوادث التدخل لا مفر منها فى بعض الحالات ، فان قضية القانون والسلام لا يخدمها محاولة تبرير هذا التدخل باسانيد قانونية .

ويقضى مبدأ عدم التدخل وعدم مشروعية الضغوط فى نظرى ، بوجوب عدم الاعتراف بالحكومات الجديدة التى تصل الى الحكم عن طريق انقلاب ممول من الخارج أو نتيجة لحركة هدامة . ولا جدال فى ان كثير من الاضطرابات العسكرية التى وقعت فى بعض دول أميركا

---

(١٤) راجع فى تعارض المصالح بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة الاستاذ ولفجانج فريد مان فى مؤلفه التركيب المتغير للقانون الدولى ص ٣١٧ وما بعدها طبعة ١٩٦٤ .

(١٥) راجع فى تعريف التدخل برايرلى الطبعة السادسة ص ٤٠٢ (١٩٦٣) Brierly, Law of Nations

(١٦) قضية مضيق كورفو Corfu channel case منشورة فى مجموعة احكام المحكمة الدولية I.C.I. Rep. الجزء الرابع ص ٣٥ .

اللاتينية وأوغندة وكينيا وغيرهما تشير الى حاجة الدول الناشئة الى تأكيد قانونى دولى بادانة كل تدخل اجنبى فى شئون الدولة الداخلية أو الخارجية أو محاولة الضغط عليها بمختلف الاساليب لقبول التأثير عليها من دولة أو دول متقدمة او على الاقل أكثر منها تقدما ، فى سياستها الخارجية او الداخلية .(١٧) وتطبيقا لذلك فقد ادان الراى العام الدولى عدة صور من التدخل نذكر منها على سبيل المثال ما يلى :

١ ــ التدخل العسكرى البريطانى الفرنسى فى مصر عام ١٩٥٦ . فقد وصفه هارولد نيكولسون بأنه كان عملا مخالفا لميثاق الامم المتحدة مخالفة صارخة .

(ب) التدخل العسكرى للاتحاد السوفيتى لتدعيم الانظمة الشيوعية فى المانيا الشرقية والمجر وسحق التمرد الشعبى على الحكم الشيوعى .

(جـ) الدعم المادى والعسكرى الذى قدمته الولايات المتحدة للثورة المضادة لحكم كاسترو فى كوبا فى ابريل عام ١٩٦١ على خلاف الحصار الامريكى الذى فرض على امداد كوبا بالصواريخ من الاتحاد السوفييتى .

(د) التخل العسكرى الامريكى الحالى فى فيتنام الشمالية .

الثانية : لمراقبة السلام الدولى :

وتختص بمراقبة تطور المسائل التى تؤدى الى منازعات دولية تهدد السلام والامن ، وتخطر الجمعية العامة عنها فى الوقت المناسب .

وكان من نتيجة ذلك كله ــ وقد اصبحت الجمعية العامة مسرحا للحرب الباردة بين الدول ــ ان ارتفعت أصوات مفكرى الدول الكبرى وكتابها بتوجيه النقد لمبدء « لكل دولة صوت واحد » فى الجمعية العامة والمناداة بضرورة تغيير الى وسائل اخرى كتعدد الاصوات على اساس عدد السكان أو تبعا لمساهمة كل دولة فى ميزانية الامم المتحدة ونفقاتها أو ربط أصوات بدرجة المدنية فى كل دولة أو ايجاد نظام ثنائى للتصويت مع تعدد الاصوات (١٨) .

ولا ريب فى ان هذه المحاولات ليست من صالح التطور الحادث فى العلاقات الدولية ولا يمكن ان يؤدى الى تحقيق السلام والامن الدولى المنشود . فالى جانب صعوبة ايجاد معيار عام واحد لتعدد الاصوات ، فان الدول التى تطالب بهذا التعديل فى نظام التصويت تتناسى أن الهدف من انشاء الامم المتحدة ليس زيادة نفوذ الدول الكبرى ، بل على العكس التقليل من قدرتها على اتخاذ مواقف مستقلة من شأنها أن تهددالسلام العالمى . فاذا كان نظام التصويت العالمى فى صالح الدول الناشئة فهو بذاته المقصود من التنظيم الدولى لكى يكون هذا التنظيم دائما أقوى من اية دولة على انفراد قد تحدثها نفسها ــ متأثرة فى ذلك بقوتها الشبية ــ باتخاذ اجراءات تزيد من حدة التوتر الدولى أو تهدد باشعال نار حرب عالمية .

ومما يتصل بذلك وجوب تغيير نظام الامتياز فى التصويت الممنوح للدول الخمس الكبرى فى مجلس الامن . فحق الفيتو الممنوح لكل من هذه الدول يسمح لها بأن توقف وحدها أى اجراء جماعى يراد اتخاذه ضد أى تهديد للسلام والامن الدولى . وهو كما يقول هارولد نيكولسون « يسمح للدولة الكبرى بأن تكون خصما وحكما فى ذات الوقت وهو ما يعتبر أنكارا صريحا لمبدأ سيادة القانون . (١٩)

---

(١٧) تضمن ميثاق منظمة الدول الافريقية نصا على مبدا عدم التدخل فى التنئون الداخلية للدول الاعضاء فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة . وقد أدمج فيه المبدا الذى تضمنته الفقرة الخامسة من المادة الثالثة ومضمونه « الاستنكار التام لاعمال الاغتيال السياسى بجميع صوره ، وكذلك انواع النشاط الهدام من جانب اى دوله سواء كانت مجاورة أم بعيدة .

(١٨) راجع مناقشة لهذه المشروعات فى مؤلف الاستاذ مصطفى عبد العزيز « التصويت والقوى السياسية فى الجمعية العامة للامم المتحدة ص ٣٢٣ وما بعدها » .

(١٩) المرجع السابق « تاملات فى السلام » ص ٤٢ وما بعدها .

ثالثا ـ المســاواة فى التصــويت بين الــدول فى الامــم المتحـــدة :

اكتسبت منظمة الامم المتحدة بواقع الممارسة الفعلية وبحكم الظروف الدولية المتغــيرة نفوذا تجاوزت به ما كان مرسوما لها فى اذهان واضعى ميثاقها ، لا سيما فى مجال الامن الجماعى . فقد كان هدف مؤسسى الامم المتحدة ـــ وبوجه خاص الدول الكبرى ـــ ان تكون السلطات السياسية للجمعية العامة للامم المتحدة مجرد توصــيات غير ملزمة . ولذلك قبلت الدول الكبرى فى ذلك الوقت مبدأ لكل دولة عضو صوت واحد ، بعد ان اطمأنت الى تضمين نصوص الميثاق أحكاما تجعل من مجلس الامن ـــ الذى تتمتع فيه الدول الخمس الكبرى بمقاعد دائمة الهيئة الوحيدةذات الصلاحية لا صدار قرارات ملزمة . وافترضت تلك الدول الكبرى ان نجاح الامم المتحــــدة يعتمد على أجماع الدول الخمس الكبرىواستمرار تضامنها بعد ان انتهت الحرب العالمية الثانية .

غير انانهيار نظامالدولالخمس الكبرىعلىاثر ظهور واستفحال الحرب الباردة بين الولايات المتحده والاتحاد السوفيتى مما قسم العالم الى معسكرين بينهما ، نجاح الثورة الشــيوعية فى الصين وبذا اصبحت الصين الوطنية لا تمثــل الا نسبة ضئيلة من عدد سكان الصــين ، كل ذلك ترك اثارا عميقة على العلاقة بين مجلس الامن والجمعية العامة وما طرأ على نشاطهما واختصاصاتهما من تغير .

فلقد اثبتت الحوادث ان مجلس الامن بمافيه من اعضاء دائمين لم يعد تلك البوتقة التىتنصهر فيها مجهودات الدول الكبرى وتتوجه لتحقيــق اهداف مشتركة بلتضاربت مصالح تلك الدول وعجز المجلس نتيجة لذلك عن الوصـــول الى خطوات ايجابية فى عديد من القضايا السياسية الهامة . وكان من نتيجة ذلك ان سعت الجمعية العامة الى توسيع اختصاصاتها انقاذا لفعالية جهود المنظمة الدولية .

ففى أواخر عام ١٩٥٠ عندما فشل مجلس الامن فى متابعة حل الازمة الــكورية ، وافقت الجمعية العامة على اعتماد المشروع الــذى تقدمت به الولايات المتحدة للجنـــة العســكرية ويعرف باسم « الاتحاد من اجل الســلام » ، فاصدرت قرارها بأنه :

١ ـــ اذا فشل مجلس الامـــن فى القيــام بسلطاته الخاصة بحفظ السلام والامن الــدولى نتيجة لاستعمال حق الفيتـــــو فللجمعية نقــل سلطاته اليها بتقديم توصياتها الى أعضــــائها لاتخاذ تدابير عسكرية لمنع العدوان .

٢ ـــ على الدول الاعضاء ان تحتفظ ضمن قواتها العســكرية بقوات مـــدربة ومنظمــة لاستخدامها وقت الحاجة تحت طلب الجمعيــة العامة .

٣ ـــ زيادة فى ضمان حفظ الســلام والامن تنشأ لجنتان .

الاولى للاجراءات الجماعية وتختص باتخــاذ كافة التدابير لحفظ السلام والامن الدولى ، ودفع العدوان وكانها بديل للجنة أركان الحرب التابعة لمجلس الامن .

فاذا كانت هناك جدية فى ازالة اسباب التوتر الدولى ، وجب على الدول الخمس صاحبة هذا الحق ان تقبل التحلى عنه وتعديل ميثاق الامم المتحدة لهذا الغرض (٢٠) .

رابعا ـــ المعونه الدولية حق للـــدول الناشـــئة على المنظمـــة الــدولية :

ان الدول الناشئة لا تستطيع أن تقبل حــكم القانون الدولى وتزداد اقتناعا به الا اذا تيقنت

(٢٠) تنص المادتان ١٠٨ و ١٠٩ من ميثــاق الامم المتحدة على ضرورة موافقة الدول الخمس الكبرى ذات المقاعد الدائمة فى مجلس الامن على تعديل الميثاق قبــلأن ينال اغلبية ثلثى اصوات الدول الاعضاء فى الجمعية العــــامة .

بأنه يساعدها على تقريب الهوة بينها وبين الدول المتقدمة وبخاصة من الناحية الاقتصادية . فالاستقرار الذى هو القاعدة الاساسية لبناء السلام العالمى ، يصعب ضمان وجوده فى عالم تتفاوت فيه مستويات الحياة بين الشعوب على الوجه الذى نراه الان .

ان العالم الذى نعيش فيه كما قال احد أقطاب مؤتمر الدول غير المنحازة ببلجراد عام ١٩٦١ — هو عالم واحد ومصيره فى السلام أو الحرب واحد . وان الشعوب جميعا شاركت بنصيب وافر فى صنع حضارة الانسان ، بل لقد انتقل نور العلم من قارة الى قارة على مدى أعقاب التاريخ ولم يكن وقفا على شعب واحد أو دولة واحده .

لهذا كان لابد فى هذا السبيل من تنظيم العمل على تطوير الاوضاع الاقتصادية للدول الناشئة بعيدا عن مؤثرات الحرب الباردة وكبديل لنوازع الاستعمار الجديد المتمثل فى المعونات المشروطة التى تقدمها بعض الدول الكبرى للدول الناشئة .

ولقد تضمن ميثاق الامم المتحدة نصا فى المادة الخامسة والخمسين منه يقضى بأنه « رغبة فى تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة بين الامم مؤسسة على احترام المبدا الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبان يكون لكل منها تقرير مصيرها ،

تعمل الامم المتحدة على :

١ — تحقيق مستوى اعلى للمعيشة وتوفير أسباب العمل المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى » وتطبيقا لهذا النص ، ومنذ عام ١٩٤٩ وبعد مناقشات طويلة ، اصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة قرارا برقم د ١١ — ٢٢٢ ، يقر بموجبه بان التنمية الاقتصادية للبلاد النامية لا تتطلب جهودا واسعة فى العون الفنى فحسب بل تتطلب كذلك تأكيدا فى تدفق المزيد من رؤوس الاموال الدولية لاغراض التنمية الاقتصادية . وطلب المجلس فى قراره من الامين العام للامم المتحدة القيام بعدد من الدراسات التى تشتمل على مراقبة الاستثمارات الخارجية الخاصة فى البلاد المختارة ودراسة أساليب زيادة المدخرات المحلية وتأمين أفضل الوسائل لاستخدامها فى اغراق التنمية الاقتصادية والبحث عن اثر هذه التنميه على حجم المدخرات .

وظل المجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة للامم المتحدة يتداولان هذا الموضوع حتى صدر فى السابع عشر من كانون الاول (ديسمبر عام ١٩٥٧) قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة برقم ١٢١٩ (١٢) يقضى بتوسيع نطاق النشاطات التى تضطلع بها الامم المتحدة والولايات المتحدة والولايات المتخصصة بشأن المعونة الفنية والتنمية . وذلك بانشاء صندوق خاص يقدم المعونة المنتظمة والمتصلة فى الميادين الجوهرية للتنمية الفنية والاقتصادية والاجتماعية المتكاملة للدول النامية .

وكان هذا القرار نقطة تحول فى برامج المعونة الفنية والدولية والمعونات الاقتصادية غير المنتظمة التى تقدمها بعض الدول المتقدمة والهيئات غير الرسمية الى بعض الدول .

غير أنه يبين من المناقشات التى دارت حول انشاء هذا الصندوق الخاص أن هناك خلافا كبيرا فى الراى حول مقدار العون الاقتصادى الذى يجب تقديمه عن طريق الامم المتحدة ، وخاصة اذا كان المقصود هو أن تتعهد الامم المتحدة ببرنامج منتظم للمعونة برأسمال كبير بالاضافة الى المساعدات الفنية وبرامج المعونة الخاصة الاخرى .

ولا جدال فى أن برامج المعونة الدولية التى اضطلعت بها الامم المتحدة ساعدت كثيرا من الدول الناشئة على مواجهة بعض المصاعب التى قابلتها ، ولكن ليس هذا النوع من برامج المعونة الاقتصادية والفنية هو الذى أقصده .

اننى اعتقد بوجوب مواجهة التخلف الاقتصادى الذى تقاسيه بعض الدول الناشئة بوسائل

أكثر جدية . ولقد كانت قرارات مؤتمر التجارة والتنمية الاول الذى انعقد فى جنيف فى أذار (مارس) — حزيران (يونيو) عام ١٩٦٤ بادرة طيبة وخطوة جادة على الطريق . الا أن معظم قراراته لم تنفذ كما أن المؤتمر الثانى للتجارة والتنمية الذى انعقد فى دلهى من أول شباط (فبراير) الى آخر أذار مارس ١٩٦٨ لم يسفر عن نجاح كبير فى قطع خطوات أخرى نحو العمل على تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية (الناشئة) .

ولذلك فان الخطوة المقترحة فى فرض ضريبة تصاعدية على الدول أعضاء الامم المتحدة تخصص لتمويل مؤسسة تنمية اقتصادية داخل اطار الامم المتحدة تتولى تقديم الاعانات فى حالات والقروض الطويلة الاجل بفائدة قليلة فى حالات أخرى للدول الناشئة لمساعدتها فى تحقيق تقدم فى اقتصادياتها تركن الى المشروعات الانمائية التى تتفق وظروفها الداخلية . وان يمتنع بعد ذلك على جميع الدول المتقدمة ان تقدم معونات أو قروضا مستترة أو علنية لاية دولة ناشئة حتى لا تكون تلك المعونات والقروض سبيلا للتأثير أو الضغط عليها سياسيا فتنحل بذلك قاعدة المساواة .

ان التطور الحادث فى المجتمع الدولى يؤكد أن ازالة اسباب الفرقة والخلاف بين الدول المتقدمة والدول الناشئة ضمانة أساسية من ضمانات السلام والامن الدولى .

مستقبل المساواة كمنهج للسلام الدولى

ان نقطة الانطلاق فى أية رغبة جادة فى اقرار السلام والامن العالمى هو قبول جميع الدول لحكم القانون الدولى . ولعل من الزم الامور لتشجيع هذا القبول من جانب الدول الناشئة ، وجوب التخلص من تفسير المساواة فى السيادة بين الدول على نحو يؤدى الى عدم المساواة بينها فى كل شىء اعتمادا على عدم التماثل المادى بينها .

ان الدول الناشئة لا تزال تشعر ازاء هذه التفسيرات التى تخرج النصوص الدولية على مقتضاها الذى وضعت من أجل تحقيقه ، أن القانون الدولى لا يزال يحمى الحالة القائمة ضد الحق والعدل ، لا يزال كما كان أثرا من بقايا عهد مضى ، تسعى الى التحرر منه ولا يرد على ذلك بان القانون صارم جامد لا يسهل تطويره ليتمشى مع مطالب الزمن ، فان مثل هذا القول خطأ يدحضه استعراض فصول تاريخ القانون . فالقانون العرفى والتشريع والمبادىء العامة للقانون كلما تغيرت لتلائم التغيرات الطارئة على حياة الشعوب والدول . ولا يستطيع أحد أن يزعم أن القانون الدولى بقى على حاله دون تغيير منذ أيام جروسيون أو حتى منذ القرن التاسع عشر .

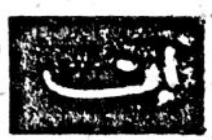
ان حكم القانون يكفل الاستقرار أكثر مما تكفله الاجراءات المبنية على القوة والسلطة ولا شك أن الاستقرار مقدمة لازمة للسلام ويكفى تدليلا على ذلك أن نعقد مقارنة بسيطة بين ركود العصور الوسطى فى أوروبا لما كانت عليه الحياة الاجتماعية الداخلية والدولية من ضعف قانونى ، وبين التغيرات والتطورات الكبرى التى حدثت خلال نهضة القانون فى كل من الدولة الرومانية والدولة الاسلامية .

ان حكم القانون لا يمكن أن يقوم على أساس التفرقة فى المعاملة بين الدول لمجرد أنها لا تتماثل فى المركز المادى . بل ان اقرار التعامل الدولى على أساس من مبدأ المساواة كما عرضت له فى هذا البحث سوف يقلل كثيرا من فرص الصدام بين الدول بنوعيها المتقدمة والناشئة لانه سيشعر هذه الاخيرة انها جزء من هذا

العالم وانها شريكة فى رسم سياستها وبالتالى سيساعدها على اعادة تقييم أوضاعها ومواقفها الدولية غير متأثرة بفكرة المعاداة للاستعمار لزوال الوقود الذى يغذى هذه الفكرة . عندئذ تبدأ « الاسطورة الوطنية » فى الاختفاء ليحل محلها مبدأ الحكومة العالمية .»

الديمقراطية والإدارة المحلية

د. محمد كامل ليلة



نظام الادارة المحلية (أو اللامركزية الاقليمية) هى المظهر المقابل والمعارض للمركزية ، فهما أسلوبان تنتهجهما الدولة فى ممارسة وظيفتها الادارية .»

وتلجأ الدول الحديثة لاتباع الاسلوب الذى يتفق مع ظروفها وأوضاعها فتأخذ من المركزية أو اللامركزية القدر الذى يناسبها ولكن يجب أن نلاحظ ان اللامركزية لا يمكن ان تكون نظاما مستقلا بذاته وانما تنشأ بجوار المركزية ، بحيث يكون الفرق بينهما عند اجتماعهما فى المدى والاتساع ، اذ قد تكون المركزية ظاهرة بارزة فى التنظيم الادارى على حساب اللامركزية وقد يتسع نطاق اللامركزية فتخف عندئذ حدة المركزية ويضيق مجالها .

وفى دائرة التنظيم الادارى للدولة نقصد بالمركزية واللامركزية — بطبيعة الحال — صورتهما الادارية لا السياسية التى توجد فى الدول المتحدة اتحادا مركزيا .

فالمركزية واللامركزية من الناحية الادارية يراد بهما حصر الوظيفة الادارية بيد الحكومة المركزية أو توزيعها بين الحكومة وهيئات منتخبة محلية أو مصلحية ، وعلى ذلك فان هذا الوضع المقصور على الناحية الادارية لا يمس سيادة الدولة اذ لا يمتد اطلاقا الى وظيفة التشريع أو وظيفة القضاء، والمركزية واللامركزية السياسية نظام يتعلق بشكل الدولة ويدخل فى نطاق الانظمة الدستورية ، فالمركزية السياسية تتمثل فى الدولة الموحدة (الدولة البسيطة) بينما اللامركزية السياسية توجد فى الدولة المتحدة اتحادا مركزيا

وعلى أساس ماتقدم فان المركزية واللامركزية الادارية تعبران فقط عن كيفية ممارسة السلطة التنفيذية للوظيفة الادارية ولا شأن لهما بشكل الدولة ، واذا تولت السلطة التنفيذية الوظيفة الادارية وحدها كان معنى ذلك انها تأخذ بأسلوب المركزية فى الادارة وان تقاسمت تلك الوظيفة مع هيئات أخرى محلية أو مصلحية كان ذلك اتباعا منها لاسلوب اللامركزية .

ومعنى ما تقدم ان المركزية واللامركزية الادارية انما تنشأ فى نطاق وظيفة السلطة التنفيذية .

ونبدأ بتوضيح وضع المركزية ثم ننتقل الى اللامركزية (فى صورة نظام الادارة المحلية) .

أولا — نظام المركزية :

ان أول صورة للمركزية فى الدولة عند بدء تكوينها هى المركزية السياسية ومعنى ذلك تركيز السلطة السياسية فى داخل الدولة فى يد هيئة واحدة وهذه الظاهرة الاجتماعية طبيعية تتجه الدولة عند نشأتها الى جمع الاختصاصات

المبعثرة داخل البلاد وتوحيد السلطة بها ثم جاءت فكرة التركيز الاقتصادى بعد التركيز السياسى اذ تشرف الدولة على الاقتصـــاد القـــومى وتركيز الاقتصاد القـــومى واشراف الدولة عليه لا ينفى تمتعه بقدر من الاستقلال والمسألة فى هذا المجال تخضع للمذهب الذى تأخذ به الدولة وهل هو المذهب الفــردى أو مذهب التـــدخل أو المذهب الاشتراكى .

ثم جاءت فكرة التركيز القانونى ، فالمركزية لها مظهر قانونى ذلك ان اهم مظهر للقانون عند بدء نشاته كان العرف ومجموعة القـــواعد العرفية تكون قانونا غير مركز يختلف باختلاف المناطق فى الدولة ولا يخضع فى كثير من الاحـــوال لتوجيه الســـلطة السياسية وعند ما ننتقل الى مرحلة المركزية القانونية نجد ان القانون لم يعد مظهرا تلقائيا للهيئة الاجتماعية وتختلف لذلك صـــوره واحكامه وانما يصبح مجموعة من القواعد الموحدة التى تصدر عن السلطة السياسية فى الدولة .

والمظهر الاخير فى تطـــور المركزية يبـــدو فى المركزية الادارية . ويراد بالمركزية حصر النشاط الادارى فى يد السلطه التنفيذية الامر الذى يترتب عليه توحيد ذلك النشاط وتجانسه وبذلك تكون مختلف مظاهر الوظيفة الادارية فى الدولة فى يد هيئة قائمة فى العاصمة هى الحكومة ولا تشاركها فى هذه الوظيفة هيئات اخرى لها استقلال عنها ، لكن هذا الوضع للمركزية لا يمنع من ان تشترك مع الحكومة فى اداء نشاطها الادارى هيئات تقوم هى بتعيينها تكون خاضعة لها خضوعا تاما ، والسلطة المركزية لا تتمثل حتما بشكل واحد ولا تنحصر فى هيئة واحدة وانما المقصود بذلك ان تكون الوظيفة الادارية فى الدولة بكل أجزائهـــا هى للســـلطة الادارية الموحدة يخضع أعضاؤها فى نهاية الامر لرئاسة عليا واحدة ولأحكام واجراءات موحدة .

واركان المركزية الادارية تنحصر فى ثلاثة :
١ ــ تركيز الســـلطة فى يد الادارة المركزية .
٢ ــ تبعية متدرجة تخضع لها المصالح العامة وموظفيها . ٣ ــ ممارسة السلطة الرئاسية .

٣ ــ ممارسة السلطة الرئاسية .

ويمكن ان تتخذ المركزية صورتين وذلك من حيث مـــدى اشتراك الفروع التابعة للســـلطة التنفيذية فى مباشرة الوظيفة الادارية ، وهاتان الصورتان هما :

١ ــ التركيز الادارى ويطلق عليـــه البعض المركزية الوزارية ومعناه أن تصـــبح الوظيفـــة الادارية فى كلياتهـــا وجزئياتهـــا مرهونة بارادة الحكومة المركزية المستقرة فى عاصمة الدولة أى فى يد الوزارات والادارات الملحقة بها الموجودة فى العاصمة فلا تكون هنالك اى سلطة خاصة لموظفى الحـــكومة الاقليميين مثـــل المحافظين والمديرين وغيرهم . فســـلطة البت فى مختلف الامور تتركز فى الوزارات ، اذ يكون لـــكل وزير حق اصدار القرارات الادارية لخاصة بشؤون وزارته وتقتصر مهمـــة الموظفين على اختلاف درجاتهم المقيمين منهم فى العاصمة او الموجودين فى الاقاليم على تنفيذ القرارات التى يصدرها الوزير .

٢ ــ المركزية المخففة او المبسطة (نظام عدم التركيز الادارى أو اللاوزارية الادارية) : ومؤداها اعطاء بعض سلطات خاصة لموظفى الحكومة الاقليميين والمصـــلحيين يســـتطيعون بمقتضاها البت نهائيا فى بعض الامور دون رجوع الى الوزير الذى يتبعونه وتظل السلطة أساسا ــ رغم ذلك ــ بيد الحكومة المركزية .

تلك هى فكرة المركزية ، أما نظام اللامركزية (فى صورة الادارة المحلية او الاقليمية) فنوضحه فيما يلى :

ثانيا : اللامركزية

ان اللامركزية طريقة من طرق الادارة تتضمن توزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة وبين هيئات منتخبة محلية او مصلحية تباشر اختصاصاتها فى هـــذا الشأن تحت رقابة الدولة (الحكومة المركزية) .

ويترتب على ذلك :

(ا) أن اللامركزية طريق من طرق الادارة وليست صورة من صور الحكم .

(ب) توزيـــع الاختصاصات الادارية بين الحكومة المركزية وهيئـــات أخرى (محليـــة ومصلحية) منتخبة ومن هنـــا يبدو الانتخاب شرطا أساسيا فى اللامركزية .

(ج) الهيئات اللامركزية تخضع لرقابة الدولة

وقد تكون اللامركزية مطلقة أو كلية عند تشكيل مجالس الهيئات اللامركزية بالانتخاب فقط . وتوصف اللامركزية بانها نسبية أو جزئية عند تشكيل مجالس الهيئات اللامركزية بالانتخاب والتعيين على أن يكون الانتخاب هو الغالب .

واللامركزية لا تتخذ أسلوبا واحدا وانما لها أكثر من أسلوب فى التطبيق العملى ، كما أن اللامركزية قد تكون أقليمية أومصلحية والاقليمية ترتكز على أساس جغرافى بينما المصلحية تقوم على أساس التخصص فى ممارسة نشاط معين على المستوى القومى أو المستوى المحلى .

والعناصر الاساسية للنظام اللامركزى (الاقليمى أو المحلى) هى :

١ — مصالح محلية ذاتية تستأهل (تقتضى) الاعتراف لها بالشخصية المعنوية المستقلة) .

٢ — نظام قانونى يراد به اقامة هيئات ادارية محلية للتعبير عن المصالح المحلية ومعنى ذلك انشاء مجالس أو هيئات تستقل بادارة المصالح المحلية الذاتيه .

٣ — تقرير نوع من الرقابة الادارية تمارسه السلطة الادارية المركزية على الاشخاص الادارية المحلية . وهدف الرقابة هنا المحافظة على وحدة الدولة من الناحيتين السياسية والقانونيه .

ويعنينا الآن من هذه العناصر العنصر الثانى وهو المتعلق بانشاء مجالس تستقل بادارة المصالح المحلية .

المجالس المحلية وفكرة الانتخاب :

يؤدى نظام الادارة المحلية (النظام اللامركزى الاقليمى) الى خلق عدة اشخاص اعتبارية عامة بقدر عدد المصالح المحلية المستقلة . وهذا الوضع يؤدى بطبيعته الى ضرورة ايجاد نظام قانونى خاص بهذه الاشخاص الاعتبارية ، وهذا النظام يقتضى انشاء هيئات أو مجالس لتعبر عن ارادة الاشخاص المعنوية ، وتمارس كل ما تتطلبه مصالحها المتميزة من تصرفات .

وما دامت الاشخاص الاعتبارية قد تقرر استقلالها عن الدولة (الادارة المركزية) فلا بد منطقيا أن تكون المجالس الممثلة لهذه الاشخاص والتى تمارس اختصاصاتها باسمها مستقلة كذلك عن السلطات الادارية المركزية وذلك فى الحدود التى تقررها القوانين .

ولكن كيف نكفل الاستقلال للهيئات اللامركزية فى ممارسة اختصاصاتها ؟

يمكن القول من الناحية النظرية البحتة أن استقلال المجالس المحلية قد يتحقق بأكثر من وسيلة . وعلى ذلك قد يكفل الاستقلال عن طريق انتخاب اعضاء هذه المجالس كلهم أو أغلبهم أو بعضهم . ويجوز أن يتحقق الاستقلال عن طريق تعيين أعضاء هذه المجالس على أن يحاط التعيين بشروط وضمانات خاصة .

ولكننا بصدد نظام الادارة المحلية (اللامركزية) فى تطبيقها العملى لا نسلم بفكرة كفالة استقلال أعضاء المجالس عن طريق تعيينهم بشروط خاصة مع تقرير ضمانات معينة لهم تمكنهم من اداء عملهم بحرية فى حدود القانون .

فلا شك أن انتخاب اعضاء المجالس المحلية يعتبر احد الاركان الجوهرية لضمان استقلال هذه المجالس عن السلطة المركزية والاخذ بطريقة التعيين بالنسبة لكل اعضاء هذه المجالس أو — اغلبها لا بد وأن يؤدى عملا الى اهدار فكرة الاستقلال المطلوب وجوده وكفالته الامر الذى يؤدى بالتبعية الى القضاء على نظام اللامركزية من اساسه ذلك ان تعيين الاعضاء يربطهم بالسلطة المركزية التى عينتهم فيصبحون خاضعين وتابعين لها ومنفذين لرغباتها على حساب المصالح المحلية .

واذا نظرنا الى أصل نشأة النظام اللامركزى وعرفنا انه امتداد للفكرة الديمقراطية فى النطاق الادارى تأكد لدينا وجوب قيامه اساسا على مبدأ الانتخاب بحيث أن فكرة الانتخاب بالنسبة لاعضاء المجالس المحلية تمثل خصيصة جوهرية للنظام اللامركزى يترتب على عدم الاخذ بها عدم نشوء النظام لتخلف ركن جوهرى من اركانه ».

وعلى ذلك فانه يشترط فى السلطات (المجالس) المنوط بها ادارة شئون الاقليم أن تكون من هذا الاقليم نفسه على أنه لا يكفى أن تعين السلطة المركزية أشخاصا من الاقليم — مهما كانت الضمانات التى تحيط بتعيينهم وممارستهم لعملهم — حتى تصبح الادارة لامركزية ، وانما ينبغى أن يتولى سكان الاقليم اختيارهم ويكون ذلك عن طريق الانتخاب . ولا شك أن مدى

استقلال الهيئات المحلية بادارة شئونها يختلف باختلاف نسبة الاشخاص الذين تنتخبهم لهذا الغرض بالقياس الى الذين تعينهم السلطة المركزية للاشتراك معهم فى الادارة .

وقد ذهب رأى فى الفقه الفرنسى يمثله الاستاذ فالين وسايره بعض الكتاب عندنا الى القول بأن الانتخاب ليس شرطا لازما (ولا جوهريا) لتحقيق النظام اللامركزى ما دام من الممكن كفالة استقلال الوحدات الادارية المحلية عن طريق الاعتراف لها بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن الدولة (الادارة المركزية) ثم عن طريق تقرير الضمانات اللازمة لصيانة استقلال اعضاء مجالسها التى تمثلها عن السلطة المركزية . ويورد هذا الرأى بعض الحجج نشير اليها فيما يلى ونردفها بالتعليق والتعقيب عليها .

الانتخاب كشرط جوهرى فى النظام اللامركزى :

يذهب هذا الرأى فى سبيل تدعيم وجهة نظره الى الاستناد على ما يأتى :

١ — يقول مؤيدو الرأى بأن اعضاء الهيئات المحلية يمكن أن يتم اختيارهم بالتعيين وليس بالانتخاب ولو كان الانتخاب شرطا لازما لتحقيق اللامركزية لوجب استبعاد الهيئات المصلحية من نطاق اللامركزية مادام أعضاؤها يختارون بالتعيين دون الانتخاب ، ولكن الفقه يسلم باعتبارها قسما من اللامركزية الامر الذى يجعل الانتخاب غير ضرورى فى الهيئات اللامركزية .

٢ — يلاحظ أن اعضاء السلطة القضائية يتم اختيارهم بالتعيين بواسطة السلطة التنفيذية ولا يعتبر ذلك الوضع اعتداء على اختصاص السلطة القضائية أو تقييدا لحرياتها طالما أن القضاة غير قابلين للعزل .

٣ — لا يصح القول باختيار أعضاء الهيئات اللامركزية بالانتخاب قياسا على طريقة اختيار اعضاء البرلمان الذى يمارس السلطة التشريعية فى الدولة مثلما تمارس السلطة التنفيذية شطرا آخر من سيادة الدولة فى حين ان المجالس الاقليمية تقتصر اعمالها على جزء من الوظيفة التى تضطلع بها فى الاصل السلطة التنفيذية وعلى ذلك فان المجالس الاقليمية مجالس ادارية وليست سياسية ، ومن ثم فلا تصح المقارنة بينها وبين المجالس النيابية (البرلمانات) نظرا لاختلاف طبيعة عمل كل منها .

٤ — اذا قيل بأن تعيين أعضاء الهيئات اللامركزية يؤدى الى استمرارهم فى وظائفهم وهذا أمر يتعارض مع الرغبة فى تغيير الاعضاء وان الانتخاب هو الذى يحقق الرغبة المذكورة لانه مرهون بمدة معينة فانه يرد على ذلك بأنه من الممكن تحديد مدة تعيين هؤلاء الاعضاء بمعنى شغلهم لوظائفهم فترة معينة ثم يحل محلها آخرون بالتعيين أيضا .

ومع ذلك فان تعيين الاعضاء دون تحديد مدة لعضويتهم يؤدى الى اكتسابهم خبرة ودراية بأحوال الاقليم تمكنهم من تحقيق مصلحة السكان فيه فضلا عن أنهم خاضعون للرقابة .

٥ — اذا قلنا بضرورة الاخذ بطريقة الانتخاب فى اختيار أعضاء الهيئات اللامركزية فان ذلك — يتطلب حتما أن يكون سكان الاقليم قد بلغوا من النضج والادراك والثقافة مستوى يؤهلهم للقيام بشئونهم العامة حتى تستقيم الوسيلة (الانتخاب) التى ترمى الى تحقيق استقلال الهيئات اللامركزية مع حالة الافراد والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تسود البلاد . وعلى ذلك فان فكرة الانتخاب وحده فى البلاد التى لازالت مفتقرة الى الكفايات الاقليمية قد يأتى بأعضاء لا تتوافر فيهم الكفاية المنشودة وفى ذلك اضرار بمصالح الاقليم وبالتالى بمصالح الدولة .

٦ — اذا كانت طريقة الانتخاب فى اختيار اعضاء الهيئات اللامركزية قد استقرت وسادت حتى أصبحت ركنا أساسيا للامركزية باجماع الفقه على ذلك فمرد هذا الاجماع الفقهى هو الخلط بين الوسيلة والهدف ، فالوسيلة تتركز فى طريقة اختيار اعضاء المجالس والهدف هو ضمان استقلال الهيئات اللامركزية ويعتقد الفقه ان وسيلة الانتخاب هى التى تحقق الاستقلال المنشود للهيئات اللامركزية ، وبذلك مزجوا بين الامرين وربطوا بين الانتخاب (الوسيلة) والاستقلال (الهدف) ربطا وثيقا فى حين انه تجب التفرقة بين المسألتين ، وعندئذ يتضح لنا أن الاستقلال المطلوب للهيئات اللامركزية يمكن أن يتحقق بطريقة أخرى غير الانتخاب وهى

طريقة التعيين مع تقرير ضمانات للاعضاء المعينين تكفل استقلالهم فى مباشرة اختصاصاتهم وهذا أمر ميسور عملا .

ويترتب على ذلك الا يكون الانتخاب ركنا اساسيا من أركان اللامركزية .

ويضاف الى ما تقدم أن من اسباب اتجاه الفقه الى اعتبار الانتخاب ركنا جوهريا بالنسبة للنظام اللامركزى هو المقارنة بين اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية، فالقياس بينهما يؤدى الى الاصرار على اعتبار الانتخاب شرطا ضروريا لقيام فكرة اللامركزية الادارية مثلما يحدث بالنسبة للامركزية السياسية .

ولكن لا يصح التشبث بهذا الاتجاه المتأثر بالمذهب الفردى الذى كان يعتبر فى الانتخاب الضمان الاكيد لاستقلال أعضاء المجالس .

لقد تغير الوضع وزال سلطان المذهب الفردى وحلت مذاهب اشتراكية أدت الى تدخل الدولة فى جميع ميادين النشاط ، واستحدثت الضمانات الكثيرة التى تكفل عدم عزل الاعضاء المعينين بواسطة السلطة المركزية ما داموا يؤدون أعمالهم وفقا للقوانين وفى الحدود التى تعينها لهم .

والخلاصة هى أن تحقيق وحماية استقلال أعضاء الهيئات اللا مركزية يمكن أن يتم عن طريق التعيين من بين سكان الاقليم بشرط توافر الضمانات التى تكفل استقلال الاعضاء المعينين فى مباشرة اختصاصاتهم ويمكن كذلك الجمع بين التعيين والانتخاب وعلى كل حال تجب مراعاة ظروف كل دولة من مختلف النواحى عند اختيار الوسيلة الملائمة لتحقيق استقلال الهيئات اللامركزية فى مباشرة اختصاصاتها .

تلك هى حجج الرأى المعارض للانتخاب كركن اساسى للامركزية ، ولا نستطيع التسليم بهذا الراى والانحياز الى جانبه ونعتقد انه غير سليم على اطلاقه ونرد على ما أورده من حجج فيما يلى :

الرد على الرأى السابق :

يلاحظ بالنسبة لجملة الحجج التى اعتمد عليها الرأى موضوع المناقشة ان الحجة الاولى من بينها تعتبر فى ظاهرها أقواها وبقية الحجج اذا قلبنا النظر فيها ندرك أن بعضها اقحم على الموضوع بلا مبرر واضح ودون أن تكون لها به صلة وثمة حجج أخرى ترمى الى ابراز فكرة اختيار الاعضاء بالتعيين بصورة تفضل طريقة الانتخاب وتغنى عنها .

١ — ان الاحتجاج بمسألة تعيين أعضاء الهيئات المصلحية ومحاولة قياس الهيئات الاقليمية عليها أمر لا يجدى ولا يسند الفقه المتجه الى عدم اعتبار الانتخاب شرطا جوهريا فى اللامركزية ان الهيئات المصلحية عند التعمق فى بحث طبيعتها يتضح أنها ليست صورة من اللامركزية، وانما هى تطبيق لعدم التركيز الادارى سواء على المستوى القومى أو المحلى فالمركزية تريد أن تتخفف من بعض اعبائها فتلجأ الى انشاء مؤسسات تعهد اليها بادارة بعض الاعمال واللامركزية الاقليمية تعتبر اختصاصاتها فى نطاقها صورة من المركزية لانها مركزة فى يد هيئة واحدة ، واللامركزية بهذا التحليل تلجأ بدورها الى انشاء مؤسسات تعهد اليها بادارة بعض الاعمال فى نطاق الاقليم .

ان جوهر اللامركزية هو صورتها الاقليمية ، وهى الصورة الوحيدة التى ظهرت عند اعتناق فكرة اللامركزية والعمل على تطبيقها ثم الحقت الصورة الثانيه بها — صورة الهيئات المصلحية موضع الجدل بعد فترة طويلة وهذه الصورة تقريبية وليست طبق الاصل وعلى ذلك فيمكن وصف الهيئات المصلحية المؤسسات العامة (باللامركزية التقريبية أو التجاوزية) .

والخلاصة هى ان اللامركزية الحقيقية تنحصر فى صورة اللامركزية الاقليمية ويجب بناء على ذلك — ان يكون الجدل بخصوص ضرورة أو عدم ضرورة الانتخاب (فى اللامركزية) مقصورا على هذا النطاق .

والاجماع ينعقد على ضرورة الانتخاب فى هذه الحالة كشرط جوهرى لقيام اللامركزية الاقليمية

٢ — من حيث القول بتعيين أعضاء السلطة القضائية بواسطة السلطة التنفيذية وكفالة استقلالهم رغم النص على عدم قابليتهم للعزل .

ان الوضع هنا جد مختلف والبعض ينادى بفكرة انتخاب القضاة وبعض الدول تطبق فعلا

هذه الفكرة وفى حالة قيام السلطة التنفيذية بتعيين أعضاء السلطة القضائية فانها لا تتدخل اطلاقا بطريق مباشر أو غير مباشر فى عمل القضاة أو التعقيب عليه وانما يمارس القضاء اختصاصاته وفقا للقانون وهو الذى يراقب نفسه بنفسه عن طريق الطعن فى الاحكام دون تدخل من جهة أخرى .

ومسألة عدم القابلية للعزل وهم كبير عالق بالاذهان . لا يعقل ان يوجد موظف فى الدولة غير قابل للعزل وانما المعقول هو تنظيم طريقة العزل بالنسبة لبعض الموظفين نظرا لطبيعة أعمالهم . ما هو الحل بالنسبة للقاضى الذى يخل بواجباته وتثبت عدم نزاهته بسبب ارتشائه أو تزويره فى عمله أو ارتكابه جرائم أخرى من تلك التى تخل بالشرف هل تقف الدولة مكتوفة اليدين لا حيلة لها بحجة القول بأن القضاة غير قابلين للعزل ومعنى ذلك بقاء القاضى فى عمله رغم جرمه ؟ ان القضاة من حيث الفكرة والمبدأ يسرى عليهم العزل مثل بقية الموظفين غاية الامر أن عزلهم موكول الى السلطة القضائية ومحاط بضمانات خاصة يوضحها القانون حتى يطمئنوا فى اداء أعمالهم ولا يؤخذوا بهذا الجزاء دون جريرة أو سبب معقول يبرر العقوبة (يلاحظ ان الدستور المصرى لسنة ١٩٥٦ نص فى مادته ١٧٩ على ان « القضاة غير قابلين للعزل وذلك على الوجه المبين بالقانون وقد نظم قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ مسألة عزل القضاة فنص فى المادة ١٠٨ منه على ان تأديب القضاة – بسبب المخالفات التى يرتكبونهافى أداء واجبات وظيفتهم – يكون من اختصاص مجلس تأديب يشكل بطريقة معينة بينها النص وكل اعضائه من رجال السلطة القضائية .

ونصت المادة ١١٨ من القانون على أن العقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها على القضاة هى اللوم والعزل ويصدر قرار جمهورى بتنفيذ عقوبة العزل ، وقرار من وزير العدل بتنفيذ عقوبة اللوم .

أما بالنسبة للمجالس المحلية فانها خاضعة فى أعمالها لرقابة الحكومة المركزية واذا اخذنا بالتعيين هنا بتقرير ضمانات للاعضاء على غرار ضمانات القضاة فان الوضع لا يكون واحدا على أية حال لان طبيعة العملية مختلفة .

ثم لماذا كل هذه المحاولات التى يراد بها استبعاد عنصر الانتخاب وأحلال التعيين محله مع احاطته بضمانات تصل الى عدم القابلية للعزل الا بشروط خاصة .

يجب أن يكون مفهوما أن المراد بنظام اللامركزية هو الوصول الى ترك الحرية – فى نطاق معين – لسكان الاقليم فى ادارة شؤونهم بأنفسهم والعمل على تحقيق مصالحهم المحلية ولا يتيسر ذلك لسكان الاقليم الا اذا كانت لهم سلطة اختيار عدد من بينهم يقوم بهذه المهمة نيابة عنهم ولصالحهم ووسيلة السكان فى الاختيار لا تكون الا بالانتخابات .

فالمسألة ليست مسألة كفاءة الموظفين ونزاهتهم وضمان استقلالهم حتى يعملوا لصالح الاقليم وانما المطلوب بالنظام تعويد سكان الاقاليم على ممارسة شئونهم بأنفسهم فى النطاق الادارى اذ أن فكرة اللامركزية تهدف الى مد تيار الديمقراطية من المجال السياسى الى غيره من المجالات ولا تستقيم فكرة الديمقراطية مع مبدأ التعيين أيا كانت الضمانات التى يحاط بها الاعضاء المعينون .

أن الحكم على أى نظام لا يكون سليما الا اذا تمثلنا – وقت الحكم – أصل نشأة النظام وظروف تلك النشأة والهدف منها . فاذا استعرضنا هذه الأمور بان لنا بجلاء أن اللامركزية ترتبط بفكرة انتخاب أعضاء المجالس المحلية كشرط جوهرى لقيامها وتحقيق هدفها .

٣ – القول بعدم قياس مجالس الهيئات المحلية على المجالس النيابية لاختلاف طبيعة عمل كل منهما قول يبدو غريبا . أن تصوير المسألة فى بساطة اننا بصدد نظام نشأ على أسس معينة لتحقيق هدف معين فاذا تشابه النظام مع غيره فهذا أمر عادى ، فالمسألة ليست قياسا وانما الذى خلق القياس والمقارنة هم أصحاب الراى المعارض للانتخاب كركن فى اللامركزية .

ومع كل ذلك ما هو الخطأ والضرر فى قياس المجالس المحلية علىالمجالس النيابية أن الاحتجاج فى غير موضعه لان اختلاف طبيعة العمل بالنسبة للنظامين لا يمنع من وحدة الوسيلة المتبعة بقصد تحقيق هدف معين يرمى اليه النظامان ، [illegible]

لا توجد غير وسيلة واحدة ناجحة فى تحقيق الهدف بطريقة سليمة .

٤ ــ أن القول بتحديد مدة مؤقتة للموظفين المعينين ثم احلال آخرين محلهم بعد انتهاء مدتهم لا يؤدى الى حل الاشكال ولا الى كفالة قيام النظام اللامركزى بالصورة المطلوبة والغرض المقصود .

لابد من أن يستأثر سكان الاقليم بالسيطرة على تكوين المجالس عن طريق اختيار أفراد منهم لا يتم ذلك ــ كما ذكرنا الا بوسيلة الانتخاب. أن ذلك هو جوهر النظام لتحقيق هدفه المعروف من أعطاء سكان الاقليم حرية فى معالجة أمورهم فى دائرة يحددها القانون .

٥ ــ القول بأن الانتخاب يحتاج الى نضج وادراك وثقافة يجب توافرها فى سكان الاقليم حتى يستطيعوا ممارسة شئونهم بأنفسهم ويختارون بالانتخاب من يحسن العمل لصالحهم وكفالة النفع العام لهم على المستوى المحلى .

انهم يربطون الاخذ بالانتخاب كوسيلة لاختيار أعضاء المجالس المحلية بضرورة وصول سكان الاقليم الى مستوى معين من الثقافة والادراك. وذلك اتجاه فيه مصادرة على المطلوب . ولا يخلو من التحكم . ما هو هذا المستوى المعين من الثقافة الذى نأخذ عنده بوسيلة الانتخاب ؟ اليس الاخذ بالانتخاب هنا هو الذى يؤدى الى اهتمام الافراد بشئونهم واقدامهم على مناقشة أحوالهم وتثقيف أنفسهم . ان وسيلة كفالة الديمقراطية هى الاخذ بمزيد من الديمقراطيةوان الطعن فى مستوى الافراد الثقافى وعدم قدرتهم على ممارسة وسيلة الانتخاب بطريقة سليمة أمر محل نظر كبير . وذلك أن الانسان لا يتعلم الا بالتجارب وقد يخطىء الانسان فى البداية ولكنه يتعلم ويدرك الصواب فى النهاية .

ان ترك شؤون الاقليم ــ فى القطاع الادارى ــ لسكانه يتصرفون فيها بما يتناسب مع ظروفهم ويحقق مصالحهم مسألة ليست خطيرة لان السكان لابد وان يجدوا من بينهم من يصلح للوكالة عنهم فى القيام بهذه المهمة ، وسكان الاقليم مهما كانت ثقافتهم لابد وان يدركوا مصالحهم ، انهم يقترحون ويقررون المسائل المراد القيام بتنفيذها لاصلاح شئون الاقليم فى النواحى المختلفة وعملية التنفيذ انما يقوم بها أهل الخبرة والفنيون والمتخصصون من الموظفين . اننا اذا سرنا مع منطق هذا الراى فلا بد أن نعارض الانتخاب كذلك كوسيلةلاختيار اعضاء المجالس النيابية حتى يصل الشعب الى المستوى الثقافى اللائق كى يحسن الاختيار ويتمكن من القيام ــ عن طريق نوابه ــ بالوظيفة التشريعية وهى أعلى وظائف الدولة واخطرها . ان منطق الراى هنا يؤدى الى قبول الدكتاتورية بحجة العمل على تعليم الشعب ورفع مستواه ثم منحه الديمقراطية بعد ذلك ، أن مثل هذا المنطق غير سليم لانه يتجاهل ــ فى هذا المجال ــ طبيعة الامور وتطورها .

ان الانتخاب يشعر الافراد بذاتيتهم وكيانهم وانهم أصحاب الشأن فى كل مجال فيدركون بذلك مدى مسئوليتهم تجاه بلادهم ويبذلون اقصى الجهد لتحقيق مصالحهم ورقى دولتهم .

٦ ــ يقولون ان اعتبار الانتخاب ركنا فى اللامركزية يرجع الى الخلط بين الهدف والوسيلة، اذ أن هدف النظام اللامركزى هو استقلال الهيئات اللامركزية فى مباشرة اختصاصاتها . ووسيلة تحقيق الهدف هى الانتخاب مع أن تحقيق الهدف قد يتم بوسيلة أخرى غير الانتخاب. يلاحظ على هذا القول أنه امتداد لما سبق من حيث الحرص على الاخذ بالتعيين كوسيلة لاختيار اعضاء المجالس المحلية بدلا من الانتخاب .

ان هدف النظام اللامركزى يتجاوز مجرد استقلال الهيئات اللامركزية فى مباشرة اختصاصاتهم ، أنه يتطلب أن يقوم سكان الاقليم بمباشرة شئونهم فى النطاق المحدد لهم وان تكون لهم حرية التصرف فى هذا النطاق

المحدد ولا يستطيع الافراد جميعهم القيام بهذا العمل وانما ينتخبون من بينهم مجلسا يسهر على تحقيق مصالحهم ويرفع مستوى الحياة فى الاقليم، ولا يكفل الاستقلال لممثلى الاقليم فى المجلس الا طريقة الانتخاب ومادامت الوسيلة هنا — أى الانتخاب هى السبيل الوحيد لتحقيق الهدف بحيث يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا فانهما معا يدخلان فى العناصر الجوهرية المكونة للنظام وعلى هذا فليس غريبا أن يكون الانتخاب ركنا وعنصرا جوهريا فى النظام اللامركزى بحيث اذا تخلف ذلك العنصر لا ينشأ النظام بصورته السليمة ولا يصح عندئذ أن نصفه بالنظام اللا مركزى .

وأما من حيث القول بان علة اتجاه الفقه الى اعتبار الانتخاب ركنا جوهريا فى النظام اللامركزى هو المقارنة بين اللامركزية الادارية واللامركزية السياسية والاقتداء بنظام الانتخاب الموجود فى اللامركزية السياسية .

ان ردنا على هذا القول هو أن فكرة الانتخاب كركن فى اللامركزية لم يكن الاخذ بها قياسا على اللامركزية السياسية ، وانما ترتبط فكرة الانتخاب هنا بأصل نشأة النظام اللامركزى وبالفكرة الديمقراطية أما القياس المقول به فهو من عند أصحاب الرأى المعارض للانتخاب كركن فى اللامركزية .

بعد هذا الجدل الطويل فى مسألة وجه الصواب فيما ظاهر ، ولا يصح أن يحدث بشأنها اختلاف نخلص الى القول بأننا لا نستطيع اطلاقا أن نتساهل فى اعتبار الانتخاب ركنا فى اللامركزية بحيث يترتب — كما ذكرنا — على عدم الاخذ به عدم نشوء النظام .

ومن الغريب حقا أن نجرد نظاما من أحد أركانه ومن خصيصة جوهرية فيه نشأ على أساسها ولحكمة معينة محددة مرتبطة بها ثم نصر — رغم ذلك — على الاحتفاظ بالنظام باسمه وكيانه بعد انهيار ذلك الكيان ان المنطق يحتم فى هذه الحالة عدم اسباغ صفة النظام الاصلية عليه ، وانما يتخذ النظام وضعا آخر واسما آخر . هل يعقل ان نجرد النظام من عصبه وصلبه وندعى رغم ذلك وجوده ، وهل يجوز فى موضوعنا أن نهدر فكرة الانتخاب لحساب فكرة أخرى مهما احيطت بالضمانات فليست هى المطلوبة فى حالتنا ، وانما المقصود بالنظام اللامركزى — كما ذكرنا — هو منح سكان الاقاليم قدرا من الحرية فى ادارة شئونهم لانهم أعرف بمصالحهم من غيرهم ولا تتأتى هذه الحرية الا مع نظام الانتخاب بحيث ان فكرة التعيين لا تستقيم مع وضع النظام اللامركزى وهى فى الحقيقة تتعارض مع مفهومه السليم .

واذا كان الاصل فى اللامركزية (الاقليمية) ان سكان الاقليم يديرون شئونهم بانفسهم عن طريق انتخاب مجالس تمثلهم وتنوب عنهم فى تحقيق مصالحهم فان ذلك لا يمنع من أن يدخل فى تشكيل هذه المجالس بعض الاعضاء عن طريق التعيين — وذلك لاعتبارات خاصة — وذلك لمساعدة الاعضاء المنتخبين فى اداء مهمتهم ولكن يشترط أن تكون الغلبة دائما للاعضاء المنتخبين فلا يصح ان يطغى عنصر التعيين على عنصر الانتخاب حتى لا يفقد النظام المقصود منه وينهار كيانه .

ونلاحظ أن المشرع — فى الدول التى تأخذ بالنظام اللا مركزى — ينص على اتباع الانتخاب كوسيلة أساسية لاختيار اعضاء المجالس المحلية وهو بهذا يؤكد ان الانتخاب — عنصر جوهرى فى النظام اللامركزى بحيث لا يقوم النظام الا به .

وقد نص المشرع الدستورى فى مصر (فى دستور سنة ١٩٥٦ فى المادة ١٥٨ منه) على ما يأتى :

« يمثل الوحدة الادارية ذات الشخصية الاعتبارية مجلس يختار اعضاؤه بطريق الانتخاب، ومع ذلك يجوز أن يشترك فى عضويته أعضاء معينون على الوجه المبين فى القانون » .

ويستفاد من النص ان الاصل فى تكوين المجالس المحلية هو الانتخاب بحيث يكون للاعضاء المختارين بالانتخاب التفوق العددى وما يترتب على ذلك من جعل السيطرة للاقليم فى ادارة شئونه ، وذكر النص بعد ذلك انه يجوز على سبيل الاستثناء تعيين بعض الاعضاء فى المجالس المحلية .

ونفس هذا الوضع كان مقررا فى الدستور المصرى لسنة ١٩٢٣ فى المادة ١٣٣ منه .

وقد جرى نظام الادارة المحلية عندنا فى تطبيقه العملى بناء على النصوص الدستورية والقوانين التى وضعها البرلمان فى هذا الخصوص على الاخذ اساسا بالانتخاب كوسيلة ضرورية لاختيار اعضاء المجالس المحلية مع تطعيم هذه المجالس ببعض الاعضاء المعينين .

وننتهى من كل ما تقدم الى أن الانتخاب أمر لابد منه فى النظام اللامركزى بحيث يعتبر — أى الانتخاب) احد أركانه التى لا يقوم النظام بدونها، وان الانتخاب ارتبط بذلك النظام منذ نشأته ، وان القصد منه توسيع دائرة الفكرة الديمقراطية بنقلها من المجال السياسى الى النطاق الادارى ولاشك ان الانتخاب هنا — مهما كانت عيوبه — يفضل التعيين ، ويتخلص بمرور الزمن من عيوبه انه الوسيلة الديمقراطية لتعليم الناس حقوقهم وواجباتهم ورفع مستواهم وتعويدهم على ادارة شئونهم والحرص على تحقيق مصالحهم والنهوض باقليمهم ثم المساهمة فى النهوض — بالتبعية بدولتهم — وبذلك تتحقق المصالح المحلية والمصالح القومية فى آن واحد .

والبلاد العربية وهى تأخذ بقدر متفاوت من نظام الادارة المحلية تتبع اسلوب الانتخاب لاختيار غالبية أعضاء المجالس المحلية الممثلة للوحدات الاقليمية التى تتخذ اسم مديرية (أو محافظة أو لواء) ومدينة وقرية ، وبقية الاعضاء (أى الاقلية) يتم اختيارها بالتعيين بواسطة السلطة المركزية .

وفى بعض الدول العربية يتم اختيار اعضاء المجالس القروية بالتعيين (وقد حدث ذلك فى سوريا ومثل هذه المجالس لا تعتبر هيئات لا مركزية بالمعنى الصحيح بسبب تخلف ركن الانتخاب أذ لا مركزية فى نظرنا بدون انتخاب شأنها فى ذلك شأن الديمقراطية . وقد ذهب بعض الشراح فى سوريا الى القول بان (قانون المخاتير الجديد أحاط مجالس القرى بشروط جديدة وأحكام خاصة فى الادارة والعمل هذا تجعلها — اذا قامت فعلا بواجباتها أشبه بعناصر لا مركزية حقيقية الاثر فى جهازنا الادارى . ولكننا نرى أن اللامركزية الاقليمية مرتبطة بفكرة الانتخاب ارتباطا لا يقبل التجزئة .

وإذا ما رجعنا الى انظمة الادارة المحلية فى البلاد العربية نجد انها تتبع كقاعدة عامة مبدأ الانتخاب فى اختيار اعضاء المجالس المحلية الممثلة للوحدات الادارية والخلاف بينها يتعلق — اساسا — بمدى الاخذ بذلك المبدأ . فالبعض يحبذ الاخذ به على اطلاقه ، والبعض يمزج بين الانتخاب والتعيين وقد يكون الانتخاب هو الغالب وقد يحدث العكس أحيانا ، ورئاسة المجالس المحلية قد تكون بالانتخاب وبعض الدول يجعلها بالتعيين ومن الامثلة ما يلى :

المملكة الاردنية : قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المادة الثالثة . المملكة العربية السعودية : النظام العام لامانة العاصمة والبلديات الصادر فى ١٣٥٧/٧/٢٠ هجرية المادة ٢١، والمادة٢٧. المملكةالمغربية: نظام الجماعات البلدية والقروية الصادرة ١٩٦٠/٦/٢٣ المادة ٢ . الجمهورية اللبنانية : قانون البلديات رقم ٢٩ فى ٢٩ ايار سنة ١٩٦٣ المادة ١٢ ، المادة ٣٩ . الجمهورية العراقية : قانون ادارةالالوية رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ . المادة ٤٥ معدلةبالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٤ . قانون ادارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١ (المادة ١٥) . قانون ادارة القرى رقم ١٦ لسنة ١٩٥٧ (المادة ٦) . الجمهورية السودانية : قانون ادارة المديريات لسنة ١٩٦٠ (المادة الثامنة) . قانون الحكومة المحلية الصادر فى ٢٠ يونية سنة ١٩٥١ (المادتان ١١ ، ١٢) . الجمهورية العربية المتحدة : قانون نظام الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . المادة العاشرة والمادة ٣١ ، والمادة ٤٦ .

ونشير الى أنه فى المؤتمر الادارى العربى الثانى الذى عقد بالقاهرة فى سنة ١٩٥٥ كان من بين موضوعات الدراسة التى طرحت فى المؤتمر موضوع المركزية واللامركزية فى البلاد العربية.

وقد بحث ممثلو الدول العربية هذا الموضوع فى اللجنة الخاصة أولا ثم انتهى المؤتمر فى جلسته العامة الى اقرارتوصيات اللجنة المذكورة فى هذا الشأن . ومن بين هذه التوصيات التى ذهبت اليها اللجنة وأقرها المؤتمر ما يأتى :

« تؤكد اللجنة أن اللامركزية تقوم على ركنين هامين هما : ايجاد هيئات منتخبة وتخويلها سلطات ادارية واسعة . لذلك فهي توصي — مع ملاحظة الاعتبارات الخاصة لكل قطر عربي — أن يفسح المجال لمجالس ادارية وبلدية على أساس الانتخاب الشعبي المباشر وأن تخول هذه المجالس الاختصاصات المناسبة، حتى تتمكن من تحقيق تقدم المناطق اجتماعيا وصحيا وثقافيا.

دور التنظيم الإداري في عملية التنمية

د. عبد الوهاب خياطة

الإنسان مجامل لنفسه بالطبع ، فهو كثيرا ما يوهم هذه النفس بان الشكل قد ينوب عن المحتوى وأن الغاية قد تعفى من مسؤولية الوسيلة وأن المؤسسات قد تعمل بفاعلية ونجاح لمجرد أن الاستراتيجية قد وضحت والعزم قد عقد .

والحق أن هنالك تباعدا بين التمنى ووسيلة الوصول الى الامانى ، وهنالك فجوة بين الاستراتيجية والتكنيك الموصل الى أملها . واذا كانت معرفة ما نريد حاسمة فى النجاح فان خطة الوصول الى ما نريد والعمل الدؤوب والعلمى لبلوغ هذا الذى نريد تعتبر مركب النجاة الذى يحملنا الى شاطىء الامل .

وكلما كانت النفوس كبارا كلما كبرت التضحية وتعب الجسم والعقل . فالدولة التى تطمح الى احقاق العدل والمحافظة على الامن والذود عن حياة الوطن قد تقتنع بوسائل وتنظيمات تقل عما تحتاجه غيرها ذات الطموح الاكبر : اقصد تلك الدولة التى تعتبر نفسها مسئولة عن اقامة الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والمواصلات البريدية والاساسية . وعندما يرتفع هدف الدولة من المستوى التقليدى للادارة والهدف التقليدى الجديد لاداء الخدمات الى مستوى التدخل فى الاقتصاد — بل وفى كثير من الاحيان — الى ادارة الاقتصاد ، فان عدة القرون الخالية من تنظيم ادارى ووسائل تأثير وتوجيه تصبح غير ذات فعالية كما تغدو عديمة الفعل . وما أقل نفع عربة الاحصنة فى زمن السايرة والطيارة ، وهل يجوز الاعتماد على السيارة بل والطيارة حين يتوجب استعمال الصاروخ .

أن هدف التنمية يلقى الاجماع : فكل خطط التنمية أو كل البرامج الاقتصادية تتفق فى الهدف النهائى : استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية ، الوصول بالانسان الى مستوى « انسانيته » اللائق ، الارتفاع بوتيرة النمو ، تغيير التركيب الهيكلى للاقتصاد ، تدارك فجوة الادخار وثغرة القطع الاجنبى ، التشغيل الكامل للموارد ..

ومعظم التنميات الواعية تبتغى التخطيط تكنيكا للوصول الى غاياتها . وتعتمد التقنيات الاقتصادية المعروفة من حسابات اقتصادية قومية بمختلف اشكالها ، وتستعمل الاسقاطات الرياضية والمرونات والمعاملات الفنية .. وتأتى حصيلة هذه الاعمال المرهقة فى شكل نهائى مجرد فى معظم الاحيان ومبسط سهل واضح احيانا آخر ..

ويتنفس المخططون والسياسيون الصعداء : فلقد وضح الهدف ورسمت صورة المستقبل واقيمت التوازنات وصح التناسق والترابط والتماسك داخل الخطة . واصبح من واجب الغير — هذا الغير هو المؤسسات التنفيذية — أن تلتزم بالخطة وتحقق الهدف . لقد صدر الحكم بعد دراسة علمية وعملية للاضبارة وعلى الهيئة

التنفيذية أن تجد ما يجب عمله لتحقيق منطوق الحــكم .

ولكن يتضح فيما بعد أن الحكم المدروس لم يتخذ سبيله الى التنفيذ :

ـ فالمحكوم له احيانا شخص مغفل لا يتابع التنفيذ الا لماما .

ـ والصالح العام والمصلحة القومية العليا تتم دراستها من الداخل ومن منابع الضــمير لذلك فهى غالبا غير قسرية ولا زجرية ، والله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن .

ـ وهنالك أخيرا النقص التنظيمى : فقــد لا يكون القصور فى الاداء ناجما عن نقص فى المتابعة أو ضعف فى الزجر أو الرقابة ، ولكن المشكلة تكمن فيما هو أكثر من ذلك تعقيدا . ذلك ان الاليات المصــححة والصحية لم تتــم اقامتها فى جسم التنظيم الادارى . أو أن الهيكل التنظيمى يقصر فى قامته ووزنه ومعدنه عمانيط به من مهام . فالامال الكبيرة تحتاج الى اجسام عريضــة المناكب ..

ويتلاوم المخططون والمنفذون . ولكن الخسارة النهائية تعود على الامة والوطن . وقد لا يكون ثمة خطأ فى الخطة كتكنيك : فهى قد اســتجمعت شروط السلامة والتناسق والتوازن ضـــمن الارقام التوجيهية التى صدرت اليها . وقـــد يبذل المنفذون كل ما فى وســعهم عن صــدق وعزيمة ولكنهــم يجدون أنها لم يصــلوا الى ما رسمته الخطة من تنمية وتغيير كانت تبــدو على الورق معقولة وصحيحة .

وانصافا لهؤلاء واولئك كان يحسن أن ينظر الى عملية التنمية نظرة متعددة الوجوه :

١ ـ النظرة السياسية التى ترسم مسارات التغيير وتحدد استراتيجيةالنمو وتعين الاختيارات الكبــرى : نسبة تحــديث الزراعة ، ووتيرة التصنيع الثقيل والتحويلى ، ونســـبة الادخار المقبول والاستهلاك المسموح به ، والحجــوم المقبولة للدين الخارجى والداخلى ..

٢ ـ النظرة الفنية حيث تستعمل اساليب التخطيط العلمى لتحديد ما يراه عملــه وما يمكن عمله فى ظل الموارد الاقتصادية المتوفرة . واذا كان التخطيط ضروريا لعملية التنمية فانه غير كاف فى حد ذاته

ورغـــم اننى أقصد بالتخطيط هنا مفهـومة الواسع الشامل الممثل فى المراحل الخمس التى ساتعرض لها فيما بعد فانه لا يمكن القــــول بان التخطيط فى حد ذاته كاف لاطلاق اعنـــة التنمية ، من زيادة معدل الاستثمارات ورفـــع الكفاية الانتاجية ، وتحقيق الرشادة الاقتصادية فى الوحدة الانتاجية وفى الاقتصاد ككل ، ولتعبئة المبادرة الفردية وللتجسين المتصل ولاطــلاق الطاقات .

أن التنمية التى نتمناها ونقصدها هى تلك التنمية المستعينة بالتخطيط والهادفة الى مجموع الاغراض السابقة والمتخذة من التخطيطوالتنظيم الادارى وســـائل للوصول الى الغــايات التى المحنا اليهــا .

٣ ـ النظرة الاجتماعية التى تدرك مقومات الشعب واستعداده للتضحية والتعب والعرق وتعرف كيف تشركه فى اعداد الخطة ليشترك فى الحشد لتنفيذها .

٤ ـ النظرة التنظيمية حيث تفحص ملاءمة التنظيمات الادارية للعبء الملقى على عاتقهما باسلوب مماثل لما يسمى اليوم .O. M التنظيم والمناهج .

وفى مرحلة تالية يتم اختبار قدرة الاشخاص المنفذين على القيام بما هو مطلوب .

وفى المرحلة الثالثة تدرس ما اذا كان الرجال ـ فى حال كفاءتهم ـ والتنظيمات ـ بافتراض ملاءمتها ـ تشكل مزيجا منسجما يتســمح للمثلين بحرية الحركة ضمن الدور الذى رسم لهم ويختار الاطار والالبسة التى تسمح بالحركة لاؤلئك الذين تأكدت قدرتهم عليها .

وليست مهمتى فى بحثى هذا أن اتعــرض الى الجوانب السياسيةأو التكنيكية أوالاجتماعية لعملية التنمية والتخطيط .

أن هدفى اسهل من ذلك ظاهريا ، ولكنه عميق الاثر عمليا .

أن ما أهدف اليه اليوم هو الحديث عن دور التنظيم الادارى الملائم فى عملية التنمية . أن ســـد « الثغـــرة الادارية » أصــبح الهــم الاول للمنظمين والمنفــذين تمــاما كما تشغل « ثغــرة الادخار » أو « ثغرة القطــع الاجنبــى » بال المخططين أو الاقتصــاديين .

فالدور الانسائى الجديد للحكومات قد أظهر الحاجة الملحة الى تغيير جذرى فى المؤسسات المخططة والمنفذة وتعديل اساسى فى علاقات هذه المؤسسات مع بعضها ، كما أوضح الحاجة الى اعداد جديد للأشخاص المخططين والمنفذين.

وتحقيقا لاداء الغرض اقترح أن اعالج جوانب الموضوع اخذا بعين النظر ناحيتين رئيسيتين :

اتناول فى الناحية الاولى تصور التنظيمات الادارية القائمة فى البلاد النامية دون مستوى المهنة المطلوبة منها وهى مهمة التنمية والكفاية الادارية للاقتصاد .

واعالج بعد ذلك وفورا ما يتراءى لى من اقتراح تنظيم مناسب وملائم وتغيير ضرورى فى المؤسسات يتناسب مع التغيير الذى طرأ على دور الحكومات فى عملية التنمية . وغايتى فى كل هذه المحاولة هو طرح الموضوع للنقاش والاستنارة .

تشخيص الداء :

لو تأملنا الوجوه الاربعة التى عرضتها لعملية التنمية والتخطيط لوجدنا أن الانسان هو القاسم المشترك بينها . فالانسان هو الغاية والانسان هو الوسيلة . والمؤسسات التنفيذيةيقيمها الانسان كما أنالاطارات التنظيمية والقواعد هى من بنات انتاجه .

لهذا وجب أن نرى ما اذا كانت التنظيمات والمؤسسات والانسان بحد ذاته فى البلادالنامية قادر على تجاوز المراحل الاربع بنجاح .

وقبل أن ابدأ باستعراض هذه التنظيمات والمؤسسات وكفاءة الانسان فى هذهالمراحل اجد من واجبى أن اشير الى نقطة اساسية . ذلك أن هذا الذى اعرضه ليس خاصا ببلد معين أو نظام معين : أن المشكلة التنظيمية والقدرة على الأداء بكفاية مطروحة فى كل البلاد النامية عامة وفى جميع البلاد العربية خاصة .

وسواء أكان النظام القائم يؤمن بالتوجيه للصالح العام او يتجاوز ذلك الى الملكية المباشرة لوسائل الانتاج وادارة الاقتصاد من قبل الدولة فان حدا ادنى من التنظيم ونوعا معينا من المؤسسات وكفاءة علمية كبيرة فى الرجال هى أمور لا غنى عنها لكل مجتمع حديث يعتبر مهمة التنمية رسالة مقدسةيقع على الحكومات واجب توفير الشروط لنجاحها .

لذلك ساحاول أن تكون الملاحظات التى سأسردها مشتركة بين مختلف الانظمة . واقترح أن اسير فى استعراض هذه التعديلات التنظيمية الادارية مسيرة موازية للعمل التخطيطى الواعى الهادف الى التنمية خلال مراحله الخمس التى يمر بها أصولا .

١ — مرحلة تكوين الخطة من تحضير واعداد . ٢ — مرحلة السياسات الملائمة واللازمة لتنفيذ الخطة . ٣ — مرحلة الادارة الاقتصادية اليومية . ٤ — مرحلة المتابعة وتقييم الاداء . ٥ — مرحلة الرقابة على الخطة.

وقبل أن أدخل فى التفصيل أرجو الاشارة الى الاطار الاساسى الذى افترضه . ذلك أننى اتصور فى كل ما سياتى أن هنالك تصميما اكيدا على اعادة تنظيم الجهاز الحكومى والادارى بشكل يكون فيه العمل للتنمية هو الشغل الشاغل والمهمة الرئيسية للحكم . واذا كان هدف التنمية هدفا اساسيا صح عليه العزم فان التنظيم الملائم واللازم لانجاح سير عملية التنمية السريعة يصبح أمرا بدهيا لا غنى عنه لكل عمل انمائى وتطويرى واضح .

١ — فى مرحلة تكوين الخطة يلاحظ على العموم نقص فى الاندماج والتفاعل بين تحضير الخطة واولئك الذين يتم التخطيط من أجلهم ، ولا نستغرب أن نجد بين المسئولين فى وزارات وادارات الدولة كثيرين ممن لا يعرفون اهداف الخطة واستراتيجيتها ومتطلباتها . وقد يتعدى الامر ذلك فترى بعض المسؤولين فى قطاع معين لا يعرفون بالضبط محتويات خطة قطاعهم وارتباط ذلك مع القطاعات الاخرى . مثال ذلك: أن التأخر فى تخريج اعداد وانواع المهندسين والاقتصاديين من الجامعات كما هو مرسوم فى الخطة أو كما يحتاجه المجتمع قد يشل خطة الكهرباء والصناعة كما يؤثر على كفاية الطلب فى هذين القطاعين مثال آخر : أن عدم تصدير الكميات اللازمة من السلع والخدما تيؤثر على القدرة الاستيرادية ويعيق حركة التكوين الراسمالى ..

ولو رجعنا الى جذور مشكلة عدم الاندماج هذه لوجدناها ترجع الى ما يلى :

ــ اعداد الخطة تم فى المكاتب بجهد قليل ودون كبير تحضير ودراسة وتمحيص .

ــ لم تصدر الخطة عن القاعدة ــ الوحدة الانتاجية المعملية أو الزراعية مثلا ــ وانما اعدت من فوق: من قبل المؤسسات أو الوزارات .

ــ لم تطرح الاختيارات الكبرى أو الارقام التوجيهية على الشعب عن طريق ممثليه ومنظماته كما لم تعرض الخطط القطاعية والاهداف الانتاجية للمناقشة الصحية المحصة والناقدة . وبهذا فان الخطة تظهر وكأنها جهد حكومى يتطلب تضحيات ووجائب ولم تظهر بوجهها الحقيقى : حشد تلقائى واع للموارد من قبل الشعب وتصميم من قبل المحكوم والحاكم على انجاز أهداف تم تحديدها .

٢ ــ فى مرحلة تنفيذ الخطة نجد قصورا فى الخطة وعجزا لدى المنفذين عن تصور السياسات والوجائب اللازمة لانجاز أهداف الخطة .

ويتضح قصور الخطة فى رسم السياسات عندما نجد بعض الجهود الانمائية تقف عنداقامة النماذج الاقتصادية للبلد وترسم الهيكل المقبل للاقتصاد وتحسب المتغيرات . فاذا هى لم تتعد ذلك الى تحديد السياسات الملائمة كان جهدها تمرينا رياضيا مجردا يرضى غرام المتخصصين ووله المحبين للتجريد ولكنه يفتقد الصلة بالواقع والانشغال بما هو ممكن .

مثال ذلك : تطمح معظم خطط التنمية الى تكوين رأسمالى يتجاوز المعدلات التاريخية السابقة . أن النموذج الذى يرسمه المخططون للمتغيرات الاقتصادية الاخرى من استهلاك ومبادلات خارجية وناتج قومى قد يكون صحيحا من الوجهة الرياضية ومنسجما من وجهة نظر المحاسبة القومية ومعقولا من حيث تشابك جداول المدخلات والمخرجات . ولكن يبقى سؤال : كيف سنحقق هذا المعدل العالى من الاستثمار ؟ هل ننقص الاستهلاك بنسبة معينة؟ هذا جميل . ولكن كيف ننقص الاستهلاك ؟ نرفع اسعار المواد المستهلكة ؟ أم نفرض الضرائب ؟ واذن فان أى نوع المواد المستهلكة نرفع ؟ وأى ضرائب جديدة نزيد أو ضرائب قديمة نرفع معدلاتها ؟ وما هو أثر رفع اسعار المواد الاستهلاكية على مجموع الاستهلاك ومروناته ؟ وأثر رفع الضريبة على الحصيلة الادخارية ؟ وما هى الحدود التى نقف عندها ، والمعدلات التى يمكن فرضها ؟

أن كثيرا من خطط التنمية لا تعير مسألة السياسات والتدابير اللازمة ما تستحقه من عناية . وفى الحق فان تكوين الخطة لا يكتمل الا بتجديد السياسات اللازمة والتدابير الضرورية .

وكثيرا ما نرى المنفذين للخطة غير قادرين على حل المشكلة التدبيرية ومشكلة اتخاذ السياسات . ولا عجب فى ذلك . فالمنفذون ينطلقون فى الغالب من نظرة ميكروسكوبية ، أما النظرة التلسكوبية فهى من اختصاص السلطات القرارية والسلطات المخططة والاجهزة المهتمة بتخطيط السياسات .

وهنا نلمس قصورا فى الجانب التنظيمى والادارى نشير اليه محاولين اقتراح حل له . اذ لابد من اشارة عابرة تجسيدا للمشكلة : أن منابع الخطة يجب أن تفكر ــ فيما يخصها ــ باقتراح السياسات على مستواها . فوحدة الانتاج تقترح توازن خطتها ، وخطة القطاع تؤمن التوازن وتقترح السياسات لذلك ..

وهكذا فالقصور التنظيمى فى نوع التنظيم وفى المؤسسات القائمة وفى قدرة الرجال تترك مجالا كبيرا للتمنى فى المشكلة التدبيرية ومشكلة السياسات اللازمة لتنفيذ الخطة . ولابد من تزويد الوحدات الانتاجية بالمخططين القادرين على رسم السياسات فضلا عن وضع الخطط . ولابد من تنظيم مماثل على مستوى القطاع ثم على مستوى الهيئات التخطيطية المركزية .

واذا كان المخططون الاكفاء فى الوحدات ضرورية مبرمة فان المنفذين الاكفاء أيضا هم حاجة ملحة . والمديرون المنفذون يستطيعون تحديد السياسات التى تحتاج اليهم وحداتهم للوصول الى الاهداف المحددة لها .

٣ ــ وفى مرحلة الادارة الاقتصادية اليومية نجد أن المشكلة التنظيمية بجوانبها الثلاثة تعود الى الظهور :

فالعلاقة بين الوحدة الانتاجية والاتحاد النوعى

الذى تعود اليه والوزارة التى تؤول اليها غير محددة فى الغالب ، فاين تقف صلاحية وحدود تدخل كل من هذه التسلسلات ؟

واطار العمل وادارة الوحدة الاقتصادية من الداخل تحتاج الى تحديد وتعريف ، كما تفتقر الى ايضاح بشكل يكفل حسن الاداء وسرعة اتخاذ القرارات وانجاح عمل المؤسسة دون تصادم بين مختلف المصالح : فمن الذى يدير المعمل او المزرعة وما هى حدود سلطات مجلس الادارة والعمال والمدير والعضو المفوض . هل حددت كل هذه المسؤوليات فى التشريعات والتنظيمات بما يضمن كفاية الاداء وأمثل شروط الانتاج وتسيير الامور . أن رسم سياسة الانتاج لا يقوم على ارتجال القرارات يوما فيوما .

فهل يوفر التنظيم الادارى بشكل موضوعى دورا للمبادهة الفردية والمسئولية المباشرة ؟

وهل يؤمن التنظيم تقديرا للطلب وتحديدا للانتاج ولتوسيع الطاقات وللتموين وللتسعير وللتمويل ضمن شروط صحيحة ومتكاملة مع تحركات باقى اجزاء الاقتصاد ؟

أن التنظيم المطلوب يجب أن يراعى ضمان استقلال الوحدات الاقتصادية ومبادهتها لئلا يعيق حركتها عوائق مصطنعة . ولكنه يجب الا يغفل عن تكامل عمل هذه الوحدات مع الوحدات الاقتصادية الاخرى . وفوق ذلك فان عمل كل وحدة يجب أن يخضع الى متطلبات الخطة فى مجملها وهذا هو جوهر العمل التنسيقى الذى يقع على كاهل هيئات التخطيط فى جميع مستوياتها المركزية والقطاعية .

والمهم اذن هو اقامة تنظيم ادارى ملائم من القمة الى القاعدة أولا وداخل الوحدة الانتاجية ثانيا وما بين الوحدات الانتاجية والمتعاملين معها من وحدات اخرى أو مستهلكين ثالثا . هذا التنظيم الادارى الملائم يجب أن يستجمع شروطا عديدة موضوعية وعلمية .

٤ ـــ وفى مرحلة رابعة من مراحل العمل التخطيطى للتنمية يقف الانسان عند متابعة سير الخطة وتقييم الاداء الذى يتم فعلا مقرونا بما تم رسمه قولا وتخطيطا أن القصد هو محاولة سد الثغرات ومعالجة المنافذ كلما كان ذلك ممكنا وقبل فوات الاوان . والمعالجة لا يمكن أن تتم الا بعد التشخيص والتقييم وتقدير الكفاية التى يتم بها اداء المهمة .

وهنا نجد المشكلة الاساسية التى تتكرر خلال جميع خطوات التنمية والتطوير . تلك هى مشكلة نقص الارقام والمعلومات ، وفقدان أو تأخير التقارير الرقمية الواضحة والصادقة وهزال الدراسات الاولية على مستوى المشروع وعلى مستوى القطاع . ومعظم المخططين يشكون من كون الدراسات الاولية للمشروعات قاصرة على تمكينهم من اقامة تقييم ومفاضلة بين المشروعات المقترحة وهذا أحد أهم جوانب العمل التخطيطى : اختيار المشروعات التى تحقق أفضل نمو وتتكامل وتتشابك مع باقى اجزاء الاقتصاد . أما المنفذون فتعلو مطالباتهم بتعديل خطط الاستثمارات وخطط التمويل والتوقيت الزمنى لان الواقع بعيد عن الدراسات الاولية . هذا فيما يتعلق بتقييم المشروعات قبل البدء بها أى عند الاختيار الاولى . ولكن هنالك تقييما آخر لسير الاعمال فى الوحدات الانتاجية . وهو التقييم الذى يدل على كفاية الاداء وناجحية الاستثمار .

أن اقامة قواعد ومؤشرات لهذه الكفاية ومتابعة المخططين لهذه المؤشرات والتزام المنفذين بها يخلق لدى الوحدات الانتاجية تصميما على الانجاز ، كما يولدقلقا مرغوبا فيه لدى المخططين والمنفذين لالتزام الواقعية وزيادة الناجحية .

وهنا اذن نعود فنلمس اثر التنظيم الادارى ودور المؤسسات الادارية والرجال الذين يعطون الحياة لهذه التنظيمات وتلك المؤسسات .

أن من يزرع النقص والعجز فى الابتداء سيحصد العاصفة فى الانتهاء . وستكشف المتابعة أبتعاد الواقع القائم عن الصورة المستهدفة . ولكن الوقت يكون قد فات : فالاستثمارات لم تكن قد قدرت حق قدرها ، والاجهزة التكميلية للمشروع لم يتم تصورها والاعداد لها ، الجهاز الفنى من مهندسين وفنيين وعمال مهرة لم يتم تصور مسبق لعددهم ومستواهم ليتم بالتالى اعدادها لهم بالنوع والزمان اللازمين .

وهكذا فالتنظيم العاجز عند وضع الخطة

سينعكس تنفيذا مقصرا وسياسات غير محبوكة وادارة ناقصة ومتابعة قد ترى رأى العين مجالات الضعف وقد لا ترى العجز فيها أيضا . فاذا رأت فانها غير قادرة على الاصلاح اللازم .

ولو أن المتابعة نظمت على مستوى الوحدة القاعدية على مستوى الاتحاد النوعى والقطاع ثم على المستوى المركزى لامكن قرع الاجراس فى مرحلة أولية ولكن ثمة مجال أكبر للتعديل والاصلاح (*)

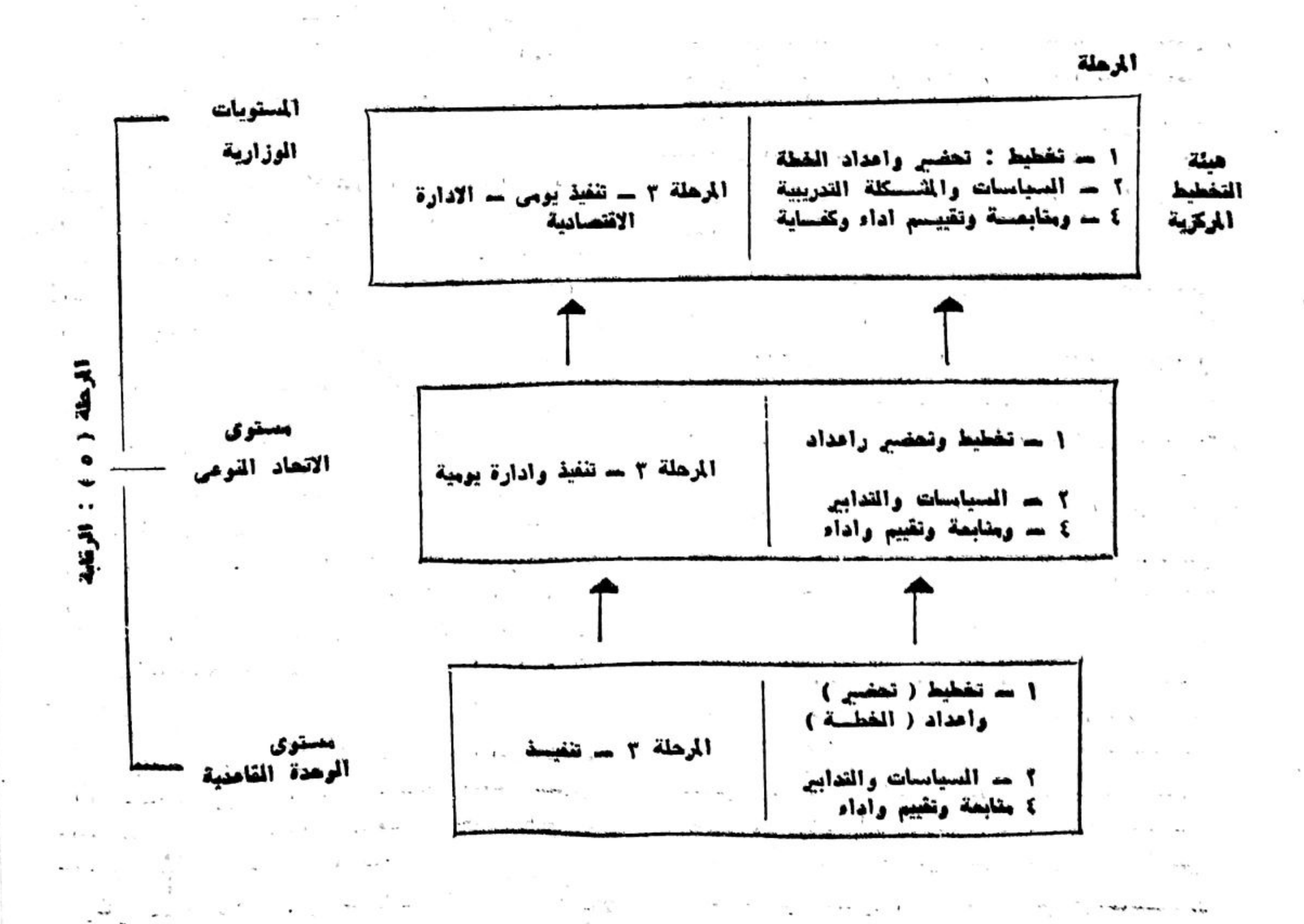
والافضل طبعا أن يكون فى الاصل ثمة جهاز تخطيطى يتدرج نفس التدرج : من الوحدة القاعدية الى الاتحاد النوعى فالقطاعى فالمركزى (*)

عند ذلك نكون متنقلين فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة على نفس المستويات بالتوازى :

تخطيط وتفكير بالمشكلة التدبيرية ومتابعة من جهة وتنفيذ من جهة أخرى مع اتصال وثيق وتفاعل بينهما فى المستوى القاعدى .

وتخطيط وتدبير وتقييم من جهة وتنفيذ من جهة أخرى مع اتصال وثيق وتفاعل بينهما فى المستوعى النوعى ثم القطاعى .

وتخطيط وتدبير وتقييم من جهة وتنفيذ من جهة أخرى مع اتصال وثيق وتفاعل بينهما فى المستوى الوزارى والمركزى والمخطط التالى يوضح هذا التنظيم .



هذا نوع من التنظيم جرت تجربته ثم اختباره.
وهو قد لا يكون صالحا كل الصلاح فى كل الاماكن ولكنه محاولة قد تصقلها الممارسة ويشذ بها التطبيق . ولكنها مقبولة نظريا لانها تفصل بين التخطيط والادارة ، أى بين التخطيط والتنفيذ ، ولكنها تجمع بين التخطيط والمتابعة والتقييم فى المستويات القاعدية والمستويات الاعلى ، أما الرقابة فهى مستقلة عن التخطيط والتنفيذ فى جميع الظروف .

٥ — نصل بعد هذا الى المرحلة الخامسة فى العمل التخطيطى للتنمية . تلك هى مرحلة الرقابة .

ومن المعلوم أن هذه الرقابة قد تكون من النوع المحاسبى المعروف فى مراجعة وتفتيش الحسابات . وهنا تدرس صحة الحسابات والمستندات ومطابقة الارقام مع الواقع وتصويرها له تصويرا كاملا .

وقد تكون الرقابة رقابة على المشروعية أى مطابقة التصرفات للاصول القانونية والتنظيمات المرعية . وهو فى النوع الذى تمارسه دواوين المحاسبات فى معظم الدول .

كما أن هنالك نوعا ثالثا من الرقابة وهى الرقابة الاقتصادية ، ويقصد بالرقابة الاقتصادية ملاحظة انسجام التصرفات مع ما نصت عليه الخطة . وهذه هى المتابعة التى اشرنا اليها فى الفقرة السابقة .

أما النوع الرابع من الرقابة فهو رقابة الكفاية والتوفير وفيه تدرس التصرفات من وجهة نظر حسن الاداء واستغلال الطاقات والتوفير فى استعمال المواد واهتلاك الالات واقلال المستلزمات والاستفادة من جميع وجوه تحسين المردود ورفع الانتاجية وضغط النفقات أن الغاية هى الوصول الى أعلى كفاية ممكنة . وقد أقيمت مؤشرات عديدة تدل على مستوى الكفاية فى التشغيل يستعملها المخططون والمراقبون بنجاح شريطة توفر المعلومات .

أن الرقابة على المؤسسات والاتحادات والقطاعات والوزارات هى عملية مكملة للعمل التخطيطى : وهى نهاية المطاف فى هذا الجهد البناء والاساسى لعملية التنمية .

ولكى تكون هذه العملية ذات اثر عملى فان مجرد وجودها يجب أن يهدف الى الوقاية قبل أن يهدف الى العلاج أو الجزاء .

لذلك فان أصول عملها والمؤسسات المسؤولة عن القيام بها والرجال الذين ينفذون أصول العمل ويدخلون الحياة الى المؤسسات ، كل هذه المظاهر الثلاثة أنما هى صورة متكاملة متعددة الجوانب للتنظيم الادارى الملائم لعملية الرقابة .

والمهم فى هذا المركب التنظيمى أن تجتمع لديه صفات عدة :

— الكفاءة الفنية والعلمية : فالكفاءة المحاسبية وحدها عاجزة عن اداء المهمة كاملة والمعرفة بعلم الاقتصاد ضرورية واساسية ، والالمام بعدد من الوجوه الفنية والهندسية أمر لابد منه لتقييم الكفاية والتوفير . وفوق كل هذا فان معرفة اساليب التخطيط ودراسة الخطة تعتبر زادا لا غنى عنه لكل مشتغل بأعمال الرقابة .

— الموضوعية فى العمل والانسانية فى العمل الرقابى : فليست الرقابة عملا بوليسيا ولا عمل محكمة للتفتيش . أن المراقب يجب أن يضع نفسه موضع المنفذ . لذلك كان افضل المراقبين هو افضل المنفذين أو على الاقل هو رجل عانى مصاعب التنفيذ .

— وجود قواعد ومقاييس للعمل الرقابى بحيث يتحقق حد ادنى من اداء الرقابة ومن فاعليتها . وطبيعى أن هذه المقاييس لاتوضع على أساس التمنى ولا تشتق من غرف عاجية انما تنبع عن الممارسة الواقعية والمقارنة بين مؤسسات ناجحة وأخرى أقل نجاحا . وهى تبتغى معالجة الاخطاء وتحسين الاداء قبل أن تهدف الى الارهاب أو اثارة القلق . وتعتبر المؤشرات المقارنة للكفاية الانتاجية اداة صالحة فى سلم المقاييس الموضوعية .

— ولابد للعمل الرقابى المتوازن والموضوعى والكفء من نظام محاسبى موحد . يهدف النظام المحاسبى الموحد الى توحيد اسلوب مسك الدفاتر وتقديم التقارير والمعلومات وربط هذه المعلومات بمؤشرات الخطة من جهة وبالركائز الاقتصادية المعروفة من جهة أخرى : الاجور والنفقات والمستلزمات والايرادات وحسابات

النتائج .. بحيث أن الاصطلاح الواحد يعني مفهوما محددا واضحا لدى جميع الادارات والمؤسسات والوحدات (٥٨).

ان كل ما تقدم يصلح اساسا للمناقشة لتنظيم ادارى ملائم لتسهيل عملية التنمية . فالاختناقات التى تصادفها الخطة منذ البدء بتكوينها مارة بتنفيذها وتقييم هذا التنفيذ وحتى الوصول الى الرقابة على التنفيذ ، أقول كل هذه الاختناقات أمور معروفة لدى جميع العاملين فى حقول التنمية والتخطيط والادارة .

ولكن لو افترضنا أن مراحل العمل التخطيطي الخمس السابقة قد استكملت الشروط التنظيمية الموضوعية وطرق العمل الناجحة والاشخاص الاكفاء ، فهل نعتبر أن موضوع التنظيم الادارى الكفء والفعال قد اصبح محلولا ؟ وهل تعنى هذه التنظيمات فى مظاهرها الثلاثة (الاطار التنظيمى ، طرق العمل ، الاشخاص) أن الاختناقات التى طالما شكونا منها قد زالت ؟

لا شك أن أى تصور كهذا يعتبر افراطا فى التبسيط .

وليس ادل على هذا التفاؤل المفرط فى التبسيط من نظرة الى التنظيم الادارى المتطور باستمرار فى جميع بلاد العالم . أن ما نسمعه عن الابحاث المستمرة عن التنظيم والمناهج وما نقرأه عن اقتراحات لاعادة التنظيم والسير اليومى للاقتصاد فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى وما نشاهده من شكاوى واقتراحات حول انظمة ادارية لم يمر زمن طويل على العمل بها . كل ذلك يدل على حقيقة واحدة .

تلك الحقيقة هى أن التنظيم الادارى عملية ديناميكية وليست عملية ستاتيكية . أقصد بذلك أن التنظيم الإدارى الإمثل هو ذلك التنظيم الذى يتطور مع الحاجات والذى يتغير باستمرار وفقا لاسلوب منهجى فى النقد الذاتى وفى الرقابة على النفس أو من جراء الرقابة الخارجية .

أن الادارة الاقتصادية الشديدة المركزية فى السنوات الاولى أو فى الفترة الاولى من التنمية فى البلاد الاشتراكية قد أخذت تفسح المجال الى ادارة لا مركزية متدرجة والتوجيهات والاوامر قد بدأت تخلى الساحة الى المبادهات الفردية والاليات المبنية داخل الانظمة ذاتها ، أن نجاح الوحدة الانتاجية لم يعد يقاس فقط بالتزامها ارقام الانتاج وكمياته ونوعياته ، بل أصبح ثمة مؤشرات للكفاية وصحة الاداء واقتصاد التنفيذ : من توفير فى المستلزمات واقتصاد فى الاهتلاك وزيادة فى المردود الحدى للعامل واستغلال للطاقة الانتاجية . بل أن مفهوم الربح كدليل على النجاح والكفاية — لاكموزع للموارد — قد أخذ يدخل فى اعتبارات تقييم الكفاية والاداء ولكى يمكن الوفاء بهذه المهمات فى الكفاية فان تنظيما لا مركزيا فى كل من التخطيط والتنفيذ والادارة الاقتصادية قد أصبح فى حاجة ملحة وضرورة لازمة .

ولكى تكون هذه الرقابة منصفة وفعالة فاننا نرى أن تكون الادارة الاقتصادية القومية ذات حرية ومبادهة ولكنها يجب أن تكون متعاونة مع الاجهزة التخطيطية العاملة فى الوحدة ذاتها. ورغم أن الاجهزة التخطيطية لدى الوحدة الانتاجية وأجهزة التقييم والمتابعة مستقلة عن الجهاز الادارى والمنفذ العامل لتحقيق الخطة العملية فان مشاركة دائمة ومستمرة ومتفاهمة ما بين قسمى التخطيط والمتابعة من جهة والتنفيذ من جهة أخرى هى شرط اساسى لانجاح الخطة .

وبهذا الشكل فان قسم التخطيط وقسم المتابعة والتقييم يعملان بالتعاون مع الادارة المنفذة ولكنهما يحتفظان بالاستقلال اللازم لكيلا يكونا اداة طيعة فى يد الادارة .

عند ذلك يصح للرقابة المستقلة عن كلا التخطيط والتنفيذ أن تعمل فى ضوء مقاييس وبالرجوع الى انطلاقات قد اتفق عليها بين المخططين والمنفذين . أن الخطط العملية ليست مفروضة من أعلى وعمل المنفذين لم يتعرض لعراقيل التدخل . بل أعطى كل القسمين ملء المجال للتحرك والاعداد . وبهذا فان الرقابة قد اصبحت تعمل فى ضوء الحرية المتروكة أصلا للمؤسسات ولكن ضمن اطار الالتزام الذى يكفل مقارنة النتائج بالاهداف وبشروط التنفيذ الناجحة (٥).

ولكن علينا أن نتساءل : هنالك بعض الاقتصاديين والمخططين الكبار امثال اوسكار لانجز وغيره ممن يرون ضرورة المركزية الشديدة فى المراحل الاولى للتنمية ويعتبرون أن امكانيات اللا مركزية وامكانيات تخفيف الاعباء تصبح واردة فى مرحلة متأخرة من مراحل التنمية .

فهل اثبتت التجربة صحة هذه الافتراضات ؟

المركزية واللامركزية وتركيز الاعباء

أننا نجد فى كثير من خطط التنمية تبنيا لشعار : «مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ» والنظرة الاولى توحى للقارىء بان هذا الشعار معقول وصحيح طالما أن التخطيط يحتاج بطبيعته الى وحدة فى التصور للاستعمال الامثل للموارد وطالما أن التنفيذ يحتاج بطبيعته ومقوماته الى ترك المبادهة للافراد العاملين والمنفذين .

ولكننا لو رجعنا الى المراحل الخمس لسير عملية التنمية كما وصفناها فاننا نجد أن التخطيط ليس مركزيا كما نجد أن التنفيذ ليس بالضرورة لا مركزيا .

فلقد رأينا أن التخطيط يجب أن ينبثق عن القاعدة صاعدا خلال الهرم التخطيطى الى الاتحادات النوعية فالى القطاعات فالى الاجهزة التخطيطية المركزية (هيئة التخطيط والوزرات) ورأينا أن هذا الصعود والنزول الذى يليه أمران مهمان وضروريان فى سير العمل التخطيطى والتطويرى .

فاذا أضفنا الى ذلك السلطات المتروكة للممثلين المحليين (محافظات ، مناطق) فى تكوين خططهم المحلية ومشروعاتهم الصغيرة وادارة اعمالهم اليومية بما لا يثقل كاهل السلطات المركزية ادركنا أن مركزية التخطيط صحيحة ضمن مفهوم مجدد . ذلك المفهوم المجدد هو أن هنالك سلطة أو سلطات مركزية تشترك فى اعداد وصياغة الخطة النهائية كما وردت من الوحدات القاعدية .

اذن فمركزية التخطيط لا تعنى باى وجه قيام السلطات المركزية وحدها بالتخطيط .

وبالمقابل فان لا مركزية التنفيذ ليست من النوع الذى يجعل الوحدات المحلية أو الوحدات الانتاجية قادرة على البت النهائى والتصرف بما تراه دون حد و قيد . فلا مركزية التنفيذ فى معمل للنسيج لابد وأن تعتمد على ما يخصص لها من قطع اجنبى للاستيراد ومن مخصصات للاستثمار ومن تمويل من المصارف للاستثمار وللتشغيل ومن استعمال للكفاءات الفنية المحدودة العدد ... وهذه كلها أمور تتداخل مع ما تعتبره السلطات دائما ميدانها الاساسى فى توجيه الموارد وفى التأثير على الهيكل الاقتصادى . وهكذا فان لا مركزية التنفيذ ترتبط مع مركزية التوجيه والتخطيط . وتصبح اللامركزية صحيحة فقط فى حدود ما سمحت به المركزية الموجهة .

ولو تمعنا قليلا فى موضوع لا مركزية التنفيذ فاننا نجد أن ثمة شروطا ثلاثة يجب توفرها لكى يمكننا الحديث عن وجود لا مركزية فعلية فى تنفيذ الخطة .

الشرط الاول هو أن تكون هذه الوحدات العاملة بشكل لامركزى قادرة على اتخاذ قرارات نهائية فى بعض المجالات الهامة . وهذا يعنى الا تكون قرارات هذه الوحدات خاضعة الى موافقة مسبقة أو تصديق لاحق من سلطة عليا تتمتع بحق ابطال أو تغيير هذه القرارات .

والشرط الثانى اللازم للامركزية التنفيذ هو أن يتمتع المسؤولون فى هذه الوحدات ببعض الاستقلال الشخصى تجاه السلطات المركزية . فاذا كانت السلطات المركزية قادرة على عزل أو تبديل هؤلاء المسئولين على هواها فان هذا الجهاز الادارى يصبح جهازا ملحقا بالسلطة المركزية ولا يمكن اعتباره جهازا لا مركزيا للتنفيذ .

وقد يعطى هؤلاء المسئولون صلاحية واسعة فى اتخاذ القرارات ولكنهم لا يعتبرون عاملين بشكل لا مركزى الا اذا كانوا محميين من امكانية العزل أو النقل والا فان توسيع الصلاحيات لا يعنى أكثر من خطوة أو خطوات اتخذتها الادارة المركزية رغبة فى تخفيف اعبائها .

ولكى يتحقق شرط اللا مركزية فى التنفيذ فانه من الضرورى جعل هؤلاء المسئولين عن التخطيط والتنفيذ محميين من النقل والعزل . وبتعبير آخر فانهم يجب أن يكونوا منتخبين من العمال الذين يعملون فى المعمل الذى يديرونه .

والشرط الثالث اللازم للامركزية التنفيذ هو أن تتوفر لهؤلاء المنفذين المنتخبين الوسائل المالية التى تسمح لهم بممارسة السلطات التى تركتها لهم السلطة المركزية .

وفى الوحدات المعملية والزراعية فان هذا يعنى توفر ادارة مالية مستقلة لهذه الوحدات . فالوسائل المالية هى عصب الادارة وهى زيت الحركة . واذا كان الحصول على الاموال يخضع فى كل حركة الى موافقة السلطات المركزية فانه لا يمكن الحديث عن وجود لامركزية فى التنفيذ .

أنه من الممكن طبعا بل من الضرورى أن يكون هنالك نظام مالى موحد تحدد بموجبه السلطات المركزية مصادر اموال المؤسسات (مبيعاتها ، احتياطياتها ، اهتلاكاتها ، أعانات الدولة ، الاستقرار) . كما أن هذا النظام المالى الموحد يحدد كيفية الاقتطاعات من حصيلة المبيعات : بحيث يتحدد الجزء المخصص للاهتلاك والجزء المخصص للاحتياطى والقسم المخصص لصندوق العمال والقسم المفروز للمشروعات الاجتماعية. لكن كل هذه التنظيمات تبقى موضوعية وغير شخصية . وتبقى صحيحة كاطار للعمل دون أن تصبح سترة ضيقة تعيق الحركة وتمنع المبادهة .

ولابد من الاشارة الى أن اللامركزية المالية هذه تصطدم باحدى مسلمات التخطيط الاساسية . فالتخطيط يقوم أساسا على مركزية توزيع واستعمال الموارد — مهما كان نوعها (موارد مالية ، بشرية ، طبيعية) . ولا يمكن لاى سلطة تخطيطية التنازل عن هذا الدور الرئيسى فى توزيع الموارد .

واذا كنا فى الوقت الحاضر نشهد نموالمركزية فى الصلاحيات الادارية مع تخفيف فى الاعباء للسلطات المحلية فان مركزية مماثلة فى العمل الاقتصادى والتخطيطى مع تخفيف للاعباء لصالح الوحدات الانتاجية يعتبر امرا لابد منه للمحافظة على التوازن بين هدفين اساسيين ؟ :

— توزيع الموارد بشكل مركزى مخططيحافظ على سير الوحدات ضمن الاطار المرسوم لكامل الاقتصاد .

— اعطاء الصلاحيات وحرية الحركةللوحدات الانتاجية عن طريق نقل صلاحية القرارات التنفيذية أى الادارات المديرة للوحدات .

وكلما اثبتت الوحدات الانتاجية كفاءة فى استخدام الصلاحيات المعطاة لها ضمن الاطار الشامل الذى رسم لمجموع الوحدات الاقتصادية كلما أمكن التوسع فى عملية تخفيف الاعباء والتوسع فى عملية اللامركزية بان واحد .

وتصورنا لهذه المسيرة المزدوجة فى تخفيف الاعباء وفى اللامركزية التنفيذية يقوم على جعل المجالس الادارية والمسئولين المنفذين فىالوحدات الانتاجية منتخبين من العاملين انفسهم وغير قابلين للعزلأو الطردمن قبل السلطات المركزية. كما أن معظم قراراتهم يجب أن تتمتع بقوةالتنفيذ الفورى دون حق رفض أو موافقة مسبقة . أما الاستعمالات والخططالمالية والخطط الاستثمارية فانها تخضع الى اطار تخطيط تنظيمى مركزى وتخطيط مركزى موضوعى ولكنها لا تعنىمداخلة يومية فى عملية البيع والسعر وعمليات الشراء والصرف . ويمكن للسلطات المركزية أن تسمى اعطاء داخل المجالس المنتخبة لكى يتم التزاوج المثمر بين المحافظة على مركزيةالتوجيه ولا مركزية التنفيذ .

وسيعود الجهاز المركزى لممارسة دور مركزى جديد عن طريق عملية الرقابة (المرحلة الخامسة) التى وصفناها . هذا فضلا عن عملية المتابعة وتقييم الاداء التى تقوم بها وحدةالمتابعة والتقييم القائمة داخل الوحدات الانتاجيةالعاملة. أى أن هنالك تقييمين ورقابتين : رقابة محلية موضعية فورية دائمة ورقابة خارجية مركزية تفحص الاداء ما بين فترة وأخرى . والرقابة الثانية هى رقابة مركزية تحافظ للسلطات المركزية المخططة وللسلطات المركزية المنفذة على حق التوجيه والتقييم واتخاذ الحلول والتدابير الاصلاحية .

هذا استعراض سريع لبعض القضايا التنظيمية المتصلة بالجهد الانمائى . ولم تكن الغاية عرضا لكل المشاكل اليومية التى يعانيها المخططون ويلاحظونها أثناء سير عملية التنمية منذ الاعداد والتحضير لها الى تنفيذها .

أما المسائل اليومية العديدة التى يلاحظها العاملون فى الجهد الانمائى فلعلها تحتاج الى معالجة مطولة مستقلة تخرج عن اطار هذا البحث .

الأسس العامة لنظام الترقية

د. سليمان الطماوى

لاشك أن تنظيم الجهاز الادارى هو أول ما يصادف الدول النامية من مشاكل . وأيا كانت الايديولوجية التى تصدر عنها الدولة ، فان هدف الدول أجمع هو تحقيق الرفاهية ، والحياة الانسانية الكريمة لابنائها ، ولا سبيل الى ذلك الا اذا توافر للدولة جهاز ادارى على درجة عالية من الكفاية . ولهذا لم يخطىء بعض الفلاسفة المعاصرين حين وصفوا العصر الذى نعيش فيه بانه عصر « الثورة الادارية » .

واذا كان اصلاح الجهاز الادارى موضوعا متعدد الجوانب ، فاننا نتناول منه جانبا بعينه ، هو جانب « نظام الترقية » لانه مفتاح الاصلاح ولانه ينطوى على أدق مشاكل العاملين المدنيين بأى دولة من الدول ، وذلك فى ضوء الاسس العامة لعلم التنظيم الادارى ، وفى هدى التجربة التى تمت فى الجمهورية العربية المتحدة .

نظم الترقى

ان نظام الترقى من أهم الدعامات التى تقوم عليها نظم التوظف التى تعتبر الوظيفة العامة بمثابة مهنة ينقطع لها الموظف .

فالمواطن الذى يقبل أن يعين فى أول درجات السلم الادارى ، يضع نصب عينيه من أول الامر احتمال صعوده درجات ذلك السلم ، بل ووصوله الى القمة . ونظم التوظف — القائمة على اعتبار الوظيفة العامة مهنة دائمة كما هو الشأن فى الجمهورية العربية المتحدة ومعظم دول أوروبا — تؤيد هذا الاحتمال ، بل وتعمل على غرس هذا الامل فى نفس كل موظف .

وعلى ذلك فان الترقية فى هذا النظام تعمل على تحقيق الغايات التالية :

(أ) اجتذاب أفضل العناصر لشغل المناصب الحكومية والاحتفاظ بها فى نطاق الخدمة العامة (ب) غرس الحافز فى نفوس كافة الموظفين لبذل أقصى ما يستطيعون من جهد أملا فى الفوز بالترقية . (ج) المعاونة على سيادة روح الطاعة والنظام ، باعتبار أن الترقية وسيلة الرؤساء عن طريق الترغيب ، وأن التأديب هو وسيلة الضغط والارهاب . (د) الترقية هى الوسيلة الطبيعية لاعداد القادة الاداريين من بين موظفى الصف الاول .

ولكل هذه الاعتبارات فانه من اللازم أن يقوم نظام الترقى على أسس صالحة تكفل تحقيق الاهداف التى أشرنا اليها . فاذا تسربت عناصر الفساد الى نظام الترقى فلن يجدى فى تدعيم الادارة العامة الالتجاء الى جميع قواعد علم الادارة العامة ، لان اليأس اذا تسرب الى نفوس الموظفين فسد كل شىء .

ولهذا فان فقهاء الادارة العامة لم يختلفوا فى شىء قدر اختلافهم فى قواعد الترقية وسوف

نرى أن قواعد الترقية هى باستمرار عرضة لتغيير والتبديل ، وأن كل دولة تحاول أن تصل الى أفضل ما يناسبها من حلول . وثمة عقبات عديدة تعترض وضع نظام موحد للترقية، بعضها طبيعى ، وبعضها غير طبيعى يمكن اجمالها على النحو التالى :

أولا — تحاول الدول غير المتطورة أن تحتفظ بالمناصب العالية لفئات خاصة من الموظفين ، كانتمائهم الى طبقة معينة أو الاصل بذاته .. الخ وهذه قيود مصطنعة ، تخلصت منها معظم دول العالم المتحضرة وأن كنا مانزال نلمس آثارها فى شغل بعض المناصب الدبلوماسية . كما أن بعض الدول التى تلجأ الى سياسة التميز العنصرى تقف بالملونين عند حد معين لا يتخطونه ومن المعلوم أن من أهم أسباب الثورة العرابية فى مصر منع الضباط المصريين من شغل مناصب الرياسة فى الجيش المصرى .

ثانيا — فكرة التدرج الهرمى : فالتنظيم التدرجى للمصالح والادارات يقتضى بطبيعته أن تكون قاعدة الهرم الادارى أوسع كثيرا من قمته وبالتالى تقل فرص الترقية كلما ارتفع الموظف فى السلم الادارى . ويضرب فقهاء الادارة العامة مثالا نموذجيا لهذه الحالة يصورونه كما يلى : اذا كانت قاعدة الهرم الادارى فى مصلحة من المصالح تتكون من مائة موظف .

فسوف نجد الدرجة التالية مباشرة يشغلها من ١٢ الى ١٥ رئيسا مباشرا ثم اثنين أو ثلاثة من الرؤساء المتوسطين ثم الرئيس الاعلى وبذات النسبة السابقة تتدرج فرص الترقية . ولهذا فان المنافسة على الترقية تنقلب الى شبه معركة بين الموظفين .

ثالثا — وتجرى كثير من الدول على اعتبار كل وزارة من الوزارات وحدة مغلقة على موظفيها بحيث لا ترقى الى الوظائف التى تخلو فيها الا من بين موظفيها ، ولو وجد فى الوزارات الاخرى من هم أحق بالترقية — وتزداد القيود الصناعية اذا ما جعلت كل مصلحة فى نطاق الوزارة الواحدة ميدانا قائما بذاته فى مجال الترقية .

ولا شك أن موظفى كل وزارة أو مصلحة يحبذون فى الغالب أن تتم الترقية من بينهم ، ولو أن التقليد موضع نظر لانه يؤدى الى تفاوت ملحوظ بين الموظفين المتساويين فى المؤهلات ، والذين يلتحقون بالخدمة فى مواعيد واحدة أو متقاربة ذلك أن بعض الوزارات أو المصالح تكون بالغة الاتساع ، ومن ثم ينفسح فيها مجال الترقى الى أقصى درجات السلم الادارى ، بينما تكون بعض المصالح الاخرى ضئيلة الحجم محدودة الدرجات وقد تقف درجاتها عند حد معين فى السلم الادارى ، ومن ثم يضيق مجال الترقى أمام موظفيها . وهكذا يضطرون الى تلمس الوساطات للنقل الى وزارة أو مصلحة يكون مجال الترقية فيها أرحب . ولهذا ينادى الكثيرون بتوحيد الترقيات فى مختلف الوزارات والمصالح وبالنسبة الى الوظائف المتماثلة .

رابعا — على أن العقبة الهامة الاخرى — بجوار قيد التدرج الهرمى ترجع الى فكرة التخصص والتى غدت الطابع المميز لكثير من الوظائف الادارية . فاذا كان من السهل — أو على الاقل من الممكن ترقية أى موظف الى منصب ادارى أو كتابى بعد تدريبه على واجبات وظيفته الجديدة ، فانه من غير المتيسر أن يشغل طبيب منصب مهندس زراعى ، أو خبير حسابى ، أو محام .. الخ . ولهذا تقتصر الترقيات فى نطاق كل تخصص على المنتمين اليه .

خامسا — وأخيرا فان للظروف والفرص دورا كبيرا فى مجال الترقى فى معظم الدول . ومهما أحكم نظام الترقى ، وضبطت أصوله بقصد تحقيق العدالة الى اقصى حد ممكن ، فان فقهاء الادارة العامة ، يلاحظون تفاوتا بين الموظفين عقب مضى مدة من الزمن . لا يمكن تبريره فى الغالب الا على أساس الحظ والصدفة .

طرق اختيار القيادات العليا :

ورغبة فى ازالة العقبات الى أكبر نسبة ميسرة ، وتحقيق العدالة بين الموظفين باقصى حد ممكن ، فان فقهاء الادارة العامة يحاولون الوصول الى أفضل الطرق فى الترقية : وبالرجوع الى مختلف النظم فى هذا المجال نجد أن الدول تطبق واحدا أو أكثر من المعايير الاتية فى اختيار الموظفين للمناصب العليا :

أولا — اختبارات الترقية : وواضح من التسمية أن هذه الوسيلة تعتمد على أساس اجراء امتحان بين المرشحين لشغل الوظيفة العليا ،

على أن يترك لنتيجة الامتحان القول الفصل فى تحديد اصلحهم لشغلها . وهذه الامتحانات على ثلاثة أنواع :

(أ) الامتحانات التى تتضمن منافسة مطلقة وفيها يسمح لغير الموظفين بالتقدم للامتحان ، ومن ثم فقد يظفر بالمنصب فرد عادى من غير الموظفين المتنافسين ولا شك أن هذه الطريقة تجافى اعتبار الوظيفة العامة بمثابة المهنة ، فالموظفون يعتبرون المناصب التى تخلو حقهم ، ويعتبرون من يعينون من الخارج بمثابة الدخلاء المغتصبين على أنه قيل من ناحية أخرى بان فتح الباب أمام غير الموظفين من شأنه أن يطعم الادارة العامة بدم جديد وأن يزودها بالكفايات من خارج الموظفين وللتوفيق بين الاعتبارين ولكل منهما وجاهة فان بعض التشريعات تسمح بالتعيين من الخارج فى حدود نسب معينة كالخمس والربع مثلا مع حجز باقى الوظائف التى تخلو لكى تشغل من بين الوظائف الاقل درجة . ومن أوضح الامثلة على ذلك المادة ٥٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ (فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة) والتى تقضى بان « يكون التعيين فى وظائف مجلس الدولة بطريق الترقية من الدرجات التى تسبقها مباشرة .. على أنه يجوز أن يشغلها من غير اعضاء المجلس فى حدود ربع عدد الوظائف، وتحسب بالنسبة على أساس الوظائف الخالية خلال سنة مالية كاملة . وبذات المبدا اخذ قانون العاملين الجديد رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اذ تنص المادة ١٩ منه على انه « مع مراعاة استيفاء الموظف لشروط مواصفات الوظيفة المرقى اليها ، يكون شغل الوظائف الخالية بطريق الترقية من الوظائف التى تسبقها مباشرة ومن مجموعة الوظائف التى من نوعها أو بالتعيين أو النقل ، وذلك بمراعاة حكم الفقرة الاخيرة من المادة ١٢ . والفقرة المشار اليها تنص على انه » لا يجوز تعيين عاملين فى غير أدنى درجات التعيين الا فى حدود ١٠ ٪ من الوظائف الخالية بها « ومعنى هذا ان ١٠ ٪ من الوظائف العليا كل مجموعة وظائف لا يجوز شغلها الا بالترقية من الدرجات الدنيا أو بالنقل من الوظائف المماثلة ودور النقل محدود كما هو معروف .

(ب) الامتحانات التى تتضمن منافسة محدودة وهى مقصورة على الموظفين المتنافسين على الترقية ، ولهذا فانها أكثر استعمالا من النوع الاول من المسابقات .

(جـ) الامتحانات التى يقصد بها التثبت من حصول المرشح على القدر الاقل من المعلومات والمقدرة اللازمة لشغل المنصب المطلوب الترقية اليه فالامتحان هنا يقوم بدور المصفاة بين المتنافسين ، مع ترك الاختيار النهائى بين الناجحين لاعتبارات أخرى .

ثانيا ــ قاعدة الاقدمية : وتمتاز هذه القاعدة بالبساطة والوضوح ، اذ يظفر بالترقية أقدم المتنافسين ، ولهذا فانها تشيع بين الموظفين روح الاطمئنان ، لانها تقطع على الادارة كل سبيل الى التعسف ، ولهذا فان جمهور الموظفين يفضلون هذه الطريقة فى الترقية ، ولو نظرنا الى فكرة الاقدمية كمعيار للترقية لوجدنا أنها محل نظر فالذى لا شك فيه ان الاقدمية تكفل زيادة الخبرة والخبرة لها وزنها الكبير فى مجال الوظيفة . وروح الاستقرار والطمأنينة التى يضفيها هذا المعيار ، لها وزنها البين بين الموظفين اذ سوف ينصرف كل منهم الى شؤون عمله ، بدلا من اضاعة الوقت فى الشكوى وتلمس الوساطات .

ولكن مما لاشك فيه ، أن الاقدمية بذاتها لا تعنى شيئا فى خصوص صلاحية الموظف لشغل مناصب الرياسة والتوجيه فقد يكون الموظف عطلا من كل الصفات الذاتية التى تؤهله لشغل تلك المناصب ، وحينئذ لن يجديه طول مكثه فى الوظيفة شيئا ، ويكون تعيينه فى الوظائف الرياسية لمجرد أنه الاقدم ، من الخطورة بمكان، حسب الشرح الذى أشرنا اليه فى خصوص القيادة الادارية وضرورتها لحسن سير الادارة العامة .

ولهذا فان معظم الدول تلجأ الى موقف وسط يتمثل فى الاخذ بمعيار الاقدمية فى الوظائف الدنيا ذات الاعمال النمطية وتلك هى الخطة التى جرى عليها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة الى وظائف الكادرين الكتابى والفنى والمتوسط ، مع افساح نسبة معينة للاختيار على أساس الصلاحية الذاتية تبدا بـ ٢٠ ٪ عند القاعدة وتتدرج صعودا حتى تصل ٣٣,١/٣ ٪ عند قمة الهرم . كما أنه طبق ذات القاعدة بالنسبة الى الترقية فى درجات الكادرين الادارى والفنى العالى حتى

الدرجة الثانية ، مع زيادة محسوسة فى نسبة الاختيار اذ أنها تبدأ بـ ٢٠٪ عند القاعدة وتنتهى بـ ٥٠٪ عند الدرجة الثانية .

ونظرا للشكاوى العديدة التى ترددت بخصوص عدم استعمال الاختيار فى نطاقه الصحيح ، فان رئيس الجمهورية أضطر الى التدخل وتعديل الاحكام السابقة ، التى ظلت مطبقة من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٩ ، وذلك باصداره القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ (بتعديل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) والذى نص على أن تكون الترقيات فى درجات الكادرين الفنى العالى والادارى الى الدرجة الثانية وما دونها فى درجات الكادرين الفنى المتوسط والكتابى بالاقدمية المطلقة فىالدرجة وذلك طبقا لقواعد الترقية بالاقدمية المنصوص عليها فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، كما أنه قضى بالغاء كل مايخالف ذلك من نصوص التوظف . وبمقتضى هذا التشريع ، صارت ترقية جميع موظفى الكادرين الكتابى والفنى المتوسط تتم بالاقدمية المطلقة ، وكذلك الشأن بالنسبة الى الترقية فى وظائف الكادرين الادارى والفنى العالى حتى الدرجة الثانية ، والواقع أنه بالرغم من نبل الاعتبارات التى صدر عنها هذا التعديل ، من حيث قطع دابر المحسوبية ، واشاعة روح الاستقرار والاطمئنان بين الموظفين ، فان اغلاق باب الاختيار نهائيا فى الحدود السابقة يتضمن خطورة بالغة فمن غير المعقول أن تكون الاقدمية المطلقة هى المعيار الوحيد فى اختيار الرؤساء فى نطاق الكادرين الكتابى والفنى المتوسط مع اهمية الاعباء الملقاة على عاتقهم والواقع أن عمل الرئيس الادارى فى الاختيار للترقية وهو جزء من عمله كرئيس ادارى فاذا قام الشك فى صلاحيته للاختيار ، فان ذات الشك يثور حول عمله كله وكان الاجدر عندنا أن يعالج الامر على نحو اخر باستعمال طريقة أو أخرى من الطرق التى تدرس فى علم الادارة العامة ولهذا فاننا كنا ومازلنا نرى أن يعاد النظر فى شأن هذا التعديل الخطير .

ولكن بالرغم من هذا النقد ، فان قانون العاملين الجديد قد سار على ذات المسلك الذى قرره القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ ، اذ تنص المادة ٢١ منه على أنه « تكون الترقيات بالاقدمية المطلقة لغاية الترقية الى الدرجة الثالثة ، أما الترقيات من الدرجة الثالثة ومافوقها فكلها بالاختيار للكفاية مع التقيد بالاقدميه فى ذات مرتبه الكفاية » .

ثالثا ــ تقارير الكفاية : ونكتفى فى هذا المقام بان نذكر بان هذه التقارير ، هى محاولة لتخليص تقدير الرئيس من الصبغة الشخصية الخالصة ، وصبه فى قالب أقرب الى الموضوعية.

رابعا ــ حرية الادارة المطلقة فى الاختيار

وهذه الطريقة كما هو واضح من مجرد تسميتها ــ تترك الترقية لمطلق تقدير الرئيس الادارى المسؤول يجريها بحسب تقديرهالشخصى للموظفين الذين يعملون معه . ولو أمكن تجريد الرؤساء من الضعف البشرى والذى يتمثل فى محاولة تميز بعض الموظفين أو الحاق الاذى ببعضهم الاخر لكانت هذه الطريقة هى أفضل الطرق للترقية ، ولكن للسبب الذى أشرنا اليه، فان هذه الطريقة فى الترقية هى ابغض الطرق الى الموظفين ، ولا تستعمل الا فى نطاق محدود وبالنسبة الى الوظائف العليا ، التى تحيط بها اعتبارات سياسية خاصة .

ولقد لجأ المشرع المصرى الى هذه الطريقة بالنسبة الى الترقية من الدرجة الثانية الى الدرجة الأولى ، ومن الاولى الى مايعلوها من درجات فى ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كما أنه سلك ذات الخطة فى ظل قانون العاملين الحالى ، اذ جعل الترقيات من الدرجة الثالثة وما فوقها بالكفاية الممتازة ، ولكن ثمة فارق بين مسلك القانونين ، ذلك أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ــ رغبة منه فى تأكيد حرية الادارة فى الاختيار قضى بعدم تقيد الادارة عند اجراء الاختيار بالاقدمية كوسيلة للمفاضلة بين المرشحين كما أنه منع القضاء الادارى من النظر فى طعون الموظفين بخصوص تلك الترقيات

وتصر حق الموظفين على التظلم الى الوزير المختص (١) .

اما قانون العاملين الحالى فقد اسقط الحكمين . اذ قيدت المادة ٢١ منه الادارة عند اجراء الاختيار بالاقدمية فى ذات مرتبة الكفاية ، كما ان القانون اغفل تحريم الطعن القضائى فى تلك الترقيات ولا شك فى سلامة هذا التحول .

وايا كان الضابط للترقية ، فانه من اللازم أن توضع اسس تكفل التغلب على العقبات التى المعنا اليها فى مطلع هذا البحث ، ولقد اشار الاستاذ روجر جريجوار الى اهم هذه الاسس على النحو التالى :

أولا — يجب أن توزع الدرجات بنسب معقولة تكفل افساح فرص مناسبة للترقية ، وهذا ما سبق أن المعنا اليه عند تعرضنا لفكرة ترتيب الوظائف العامة لان ضيق فرص الترقية فى مصلحة من المصالح سيؤدى الى نشر روح التذمر بين الموظفين ، واذا كانت التشريعات تضع حدا ادنى لمدة البقاء فى الدرجة قبل الترقية الى الدرجة التالية ، فانها لا تضع حدا أعلى للبقاء فى الدرجة مما يخضع مصير الموظفين الى الصدفة والحظ ، أو يؤدى الى استعانتهم بالوساطات للخروج من هذا المأزق ، ولهذا فقد طالبنا بان يتولى ديوان الموظفين مراقبة سرعة الترقيات وبطأها فى الوزارات ودراسة اسباب ذلك (٢) . وهذا التقليد هو المتبع فى انجلترا اذ تراقب وزارة المالية — واختصاصها واسع فى مجال الوظائف العامة كما ذكرنا فيما سبق — توازن الترقيات فى مختلف الوزارات ، فاذا زاد عدد الوظائف الخالية باحدى الوزارات لسبب من الاسباب مما أدى الى انفساح مجال الترقية بنسبة غير متيسرة فى الوزارات الاخرى، فانها تقوم بنقل بعض الموظفين الصالحين للترقية من الجهات التى لا يوجد فيها مجال للترقية الى الوزارة الاولى بعد أن تتأكد لجنة خاصة من صلاحية الموظف للترقية فى الجهة المنقول اليها ، والغرض الاساسى من هذا النقل هو اقامة التوازن فى الترقية بين سائر الموظفين .

هذا ولقد كان للاعتبار المستمد من افساح مجال الترقية امام طوائف الموظفين أثره فى التشريعات الاخيرة ويمكن أن نمثل لذلك بما يلى :

(أ) كانت درجات الكادرين الكتابى والفنى المتوسط تقف عند الدرجة الرابعة حتى سنة ١٩٦٠ ، ولكن رغبة فى التيسير على موظفى هذين الكادرين ، أصدر المشرع القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٠ الذى نص فى مادته الثالثة على أن « يضاف الى جدول الدرجات والمرتبات رقم (٣) الكادران الكتابى والفنى المتوسط ، الملحق بقانون نظام موظفى الدولة المشار اليه درجة ثالثة بربط من ٥٤٠ الى ٧٨٠ جنيها بعلاوة ٤٢ جنيها كل سنتين الى أن يصل المرتب الى ٦٦٦ جنيها ثم ٤٨ جنيها كل سنتين لغاية نهاية الربط، ويكون الحد الادنى للترقية اليها ثلاث سنوات » .

(ب) نصت المادة ٨١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ (قانون نظام الادارة المحلية) على أن « موظفو مجلس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية فى دائرة المحافظة يعتبرون وحدة واحدة فيما يتلعق بالاقدمية والترقية والنقل وذلك على الوجه الذى تفصله اللائحة

---

(١) تقضى الفقرة الاخيرة من المادة ٣٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بانه « على الوزارة والمصلحة اخطار من تتخطاهم فى الترشيح من هؤلاء الموظفين (موظفى الدرجة الثانية) ولهم التظلم الى الوزير خلال شهر من اخطارهم ، وتكون قرارات الوزير فى هذا الشان نهائية وغير قابلة للطعن أمام اية جهة كانت ، وذلك باستثناء من أحكام المواد ٨ و١٢ و١٥ و١٦ و١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .
هذا ويلاحظ الغاء القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وحلول القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ محله كما يلاحظ من ناحية اخرى رأينا فى عدم شرعية مثل هذا المنع المطلق من الطعن القضائى . راجع فى التفصيل مؤلفنا، القضاء الادارى .

(٢) كان ذلك فى اللجنة التى شكلت فى وزارة الخزانة لدراسة قانون التوظف سنة ١٩٥٨ وقد أقرتنا اللجنة على هذا الاقتراح ، وأن لم ينفذ حتى الان ومازلنا نرى منح ذات الاختصاص للجهاز المركزى للتنظيم والادارة الذى حل محل ديوان الموظفين والت اليه اختصاصته .

التنفيذية » . وذلك على خلاف الأصل العـام الذى يقضى باستقلال كل مجلس بموظفيه نظرا للشخصية المعنوية المستقلة لكل من المحافظـة والمدينة والقرية . فلقد لوحظ أن ميزانيـة معظم مجالس المدن والقرى من الضالة بحيث لا تفسح للموظفين مجالا معقولا للترقية ، فادى هذا الاعتبار الى اعتبارهم جميعا — فى نطاق كل محافظة — وحدة واحدة فى خصوص الاقدمية والترقيـة والنقل .

وبالرغم من أن هذا الحل يكفل مواجهـة مشكلة افساح مجال الترقية الى حد كبير فانه لا يحسم المشكلة بصورة تامة ، نظرا للتفاوت الكبير بين ميزانيات المحافظات ، واذا كان روح نظا مالادارة المحلية يقضى بان يبقى الموظف فى اقليمه وبصورة دائمة ، وأن النقل من محافظة الى اخرى — ولو كان ممكنا قانونا — يعتبر أمرا استثنائيا محضا ، نقول مع تسليمنـا بهـذا الاعتبـار فاننا نرى أن تتـولى وزارة الادارة المحلية ، بالاتفاق مع وزارات الخدمات ذات الشأن ، مراقبة متوسط الترقيات فى مختلـف المحافظات على الاقل بالنسبة الى الوظائـف الفنية ، بحيث تعمل بقدر الامكان على اقامة نوع من التوازن بين فرص الترقية فى مختلـف المحافظات ، أما عن طريق النقل من محافظـة الى اخرى ، وأما عن طريق افساح مجـال الترقيات فى نطاق المحافظة الواحدة ، فمثل هذه الطريقة تكفل بث الطمأنينة فى نفوس الموظفين الذين سوف ينقلون من الوزارات الى المحافظات فتذلل عقبة كانت وما تزال من أهم العقبـات التى تعطل تنفيذ نظام الادارة المحلية بصـورة كاملـة .

ثانيا — يجب عدم الاسراف فى تجزئة الوظائف العامة وهذا هو منطق النظام الامريكى القائم على التخصص المغرق للوظائف العـامة ، أمـا حيث تعتبر الوظيفة العامة مهنة فمن الخير الا يلجأ الى قاعدة تخصـيص الوظيفة العـامة الا بالقدر الضرورى ، وبالنظر الى طبيعـة الوظائف العامة ، لان الموظف فى هذا النظـام يعد لكى يشغل وظائف متعددة ، عن طـريق التدريب فى نطاق الوظيفة العامة ولهذا جرت مصر ، وفقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، على تقسيم الوظائف العامة الى أربع طوائف أو كادرات : الكتابية ، والفنية المتوسـطة ، والادارية ، والفنية العالية ، كما أن انجلتـرا تقسم الوظائف العامة الى ثلاثة كادرات رئيسية هى : الكادر الادارى ، والكادر التنفيـذى ، والكادر الكتابى .

ثالثا — يجب اتباع سياسة مدروسة فيمـا يتعلق بالتعيين : فعلى أساس اعتبار الوظيفة مهنة يكـون الموظفون مجمـوعة متكاملـة ، فالتعيينات ترتبط بالخطوات الى حد كبير ، ولهذا فان الاسراف فى التعيينات فى وقت من الاوقات أو يؤثر تأثيرا مبـاشرا على كافة الترقيـات اللاحقة ، ووقف التعيينات مؤقتا قد يفسـح مجالا لترقية الموظفين الموجودين على حساب جيل كامل من الخريجين الجدد ، فى حـين ان التعيينات المسرفة فى الدرجـات الدنيا أو من خارج الوظيفة العامة فى الوظائف العليا يؤدى الى زيادة التنافس على الترقيات ، ولهذا فيجب أن تكون ثمة سياسة مدروسة للتعيينات ترسم على أساس مواجهة كافة الاعتبارات .

رابعا — وسياسة الدولة فيما يتعلق بتحديد سن التقاعد لها أثر كبير على الترقيات : فالاتجاه العام الان والمتمثل فى محاولة زيادة سن التقاعد لما يحققه من وفر المالية العامة — وبمراعاةتقدم الاحوال الصحية للموظفين — يؤدى الى عرقلة ترقية الموظفين الجدد ، لبقاء الوظائف العليـا مشغولة لفترة أطول ، فى حين أن خفض سن التقاعد فجاة من شأنه أن يؤدى الى ترقية كثير من الموظفين ترقية سريعة .

خامسا — ويمكن أن نضيف الى ما سـبق أن المصلحة العامة فى الا تكون الترقيات عديدة فى حياة الموظـف ، بحيث تشغل كل تفـكيره وتصرفه عن التفرغ الكامل لعمله . ويحسـن أن تتباعد الترقيات بنسبة ملائمة ، وهذا هو الاتجاه السائد الان فى مصر فى كثير من الكادرات الخاصة ، حيث أدمج المشرع كثيرا من الدرجات فاختصر بذلك مراحل الترقى اكتفاء بافسـاح المجال بين بداية الدرجات ونهايتها .

كما انه يستحسـن أن يفصـل بين معنيين يتضمنهما مدلول الترقية ، فالترقية تعنى أولا وقبل كل شيء صعود الموظف فى السلم الرياسى وزيادة سلطاته ومسئولياته .

ولكنها تعنى ايضا زيادة مرتب الموظف المرقى وامتيازاته .

ولعل المعنى الثانى هو الذى يشغل بال الموظف ، لدرجة قد تؤدى فى كثير من الحالات الى حجب المعنى الاول لا سيما اذا لوحظ عدم كفاية المرتبات فى الدرجات الدنيا ، ومانشاء أن هذا المعنى الثانى هو الذى كان وراء جعل الترقيات كلها بالاقدمية .

وعدم وضع المعنى الاول موضع الاعتبار قد ادى الى خلق درجات رياسية كثيرة ، ورفع درجات لا تقتضيها مصلحة العمل ، مما ادى الى افساد الهرم الرياسى فى معظم الوزارات والمصالح ، وهو ما نوهت به تقارير ديوان الموظفين وغيره ، وعندنا أن الفصل بين المعنيين قد يحسم هذه المشكلة ؟

فلا شك أن حق الموظف أن يعتمد على زيادة معقولة فى مرتبه يواجه بها زيادة اعبائه بتقدمه فىالسن وبنمو أسرته ، حتى ولو لم يرق الى درجات عليا ، وذلك الى الحد الذى يتفق مع وضع وظيفته فى الجماعة ، على أن يقتصر مدلول الترقية على المعنى الاول ، بمعنى الاتتم الترقية الا استجابة لحاجة فعلية لمقتضيات القيادة الادارية فاذا زاد مرتب الموظف ومزاياه المالية فى هذه الحالة ــ وهو ما سوف يحدث فى الغالب ــ فانه يجب أن يكون أمرا قانونيا بحتا ، وليس الباعث الاول على الترقية كما هو الشأن فى الوقت الحاضر ، والذى كانت نتيجته زيادة عدد درجات الرياسة لاسيما فى المستويات العليا ، بصورة لا يمكن أن تقتضيها مستلزمات العمل بحال من الاحوال .

ولقد بدأت مواجهة هذا الاعتبار جزئيا عن طريق التداخل بين مرتبات الوظائف ، بمعنى الا يقف نهاية ربط وظيفة معينة عند بداية ربط الوظيفة التى تعلوها بل تتداخل مرتبات الوظيفتين حتى يمكن تعويض الموظف الذى تتأخر ترقيته جزئيا ، بزيادة مرتبه حتى ولو لم يرق .

وهذا هو ما اخذ به قانون العاملين الحالى : فالدرجة ١١ مثلا نهايتها ١٨٠ جنيها سنويا ، فى حين أن بداية ربط الدرجة العاشرة ١٠٨ جنيهات . ونهاية ربط الدرجة العاشرة هو ٢٢٨ جنيها سنويا فى حين أن بداية ربط الدرجة التاسعة ١٤٤ جنيها ... الخ .

وهكذا لا يضار العامل اذا لم يرق ، اذ ينفسح المجال أمام زيادة مرتبه . فاذا ما رقى فانه لا يبدأ من بداية ربط الدرجة الجديدة ، بل يزيد مرتبه بالعلاوة الجديدة من الرقم الذى بلغه فى الدرجة المرقى منها . وليس من شأن الزيادة فىالمرتب الاخلال بالترتيب الرياسى للوظائف (مادة ٩٣) .

دور الجيش فى عملية التنمية

د. بشير العريض

درج المؤرخون على اعطاء كل قرن من القرون أبرز الصفات التى امتاز بها من احداث وافكار . فالقرن العشرون فى منتصفه الاول عرف بقرن التقنية والقومية والصراع العقائدى والحروب العالمية والمنظمات الدولية .

وفى ربعه الثالث أى المرحلة التى نعيشها الان أخذ يطبع بطابع غزو الفضاء وافول نجم الاستعمار التقليدى وبروز الجماهيرية وتزايد فعالية القطاع العسكرى .

واذا جاز لى علميا أن استبق الزمن فلعلى

٥٩٠
اكون على حق اذا قلت أن المنتصف الثاني من هذا القرن سيكون عصر العسكرية السلمية .

انى بحكم تخصصى فى العلوم الانسانية اى فى علم الاجتماع والسياسة والادارة وبحكم اطلاعى على هذه المواد قصد التدريس والاطلاع ، ومؤخرا بحكم تحضيرى لهذه المحاضرة ، وبالاخص المهمات غير العسكرية للعسكريين . بالطبع أن هـذا الاهتمام المتزايد بالقطاع العسكرى يعكس اهمية الادوار التى يقوم بها هذا القطاع . وعندما نشاهد مايجرى من أحداث ونطلع على مايلازمها من آثار ودراسات وتعليقات نراها جميعا مؤيدة لما ذهبت اليه بشأن احلال القطـاع العسكرى المحل الاول فى المنتصف الثانى من هذا القرن .

قبل أن ابدأ معالجة الموضوع تلزمنى العلميـة أن أحدد اطار البحث ، والتحديد الذى سأتبعـه يقترب من المنطلق السلبى اى عن طريق عمليـة التصفية باستبعاد مالست بمتعرض له وذلك يعنى انى لن أبحث فى عسكرية العسكريين أو المهمات الحربية أو دور الجيش فى ادارة المناطق المحتلة أو الجيش فى الثـورات والانقلابات أو الـدور المشابه لدور الجونتا المعروفة فى أميركا اللاتينية أو الجيش فى السياسة بصورة عامة فاعلا كان أم منفعـلا .

من البديهى ، أنى عنـدما استبعد هـذه المواضيع أصـبح بغنى عن القول أن معالجتى لبحث دور الجيش فى عملية التطـور الاجتماعى تعنى حكما دوره خارج الاطر المحددة آنفـا ، اى الجيش من حيثه قطاعا عسكريا له أوضاعه الخاصة واستقلاليته انما استقلالية دون انعزالية وهنا تكمن أهميـة الموضوع المرتكزة على بحث التعاون بين القطاع المدنى والقطـاع العسكرى لتكوين المجتمع السليم وخاصة فى الدول النامية . وقد اقتصر بحثى على الدول النامية لعدم تمكنى من الاحـاطة بجميـع الدول من جهـة ولان وطننا يعتبر من الدول النامية من جهة اخـرى ، هذا بالطبع مع امكانية اعطاء الامثلة من أيـة دولة .

وقبل أن ابدأ التحليل على أن اشير أنى غالبا ما استعمل عبارة عسكريين او الجيش أو القطاع العسكرى لاعنى شيئا واحدا وكذلك أن تعبيرات الدول النامية أو المختلفة او الناشئة أو فى طور النمو أو دول العالم الثـالث فانها تعنى الشىء ذاتـه .

ان الدول النامية فى أفريقيا وآسـيا وأميركا اللاتينية وبعض الدول الاوروبية تزيد عن التسعين دولة اى عن ثلاثة ارباع مجموع الدول الاعضاء فى هيئة الامم المتحدة . تتميز هذه الدول بالتخلف الاقتصـادى فالتخلف الاجتمـاعى والسـياسى وجميعها تمـر فى مرحلة انتقالية بـين المجتمع التقليدى الزراعى البدائى البسيط وبين المجتمع الصناعى المركب المتطور . أما درجة هذه الانتقالية فتختلف من مجتمع لمجتمع حسب تيسر وفعالية وسائل التغير الاجتماعى . هـذه الوسائل التى حصرها علماء الاجتماع ب : الدولة ، وسائـل الاعـلام ، الاحزاب والجمعيات والنقـابات ، المدرسة ، التفاعل مع الخارج والتصنيع .

وكى تتفاعل ديناميكية المجتمع مع هـذه الوسائل وعن طريقها يجب أن يتوفر لها الجـو الملائم حيث يمكن التغلب على العراقيل التى تقف حائلا دون التطور . هذا مع العلم بأن المرحلة الانتقالية هى من المراحل الصعبة لان التغير يستوجب الاخذ بعملية مثلثة الجوانب اولا : نزع القديم المترسخ فى النفوس غالبا وفى العقول حينا . ثانيا : تهيئة هذه الانفس بالقضاء على الرواسب من جهة والتحضير من جهة أخرى . ثالثا : عملية الغـرس .

أما العراقيـل الكامنة فى صلب المجتمعـات الانتقالية فيمـكن ، ارجاعهـا للتمسك بالتقاليد والاعتقاد بالخوارق والتماسك الاجتماعى القائم على القبليـة والعائلية والطائفيـة المتفاعلة مع الاقليمية والتسلسل السلطوى والمـزدهرة عن طريق استغلال الجهل .

بالطبع أن مثل هذه الاوضاع يخلق فى الدول الناشئة صعوبات اجتماعية واقتصادية وسياسية ويؤدى بالتالى الى فقـدان الروح الوطنيـة اى الحس بالدولة أى الوحدة الوطنية وذلك معنـاه حكما عدم توفر الاستقرار ومن بعده الازدهار .

وقـد أوضح هذه النقطـة العالم الاجتماعى المعروف رالف لينتون عندما بحث فى تحديد الولاء قائـلا أن الفرد فى المجتمعات البدائية والشـبه بدائية يدين بالولاء الاقوى لاسرته وبالولاء القوى لعصبيته سـواء كانت هـذه العصبية قبلية أم عائلية ، وبالولاء الاعتيادى لمذهبه . وهنا تنتهى

حدود الولاء لان الفرد يكون قد استنفد الطاقة الولائية . وكل ما هو خارج عن حدود هذه الحلقات الثلاث الواقعة ضمن بعضها البعض مع وجود الفرد فى نقطة الوسط ، يعتبر بالنسبة له عالما خارجيا . أما الحلقة الرابعة أى الحلقة الاوسع الممثلة للولاء القومى الوطنى اى الولاء المكتسب فانها لا تصل الى نفس هذا الفرد الا من خلال ضعف جدار الحلقات الثلاث الاولى . وضعف الجدار هذا لا يعنى التفكك الاجتماعى بل اعتبار هذه الحلقات الثلاث الاولى جزءا من هذه الحلقة الرابعة حلقة الولاء الوطنى . وأى تدعيم لهذه الحلقة الرابعة يعود بالنفع على كل من الحلقات الاخرى .

هنا فى هذه العملية بالذات المحتوى الخير لفاعلية وسائل التغير الاجتماعى لانها تغير مجرى الولاء لتخلق المجتمع الثابت الاركان للعامل لكل فرد وفئة وجماعة عن طريق عمله للخير العام .

من خلال هذه الظاهرة الاجتماعية التى تتميز بها الدول النامية والتى هى عملية انتقال من طور الى طور أى العلمنة والعقلانية وصهر الاقليات فى بوتقة المجتمع الاوسع وادخال وسائل الحياة الحديثة فى الريف وفى المدن وبناء المواطن القومى فالانسانى من خلال هذه الزاوية بالذات سأبحث فى دور القطاع العسكرى .

قبل الدخول فى صلب الموضوع لا بد من الاعتراف بأن الابحاث الموضوعية المحددة لدرجة فاعلية العسكريين فى التنمية الاجتماعية والسياسية لا تزال فى طورها الاولى وذلك يعود لعدم اهتمام الباحثين فى السابق بسوسيولوجية القطاع العسكرى . لكننا مؤخرا بدانا نطلع على منجزات بعض الحلقات الدراسية التى عقدت لبحث هذا الموضوع وخاصة الحلقات التى عقدت وتعقد فى الولايات المتحدة والتى تضم علماء اجتماع وسياسة وادارة وبعض العسكريين المتصلين بهذه الحقول نظريا وعلميا لبحث النتائج المترتبة عن العلاقات العسكرية المدنية واثر هذا التعاون فى التطور العام . وبالطبع أكثركم اطلع على نتائج الحلقات التى عقدت فى جامعة ديجون والتى نشرت فى كتاب بعنوان « الدور اللاعسكرى للجيش فى العالم الثالث » .

انطلاقا من فقدان النظريات العلمية والافتقار لبعض الفرضيات ارانى مكتفيا فى الغالب باعطاء

الوقائع دون التجرؤ على اعطاء الاحكام القاطعة .

وغنى عن القول بأن التركيز على عملية التغير الاجتماعى ودور الجيش يحدد ضمنا اهتمامنا البديهى بالتطور ضمن اطار الديمقراطية الليبرالية واستبعاد الفكر الفاشستى والشيوعى حيث يحمل التطور فى مفهوم هذه الايديولوجيات معنى آخر ويسهل البحث لدرجة بعيدة لان الشيوعية والفاشستية كلاهما تؤمن بسيطرة الحزب على جميع القطاعات ومن ضمنها القطاع العسكرى وهذه النظم تعرف بالشمولية أى التوتاليتارية .

اذ أن الاطار الرئيسى للبحث هو الجيش كعامل تجدد وتطوير ، وهذا الدور قد أعطاه توينبى الاهتمام الخاص حيث ربط بين التطور الحضارى والانجازات العسكرية ، انما توسع فى تحليل هذه الانجازات الى العمليات الحربية والفتوحات وأثرها فى نقل وتفاعل الحضارات وهذا يتجاوز نقطة اهتمامى كما سبق وأشرت .

المؤسسات العسكرية فى الدول النامية :

يعتبر الجيش ـ خاصة فى الدول النامية ـ اكثر المؤسسات تطورا لان المؤسسات الاخرى الموجودة فى المجتمع تتفاعل والخصائص السياسية والاجتماعية بفعل تركيبها ومهمتها وذلك يجعلها أقل تطورا وأقل فاعلية فى التطوير من المؤسسة العسكرية فتأسيس الاحزاب السياسية مثلا يصطدم بعقبات كبرى فى مقدمتها عامل الولاء الحزبى والروح الفردية . والادارة العامة من ناحية أخرى هى كما نعلم جميعنا انعكاس لاوضاع المجتمع لذلك ليس من الممكن أن تسبق المجتمع . انما من الممكن اقامة جيش حديث منظم ، وليس فقط من الممكن بل يستوجب التنظيم العسكرى اليوم اقامة الوحدات الادارية والسياسية والاجتماعية والتربوية والفنية والقانونية بحكم العلاقات الخارجية والداخلية للدول وذلك معناه أن الدولة النامية تعرف أول ما تعرف الاساليب الحديثة فى التنظيم وأساليب العمل واقامة العلاقات الذى يتميز بها المجتمع المتطور كالرضوخ للقانون واعتباره عاملا من عوامل نشر الحضارة . تعرف هذه الاساليب عن طريق المؤسسات العسكرية .

لعل التفسير السوسيولوجى لهذه الظاهرة يكمن فى كون المؤسسة العسكرية هى بنفس

الوقت مؤسسة حديثة متطورة تعتمد الرضوخ للقانون والنظام من جهة ، ومن جهة أخرى تتجاوب مع معطيات الحياة البدائية البسيطة قوة الايمان بالشيء واعتماد الشعارات وشدة التماسك المؤسسى والتسلسل السلطوى المعروفة بها المجتمعات التقليدية . هذا التوافق لم يتيسر للادارات المدنية لان اعتمادها الى حد ما للمبادرات الفردية فى مختلف المستويات يعرضها لعدم التفاهم والانسجام وبالتالى يشل الادارة برمتها ، بينما الانضباطية والمسئولية فى الجيش تقضى بداهة على أى خلل من هذا النوع .

ودراسات أخرى ترينا أيضا أن المؤسسات العسكرية قد برهنت فى الدول النامية أنها أكثر القطاعات عقلانية ودعوة وعملا فى سبيل التطور المسؤول والتنمية العامة . لذلك نرى أن العسكريين فى الدولة الحديثة يشددون على وجوب توفر المؤهلات التالية فى أفرادهم الى جانب المؤهلات العسكرية الحتمية . أولا : القدرة على القيادة الادارية . ثانيا : تفهم المواقف والقضايا المتشابكة والمتشعبة . ثالثا : القدرة على التكيف . رابعا : تجنب الاخذ بالاراء الضيقة أو الارتداد نحو الذات . خامسا : التمكن من الخلق والابداع من خلال التعاون مع السلطة المدنية .

قد تكون الرغبة فى المنظمات الاخرى موجودة للسير فى موكب التطور لكن ذلك لا يتيسر بنفس السهولة التى تيسر للقطاع العسكرى وذلك يعود أولا لكون الجيوش فى طبيعتها تتنافس حيث يحاول كل منها أن يكون الاقوى والاحسن تجهيزا وتدريبا وحركة .

وربما أن هذا التنافس يتعدى حدود مجتمع كل جيش ، فذلك يؤدى الى الاخذ بالتجدد الدائم، وبالاخص الاستجابة التامة للمتطلبات التقنية . وبما أن التفاعل مع الخارج يعتبر من الوسائل الفعالة التى تحدث تغيرا اجتماعيا فان الجيش يعتبر فى راس هذا التواصل والتفاعل خصوصا فى الدول النامية التى نراها دائمة الاتصال مع المؤسسات العسكرية فى الدول المتطورة . فالضابط بعد تخرجه من الكلية الحربية الوطنية غالبا ما يرسل للخارج لاستكمال تدريبه ، وبعدها قد يرسل للتدريب كى يحضر للاركان ثم نرى أيضا أن الجيوش فى الدول النامية كثيرا ما تستعين بالخبراء العسكريين ، هذا الى جانب تبادل الزيارات والمعلومات حتى والقيام بالمناورات المشتركة . كل ذلك يفتح للضابط آفاقا جديدة ويفرض عليه أن يكون متطورا ليتمكن من الانسجام فى عمله فى مؤسسة الجيش التى هى مؤسسة حديثة .

ومن ناحية اخرى ان الجيش بحكم المهمات المطلوبة منه لا يدخل عمله فى دائرة التجربة والخطأ اى أنه غالبا ما يبقى خارج الاختبار لذلك اذا كان هنالك من عدم تناسق بين تنظيمه الحديث وبين الاوضاع الاجتماعية التقليدية فذلك لا يظهر للعيان بمثل الوضوح الذى يظهر به التنافر أو عدم التوافق بين الادارة المدنية والمجتمع وبالطبع أن هذه الخصائص تعود بالاساس لاستقلالية الجيش عن القطاع المدنى ، هذه الاستقلالية تنجيه من المضاعفات التى تنتاب هذا الاخير فى المجتمعات الانتقالية . فالجيش ذو حصانة يفرضها وجوب اعتباره مستعدا للدفاع عن كرامة الوطن .

من المعقول أن يكون المجتمع متخلفا والادارة تعتورها نقائص والاقتصاد غير متوازن،والاعمال السياسية تتخبط فى غياهب الفوضوية والاعتباطية والانانية ، انما لا يمكن أن يكون هنالك جيش متخلف لان ذلك يتعارض مع طبيعة العمل العسكرى والاستعداد لمجابهة الازمات .

فالتطور الذى يفرض نفسه على الجيوش تنتقل عدواه الخيرة بحكم التلازم فى البيئة الواحدة الى سائر القطاعات كما وأن العمل المباشر من قبل العسكريين يؤدى بدوره الى احداث التطور .

ويلاحظ أن التحسس بوجوب الاخذ بعامل التطور هو أكثر ما يكون فى صفوف العسكريين الشبان لانها كذا شاعت سنة الطبيعة . فبين كل والد وولد شيء من التناقض وذلك يعود للمخاض الدائم المتأتى عن صراع الاجيال المعبر عن الحياتية والحيوية . وهذا العامل هو القوة الديناميكية الفاعلة الباعثة على الخلق والابداع والتقدم فى شتى حقول الحياة .

ويلاحظ الباحثون فى الامور غير العسكرية عند العسكريين أن الاتجاه الجديد فى الجيوش الحديثة هو فى تزايد وحدات الاختصاص وهذا الواقع يفرض على القطاع العسكرى نوعا من التنظيم القائم على نظرية تقسيم العمل وذلك يستدعى حكما وجود حساسية كبرى عند المسئولين

العسكريين للعمل على اتباع القواعد التقنيـة ووسائل الحدثنة . وحيث أنه يوجد اختصاصات متشابهة فى كل من القطاعين المدنى والعسكرى وبما أن العسكريين هم أقل تعرضا أو بالاحرى اكثر مناعة من المدنيين للعوامل التى تخفف من اهمية اختصاصهم فان التعاون بين الاختصاصات المتقاربة فى القطاعين يعطى نتائج مدهشة فى عدد من البلدان ذات الادارات القليـلة الفعاليـة والكفاءة .

وبالاضافة الى ذلك أن اختبارات الجيش فى حقل ادارة الوحدات ذات الطبيعة الادارية قـد تعود على الادارة بفوائد جمة أى تحسين طـرق واساليب العمل الادارى وكثيرا ما نستعين بمثل هـذه الاختبارات التى تنشر فى الدول الـكبرى لتدريس مادة الادارة العامة . وتدليلا على اهمية الاختبار الادارى عند العسكريين وكفاءاتهم نرى ان التنافس فى القطاع الخاص فى الدول الكبرى على اشده للحصول على العسكريين المتقاعدين.

وبما اننا ولجنا باب البحث فى الادارة العـامة اود ان أذكر أن عدم كفـاية الادارة فى الـدول النامية تعود فى كثير من مسبباتها لتأثير الاستغلال السياسى للادارة من جهة ولعدم وجود روادع ودوافـع من جهـة اخرى . وأعنى بالـروادع الحصانة الخلقية وبالدوافع التحسس بالواجب والمسئولية . بينما التربية العسكرية فى طبيعتها تخلق فى العسكرى روحية تردعه عن المساوىء وتدفعه للعمل للخير العام هذا بالاضافة الى كون المنظمة العسكرية أساسا لا تقبل بأى نقص فى الجهاز للدقة فى العمل ولمـا يترتب عن فقدانها من مضاعفات خطـيرة . وعنـدما نذكر بعض الميزات الاساسية فى الادارة الناجحة كالشمولية والعقلانية والتسلسل السلطوى والانضباطيـة والمسئولية نرى ان هذه الميزات واضحـة فى التربية العسكرية الحقة ان كان لجهة العلاقات وأقل القطاع العسكرى او بين هـذا القطـاع والسلطة المدنية التى هى الممثلة لسيادة الشعب.

وأود ان اضيف هنا ان رجال الاختصاص فى الامم المتحدة والمهتمين بأمور التنمية فى الـدول الناسه يجمعون على ان النقص الاكبر فى الدول الناميه هو الادارة المتخلفة ، متخلفة من حيث طرق وسائل التوظيف وتدريب الموظفين وفقدان التوازن بين الصلاحية والمسئولية ، ومن حيث الرقابة والسياسة المـالية وبالاخص السياسة الضرائبية التى كانت سببا لكثير من الهزات التى تعرضت لها الدول النامية مما حمل هيئة الامم المتحدة على أن تعطى الموضوع ما يستحقه من دراسة كوسيلة من وسائلها الراميـة الى حفظ الاستقرار .وقد جاء فى الدراسة الدولية لبرامج الانماء الاجتماعى التى صدرت عن الامم المتحدة ما يـلى :

« فالحكومات لا تستطيع عادة أن تحصل الا على نسبة مئوية ، مخففة الى حد ما من الدخل القومى عن طريق الضرائب المباشرة مما يحد من قدرتها على انشاء جهاز ادارى فعـال . ومن أسباب ذلك أن لكبار المـالكين والفئات الغنية الاخرى من النفوذ فى الحكومة ما يمنعها فى كثير من الاحيان من فرض الضرائب على الدخل وعلى الاراضى ... » .

هذه الصعوبات وخصوصا فى الادارة المـالية تحرم الدولة من وارد ووفر كان يمكن أن يستغل فىقطاعات متعددة منها القطاع العسكرى . وحيث أن الحاجة فى القطـاع العسكرى هى أمس من سواها فقد رأى العسكريون فى عدد من البلدان انه لابد لهم من التشديد على تحسين أوضـاع الادارة المدنية حتى لا تتأثر السياسة الدفاعيـة للبـلاد .

مثل هذا الاثر المباشر وغير المباشر لفاعليـة القطاع العسكرى حدا باختصاص كبير فى التنمية أن يذكر :

ان الجيش كقـوة ثـورية أسهم فى تفـكيك القيادات التقليدية . وكقوة استقرار منع كثيرا من البلدان من الوقوع فى أحضان الشيوعية . وكقوة تجديد أو حدثنة كان محط آمال الشعب وبالاخص الطبقة الوسطى من حيث رغباتهم فى الاصلاح الاجتماعى . وكذلك أسهم الجيش فى تقديم المهارة الفنية والادارية للمدنيين فى البلدان التى تندر فيها مثل هذه المعرفة .

وللاستزادة من مثل هذه المعلومات وفى الوقت ذاته كتدليل على أهميتها أذكر أنه يوجد مرجع مهم فى هذا الموضوع هو التقرير المقدم عام ١٩٥٩ للرئيس الاميركى من اللجنة التى شكلها لدراسة المعـونة العسكرية للدول المتخلفة والابعـاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه المعونة .

نضيف الى ما ذكرنا من هـــذه الابعاد عاملا رئيسيا وهو الدور التثقيفي للجيش . هذا العامل هو في صلب الحياة العسكرية وأعنى بـــه خلق الجندي المواطن مع ما تحمل هذه الكلمة من سمو معنى . فالجيش مدرسة لبناء الرجولة عن طريق تقويم الاخلاق وتنمية روح التعاون والوطنيـــة والتضحية . الجيش بوتقة تنصهر فيهـــا جميع الرغبات الفردية والولاءات العصبية والدينيـــة والاقليمية والايديولوجية لتشكل الولاء الانبل ، الولاء للوطن . العسكري ينظر الى نفسه كمتعبد في محراب نكران الذات وكمؤمن بكرامة بـــلاده التي كان لها الفداء وكانت له الرداء .

ان تجلي هـــذه الحقيقة تجعل من المناقبيـــة العسكرية في عصرنا الحاضر أرفع قيمة من القيم التي يمكن لمجتمع أن يتحلى بها وهذا يعود للتربية العسكرية بتجردها وترفعها .

هذا هو رايي ولكل راي صاحب والفضيلة تعلن عن نفسها بوجودها أما المنطلق الذي انطلق منـــه فهو ابعد من اعتماد الراي الشخصي ، أنه نتيجة المقارنة بين فاعلية التطور في القطاع المـــدني وفاعليته في القطاع العسكري اي أن التـــأقلم الاجتماعي في الجيش لا يلقى معارضة شديدة من صاحبه لانه يتقبله بمجرد قبوله الانخراط في سلك هذه المؤسسة وما من هذا التأقلم مفر . أما في القطاع المدني فالحواجز التي تقف دون عمليـــة التطور الاجتماعي فهي عديدة واظنكم توافقونني على ان مجتمعنا اللبناني بالذات يلقى الكثير من تعنت التقليد حتى في المدينة حيث يعتبر علمـــاء الاجتماع انها في معظمها تحمل صفات الريف اي انها القرية الممتدة وكثيرا ما يؤثر هذا الامتداد على التحرك الاجتمـــاعي والسياسي ويبقى على نظام الطبقية الاجتماعية فالاستغلال السياسي .

القيـــادات في الجيش تعطي أوضح صـــورة للتحرك الاجتماعي لانها قيادات منشئة وليست مقررة أي أنها انشأت نفسها كوحـــدة متعاونة بالرغم من تعدد البيئات التي أتت منها . أعني أنها تمثل جميع الطبقات وبالاخص الطبقة الوسطى بينما القيادات السياسية في الدول النامية هي قيادات مقررة تعتمد التقليدية او السلطة الروحية أو القوة الاقتصادية .

ويمكن أن يشرح ذلك عن طريق المقـــارنة في عملية التأقلم بين العسكريين وبـــين المدنيين .

فالانتمـــاء للجيش يعود على الفـــرد بتقـــديم الضمانات النفسية التي كانت تقدمها له العصبية والمذهبية بمختلف اشكالها . بينما نرى من جهة أخرى أن المدني الذي يتنازل عن قيمه التقليدية يجد نفسه لا منتميا لان المجتمع الحديث في الدول النامية لم يتمكن بعد من تقديم الضمانات النفسانية اللازمة له وذلك يحدث في المجتمع تفككا اجتماعيا خطيرا ويقوى الـــروح الفردية الفوضوية على حساب الروح التعاونية البناءة كما هي الحـــال عندنا في لبنان . وقد أثبتت دراسات علم النفس الاجتماعي والابحاث المتناولة للاحزاب السياسية من حيث القيادة والتنظيم والعضوية أن هنالك رابطا يجمع بين هؤلاء اللا منتمين الذين يرغبون في التنفيس عن كبت اجتماعي وبـــين الحركات الهدامة في عدد من البلدان .

ومما يؤيد نتائج هـــذه المقارنة هو الاجمـــاع الذي لمسته بين الباحثين الغربيين على أن علاقات التعاون الدولي أو المساعدات الخارجية هي اكثر فائدة عندما يكون الاتفاق مع مندوبين عسكريين لان هؤلاء يدركون بالضـــبط حاجاتهم وامكاناتهم ويفقهون مغزى الالتزام ويشعرون بالثقـــة نظرا للضمانات النفسية والخلقيـــة والوظيفيـــة التي يتمتعون بها والتي تسبغ عليهم عامل الاستقرار . ثم لانهم يرغبون في استخدام المساعدات الخارجية في أكثر الحقول فائدة لانهم يؤمنون بالتطور اكثر من السياسيين الذين غالبا ما يقفون حجر عثرة دون أي تطور لان تغيير الاوضاع غالبا ما يؤدي لتغيير الوجوه . ومن جهة أخرى يقضي الانصاف أن نضيف أنه عند مقارنتنا بين النجاح الذي يصيبه القطاع العسكري عند قيامه بالتزاماته – في أيام السلم طبعا – وبين نجاح القطاع المدني نرى أن القيـــام بالتزامات القطـــاع العسكري هو اكثر سهولة لتشابك وتضارب مهمات القطاع المدني في التخطيط والتنفيـــذ للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والادارية الى جانب مسائل السياسة الخارجية والداخلية .

اقتصرت حتى الان في بحث الجيش من حيث فعاليته في قيمه وتطوره ولم أبحث فاعليته في تطوير القطاعات الاخـــرى الا من زاوية ما يمـــكن أن نستخلص كنتيجة للتلازم والتفاعل واعطاء المثل الحي وانتقال العدوى الخيرة .

الجيش والتعاون بين المدنيين والعسكريين :

أما دور الجيش فى حقل التعاون بين المدنيين والعسكريين لتحدد فاعليتـــه من ضمن اطارين اثنين : أولا ـــ درجة الرغبة فى التعاون بـــين القطاعين . ثانيا ـــ الاقتناع بأن السلطـــة العسكرية هى جزء من السلطة التنفيذية . أما اذا كان هنالك حوار أو تنافس أو تصادم مصالح بين القطاعين فيجب أن ينظر له من الطرفـــين كتسابق للخـــدمة العامة وكدلائل على الحيوية البناءة وكأمر طبيعى لان التنافس أو التنـــاقض هو فى طبيعة الاشياء وما الديالكتيكية الا عامل من عوامل التطور . وكل بلد من بلدان العـــالم لا يخلو من نوع من التنافس سواء كان هذا التنافس بين الوحدات داخل القطاع المدنى أو بين القطاع العام والقطاع الخاص أو بين المدنيين والعسكريين أو حتى بين القطاعات العسكرية نفسها ولا تزال ترن فى أذنى أغنية رمزية كان يرددهـــا الطلاب من الجنود القدماء فى الجامعة فى أميركا وهى أن جنود البحـــرية يأكلون اللحم بينمـــا جنود البر يأكلون الفاصوليا الرخيصة .

وبالطبع كلنا يعلم أن التنافس فى الدول الكبرى على أشده بـــين العلماء والجيش حـــول بعض الاكتشافات كالذرة مثلا أو بين الجيش والمدنيين حـــول التدريب العسكرى أو اقامة القواعـــد العسكرية أو نسبة الاجور والامتيازات التى تعطى للعسكريين .

ان فاعلية القطاع العسكرى مـــدنيا هى على أشدها فى حقل التدريب العسكرى لانه كما أسلفنا تخلق الجندية ، حتى عن طريق التدريب القصير الامد ، تخلق شيئا من الرجولة وروح التعاون والاعتمـــاد على النفس ـــ اللهـــم الا اذا تبعت الامهات أبناءهن الى مراكز التدريب بالسمـــك والدجاج والكافيار ـــ وأذكر على سبيل المثـــل أن الجيش التركى يدرب كل عام عشرات الالوف من الشـــبان وأثناء تـــدريبهم يعلمونهم القـــراءة والكتابة واستعمال بعض الاليات والالتزام بقواعد الصحة العامة . بالطبع أن العمل المشترك من قبل المدنيين أثناء التدريب العسكرى يحدث تواصلا بين الاقليات أو الجماعات المتنافرة وكثيرا ما تؤدى هذه التجارب الى تعاون بين هذه الجماعات بعد انتهائها من التدريب . وكلكم يدرك الفوائـــد الكبرى لتحقيق هذه الغايات التى يقدمها التدريب العسكرى .

والحقل الثانى الذى يسهم فيه الجيش فى عملية التطوير هو حقل العلاقات العامة . فالجيوش لديها أقسام خاصة للنشر والاذاعـــة وما تنشره الجيوش كثيرا ما يفضل على سواه لانه يتحـــلى بالتجرد والموضوعية والارشاد دون أن يكون من وراء نشره هدف من ربح أو دعاية خاصـــة أو ابراز مصالح غير عامة . والدول الناشئة هى بوجه خاص بحاجة الى الاستقرار الذى لا يقوم بدونه ازدهار والاستقرار لا يتيسر الا عن طريق ارســـاء قواعد الوحدة الوطنيـــة لا بالتسويات وترقيد المشاكل بل يخلق الحس بالولاء الوطنى وهذا يتوفر أكثر ما يتوفر عن طريـــق الشعور بالاعتزاز والفخار وأية مؤسسة أجدر من الجيش بخلق البطـــولات وسردهـــا وغرسها فى النفوس الناشئة شعارات ومظاهر عسكرية واعطـــاء مثل صالح . وبالاضافة الى ذلك أن كتابات عدد من العسكريين فى الاجتماع والادارة والاقتصاد وعلم النفس الاجتماعى وسواها تأتى فى طليعة الاسهامات العلمية لتميزها بالاختبار ا ولعـــل الدقة عند رجال العلم من العسكريين هى التى تضيف الى قيمة انتاجهم وهم يمتازون بالـــدقة بحكم ضرورتها من الحياة العسكرية لان أى تنازل عنها أو تجاوز لها قد يؤدى عسكريا الى عواقب وخيمة وبحكم هذا التدريب العسكرى تنتقـــل عدوى الدقة الى الاعمال الاخرى وقد لمست هذا الشىء بنفسى فى لجنة كتاب التربية المدنيـــة حيث كان زميلنا العسكرى أكثرنا دقة .

والحقل الثالث الذى يقدم فيه الجيش خـــدمة جليلة هو حقل التقنيـــة والعمران . وفى بعض البلدان النامية يكاد الجيش يكون الفئة الوحيدة التى بامكانها القيام بالامور الفنية أو التقنيـــة . فالجيش الهندى مثلا أقام من نفسه مسؤولا عن الاهتمام بالكهرباء فى المناطق النائية . وفى عدد من البلدان يهتم الجيش كاليونان مثلا بتيسير أمور السير فى المناطق الجبلية المغطاة بالثلوج هذا الى جانب اهتمامه الخـــاص أثناء الكوارث كالهزات والفياضانات وقد بنى هذا الجيش ٥٠٠٠ بيت اثر هزات ١٩٥٦ . وأكثر الجيوش تقوم بـــدور المشروع الاخضر من غرس وتحريش . وبالطبع كلكم يعلم أن سلاح الطيران هو الذى أوصـــل البريد الجوى الى ما هو عليه الان . والى جانب

الوحدات الهندسية التى تفتــح الطرقات وتبنى الجسور نرى أن عددا من الجيوش يتعمد اقامة المعسكرات فى المناطق النائية والفقيرة كى يرفع من مستوى معيشتها وكذلك تعمد بعض الجيوش لاقامة المعسكرات فى المناطق القبلية مشجعــة ابناء القبائــل على تقــديم الخدمات التجاريــة والحرفية والزراعية للجنود كى تشعرهم بفائدة التوطين ، وكما لا يخفاكم أن اقامة المعسكرات فى المناطق الفقيرة وبين القبائــل يسهم اسهاما كبيرا فى خلق الحس بالدولة الذى يقوم عن طريق الافادة الاقتصادية من جهة وتفــكيك العوامل التقليدية من جهة أخرى .

أما فى حقل الصحة والتعليم والابحاث العلمية فالجيوش تقوم بدور فعال . منهــا ان الجيش البورمى مثلا لديه وحدات للهندسة والمواصــلات والكيمياء وعلم النفس الاجتماعى والتاريخ والتنقيب والاركولوجيا . وكذلك البحرية المصرية فانهــا تعنى بالابحاث المائية . وابحاثها تلقى ضوءا مهما على صناعة السمك وكلكم يعلم ما لتيسر المواد الغذائية من أهمية فى بلد يتزايد سكانه بسرعة .

وفى تركيا قام الجيش أثناء فترة سنتين بحمــلة تعليم للراشدين كان من نتيجتها تمكين ١٥٠ الف مواطن من القراءة والكتابة فى مدة تعليم لاتتجاوز الشهور الاربعة . وكذلك ينصرف قسم كبير من الضباط أصحاب الخبرة التقنية لتدريب خريجى المدارس الثانوية فى حقول المكننة والمواصــلات وغــيرها .

ونلاحظ أن الجيش فى اكثر البلدان النامية يقوم بالتدريس فى المناطق النائية ويأخذ على عاتقــه كذلك أمر العناية الصحية بالمدنيين فالوحــدات الطبية العسكرية النقالة والثابتة فى الاردن تقدم الخدمات الطبية للمدنيين بمعدل يزيد عن الخدمات التى قدمها المدنيون وكذلك هى الحال فى الجمهورية العربية المتحدة . أضف الى ذلك أن الجيش يهيىء لافراده وسكان المناطق النائية أسباب السلوى عن طريق اقامة المباريات الرياضية وتقــديم المسرحيات وعرض الافــلام واقامة المهرجانات وغــيرها .

وبالم أود أن أعطى مثــــلا خاصا عن دور الجيوش فى عملية التنمية والتطور لان هذا المثل يهمنا أكثر من أى مثــل آخر وخاصــة بالنسبة لجيشنا العزيز الا وهو مثل جيش العــــدو فى فلسطين المحتلة . طبعا كلكم يعلم أكثر منا نحن المدنيين ان هذا الجيش يقوم بدور المرابط والمدافع والمهاجم من جهة . ومن جهة أخرى دور المؤسس للمستعمرات خاصة على الحدود ودور المزارع العامل للاســـتفادة من كل شــبر من الارض وبالاضافة انه يعتبر البوتقة التى تصهر جميــع جنسيات المهاجرين ومشاربهم وثقافاتهم . واود التشديد هنا على دور منظمــة ناحال التى هى بالاختصار : الرواد المحاربون الشبان بالعبريــة وهؤلاء الشبان يتدربون على الاعمال الزراعيــة اثناء انضمامهم للقطاع العسكرى . ووحــدتهم العسكرية هى وحدة زراعية بنفس الوقت ويصح العــكس .

الجيش .. وحق استعمال القوة :

هذه بصورة جد مقتضبة أهم النـــواحى التى يسهم فيها الجيش بطريقة مباشرة فى عمليــــة التطور الاجتماعى والاقتصادى وبالتالى التطور السياسى . أما التأثير غير المباشر للمهمات التى يقوم بها الجيش فهى ذات علاقة بطبيعة عمله الاســـاسى أى الطبيعة العسكريــــة التى تتميز بخصائص معينة منها حق استعمال السلاح اى القــوة .

هنا لا أريد أن أفلسف الموضوع كثيرا بل لابد من التعرض ولو من بعيد للنظرية القائلة ان القوة هى اساس المجتمع ، والقوة اليوم تلعب دورا أساسيا فى نظريات علم السياسة ويقول العلماء المعتنقون لهذه النظريات أن الحكر الوحيد الذى حق للحكومة دون سائر المؤسسات فى الدولة هو حق استعمال القوة كوسيلة لارساء القــاعدة الاولى لاقامة الدولة وهى حماية الفرد ، اذ لايمكن لمجتمع أن يقوم دون توفير الحماية اللازمة لافراده ، وانطلاقا من هذه القاعدة تحتكر الحكومة السلطة لتنظيم المجتمع لتتمكن بالتالى من تحقيق العدالة التى هى الغاية القصوى لكل دولة .

اذا توفر العدالة عن طريق الدولة ، والاداة المنفذة لاهداف الدولة هى الحكومة ، وكى تتمكن الحكومة من القيام بواجباتها كان لابد لها أساسا من الانطلاق من الغاية البديهية بوجودها وهى حفظ الامن داخلا وعلى حدودها. وحيث ان السلطة لا يمكن أن تتجزأ كانت الدولة وحدها صاحبة حق استعمال القوة دون سائر الجماعات او الافراد أما الواضع هذه القوة موضع التنفيذ فهى قوى الامن الداخلى من جهة والجيش من جهة أخرى . وبالطبع أن دور هاتين المنظمتين يختلف. ومن هنا نشأت استقلالية القطاع العسكرى ونشأ معها الحوار القائم فى بعض البلدان حول ضرورة وجود الجيش فى المناطق ذات الاوضاع الجغرافية والسياسية التى لا تستدعى مثل ذلك.

بالطبع لسنا فى معرض الدخول فى مثل هذا النقاش لكن من الثابت أن مؤيدى قيام الجيوش فى جميع الدول يعتمدون الحجة القائلة بأن الجيش هو عامل أساسى من عوامل التطور ويضيفون أن الافضلية التى تعطى لميزانية الجيش ، بحكم مهمة هذه المؤسسة ، قد تكون على حساب التربية او العمران او التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها . لكن الجيوش الحديثة تأخذ بدورها على عاتقها القيام بالاعباء التطويرية الى جانب الاستعداد العسكرى الدائم للذود عن حياض الوطن .

والعديد من المتخصصين فى العلوم الانسانية يذهبون ابعد من ذلك قائلين ان الجيش هو اكثر عوامل التغير الاجتماعى فعالية ويكاد يكون الوحيد الذى بامكانه مساعدة البلدان الناشئة على قطع المرحلة الانتقالية الحساسة دون خضات أو هزات او انتكاس لان الجيش يساعد على التغير ويمنع الفوضى ويغرس قواعد الاستقرار دون تأخير التحرك الاجتماعى والسياسى لا بل أنه المشجع الاول على التحرك لانه يتيح لجميع الطبقات الانضمام لصفوفه مبرهنا عن طريق اعطاء المثل الحسى امكان تعاون جميع الفئات لخدمة قضية واحدة داعيا الى انعكاس ذلك فى العمل السياسى والقيادة السياسية .

ونجاح الجيش فى تنظيم صفوفه وعلاقاته فى حقل العمران والتثقيف والارشاد قد انزله من نفس الشعب منزلة حسنة حتى اخذت بعض

البلدان تنظر اليه كحامى الحدود وحامى حقوق الشعب وهنا نلمس أثر طبيعته العسكرية اذكثير من البلدان لجأت اليه منذ الازمات ليكون حكما بين رجال السياسة . واذكر على سبيل المثل أن الجيش فى الفيليبين تدخل عام ١٩٥١ للمحافظة على حرية الانتخاب وكرامة المرشحين جميعا دون أن يعمل لمصلحة أحد على الاطلاق .

وبما ان المشكلة الاساسية فى الدول النامية هى مشكلة تحقيق وحدة المجتمع فقد رأينا الحكام يستعينون بالجيش لقمع العصيان وارساء قواعد الحكم الدستورى والقضاء على الحركات الهدامة التى يقوم بها بعض الاحزاب والفئات الموتورة كما حصل فى عدد من البلدان نذكر منها بورما .

ومن جهة أخرى نرى أن بعض الدول الناشئة وجدت نفسها بعد الاستقلال مفتقرة الى عدد كاف من القادة السياسيين والاداريين فكان المجال مفتوحا أمام العسكريين للانتقال من السلك العسكرى الى العمل السياسى والادارى. وتعود قدرة العسكريين لتسلم المهمات السياسية والادارية الى تمرسهم بالامور العامة أثناء الاحتلال من حيث طبيعة عملهم التنظيمى من جهة وللحركات التحررية التى اشتركوا فيها أحيانا كثيرة . ونقطة أخرى جديرة بالاهتمام هى أن حكام بعض البلدان النامية وجدوا انفسهم مرغمين للاخذ بسياسة اصلاحية بناءة لانهم لمسوا أن التململ ينتقل من صفوف الشعب الى القطاع العسكرى وهذا فى رأيهم قد يعود أما للتخلص منهم وأما لاقامة التحالف الطبيعى المنتظر بين القطاع العسكرى الذى يشكل نخبة وبين النخبة المدنية اى المثقفين . وقد برهنت التجارب فى عدة بلدان أن مثل هذا التعاون أعطى نتائج على جانب كبير من الاهمية .

هنا لابد من جولة مع علماء المجتمع لنستعرض بعض الفرضيات والافكار التى يجدر القيام بالابحاث العلمية حولها ، منها ربط علاقة المحيط الذى يأتى منه الضباط بالسياسة الاجتماعية العامة للجيوش . . الفرضية الاخرى تتعلق بدرجة التوازن السليم بين الاهتمام بالامور المدنية

والاهتمام بالامور العسكرية الصرفة ، أى بكلمة أوضح أن بعض الانصراف للامور المدنية من قبل العسكريين يجب أن لايكون علىحساب الواجبات العسكرية . ويوجد أيضا فرضية أخرى متشعبة الجوانب تقول بأن البيروقراطية تخرج عننطاقها الادارى الى النطاق السياسى عندما ترىتشجيعا ايجابيا او سلبيــا من الحاكم بالايجابيـــة أعنى استخدام الحاكم للجهاز الادارى فى سبيلمصالحه السياسية . وبالسلبية أعنى أن الجهاز الادارى عندما يلمس ضعفا فى الجهــاز الحاكم يحــاول السيطرة على سياسة الدولة . هذه الفرضــية يمكن أيضا أن تبحث على صعيد العلاقات المدنية العسكرية ، انما كما بينت سابقا لا تــزال امام الباحثين مراحل شاقة من الدرس والاستقصاء والتحليل للتمكن من التعمق فى السوسيولوجية العسكرية . وعندما أذكر السوسيولوجيا لاأجرد هذا العلم من الروابط الاقتصادية والسياسية لان المجتمع وحدة تتفاعل فيها عناصر وعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية . وما من شك فى ان البحث فى دور الجيش فى عمليــة التطور الاجتماعى يجب أن لا ينتهى دون الاستنتاج أن حدثنة المجتمع وخلق الحس بالدولة وارساءقواعد الوحدة الوطنية وغيرها من النتائج التى يسهم الجيش فىتقديمها للبلادتؤدى شعوريا ولاشعوريا لخلق المواطن الحر ، المتحرر من عبودية النفس للنفس ومن عبودية الانسان للانسان . انالغاية من وجود الدولة هى اسعاد المواطن ، والسعادة فى مضمونها الفلسفى تحوى معنوى الانطلاقية المنافية للتعاسة التى تحوى معنى الضيق والكبت والحكم بصورة عامة فى البــلدان المتخلفة حرر البلاد من حكم الاجنبى انما لم يحرر المواطن من تحكم السلطة بل أن اكثر الدول المتخلفــة تحكم بشكل اســتبدادى ، وتعود هــذه الاستبدادية للمعطيات الاجتماعية والاقتصادية فاكثر الحكام فى البلدان النامية يقولــون أن أوضــاع بلدانهم لا تسمح بافساح المجال للمعارضة والنقــاش وتشعب الاراء لان ذلك يؤدى الى تفريقالصفوف ومن جهة أخرى ان الشعب لا يمكنه الاسهام فى عمليات التخطيط والتنمية لانه جاهل لذلك بات من الضرورى أن يفرض القائد السياسى نفسه اما عن طريق العنف أو التوجيــه المستمر او حتى تشجيع عبادة الشخصية لحمل الجماهير على الطاعة والتضحية والبناء . وبالاضافة تذكر هذه الطبقة أن الديمقراطية هى سياسةالتسويات وهذا المبدأ لا يصح الاخذ به فى طــور تأسيس الدولة بل أن طبيعة المشروعات الانمائية تتطلب استمرار السلطة نفسها فى الحكم لتكمل ما بدات وذلك ضمنا يفترض وجود الحاكم الذى تنتقص سلطته حتى قبل موتها . ويصح الدفاع عن هذا الرأى أيضــا فى معرض الحــديث عن ضرورة الاسراع فى التنفيذ لان الحكومات الائتلافية او وجود المعارضة غالبا ما تكون مضيعة للوقت . ومن ناحية أخرى بما أن عدد القادة السياسيين قليل حكما فىغالبية الدول الناشئة فوجودالحزب الواحد يصبح ضروريا كى لا تنقسم القيــادات فتصبح مضطرة للتعاون مع عناصر غوغائية . وهنالك رأى آخر يأخذون به وهو أن الجماهير فى الدول الناشئة معتادة بحكم نشأتها القبليــة أن لا تعترف بأى معنى من معانى الازدواجيــة فى السياسة اى فى وجود قائد حاكم وآخر معارض لان ذلك فى معتقدهم خروج عن المــألوف وشىء ليس فى طبيعة أشياء كما يرونها لا بل أنه عداوة لا مبرر لهــا .

ففى بريطانيا مثــلا يتقاضى رئيس الحــزب المعارض معاشا بالاضافة الى معاشه كنائب من خزانة صاحبة الجلالة ليعارض حكومة صاحبــة الجلالة . بينما فى بعض الدول الافريقية يوصم المعارض بالخيانة أو يلقب بالعدو الاول أو عدو المجتمع الى آخر المعزوفة . ويذهب بعضالحكام أبعد من ذلك قائلين أن الصراع بين الاحزاب من جهــة ونفقات العمليات الانتاخبية تــكبد الدولة والافراد مصاريف يمكن الاستغناء عنها وتحويل الاموال لمشاريع التنمية — وقد سمعت مثل هذا الرأى من أحــد المسئولين عنــدما كان يدافع عن تأجيل الانتخابات البلدية .

وبالطبع لست الان فى معرض تقييم هذه الاراء انما أوردتها لتدعم الحجة القائلة بأهمية ضرورة الاسراع فى عمليات التطور الاجتماعى لتصبحهذه الاراء التى يعتمدها الحكام عن اقتناع أو انانية غير ذات أساس . وبما أن القطــاع العسكرى يلعب دورا أساسيا فى عملية التطوير فان الجيش

قد اضاف الى سمو رسالته التقليدية رسالة اخرى نبيلة ارجو ان ندرك جميعا مغزى ابعادها .

واذا سمحتم لى أن استطرد فانى أقولها بخالص وطنية وصدق ولاء لشعب وبلاد وجيش كانوا دائما موضع اعتزازى . أن جيشنا هو

٥٩٦

أمام مسؤولية ضخمة مسؤولية بناء وطن عن طريق خلق الرجال فيه . وفى رأيى أن نقطة الانطلاق هى فى المدرسة الحربية حيث من الانسب تعديل البرامج لتتلائم والمهمات العصرية للقيادات العسكرية مع التشديد على أفضلية النظام الديمقراطى .

القوى السياسية فى العالم الثالث

عبدالله عاصم



من الممكن فى كثير من الاحيان أن نتساءل : هل يمكن للانسان أن يبحث ذاته ؟ هل يمكن للبحث العلمى ان يغوص خلف المجاهيل الاجتماعية ويعكسها ويصورها ؟ وبالتالى هل يوجد هناك منهج علمى قانونى يبحث فى المجتمع الانسانى كالعلوم الاخرى التى تبحث فى الطبيعة ؟

فنحن أمام كائن هو انفسنا . أمام ظواهر نتقمصها ونرتديها ، فكيف نستطيع أن نبحث لما نحن قائمون عليه وما هو نابع من نفوسنا ، كيف نستطيع دراسة صفاتنا دراسة علمية موضوعية ؟

ان الانسان وهو موضوع البحث ، وهو فى نفس الوقت القائم بهذا البحث ، فهو باحث ومبحوث . هنا تكمن الازدواجية الغامضة التى تؤدى فى الكثير من الاحيان الى العرقلة والاختلاط .

كيف يمكن ان تكون ابحاثنا فى السياسة والاجتماع ابحاثا موضوعية مستقلة ؟ لو امكن لنا ان نطل من خارج ذواتنا ، ونخرج من المواقع الاجتماعية التى نحتلها لامكن ان نقول بأن ابحاثنا طبيعية منعزلة عن كياننا ، وانها تقع فى جزء من الطبيعة . لا يرتبط بارادتنا اننا نستطيع دراسة مجتمع النمل ونعكس علاقاته وظروفه وصفاته كأى ظاهرة طبيعية اخرى لاننا نقع خارج هذا المجتمع . غير اننا لو كلفنا اى نملة بأن تتحدث عن نفسها وأن تصف النظام والعلاقات الاجتماعية التي تعيش فيها لامكن ان يؤدى بحثها الى الاختلاط والفوضى والغموض . وليس ذلك عائدا الى طبيعة الموضوع نفسه وانما يعود الى تقمصنا لهذا الموضوع وامتزاجنا به .

اذا صعدنا الى الفضاء وبدانا نلاحظ تحركات البشر على الارض فمن الممكن ان نلاحظ بأن هذه التحركات تسير حسب نظام معين وأنها ظواهر طبيعية قائمة على صفات معينة ثابتة . سنشاهد بأن الناس يتلاقون فى شارع كبير ويتبادلون التحيات بشكل غريب ، تتلاقى أيديهم ، وتتلامس أصابعهم ثم تنفصل . وقد يتعانقون لحظات ويتبادلون قبلات على الخد ثم يتمتمون تمتمات غريبة متبادلة كما هو مفهوم لهما تماما كما تتلاقى رؤوس النمل فى طريق معبد طويل . تتلاقى نملة آتية بأخرى راجعة وتتعانقان لحظة ثم تنفصلان : من الممكن أنها تتبادل التحيات والقبلات فيما بينها ايضا .

ان المجتمع الانسانى يبدو قطعة من الطبيعة . وكل ما هو قائم فى هذا المجتمع من صراع وسكون ، وحركات وتقلبات انما هى أوضاع وتغييرات طبيعية لا نستطيع التلخص منها بمحض ارادتنا . ان الفارق الوحيد بين الطبيعة والانسان هو انه لا يوجد هناك كائن آخر يستطيع ان يبحث هذا الانسان . فليس هناك شخص يقع خارج هذه

القطعة . غير أننا نستطيع أن ننظر الى التاريخ الانسانى كمجموعة من الظواهر والوقائع المنعزلة عن ذواتنا . ونستطيع أن نستفيد من تحركات الشعوب ، ونتابع عن بعـد تقلبات الاوضـاع والعناصر لنتخذ منها نماذج موضوعية لدراستنا.

ان الانسلاخ عن القشرة الاجتماعية التى تلتصق بكياننا فى لحظة البحث ، وتتبع الشقوق و المنعرجات التى ينطبع بها الموضوع الاجتماعى أو السياسى. واستعمال الفكر المنطقى والنهج العلمى كل ذلك يؤدى الى ازاحة الفوضى من دراستنا ويجردها من طغيان العوامل الضيقة والمؤثرات الشخصية.

ما هو العالم الثالث ؟

ان العالم الثالث سطح اجتماعى ممتد ، تبرز فوقه انعراجات وانخفاضات وتناقضات . انه ملتقى عصور راكضة فانية وعصور زاحفة هاجمة فمن الضرورى أن تؤدى دراستنا لهذه التقلبات الى العثور على أمور طريفة فى تاريخ البشرية . فلم يسبق أن تحدث الانسان على مثل هذا التقسيم العجيب للانسانية ، ولم يكن هناك فى أى عصر من العصور مثل هذا العالم الثالث الغريب .

ان هذه التسمية تدلنا بالضرورة على وجود عالمين آخرين وان هذا العالم الثالث الذى نتحدث عنه ليس الا صورة أخرى من بين الصور الثلاث التى تنتمى اليها الانسانية . ومن الحق أن يتبادر الى اذهاننا هذا السؤال : هو لمـاذا يوجد هناك عالم ثالث ؟ ما حدوده ، ما صفاته ، وما هى الخصائص التى يمكن أن تجعل منه عالما ثالثا ؟ ثم هل يوجد هناك عالم ثالث بالفعل ؟

هناك الراى القائل بأننا لو بحثنا فى الفـروق الاجتماعية بعمق لمـا عثرنا على شىء اسمه العالم الثالث فحيث ينتهى احد العالمين يبتدىء الاخـر وليس هناك مجال ثالث يمكن أن يستقر فيه عالم آخر بذاته . وهذه الصورة التى تبدو أمامنا . ليست الا وضعية مؤقتة لا تلبث ان تستقر فى شكلها النهائى لهذا الاخير . ان التطور الذى يسير اليه العالم الثالث يدلنا على هذا التحول المستمر . فليس فى واقع الامر سرعة ولغة تاريخية مضطربة شاركت فى تكوينها عناصر داخلية وخارجيـة متعددة . هناك الكثير من الباحثين الذين يعتقدون بأن العالم الثالث ليس الا امتدادا فى صورة مصغرة لاحد العالمين . فليس هناك مقاييس ثابتة يمكن أن تجعل منه عالما مستقلا قائما (١) وكثيرا ما نلاحظ ان تحديده يقوم على أساس تاريخى او جغرافى محض . ان تقسيم الكرة الارضية الى شمـال وجنوب : شمال متطور غنى وجنوب فقير متخلف تقسيم أخذ فى الانتشار والاتساع .

ويتجلى من هذه الصورة العامة ان جنوب الكرة الارضية الذى يشمل افريقيا كلها ونصف آسيا وأمريكا الجنوبية والوسطى هو الذى يكون العالم الثالث . وأن شمال الارض الذى يشمل اوروبا كاملة والنصف الشمالى من آسيا وأمريكا هو الجـزء المتطور الذى ينقسم بدوره الى عـالمين آخرين .

ان هذه النظرة الجغرافية تضع لنا تقسيما رباعيا لكوكبنا الارضى . فهو يتجزأ الى شرق وغرب ثم الى شمال وجنوب . ان تقسيمه الى شرق وغرب ينطلق من الاوضـاع الاجتماعيـة والسياسية . اما تقسيمه الى شمال وجنـوب فينطلق من مستوى التطور الاقتصادى والتقنى، دون أن يمس النظم الاجتماعية .

غير ان بحوثا أخـرى تنطلق من الخصائص التاريخية تستطيع ان تحدد سمات خاصة لنمط الحياة فى العالم الثالث . وهذه الابحاث تنصب على دراسة التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فاذا كان العالم الراسمالى قائما على الملكية الخاصـة ، وعلى قوانين التطـور الراسمالية وعلاقات اجتماعية راسمالية .. واذا كان العالم الاشتراكى قائما على الملكية العـامة وقوانين التطور الاشتراكية ، وعلاقات اجتماعية اشتراكية فان العالم الثالث لا يقوم على نوع واحد من الملكية ولا تتحكم فيه قوانين ثابتة معينة، كما لا يستطيع بنوع واحد من العلاقات الاجتماعية انه ملتقى ماتوصل اليه من تطور تاريخى ومايسعى ويطمح اليه من تطور حديث . ملتقى ازمنة مولية زاهية واخرى قادمة آتية . وبالتالى فهو فى مرحلة انتقالية من ماض ثقيل غامض الى مستقبل حديث واضح . ثم انه وليد تناقضات ما بين نوعين من التطور .

تطور داخلى بطيىء تهاوى اليـه من ظروفه التاريخية الخاصة .

وتطور خارجى سريع انحدر اليه من الخارج عن طريق الاستعمار .

وعنـدما نتأمل الحيـاة السياسية والقـوى السياسية فى العالم الثالث فاننا نجدها قد تطورت نتيجة الصراع بين هذين النوعين من التطور . فليس القوى السياسية فيه وليدة تطور داخلى بحت ولم يكن انطلاقه السياسى قائما على ثورة اجتماعية داخلية — كما هو الامر فى الاقطـار الاخرى وعلى ظروفه الخاصة وحدها ، وانما كان ذلك بالدرجة الاولى منبعثا من صراعه المستمر مع الخارج . لهذا كان تطوره السياسى تطورا ازدواجيا ناتجا عن احتكاكه مع الاستعمار من جهة ثم عن ظروفه الخاصة بعد ذلك من جهـة ثانيـة .

ان القوى السياسية فى العالم الثالث اذن قد تولدت فى غمرة هذين النوعين من الصراع :

الصراع الخـارجى الطـويل مع الاجنبى ، والصراع الداخلى المستمر الذى يأتى بعد ذلك . وبعبارة اخرى : الصراع من اجل الحرية والقضايا الوطنية العامة ، والصراع من اجل الديموقراطية والقضايا الاجتماعية الداخلية . وقد كان لكل من الصراعين دور مستقل فى حياة هذه الشعوب ومن الطبيعى انه يتحتم الوقوف لدى هاتين النقطتين لابراز الدور الذى يلعبه كل منهما فى تطوير الفكر السياسى فى البلدان الناشئة .

المرحلة الاولى : الصراع ضد الاستعمار :

ما هو الاستعمار ؟ وماذا جلب الى العـالم الثالث ؟

لقد نمت فى شعوب أوروبا الغربيـة طبقـة اجتماعية جديدة استطاعت ان تسيطر على الانتاج الاقتصادى ورؤوس الاموال . وعندما خضعت لها جميع الطاقات والامكانيات واستولت على مصادر الثروة فى بلادها بدأت تسعى فى الزحف على المجتمعـات الاخـرى لاستغلال خيراتهـا واخضاع ثرواتها لمصالحها .

هذه الطبقة هى التى دعت بالبرجوازية الاحتكارية وقـد استطاعت ان تتغلغل فى تلك المجتمعـات الاجنبية فجلبت معها نظامها الاقتصادى ومفاهيمها السياسية ، ووسائلها واجهزتها . انها طبقـة اجتماعية اجنبية غزت مجتمعات العالم الثالث من الخـارج واصبحت تديرهـا وتستغل طاقاتهـا وامكانياتها البشرية والطبيعية لمصالحها . انها قوة سياسية جديدة زحفت من الخارج الى قلب المجتمع . ومن الطبيعى أن تقف جميع الطبقات والفئـات الاجتماعية ضدهـا وأن تقود معارك طاحنة ضد هذا الاحتلال . على جميع الوجهات . وفى هذه المعارك تكتسب الشعوب خبرة ودراية تؤدى الى نوعية الطبقات الاجتماعية المختلفة . ان هذه المعارك أدت الى تكتلات نضالية رائعة وجرت خلفها سيول من الجماهير جعلتها تمارس الحياة السياسية وتراقب تحولاتها .

وقد اتسعت هذه الافاق وامتدت الى فئـات مختلفة من الشعب وأصبح فى أمكان العـامل والتاجر والفلاح والطالب والاستاذ والموظف على السواء ان تكون لهم آراء سياسية ومواقف وأن يساهموا فى التطور السياسى مساهمة فعـالة ونشيطة . وقد ساعدت على هذا الاتساع عوامل مختلفة وادت الحركات الوطنية وانشاء الاحزاب السياسيه والجمعيات والهيئات المتعددة والصراع الحامى ضد الاستعمار والثورات المختلفه من اجل الاستقلال .. أدى ذلك كله الى تعبئة جماهير غفيرة من الشعب واكسبها عاطفـة سياسيـة وعقيدة ونضوجا .

وهكذا لم تعد السياسة وظيفة تمارسها عناصر محدوده ولم تعد القوة السياسية هى فقط تلك التى تقصد فى قمة المجتمع وتمارس الحكم السياسى بصفه مباشره . لقد اصبح كل تكتل اجتماعى معين وكل فنه وهينة وكل حطه ثابتة تشكل قوه سياسية واحيانا يصبح الشخص والمبدأ أو الفكرة قـوة سياسية مستقلة . ومن الطبيعى ان المواقع التى انطلقت منها الطبقات الاجتماعيه واساليب النضال التى سلكتها ضـد الاستعمار كانت مختلفـة ومتناقضـة .

١ — نضال الطبقة البرجوازية : فالبرجوازية الوطنيه كان لها طموح الى استلام الحكم وكانت تحدوها رغبات داخليـه على النضال ضـد الاستعمار وطرده من البـلاد من اجل احتلال مقاعد الحكم وايجاد اصلاحات وطنية لتدعيم مراكزها ، وامتيازاتها . لقد دخلت فى صراع ضد الاستعمار من أجل هذه الامتيازات واصبح فى امكانها أن تعمل جاهدة لتحل محله فى البلاد . فقـد كان عرقلة فى سـبيل تطورها وتقـدمها الاجتماعى والاقتصادى بعد أن كان هو السبب المباشر فى انشـائها . فمن المعلوم انه لم تكن

٦٠٢

ناك في العالم الثالث طبقات برجوازية محلية بل مجيء الاستعمار .

وقد كان لهذه الطبقة نفوذ نسبي من الاقتصاد وكانت لها وسائل مختلفة وأجهزة وامكانيات تؤهلها لان تتزعم النضال ضد الاستعمار أكثر من أي طبقة اجتماعية أخرى .

انها تملك مثقفين ومفكرين وفي يدها وسائل مادية ولديها طاقات ورغم ذلك فان نضالها كان مجرد نضال سياسي ، يقع خلف المكاتب ويظهر في الصحف والجرائد ويتخذ طابعا ثقافيا سلميا . انها لا تملك الجراة على النزول الى الشارع لمواجهة رصاص الاستعمار وليس في امكانها أن تذهب الى ساحة الوغى لتحارب ولكنها كانت تختفي خلف الستار وتعلن احتجاجها وتأييدها او استنكارها لوسائل القمع ، وتكتفي بتحريض الشعب على العصيان والتمرد .

لقد كانت تتزعم النضال على الواجهة السياسية وتحاول اقناع الاستعمار عن طريق الفكر ، وكانت تؤيد النضال المسلح وتساهم في تمويله دون أن تشارك فيه . فبينما جماهير الشعب تموت في الشوارع وتتعرض للتنكيل والضياع المباشر مع الاستعمار كانت هذه الطبقة تصيح من بعيد ، وتنشر بياناتها ومواقفها في بلاغات رسمية متفرقة .

غير أننا نلاحظ شخصيات معينة من هذه الطبقة تتعرض للاعتقال السياسي وتعرف المنفى والسجون . وكان الاستعمار يسعى من ذلك الى اضعاف الحركة عن طريق تأديب هذه الشخصيات معتقدا بأنها هي الرؤوس المحركة لهذا النضال . ومن الغريب أن تعود الامتيازات بعد الاستقلال الى هذه الطبقة وأن تصبح شخصياتها التي تعرضت لاعتقال سياسي سطحي هي رمز البطولة والمقاومة والنضال . فالكثير من الزعماء السياسيين يحكمون العالم الثالث اليوم فقط على حساب الشهور أو السنين التي قضوها تحت اقامة اجبارية أو اعتقال سياسي يتمتع بجميع الحقوق . أما الآلاف من الضحايا والمقاومين الذين لاقوا حتفهم في ساحة الوغى وتحملوا أنواع التعذيب والتنكيل والحرمان والتشريد فليسوا مناضلين ، وليس نضالهم في المستوى اللازم (١)

ورغم هذه التهديدات المباشرة من الاستعمار للزعماء السياسيين فان النضال الطاحن كان يسير من تحت بصورة متزايدة ولم يتوقف . وكان اعتقال الشخصيات السياسية مجرد وسيلة لرفع مكانتها ومعنويتها في عيون الشعب . ولعل الاستعمار كان يتعمد احتجاز بعض هذه الشخصيات من أجل اثارة الانتباه اليها وجعلها هي الشخصيات الحاكمة بعد الاستقلال . فاذا أراد الاستعمار أن يوصي على زعيم سياسي بأن يحكم البلاد فما عليه الا أن يعتقله ويجعله مركز الحركة في هذه المعركة بمختلف الوسائل .

٢ ـ نضال الجماهير : أما الجماهير والطبقات الاجتماعية السفلى فكانت تحس بالضغط المباشر وبالثقل كله ينزل عليها . فهي معرضة للاستغلال والتنكيل والاضطهاد بصورة مباشرة . فليس لها اي مجال سوى أن تختار سبيل النضال او أن تموت . انها هي التي كانت تتعرض للاستغلال الطاغي وتتحمل اداء الضرائب الفاحشة ، وهي التي كان الاستعمار يستعبدها استعبادا مطلقا وفظيعا . ثم أنها لم تكن لها اي امتيازات يمكن ان يلحقها الخوف من أجلها فلا تفقد في النضال ضد الاستعمار سوى اغلالها. وهي لذلك كانت مندفعة الى أقصى حدود الاندفاع في صراعها الطويل الضروس مع العدو المحرك الفعلي للنضال الذي خاضته بمختلف وسائلها وهو نضال يتسم بالعنف لمواجهة العنف . فالجماهير لم تكن على وعي سياسي ولا تؤمن بالحلول السياسية غير أنها استطاعت أن تكتسب مفاهيمها السياسية من خلال النضال ومن خلال هذا الصراع نفسه وقد أدت البورجوازية الوطنية للجماهير في هذا المجال مساعدة معنوية هائلة فاطلعتها على بعض الاهداف التي يجب ان تناضل من اجلها ودربتها على استعمال وسائل النضال دون أن تشترك هي في استعمالها . وهنا يكمن الدور التاريخي الذي لعبته هذه البورجوازية في هذه المرحلة الاولى من نضال الشعوب .

ان الجماهير لم تكن لها ما كان للبورجوازية من امكانيات ولم تكن على علم بالاوضاع السياسية التي تعيش فيها الى الحد الذي يجعلها هي المبادرة الى النضال والمتزعمة له . ورغم ذلك فانها تخوض ميادين النضال بكل مناعة واقدام وكانت أحاسيسها الاجتماعية تقودها بعد ذلك الى الانطلاق من المواقع الملائمة دون الالتجاء الى

البورجوازية . ان الجماهير هى الصانع الفعلى للتاريخ والحضارات .

٣ — نضال الطبقات المتوسطة : الى جانب البورجوازية الوطنية والجماهير كانت هناك فئات اجتماعية أخرى متوسطة لها امتيازات محدودة ولكنها كانت تتعرض بطريقة أو بأخرى الى نوع من الاضطهاد وكانت أوضاعها المزعزعة المضطربة تقودها الى البحث عن الخروج من دائرة هذه الاوضاع .

ان مواقعها تختلف اختلافا بينا من فئة الى أخرى . وفى الامكان تقسيمها الى عناصر متعددة ذات مفاهيم متناقضة عن الحياه .

هناك فئات كانت تنطلق من شعورها القومى والدينى كانت تتذمر من الاوضاع التى أصبحت عليها البلاد ، وكانت غيرتها على المقدسات التاريخية وعاطفتها القومية تحدوها الى خوض المعركة واتخاذ التدابير اللازمة « لمحو هذا الطغيان الخارجى الذى دنس بلادها .

وهناك فئات أخرى معرضة للاضطهاد بحكم مواقفها الوطنية . ان هذه الفئات كلها كانت تحن الى الماضى البعيد واستعادة المكانة المرموقة للامة ، وكان نضالها يعتمد فى أساسه على بعث هذا الماضى واكتساب هيبته ووقاره .

يبدو من هذه الصورة السريعة للمجتمع أن جميع الطبقات فى هذا المجتمع لها دورها الموضوعى فى النضال . فالصراع من أجل الحرية الوطنيه صراع تلتقى حوله جميع العناصر الوطنية والطبقات وهو صراع يرتدى قناعا وطنيا يتميز بالشمول والاحاطة . ان القوى السياسية الوطنية تبدو داخلة فى تماسك وتلاحم عام كأنها عنصر واحد . وكثيرا ما تحدث فى هذه الحالة عن استعمال كلمة « الامة » أو « الشعب » بدلا من الطبقات أو الاحزاب والفئات .

غير اننا نستطيع أن نستثنى من هذا التلاحم بعض الفئات الانتفاعية التى لها مصالح مباشرة مع الاستعمار وكانت تعتمد عليه فى نفوذها الاقتصادى والسياسى فوقفت الى جانبه تعاضده وتحالفه . ولم تقد ضده اى معركة أو نضال .

هذه الفئات هى التى خانت القضية الوطنية وقد لاقت مصائر مختلفة فيما بعد ذلك .

ان الصراع ضد الاستعمار اذن هو صراع وطنى كثيرا ما يتجلى من صفة قومية لذلك تنضوى تحته معظم الفئات والطبقات التى تتألف وتتحد فيما بينها من أجل تصفية المشاكل الوطنية التى تعمها جميعا .

المرحلة الثانية — الصراع الداخلى :

غير أن التآلف الذى يحدث حول القضايا الوطنية العامة ليس الا تآلفا مؤقتا . لا يلبث أن يتمزق . فبعد تصفية الحساب مع الخارج تعود الطبقات الاجتماعية الى التنازع فيما بين يديها من امتيازات ومكاسب و (مغانم) . وفى هذه المرحلة ينتقل الصراع الى وسط المجتمع نفسه . ويشمل هذا النزاع بالدرجة الاولى المناحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبما أن السلطة هى الخطوة الاولى والوسيلة المباشرة لحل هذه المعضلات فان الصراع الاجتماعى يدور أساسا حول هذه المشكلة .

ان القوى السياسية تزداد تمرسا ومرانا وتأخذ فى الانفكاك اكثر فأكثر كلما تغلغلت فى هذا النزاع الاجتماعى .

ان انشقاق القوى السياسية حول الشئون الاجتماعية الداخلية أمر محتوم وموضوعى فى العالم الثالث ، تدلنا عليه تلك الاضطرابات والتقلبات السياسية المختلفة التى تؤدى فى كثير من الاحيان الى الاطاحة ببعض هذه القوى وطردها من مراكز الحكم لتحل محلها قوى سياسية أخرى تنازعها .

ويمتاز الوضع السياسى فى العالم الثالث بهذا الانشقاق السريع الذى يؤدى الى ترادف وتداول الحكم بين فئات اجتماعية مختلفة بصورة دورية .

ان العالم الغربى يرسو على نظم اقتصادية خاضعة للملكية الخاصة والانتاج الخاص ، ويخضع لطبقة احتكارية قوية . والعالم الشرقى يرتكز على اقتصاد اشتراكى قوامه الملكية العامة والانتاج الاشتراكى العام ويخضع لطبقة اجتماعية ذات فكرلوجية حازمة وصامدة . ومن الطبيعى أن تسود فى هذين العالمين قوى سياسية مختلفة تبعا للنظم الاجتماعية التى خلفها والظروف الاقتصادية التى تمليها . أما العالم الثالث فلم يرتكز فيه الوضع الاقتصادى والاجتماعى ارتكازا نهائيا وأخيرا لذلك نرى أن التزعزع الذى يعم

الحياة الاقتصادية والاجتماعية يعطي انعكاسا على الحياة السياسية .

ان هذه المجتماعات لم تتخذ صورتها النهائية الاخيرة ولم تندثر فيها بقايا النظم الوريثة لهذا فان الاضطراب الذى يعم حياتها السياسية هو ظاهرة موضوعية لا تنقضي الا بانقضاء البواعث الاقتصادية والاجتماعية التي تتسبب فيها .

ولكي نستطيع تحليل هذه المجتماعات والى قواها السياسية الرئيسية ، والحركة التي تقوم بها كل قوة لدفع عجلة التطور الى الامام يجب ان نعود الى تلك المواقع الاجتماعية التي تنطلق منها والاماكن التي تحتلها في تركيب هذه المجتمعات .

ان الصراع الداخلي بين العناصر المختلفة التي تكون وحدة ما هو الدافع الاساسي للتطور . وهو الذي يقود الي تغير العصور وانتقال الحضارات شرط أن يؤدى فى نهايته الي الانفجار الثوري الكامل للمجتمع .

ان الثورات ليست مجرد صراع بطيء وليست مجرد غليان ومظاهرة صاخبة يعود الاشخاص بعدها ليستقروا في أوضاعهم القديمة الراسية ولكنها تحولات في العناصر والجزئيات داخل الوحدة الكاملة .

ان العناصر المادية التي تكون مجتمعا ما هي طبقاته الاجتماعية وهذه الطبقات متراصة فى أوضاع وأمكنة متقاربة ومتباعدة فى الشدة والعنف وتقوم بوظائف مختلفة فى الانتاج والاقتصاد ضمن نظام معين وفى أطار النسق العام برقابة واتقان .

ولكن الانفجار الثوري يستطيع أن يؤثر على وظيفة هذه العناصر وأن يحدث تغييرا فى الاماكن التى تقع فيها . وسيؤدى ذلك حتما الى انشاء كيان جديد مستقل تتبدل فيه الاوضاع وتتغير . ان المادة تركيب العناصر اذن يؤدى الى تغيير الوظائف البطيئة العادية ويحولها الى اندفاع ثورى شامل . ونلاحظ أن ذلك يحدث فى الطبيعة والمجتمع على السواء . وفى هذه الحالة التى يتغير فيها وجه المادة وتتبدل أوضاعها ينبثق أمامنا سطح جديد يحمل قوات وحركات زاحفة متدفقة وتكون لحظة الانفجار هى التى نسميها « بالثورة » .

أن الثورة هي مرحلة التبدل والتحول الشامل داخل وحدة ما من العناصر . ان الطبيعة والمواد والكائنات ، والمجتمعات البشرية كلها خاضعة لهذا المفهوم . فالتبديل وتفجير القوى الكامنة داخل عناصر الوحدة يتم دائما عن طريق « الثورات » ان مرحلة التاريخ البشرى مفصولة بهذه الانفجارات القريبة والبعيدة ولا يمكن لاى مجتمع أن ينهض ليصنع التواريخ الخارقة الا فى المراحل التى تتفجر فيها قواته الداخلية .

هذا ما حمل بقبيلة قريش التى ظهرت فيها أيديولوجية جديدة ترمى الى قلب الاوضاع الوثنية الجامدة . ان السكان العرب لم يكونوا يتجاوزون مائة الف رجل فى شبه الجزيرة العربية . ولكن الانفجار الثورى الذي فتق عن القوة المنبعثة الجديدة استطاع أن يقودهم الى انتصارات عالمية هائلة . فى هذا الوقت كانت شعوب أخرى قد انهت انفجاراتها الاولية وبردت طاقاتها ،وأوشكت على الخمود النهائى الراكد . وكانت شعوب ثالثة لا تزال تتراكم وتتحرك عناصرها الداخلية للبحث عن الانفتاق والتحرر . ومع ذلك فان الانفجارات قد لاتؤدي الى ابادة العناصر كلية ، وانما الى استبدالها وزجزجة أماكنها .

ان قبيلة قريش لم تنفجر انفجارا كليا الى أعمق الجزئيات ولكنها قامت باستبدال العناصر الرئيسية من أماكنها ، وانسلخت عن قشورها الباقية لترتدى أثوابا جديدة ناصعة .

وبحديث آخر فان الثورة العربية قد خلقت طاقات جديدة لم تكن قائمة من قبل فى المجتمع البدائى . انها خلقت تركيبا اجتماعيا قوميا مرتكزا على دعائم جديدة . ومع ذلك فان شعوب العالم الثالث رغم صراعها الداخلى المحتد فانه لم يؤد الي انفجارات غارقة بعيدة فى كيانها الاجتماعى الا نادرا .

انها تقوم بتبديلات فى المواقع ، ولكنها لا تصل الي أي تصدع شامل فى تركيبها ، وانما تبقى جاثمة فى هياكلها تدور حول نفسها داخل الاطار والتنسيق العام الذى يلفها .

ان شعبا ما يمكن أن يكون على درجة غالية من الغليان ولكنه لا يصل الى الانفجار الثورى الا فى مراحل معينة . ويعود ذلك الى مدى تأزم تناقضاته واشتدادها والي الظروف التاريخية العامة التى يوجد فيها .

هناك حركتان يصدر عنهما تغير مختلف :

١ — التغير الثورى صادر عن الحركة الانفجارية

٢ — التغير البطىء صادر عن الاوضاع الساكنة والسير العادى للحياة . كلتا الحركتين تؤدى فى آخر تحليل الى نفس النتيجة فمجموع ما يصل اليه التغير البطىء خلال عصور هو نفس ما تحققه الثورة فى مدة قصيرة . ان التغير الثورى ليس الا تراكما لما يصل اليه التغير العادى وهو نتيجة حتمية للتطور الطبيعى للحياة .

موقف القوى السياسية من القضايا الاجتماعية

نستطيع أن نلاحظ اذن كيف تتجزأ القوى الاجتماعية فى العالم الثالث حول هاتين الحركتين وما هى المواقف التى تنطلق منها معالجة المشاكل الاجتماعية ثم ما هى العناصر التى تتشبث باحدى الحركتين وتتمسك بها وما هى العناصر التى تتمسك بأخرى .

ان الطبيعة والمجتمع كلاهما يحتويان على هذين النوعين من التطور . وتبعا لذلك فاننا نستطيع أن نعثر على قوتين أساسيتين تكمنان خلف هاتين الحركتين . هناك عناصر مثبطة سالبة وهناك عناصر حافزة ايجابية . العناصر الاولى تحافظ على التركيب القديم، وتسعى الى التشبث به والدفاع عنه . العناصر الثانية تحاول التخلص من هذا التعويض وتسعى الى التجديد وتغيير البناء .كما اننا نصادر فى كل من المجتمع والطبيعة عناصر أخرى ثالثة ليس لها دور فعال مباشر فى هاتين الحركتين ، ولكنها تقف محايدة منتظرة .

ان هذا التقسيم النظرى له أساس اقتصادى فى الحياة العملية أيضا . فالمجتمع من حيث الاهمية الاقتصادية يمكن تقسيمه الى ثلاثة قوى رئيسية .

١ — الطبقات التى لها ملكية حول وسائل الانتاج ، وتستعمل فى استثمار هذه الملكية عمل الغير .

٢ — الطبقات التى لها ملكية حول وسائل الانتاج وتستعمل فى استثمار ملكيتها عملها الخاص .

٦٠٥

٣ — الطبقات التى ليس لها اى ملكية حول وسائل الانتاج وبالتالى يكون عملها مستغلا من قبل الطبقات الاولى .

ان الطبقات الاولى تملك وسائل الإنتاج وتملك عمل الغير والطبقات الثانية تملك وسائل الانتاج دون عمل الغير والطبقات الثالثة لا تملك شيئا سوى عملها الخاص .

ان المجموعة الاولى اذن تستغل المجموعة الثالثة وتدخل معها فى نزاع لانها تتوصل الى الاستئثار بخيراتها التى أنتجها أناس آخرون وخلقوها . أما المجموعة الثانية فهى مستقلة تبدو محايدة فى هذا النزاع لانها تكتفى بملكيتها التى تعمل فيها بنفسها . المجتمع اذن يبدو على شكل هرم أو مثلث قاعدته فى الاسفل . وقمته فى الاعلى الاولى هى الطبقات العليا . وهى التى — بحكم قوتها ونفوذها الاقتصادى — تتولى زمام السلطة فى يدها ، وذلك من أجل اخضاع الطبقات الاخرى الواقعة تحت نفوذها وهى التى توجد بصورة مباشرة أو غير مباشرة على رأس الدولة .

هذه الطبقات تولدت خلال الاحتلال الاستعمارى للبلدان الناشئة ، وعمل الاستعمار على تطويرها فى مختلف الميادين . وعندما خرج من هذه البلدان سلم لها مقاليد الادارة والاقتصاد وأمور السياسة والبلاد فى يدها وتركها خليفته فى سير الحياة العامة انها وريثته فى الحكم والاقتصاد والسياسة فقد ابقت هذه الطبقات على نظام الاستعمار الاقتصادى والادارى وتقمصت مفاهيمه وتبنت مواقفه حيث أمكن لها ذلك وأصبحت امتدادا له داخل هذه المجتمعات .

وفى الاماكن التى أمكن لهذه الطبقات ان تستلم الحكم ، يمكننا أن نقول بأن الاستعمار لم يفقد شيئا من مواقعه وامتيازاته . فسياسته لا تزال قائمة فى تلك البلاد ، ونفوذه الاقتصادى متغلغل، وهو يستطيع عن طريق هذه الفئات ان ينفذ جميع مخططاته ويحقق اهدافه . هذه الفئات تتكون من البرجوازية الكبرى التى تملك القطاعات الاقتصادية ومن المالكين الصغار بين الكبار

واصحاب المعامل والمصانع والبنوك . نلاحظ اذن أن هذه الفئات تشكل قوة اقتصادية واجتماعية كبرى قبل أن تكون قوة سياسية . ونظرا لهذا النفوذ القوى الذى تتمتع به والامتيازات المتعددة التى تعود اليها فى البلدان الناشئة فانها تعارض فى اجراء أى تحول فى تركيب الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية . وهى تقود حربا شعواء بكل ما تملك من وسائل وقوة لردع كل محاولة رامية الى المس بأوضاعها .

أما الطبقات الوسطى فتشمل أصحاب المهن الحرة والاطباء والمحامين والمهندسين والاساتذة والفلاحين المتوسطين . وعلى العموم جميع الذين يعملون بأيديهم ولا يستطيعون اضافة عمل الغير .

هذه الفئات تبقى فى البداية فى شبه حياد ، فهى من جهة تسعى وتطمح الى الارتقاء والالتحاق بالفئات العليا وهى من جهة ثانية معرضة بصورة غير مباشرة للاستغلال من طرف هذه الفئات ولذلك تكون مرغمة فى كثير من الاحيان على اتخاذ مواقف لصالح الفئات التى تحتها . غير أن حيادها لن يلبث أن ينكشف فاذا ما أشرف ميزان القوى على الميل الى احد الجانبين المتنازعين فانها ستصفق دون ريب ، وستنحاز الى الجانب المنتصر .

أما الطبقات السفلى فتتناول ما بقى من العناصر والجماهير التى لا تتمتع بأى نفوذ اقتصادى ، ولا تملك الا عملها الخاص .

ان الناس الموزعين فى المجتمع ، ويحتلون أحد هذه الاوضاع الثلاثة ينظرون الى الوحدة الكاملة أى الى المجتمع بصورة متناقضة ومختلفة . فالقائمون فى الاوضاع العليا يحلمون بابقاء الاماكن كما هى ويتصورون المجتمع العادل على نفس الصورة فى نفس التركيب القائم بين أيديهم ... اى انهم ينطلقون فى تحديد عدالة المجتمع من امتيازاتهم ومواقعهم الطبقية . والقائمون فى الاوضاع السفلى ينظرون الى الاوضاع الحالية على انها حدود ظالمة . وقيود يجب تكسيرها . هؤلاء يصورون المجتمع العادل كحقيقة مجردة ، وهم يحلمون باقامة عدالة موضوعية لانهم غير مرتبطين بامتيازات وأطماع طبقية . أما الفئات المتوسطة فتصور مجتمعا مذبذبا لا يميل الى الطبقات العليا ولا الى الطبقات السفلى . انها تريد القضاء على امتيازات الفئات العليا ولكن دون الانتقاص من امتيازاتها هى . وبصورة مختصرة فانها لا تتبنى وجهة نظر الرأسماليين ولاوجهة نظر الكادحين . انها أيضا تنطلق من وضعيتها الذاتية ، وتصور المجتمع العادل على شاكلتها وصورتها . ان الحياد والانتظار الذى تتخذه حيال المشاكل الاجتماعية ليس صور قارة ثابتة ولذلك تكون هذه العناصر مزعزعة الاوضاع قلقة الفكر ، مضطربة المواقف ولا تلبث أن تتذاوب وتنضم اما الى الفئات الموجبة الفعالة السفلى أو الى السالبة المثبطة العليا . ان وضعيتها مؤقتة ولا يمكن تصور أى وحدة على شاكلتها . ولكنها تظل عنيدة مضطربة . فاذا كان الموضوع هو اختيار احدى الطريقتين للتطور فانها تحاول نبذ الطرفين معا ، وتحاول الاستيحاء من الماضى ، والتفتيش فى المستقبل للعثور على صورة وسطية خيالية .

ان هذه الفئات تقدم لنا أوضاعها كنموذج للمجتمع الذى تريد الحصول عليه . وهو فى نظرها مجتمع وسطى لا انحراف ولا استغلال فيه . ولكنها لا تستطيع وضع أية مفاهيم واضحة لهذا المجتمع وتنسى أن كل صورة وسطية لا تكون كذلك الا اذا كان لهاطرفان على جانبيها يجعلانها فى الوسط اى أن نموذجها هى لا يوجد الا فى المجتمع الذى هى فيه . لذلك نلاحظ أن هذه الفئات لا تعطى أى ايضاح وليس فى امكانها ذلك ، عن الحياة الجديدة القادمة . انها تكتفى بالطموح الى صورة مستوحاة من عقائدها واخلاقها .

ولعل من الطبيعى أن يكون لهذه الطبقة فى بلدان أفريقيا وأسيا نفوذ سياسى وفكرى فى معظم الاوساط الاجتماعية . وتساعدها مصادفات تاريخية مفاجئة تصل بها الى كراسى

الحكم بعــد الانتفاضات الوطنية للحصول على الاســتقلال .

ماذا تفعل هذه العناصر بجهاز السلطة عندما يسقط من أيديها ؟

انها تجد نفسها عاجزة عن تطبيق أى صورة خيالية للمجتمع . وتمضى بطريقة أعتباطية فى اتخاذ مواقفمهلهلة حيــال المشاكل الاجتماعية المعقدة . فهى لا تعرف لماذا هى موجودة فى هذه السلطة ولا فيما اذا يجب استعمالها . وهكذا فاذا لم تقم أنقلابات ضــدها من طرف القوى اليمينيه أى الفئات العليا ، ولا من طرف القوى اليسارية أى الفئــات السفلى واذا لم تقم هى بالانقلاب علىنفسها لتبنى احدى هاتين الوجهتين فانها تظل ســائرة فى تصور ولا تؤدى السلطة التى فى يدها الى أى نتــائج أو تطــورات فى المجتمع .

أن هذا التوزيع الثلاثى للمجتمع يجد تغييره فى الالفــاظ السياسيه العاديه . فاليمين واليسار والوسط قوى وتيارات تنطلق من مواقع مختلفة ولكنها كلها تجد أوضاعها قاعده لهذا الانطلاق ونموذجا للسياسة الاجتماعية التى تدعو اليها غيرانـا لا نستطيع ان نعثر على وجود مطلق لهذا الوسط فى العالم الثالث . فالقوى الوسطية قد تاخرت فى تكوينها عن اليسار واليمين بشكل ملحوظ . ويقتضى وجودها فى غالب الاحيان أن يكون فى مجتمع متكاثف القوى والنفوذ . لذلك نستطيع تجاوز هذا الوسط فى كثير من الاقطار بحيث ينتهى اليمين يبتدىء اليسار .

موقف القــوى الســياسية من القضــايا القومية بعد الاستقلال

أن تلاحم القوى السياسية فى مجتمع ما حول القضايا الوطنية العــامة هو تلاحم ينبــع من مصلحتها العامة ، ومن شعورها الوطنى العام

الذى لا يميز بين طبقة وأخرى فى كثير من الاحيان ويبدو أن احسن اطار تلتقى فيه هذه القوى فى تلاحمها وتحالفها من أجل القضايا الوطنية هو الاطار القومى . فالعــالم العربى اليوم يجتاز مرحلة حاســمة من تطوره تتجــلى فى وقوفه القومى حيال عدو خارجي واحد هو الصهيونية ومن ورائها الاستعمار . أن أفضل شكل للنضال من اجل الدفاع عن القضية العربية يكمن بالضبط فى هذا التحالف القومى .

على أن النظريات السياسية تختلف اختلافا بينا فى هذا المجال . فهناك رأى يدعو الى توحيد القوى السياسية اليسارية وحدهافى هذه المعركة دون مشاركة العناصر اليمينية فى العالم العربى والحجة التى يعتمد عليها هــذا الراى هى أن القوى اليمينية فى الوقت الحاضر لا يمكنها أن تناضل ضد الصهيونية نظرا لارتباطاتها الطبقية ومصالحها السياسية والاقتصادية مع الاستعمار الذى يساند الصهيونية أيضا .

أن القوى اليسارية تستنتج أنه لا يمكن أن تكون أصدقاء للاستعمار فى الوقت الذى تحارب فيه حليفته الصهيونية التى ليست فى الحقيقة سوى وجه آخر من أوجه الاستعمار نفسه . ويعتقد اليساريون العرب بأن تلاقيهم مع اليمين وتلاحمهم معهم فى المعركة ضد الصهيونية لا يتم الا بتخلى هذا اليمين عن كونه يمينيا . وهذا ما لا يمكن ان يتم على الاطلاق . أن معنى ذلك أن الصراع الوطنى سيتحول الى صراع اجتماعى ومعنى ذلك ايضا أن اليسار سيكتسب الانتصار على واجهتين : الاجتماعية والقومية .

ومن الممكن القول بأن هناك مبدا آخر معارضا تماما لهذا الراى هو مبدا اليمين نفسه . أن هذا الأخير يرى — دون شك — أن القضية العربية يمكن حلها على أساس يمينى كامل . هذه القوى تنفى أرتباطها الكلى مع الاستعمار وان كانت تقر بأنها تتبع نظمه من حيث الاقتصاد والحيــاة . ولذلك تلتجىء الى التراث القومى وحده وتجعله قاعدة الانطلاق . أنها ترى أن التحالف يمكن أن

٦٠٨

يتم بين جميع القوى اذا اعتمدت على تراثها الفكرى والروحى والقومى دون التعرض للمشاكل الاجتماعية وطرقها .

أن ازاحة بعض القوى الوطنية يسيء فعلا الى انجاح هذه المعركة ويضعف مراكزها . لذلك فان احسن ما يفيد القوى السياسية فى العالم الثالث على العموم هو هذا التضامن من حيث المبدأ الأساسى على وجوب النضال ضد العدو الخارجى .

أن استعمال كل الطاقات والامكانات البشرية والطبيعية والسياسية لكفيل بتحقيق كل الغايات الوطنية .

معالم التطور السياسى فى افريقيا

د. عبد الملك عودة

فى بداية هذه الدراسة يحسن أن نثبت هذه الحقائق التمهيدية وهى:

١ ــ افريقيا قارة واسعة من حيث المساحة وتعداد السكان ، وتعدد الاصول اللغوية والعرقية والوحدات السياسية والمراكز الدولية التى ترتبط بها الوحدات السياسية .

ويترك هذا آثارا متعددة منها أنه من غير المتيسر أو غير الصحيح علميا أن نصدر حكما قاطعا مانعا على التطور السياسى فى جميع الوحدات السياسية ، كما أنه فى نفس الوقت لا نستطيع أن نقدم أحكاما متعددة بتعدد الوحدات السياسية وتعدد المجتمعات المختلفة .

ويرجع هذا الى أن التطور السياسى الافريقى يتراوح بين حالتين هما التماثل والتباين وهذا بالنسبة للمجتمعات الافريقية بعضها تجاه بعض ، وبالنسبة للمجتمعات الافريقية تجاه المجتمعات الاوربية صاحبة السلطة الاستعمارية .

٢ ــ اننا لا نستطيع أن نفصل هذا التطور السياسى المعاصر عن جذوره التاريخية ، بمعنى أننا نلحظ فى الدراسة آثار ونتائج هذه الجذور التاريخية القديمة سواء فى شكلها المباشر أم شكلها غير المباشر ، ونادرا ما نلحظ الشكل المباشر وان كنا لا ننكره .

وتفسير هذا يأتى من أن القارة كانت تعيش فى تيار سلسلة من التطور التاريخى حتى بدء حركة الاستعمار الاوروبى . وأن هذا التطور التاريخى كان ذا شكل عام واشكال خاصة .

أما الشكل العام فيأتى فى صورة مجتمعات متعددة قطعت عن مجرى التطور العالمى وانعزلت فى صورة قوالب العصور الوسطى والقديمة من حيث المفاهيم الحضارية وطرق الاتصال والمبادىء القانونية ، وما تركته العوامل الجغرافية الخاصة بافريقيا من الوان وأحكام وآثار .

وأما الاشكال الخاصة فهى أنه فى داخل هذا الشكل العام تمايزت وتباينت صور هذه المجتمعات وتحددت علاقاتها بعضها ببعض نتيجة للعوامل الخاصة التى شهدتها كل منطقة افريقية بالنسبة للاخرى ، فشمال افريقيا شهد قيام المجتمعات الاسلامية وعلاقاتها السياسية والعسكرية مع جنوب أوروبا خاصة والعالم المسيحى عامة . وشهد غرب افريقيا آثار تجارة الرقيق الى العالم الجديد نتيجة لجهود التجار والقراصنة الاوروبيين ، بينما شهد شرق القارة ووسطها هذه التجارة ذاتها مع توطن اسيوى قديم فى شكل فئات تجارية . وانعزل سكان الجنوب الى أن توطنه البوير وأخذوا فى التقدم من اقصى الجنوب نحو الشمال .

ولهذا نجد أن مقاومة هذه المجتمعات للاشكال الحكومية الجديدة تختلف من منطقة لاخرى .

وأن التنظيمات الاوروبية لشكل هذه المجتمعات ومستقبلها تختلف من منطقة لاخرى .

ومن ناحية أخرى نجد أن الاوروبيين عند وصولهم لهذه البلاد وجدوا تركيبا اقتصاديا تتصف به منطقة عن أخرى وكل جماعة بشرية من الاخرى ، وفى داخل هذا التركيب أو على انقاضهظهرت العوامل التى اصطنعها الاوروبيون لتعديله أو التخلص منه . كما تؤثر ايضا أنواع المواد الاولية التى وجدها الاوروبيون ونوع السوق الخاص بها وطريقة استثمارها ... الخ .

٣ — ننتقل بعد هذا الى تحديد ابعاد هذا التطور السياسى ، بمعنى ما هو المناخ الدولى الذى عاش فيه وتنفسه وتأثر به . وفى هذه النقطة نقدم الملاحظات التالية :

(أ) أن هذا التطور السياسى المعاصر بدأ فى داخل اطار من العلاقات السياسية الدولية والعلاقات الاقتصادية الدولية . وهذا الاطار لم ترسمه أو تشترك فيه أفريقيا . لقد افلحت أوروبا فى تحطيم حركات المقاومة الافريقية لعمليات الغزو الاوروبى . ومن ثم تمكنت أوروبا من السيطرة الكاملة على الموقف وهذا أعطاها حرية رسم الاطار العالمى للعلاقات الدولية سياسية كانت أم اقتصادية . وفى داخل هذا الاطار تحددت معالم العلاقات المتبادلة وقوانين تنظيم هذه العلاقات بين المنتصر والمهزوم وبين التابع والمتبوع . وهذه الملاحظة ترسمها صورة العلاقات المتبادلة بين الدول الاوروبية بعد فترة الكشوف الجغرافية ومن أبرز صورها ما حدث فى مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ .

(ب) فى داخل هذا الاطار العالمى وبالذات الاطار الاقتصادى — عاشت افريقيا وتعرضت لكل الافعال وردود الافعال . الامر الذى ترك آثارا ونتائج تراكمت فى اشكال متتالية . وادى هذا الى تشكيل وصناعة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المستعمرات الافريقية . وفى داخل هذه الاوضاع المصنوعة طوال الفترة من بداية الحركة الاستعمارية الحديثة حتىالحرب العالمية الثانية نمت وبدات بذور التطورالسياسى الافريقى وامتد طريقه .

(جـ) تعرض هذا التطور الافريقى الى ضغط نوعين من القوى التى تعمل على تشكيله وتوجيهه وهذه الرغبة قد تكون عفوية أو تكون عن عمد . وهما :

١ — متطلبات الاطار العالمى القائم الذى يسمح بنوع من التطور فى داخله ووفق أحكامه وأوضاعه الرئيسية القاضية بدوام علاقات التبعية للاقتصاد الاوربى الرأسمالى . وهذا معناه أن طبقات اجتماعية موجودة فعلا قد تأقلمت مع النظام الاقتصادى والسياسى القائم وأن طبقات اجتماعية جديدة أرتبطت بهذا الاطار القائم فعلا وسارت فيه ورأت مصلحتها ومستقبل بلدها فيه .

٢ — متطلبات طبقات اجتماعية جديدة أخرى ترى أن التطور لا يتم وأن التقدم لا يحدث الا اذا تم كسر وتحطيم هذا الاطار العالمى وكل ما ينتج عنه،واستبداله باطار جديد فى العلاقات الدوليه السياسية والاقتصادية وما يتلاءم معها من أوضاع داخلية . وعملية كسر أو تحطيم هذا الاطار قد تكون بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة ، وتستند الى أوضاع شعبية وتأييد جماهيرى من طبقات شعبية عديدة ترى مصلحتها ومستقبل بلدها فى تغيير هذا الاطار والثورة على ديمومته .

متى بدأ هذا التطور السياسى :

الى أى تاريخ ترجع بداية هذا التطور السياسى ؟ فمعرفة البداية توضح الطريق ، ومعرفه الطريق ترسم لنا الاهداف والوسائل .

ان هذه البلاد عاشت فى أوضاع ساكنة فيما عدا بعض المجتمعات الاسلامية فى شمال القارة التى شهدت حركات الاصلاح الداخلية ، ولكن هذه الحركات لم تنتج أثارا مباشرة تعيش لمدد طويلة .

والسؤال هنا : هل البداية التى نبحث عنها ترجع الى فترة حركات المقاومة القبلية المسلحة ضد الغزو وضد أقامة نظم الحكم الاوربية ؟

أم أن البداية التى نبحث عنها ترجع الى فترة زمنية ظهرت فى تاريخ كل مجتمع (وليس بالضبط فى وقت واحد بالنسبة لكل المجتمعات) وذلك بعد مرحلة استقرار نظام الحكم الاوربى ونمو البيئة المصاحبة لحياة هذا التنظيم الجديد

٦١٠
فى ميدان الاقتصاد والثقافة والاجتماع والعلاقات الدولية ؟

نحن نرفض القول بأن البداية ترجع الى فترة حركات مقاومة الغزو التى اتصفت بالقبلية المسلحة وسبب هذا أن هذه المقاومة لم تكن تعبيرا عن بحث قومى ولم تكن تنظيما قوميا ولم تكن تعبيرا عن مطالب طبقات جديدة تقارع الاستعمار بنفس سلاحه انما كانت رد فعل مجتمع راكد نائم استيقظ فجأة على صليل أوربا الرأسمالية الصناعية المتقدمة . ولا نستطيع أن نصف هذه الحركات باكثر من حركة عابرة ولهذا سرعان ما تبددت كل هذه الحركات أمام الاسلحة الحديثة والعلم الحديث والفن والتنظيم الحديث الذى تمثله حضارة أوروبا الرأسمالية .

ومن وجهة نظرنا أن البداية هى فترة زمنية جاءت بعد استقرار التنظيم الحكومى الأوربى فى افريقيا . وهذه الفترة الزمنية هى فترة ظهور الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسيادة الاقتصاد النقدى النسبية فى المجتمع الافريقى ومعنى هذا فى نظرنا هو .

١ — أن الفترة الزمنية التى ظهرت فيها الآثار والنتائج الاجتماعية والثقافية لسيادة الاقتصاد النقدى النسبية فى المجتمع الافريقى هى بداية التطور السياسى الحديث فى افريقيا ولهذا فكل مجتمع افريقى يختلف الى حد ما عن غيره من المجتمعات الافريقية فى البدء المبكر أو المتأخر نسبيا .

كما أن هذه الآثار لم تظهر مرة واحدة ، ولم تظهر مع بداية ظهور الاقتصاد النقدى انما هى من نتائج تاريخية لعملية صراع بين نقيضين هما اقتصاد استكفائى قديم تصاحبه علاقاته الاجتماعية والثقافية واقتصاد نقدى حديث تصاحبه علاقاته الاجتماعية والثقافية ونمو هذا الاقتصاد الحديث تحت رعاية النظام الحكومى الجديد الذى ترتبط مصالحه ووجوده بالاستثمار البنكى والشركات واستخراج المواد الاوليةوتحويل المجتمع من اقتصاد مقايضة واستبدال ضيق الى مجتمع اقتصاديات النقد والمحصول والتوزيع العالمى .

٢ — أن فترة الحرب العالمية الثانية هى التى أظهرت نتائج المعركة بوضوح ورجحت جانب الاقتصاد النقدى الحديث . وليس معنى



من معالم التطور السياسى فى أفريقيا وجود حوالى خمسين وحدة سياسية ذات حدود تشمل مناطق جغرافية وطبيعية متعددة ووحدات قبلية متنوعة

هذا أن هذه المجتمعات جميعها عرفت الاقتصاد النقدى فى فترة الحرب بشكل واحد أو ظهرت فيها نتائج هذه المعركة بشكل واحد انما الذى حدث هو أن متطلبات الحرب وأعتماد الحلفاء على افريقيا فى سد حاجات الحرب واتجاه المحور الى افريقيا لقطع طرق الأمدادات والتموين الخاصة بالحلفاء هذا كله جعل ثقل الاقتصاد النقدى وكل ما يترتب عليه يتضح ويتبلور .

ولكن مع كل هذا فان انتصار الاقتصادالنقدى وصيرورته الطابع العام للاقتصاد الافريقى مجرد مسألة نسبية ، وهذا لان تاريخ بعض البلاد والاقاليم شهد الاثار والعوامل السابقة لمدة طويلة وبعضها لمدة قصيرة . كما أن هذه الاثار والنتائج ظهرت فى بعض الاقاليم بشكل معين يختلف عن الشكل الذى عرفته بعض المجتمعات الاخرى . ولهذا فأن نتائج المعركة وقيمة القوى والطبقات والاوضاع الجديدة مازالت نسبية .

٣ — أن ظهور هذه الاثار الاجتماعية والثقافية لا يعنى انها بالذات هى الاثار التى شهدتها دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية فى الفترة

التاريخية الخاصة بالانتقال الى الاقتصاد الحديث .

واهتمامى بهذه النقطة بالذات يأتى من أنه مادامت افريقيا لم تعرف ولم تشهد بنفس الدرجة وبنفس الشكل وبنفس الثقل الاثار والنتائج والابعاد الهيكلية الاجتماعية التىعرفتها المجتمعات الاوروبية ، فان معنى هذا اننا لا نستطيع أن نرتب نفس النتائج أو ننتظرظهور نفس النماذج التى شهدتها أوروبا وأمريكا الشمالية . وهذه النقطة تتصل بدراسة نظم الحكم والوضع السياسى الافريقى وهل من الممكن أو من اللازم أن يكون صورة طبق الاصل للنموذج الذى عرفته مجتمعات غرب أوروبا وأمريكا الشمالية .

ومعنى هذا أن مجتمعات افريقيا شهدت ظهور طبقات اجتماعية جديدة ذات أوضاع اجتماعية وثقافية وحركة لم تعرفها نفس المجتمعات الافريقية السابقة أيام الاقتصاد الاستكفائى . ولكن من المهم أن نعرف أن هذه الطبقات الاجتماعية الافريقية بكل ظروفها وأوضاعها ليست هى بالضبط الطبقات الاجتماعية التى تكلم عنها مثلا موريس دوب وبول سويزى فى دراساتهما عن نشوء الاقتصاد الرأسمالى فى غرب أوروبا .

وها هى أمثلة توضح ما أريد قوله :

فى بعض المناطق الافريقية ظهرت طبقةالعمال والاجراء الصناعيين فقط والسبب فى هذا أن الطبقات المتوسطة أو البورجوازية الافريقية لم تظهر ، فقد منع ظهورها أن العناصر البيضاء المتوطنة والتنظيم الاقتصادى الاجنبى احتلت المراكز والمستويات التى كان من المقدر أن تحتلها البورجوازية الافريقيةفى الوضع الطبيعى .

وفى بعض المناطق الافريقية كانت غالبية طبقة العمال والاجراء زراعية وليست صناعية . والسبب فى هذا أن تنمية الاقتصاد الحديث تمت فى صورة مزارع للمواد الاولية والمحاصيل الزراعية اللازمة للسوق العالمية ولم تكن هناك موارد أولية ومعادن تجعل الوضع العكسى هو الاصل .

وفى بعض المناطق ظهرت الطبقات المتوسطة والمقاولون والمهنيون والموظفون فى الحكومة والشركات بصورة مبكرة عن ظهور العمال الصناعيين والزراعيين .

وفى بعض المناطق خاصة المستعمرات الفرنسية السابقة أثر التنظيم الحكومىالاندماجى فى فرنسا الاوروبية فى عدم تيسر الظروف الملائمة لنشوء طبقات بورجوازية أفريقية قوية والسبب فى هذا أن البورجوازية الفرنسية كانت قوية بنفوذها ومالها ووجودها . ومن ثم أصبح الموقف ملائما لنشوء طبقات العمال الافريقيين ونقاباتهم وطبقات صغار المهنيين كالكتبة والمدرسين . وهؤلاء أصبحوا فيما بعد عماد الحركة الوطنية وقادتها .

ومن ناحية ثانية ظهرت آثار رسم الحدود السياسية فقد تكونت وحدات سياسية ذات حدود تشمل مناطق جغرافية وطبيعية متعددة ووحدات قبلية متباعدة . وهذا أوجد حالة عدم امكان قيام مركز واحد للعمل السياسى . بمعنى أن العمل الاقتصادى الجديد نشأ من بلد مثل الكونغو البلجيكى فى مراكز متعددة ومتباعدة . فلما جاء دور العمل السياسى لم يفلح فى الزمن القصير فى التركز فى مركز واحد وظهرت مراكز سياسة متعددة مثل ليوبولدفيل واليزابيث فيل وبالعكس فى مناطق أخرى ظهرت أمكانية العمل الحكومى والاقتصادى فى مركز واحد فى غانا . وكان هذا المركز فى الجنوب الذى أستأثر بالثقل السياسىبينما عاش الشمال فىشبه عزلة وتأخر .

ومن ناحية ثالثة يجب تقييم السياسةالحكومية الاستعمارية ومدى العوائق والروادع التى وضعتها هذه الاداة الحكومية ومدى مااصطنعته لها من حماية بقوة البوليس والتشريع للوقوف فى وجه جميع الاثار السياسية لهذا التطور . ومعنى هذا أن بعض المناطق ظهرت فيها الاثار الاقتصادية مبكرة نتيجة لعمليات الاستعمار الاوروبى . ولكن التشريعات والتنظيمات والعوائق الحكومية منعت ظهور وامتداد هذه الاثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، بينما فى بعض المناطق الافريقية أمتصت السياسة الفرنسية كل الاثار السياسية للعمل الحزبى وتركت الاثار النقابية والتنظيم العمالى الذى تلون بالفلسفة السنديكالية قبل أن ترغمه الظروف عام ١٩٥٦ على الدخول فى الميدان السياسى باصدار القانون الادارى .

وفى المناطق الخاضعة لانجلترا ظهرت هذه

الاثار فى غرب أفريقيا بشكل يختلف عما حدث فى شرق أفريقيـــا .

ومن ناحية رابعة ليست القيمـــة عندنا فى عملية بدء الاقتصاد الحديث انما هي فيما يرتبط به ويترتب عليه من آثار فى الوسط الاجتماعي والثقافى ولهذا فمن الضرورى أن نعرف اشياء كثيرة مثل :

ــ ما هو نوع التعليم الذى أتيح للمجتمـــع الافريقى هل هو أولى أم ثانوى أم عال ؟ وهـــل كان تقديم خدمة التعليم على نطاق جغـــرافى يشمل المجتمع كله ويسمح لطبقات عديـــــدة بالاستفادة أم تركز فى العاصمـــة واقتصر على على أنواع فئات معينة ؟

ــ وهذا يجعلنا نبحث عن الطبقات والفئات الاجتماعية التى دخلت هذا التعليم واســـتفادت منه ؟ وماذا هو مستقبلها الوظيفى بعد التسليم وهذا لان استقرارها الوظيفى وارتباطها بالمرتب النقدى المتوالى المضمون له اثاره الاجتماعيـــة الكبيرة ... الخ .

ــ ما هو البنـــاء الاجتماعى والاقتصـــادى والسياسي الذى صاحب وجود الاقليـــات البيضاء الاوروبية التى جاءت للتجارة والاعمال الماليـــة أو التى جاءت للتوطن على أســـاس ملكية الارض الزراعية والحياة الزراعية ؟ وهذا لان وجـــود الاوروبيين (غير موظفى الاداة الحكوميةوالقوات العسكرية) فى غرب أفريقيا كانت له نتائجوصاحبته أوضاع تختلف عما شهدته منطقة شرق أفريقيا من نتائج وأوضاع .

ــ وغير هذا من نقاط تتعلق بالثقافةالافريقية القديمة واثار اعتناق المسيحية أو آثار التمسك بأديان أخرى سماوية أو افريقية وثنيـــة .. الخ

قضايا التطور السياسى :

يظهر من التحليـــل السابق مؤثرات حـــركة وتطور الحياة السياسية وما تطرحه من قضايا وما يربطها من علاقات مع كل أجزاء الجســـد الاجتماعى للدولة الافريقية ، وهـــذه الحركات والتطورات المباشرة وغير المبـــاشرة انما تكون نتيجة وسببا فى نفس الوقت لحركات وتطورات أخرى . وأكثر من هذا فان أوضاع اى وحـــدة أو كيان سياسى منفـــرد يترك آثاره وانعكاساته السياسية والفكرية على أجزاء ووحدات اخرى من أفريقيا بسبب الجوار الجغرافى او بسبب الخضوع لنفس الادارة الاستعمارية الحاكمة فى أفريقيا .

وهذه الصور والاوضاع من التماثل والتباين تجعلنا نحاول أجمال أهم القضايا والمعالم التى عرفها مسار التطور السياسي لافريقيـــا على النحو التالى :

١ ــ قضايا تركيب الحركة الوطنية :

لقد ظهرت بعض الحركات الوطنية بزعامة المثقفين والمهنيين والموظفين وبعضها بزعامـــة النقابيين والعماليين . وحينما نقـــول المثقفين والموظفين لا نعنى مستوى واحدا من التعليم أو الدرجات العلميـــة أو سنوات الدراسة . ففى داخل هذا النطاق يوجد تفاوت واســـع واحيانا نشهده فى داخل الحزب الواحد نتيجة وجـــود جيلين أو اكثر من القيادات وفى هذه النقطة نهتم أكثر بدور المحامين والمدرسين الذين ظهـــرت زعاماتهم فى مجتمعات عدة ومن ناحية ثانية يجب دراسة القاعدة الاساسية فى العمل الســـياسي الوطني ، ونوعية جماهير الشعب التى تكتلـــت وراء هذه القيادات السياسية . فهناك مناطق كانت اغلبية انصار الحركة الوطنية من الاجراء الصناعيين أو من الاجراء الزراعيين أو فئات عمال وموظفى الخدمات والطبقات والفئـــات الجديدة (الطبقات الوسطى) ، واحيانا تتكون القاعدة الجماهيرية من كل هذه العناصر . وهنا يجب حساب اى من هذه القوى كان صاحب القوة النسبية للسيطرة ولتعديل موازين القوى داخل هذه القاعدة . وهذه المؤشرات والمعالم ضرورية فى دراسة التغير فى داخل بنية وجســـد الحـــركة الوطنية اثناء مراحل الـــكفاح السياسى أو اثناء مراحل البناء الاقتصادى والاجتماعي بعد الاســـتقلال .

فى هذا المقام يجب أن نعرف أن الحركات السياسية الوطنية قد اتخذت اشكالا تنظيمية متعددة تعكس الفروق بين الفلسفة والعقيـــدة وبين نوعية الجماهير والانصار المنضوية تحت لواء كل منها . واحيانا تتخذ هذه الحـــركات السياسية الوطنية اشكالا تنظيمية متقاربة أو متماثلة وأن كانت بينها اختلافات واضـــحة فى

الفلسفة والعقيدة .. والامثلة على أن هذا من واقع الحياة السياسية فى منطقة غرب افريقيا الفرنسية سابقا قبل الاستقلال . ويرتبط بهذه النقطة ظهور منظمات حديثة مثل النقابات العمالية والتعاونيات الزراعية وجمعيات المهنيين، وهذه المنظمات الحديثة ارتبطت بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالعمل السياسي الوطني من أجل الاستقلال . كما تطرح حياة الحركات السياسية الوطنية والمنظمات القومية الحديثة قضية انتقال الولاء من العشيرة والقبيلة والدين الى المجتمع والوحدة القومية والسياسية . وقضية الولاء والانتماء مازالت محل نقاش واسع حتى الان .

٢ ــ قضايا فلسفة الحركة الوطنية وغاياتها:

أن هذا الحشد الواسع المتنوع من التنظيمات والحركات والاحزاب يشير بوضوح الى تنوع وتعدد القضايا الفلسفية والغايات العملية التى استهدفتها كل هذه الحركات الوطنية ، فليس يكفى فقد أن نقول أن الجميع استهدف الاستقلال أو انهاء علاقات التبعية لدولة أوروبية أجنبية أو أقلية بيضاء تسيطر على أدوات الحكم والقمع . وانما من الضرورى أن نفحص المضمون والعناصر التى كونت هذه الاهداف . وما لحقها من تغيير أو تطور على طول التاريخ السياسي الذي عاشته هذه الحركات الوطنية المتعددة . ومن المعالم الاساسية فى هذا المجال وجوب تقييم الاثار الفكرية التى تأثرت بها القيادات السياسية والانصار نتيجة للاتصال بالعالم المعاصر، خاصة فلسفات غرب أوروبا وأمريكا ، ونعنى بذلك الليبرالية والفردية والديمقراطية فى ظل النظم الرأسمالية الاوروبية . فقد كانت هذه الفلسفات والاوضاع هى التيار الاول الذى اثر فى تفكير وعقليات هذه القيادات اثناء الحياة فى مراحل التعليم فى افريقيا وخارجها واثناء حياة العمل والاتصالات الاجتماعية الواسعة بعد ذلك . وفى هذا المقام نلحظ أن الاثار والانعكاسات الليبرالية والفردية لم تكن بنفس المعنى والثقل فى مختلف مناطق افريقيا نتيجة الاختلافات الموجودة بين مفاهيم واتجاهات الدول الاستعمارية . وبجانب هذا التيار الاول تظهر آثار التيار الثانى بمدارسه المختلفة ونعنى الاشتراكية والماركسية بمدارسهما المختلفة . وقد جاءت آثار هذا التيار من خلال القراءة والدراسة أو من خلال العمل السياسي البرلمانى والعمل النقابى . وأيضا تتباين هذه الاثار من الالتزام الحزبى الى الاثر الفكرى غير الملتزم ، كما تتضح الصورة أكثر بعد اعلان الاستقلال فيما كتبه أو طبقه هؤلاء الزعماء وهذه القيادات . وفى هذا المقام نشير الى أن آثار الصراع الفكرى القائم بين الاشتراكيين وبين الشيوعيين انفسهم قد دخلت أيضا حياة افريقيا بصورة واوضاع متعددة .

وبجانب هذين التيارين نلحظ وجود اتجاهات وتيارات دينية مختلفة أو تيارات توفيقية متنوعة، وتظهر هذه التيارات فى عدد من المجتمعات الافريقية .

وكل هذه الخلافات الفكرية والعقائدية تظهر فى تصنيف وترتيب الاولويات بالنسبة للاهداف بعد الاستقلال . وبالنسبة للنظم والاجراءات التى تطبق حاليا فى هذه الدول جميعا . والامثلة على هذا عديدة فى تانزانيا وغينيا وغانا ونيجيريا والنيجر وساحل العاج .. الخ مع احتفاظنا بهامش كبير لما نسميه الذبذبة السياسية أو التأرجح بين الاتجاهات والتيارات ..

٣ ــ قضايا الاستقلال وتحديث البنـايات القوميـة

فى بداية مناقشة هذه القضايا يجب تحديد معانى ومضمون المصطلحات المتداولة فى الفكر الاجنبى مثل التخلف والتنمية وبناء الامة والتمدين والتقدم ، وهل تنطبق معانيها المختلفة أو المتماثلة على ميادين العمل الاقتصادى أو العمل السياسى أو العلاقات الثقافية والاجتماعية أو القيم والمثل التى تحكم الحياة والعلاقات ؟ أم تنطبق عليها جميعا بلا استثناء ؟ ويدخل فى هذا أيضا ما يظهر من اختلافات فى التفسير بين مفاهيم عدد من الزعماء الافريقيين انفسهم تجاه هذه المصطلحات وغيرها مما يتداول فى أفريقيا ، ومن المصطلحات المتداولة فى افريقيا الشخصية الافريقية والاشتراكية الافريقية والوحدة الافريقية .. الخ .

وقضية الاستقلال السياسى وانهاء وضعية التبعية السياسية للمجتمعات والحكومات الاوروبية لم تعد مجال نقاش الا بالنسبة لمناطق السيطرة العنصرية فى القسم الجنوبى من القارة وفى المستعمرات البرتغالية والاسبانية .. ولكن

قضية الاستقلال لم تعد تكتفى بالجانب السياسى وانما تحتوى على جانب اقتصادى واجتماعى وثقافى . وهو المفهوم المتكامل لمعنى ومطلب الاستقلال . وهو مطلب عادل يقلب وضع التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية لمجتمع وحكومة اوروبية متقدمة الى وضعية المساواة بين جميع المجتمعات والحكومات الافريقية وباقى المجتمعات والحكومات الاخرى فى العالم .

أما قضية تحديث البنايات القومية ، فلا استطيع تقديم تحديد وتعريف جامع مانع لها بسبب ضيق المجال ، أنما نقول انها تعنى كل الجوانب الايجابية فى معنى وتعريف المصطلحات المتداولة فى الفكر الاجنبى مثل التقدم وبناء الامة والتمدين والتنمية .. الخ مما يرد فى هذا المجال . لقد أصبح التخلف وصمة عار واصبح الفقر وعدم العمل على تغييره فى نطاق المجتمع كله مدعاة الى الاحتقار فى الميدان الدولى . ومن ثم تعددت الدراسات والمشروعات والمقترحات الهادفة الى التنمية وحل مشكلات الدول النامية . وخير ما يعبر عن كل هذه المعانى هو آراء وجهود الدول الافريقية الاسيوية فى مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ ومؤتمر مجموعة الـ ٧٧ فى الجزائر ١٩٦٧ ومؤتمر نيودلهى للتجارة والتنمية عام ١٩٦٨ .

وهناك قضايا عديدة ومتشابكة ومعقدة فى هذا المجال مثل الولاء القومى وآثار الاوضاع القبلية والخروج من دائرة الاقتصاد الاستكفائى وظهور اثار الراى العام القومى فى العمل السياسى ، والتهديد والضغط الاقتصادى على هذه الدول والمتمثل فى ظاهرة الاستعمار الجديد ، واثار الحرب الباردة على الدول الحديثة فى أفريقيا ، وقضايا الحزب الواحد والاحزاب المتعددة .. الخ من هذه القضايا الداخلية والخارجية والتى لا تقع اثارها ونتائجها بنفس الوزن والثقل على كل المجتمعات والدول الافريقية .

ولكننا نختار قضية واحدة تساعدنا على تصور أبعاد ومشكلات وتعقيدات هذه القضايا المتعددة بعد الاستقلال . والقضية التى نختارها هى قضية بناء نظام الحكم فى هذه الدول المستقلة حديثا . ونحن نعرف أنه لاسباب عديدة داخلية وخارجية تطورت المجتمعات الافريقية سياسيا الى الاستقلال وتبوأت مركزها الدولى فى ميدان العلاقات الدولية المعاصرة ولقد تم عند الاستقلال اقامة نظم حكم وأوضاع دستورية تشابه النماذج التى تقوم فعلا فى البلاد الاوروبية التى حكمت هذه البلاد — ونعنى بالذات المملكة المتحدة وفرنسا . وبمرور الزمن تبين للكل أن هذه النظم الحكومية والاوضاع الدستورية لا تعمل بنفس الروح والقواعد والاوضاع التى تعمل بها فى دول غرب أوروبا وامريكا الشمالية والتى نقلت عنها بشكل عام هذه النظم الحكومية والاوضاع الدستورية ، وتشهد افريقيا حاليا انهيار هذه النظم الحكومية وايقاف هذه الدساتير وقيام نظم أخرى محلها .

ولهذا فالسؤال المطروح للمناقشة هو :

هل أوضاع المجتمعات الافريقية الحالية تقدم امكانيات لبناء وعمل نظم الحكم الشبيهة بالنماذج المعروفة فى غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ؟

وملاحظتنا فى هذا المقام هى أن نظم الحكم الاوروبية والامريكية المشار اليها هى نتيجة واثار المسيرة التاريخية التى عاشتها هذه المجتمعات منذ أيام الاقتصاد الاقطاعى الى عهد الانتاج الرأسمالى الكبير مع ارتباط هذا بعديد من الافكار والفلسفات والحريات والطبقات الاجتماعية الرأسمالية والعمالية ... الخ .

وقد سبقت الاشارة فى القسم الاول من هذه الدراسة الى أن النتائج والاثار التى تمخض عنها التطور الافريقى ليست بالذات ما عرفته حياة مجتمعات غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ، ونجد أيضا أن الجو الدولى الذى تعيشه افريقيا يختلف عن الجو الدولى الذى عاشته مجتمعات ودول غرب أوروبا وأمريكا فى مراحل تطورها السابقة . اذن نستطيع أن نقول أن نظام الحكم فى الدول الافريقية لابد أن يلحقه تغيير اساسى يبعده عن المشابهة التفصيلية لنماذج النظم الحكومة الاوروبية والامريكية والمشار اليها ويكمل هذا القول أن المراحل القادمة للتطور الافريقى العام لايمكن أن تكون بالضبط هى نفس المراحل التاريخية التى قطعتها المجتمعات الاوروبية والامريكية ، كما أنها تكون بنفس معدلات السرعة واتجاهات الحركة .

وعلى الجانب الاخر من الموقف العالمى نجد أن أوضاع هذه المجتمعات الافريقية لم تكن

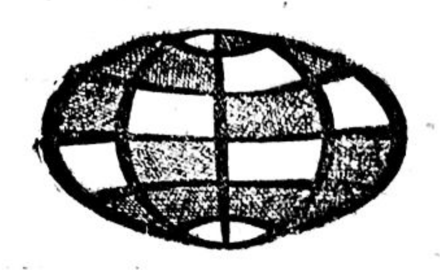
فى حسبان كارل ماركس وانجلز حينما رصدا مراحل التطور العالمى فى البيان الشيوعى وحينما قدما التحليل العلمى للرأسمالية فى كتاب رأس المال . وايضا لقد صاغ لينين ومن بعده ستالين نظرياتهما الثورية على أساس التطور الاوروبى واحتمالات الثورة فى آسيا . ومعنى هذه الاشارة لعقائد الفكر الكلاسيكى للماركسية اللينينية هو أن الاثار والنتائج التى ترتبت عن التطور الاقتصادى فى افريقيا . وهو تطور فرضت أوضاعه رأسمالية استعمارية اجنبية كما أن آثار هذا التطور من حيث علاقات الطبقات والفئات الاجتماعية ومراكز القوى النسبية فى افريقيا والمناخ الدولى أيضا فيها اختلاف وهذا الاختلاف له مغزاه وله آثاره . وترتيبا على هذا لابد أن يلحق طريق التطور الاشتراكى فى افريقيا - تغييرات اساسية تبعده عن المشابهة التفصيلية للاوضاع والنماذج التى عرفتها وتعيش فيها حاليا المجتمعات السوفيتية والصينية ودول أخرى فى آسيا وشرق أوروبا . واذا سلمنا بهذه النتيجة فسوف يمتد التغيير أيضا الى مفاهيم وقيم الحرب الطبقية ودور الحزب الشيوعى والطبقة البروليتارية .. الخ.

وأخيرا اذا جمعنا هاتين الملاحظتين وما يترتب عليهما بشكل عام نقول أن نظم الحكم فى الدول والمجتمعات الافريقية لابد أن يلحقها تغيير اساسى يبعدها عن المشابهة التفصيلية لنظم

الحكم فى نماذج غرب أوروبا وأمريكا الشمالية وأن المجتمعات الافريقية لن تمر خلال تطور أوضاعها فى الخط التقليدى للتطور الذى عرفته مجتمعات هذه الدول الاوروبية والامريكية ، وأيضا نقول أن نظم الحكم فى الدول والمجتمعات الافريقية لابد أن يلحقها تغيير اساسى يبعدها عن المشابهة التفصيلية لنظم الحكم فى الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية والدول الشيوعية الاخرى ، وأن المجتمعات الافريقية لن تمر خلال تطور أوضاعها فى الخط التقليدى الذى رسمته الفلسفة الماركسية اللينينية والذى شهدته المجتمعات السوفيتية والصينية وغيرها .

اذن فالنتيجة هى أن المجتمعات الافريقية المعاصرة فى مرحلة حياتها الحالية تحمل أوضاعا وتثير مشكلات وتخطو الى مستقبل جديد بحثا عن نظم واوضاع فيها الكثير من الابتكار والانتقاء والملاءمة والتكيف السياسى والادارى . وليس معنى هذا الاختراع المطلق لشىء جديد لم يعرفه البشر من قبل ، وانما معناه ما يشير اليه الفيلسوف الاشتراكى الانجليزى هارولد لاسكى:

«A system of government is very like a pair of shoes it grows so to the use of the feet to which it is fitted. But it is well to remember of governmentss what is true also, of footwear that the shoes must be suited to the journey it is proposed to take».





تخطيط سياسة إسرائيل العسكرية

د. محمد فاروق الهيثمى

رئيس وحدة الادارة بقسم الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة الامريكية بالقاهرة

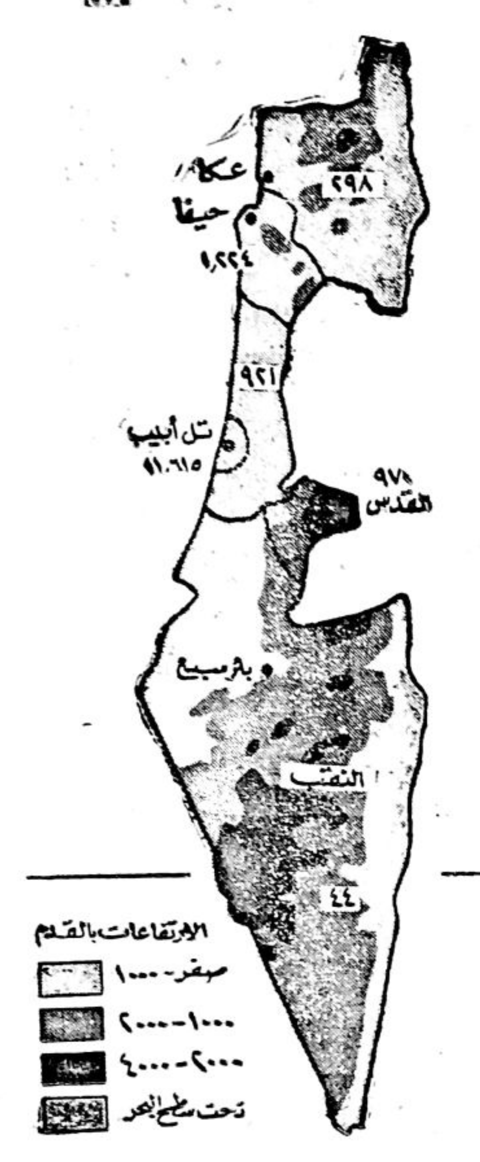


من الجائز أن الكثيرين منا قد أذهلتهم النتيجة القاسية للمعركة الأخيرة . وفى موجة من اليأس وخيبة الامل اعتقدوا أن العدو الذى جابهناه يملك قوة عسكرية لا قبل لنا بالتصدى لها .

والحقيقة هى أن العدو على جانب لا يستهان به من القوة ، وأن تكتيكاته وخططه الاستراتيجية التى استخدمها فى المعركة تشير الى أنه كان على معرفة وثيقة بمواطن الضعف فينا فركز عليها ، بل وبمواطن قوتنا فاجتنبها ، أو وجهها الى حيث لا تجدى ، فاستنفع بها بطريقة غير مباشرة .

وقد أجمع عدد وفير من المفكرين على أن معرفة العرب بعدوهم محدودة الى درجة خطيرة [1]. بل وقد ذهب البعض الى اعتبار النقص الظاهر

(١) فى ندوة لجريدة الاهرام بتاريخ ديسمبر ١٩٦٧ عن « أبعاد قضية فلسطين » . أجمع المشتركون على « ... ضآلة المعرفة بالعدو رغما عن الحروب الثلاثة التى خضناها معه خلال العشرين سنة الاخيرة ... » وقد كان عنوان الجزء الثانى من التقرير الشامل لملخص اعمال هذه الندوة : « ما نعرفه عن انفسنا قليل ، وما نعرفه عن العدو أقل » . وخير الكلام ما قل ودل .



■ ■

كان للعوامل الجغرافية اثر فى تهـــديد سياسة اسرائيل العســكرية منها مساحتها الضيقة وحدودها الطويلة وتجمع سكانها فى مراكز محدودة وطبيعـــة الاراضى الصحراوية لمعاركها . والارقام المدونة على الخريطـــة تعبر عن كثافة السكان فى الميل المربع .

■ ■

فى المعلومات عن اسرائيل ومخططاتها العسكرية من اهم أسباب نكسة يونيو عام ١٩٦٧ ، وما ترتبت عليه من تفتت فى معنويات الشـــعوب العربية (٢) .

ومع أن ذلك النقد يعكس ، ولا شك ، ظاهرة حقيقية وعجيبة ، يصعب تبريرها سوى بأن هناك من يشك بمقدرة الشعب فى تقبل الحقيقة

(٢) يقول اللواء محمود خطاب فى كتابه الوجيز فى العسكرية الاسرائيلية (الناشر معهد البحوث والدراسات العربيـــة ١٩٦٨) « ... من المؤسف أن قســـما من العـــرب لا يكادون يفرقون بين معـــرفة اسرائيل وبين الاعتراف باسرائيل ... » (ص ١٢) .. « وهنا لابد ان احذر من خطا شاع فى اذهان قسم من العرب مؤداه ان الصراحة فى الحديث عن اسرائيل تؤدى الى زعزعة المعنـــويات .. أن اسرائيـــل واعداء العرب يريدون أن تبقى نياتهم العدوانية واهدافهم التوسعية ومخططاتهم لتحقيق تلك النيات والاهداف مجهولة عن العرب حتى يجعلوا انتصار العرب عليهم مستحيلا من جهة ، وحتى يستطيعوا مباغتة العرب فى الزمان والمكان المناسبين ... » (ص ١٥) .

سافرة (٣) ، ولكن مهما كانت طبيعة وأسباب تلك الظاهرة ، الا اننا لا يمكن أن نشك فى ان اجهزة الاستخبارات الرسمية فى معظم البلاد العربية والبلاد الصديقة كانت لديها معلومات دقيقة ووافية ومفصلة عن قوة العدو وعن بعض نواياه . وعلى ذلك يكون مجال الشك هنا فى صحة طريقة تحليل وتقييم المعلومات المتوافرة واستنباط نتائجها المنطقية أو التنبؤ بتحركات العدو على الصعيدين السياسى والعسكرى .

وانه لمن المؤسف حقا ، ان سياسة عدم نشر الحقائق عن اسرائيل ، قد أضاعت على البلاد العربية فرصة اسهام مثقفيها عموما ، وخبرائها خارج النطاق الرسمى والعسكرى على الخصوص ، فى مناقشة أو دراسة وتحليل مصادر القوة والضعف فى سياسة اسرائيل العسكرية (٤) .

والباحث العربى يلاقى صعوبات جمة فى جمع اى معلومات وثيقة عن اسرائيل (٥) . فمعظم المراجع العربية التى تعالج هذه المشكلة على جانب كبير من السطحية ، وتفتقر عموما الى الاسلوب العلمى الجاد فى العرض والتحليل . اما عن مصادر المعلومات الاجنبية ، من كتب ومجلات ، فمن الصعب الحصول عليها ، الا بطرق التهريب .

ومما يزيد الطين بله ، هو أن الحصول على المعلومات الوثيقة فيما يتعلق بالنواحى العسكرية لاى دولة ليست بالشىء الهين ، وخصوصا بالنسبة للشخص العادى أو الباحث المدنى ، نظرا للسرية العظيمة التى تضربها الدول حول طرق تنظيم جيوشها وخططها وحجم ونوع تسليحها .

ومع ذلك ، فان الحصول على جزء ليس بالهين من البيانات والاحصاءات لا يكون متعذرا على الباحث الجاد . فهناك الالاف من النشرات والصحف والمجلات العلمية والعسكرية والبحوث الصادرة عن الجامعات فى شتى أنحاء العالم التى تحتوى على معلومات قيمة عن النواحى العسكرية لمعظم الدول . وعملية تجميع هذه

---

(٣) يقول احمد بهاء الدين فى اسرائيليات : وما بعد العدوان (الناشر دار الهلال ١٩٦٧) .. « لقد كنا فى معظم الاحوال نحاول من حيث لا نشعر ان نقدم للرأى العام الجوانب المشرقة للصورة ، وان نعبئه بمزيد من الامل المطلق ، ونطلق العنان لمن يكتبون ويدعون ويذيعون ، يتصاعدون فى فصاحتهم وفى وعودهم بشكل مقلق . وكاننا نشعر أن الرأى العام هش قابل للكسر لا يتحمل تقبل الحقائق بتعقيداتها وبظلالها الحقيقية ... » (ص ٢٩٣) .

(٤) من المعروف أن معظم الجامعات فى الولايات المتحدة ملحق بها مراكز لدراسة النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية لبلاد المعسكر الشرقى . وتذخر مكتبات هذه المراكز بكل المطبوعات التى تصدر من — او عن — الدول الشيوعية . كما يقوم فيها الخبراء والاساتذة والطلبة بأبحاث هامة تستفيد بها حكومة الولايات المتحدة فى تخطيط سياستها الخارجية واستراتيجيتها العسكرية .

(٥) بعض الجامعات الامريكية الكبيرة مثل هارفارد وبرنستون وواشنطن يتبعها مراكز لدراسة الشرق الاوسط ، تتوافر فيها معلومات عن البلاد العربية قد يصعب على الباحث الحصول عليها من بلده الاصلى . ومعظم الاساتذة الذين يشرفون على هذه المراكز من اليهود . وليس لدى ، ادنى شك فى أن اسرائيل تستفيد بالابحاث التى تصدرها هذه المراكز . ويقوم بادارة معهد برنستون للدراسات العربية ، مثلا ، الاستاذ اليهودى مورو برجر Morroe Berger وهو قد زار البلاد العربية فى فترات متقطعة وكتب كتابين مهمين هما « الموظف الحكومى فى مصر » و « العالم العربى » وكلا الكتابين يحتويان على بحوث قيمة ومعلومات دقيقة عن المجتمع العربى . وقد تمت ترجمة هذين الكتابين الى العربية ، ولا اشك فى أنهما كانا قد ترجما — قبل ذلك الى اللغة العبرية .

والولايات المتحدة فى حرب باردة مع المعسكر الشرقى ولها اطماع فى الشرق الاوسط ، ولكننا هنا فى حرب « ساخنة جدا » مع اسرائيل ، ومع ذلك فلم نهتم بانشاء مركز واحد للدراسات الاسرائيلية فى اى بلد عربى .

Scanned by CamScanner

المعلومات ، رغم صعوبتها ، ليست بأى الاحوال مستحيلة (٦) .

وسأحاول فى هذه الدراسة عرض وتحليل اهم جوانب تخطيط السياسة العسكرية فى اسرائيل ، مقسما البحث الى ثلاثة أقسام :

القسم الاول يشمل عرضا عاما لمفهوم السياسة العسكرية ونظم تخطيطها . والقسم الثانى يتناول بالتحليل أركان تخطيط السياسة العسكرية فى اسرائيل ، والقسم الثالث والاخير يحتوى على محاولة لتقييم مدى نجاح او فشل سياسة اسرائيل العسكرية فى تحقيق اغراضها الاساسية .

القسم الاول

مفهوم السياسة العسكرية

يلاحظ أن هناك بعض الاختلاف فى تعريف مفهوم « السياسة العسكرية » . فغالبا ما يخلط بينها وبين « الاستراتيجية » . ومن الجائز أن بعض هذا الخلط يرجع الى استعمال الخبراء العسكريين الامريكيين لفظ « الاستراتيجية القومية » على كل ما يتعلق بالسياسة العسكرية للدولة (٧) . ولكن هذه الاخيرة تختلف عن مفهوم الاستراتيجية فى تطبيقاتها العسكرية العملية (٨) . فالسياسة العسكرية تشمل ــ ضمن عدة أنشطة أخرى ــ تحديد ورسم الاستراتيجية العسكرية . والسياسة العسكرية توضع عادة بواسطة أعلى مستويات القيادة السياسية للدولة ، بينما ترسم الاستراتيجية بواسطة هيئة أركان حرب القوات المسلحة .

وعلى ذلك ، فان السياسة العسكرية تتكون من مجموعة من الاتجاهات والسياسات الفرعية ــ المحدودة فى نطاق السياسة العامة للدولة ــ والتى تسهل تحقيق بعض الاغراض القومية التى يمكن تحقيقها باستخدام العنف ــ أو التهديد باستعماله .

ومن ناحية أخرى ، فان الاستراتيجية العسكرية تشمل جميع الخطط العامة والتفصيلية التى تحدد طرق استخدام القوات المسلحة للدولة فى تحقيق أهداف السياسة العسكرية ، من خلال تنفيذ عمليات حربية ــ محدودة أو

---

(٦) يقول السيد أحمد الخالدى فى دراسة له اسمها « جيش العدوان الاسرائيلى » نشرتها مجلة منظمة الطلبة العرب بالولايات المتحدة عام ١٩٦٥ : « من المعروف ان السرية التى تضربها دولة من الدول حول اوضاع جيشها ، حجم ونوع تسليحه ، هى من الاحكام بكثير . ولا شك ان مثل هذا النطاق من السرية يتخذ طابعا أكثر أحكاما فى حالة الحرب . ورغم ذلك فان التوصل الى حد أدنى من الاحصاءات والمعلومات ليس بالمتعذر . فمقابل السرية المحكمة توجد عشرات الصحف الصادرة عن مؤسسات بيع الاسلحة من ناحية ، والآلاف من المجلات والنشرات والصحف التى تهتم بتعقب اخبار صفقات التسلح فى دول العالم ونشرها كاخبار صحفية .

« أن عملية تجميع هذه المعلومات ليست مستحيلة، رغم انها صعبة ، ولكن النتائج غالبا ما يكون صدقها مذهلا . . لقد انبثقت قبل اعوام عن الكونجرس الامريكى لجنة مهمتها معرفة ما يمكن لرجل جالس وراء مكتبه أن يجمع من معلومات صحيحة عن الجيش الامريكى من مجرد مطالعة الصحف الامريكية . وقامت هذه اللجنة بأعمالها طوال فترة كافية عن طريق مطالعة ما يكتب فى الصحف عن الجيش الامريكى ، وكتبت بهذه المعلومات المجمعة تقريرا رفعته الى الكونجرس الذى ما لبث أن اعتبره سريا للغاية ومنع تداوله لانه يعطى بعض المعلومات الدقيقة والكافية عن أسرار الجيش الامريكى .. » .

(٧) يقول د. بطرس بطرس غالى فى الاستراتيجية والسياسة الدولية (الناشر الانجلو المصرية ١٩٦٧) « فى مقدمة الفروع التى انقسمت اليها الاستراتيجية : الاستراتيجية الكلية أو الشاملة ، وهى التى ترسم الخطوط العريضة للحرب الشاملة ، وقد أطلق عليها بعض الكتاب الامريكيين اسم « الاستراتيجية القومية »، ومهمتها التنسيق بين مختلف الاستراتيجيات من عسكرية واقتصادية ودبلوماسية ، وهى من اختصاص رئيس الدولة والقيادة العليا التى تعاونه .. » . (ص ٢١).

(٨) نقلا عن نفس المصدر السابق (ص ١١ــ١٢) بعض التعاريف الاستراتيجية العسكرية .

كلاوزفيتس : (الاستراتيجية) هى فن اعداد المعارك ــ الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة .

ليدل هارت : فن توزيع وتنظيم الوسائل العسكرية بغية تحقيق اهداف سياسية .

ريمون آرون : فن استعمال القوة العسكرية بغية تحقيق اهداف تحددها السياسة .

جنرال بوفر : الاستراتيجية هى دياليكتيكية الارادات المتقابلة التى تستعمل القوة فى فض ما ينشا بينها من نزاع .

واسعة النطاق — ووضعها فى اطار تخطيطى يحتوى على عدة جوانب اهمها :

توقيت العمليات وتحديد نظام تتابع خطوات تنفيذها . تحديد الاحتياجات من العتاد والسلاح والرجال والتموينيات لكل مرحلة من مراحل العمليات . وضع نظم التحركات والامدادات . تحديد وتنسيق مهام الاسلحة الرئيسية (القوات البرية والجوية والبحرية) والوحدات المقاتلة المشتركة فى العمليات .

وخلاصة يمكننا القول أن السياسة العسكرية تحدد مجالات استخدام القوة العسكرية للدولة فى الهجوم والدفاع ، او عدم استخدامها والاكتفاء بالتهديد باستخدامها على سبيل الردع او الارهاب — بينما تنحصر مهمة التخطيط الاستراتيجى فى تفصيل سبل استخدام القوة العسكرية فى حالة الحرب الفعلية .

العلاقة بين السياسة العسكرية والاستراتيجية

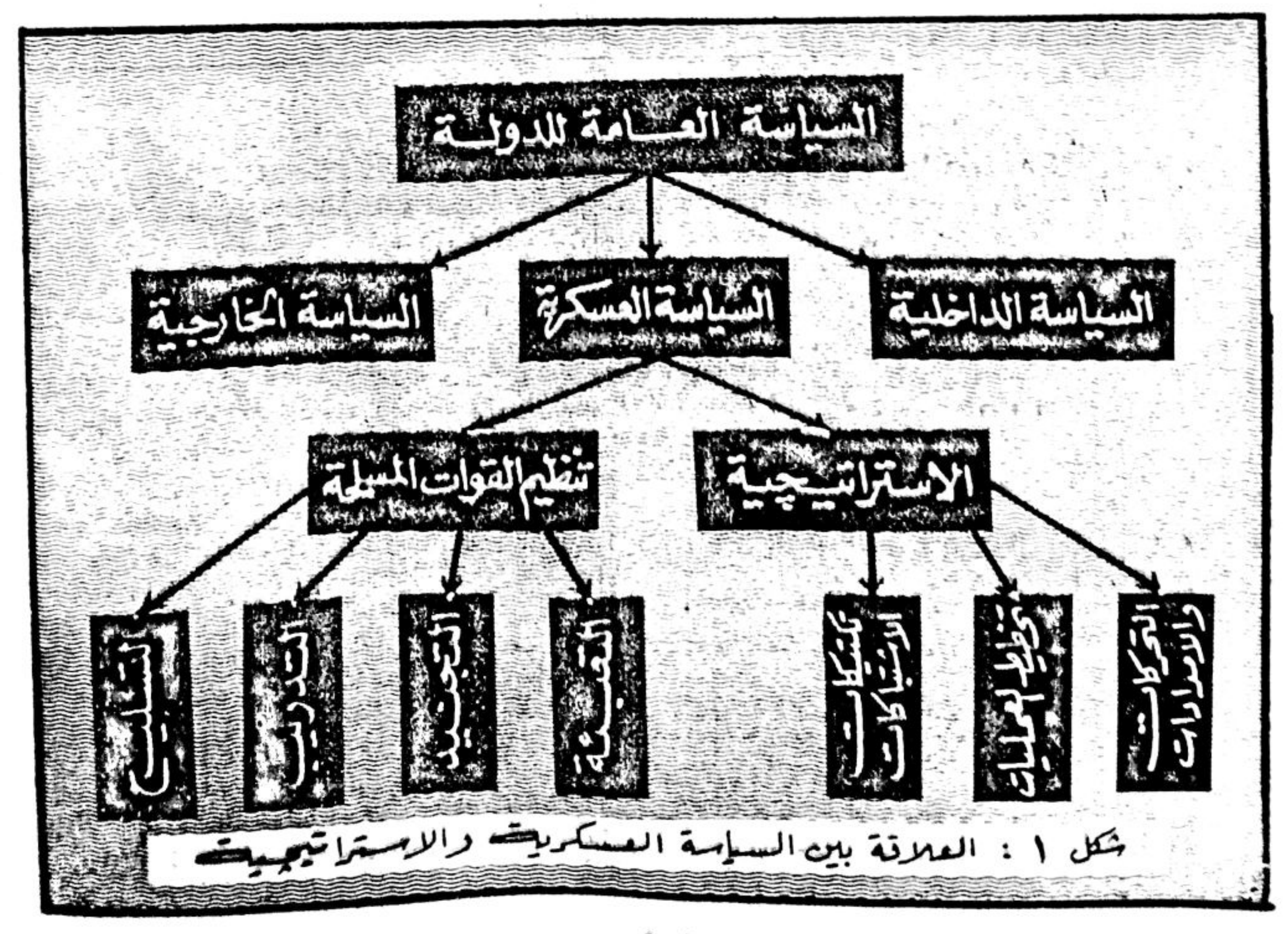
فاذا تبلنا تلك المفاهيم كما عرفناها يمكننا تحديد الغرض الاساسى من عملية تخطيط السياسة العسكرية للدولة بأنه : وضع الاهداف وتبيين أو توضيح الطرق المثلى لضمان تحقيق الاغراض السياسية المتفق عليها — خلال استعمال القوة أو التهديد باستخدامها — بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة .

ومن ذلك التعريف تظهر عدة نقط هامة يجب اخذها فى الاعتبار الا وهى :

— ان السياسة العسكرية ليست الا اداة لتحقيق الاغراض السياسية .

— أن اختيار الطرق المثلى للوصول الى النتائج المطلوبة يستلزم ضمنا وضع أهداف واقعية للسياسة العسكرية .

— ان هناك عدة طرق لتحقيق الاغراض المطلوبة يجب مقارنتها من حيث المزايا والمضار، واختيار الطرق المثلى التى تضمن أعلى مستوى ممكن ومن الكفاءة — أى التى تحقق الاغراض بأقل التكاليف وفى الوقت المطلوب وبأكبر درجة من الفعالية .



شكل ١ : العلاقة بين السياسة العسكرية والاستراتيجية

— أن هناك منطقا معينا يجب اتبـــاعه فى تحديد السياسة العسكرية للوصول الى المستوى المطلوب من الكفاءة .

وبالاشارة الى النقطة الاخيرة يمكننا أن نقول أن رسم السياسة العسكرية يتم خلال اتبــاع عدة خطوات منطقية تتتابع على النحو التالى (٩) .

١ — توضيح الاغراض السياسية التى يمكن تحقيقها باستخدام القوة .

٢ — تجميع البيانات والمعلومات عن الامكانيات المتوافرة للعدو ، والامكانيات المتاحة للدولة .

٣ — دراســـة وتحليل المعلومات بغرض : (أ) تقييم قوة العدو الحقيقية (الاقتصــادية والسياسية والعسكرية) (ب) وضع اهــداف واقعيـــة للسياســـــة العسكرية . (ج) تحديد الاحتياجات على أساس الاهداف ، (د) مقارنة الاحتياجات بالامكانيات وتخصيص الموارد اللازمة لسد الاحتياجات .

٤ — تفصيل اهداف السياسة العسكرية فى : (أ) خطط استراتيجية وتكتيكات للاشتبــاك وعمليات التحركات والامدادات والتموينــات ، (ب) سياسات لتنظيم الجيش وتدريبه وتسليحه وسياسات للتجنيد والتعبئة .

٥ — تنسيق السياسة العسكرية المرسومة مع السياسة الداخليـــة والخارجيـــــة للدولة (التعليم — الاقتصاد — الدعاية — الاحلاف — الخ .) .

عملية تخطيط السياسة العسكرية

وعلى ذلك يمكننا القول بأن كفاءة تخطـــيط السياسة العسكرية تعتمد على توفر ثلاثة عوامل هامة للغاية لا يمكن الاستغناء عن اى واحـــدة منهـــا :

أولها : وجود أغراض سياسية محـــــددة وواضحة . ففى غيابها يصبح التخطيط عمليـــة عشوائية لا هدف لها .

وثانيها : وفرة ودقة المعـــــلومات التى يمكن الحصول عليها عن قوة العدو — واستعداداته من ناحية ، وعن الامكانيات والموارد المتــاحة للدولة من ناحية أخرى — فبدون تكامل ودقة هذه المعلومات يصبح أساس التخطيط واهيــا ويستحيل وضع أهداف واقعية للسياســـــة العسكرية .

وثالثها : صحة طرق تحليل المعلومات وسلامة منطق تقييمها . فاذا لم يتوافر هذا العــــامل يصبح من الصعب استنباط استنتاجات قريبـــة من الواقع ، مهما كانت درجة دقة المعـــلومات المجموعة أو كميتها .

هناك **عامل رابع** لا يمكن اهماله ، وان كان لا يتعلق بالتخطيط بالذات ، هذا العـــامل هو **جدية التنفيذ . ففى غياب التزام جدى بالاغراض والاهداف المطلوبة ، على كافة مستويات الدولة، يصبح التخطيط مهما كان دقيقا أو منطقيا — غير ذى جدوى .**

القسم الثـــانى

تحليل طرق تخطيط السياسة العســـكرية فى اسرائيـــل

تحديد الاغراض :

احب أن الفت نظر القارىء أولا الى الحقيقة التالية ، وهى أن الاغراض السياسية لاسرائيل عموما محددة وواضحة منذ قيام هذه الدولة . بل وانها كانت قد مرت بدور التكوين والتبلور منذ زمن طويل قبل مايو عام ١٩٤٨ (١٠) .

---

(٩) انظر : د. محمد فاروق الهيثمى « عملية تخطيط المشروعات » : الاهرام الاقتصادى العدد ٢٩٨ — ١٥ يناير ١٩٦٨ .

(١٠) انظر Hertzburg, Arthur : *The Zionist Idea : A Historical Analysis a Analysis and Reader, Doubleday,* N.Y. 1958.

وكذلك . Herzel, Theodore : *The Jewish State* Rita Sir, London 1946

وكذلك . Meinrtzhagen, R. : *Middle East Diary,* The Cresset Press, London 1959.

من الواضح انه فيما يتعلق بالعلاقات مع البلاد العربية فان لاسرائيل عدة اغراض اهمها، ولا شك ، هو تأمين مصير اسرائيل نفسها كدولة لها كيان مستقل — وذات سيادة على الاراضى التى اغتصبتها . وعلى ذلك يكون من البديهى أن حكام اسرائيل يرون فى الاعتراف الرسمى والفعلى للدول العربية بدولتهم السبيل الوحيد لتحقيق ذلك الغرض .

وبما انه قد ظهر لهم بمنتهى الوضوح ، منذ اعلان اسرائيل ، أن العرب أبعد ما يكونون عن الرغبة فى الاعتراف بها — بل وانهم منذ اللحظة الاولى التجأوا الى النضال المسلح لازالة كيانها — فان السياسة الاسرائيلية رات فى استعمال القوة الطريق الوحيد المفتوح امامها لاقناع البلاد العربية المتاخمة لحدودها بانه لا سبيل لازالة اسرائيل من الوجود (١١) .

أنظر ما يقوله بن جوريون فى مقدمة الكتاب السنوى لاسرائيل عام ١٩٥٠ ، وكان يومئذ اهم شخصية فى السياسة الاسرائيلية : « ... ان اسرائيل لا يمكن أن توافق على اعادة فلسطين للعرب ... فالمشكلة الفلسطينية لا يمكن ان تحل الا بالحرب . وخلال الحرب سيتقرر مصير اسرائيل كدولة فاما أن تزول واما أن تبقى . ولكى تنتصر فى الحرب يجب أن تتفوق على البلاد العربية تفوقا عسكريا ساحقا » (١٢) .

والهدف الاساسى من ذلك التفوق العسكرى الساحق الذى يريده بن جوريون هو اقناع البلاد العربية بعدم جدوى النضال المسلح ضد اسرائيل كحل للمشكلة ، وارغامهم بالتالى على الاعتراف بها فعليا كدولة . وبذلك يتحقق الغرض السياسى الاول وهو تأمين مصير اسرائيل .

المهم هنا هو أن معظم الاغراض الاخرى لا يمكن أن تتحقق ما لم تنجح اسرائيل فى تحقيق الغرض الاول . وعلى ذلك — ولغرض التحليل فقط — يمكننا اعتبار تأمين مصير اسرائيل كدولة هو الغرض السياسي الاساسى ويمكننا تقييم مدى نجاح السياسة العسكرية لاسرائيل فى تحقيقه .

جمع المعلومات :

ومن النواحى الهامة التى استفادت منها اسرائيل فى رسم سياستها العسكرية هو توافر المعلومات الدقيقة عن كافة الاحوال فى العالم العربى . فهناك مركز للدراسات العربية ملحق بقسم الاجتماع بالجامعة العبرية يقوم فيه الباحثون بدراسات وأبحاث واسعة عن النواحى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى البلاد العربية — تستفيد منها ولا شك الحكومة الاسرائيلية فى تخطيط سياستها الخارجية والعسكرية . وذلك طبعا الى جانب الاجهزة المعروفة للمخابرات التى لها عملاء فى جميع الدول . ولاجهزة المخابرات فى اسرائيل علاقات وثيقة بأجهزة المخابرات فى البلاد الغربية تقوم على تبادل المعلومات والخدمات بينها . ومما لا شك فيه أن الخدمات التى أدتها المخابرات الغربية لاسرائيل كانت من الاسباب الاساسية التى ادت الى نجاح العدوان الاسرائيلى الاخير على البلاد العربية .

ونقوم اسرائيل بجمع كافة البيانات والاحصائيات الدقيقة بصورة مستمرة عن

وكذلك . Rabinovitch, Oscar : *Fifty Years of Zionism*, Robert Unscomp and Co., London 1952.

وكذلك . Schechman, Joseph B. : *Fighter and Prophet* : Barones, N.Y. 1961

(١١) « .. كانت الوكالة اليهودية تعتقد بان السبب الرئيسى لعدم وجود تفاهم بين العرب واليهود هو ضعف اليهود انفسهم . وبالتالى فان على اليهود أن يفهموا العرب ان وجودهم فى فلسطين ليس وجودا ضعيفا ، بل وجودا حاسما وحقيقة تاريخية لا يمكن نسفها أو تجاهلها ... » ابراهيم العابد : العنف والسلام : دراسة فى الاستراتيجية الصهيونية (دراسات فلسطينية ١ — منظمة التحرير الفلسطينية — مركز البحوث — بيروت مارس ١٩٦٧) ص . ٢٤ نقلا عن كتاب :

Ben Gurion : *The Bibliography of An Extraordinary Man*, Doubleday, N.Y., 1959.

النواحي الاجتماعية والاقتصادية فيها . وقد اتاح لها ذلك تكوين صورة واضحة لامكانياتها وتخصيص الموارد اللازمة منها لسد احتياجات متطلبات سياستها العسكرية . (١٢) ومن رأيي ان توافر المعلومات كان له اثر بعيد في دعم التخطيط العسكري ووضع اهداف تستند الى حد كبير على الواقع الفعلي .

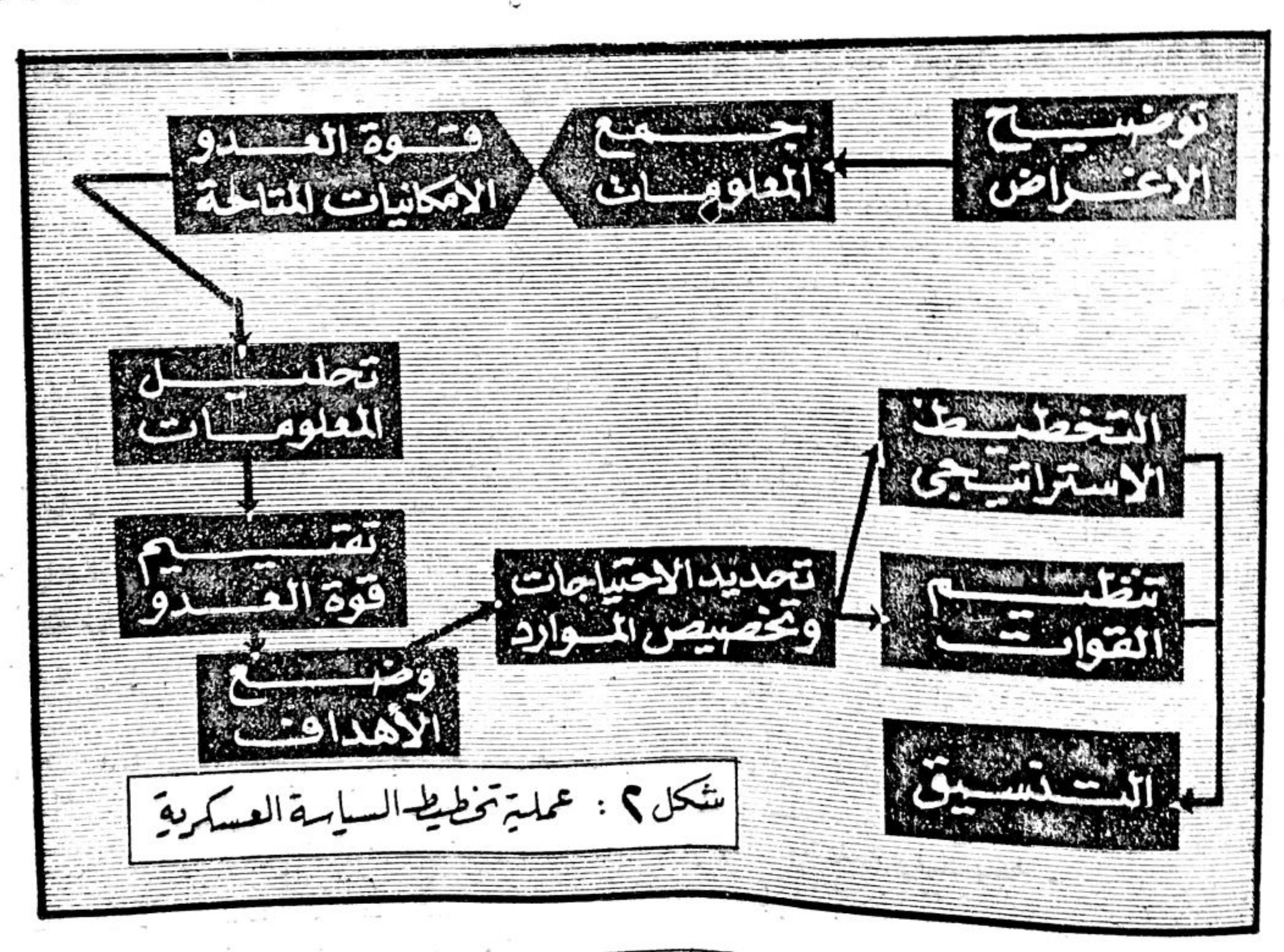
والحقيقة هي أن توافر المعلومات لدى اسرائيل قد لا يكون بنفسه عاملا مهددا لامن الدول العربية مباشرة ، الخطورة هنا هي في انهم قد يصلون بطريقة تحليلهم وتقييمهم للمعلومات المتوافرة لديهم الى استنباط استنتاجات قريبة جدا من الواقع ، يبنون عليها سياستهم العسكرية واساليبهم العدوانية .

والملاحظ في اسرائيل أن منهج التفكير العلمي يتغلغل بصورة واضحة في تحديد أهداف السياسة العسكرية وأساليب تنفيذها . واخطر دليل على ذلك هو تكافؤ سياسات التنظيم والتدريب والتسليح في الجيش مع :

(أ) الخطط الاستراتيجية للهجوم والتكتيكات المستعملة في المعركة . (ب) نوع المعارك التي خاضتها والبيئة التي حارب فيها . (جـ) امكانيات اسرائيل المحدودة والمساعدات الخارجية التي تلقتها . (د) مواطن الضعف والقوة في الجيوش العربية .

تفصيل السياسة العسكرية :

وقد أشرنا من قبل ، أن استعمال القوة بغرض



شكل ٢ : عملية تخطيط السياسة العسكرية

(١٢) Israel Government : *Israel Government Yearbook*, 1950.

(١٣) محمود شيت خطاب : حقيقة اسرائيل (الناشر : معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية ١٩٦٧) ص ٢٥ ، ص ٢٨ .

تحقيق اهداف السياسة العسكرية يستلزم تفصيلها فى شكل :

ــ خطط استراتيجية تحدد طرق استخدام القوات المسلحة فى الدفاع والهجوم .

ــ تنظيم للقوات المسلحة يبين العلاقات بين الاسلحة المختلفة ، ويحدد سياسات التعبئة والتجنيد والتدريب والتسليح بطريقة تتناسب مع متطلبات الخطط الاستراتيجية .

ويتوقف مستوى فعالية التخطيط الاستراتيجى والتنظيم على مدى عكسهما لواقع بيئة الصراع وطبيعته . ولذلك يصبح من الضرورى أخذ المؤثرات من العوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية فى الاعتبار عند تفصيل السياسة العسكرية وتعديلها تبعا للتغيرات المستمرة التى تطرا على هذه المؤثرات . وبالتالى فان تفهم طبيعة الاغراض الدفاعية أو الهجومية لاى دولة يستلزم دراسة وتحليل تأثير العوامل المذكورة فى رسم سياستها العسكرية . وهذا ما سنحاول القيام به بالنسبة لاسرائيل فى السطور التالية ، ولنبدأ أولا بالعوامل السياسية لنرى كيفترجمتها الى لغة الدفاع والعدوان :

ا ــ العوامل السياسية :

وضحنا فيما قبل ان اسرائيل قد رات فى استخدام العنف السبيل الامثل لتحقيق اهم اغراضها السياسية ، الا وهو تأمين كيان الدولة نفسها .

وقد أدى الالتزام بهذا الاتجاه الى اعتبارين هامين فى وضع سياستها العسكرية :

أولهما : المحافظة دائما على ميزان القوة العسكرية فى صالح اسرائيل ، اذ ان أى اختلال فى هذا الميزان فى صالح العرب يؤدى مباشرة الى اضاعة فرصتها فى تحقيق أغراضها السياسية الاساسية ، ولذلك فان اسرائيل تقوم بعمليات عسكرية واسعة النطاق كلما تشعر بأن احد اعدائها قد اخذ خطوات جدية لتقوية قواته المسلحة . ولعل ذلك الاعتبار كان من الاسباب الرئيسية لاشتراك اسرائيل فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ بعد حصول الاخيرة على صفقة الاسلحة التشيكية وقبل أن تستوفى تدريب قواتها المسلحة عليها .

ويستلزم ذلك الاعتبار ، ايضا ، الحصول بكافة الطرق على مساعدات عسكرية ضخمة من الخارج حتى يمكن اعادة ترجيح ميزان القوى فى صالح اسرائيل .

ثانيهما : ضرورة تبرير سياسة اسرائيل العدوانية أمام الرأى العام العالمى (١٤) ، بل والحصول على التأمين الفعلى لحقها فى اللجوء الى العنف لحل مشاكلها فى المنطقة . ويستلزم ذلك اختلاق حوادث الحدود او المبالغة فى اضرارها بالنسبة للمدنيين . وتعتمد سياستهم الدعائية عموما على تصوير العرب فى صورة المعتدين واسرائيل كدولة مسالمة لا تبغى الا التعايش السلمى مع جيرانها .

وقد أدى التزام اسرائيل بالسياسة التوسعية الاستعمارية وصعوبة تحقيق هذه الاغراض دفعة واحدة ، الى اتباع منهج المرحلية فى تحديد اهدافها السياسية العسكرية . « فالمرحلية هى اللون الغالب فى لوحة الصهيونية ، أو النغم السائد فى معزوفتها ، أو الخيط المتصل فى نسيجها ...... والحديث عن النهج الصهيونى او البرنامج الصهيونى هو فى اصدق معانيه ، الحديث عن النمط المرحلى الذى يتخلله باكمله ويتجلى فى كل لحظة من لحظاته وفى كل حركة من حركاته » (١٥) .

ويعتمد المنهج المرحلى فى العمل السياسى عموما ، وفى السياسة العسكرية خاصة على تفاعل كامل لاربعة مبادىء هى :

« **أولا : الواقعية** » التى تعين الحد الاقصى لما تطالب به الحركة الصهيونية فى كل ظرف طبقا لاوضاعه وامكانياته .

---

(١٤) انظر مقال د. حامد ربيع : « المخطط الدعائى فى الاستراتيجية الصهيونية » السياسة الدولية العدد ١١ يناير ١٩٦٨ ــ ص ٣٨ .

(١٥) الدكتور فايز صايغ : الدبلوماسية الصهيونية (دراسات فلسطينية ١٣ ــ منظمة التحرير الفلسطينية ــ مركز البحوث ــ بيروت ــ مايو ١٩٦٧) ص . ٨٢ــ ٨٥ .

ثانيا : المرونة ، التى تقوم بتكييف الاشكال والوسائل .

ثالثا : مبدأ اللاتراجع ، الذى يعين الحد الادنى للمطالب الصهيونية فى كل ظرف .

رابعا : التصاعد : او الانتقال ، بعد استنفاذ مكاسب ذلك الظرف ، الى مرحلة جديدة تفصح فيها الحركة الصهيونية عن مطالب جديدة ، يكون حدها الادنى ما كان فى المرحلة السابقة حدا اقصى ومطلبا كاملا مزعوما . (١٦) »

وقد كان لوضع اسرائيل الشاذ ، فى منطقة الشرق الاوسط العربى — كدولة دخيلة وسط دول معادية اكبر منها عددا واكثر موارداً — اربعة اعتبارات هامة مترتبة عليه :

أولها : الحاجة الى معلومات وافية ودقيقة عن كل ما يدور فى البلاد العربية وخصوصا من الناحية العسكرية حتى يمكنها مجابهة اى خطر من ناحيتها — وتحصل اسرائيل على هذه المعلومات من خلال اجهزة مخابراتها العامة والعسكرية ، وشبكة جاسوسية متغلغلة داخل البلاد العربية . ولما كان لاسرائيل عدة مصالح مشتركة مع بعض الدول الاستعمارية فهناك تعاون وثيق بين المخابرات الاسرائيلية وأجهزة المخابرات فى هذه الدول يقوم على اساس تبادل المعلومات والبيانات والخدمات .

ثانيها : صعوبة الدفاع عن اسرائيل فى حالة هجوم عربى موحد وشامل من جميع الجبهات ، وقد أدى ذلك الاعتبار الى :

١ — تبنى مبدأ الحرب الوقائية حتى لا تدع للعرب فرصة تحضير اى هجوم مباغت عليها قد يكون فيه نهايتها كدولة .

٢ — مفاجأة العرب بالهجوم قبل استكمال استعداداتهم .

٣ — التركيز فى الدفاع او الهجوم على جبهة واحدة وتامين الجبهات الاخرى حتى يتم لها تدمير الجبهة الاولى ثم التركيز على جبهة اخرى ، وهلم جرا .

٤ — الاعتماد على سرعة الحركة فى نقل القوات من جبهة الى اخرى .

ثالثها : ضرورة الحصول على التعضيد السياسى والعسكرى من الدول الموالية لها ، قبل الدخول فى اى معركة أساسية ، خلال ممارسة الضغوط السياسية على مراكز القوة فى هذه الدول وتهييج الرأى العام فيها وابرام اتفاقات سرية مع حكوماتها . (١٧)

رابعها : الحاجة الى المحافظة على معنويات الشعب الاسرائيلى من التدهور . ولذلك فان اسرائيل تقوم بعمليات هجومية شاملة على فترات لاثبات تفوقها العسكرى على الدول العربية ، أو تقوم بشن غارات ارهابية متكررة على سكان القرى العربيةالمتاخمة لحدودها(١٨)

---

١٦ — نفس المرجع السابق : ص ٨٢ .

١٧ — الامثلة على ذلك متوافرة منها الاتفاق السرى بين اسرائيل والمانيا الغربية عام ١٩٦٤ والاتفاق الثلاثى المشهوربين اسرائيل وفرنسا وبريطانيا عام١٩٥٦

١٨ — أنظر ابراهيمالعابد : العنف والسلام : دراسة فى الاستراتيجية الصهيونية (دراسات فلسطينية ١٠ — منظمة التحرير الفلسطينية مركز البحوث — بيروت مارس ١٩٦٧) حيث يقول :

« ... لقد نجحت اسرائيل منذ قيامها وحتى الآن على اتباع خط ثابت فى استراتيجيتها الشاملة ليس فى نطاق علاقاتها مع الدول العربية فقط ، ولكن فى نطاق خطتها العامة فى السياسة الدولية كذلك ، وهو خط مستند الى القيام بعمليات عسكرية كبيرة ذات اهداف محدودة بين كل فترة واخرى ضد الدول العربية المحيطة بها . ولعل الهدف الذى تكرر ذكره باستمرار فى البيانات والتصريحات الاسرائيلية الرسمية كسبب مباشر لهذه الاعتداءات هو اعتبارها عملا انتقاميا ضد نشاط الفدائيين الفلسطينيين داخل اسرائيل — اما السبب الغير مباشر الذى أعلنت عنه اسرائيل فهو دفع العرب الى طاولة المفاوضات من أجل احلال سلام دائم فى المنطقة على أساس الوضع الراهن ... ان الهدف الرئيسى للاعتداءات الاسرائيلية هو تحقيق الاهداف التوسعية لاسرائيل . وقد تجلى ذلك منذ توقيع اتفاقية الهدنة وحتى الآن عن طريق المحاولات الشتى التى بذلتها السلطات الاسرائيلية للاستيلاء على المناطق المجردة من السلاح ... ولو أردنا تحديد الاهداف التى تقف وراء سعى اسرائيل الدائم لاحتلال المناطق المجردة، فاننا نستطيع أن نحدد هدفين رئيسيين : الاول : توسيع الاراضى التى تحتلها اسرائيل ، والثانى : السيطرة على نقط انطلاق وتمركز استراتيجية .. » (ص ٤٩

ولها فى ذلك عدة أغراض منها :
(أ) أرهاب الاهالى وأضعاف روحهم المعنوية
(ب) حثهم على ترك ديارهم . وذلك طبعا حتى تضعف المقاومة المدنية وتسهل عمليات الغـــزو الشامل .

ب ــ العوامل الاقتصادية :

ان أهم المعوقات التى تعترض طريق السياسة العسكرية الاسرائيلية فى سبيل تنفيذ مخططاتها هو فقر اسرائيل فى مواردها الاقتصادية . وقد كان لذلك العامل اعتباران هامان :

أولهما : صعوبة الاستمرار فى حرب طويلة الاجل قد تستنزف كل موارد اسرائيل المحدودة . وقد أدى ذلك الاعتبار الى تبنى استراتيجيـــة الحرب الخاطفة والهجوم المفاجىء . والاعتمـــاد على التدخل الخارجى لوقف الاشتباكات وتحقيق الاهداف المرسومة .

ثانيهما : ضآلة حجم الامكانيات التى يمكن تخصيصها للدفاع مما اضطر اسرائيل الى تطوير الموارد الموجودة الى أقصى درجة ، والتركيز على الصناعات الحربية أو المساعدة لها ، والاعتماد الكبير على المعونات العسكرية من الدول الموالية.

ومما يضاعف من أثر موارد اسرائيل المحدودة هو احتياجاتها الضخمة للدفاع . (١٩) وقدانتهجت اسرائيل عدة سبل لتوفير متطلباتها من الســلاح والعتاد . فالى جانب الاعتماد الكبير على المعونات العسكرية والمالية الخارجية ، تحاول الاستعاضة بالنوعية عن الكمية فى التسليح . وهى تعتمــد كذلك على التخطيط العلمى الدقيق للعمليـــات بغرض استخدام الطاقة القصوى للاسلحة التى تحصل عليها . وتتعاون اسرائيل تعاونا وثيقــا مع الدول المساندة لها فى تطوير أسلحـــة غير تقليدية (نووية ــ اشعاعية ــ كيمائيـــة ــ بيولوجية ــ بكتريولوجية) . وليس من المستبعد أن تكون قد نجحت فى تطوير بعض أنواعها وان لم تستخدمه بعد (٢٠) .

ومن المعوقات الحرجة التى تقيـد مقـدرة اسرائيـل على الحرب هو مـــواردها البشرية الصغيرة بالنسبة للطاقات البشرية الضخمـة لجيرانها . وقد كان من أثر ذلك : **أولا :** استحالة الاعتماد على التفوق العددى . **ثانيا :** استحالة التوفيق بين احتياجات خطط التنمية ومتطلبات الدفاع من القوى العاملة .

ولهذين السببين نرى أن اسرائيل مضطرة الى الاعتماد على التفوق النوعى ، لاستحالة التفوق العددى فى قواتها المسلحة عن مجموع قوات الدول العربية . ويظهر اهتمام اسرائيل بضـمان التفـوق النوعى فى جدية التـدريب المستمر لرفع مستوى كفاءة قواتها المقاتلة .

وقد كان من جراء صغر حجم القوى البشرية أن رسم الاسرائيليون سياسة تنظيم جيشهم على النهج السويسرى حيث تحتفظ الدوله بقـوات نظامية محدوده وقت السلم مع اعداد قـوات احتياط ضخمة يتم استدعاؤها وقت الحـرب على أساس نظـام سريع وشامل للتعبئـــة العامة . (٢١)

جـ ــ العوامل الجغرافية :

هناك أربعة عوامل جغرافية كان لها أثـر بعيد فى تحديد سياسة اسرائيل العسكرية :

(١) مساحتها الضيقة . (٢) حـدودها الطويلـة وافتقـارها الى حـدود طبيعيـة ، (٣) تجمع سـكانها وصناعاتها فى مراكـز محدودة . (٤) طبيعة الاراضى الصـحراوية لمعاركها .

● أدت مساحة اسرائيل الضيقة الى افتقارها الى أهم درع فى الـدفاع الا وهو العمـق

---

١٩ ــ بلغت ميزانية الدفاع فى اسرائيل ١٨٢ مليون دولار عام ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ . و ٢٧١ مليون دولار عام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ و ٤٤٧ مليون دولار عام ١٩٦٦ــ١٩٦٧ عن انيس صايغ : ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية واسرائيل : (دراسات فلسطينية ١٢ ــ منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث ــ مايو ١٩٦٧) .

٢٠ ــ يوسف مروة فى كتابه اخطار التقدم العلمى فى اسرائيل (دراسات فلسطينية ١٧ ــ منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث ــ اغسطس ١٩٦٧) (ص ٨١ ــ ٨٨) . يسوق الكاتب هنا عدة ادلة على أن اسرائيل قد فجرت بالفعـل قنبلة نووية خلال شـهر اكتوبر ١٩٦٦ .

٢١ ــ أنظر محمـود شيت خطاب : الوجيـز فى العسـكرية الاسرائيلية (الناشر : معهـد البحـوث والدراسات العربية بالجامعة العربية ١٩٦٨) ص ٦٣ ــ ٧٣ .

الاستراتيجى اللازم للمناورة بقواتها المدافعة .
وقد حاولت اسرائيل تعويض المضار الناجمة عن هذا الاعتبار بالاستفادة بشبكة مواصلاتها الجيدة فى ضمان سرعة تحركات قواتها ونقل المعركة بسرعة الى أرض العدو .

ولكن المساحة الضيقة تزيد من خطورة عامل الزمن فى حالة هجوم مفاجىء . ولتلافى تلك الخطورة يحاول الاسرائيليون ، قدر الامكان الاحتفاظ بالمبادأة فى الهجوم . أما فى حالة هجوم معاد فمن المؤكد أن استراتيجية اسرائيل الدفاعية تعتمد كليا على سلاح طيرانها وعلى مستعمرات الحدود وقواتها النظامية الصغيرة فى صد الموجة الاولى للهجوم ريثما تتمكن من استدعاء وتعبئة قواتها الاحتياطية بسرعة .

ويؤدى كذلك تضافر ضيق المساحة مع استطالة الرقعة الى سهولة فصل اجزاء دولة اسرائيل فى حالة هجوم معاد مركز ، مما يفرض عليها عدم السماح للقوات المهاجمة بالاختراق مستخدمة فى ذلك مستعمراتها الزراعية — العسكرية المنظمة فى شكل قلاع دفاعية مستقلة تعمل على احباط دفعة الاختراق الاولى بقطع خطوط الامدادات والقيام بالعمليات الخلفية على مؤخرة القوات المهاجمة .

● وحدود اسرائيل طويلة جدا بالنسبة لمساحتها وهى كذلك حدود غير طبيعية تتضمن مزايا حاسمة لاعدائها المحيطين بها مما يزيد فى صعوبة الدفاع عن خطوطها الامامية ويسهل فى عملية اختراق اراضيها . ولذلك فان اسرائيل تعتمد فى الدفاع عن حدودها على نظام الدفاع الاقليمى الذى يضم مستعمرات الحدود وقوات الحدود التى تقوم بحراسة الحدود فى الثغرات بين المستعمرات .

وكذلك فمن الملاحظ أن اسرائيل تحاول دائما الوصول بسرعة الى حدود طبيعية يسهل الدفاع عنها والتمركز فيها للانطلاق منها الى الاهداف الاخرى .

● وقد كان لصغر مساحة اسرائيل وضيق المساحة المكونة منها أثره فى تجمع السكان والصناعة فى مراكز محدودة يسهل تدميرها من الجو بغارات مركزة من قاذفات القنابل الثقيلة . ولتقليل الخسائر الجسيمة التى قد تنتج من جراء هذا الاحتمال فان اسرائيل تنتهج سياستى الدفاع السلبى والدفاع الايجابى :
فمن ناحية الدفاع السلبى اقامة شبكات دفاع جوى قوية حول مراكزها السكانية والصناعية من المدافع والصواريخ المضادة للطائرات وقد استعملت عام ١٩٥٦ مظلة جوية فرنسية لحمايتها .

أما من ناحية الدفاع الايجابى ، فهى كما اشرنا من قبل تلتزم بسياسة الحرب الوقائية وتنقل المعركة بعيدا عن اراضيها وتحاول تدمير اسلحة طيران الدول المعادية فى أول ساعات المعركة كما حدث فى عامى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ .

● دارت معظم المعارك الرئيسية التى دخلتها اسرائيل على أراض صحراوية ، وطبيعة الصحراء تستلزم اتباع استراتيجية خاصة وتكتيكات معينة لعدة أسباب أهمها :

أولا : صعوبة الدفاع عن مواقع ثابتة على الارض المكشوفة لافتقارها الى الستائر الطبيعية ، مما يؤدى الى سهولة قصف المنشآت والتجمعات بالمدفعية أو الطيران . ولذلك يصبح من الضرورى عدم التمركز فى أى موقع لمدة طويلة ، واتباع الاسلوب الهجومى فى الدفاع ، مع الاعتماد على سلاح الطيران فى تدمير القوات المعادية المتمركزة — أو المهاجمة .

ثانيا : سهولة تعرض القوات المهاجمة نهارا للقصف الجوى — ولذلك فان العمليات النهارية يجب أن تعتمد على سرعة وخفة الحركة حتى يصعب اكتشافها وقد حفز هذا العامل التركيز على استخدامات القوات المدرعة والميكانيكية المتحركة والمشاة المنقولة لضمان سرعة الحركة . وكذلك أدى الى زيادة الاهتمام باعداد وتدريب القوات المقاتلة على تكتيكات الاشتباك الليلى ، حيث أن الظلام هو الساتر الوحيد فى الصحراء .

ثالثا : سهولة قطع خطوط الامدادات والاتصالات نظرا لضرورة استعمال المسالك والطرق المعروفة . ولذلك فقد اتجهت القيادة الاسرائيلية الى التركيز على المرونة باتباع اللامركزية فى قيادة العمليات ، من خلال تحديد اهداف واضحة للوحدات تستلزم بها وتستمر فى التقدم حتى تحققها بالامكانيات المتاحة لها وبدون الرجوع الى القيادات العليا الا فى الحالات الحرجة .

أما من ناحية الهجوم فيكون الاعتماد على عمليات اختراق والتفاف سريعة أو انزال قوات مظلات خلف دفاعات العدو لقطع خطوط امداداته واتصالاته وعزل وحداته الامامية عن بقية القوات (٥)

■ عوامل تحديد السياسة العسكرية لاسرائيل ■

	العوامل	اعتبارات في السياسة العسكرية	أساليب التطبيق
العوامل السياسية	الالتزام بسياسة العنف لتامين كيان الدولة	(١) المحافظة على ميزان القوة العسكرية في صالح اسرائيل	(أ) الحصول على معلومات دقيقة عن قوة العرب العسكرية (ب) عمليات عسكرية لاضعاف العرب في حالة اختلال ميزان القوة (الحرب الوقائية) (جـ) الحصول على مساعدات عسكرية ضخمة من الخارج
		(٢) ضرورة تبرير السياسة العدوانية امام الراى العالمي	(أ) اختلاق او المبالغة في حوادث الحدود (ب) تصوير العرب في صورة البادىء بالعدوان واسرائيل كدولة مسالمة
	الاغراض التوسعية الاستعمارية	(١) صعوبة تحقيق الاغراض التوسعية دفعة واحدة	(أ) المرحلية في تحديد اهداف السياسة العسكرية
	وضع اسرائيل في المنطقة كدولة دخيلة وسط أعداد اكبر منها عددا واكثر موارداً	(١) الحاجة الى معلومات دقيقة عن كل ما يدور في البلاد العربية	(أ) جهاز مخابرات واسع النشاط (ب) شبكة جاسوسية داخل البلاد العربية (جـ) تبادل المعلومات مع اجهزة مخابرات الدول الاخرى
		(٢) صعوبة الدفاع في حالة هجوم عربي شامل من جميع الجهات	(أ) مبدأ الحرب الوقائية (ب) مفاجاة العرب بالهجوم قبل استكمال استعداداتهم . (جـ) التركيز في الدفاع او الهجوم على جبهة واحدة مع تامين الجبهات الاخرى (د) الاعتماد على سرعة الحركة في نقل القوات من جبهة الى أخرى
		(٣) ضرورة الحصول على التعضيد السياسي العسكري من الدول الموالية قبل الدخول	(أ) ممارسة الضغوط السياسية (ب) تهييج الراى العام (جـ) اتفاقات سرية
		(٤) الحاجة الى المحافظة على معنويات الشعب من التدهور	(أ) عمليات عسكرية شاملة على فترات لاثبات تفوقها العسكري (ب) غارات أرهابية متكررة على السكان العرب لقرى الحدود
العوامل الاقتصادية	دولة ذات موارد محدودة	(١) صعوبة الاستمرار في حرب طويلة الاجل	(أ) تبني استراتيجية الحرب الخاطفة (ب) الاعتماد على التدخل الخارجي لوقف الاشتباكات
		(٢) ضآلة حجم الامكانيات المخصصة للدفاع	(أ) تطوير الموارد الموجودة الى اقصى درجة (ب) التركيز على الصناعات الحربية والمساعدة (جـ) الاعتماد على المعونات الخارجية
	مستلزمات ميزانية الدفاع	(١) احتياجات مالية ضخمة للدفاع لا تتناسب مع الدخل القومي للدولة	(أ) الاعتماد على المعونات العسكرية والمالية الخارجية (ب) الاستعاضة عن الكمية بالنوعية في التسليح (جـ) التخطيط العلمي الدقيق للعمليات العسكرية لاستخدام الطاقة القصوى للعتاد (د) التعاون الوثيق مع الدول المساندة في تطوير الاسلحة الغير تقليدية
	موارد بشرية محدودة بالنسبة للدول العربية	(١) استحالة الاعتماد على التفوق العددي للقوات المسلحة	(أ) الاعتماد على التوعية بالتدريب المستمر لرفع مستوى كفاءة القوات المقاتلة
		(٢) استحالة التوفيق بين احتياجات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع من القوى البشرية	(أ) الاحتفاظ بقوات نظامية صغيرة وقت السلم (ب) اعداد قوات احتياط ضخمة يتم استدعاؤها وقت الحرب (جـ) تطوير نظام سريع ودقيق للتعبئة العامة

العوامل الجغرافية

العوامل	اعتبارات في السياسة العسكرية	اساليب التطبيق
المساحة الضيقة	(١) الافتقار الى العمق الاستراتيجي للمناورة بالقوات المدافعة	(أ) بناء شبكة مواصلات جيدة تكفل سرعة تنقلات القوات (ب) نقل المعركة بسرعة الى ارض العدو
	(٢) خطورة عامل الزمن في حالة هجوم مفاجيء	(أ) الاحتفاظ بمبدأ المباداة (ب) الاعتماد الكامل على الطيران ومستعمرات الحدود في صد الهجوم . (جـ) التعبئة السريعة لقوات الاحتياط
	(٣) سهولة فصل اجزاء الدولة في حالة الهجوم المركز	(أ) عدم السماح للقوات المهاجمة بالاختراق (ب) تنظيم المستعمرات في شكل قلاع دفاعية مستقلة
حدود طويلة وغير طبيعية	(١) صعوبة الدفاع عن الخطوط الامامية	(أ) مستعمرات دفاعية للحدود (ب) قوات خفيفة الحركة لحراسة الحدود (د) الوصول بسرعة الى حدود طبيعية يسهل الدفاع عنها .
تجمع السكان والصناعة في مراكز محدودة	(١) صعوبة الدفاع عن المدن ومناطق الصناعة في حالة هجوم جوى مركز .	(أ) شبكات دفاع جوى قوية (ب) الالتزام بسياسة الحرب الوقائية (جـ) نقل المعركة بعيدا الى ارض العدو (د) تدمير سلاح طيران الدول المعادية
طبيعة الارض الصحراوية للمعارك	(١) صعوبة الدفاع عن مواقع ثابتة مكشوفة	(أ) اتباع استراتيجية وتكتيكات الدفاع الهجومي (ب) الاعتماد على الطيران في تدمير القوات المهاجمة
	(٢) سهولة تعرض القوات المهاجمة نهارا للتدمير من الجو	(أ) الاعتماد على سرعة وخفة الحركة باستخدام القوات المدرعة والميكانيكية المتحركة . (ب) اعداد وتدريب القوات المقاتلة على تكتيكات الاشتباكات الليلية
	(٣) سهولة قطع خطوط الامدادات والاتصالات	(أ) التركيز على المرونة واللامركزية في قيادة العمليات (ب) الاعتماد على عمليات الالتفاف السريعة وانزال المظلات خلف دفاعات العدو لقطع خطوط امداداته واتصالاته وعزلها عن بقية القوات

تنسيق السياسة العسكرية مع السياسات الاخرى

فهم حكام اسرائيل — منذ البداية — أهمية تنسيق النواحى العسكرية مع السياسات الداخلية والخارجية . فالتعليم مثلا يركز الى حد كبير على التنشئة العسكرية والاقتصاد الاسرائيلى اقتصاد حرب حتى فى وقت السلم ، وعلاقات اسرائيل مع الدول الاخرى تقوم على أساس استجداء السلاح والمعونات لمواجهة العرب ، والسياسة الدعائية غرضها الاول هو تحويل الرأى العام العالمى الى مساندة اسرائيل وتبرير أسباب عدوانها المتكرر على البلاد العربية .

وقد انتقد كثير من المفكرين الغربيين والكتاب الاسرائيليين انفسهم حيث تغلب الصبغة العسكرية على طابع المجتمع الاسرائيلى . وقد قارنهـا بعضهم بعسكرية النازية الهتلرية .

ويحكى اللواء محمود خطاب فى كتابه « حقيقة اسرائيل » عن محاكمة كاتب اسرائيلى انتقد ذلك الاتجاه العسكرى . فقال فى دفاعه : « اننى وجدت العناية منصرفة فى هذا البلد لخلق شباب متعصب الى اقصى حدود التعصب . فهو يربى تربية عسكرية ، ويوجه توجيها حربيا الى اهداف احتلالية ، ويتلقى تعليما تعصبيا من النوع الضيق جدا كالذى يطبق فى الدول العسكرية ، انهم جعلوا الجيش هنا قبلة للشباب ومنحوه مركزا ممتازا كما كان اليابانيون والنازيون يؤلهون جيوشهم . انهم فى هذا البلد ينشئون الاطفال هذه التنشئة العسكرية ، **ويستعينون على هذا الغرض بجميع الوسائل التى تملكها الدولة . انهم يطبعون كل شىء فى الدولة بطابع الروح العسكرية،طابع الغزو والاستعمار »(٢٢).**

وهذا كله يؤكد ما ذكرناه من ان اسرائيل ترى فى القوة العسكرية أهم اداة لتنفيذ اغراضها السياسية . ويمكننا من ذلك استنباط نقطتين هامتين :

أولهما : أن سياسة اسرائيل العسكرية ليست بأى الاحوال دفاعية ، كما تحاول دعايتهم ان توهم الرأى العالمى ، بل هى تقوم أساسا على العدوان ، وعلى ذلك يكون الهجوم طابعها المميز .

ثانيهما : أنه بصرف النظر عن دناءة اغراض اسرائيل الاستعمارية ، وبصرف النظر كذلك عن اللا اخلاقية التى تتغلب على طابع تنفيذ هذه السياسة ، فهناك جدية تامة والتزام مطلق يتسم بالعصبية القومية العمياء بكل ما يتعلق بتحقيق هذه الاغراض .

وتظهر هذه الجدية بوضوح فى التخطيط السياسى عموما ، وفى تخطيط السياسة العسكرية على الخصوص . أعود فاستشهد بكلام كاتب « حقيقة اسرائيل » حيث يقول : « .. ومن عوامل قوة اسرائيل وسائلها التخطيطية الدقيقة المتقنة . كل شىء فى اسرائيل يسير حسب تخطيط عميق ودراسة شاملة وتنظيم دقيق وخطة مرسومة . والارتجال من اى نوع بعيد عن اسرائيل . والعاطفة من اى نوع بعيدة عن اسرائيل . سياستها الخارجية وسياستها الداخلية وتصنيعها وتجارتها الخارجية وزراعتها واقتصادها تسير حسب تخطيط دقيق . والاحصاءات الدقيقة المتجددة دوما ، تعمل عملا مفيدا فى دعم تخطيط اسرائيل ، اذ لا تخطيط بدون احصاء دقيق . وهيئات التخطيط فى اسرائيل تشغل ابرز مكان فى كل مؤسسة عامة أو خاصة . » (٢٣)

قد يكون فى هذا الكلام بعض المبالغة ، ولكن من الواضح ان التخطيط فى اسرائيل فى سبيل تحقيق اهداف السياسة العسكرية لا يفتقر الى الجدية . وبما أن الناحية العدوانية تشكل الطابع المتغلب على أغراض اسرائيل السياسية ، فان التخطيط العسكرى ينال — ولا شك — اكبر اهتمام ، وهذا ما يؤيده كلام السيد بسام ابو غزالة فى مقدمته لترجمة كتاب التخطيط فى اسرائيل «لبنيامين اكزين ويهتسكل درر الاستاذان بالجامعة العبرية : « .. ومن الجدير ملاحظته فى اسرائيل أن التخطيط فى الجيش الاسرائيلى

---

٢٢ — محمود شيت خطاب : حقيقة اسرائيل الناشر معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٧) ص٥٨ .
٢٣ — نفس المصدر السابق : (ص ٢٧ — ٢٨) .

سبق جميع الهيئات الرسمية وغير الرسمية ، حتى ان كبار ضباط الجيش كانوا يولون مناصب مدنية ليسيروا بها على أسس تخطيطية منهجية، كما كان الحال فى وزارة الزراعة حيث أنيطت بموشى ديان . وهذا التقدم التخطيطى فى الجيش مثل واضح على حافزى الازمة والمطمح . فالجيش هو ، من جهة ، الدعامة الاولى للدفاع عن كيان اسرائيل حينما يعمل العرب على استرداد بلادهم . وهو كذلك من الجهة الاخرى، وسيلة تحقيق المطامح التوسعية التى تضمرها الحركة الصهيونية . وتعلن عنها وتقوم من اجل تحقيقها » . (٢٤)

القسم الثالث

تقييم سياسة اسرائيل العسكرية

ومع ذلك — ورغما عن كل مواطن القوى الظاهرية فى السياسة العسكرية لاسرائيل — نقول أنه كما تدل جودة الثمرة على صحة الشجرة وقوة منبتها ،فان معيار نجاح السياسة العسكرية لاى دولة هو فى كفاءة — تحقيقها للاغراض الاساسية التى هى أصلا اداة لتنفيذها . الفرق هنا هو أن صلاحية الشجرة المذكورة يسهل تحديدها تو نضج ثمارها ، ولكنه من الصعب نسبيا تقييم كفاءة السياسة العسكرية فى تحقيق الاغراض السياسية مباشرة بعد اشتباك مسلح، الا اذا كانت نتيجة ذلك الاشتباك حاسمة بدرجة تؤدى الى تسليم الطرف المهزوم بدون قيد أو شرط (كما حدث فى الحربين العالميتين الاولى والثانية) . وذلك انه فى حالة نجاح السياسة العسكرية فى تحقيق اهداف عسكرية محددة ، بطريقة جزئية فقط ، فانه فى تلك الاحوال لايمكن ضمان تحقيق الاغراض السياسية الاساسية — بل ولا يمكن تقييم كفاءة تحقيقها الا بعد فترة قد تطول بضع شهور أو سنين .

وبغرض التوضيح أحب أن أؤكد هنا أن أى معركة تؤدى حتما الى تغييرات سياسية ، بل واجتماعية واقتصادية فى كلتا الدولتين المتحاربتين . المهم هنا — من وجهة نظر الدولة المنتصرة هو أن تؤدى هذه التغيرات الى تحقيقها للاغراض التى خاضت من أجلها الحرب ، والا ذهبت تكاليف هذه الحرب (من أرواح وعتاد وتضحيات اقتصادية) هباء عليها .

وفى حالة غياب نتيجة حاسمة للمعركة بالنسبة للمنتصر فهناك ثلاث نتائج سياسية ممكنة .

١ — نجاح جزئى فى تحقيق بعض الاغراض السياسية ، وفشل فى تحقيق بعضها الآخر (كما حدث بالنسبة للولايات المتحدة فى حرب كوريا) .

٢ — فشل تام فى تحقيق الاغراض المطلوبة (كما حدث لفرنسا فى حرب الجزائر ، أو لامريكا فى الحرب المكسيكية) .

٣ — ظهور نتائج سياسية عكس المرغوب فيها قد تضر مصالح المنتصر وتهدم أمله فى تحقيق اغراضه فى المستقبل (كما حدث بالنسبة لبريطانيا بعد حرب السويس) .

من الواضح أن السياسة العسكرية العدوانية قد حققت نجاحا جزئيا بالنسبة لاغراض اسرائيل السياسية . فبعد معارك ١٩٤٨ — ١٩٤٩، اغتصبت جزءا كبيرا من أرض فلسطين ، وبعد عدوان السويس عام ١٩٥٦، حصلت على حق

---

٢٤ — بسام ابو غزالة : التخطيط فى اسرائيل (دراسات فلسطينية ١٠ — الناشر : منظمة التحرير اغسطس ١٩٦٧) ص ١١ — ١٢ .

المرور فى خليج العقبة وأمنت حدودها المتاخمة للجمهورية العربية المتحدة من هجمات الفدائيين، وبعد معركة يونيو ١٩٦٧ احتلت أجزاء هامة من كل من الجمهورية العربية المتحدة والاردن وسوريا .

السؤال هنا هو هل حققت اسرائيل خلال عدوانها المتكرر غرضها السياسى الاساسى وهو تأمين كيان ومصير اسرائيل نفسها ؟ صحيح أن اسرائيل ما زالت قائمة كدولة — وقد تكون هذه نتيجة مطمئنة نوعا بالنسبة للشعب الاسرائيلى . ولكنها ليست بأى الاحوال مطمئنة بالدرجة المرجوة وخصوصا على المدى الطويل . فانه رغما عن العدوان الاسرائيلى المتكرر فالدول العربية لم تعترف باسرائيل وليس فى نيتها اقامة صلح مع هذه الدولة الدخيلة . بل وأنه من المؤكد أن الدول العربية ما زالت مصرة على تحرير الارض السليبة وانها مزمعة على استعمال القوة فى استردادها حالما تصلح من امورها الداخلية وتستكمل استعداداتها العسكرية .

اذن ، فاذا قلنا ان السياسة الاسرائيلية العدوانية قد حققت جزءا من أغراضها وفشلت فى تحقيق الجزء الاهم فان ذلك الجزء الذى تحقق وفرحت به اسرائيل قد تكون له نتائج عكسية بالنسبة لغرضها الاساسى فى المدى الطويل ، لأن تأمين كيان دولة لا يمكن تقسيمه الى اجزاء ، فنقول مثلا أن تأمين كيان الدولة قد تحقق بنسب ٥٠٪ أو ١٠٪ أو اى نسبة اخرى فى اى وقت بالذات .

صحيح أن اسرائيل ما زالت قائمة كدولة بفضل المساعدات التى تتلقاها ورضى البلاد الغربية عن عدوانها المتكرر . ولكن هل ذلك يعنى أنها قد وصلت بذلك الى تأمين كيانها كدولة لها مستقبل فى المنطقة ؟ وهل هذا يعنى ان اسرائيل تستطيع باتباع نفس هذه السياسة ان تحصل على التأمين المطلوب على المدى الطويل ؟ من الجائز ان تتمكن اسرائيل من شن هجوم عدوانى على البلاد العربية المجاورة لها كل عشر سنوات . فهل يمكن لها أن تضمن نفس النتائج التى حققتها فى الماضى ؟ وحتى اذا كان ذلك ممكنا ، فهل تكون اسرائيل بعد ذلك قد نجحت فى تحقيق غرضها الاساسى ؟

الحقيقة المرة هى أن قصر نظر الساسة الاسرائيليين فى تدبر نتائج سياستهم العسكرية قد وضعهم فى مجال دائرة خبيثة سيكون من الصعب عليهم الخروج منها : (٢٥)

— فان تأمين كيان اسرائيل لا يمكن ان يتحقق خلال استعمال القوة ، وانما بقبول العرب لوجود اسرائيل عن طيب خاطر .

— وهذا يتنافى مع اتجاهات السياسة العربية وشعور الشعوب العربية نحو اسرائيل .

---

٢٥ — يقول د. فايز صايغ فى : الدبلوماسية الصهيونية (سلسلة دراسات فلسطينية ١٣ — الناشر منظمة التحرير الفلسطينية — مركز البحوث — مايو ١٩٦٧) « ولعل التاريخ لا يعرف حركة بلغت ما بلغته الحركة الصهيونية من اللاواقعية فى الهدف والواقعية فى النهج فى آن واحد فان الصهيونية اختارت لنفسها ، منذ البدء هدفا لا يتسم باى طابع واقعى .. ففى هذه ، كما فى سواها من الصفات ، كان الهدف الصهيونى هدفا بعيدا كل البعد عن الواقعية . ومع ذلك ، فان تلك الحركة ، التى ضربت بالواقع عرض الافق عند ما قامت تعين اهدافها الكبرى ، وكانت بين سائر حركات العصور الحديثة أكثرها امتهانا للواقع وتجاهلا له ، كانت فى الوقت عينه اشد تلك الحركات واقعية عندما صاغت برنامجها ورسمت نهجها ثم مضت تسلك هذا وتنفذ ذاك عقدا بعد عقد فى واقعية ثابتة .. » (ص ٩٢ — ٩٣) .

— اذن فهم مضطرون الى الالتجاء الى استعمال القوة كأداة أساسية لتحقيق غرضهم.

— ولكن ، كما ورد سلفا ، فان منطق القوة لا يجدى فى فرض الاعتراف باسرائيل على العرب ، بل وانه يزيدهم اصرارا على ازالتها .

فهم بذلك لا أمل لهم فى تحقيق أغراضهم السياسية طالما لم يطرأ تغيير عكسى على السياسة العربية — وهو من المستبعد .

اذن فمهما كان مدى نجاح سياسة اسرائيل العسكرية فى تحقيق أهداف جزئية محدودة، فهى فشلت وستفشل فى شأن مستقبل اسرائيل كدولة، وهو الغرض السياسى الاساسى لها . والنقطة التى يجب أن يفهمها شعب اسرائيل وحكامه هى أن سياستهم العدوانية قد أدت بالفعل الى نتائج عكسيه قد يكون اثرها جد خطير بالنسبة لمستقبل دولتهم .

ولكن فشل اسرائيل فى تحقيق أغراضها الاساسية لا يعنى باى حال من الاحوال ان الدول العربيه قد نجحت بذلك فى تحقيق أغراضها . فالسياسة الدولية ليست معادلة رياضيه مبسطة . فالنجاح الجزئى الذى حققته السياسه العدوانية لاسرائيل يشكل عائقا خطيرا فى طريق تحقيق الاغراض السياسية للدول العربية . ويستلزم ذلك محاولة جدية من جانبنا لعرقلة طريق العدو فى الوصول الى تحقيق أهدافه العدوانية .

فان التزام اسرائيل بسياسة العنف فى تحقيق اغراض تأمين كيانها قد فرض على قادتها اتباع سياسة عدوانية توسعية سيكون من الصعب عليهم التراجع عنها . فلا يجوز لنا ان نأمل فى اى تغيير جذرى فى سياسة اسرائيل ، اللهم الا فى حالة تغيير فى موازين القوى الدولية . وذلك

من المستبعد فى المستقبل القريب . وحتى فى تلك الحالة — فان فرض أى ضغط على اسرائيل من جانب القوى العالمية لن يؤدى ، بأى حال من الاحوال الا الى حلول جزئية للمشكلة الفلسطينية ، قد يرضى العرب ببعضها ، ولكنها فى الغالب لن تؤدى الى حل عادل ونهائى لها .

ومن ناحية أخرى فقد أدى التزام اسرائيل بالسياسة العدوانية الى استبعاد امكانية الوصول الى حل سلمى للمشكلة . وبذلك يكون من قصر النظر أن نصدق اسرائيل فى مطالبتها بالصلح مع العرب فى الوقت الحاضر . بل ويمكننا أن نجزم بان استتباب السلام حاليا بين الطرفين قد يؤدى الى خسارة كبيرة بالنسبة لاسرائيل :

١ — فالحل السلمى فى الوقت الحاضر يناقض غرض تأمين كيان اسرائيل بالطريقة التى اختارتها — أى من خلال العدوان والتوسع الاستعمارى . فان الحدود الاسرائيلية كما قلت من قبل — غير طبيعية ولا تكفل الحماية اللازمة لدولة محاطة باعدائها .

٢ — ان المعونات والمساعدات التى تتلقاها اسرائيل والتى تحول جزءا كبيرا من ميزانيته متعلقة بالصورة التى رسمتها لنفسها فى العالم الغربى عموما ولدى الجاليات اليهودية بالذات ، من انها دويلة صغيرة مهددة باستمرار من جيران أكبر منها وأشد بأسا. فاذا تغير الوضع باعلان الصلح بين الاطراف المعنية ، فان اسرائيل ستفقد ، على الاقل ، القدرة على استخدام اهم ادعاءاتها فى سبيل ابتزاز هذه المساعدات ، وقد تفقد واحدا من أهم الحوافز التى تقود أثرياء اليهود الى التبرع بأموالهم . ومن المعروف أن الحالة الاقتصادية فى اسرائيل تستدعى الحصول

على هذه المساعدات والمعونات بصورة مستمرة ولمدة طويلة فى المستقبل (٢٦) .

وقد ظهرت عدم جدية عروض الصلح الاسرائيلية فى مناسبات كثيرة ، ولكن اسرائيل ستنادى دائما بالصلح مع العرب وايديها مخضبة بدمائهم ، وستمضى فى التهويل برغبتها فى التعايش السلمى معهم وهى محتلة أراضيهم. ذلك طبعا حتى تضع نفسها دائما فى موقف الدولة المسالمة وتضع العرب أمام الرأى العام العالمى فى موضع المتعصبين المتعطشين للثأر والعدوان . وهى لا تفتقر الى أمثلة تبرهن بها على ذلك والعرب أنفسهم يساعدونها بسيل لا ينقطع من التصريحات الملتهبة والخطب الحماسية ، والاذاعات المحمومة ، يزيد عليها قدرة الدعاية العربية العجيبة فى تحويل الرأى العام العالمى الى تصديق كل ادعاءات أعدائها .

ومن الدلائل القاطعة على عدم جدية عروض الصلح الاسرائيلية أن المحاولات التى قامت بها فى الماضى بعض الدول داخل اطار الامم المتحدة لحل قضية فلسطين باءت كلها بالفشل لان اسرائيل مع مطالبتها المستمرة بالسلم غير مستعدة للتنازل عن شبر واحد من الاراضى التى احتلتها عقب ١٩٤٩ . وهى كذلك غير مستعدة لاعادة اللاجئين الفلسطينيين الى أراضيهم وتعويضهم عن حقهم المشروع فى ممتلكاتهم . ثم أن حكام اسرائيل كثيرا ما تشدقوا برغبتهم فى الصلح قبل شن حملاتهم العدوانية الغادرة على البلاد العربية . والأمثلة على ذلك كثيرة وعديدة (٢٧) .

والخلاصة هى أن اسرائيل لن تقبل أى تسوية سلمية عادلة للمشكلة فى الوقت الحاضر أو فى المستقبل القريب . فهى لم تتم بعد تنفيذ

---

٢٦ — انظر : رفيق حبيب مطلق : اسرائيل قبيل العدوان (دراسات فلسطينية ١٩ — الناشر منظمة التحرير الفلسطينية — مركز البحوث سبتمبر ١٩٦٧) ان القاء نظرة شاملة على الوضع الاقتصادى فى اسرائيل خلال الشهرين اللذين سبقا عدوانها على الدول العربية، وعلى الازمة الاقتصادية التى تحاول اسرائيل جاهدة الخلاص منها ، يرينا أن وضع اسرائيل الاقتصادى كان يهدر كيانها ووجودها — بالاضمحلال . وليس أدل على ذلك مما قاله ييجال آلون ، وزير العمل الاسرائيلى ، فى خطاب له امام الكنيست بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٧ بأن عدد العاطلين عن العمل فى الربع الاخير من العام ١٩٦٦ بلغ ٩٦٠٠٠ عاطل من أصل الطاقة الاجمالية للعمال البالغة ٩٣٥٠٠٠ عامل ... » (ص ١١) .

« ويدل على هذا الانهيار ايضا ما كتبته مجلة هاعولام هازيه الاسرائيلية بعددها الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣ ، حين قالت : انه قد اتضح فى هذا الاسبوع بشكل بات لا يقبل الجدل أن الاشراف على بنك اسرائيل ما هو الا خديعة كبيرة ، الامر الذى اتضح من خلال افلاس مصرفى فويختفانجر واليرن وكريدى ، رغم المحاولات الفاشلة التى بذلها بنك اسرائيل لمساعدة مصرف كريدي.

« وقد زادت حوادث الافلاس المزيف نتيجة لعدم تمكن السلطات الاسرائيلية من فرض سيطرتها على اقتصاد اسرائيل والمحافظة على الاقل ، على وضعه الذى هو فيه دون أن يتدهور . وقد كانت حوادث الافلاس المزيف تلك محاولة من اصحاب العلاقة بغية الابقاء على ما يمكن ابقاؤه من اموال قبل ان يلحق بهم الافلاس الحقيقى ... (ص ١٢) .

« ... وأوضح التقرير المالى للمحاسب العام فى اسرائيل ان عجز ميزانية الدولة خلال الاشهر التسعة الاولى من السنة المالية ١٩٦٦ — ١٩٦٧ . بلغ ٣٧٢ مليون ليرة اسرائيلية ، وان المصروفات قد زادت عما كانت عليه الحال فى العام الماضى مبلغ ٤٤٨ مليون ليرة اسرائيلية ، وكان للزيادة فى مجال الدفاع اوفى نصيب اذ بلغت ١٫١ مليون ليرة اسرائيلية ... » (ص ١٣)« ... فللمرة الاولى فى السنوات الاخيرة يتوقف سيل الهجرة الى اسرائيل وفى الوقت نفسه يتدفق سيل الهجرة منها . ففى كل شهر يهاجر من اسرائيل آلاف الاشخاص هم فى غالبيتهم من المهندسين والفنيين ويهيمون فى الخارج بحثا عن عمل .. (ص ١٤) .

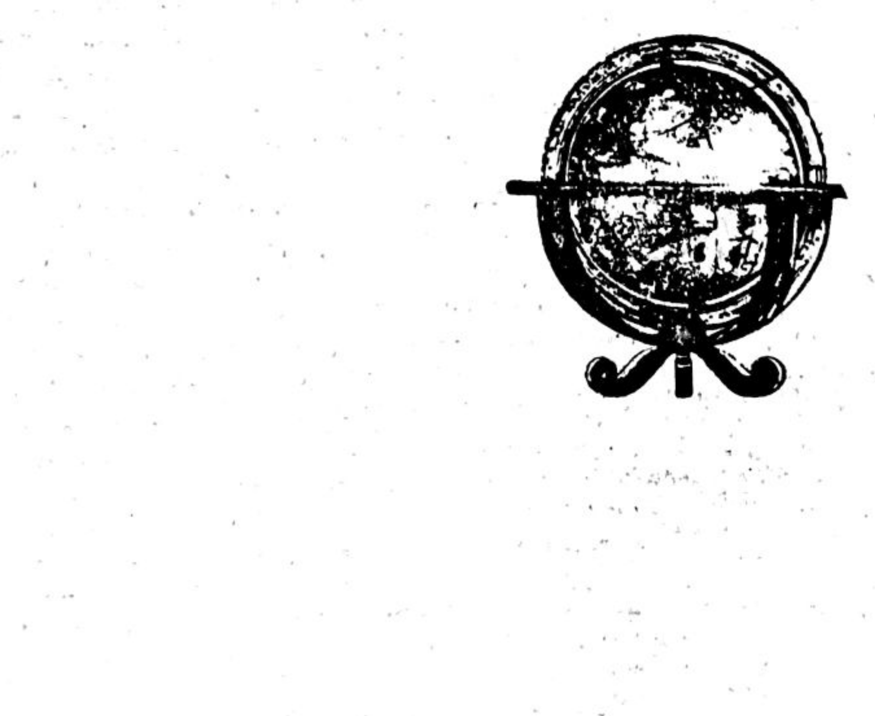
« ... وان مجموع قيمة السندات التى لم تسدد فى اسرائيل اصبحت تربو على مئات الملايين من الليرات الاسرائيلية وازدادت موجة الجرائم الاقتصادية على اختلاف انواعها ازديادا رهيبا ... » (ص ١٤) .

٢٧ — انظر الجداول فى ابراهيم العابد : العنف والسلام : دراسة فى الاستراتيجية الصهيونية (دراسات فلسطينية — منظمة التحرير الفلسطينية — الفلسطينية — مركز الابحاث — مارس ١٩٦٧) .

مخططها لتأمين كيانها من خلال استعمال سياسة العنف والعدوان . وهى اذ تعرض عروضها الزائفة للســـلام وتطلب مفاوضات مباشرة مع العرب من أجل تحقيقه ، فذلك لا يرجـــع الى رغبة صادقة جادة فى السلم . بل لانها تعلم سلفا وتأكيدا أن العرب سيرفضون علانية مثل هــذا الاقتراح . وبذلك تكسب اسرائيل جولة اخرى فى مجال الدعاية العالمية باظهار تهافتها

٦٣٥

على الصلح فى الوقت الذى يرفض فيه العرب أى محاولة لتحقيقه . وهى بذلك يكون لها ذريعة أخرى فى استمرار الاعتداء على الاراضى العربية وتوسيع رقعتهـــا ، وعذرها فى ذلك أمام الراى العام هو الدفاع عن كيانها وارغام العرب على الصلح . وفى نفس الوقت فهى تؤمن كيانهـــا الاقتصادى والعسكرى بالحصول على المزيد من العطف والمساعدات من الدول الموالية لها .



دراسة

المنازعات الافريقية وتسويتها بالطرق السلمية

د. بطرس بطرس غالى

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

المنظمات الدولية على مختلف أنواعها تعنى أول ما تعنى بالعمل على فض ما قد يقع بين اعضائها من منازعات بالطرق السلمية ، وتجعل ذلك أول هدف من أهدافها ، ولم يكن لها بد من ذلك لان وجودها كمنظمة تعمل لخير المنطقة التى تمثلها لا يستقيم اذا سمحت لخلاف يقوم بين بعض اعضائها أن يتحول الى اشتباك مسلح يدور بين عضوين أخوين فيها .

ومنظمة الوحدة الافريقية التى قامت فى اديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ واحدة من هذه المنظمات الدولية ولا تختلف عنها فى السعى الى تحقيق هذا الهدف لذلك وضعت القواعد ونصت على الاجراءات الفنية التى بموجبها تستطيع انشاء الهيئات التى تتولى تطبيق هذه القواعد ، وتنفيذ هذه الاجراءات .

ولقد ورد فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق أديس أبابا ما يفيد أن من مبادىء هذه المنظمة الدولية الافريقية « التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم » .

ولم يقف ميثاق أديس بابا عند مجرد تسجيل هذا المبدأ العام وحسب ، ولكنه عمل على انشاء



هيئة متخصصة تكون مهمتها فض المنازعات الدولية الى تقع بين بعض الدول الافريقية وبعضها بكل الطرق السلمية الممكنة ، وتلك الهيئة المتخصصة هى « لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم » وفى صدد هذا تقول المادة التاسعة عشرة من ميثاق اديس أبابا :

« وتتعهد الدول الاعضاء بتسوية جميع المنازعات التى تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية ، وقررت تحقيقا لهذه الغاية انشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم ، ويكون تشكيل هذه اللجنة وتحديد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات » .

ووضعت أحكام هذه المادة موضع التنفيذ فان مجلس وزراء الدول الافريقية فى دورته الاولى التى انعقدت بمدينة داكار فى أغسطس سنة ١٩٦٣ قد قرر تشكيل لجنة من الخبراء لوضع هذا البروتوكول ، وشكلت هذه اللجنة فعلا ، واجتمعت أكثر من مرة ، ووضعت مشروعا وافق عليه مجلس وزراء الدول الافريقية فى دورته الثالثة التي انعقدت بمدينة القاهرة فى يولية سنة ١٩٦٤ (القرار رقم ٤٢) ، ثم وافق على هذا القرار مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية بموجب القرار رقم ٢٢ ، وبذلك أصبح هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من ميثاق اديس أبابا تطبيقا لأحكام المادة التاسعة عشرة من الميثاق الافريقى » .

وعلى الرغم من كل ذلك فان لجنة الوساطة والتحكيم والتوفيق لم يتم تشكيلها الا فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ عندما اجتمع مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية فى اكرا ووافق على تعيين الأعضاء الذين تتألف منهم هذه اللجنة وعددهم واحد وعشرون عضوا . ومع ذلك لم تجتمع هذه اللجنة لوضـــع لائحتها الداخلية الا فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ بمدينة أديس أبابا ، وحتى يوليـــة سنة ١٩٦٨ لم تقم اللجنة بأى عمل ، ولم يعرض عليها أى نزاع وقع بين الدول الافريقية وبعضها لتعمل على تســـويته تطبيقا بطبيعة تكوينها ، وليس معنى ذلك أن خلافا ما لم يقع بين الدول الافريقية وبعضـــها منذ قيام منظمة الوحـــدة الافريقية فالواقع هو عكس ذلك تماما فقد قامت فعلا خلافات خطيرة بين بعض الدول الافريقية وبعضها ، وهددت الأمن والسلام الدوليين فى هذه القارة ، ولكن هذه الخلافات وقعت قبـــل قيام لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ولذلك عرضت على الفروع الأخرى من هيئات منظمة الوحدة الافريقية فقامت بانشاء لجان مؤقتة وكل اليها أمر العمل على فض تلك المنازعات بالطرق السلمية ، وتلك الظاهرة الخطيرة كان من آثارها اضـــعاف مكانة لجنـــة الوســـاطة والتوفيق والتحكيم قبل أن يبدأ عملها ، وقبل أن تزاول أى نشاط فى مهمتها .

ونريد فى هذه الدراسة معالجـــة أمرين : أولهما دراسة المنازعات الافريقية التى تدخلت منظمة الوحدة الافريقية فى العمل على فضها ، وثانيهما تحليل لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التى انشـــئت منذ ســـنة ١٩٦٤ وان كانت لم تعمل بعـــد .

وسنحاول فى دراستنا هذه أن نجيب على السؤالين التاليين :

(ا) هل نجحت منظمة الوحدة الافريقية فى تسوية المنازعات الافريقية بالطرق السلمية ؟

(ب) هل تستطيع لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم بوضعها الحالى أن تســـاعد منظمة الوحدة الافريقية فى فض المنازعات التى قد تقع بين الدول الافريقية ؟

المطلب الأول

المنازعات الافريقية التى عرضت على منظمـــة الوحدة الافريقيـــة

الدول الافريقية منذ ظفرها باستقلالها حتى اليوم وقع بينها وبين بعضها كثير من المنازعات، وأن كان لم يعرض على منظمة الوحدة الافريقية الا قليل من هذه المنازعات الكثيرة المتنوعة الا أن هـــذا الذى عرض عليها مع قلته كفيل بأن ينير لنا سبيل معرفة مدى قدرة منظمة الوحدة الافريقية على فض المنازعات التى تعرض عليها ، أو التى توجب عليها وظيفتها أن تتدخل فيها للعمل على تصفيتها ، وقد اخترنا نموذجا لهذه المنازعات التى جعلناها موضع دراستنا ذلك الاشـــتباك المسلح الذى وقـــع بين الجزائر والمغرب ، ثم النزاع الذى وقع بين الصومال وكل من اثيوبيا وكينيا ، ثم الازمة الدبلوماسية الخطيرة التى انفجرت بين غانا وغينيا .

أولا ــ الاشتباك المسلح بين الجزائر والمغرب :

الملكة المغربيـــة والجمهـــورية الجزائرية كلتاهما من الدول العربية الافريقية التى تجمع بينها أكثر من رابطة تاريخية وسياسية، هذا الى جانب ما بينهما من كفاح مشترك ضد الاستعمار الفرنسى . وفضلا عن ذلك فقـــد ارتبطت كلتا الدولتين بعد استقلالهما بمجموعة من المعاهدات الدولية (١) بموجبها تعهـــدت كل منهما بعـــدم استعمال القوة فى فض ما قد يقع بينهمـــا من منازعات أو خلافات . ومع كل هذا فقد وقع بين الدولتين فى الثامن من أكتوبر سنة ١٩٦٣،

(١) المعاهدات التى ارتبطت بها كل من المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية هى : ميثاق جامعة الدول العربية (المـــادة الخامسة) ، وميثاق الامم المتحدة (الفقرة الثالثة من المـــادة الثانية) وميثاق اديس ابابا الفقرة الثانية من المـــادة الثالثة والمـــادة التاسعة عشرة) .

اشتباك مسلح خطير ، على أثره بادرت كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية الى محاولة تسوية النزاع . وفى هذه المنافسة بين هاتين المنظمتين الدوليتين تغلبت الدبلوماسية الافريقية على الدبلوماسية العربية (٢) ، اذ استطاعت الدبلوماسية الافريقية انشاء لجنة رباعية مؤقتة تتألف من رؤساء دول كل من الجزائر والمغرب ومالى واثيوبيا ، واجتمعت تلك اللجنة فى مدينة باماكو عاصمة مالى فيما بين ٢٩ و ٣٠ من أكتوبر ، وتوصلت الى اصدار قرار بايقاف اطلاق النار بتاريخ ٣١ أكتوبر ، وبتشكيل لجنة رباعية عسكرية يناط بها تعيين منطقة تكون مجردة من السلاح فيما بين الدولتين المتنازعتين (٣) . أما مجلس جامعة الدول العربية فقد اجتمع فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ واصدر قرارا بدعوة حكومتى الجزائر والمغرب الى وقف اطلاق النار فورا (٤) ، وفى ٢٠ أكتوبر أصدر قرار آخر بتأليف لجنة وساطة (٥) ، ولكن أيا من القرارين لم يوضع موضع التنفيذ ، ولم يتجاوز كونه حبرا على ورق . أما البيان المشترك الذى أصدرته اللجنة الرباعية المؤقتة المنبثقة من منظمة الوحدة الافريقية فكان هو الوثيقة الوحيدة التى قامت عليها تسوية النزاع بين الدولتين ، وكانت اللجنة الرباعية المؤقتة التى أصدرته مكونة من صاحب الجلالة الامبراطور هيلاسلاسى ، وجلالة الملك الحسن ، والرئيس موديبوكيتا والرئيس أحمد بن بيلا . وتضمن البيان النص على ضرورة عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا فى أقرب وقت ممكن للنظر فى تشكيل لجنة خاصة للتحكيم تكون مهمتها :

(أ) تحديد المسئولية عن بدء العمليات الحربية بين الجزائر والمغرب .

(ب) دراسة مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب بتعمق ، وتقديم مقترحات ايجابية للطرفين لتسوية النزاع نهائيا .

وافتتحت الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية الدول الافريقية فى ١٥ نوفمبر سنة

---

(٢) انظر مقالنا المنشور فى عدد ١٥ نوفمبر ١٩٦٣ . من الاهرام الاقتصادى تحت عنوان « اتفاق باماكو » .

(٣) شكلت اللجنة المختلطة من ضباط من الدول الاربع (أثيوبيا ومالى والجزائر والمغرب) لتحديد منطقة تنسحب منها القوات الجزائرية والقوات المغربية ، ويكون من مهمتها ضمان حياد المنطقة التى ينسحب منها الطرفان وتأمين سلامتها بواسطة مراقبين يختارون من مالى واثيوبيا ، ومراقبة الالتزامات التى تعهدت كل من المغرب والجزائر بتنفيذها فى هذه الظروف فيما يتعلق بوقف الحملات الصحفية بينهما ، واحترام مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وتسوية جميع المنازعات بينهما بالمفاوضات .

(٤) (ق ١٩٣٤/د ٤٠/ج ٣) وهو القرار الذى جاء فيه : « درس مجلس الجامعة ببالغ القلق والأذى موضوع النزاع على الحدود المغربية الجزائرية وماانتهى اليه من سفك الدماء العربية بايد عربية وفى أرض عربية » .

ولما كان ميثاق جامعة الدول العربية ومبادئها وقراراتها ، فضلا عن روابط الاخوة والقومية العربية تستوجب وقف القتال الناشب فورا ، وحل النزاع بالوسائل السلمية وفى النطاق العربى .

فان مجلس الجامعة يدعو حكومتى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية والمملكة المغربية الى وقف اطلاق النار فورا » .

(٥) (ق ١٩٣٥/د ٤٠/ج ٤) وهو القرار الذى جاء فيه : « تدارس المجلس موضوع النزاع الجزائرى المغربى وما تطور اليه من قتال .

واستذكر القرار الذى اصدره يوم ١٩٦٣/١٠/١٩ داعيا حكومتى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية والمملكة المغربية لايقاف اطلاق النار فورا ، كما استعرض ما تضمنته المذكرة المقدمة من وفد الجمهورية العربية المتحدة فى الموضوع .

وقرر ما يأتى :

أولا ــ دعوة الحكومتين الشقيقتين الى سحب قواتهما المسلحة الى مراكزها السابقة لبدء الاشتباك المسلح على الا يؤثر ذلك فى الخلاف القائم حول الحدود .

ثانيا ــ تأليف لجنة وساطة من رؤساء وفود لبنان وليبيا وتونس والجمهورية العربية المتحدة مع رئيس المجلس والامين العام لاتخاذ ما يقتضيه حسم النزاع بين البلدين الشقيقين بالطرق السلمية .

ثالثا ــ دعوة حكومتى البلدين الشقيقين الى تقديم كافة التسهيلات اللازمة كى تؤدى هذه اللجنة مساعيها على أكمل وجه وفى أسرع وقت .

رابعا ــ المبادرة الى وقف الحملات الصحفية والاذاعية ضمانا لايجاد جو ييسر للجنة مهمتها » .

٦٤٠ ١٩٦٣ ، والقى مندوب المغرب (السيد / رضا جديرة) كلمة شرح فيها وجهة نظر دولته (٦) ، ثم القى مندوب الجزائر (السيد / عبد العزيز بوتفليقة) كلمة أبرز فيها كذلك وجهة نظر بلاده (٧) ، وبعد هذا تم الاتفاق على تشكيل اللجنة الخاصة التى يناط بها أمر حل النزاع ، وتم الاتفاق فى تأليفها على اختيار كل من أثيوبيا ومالى والسنغال وساحل العاج والسودان وتنجانيقا ونيجيريا لتكون كل منها عضوا فى اللجنة الخاصة .

والقرار الذى بموجبه أنشئت اللجنة الآنفة الذكر يستخلص منه أن المجلس قد وضع مبدأين هامين :

المبدأ الأول يقول بوجوب تسوية الخلافات التى تقع بين الدول الافريقية . وهذا المبدأ يؤكد الاقليمية الدولية التى اعترف بها ميثاق الامم المتحدة ، وأكدها فى أحكام المادة ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة (٨) .

والمبدأ الثانى يقرر أنه بداخل القارية الافريقية التى تقضى بفض الخلافات الافريقية داخل التنظيمات الافريقية توجد كذلك اقليمية عربية مغربية لا يجوز أغفالها . ويستخلص ذلك من العبارات التى وردت فى القرار السالف الذكر من نحو : .. الدول الشقيقة .. ، وحلول تسوية بين الأشقاء ..

والاعتراف بتلك الاقليمية يعنى جواز قيام المنظمات الاقليمية الدولية داخل اطار المنظمة القارية الافريقية ، ويعنى كذلك اعتراف منظمة أديس أبابا بامكانية فض المنازعات الافريقية فى اطار المنظمات الاقليمية الدولية القائمة فعلا كجامعة الدول العربية ، أو التى قد تقوم مستقبلا من نحو تنظيم خاص تشنه دول المغرب العربى مثلا ، أو دول وادى النيل .

وبمعنى آخر ان منظمة أديس أبابا لا ترغب فى احتكار عملية فض المنازعات الافريقية ، ولا تمانع فى أن تتولى منظمات دولية أخرى تسوية تلك المنازعات . والقيد الوحيد الذى تفرضه منظمة الوحدة الافريقية هو أن تكون التنظيمات أو الهيئات التى تتولى تسوية المنازعات منبثقة من القارة الافريقية ولا يكون فى عضويتها دول أو هيئات أجنبية عن القارة الإفريقية .

هذا ، وقد اجتمعت اللجنة المكلفة بفض النزاع الجزائرى المغربى فى أبيدجان فيما بين ٢ و ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، ثم اجتمعت مرة ثانية فى باماكو فيما بين ٢٤ و ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ . وعندما اجتمع مجلس وزراء الخارجية فى دورته العادية الثانية بمدينة لاجوس فيما بين ٢٤ و ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ كان البند التاسع من موضوعات جدول أعماله تحت عنوان : « تقرير اللجنة الخاصة ببحث النزاع بين الجزائر والمغرب على الحدود » . وقد ناقش المجلس هذا الموضوع ، وأصدر القرار م . و / ١٨ . وكان أهم ما تضمنه أن المجلس :

---

(٦) أشار مندوب المغرب الى تعهد الجزائر بمناقشة مشكلة الحدود فى اتفاق الملك الحسن والسيد فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة وعدم وفائها بهذا التعهد بعد استقلالها ، كما أشار الى تدخل دولة ثالثة (لم يصرح باسمها ولكن عرف أنه يعنى بذلك الجمهورية العربية المتحدة) بالمساعدات العسكرية والحملات الصحفية والاذاعية قاصدة بذلك تعميم النزاع ، وتعريض أمن القارة للخطر .

(٧) أشار مندوب الجزائر الى أن اعتداءات المغرب ترجع الى يولية سنة ١٩٦٢ تنفيذا لسياسة توسعية ، والى أن سياسة بلاده تستند الى مبدأ احترام الحدود التى وضعتها الدول الاستعمارية ، وهو المبدأ الذى تم الاتفاق عليه فى مؤتمر القمة الافريقى ، كما أضاف الى ذلك أن تعهد الجزائر بالمفاوضة بعد الاستقلال لتسوية مشكلة الحدود قد أخذ نتيجة لضغط . .

(٨) تقول المادة ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة :

(١) ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولى ما يكون العمل الاقليمى صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات او الوكالات الاقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الامم المتحدة ومبادئها (٢) يبذل أعضاء الامم المتحدة الداخلون فى مثل هذه التنظيمات او الذين تتألف منهم تلك الولاكات كل جهدهم لتدبير الحل السلمى للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الاقليمية أو بواسطة هذه الوكالات الاقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الامن (٣) على مجلس الامن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمى لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الاقليمية أو بواسطة الوكالات الاقليمية بطلب من الدول التى يعنيها الامر أو بالاحالة عليها من جانب مجلس الامن .

(ا) احيط علما بتقرير اللجنة .

(ب) يعبر عن رضائه عن عمل اللجنة الخاصة بالعلاقات بين المغرب والجزائر .

(ج) يعبر عن الارتياح والشكر للملك الحسن ملك المغرب والرئيس أحمد بن بيلا رئيس الجزائر لما بذلاه من جهد فى البحث عن حل افريقى للخلاف .

(د) يقترح أن يقوم اتصال مباشر بين اللجنة ولجنة وقف اطلاق النار وتكرر مثل هذا بعبارات تكاد تكون واحدة فى القرار (م ٠ و ٣٧) الصادر أثناء الدورة العادية الثالثة لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة بالقاهرة فى يولية سنة ١٩٦٤، وفى القرار (م٠ و ٥٤) الصادر من مجلس وزراء الخارجية فى جلسته العادية الرابعة المنعقدة بمدينة نيروبى فيما بين ٢٥ فبراير و ٩ مارس سنة ١٩٦٥ ، وفى القرار (م ٠ و ٧٩) الصادر من مجلس وزراء الخارجية فى جلسته العادية السابعة المنعقدة فى اديس أبابا فيما بين ٣١ اكتوبر و ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ .. أما فى دورة كينشاسا التى انعقدت فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ فلم يبحث مجلس وزراء خارجية الدول الافريقية موضوع الخلاف المغربى الجزائرى لأن اللجنة الخاصة بالعلاقات بين المغرب والجزائر لم تكن قد اجتمعت بعد اجتماعها بمدينة طنجة فى يولية سنة ١٩٦٧ اذ طلبت الجزائر تأجيل اجتماعها بسبب الظروف التى كانت تمر بها العروبة فى هذه الفترة نتيجة للعدوان الصهيونى على الوطن العربى .

واذا كانت اللجنة سالفة الذكر لم تسفر أعمالها عن نتيجة ايجابية صريحة فانها على الأقل قد اسهمت فى تحقيق الأمن والسلام السائدين على الحدود فيما بين المغرب والجزائر .

(ب) النزاع الاثيوبى الصومالى

والنزاع الكينى الصومالى

ان رئيس جمهورية الصومال حين القى الخطاب الافتتاحى بمؤتمر اديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ عبر عن سياسة بلاده حين ذكر أن مشكلة الحدود الصومالية مع الدول المجاورة لها لا تختلف عن مثيلاتها بين دول القارة الافريقية لانها لا تتعلق بتعديل طفيف ، أو باعادة تخطيط بعض أجزائها ، ولكنها تتعلق بجميع الحدود الصومالية التى تشطر البلاد شطرا ، فتجعل الشعب الصومالى موزعا بين الدولة الأم وبعض الدول المجاورة لها .

وأيا كان الامر فان الاتجاه العام فى مؤتمر اديس ابابا كان نحو الاحتفاظ بالامر الراهن فيما يتعلق بالحدود الافريقية . وقد عبر أكثر من رئيس دولة عن ضرورة منع أى محاولة ترمى الى اعادة النظر فى الحدود السياسية التى رسمها الاستعمار والا وقعت الفتنة وثارت الحروب بين الدول الافريقية الشقيقة .

ولس من أهداف هذا البحث اجراء دراسة للآراء الفقهية التى دارت فى المحافل الافريقية حول موضوع جمود الحدود الافريقية (٩) ، وانما الذى يهمنا هنا هو أنه على الرغم من ذلك الموقف الذى اتخذه مؤتمر أديس أبابا قد وقعت الاشتباكات المسلحة بين الامبراطورية الاثيوبية والجمهورية الصومالية ، ثم بين الجمهورية الصومالية والجمهورية الكينية . وقد عرض هذا الخلاف الذى كان يهدد الأمن الافريقى على مجلس وزراء خارجية الدول الافريقية حين كان منعقدا بمدينة السلام فى دورة غير عادية فى فبراير سنة ١٩٦٤ ، وذلك لبحث موضوع الاضطرابات التى وقعت فى تنجانيقا ، وانتهز المجلس فرصة انعقاد هذا الاجتماع الاستثنائى لبحث موضوع النزاع على الحدود بين اثيوبيا والصومال ، فاستمع الى البيانات التى أدلى بها مندوبو الدولتين ثم أصدر قرارا تضمن ثلاثة مبادىء هامة فى الفقه الدولى الافريقى وهى :

(أولا) جميع المنازعات الافريقية يجب أن تتم تسويتها عن طريق المفاوضات ، أو الوساطة ، أو التوفيق ، أو التحكيم . وذلك وفقا لأحكام الفقرة الرابعة من المادة الثالثة .

(ثانيا) وحدة افريقية تتطلب أن يكون السعى

---

(٩) انظر صفحة ٨٨ من مؤلفنا « منظمة الوحدة الافريقية » الذى نشرته مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة سنة ١٩٦٢ .

لايجاد حل لجميع المنازعات بين الدول الاعضاء فى نطاق منظمة الوحدة الافريقية قبل كل شىء.

(ثالثا) يجب على المنظمة ان تعمل على خلق الجو الملائم الذى يمكن ان يؤدى الى مثل هذه التسوية السلمية ».

وبعد أن وضع القرار تلك الأصول الفقهية تضمن الاقتراحات التالية :

١ ــ دعا بحزم واصرار حكومتى اثيوبيا والصومال الى أن تصدر كل منهما اوامرها بوقف اطلاق النار فورا ، كما دعاهما الى الامتناع عن جميع الأعمال العدوانية ».

٢ ــ أوصى حكومتى اثيوبيا والصومال باتخاذ الاجراءات التى تكفل وضع نهاية للحملات التى تنطوى على استفزاز أو اهانة للأخرى عن طريق جميع وسائل الاعلام .

٣ ــ دعا حكومتى اثيوبيا والصومال الى الدخول فى مفاوضات لايجاد تسوية سلمية للنزاع القائم بينهما ».

٤ ــ دعا جميع الدول الافريقية التى لها بعثات دبلوماسية أو قنصلية فى اثيوبيا والصومال الى ان تبذل كل منها ما فى وسعها للمعاونة على تنفيذ وقف اطلاق النار .

٥ ــ قرر ادراج هذا النزاع فى جدول اعمال الدورة العادية التالية لمجلس الوزراء التى كان قد تقرر ان تنعقد فى لاجوس فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٤ وذلك بغية الوصول الى حل سلمى ودائم (١٠) .

اما القرار الذى اصدره المجلس ووجهه الى كل من الصومال وكينيا فمع أنه كان أكثر ايجازا من القرار الموجه الى كل من اثيوبيا والصومال فقد تضمن النقط التالية :

« بعد ان استمع الى البيانات التى ادلى بها مندوبو كينيا والصومال بشأن مسألة حوادث الحدود المتكررة فى المنطقة الشمالية الشرقية من كينيا الواقعة على الحدود مع الصومال ...

١ ــ يدعو حكومتى الصومال وكينيا الى اتخاذ الاجراءات الضرورية لتسوية النزاع الحالى وفقا لروح الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الميثاق.

٢ ــ يدعو حكومتى الصومال وكينيا الى الامتناع مستقبلا عن الأعمال الاستفزازية والدعاية اثناء محاولة الوصول الى تسوية للنزاع .

٣ ــ يقرر ابقاء موضوع هذا النزاع فى جدول اعمال الدورات القادمة لمجلس الوزراء الى أن تتحقق تسوية نهائية (١١).

ومايبدو من فرق بين القرارين يرجع الى انه فى الحالة الأولى قد وقعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين فدعا ذلك الى مطالبتهما بوقف اطلاق النار بينهما ، فى حين أن الموقف فى الحالة الثانية لم يتوتر الى درجة وقوع اشتباك مسلح . والفرق الأساسى الجدير بالملاحظة هو أن مجلس الوزراء طلب فى القرار الأول من البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى كل من اديس أبابا ومقديشو أن تقوم بدور الوسيط فى النزاع ولم يطلب مثل ذلك فى القرار الثانى ، كما أن هناك فرقا شكليا آخر هو أن القرار الاول قضى بادراج النزاع فى جدول أعمال الدورة القادمة ، أما القرار الثانى فقضى بادراج النزاع فى جميع الدورات القادمة الى ان تتم التسوية . والحق اننا لم نستطع ان نجد مبررا موضوعيا أو تفسيرا لهذا الاختلاف بين الصيغتين .

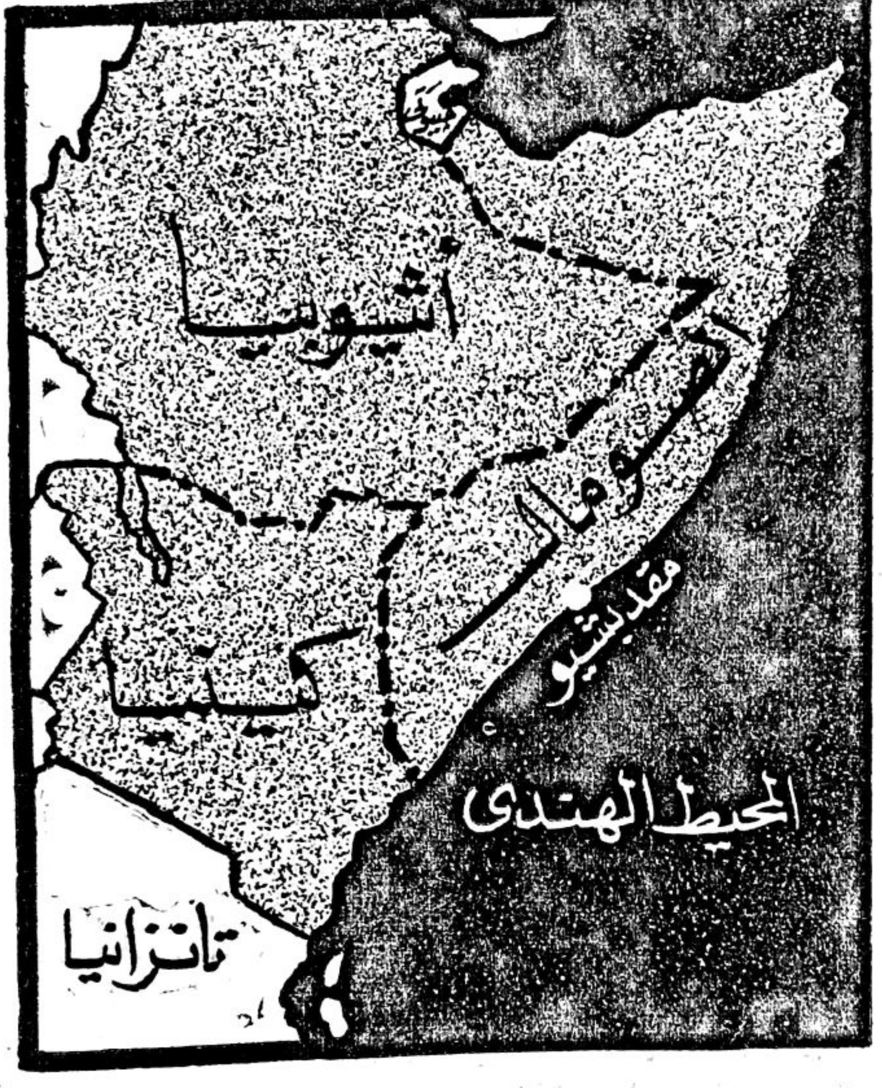
هذا وفى الدورة العادية لمجلس وزراء خارجية الدول الافريقية المنعقد بلاجوس فى فبراير سنة ١٩٦٤ بحث المجلس النزاع على الحدود بين اثيوبيا والصومال ، واصدر قرارا اهم ما جاء فيه هو :

« مذكرا بالقرار ٣ / ٢ (الدورة غير العادية لمجلس الوزراء ...

مهنئا حكومتى اثيوبيا والصومال لاصدارهما الأوامر فورا بوقف اطلاق النار ، ملاحظا بارتياح ان شعورا أخويا يتسم بالتهادن قد قام بين

(١٠) قرار : م . و / (غير عادى) ٣ / ٢

(١١) قرار : م . و / (غير عادى) ٤ / ٢



دعت منظمة الوحدة الافريقية الى تجميد الحدود المتنازع عليها بين الصومال وكل من أثيوبيا وكينيا . وانتهى دور المنظمة فى هذين النزاعين وان كانت الدول المعنية بهما لم تصل بعد فيهما الى حل نهائى

■ ■

البلدين ، مسهلا بذلك الوصول الى حل سلمى ودائم طبقا للفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ،

حريصا على تدعيم التقدم الذى أمكن احرازه فى السعى الى مثل هذا الحل السلمى :

١ ــ يؤكد القرار (الدورة غير العادية لمجلس الوزراء قرار ٣ / ٢ بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٦٤ المتضمن الفقرات العاملة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) .

٢ ــ يطلب من حكومتى اثيوبيا والصومال الابقاء على الأمر الذى صدر بوقف اطلاق النار ، وعدم الاستمرار فى الاعمال العدائية التى تخللته ، والامتناع عن أى عمل من شأنه أن يعرض وقف اطلاق النار للخطر .

٣ ــ يطلب من حكومتى اثيوبيا والصومال أن تدخلا فى أقرب وقت ممكن فى مفاوضات مباشرة بقصد الوصول الى حل سلمى لنزاع الحدود الذى طال أمده .

٤ ــ يطلب منهما أن تقدما تقريرا عن نتيجة مفاوضاتهما الى المؤتمر القادم لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية » .

أما فيما يخص النزاع بين الصومال وكينيا فان مجلس الوزراء قد أصدر قرارا آخر كان أهم ما جاء فيه أنه :

يدعو حكومتى كينيا والصومال الى البدء فى أقرب وقت ممكن فى مفاوضات مباشرة مع مراعاة الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من الميثاق ، وهى التى تقضى « باحترام سيادة كل دولة ، وسلامة

راضيها ، وحقها الثابت فى كيانها المستقل » .

وكأن القرار بهذا يؤكد من طريق غير مباشر انه لا يجوز تعديل الحدود بين الصومال وكينيا .

واثناء انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالقاهرة فى يولية سنة ١٩٦٤ تقرر سحب القضيتين من جدول اعمال المؤتمر اذ كانت الصومال واثيوبيا قد استطاعتا وضع اسس لتسوية الخلاف بينهما فى مؤتمر عقد بالخرطوم فى ابريل سنة ١٩٦٤ حيث تم الاتفاق على تحديد منطقة مجردة من السلاح .

أما المفاوضات بين كينيا والصومال فكانت وقتئذ لا تزال دائرة ، وبذلك انتهى دور منظمة الوحدة الافريقية فى هذين النزاعين ، وان كانت الدولة المعنية بهما لم تصل بعد فيهما الى حل نهائى .

(ج) الأزمة الدبلوماسية بين غانا وغينيا :

فى التاسع والعشرين من اكتوبر سنة ١٩٦٦ كانت طائرة الوفد الغينى الذاهب الى اديس ابابا لحضور اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية قد هبطت مضطرة فى مطار اكرا ، وانتهزت الحكومة الجديدة فى غانا هذه الفرصة واعتقلت الوفد الغينى وعلى راسه وزير خارجية غينيا ، مخالفة بذلك قواعد القانون الدولى ، وقواعد العرف الدبلوماسى ، وقررت أنها لن تفرج عن أعضاء هذا الوفد الا اذا أفرجت حكومة كوناكرى عن مجموعة الطلبة الغانيين المعتقلين لديها .

والحق أن خلافا خطيرا قام بين الدولتين على اثر الانقلاب العسكرى الذى وقع فى اكرا ، وكان من نتائجه اخراج الدكتور نكروما من الحكم والتجاؤه الى كوناكرى حيث رحبت به حكومتها واعلنت انه بثمابة رئيس لدولة غينيا ، وأنه السكرتير العام للحزب الغينى الديمقراطى . كما أنها سمحت له بممارسة نشاط سياسى وثورى يهدد أمن الحكومة الجديدة التى استولت على مقاليد الحكم فى أكرا على أثر ابعاده عنها . هذا عدا الحملات الاذاعية التى كانت تصدر من محطة صوت الثورة فى كوناكرى باشراف الدكتور نكروما .

أمام هذا الحادث الخطير الذى كان يهدد الدبلوماسية فى افريقية ، ويهدد بالاخفاق مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية قرر مجلس الوزراء الذى كان منعقدا فى أديس أبابا ايفاد بعثة مكونة من ثلاث دول هى الكونغو كينشاسا ، وكينيا ، وسيراليون ، وتكون مهمتها العمل للافراج عن الوفد الغينى المعتقل فى أكرا ، ثم العمل بعد ذلك على تحسين العلاقات بين الدولتين الافريقيتين .

وقد سافر الوفد فعلا ونجح فى مهمته الاولى اذ استطاع أن يقنع حكومة أكرا بالافراج عن الوفد الغينى المعتقل ، وقد تم الافراج فعلا فى اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٦ وهو يوم افتتاح مؤتمر القمة الافريقى الثالث بمدينة اديس أبابا . الا أنه لم ينجح فى مهمته الثانية التى تتمثل فى العمل على تلطيف العلاقات بين الدولتين المتنازعتين ، بل ان وفد غبنيا رفض أن يجلس فى مؤتمر القمة على نفس المائدة التى جلس عليها وفد غانا على الرغم من المساعى الحميدة التى بذلتها لجنة مؤقتة الفت لهذا الغرض من رؤساء اثيوبيا ، والجمهورية العربية المتحدة ، وليبيريا ، ومالى (١٢) .

تقييم مهمة المنظمة الافريقية

فى تسوية تلك الخلافات

لقد تدخلت منظمة الوحدة الافريقية فى تسوية خلافات افريقية كثيرة غير تلك التى فصلناها ومنها الخلاف بين رواندى وبوراندى ، والخلاف بين غانا وفولتا العليا ، ثم الصراع بين الحكومة الإنفصالية فى بيافرا وحكومة لاجوس الاتحادية ، ولكن الغرض من تلك الدراسة هو تقييم دور منظمة الوحدة الافريقية فى تسوية تلك الخلافات لا مجرد السرد أو التبويب

(١٢) انظر تفصيل هذه الازمة فى جريدة الاهرام بعددها الصادر فى ١١ نوفمبر ١٩٦٦ . مقال الاستاذ محمد حسنين هيكل .

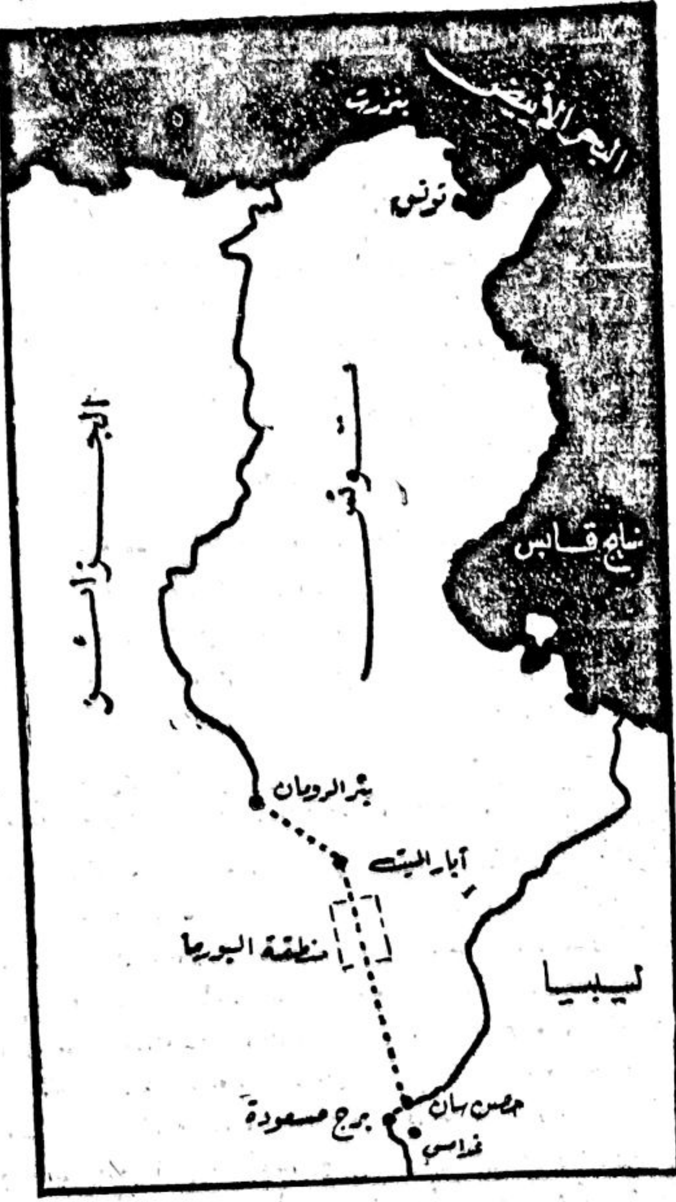
للخلافات الافريقيــة . والامثلة الثــلاثة التى ذكرناها تحقق هذا الغرض ، اذ نســتطيع أن نستخلص منها النقط التالية :

(اولا) الأسلوب الذى اتبعته المنظمــة فى تســوية الخلاف يتمثل فى عرضها على هيئــة سياسية بحتة هى مجلس الوزراء ، أو مجلس رؤســاء الدول والحكومات . وتلك الهيئــة السياسية اما أن تطلب من الــدول المتنازعة ان تتفاوض ، واما أن تشكل لجنة سياسية مؤقتة تكل اليها أمر العمل على فض النزاع سياسيا . وتنتهى مهمة تلك اللجنة بتسوية الخلاف الذى من أجله شكلت ، أو باعلان تعذر تسويته .

(ثانيا) تكوين تلك اللجان خاضع لاعتبارات شخصية أو سياسية من نحو العلاقات الودية القائمة بين من ستتألف منهم تلك اللجان وبين حكومات الدول المتنازعة ، ومنها سرعة مبادرة الوزراء أو الرؤساء الذين لهم مصلحة فى تسوية تلك المنازعات ، أو من هم فى حاجة الى ابراز مكانتهم ...

(ثالثا) لم يقدر لتلك اللجان أن تنجح فى فض المنازعات التى كلفت بعضها ، وان كانت قــد نجحت فى تخفيف حدة التوتر المترتب على النزاع فالنزاع المغربى الجزائرى مثــلا ما يزال قائما دون حل ، والخلاف بين حكومتى كوناكرى وأكرا ما يزال على اشده على الرغم من كل المساعى الحميدة التى بذلت . فلو ان لجنــة الوساطة والتحكيم كانت قائمة وعرضت عليهــا تلك المنازعات أو غيرها من المنازعات الافريقية هل كانت تستطيع أن تلعب دورا اكثر ايجابيــة من الدور الذى لعبته اللجان السياسية المؤقتة التى انشــاها مجلس وزراء الدول الافريقيــة ، أو مجلس رؤســاء الدول والحكومات ؟

لكى نجيب عن هذا السؤال يجب ان نتقدم فى ذلك بعرض سريع موجز لهذه اللجنة وفقــا لأحكام البروتوكول الذى بموجبه قامت وتألفت .



تم فى الجزائر فى ٢٣ ابريل ١٩٦٨ توقيــع اتفــاق جزائرى تونسى على رسم الحدود النهائية فى المنطقة الجنوبية للحدود بين البلدين . ويلاحظ أن الحــدود المعينة تتفق مع ما قد قررته الادارة الاســتعمارية الفرنسية عام ١٩٢٩ ، وذلك وفقا لمــا قررته منظمة الوحدة الافريقية حول عــدم تغيير الحــدود الموروثة من الاستعمار . وتوضح الخريطة الخطوط المحددة وتمتد من بئر الرومان الى حصن ســان . وقد تم الاتفاق على ترك الحد ٢٣٣ خارج الحدود التونسية وقد جزأت الحدود الجديد منطقة البورما الغنية بالبترول

المطلب الثاني

لجنــة الوساطة والتوفيق والتحكيم

الأحكام الخاصة بتكوين اللجنة واختصاصاتها، والاســاليب التي تتبعهــا فى فض المنــازعات الافريقيــة يتضمنها البروتوكول ســالف الذكر،

والذى ينقسم الى ستة أقسام واثنتين وثلاثين مادة (*)

(أ) تكوين اللجنة :

تتكون اللجنة من واحد وعشرين عضوا ينتخبهم مجلس رؤساء الدول والحكومات (١٣) ، وقد تم انتخاب هؤلاء الأعضاء أثناء اجتماع أكرا فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ . ويتضح من تلك الانتخابات أنها تمت وفقا لنوع من التوزيع الضمنى بين أفريقيا الناطقة بالعربية وافريقيا الناطقة بالانجليزية ، وافريقيا الناطقة بالفرنسية كما أنه قد أدخل فى الاعتبار نوع من التوزيع بين التخصصات القانونية والدبلوماسية فقد تضمنت اللجنة ستة من القضاة ، وأربعة من المحامين ، وثلاثة من أساتذة القانون وثلاثة من السفراء واثنين من أعضاء البرلمانات(١٤) .

ومن حق كل دولة أفريقية أن تتقدم بمرشحين لعضوية اللجنة ، ولكن لا يكون لها أكثر من عضو واحد (١٥) ، ومدة العضوية خمس سنوات قابلة للتجديد (١٦) . هذا ويجوز اعفاء أعضاء اللجنة بقراريصدر من مجلس رؤساء الدول والحكومات بأغلبية الثلثين من مجموع الأعضاء ، ويقوم هذا الاعفاء على أساس عدم قدرتهم على مزاولة مهام أعمالهم،أو على ثبوت سوء السلوك(١٧) وأعضاء اللجنة المشغولون بالأعمال الخاصة بمهمتها يتمتعون بالامتيازات والحصانة الدبلوماسية (١٨)

وعندما اجتمعت اللجنة بأديس أبابا فى شهر ديسمبر سنة ١٩٦٧ لم يستطع بعض الأعضاء أن يشتركوا فى أعمالها اما لأن بعضهم كان معتقلا فى بلاده ، وأما لان بعضا لم تسمح لهم حكوماتهم بمغادرة البلاد . وقد أثير فى اللجنة موضوع الحصانة الدبلوماسية ، وتخلصت اللجنة من هذا المأزق بتقديم تفسير ضيق للحصانة الدبلوماسية وكان مجمل هذا التفسير أن الحصانة الدبلوماسية لا تعتبر سارية المفعول الا حين يكون العضو يؤدى عمله الرسمى فى مقر اجتماع اللجنة ، أما خارج مقر عمله الرسمى فلا يتمتع بتلك الحصانة ولا بالامتيازات الدبلوماسية .

واللجنة جهاز دائم ، بمعنى أن هيئة مكتب اللجنة المكونة من رئيسها ونائبيه يعملون بصفة دائمة فى مقر اللجنة بأديس أبابا ، أما الأعضاء الباقون وعددهم ثمانية عشر عضوا فلا يعملون الا جزءا من الوقت ، ولكن يلاحظ أن أعضاء المكتب وهم الرئيس ونائباه لم يعملوا قط حتى اليوم بصفة دائمة فى مقر اللجنة بأديس أبابا ، وان كان ذلك يمكن تبريره بأن اللجنة لم تعمل حتى اليوم .

(ب) اختصاصات اللجنة :

تختص اللجنة بالمنازعات التى تقع بين الدول الافريقية فقط ، وذلك دليل على أن المشرع الافريقى قد اتخذ موقفا محافظا . فاللجنة مثلا غير مختصة بتسوية منازعات قد تقع بين منظمة الوحدة الافريقية وبعض الدول الاعضاء فيها ، أو المنازعات التى قد تقع بين دول افريقية ودول غير افريقية ، أو التى تقع بين الدول الافريقية وبعض الافراد أو الشركات الافريقية .

وفوق هذا وذاك أمر لا يصح أن يغيب عن البال وهو أن اختصاص اللجنة اختيارى محض فليس لها أن تمارس النظر فى اى نزاع الا بموافقة الدول الأطراف فى هذا النزاع . ومع أن المادة ١٢ من البروتوكول تنص على أن اللجنة تحاط علما بأى نزاع اما عن طريق الأطراف المعنية ، وأما عن طريق طرف واحد فيه ، أو عن طريق مجلس الوزراء ، أو عن طريق مجلس

---

(١٣) المادة الثانية من البروتوكول .

(١٤) ممثل الجمهورية العربية المتحدة الذى انتخب فى هذه اللجنة كان هو الدكتور محمد حافظ غانم استاذ القانون الدولى بجامعة عين شمس ووزير السياحة من مارس ١٩٦٨ .

(١٥) المادة الثانية من البروتوكول .

(١٦) المادة الثالثة من البروتوكول .

(١٧) المادة الرابعة من البروتوكول .

(١٨) المادة ١٧ من البروتوكول .

رؤساء الدول والحكومات فانها مع ذلك لا يجوز لها ان تفض النزاع أو تعمل على تسويته الا بموافقة صريحة تصدر من الأطراف المعنية ، وليس لاية هيئة عاملة داخل منظمة الوحدة الافريقية سلطة الزام الأطراف المتنازعة بالالتجاء الى اللجنة .

(د) اساليب فض المنازعات :

وقد وضع البروتوكول ثلاثة أساليب لفض المنازعات بالطرق السلمية :

الأسلوب الأول — الوساطة : وفقا لهذا الاسلوب اذا أحيل نزاع افريقى الى اللجنة للوساطة فان رئيس اللجنة بناء على موافقة الأطراف يعين الوسيط الذى يحاول التوفيق بين الدول المتنازعة(١٩) . ويقوم الوسيط بعد دراسة موضوع النزاع بتقديم مقترحات مكتوبة الى أطراف النزاع ، فاذا وافقت الدول المتنازعة على تلك المقترحات فانها توقع على وثيقة تتضمن تلك المقترحات ، اما اذا لم تظفر المقترحات بالموافقة فان مهمة الوسيط تكون قد انتهت ، ويجب أن يكون الوسيط المختار واحدا من أعضاء اللجنة (٢٠) .

الأسلوب الثانى — التوفيق : وفقا لهذا الأسلوب يتفق رئيس اللجنة مع الأطراف المعنية على تكوين هيئة توفيق من ثلاثة أعضاءمن بين أعضاء اللجنة ، وتقوم تلك اللجنة الثلاثية بمحاولة الوصول الى اتفاق بين طرفى النزاع ، وبعد أن تبذل كل جهدها وتنتهى من اجراءاتها تقدم تقريرا تذكر فيه أن الطرفين قد توصلا الى اتفاق ، أو تذكر أنه لم يمكن الوصول الى تسوية للنزاع ، وعند هذا تنتهى مهمتها(٢١) .

الأسلوب الثالث — التحكيم : اذا اتفقت الدول المتنازعة على اللجوء الى التحكيم كوسيلة لفض النزاع القائم بينها فوفقها لاحكام المادة ٢٧ من البروتوكول يجب على كل طرف من الاطراف أن يختار محكما واحدا من بين أعضاء اللجنة ، والمحكمان اللذان يختارهما طرفا النزاع يختاران بدورهما وباتفاق مشترك شخصا ثالثا من بين أعضاء اللجنة ليكون رئيسا لمحكمة التحكيم ، واذا استعصى على المحكمين أن يتفقا على تعيين المحكم الثالث يكون من اختصاص مكتب لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم أن يختاره ، ولرئيس هذه اللجنة الحق فى أن يعين عضوين اضافيين فى محكمة التوفيق اذا وافق طرفا النزاع على ذلك ، ولا يشترط فى العضوين الاضافيين أن يكونا من أعضاء اللجنة ، ولكن يكون لهما بعد اختيارهما كل السلطات المخولة للأعضاء الآخرين فى محكمة التحكيم .

هذا وقد سأل بعض الاوربيين المهتمين بدراسة القانون الدولى عما اذا كان يجوز اختيار العضوين الاضافيين من غير الافريقيين ، والجواب على تساؤله هذا هو أنه وان كان غير منصوص على ذلك صراحة فان روح ميثاق أديس أبابا والقرارات التى صدرت من المنظمة فيما بين سنة ١٩٦٣ و سنة ١٩٦٨ تؤكد كلها أن محكمة التحكيم يجب أن تكون افريقية محضة ، ومعنى ذلك أنه لا يجوز تعيين محكمين من خارج اللجنة لا ينتمون الى جنسية احدى الدول الافريقية ، وكل ما اشترطه البروتوكول هو ألا يكون المحكمون من جنسية أحد الطرفين المتنازعين ، ولا أن يكونوا من المقيمين فى أرض أى منهما .

ولسائل أن يسأل : ما هو القانون الذى تطبقه محكمة التحكيم عندما تصدر حكمها ؟

والجواب على ذلك هو أن المادة ٣٠ من البروتوكول تجيب على هذا التساؤل بقولها : « فى حالة عدم وجود أى شرط فى الاتفاق بالنسبة لتطبيق القانون تقوم محكمة التحكيم بفض النزاع وفقا لأحكام الاتفاقات المنعقدة بين الطرفين ،

---

(١٩) المادة ١٢ من البروتوكول .
(٢٠) انظر المواد : ٢٠ ، ٢١ من البروتوكول .
(٢١) انظر المواد : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ من البروتوكول .

وفقا لقواعد القانون الدولى ، وقواعد ميثاق الوحدة الافريقية ، وميثاق الامم المتحدة » .

وسؤال آخر ، هو : هل يجوز استئناف حكم محكمة التحكيم ؟

والجواب على ذلك هو أن البروتوكول لم يتضمن اجابة صريحة على ذلك ، غير انه بالرجوع الى الاعمال التحضيرية التى دارت فى اللجنة الفنية نرى ما يفيد بوضوح أن حكم محكمة التحكيم نهائى وغير قابل للاستئناف .

هذا بايجاز وتبسيط هو أهم أحكام لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم (٢٢) ، ويتضح مما اوردناه أن هناك شبها كبيرا بين هذه اللجنة ومحكمة التحكيم الدائمة فى لاهاى والتى أنشئت فى مطلع هذا القرن ، فكل من الهيئتين لا تخرج عن كونها مجموعة من الخبراء فى القانون الدولى والشئون الدولية توضع تحت تصرف الدول المتنازعة لتختار من بينهم مجموعة تكل اليها أمر تسوية المنازعات التى هى طرف فيها وفقا لاسلوب الوساطة أو التوفيق ، أو التحكيم ولكن على الرغم من هذا الاسلوب المرن ، وتلك الوسائل الفنية المختلفة التى تستطيع الدول أن تختار منها ما يلائم رغباتها ، ويتمشى مع مقتضيات سياستها ، ويتناسب مع ملابسات المنازعات الدولية التى وقعت بينها وبين غيرها من الدول الافريقية فان هناك تساؤلا يظل قائما وهو : هل تستطيع اللجنة المذكورة مع كل هذا أن تقوم بدور أكثر ايجابية من دور اللجان السياسية المؤقتة التى أنشئت فيما بين سنة ١٩٦٣ و سنة ١٩٦٧ ؟

من الناحية الفنية الخالصة تعتبر القواعد والتنظيمات التى وضعها البروتوكول خطوة تقدمية فى أسلوب فض المنازعات الافريقية الدولية ، ولكن من الناحية العملية هل يتمشى هذا مع حقيقة الواقع الافريقى ؟ الذى يجب ألا يغيب عن الأذهان هو أن الدول الافريقية لا تطمئن الى الهيئات القضائية أو شبه القضائية لتحكم فى منازعاتها ، كما أنها لا تطمئن الى قواعد القانون الدولى التقليدى التى قد تطبقها تلك الهيئات القضائية أو شبه القضائية ، لأن الاطمئنان الى القضاء والتحكيم الدولى والخضوع لقواعد القانون الدولى لا يتأتى الا بعد أن يتم استقرار الدول الافريقية وتتطور العلاقات الدولية وتنمو ، وتطور العلاقات الدولية ونموها هو الذى يؤدى الى تدعيم قواعد القانون الدولى ، ويبعث فى الدول الرغبة فى التمسك بها والاستناد اليها فى الدفاع عن مصالحها ، والدول الافريقية فى مجموعها حديثة عهد بالاستقلال ، وبالتالى فان العلاقات الدولية فيما بينها وبين بعضها حديثة كذلك ولهذا يصعب عليها أن تطمئن الى الحلول القانونية فى تسوية ما يقع بينها وبين بعضها من منازعات .

على أن هناك ظاهرة لا يفوتنا أن نسجلها وهى أن لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم تأخرت فى وضع قانونها الاساسى (البروتوكول)، بل ان تكوينه نفسه قد تأخر اذ كان من الاجدى أن تنشأ مع انشاء جميع الهيئات الأخرى العاملة فى منظمة الوحدة الافريقية اى فى مايو سنة ١٩٦٣، ولهذا فانها — كما أوضحنا من قبل — قد فاتتها فرصة القيام بدور ايجابى فى تسوية بعض الخلافات الافريقية .

وهذا التأخير فى انشائها ألا يعبر عن عدم اهتمام الدول الافريقية بالحلول القانونية ، وعدم الاهتمام بضرورة انشاء هيئة شبه قضائية تعمل فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ؟

ثم أن الرجوع الى أحكام المادة السابعة من ميثاق أديس أبابا يؤكد لنا هذا الاتجاه فهذه المادة قد ذكرت الفروع الرئيسية للمنظمة ، ذكرت مجلس رؤساء الدول والحكومات ، ثم مجلس الوزراء ، ثم الامانة العامة ، وجعلت فى المرتبة

---

(٢٢) نشرت دراسات نظرية متعددة عن تلك اللجنة منها :

— V. D. Degan Commission of Mediation Conciliation and arbitration of the O.A.U. R.E.D.I. Vol. 20 1964 pp. 53 — 80

— J.P. Quenevdec; La Commission de médiation, de conciliation et d'arbitrage de l'O.U.A. — Annales Africaines — Université de Dakar 1966 pp. 9 — 44.

الرابعــة والاخيرة لجنة الوســاطة والتوفيق والتحكيم .

وهنـــاك ملاحــظة يجــدر ذكرها وهى أن نشاط الهيئات العاملة فى منظمة الوحدة الافريقية قد ضعف لاسباب متعددة منها اخفاق المنظمة فى عملية تصــفية الاستعمار من جنوبى القــارة ومنها قلة مواردها المالية ، ومنها كذلك ضعف اجهزتها الفنية ..

وفض المنـــازعات التى قد تقع بين الدول الافريقية قد تكون مهمة جديدة تستطيع منظمة الوحدة الافريقية أن تمارس فيها نشاطها وتؤكد شخصيتها . وهناك احتمال وقوع منافسة بين مجلس رؤســـاء الدول والحكومات أو مجلس الوزراء من ناحية وبين لجنة الوساطة والتوفيق من ناحيـــة أخرى فى عمليـــة فض المنازعات الافريقية اذ يحاول كل جانب أن ينفرد بممارسة هذا النشاط الدبلوماسى القضائى .

ومن المحتمل كذلك ان تمتد تلك المنافسة الى الاجهــزة الادارية . فاذا كان فض النزاع من اختصاص مجلس الوزراء فان الامانة العامة هى التى ستكون مختصة بجميع الترتيبات اللازمة للعمل داخل اللجان المكلفة بتسوية المنازعات . أما اذا كان فض النزاع من اختصاص لجنــة الوســاطة والتوفيق والتحكيم فان الاجهـــزة

٦٤٩ الادارية التابعة لهذه اللجنة هى التى ســتكون مختصة بجميع الترتيبات الادارية والفنية المتعلقة بفض النزاع .

هــذه الملاحظات لا تخرج فى مجموعها عن كونها مجرد احتمالات ما دامت لجنـــة الوساطة والتوفيق والتحكيم لم تعمل حتى اليوم ، ولكن تلك الاحتمالات تبعث على الظن بأن اللجنة لن تستطيع أن تساعد منظمة الوحدة الافريقية فى أن يكون لها دور اكثر أيجابية فى فض المنازعات الافريقية .

ولكن هل يســتخلص من كل ذلك ان الدول الافريقية يجب أن تلجأ الى المنظمات الدوليــة العالمية لفض المنازعات التى تقع بينها كأن تلجأ مثلا الى مجلس الامن او الى محكمة العــدل الدولية ؟

ان اللجوء فى فض المنازعات الافريقية الى المنظمات الدولية العالمية أمر بعيــد الاحتمال ، فمهما كان ضعف دور منظمة الوحدة الافريقية فى فض المنازعات التى وقعت بين دول القارة فان ذلك كان بداية ، ولا بد من مثل ذلك فى هذه البداية وبعدها تستطيع الدول الافريقيـــة أن تطمئن الى الهيئات السياسية والقضائية أو شبه القضائية الافريقية لكى تتولى تسوية منازعاتها فى نطاق القارة ، وليس خارج هذا النطاق[٢٣] .



(٢٣) لم تذكر تلك القــاعدة الاساسية فى قرارات مجلس الوزراء ومجلس رؤساء منظمة الوحدة الافريقية فحسب ولكن كانت ايضا موضع تعليقات فى اهم الدراسات التى نشرت عن منظمة الوحدة الافريقية نذكر منها .

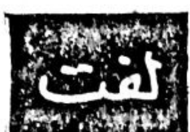
— Nora Mc Keon — The African States and the O.A.U. International Affairs — Vol 43 1966 pp. 390 — 409.

— Saadia Touval — Africa's Frontiers — Reaction to a Colonial Legacy — International Affairs Vol 42 1966 pp. 641 — 654.

— G. Feuer L'Afrique moderne et le droit internatioal — Cours: Institut des Hautes Etudes Internationales. Paris 1963 — 1964.



حول الاستثمارات العربية فى الوطن العربى



نظرى فى مقال الدكتور ابراهيم شحاته المنشور فى عدد ابريل من مجلتكم القيمة تحت عنوان (الاستثمارات العربية فى الوطن العربى) ما قاله فى الصفحة ٨٧ بشأن (مشروع الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى) الذى أعد مسودته الاولى (الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية) بتكليف من الحكومة الكويتية والذى طرح على مؤتمر وكلاء وزارات الاقتصاد العرب الذى كنت رئيسا للوفد العراقى فيه قوله :

(وقد اتى المشروع المذكور بحكم ببيح قبول أعضاء منتسبين فى الصندوق من (المؤسسات المالية العربية) وكان المشروع الذى أعده الصندوق الكويتى يعمم ذلك على كل (الهيئات الراغبة فى الاسهام بنشاط الصندوق) وهو تعبير كان من الممكن أن يشمل مؤسسات التمويل الدولية والشركات الخاصة الاجنبية (شركات النفط بصورة خاصة) بل والحكومات الاجنبية غير أن مؤتمر الجزائر قصر النص على المؤسسات المالية العربية سواء كانت عامة أو خاصة فحرم النص بذلك من أهم مزاياه) .

اود ان أشير الى ان مؤتمر الجزائر رفض النص المذكور الذى ورد فى مسودة الصندوق الكويتى بالاجماع بما فى ذلك الوفد الكويتى وحتى دون مناقشة استبعادا لاى نفوذ للحكومات وللشركات الاجنبية سيما (شركات النفط الاستعمارية) التى خصها الدكتور شحاتة بالذكر يحتمل أن تفرضه هذه الحكومات والشركات على الصندوق . ولا أدرى ما هى (المزايا) فى النص الاصلى التى حرم منها النص الجديد ؟ لا اظن أن الدكتور شحاته يعتقد أن مشاركة شركات احتكارية استعمارية ومؤسسات مالية تقع تحت نفوذ دولة استعمارية معينة فى هذه الظروف التى تتآمر فيها القوى الاستعماريه على وطننا العربى — (مزية) حرم منها الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى الذى ما اقترح اساسا الا لدعم الاقتصاد العربى وتمكينه من مقاومة المؤامرات الاستعمارية وازالة آثار العدوان .

وفى اعتقادى ان اهتمام الدكتور شحاته انصرف الى أهمية تأمين موارد مالية للصندوق دون أن يلتفت الى الناحية السياسية من الموضوع فى حين أن هذه الموارد يمكن ان تتوفر للصندوق عن طريق القروض التى يمكن ان يعقدها الصندوق مع مؤسسات وشركات عربية او اجنبية تنتمى الى دول صديقة لا تحوم حولها الشبهات ولا تطلب ثمنا سياسيا لقروضها .

طالب جميل

الهنــد ومشــروع معــاهــدة جنيف



موضوع حظر انتشار الاسلحة النووية أحدى المشكلات الملحة فى بيئة العلاقات الدولية الراهنة وذلك بالنظر الى طبيعة المخاطر التى يجلبهـا امتلاك هـذه الاسلحة ، وابرزها احتمال استخدامها فى النزاعات الاقليمية المحدودة ، أو وقوع حرب نووية بطريق الخطأ . وعلى الرغم من وجاهة التبريرات المنطقية التى تبنى عليها الحجج الرامية الى تضييق دائرة التسلح النووى — على النحو الذى اقترحه مشروع معاهدة جنيف والذى قدمته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الى لجنة الثمانى عشرة لنزع السلاح بعد سنتين من المفاوضات فى أغسطس الماضى — الا أن بعض الدول غير النووية ، وعلى راسها الهند تعارض مبدأ الالتزام المطلق بنصوص هذه المعاهدة التى تضع قيودا على حريتها فى انتاج هذه الاسلحة دون أن تحظى فى مقابل هذا الالتزام بضمانات أمن كافية من قبل الدول النووية الكبرى .

وهذا البحث يتناول بالتحليل مختلف الجوانب التى تحيط بموقف الهنـد من هـذه المشكلة الحساسة والتى تبرز بشكل أو آخر نوع المخاوف التى تساور غيرها من الدول التى تواجـه تحديات مماثلة لامنها القومى وكيانها الاقليمى .

الموقف السوفيتى — الامريكى من مشكلة منـع انتشـار الاسلحة النـووية

تقوم نظـرية كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة حول حصر نطاق امتلاك الاسلحة النووية ، وحظر انتشارها ، على عدد من الحجج وابرزها : (أ) أن اتساع دائـرة الدول النووية سوف يزيد من درجة التعقيد فى المشاكل المرتبطة بموضـوع نزع السـلاح النووى ، وهى المشاكل التى تبدو حرجة الان حتى مع وجود خمس دول نووية فقط . (ب) أن الانتشار النووى يزيد من احتمالات وقوع الحرب النووية بطريق الخطأ ، وقد يكون هذا الخطأ فنيا محضا كما قد يكون نتاج عدد من المؤثرات الاخرى مثل : استخدام السلاح النووى مـع عدم وجود اذن أو تفويض من القيادات المسئولة ، أو سوء التقدير فى عملية التخطيط الاستراتيجى ، أو افلات زمام السيطرة على التصاعد بالحرب المحدودة ، وكل هذه الامور تؤدى فى النهاية الى اختلال أوضاع التوازن النسبى الراهن .

(جـ) أن انشاء قوى نووية قومية عمليـة باهظة التكاليف ماليا ، كما أن امكانيات نموها واتساعها محدودة . (د) أن تعدد القـوى النووية الصـغيرة يزيد من عوامل الاسـتفزاز فى العلاقات الدولية على الرغم من ضعف فعاليتها العسكرية (هـ) أنهـا تعـرض الدول النووية الصغيرة للحروب الوقائية أو المانعة التى تشنها القوى المعادية غير النووية ، قبل أن يستفحل خطر هذه الدول على أمنهـا القومى ، وكذلك لتصحيح أوضاع الاختلال فى مراحله الاولى .

موقف الهنـد من المشكلة :

ولكن هل تقبل الدول غير النووية هـذا المنطق دون قيد أو شرط ؟ فى حالة الهند نجد أن هناك انقساما واضحا . فالبعض ممن تؤثر فيهم تعاليم غاندى القائمة على رفض مبدأ العنف ، يحبذون الامتناع عن التورط فى مشكلة

التسلح النووى لاخطارها وعواقبها غير المأمونة ، وذلك على الرغم من أن هذا الامتناع لا يشكل بذاته ضمانا لامن الهند القومى ، كما انه قد لا يكون حافزا مغريا لغيرها من الدول لجاراتها فى هذا المضمار ، وهم يعتقدون أن التسلح النووى لا يعدو أن يكون حلقة مفرغة لا يعرف أحد على وجه التحديد اذا ما بدات ، أين وكيف تنتهى .

وبجانب هؤلاء ، هناك فئات اخرى من المجتمع الهندى ترى عكس ذلك تماما ، وتطالب بالاسراع فى دخول حلبة التسلح النووى . وهذه الفئات تشتمل على عدد كبير من السياسيين والعلماء والصحفيين وارباب الصناعة وخبراء الاستراتيجية العسكرية . وجانب هام من الجدل الذى يثور حول هذه المشكلة لا تخوض فيه هذه الفئات علنا خشية أن تؤدى بها المجاهرة الصريحة الى تأليب قطاعات ضخمة من المجتمع الهندى المسالم ضدها . وعلى أية حال ، فان هذه الفئات تستخدم عددا من التبريرات العسكرية والسياسية والاقتصادية من أجل دعم وجهة نظرها حول هذه المشكلة بالذات .

فمن الناحية العسكرية ، تتميز الاسلحة النووية بالوفرة الهائلة فى قوتها النيرانية ، وليس هناك ثمة بديل آخر يضمن الحصول على هذه الميزة الحاسمة . ومما يبرز الحاجة الى ضرورة اقتناء هذه الاسلحة ، وجود قوى معادية ومتاخمة للهند ، لا سيما باكستان والصين التى يشكل تسلحها النووى خطرا داهما ومباشرا على أمن الهند القومى . ويتساءل هؤلاء الخبراء : اذا كانت الاسلحة النووية قد اثبتت فاعليتها كأداة لردع العدوان واحباطه بين الكتلتين الغربية والسوفيتية ، أفلا يمكن التوصل اذن الى نتائج مشابهة بين الدول الاسيوية نفسها ؟ . والهند ، كما يقولون ، لا يمكنها أن تنمى وتطور قوةردع ضخمة وفعالة ضد اى من العملاقين السوفيتى أو الامريكى ، ولكن هدفها الاول هو ردع التهديدات الصينية الموجهة ضد الهند ، وهذا الهدف فى تقديرهم ليس امرا صعبا بخلاف الحال مع دولة مثل فرنسا التى عليها أن ترتفع بقوتها النووية المستقلة الى الحد الذى تصبح معه قادرة على ردع الاتحاد السوفيتى نفسه . وبحكم طبيعتها الدفاعية ، فان الهند — على حد قولهم — لا تحتاج الى تطوير نظم لنقل الاسلحة النووية الى مسافات بعيدة ، ولكن يكفى جدا ، على الاقل فى المراحل المبدئية ، انشاء قوة نووية تكتيكية قادرة على حرمان الصين من استخدام الممرات الجبلية فى منطقة الهيملايا للهجوم على الهند .

ويتطرق دعاة التسلح النووى فى الهند الى تحليل الجوانب الاقتصادية للمشكلة فيقولون أن انتاج الاسلحة النووية لم يعد يخلق عراقيل مالية مستحيلة فى وجه الاقتصاد الهندى بالنظر الى كثرة مؤسسات الطاقة النووية التىتستخدم للاغراض السلمية ففى عام ١٩٦٦ مثلا ، عقدت الحكومة الهندية اتفاقا مع كندا لزيادة قوة المفاعل النووى فى راجستان من مائتين الى اربعمائة ميجاوات ، هذا على حين اوشك العمل فى المفاعل النووى فى تارابور وقوته ثلاثمائة وثمانين ميجاوات على الانتهاء. وهناك خطة لانشاء محطة لتوليد الطاقة النووية فى كالبخام فى مدراس فى عام ١٩٧١ ، وتبلغ قوتها حوالى أربعمائة ميجاوات . وبالاضافة الى ذلك تعتبر الهند من الدول القليلة غير النووية التى استطاعت أن تنشىء بالفعل معملا لفصل البلوتينوم ، وهو الاعتبار الفنى الذى يسهل الى حد كبير انتاج الاسلحة النووية .

ويضيف بعض العلماء والاقتصاديين الهنود الى الحجة السالفة الذكر ، تبريرا آخر مؤداه انه حتى ولو اضطرت الهند الى بذل بعض التضحيات المرهقة من أجل انتاج هذه الإسلحة، فان الخبرة التكنولوجية المتنوعة والمتحصلة فى هذا المضمار ، ستساعد الهند فى المستقبل على الافادة منها فى العديد من مجالات الانتاج الاخرى .

اما عن البعد السياسى من هذه المجادلاتالتى تدور حول ضرورة امتلاك الاسلحة النووية ، فهو يعد بلا شك اقوى هذه التبريرات جميعا ،

تماما كما كان الحال مع كل من بريطانيا وفرنسا والصين حين قررت انشاء ترسانة نووية خاصة بها .

فالاسلحة النووية ، كما يقول دعاة التسلح النووى الهنود ، هى التى تشكل الضمان النهائى والمطلق لاستقلال الدولة والحفاظ على وحدتها الاقليمية ، لاسيما مع عدم توافر قوة فعالة لحفظ السلام الدولى ، أو بسبب عدم وجود رابطة تحالف قوية مع احدى القوى النووية الكبرى . ويضيفون أن على الهند أن تواجه مشكلة الاختيار الصعب بين بديلين مؤلمين : فهى اما أن تهجر سياسة عدم الانحياز وتبحث عن ضمانات خارجية لامنها القومى ويحبذا لو تم هذا على شكل أئتلاف أمريكى سوفيتى ضد الصين فى آسيا ، أو أن تبحث عن انشاء قوة نووية خاصة بها ، ويلقى هذا الاقتراح الاخير تحبيذا أكبر استنادا الى نظرية ديجول التى ترفض مبدأ الاعتماد الكامل والمستمر على القوى الخارجية وبخاصة فى موضوع الدفاع عن أمن الدولة القومى .

وترتيبا على ذلك فهم يعتقدون أن الانضمام الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية سوف يدفع الهند ، وبصفة مستمرة ، الى مركز ضعيف ازاء الصين ، وذلك من الناحيتين السياسية والاستراتيجية ، ويقولون أن وضع اصبع الهند على الزناد النووى قد يكون من العوامل التى تؤدى الى احباط الصفقات والمساومات التى قد تدخل فيها الدول الكبرى ، وبخاصة فى أوقات الازمات ، والتى قد تنتهى بعمل تنازلات لصالح الصين على حساب الهند كثمن لتفادى المواجهات العسكرية المباشرة بين الدول النووية . ويشارك هؤلاء الهنود السويديون وبعض الدول المحايدة من غير القوى النووية ، الاعتقاد بأن الارتباط بمعاهدة جنيف لحظر انتشار الاسلحة النووية لن يؤدى الا الى حرمان الدول المحايدة من اداتها فى المساومة مع الدول النووية فى مباحثات نزع السلاح ، دون ان يصحب هذا الارتباط الاقدام على عمل أية تنازلات من جانب هذه الدول الاخيرة .

وانطلاقا من هذا التصور ، تقدمت الهند ببعض المطالب الرئيسية الى الدول النووية سواء فى مباحثات نزع السلاح بجنيف أو خارجها . ويتعلق أولها بطلب تأكيدات من الدول النووية تضمن الحد من انتشار النفوذ السياسى للصين مادام لم يفرض حظر على انتاجها من الاسلحة النووية . وقد ابرز هذا الاتجاه السفير الهندى تريفدى فى بحثه : « الانتشار النووى ، افقيا ورأسيا » الذى ورد ضمن مؤلف عن « الرقابة على الاسلحة فى أواخر الستينات » ونشر فى الولايات المتحدة اخيرا .

أما المطلب الثانى الذى تنادى به الهند ، فهو يتعلق بطلب الحصول على ضمانات من الدول النووية لتلافى الاثار التى قد يتركها الارتباط بمعاهدة جنيف على برامج الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، لاسيما وأن هذا الموضوع يمثل ضرورة حيوية قصوى بالنسبة لمستقبل الدول النامية . والحقيقة أن هذا المطلب الهندى وجد تجاوبا واضحا فى بعض الدول الاخرى وفى مقدمتها السويد والبرازيل وكذلك المانيا الغربية وأن كان لاسباب اقتصادية مختلفة .

ويتركز المطلب الثالث فى الاصرار على أخذ ضمانات أمن فى مقابل التوقيع على معاهدة جنيف . وقد سبق للسيدة انديرا غاندى ، رئيسة وزراء الهند ، أن أدلت بتصريح حول هذه النقطة بالذات وقالت فيه « أن قدرة الهند على الاحتفاظ بحيادها رهن بحصولها على ضمانات أمن من الكتل الدولية المختلفة » ، وهذا يعنى صراحة ضرورة التوصل الى اتفاق أمريكى سوفيتى للدفاع عن أمن الهند ، وقد يطلب من بريطانيا ، باعتبارها دولة نووية كبرى ، الانضمام الى هذا الاتفاق ، غير أن كل الدلائل تشير الى أن بريطانيا لن تشارك فى مثل هذه الضمانات بسبب التغيير الذى طرأ على سياستها الدفاعية والذى يهدف الى تخفيض اعبائها والتزاماتها العسكرية شرقى السويس .

وتدل مؤشرات الوضع الدولى الحالى الى أن التوصل الى اتفاق أمريكى سوفيتى بخصوص اعطاء الهند ضمانات حماية لامنها القومى ،

لازال احتمالا بعيداً (*). فاذا كان الاتحاد السوفيتي قد تردد فى أن يشترك مع الولايات المتحدة فى تقديم مشروع معاهدة واحد وأثر أن يقدم مشروعا منفصلا حتى يجنب نفسه الحملات الدعائية المريرة التى ستقوم بها بكين ضده، فانه يبدو من الصعب اذن ان يقبل الاتحاد السوفيتى التعاون مع الولايات المتحدة ضد الصين دفاعا عن الهند . وحتى اذا أمكن التوصل الى هذا الاتفاق المشترك ، فانه سوف يشتمل بالضرورة على التزامات متبادلة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، مثال ذلك أنه لو حاول أحد الطرفين التنصل من التزاماته تجاه الهند ، فان الطرف الاخر سيجد نفسه فى حل من الخروج على هذا الاتفاق والتراجع عن الالتزامات التى سبق له أن قبل الاضطلاع بها. وعلى ذلك فان الوثوق بأمر هذا الضمان مرتبط فى المقام الاول باستمرار حالة من الوفاق بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . ومثل هذا الوضع لا يمكن أن يجعل الهند تعول عليه فى حماية أمنها الى ما لا نهاية . وقد عبرت انديرا غاندى عن هذه الشكوك والتخوفات حين قالت « يجب علينا أن ندرك أن فعالية الحماية النووية لا تتوقف على الروح التى تتحمل بها الدول النووية هذا الالتزام ، ولكنها ترتبط فى الاساس بالمصالح القومية الحيوية لهذه الدول » (*).

والولايات المتحدة بدورها ترفض اعطاء هذا الضمان الرسمى للهند لعدة أسباب منها : ان الولايات المتحدة لا تستطيع أن تمنح ضمانات أمن للهند وحدها على حين تمتنع عن اعطاء ضمانات أمن مشابهة للدول الاخرى غير النووية الموقعة على معاهدة جنيف لحظر انتشار الاسلحة النووية ، ولما كان زعماء الهند يريدون هذه الضمانات لمجابهة التهديدات النووية التى قد يتعرضون لها مستقبلا ، فان هذا يدفع الى التساؤل عما سيكون عليه موقف الولايات المتحدة ، باعتبارها الدولة الضامنة ، فيما لو اقدمت دولة مثل الصين الشيوعية على مهاجمة الهند ، لا بالاسلحة النووية ، ولكن بالاسلحة التقليدية وعلى نطاق ضخم لا قبل للهند على مواجهته ، وهل ستتدخل الولايات المتحدة فى هذه الحالة أم ستمتنع ؟ (*)

وأيضا يتخوف الامريكيون من أن يؤدى منح مثل هذه الضمانات للهند وغيرها من الدول غير النووية الى توسيع دائرة ارتباطات الولايات المتحدة فى مناطق قد لا تكون حيوية بدرجة كافية لمصالحها القومية الاستراتيجية مما قد يترتب عليه توريطها فى حرب نووية مدمرة رغم أنفها . واذا تركنا هذا الاعتبار جانبا ، فهناك الاعتبار الاخر الخاص بمدى الوثوق فى قيمة ضمانات الحماية التى قد تقبل أمريكا الالتزام بها تجاه الهند ، خاصة اذا ماعلمنا ان حلفاء أمريكا فى الناتو قد ابدوا شكوكا واضحة حول فاعلية الحماية النووية الامريكية لاوروبا الغربية على الرغم من أن أوربا تحتل فى نطاق الاولويات الاستراتيجية بالنسبة للامن القومى الامريكى وضعا يتفوق على مركز القارة الاسيوية . ثم ماذا عن موقف هؤلاء الحلفاء الاوربيين فى كتلة الاطلنطى ، وهل سيقبلون بسهولة أن ينساقوا وراء أمريكا فيما لو قررت الدخول فى مواجهة نووية ضد الصين بسبب الهند أو غيرها من الدول التى تقع بعيدا عن القارة الاوربية .. كل هذه عوامل قد تكون مدعاة الى أحجام الولايات المتحدة عن اعطاء ضمانات حماية رسمية ضد خطر التهديد النووى الذى قد تجابهه الهند مستقبلا مع الصين .

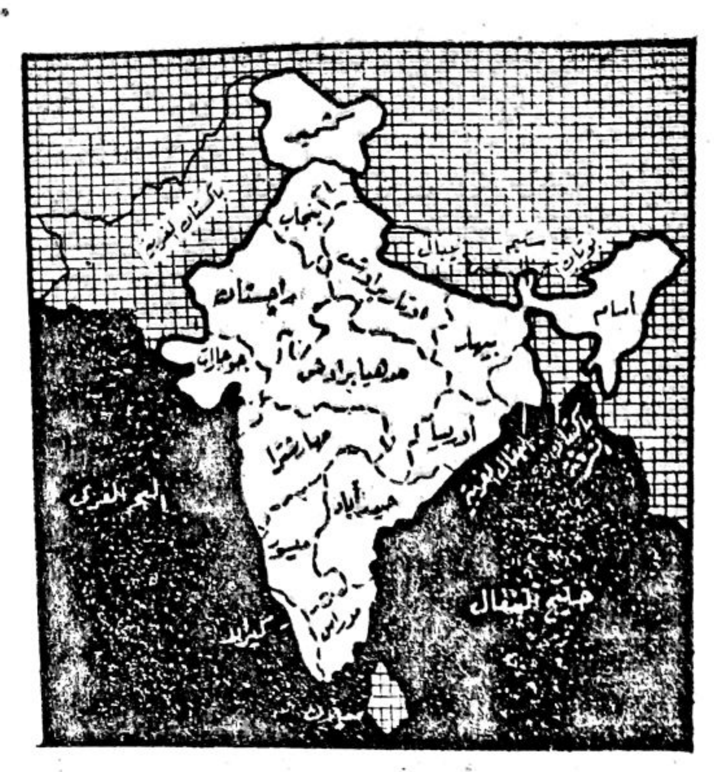
ومن المطالب الاخرى التى تدعو اليها الهند مع غيرها من الدول المحايدة ، أن أية معاهدة لمنع انتشار الاسلحة النووية لابد وأن تقوم على أساس التوازن فى الالتزامات التى تضطلع بها كل من الدول النووية والدول غير النووية. فلكى تكون المعاهدة مقبولة ، يجب أن تنص على الحيلولة دون التوسع الرأسى فى انتاج الاسلحة النووية بالنسبة للدول النووية الحالية فى مقابل ضمان عدم الانتشار والتوسع الافقى (*). وقد ورد هذا التأكيد صراحة فى الخطاب الذى القاه تريفدى ممثل الهند فى مباحثات نزع السلاح بجنيف حين قال : « اذا كنا نريد أن نبحث مشكلة نزع السلاح أو الرقابة عليه ، فليكن ذلك على نطاق عالمى شامل ، لا أن يكون هدف هذه المباحثات فرض اتفاقات على الدول الضعيفة التى لا تملك من الاسلحة، كما وكيفا، ما يجعلها خطرا حقيقيا على السلام الدولى » (*).

ولسنا فى حاجة الى التأكيد بأن هذه الدول الضعيفة عسكريا هى التى واجهت وتواجه وستظل تواجه العديد من التهديدات لامنها واستقلالها ووحدتها الاقليمية ، ومن ثم تصبح هذه المحاولات فى ظل فقدان الاحساس بالامان عديمة الجدوى ومضيعة للجهد والوقت » .

وبالنظر الى تلك المخاوف كلها ، يمكن القول بأن الحكومة الهندية لم تكن راضية تماما عن المبادىء الرئيسية التى أشتملت عليها معاهدة جنيف لحظر انتشار الاسلحة النووية ، فهى لم تخرج فى تقديرهم عن كونها وثيقة لتثبيت أوضاع التفرقة والانفصال بين الدول النووية والدول غير النووية فى المجالين العسكرى والسياسى ، او على حد قولهم أداة « التمييز الذرى » على غرار التمييز العنصرى . وتتساءل الحكومة الهندية : لماذا تقبل الهند وضع قيود على سيادتها القومية من خلال اخضاع مؤسساتها النووية للرقابة التى تمارسها وكالة الطاقة الذرية فى فينا على حين لا تقبل الدول الاخرى هذا الاجراء .

ولهذا التساؤل بالفعل ما يبرره . فقد حدث لمدة عامين ، وقبل أن تتفق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على مشروع المعاهدة ، أن اختلفت الدولتان بشدة حول موضوع الرقابة والتفتيش على مؤسساتهما النووية . فالولايات المتحدة ارادت أن تحصر سلطة الرقابة على استخدام المواد الانشطارية فى وكالة الطاقة الذرية الدولية ، او فى وكالة الطاقة الذرية الاوربية (يوراتوم) . أما السوفيت فلم يروا مبررا لاقامة نظم تفتيش ورقابة لتنفيذ المعاهدة، غير انهم اشاروا الى أنه اذا كان هناك بد من ادماج نظم للرقابة فى صلب المعاهدة ، فانه يصبح من المتعين تفويض سلطة الرقابة الى وكالة الطاقة الذرية الدولية وحدها . وهذا الجدل هو الذى جعل الهند تعتقد فى ان هناك تمييزا يجرى ضد بعض الدول حتى فى مجالات الطاقة النووية السلمية .

وبجانب مشكلة الرقابة على مؤسسات الطاقة النووية ، يعتقد بعض الرسميين الهنود



أن الدول غير النووية لا يمكن أن تتنازل الى ما لانهاية عن حقها فى انتاج الاسلحة النووية ، على حين تبقى الدول النووية الخمس الحالية على احتكارها لهذه الاسلحة ، دون أية محاولة جدية من جانبها لنزع سلاحها النووى أو تخفيضه ، بل أن دولتين منهما «فرنسا والصين» قد رفضتا الانضمام الى معاهدة الحظر الجزئى على اجراء التجارب النووية . ومن هنا يتفق الهنود مع بعض الدول المحايدة وابرزها السويد والجمهورية العربية المتحدة على أن التوصل الى معاهدة للحظر التام على اجراء التجارب النووية يشكل الركيزة المنطقية الاولى التى يجب أن تبنى عليها اية مساعدة لحظر انتشار الاسلحة النووية . فالدول غير النووية لا يمكن أن تقبل الانضمام الى هذه المعاهدة وهى لم تحصل بعد على ضمانات قوية وفعالة لامنها القومى ، ولا يمكن أن تقنعها الحجة التى ترددها الدول النووية ومضمونها أن كثرة الاصابع الضاغطة على الزناد النووى تزيد من احتمالات الحرب النووية التى ستضار منها دول كثيرة فى العالم. ومن الغريب ان يتم هذا ، كما يقول الهنود ، فى الوقت الذى ترفض فيه الدول الكبرى خفض سلاحها النووى بحجة أنه يعرض أمنها القومى

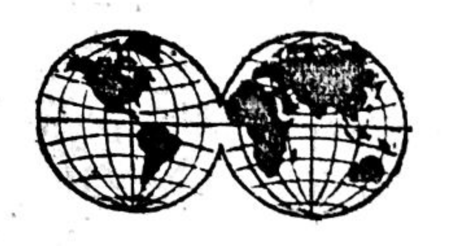
لخطر ، ومن هنا فانهم لا يقبلون على أنفسهم لشيء الذى يحاولون فرضه على الدول غير لنووية ، وذلك فى حد ذاته يمثل قمة التناقض بين ادعاءات الدول الكبرى وتصرفاتها الفعلية، وتعبيرا عن هذا الشعور يقول ممثل الهند فى مباحثات نزع السلاح فى جنيف : « أن اية معاهدة لحظر انتشار الاسلحة النووية يجب أن تتضمن تعهدات من قبل الدول النووية بالعمل على خفض مخزونها من هذه الاسلحة ووسائل نقلها ، هذا اذا كنا نريد أن نكسب هذه المعاهدة مضمونا حقيقيا ، ونزيد من فرصها فى النجاح ».

والواقع أن مشروع المعاهدة الحالى لايشتمل على التزام قانونى من قبل الدول النووية الحالية بالعمل على نزع سلاحها النووى . وهذا الوضع يواجه الهند بالمأزق الصعب . فمن ناحية تريد الحكومة الهندية ان ترى اية دلائل أو بوادر تفصح عن نية الدول الكبرى فى خفض اعتمادها على الاسلحة النووية فى سياساتها الدفاعية ، حتى يكون فى تدهور قيمة هذه الاسلحة حافزا للدول غير النووية على عدم انتاجها . ومن ناحية أخرى ، فان الهند ليست متحمسة فى الوقت نفسه لاية محاولات من جانب الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لخفض سلاحهما النووى فى الوقت الذى تعمل فيه الصين دائبة على زيادة مخزونها من هذه الاسلحة ، الامر الذى قد يتسبب فى احداث فراغ قوى خطير فى القارة الاسيوية قد تحاول الصين استغلاله والتسرب فيه .

كل هذه العوامل والمؤثرات قد تدفع بالهند فى احد اتجاهين : فهى اما أن ترفض الارتباط بمعاهدة جنيف لحظر انتشار الاسلحة النووية اذا لم يكن من المتيسر اعطاؤها ما تطمع فيه من ضمانات أمن تهدىء مخاوفها ، أو أنها وتقبل الانضمام اليها فى ظل بعض التحفظات مثل الابقاء على حقها فى انتاج الاسلحة النووية اذا ما تبين لها أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لم يعودا قادرين على مد الهند بضمانات حماية كافية لسبب من الاسباب وذلك حتى يمكن للهند أن تخلق قوة رادعة تحول دون انتشار النفوذ الصينى الى أبعد من حدوده الراهنة . وتبيح المادة السابعة من مشروع المعاهدة الحالى حق الانسحاب لاية دولة موقعة على هذه الاتفاقية « اذا ما رأت أن هناك تطورات استثنائية تتصل بموضوع المعاهدة ، قد جدت وتؤثر فى المصالح القومية العليا لهذه الدولة » ، وهذا ما قد تفعله الهند اذا ما قبلت الانضمام الى المعاهدة .

بقيت نقطة أخرى تتعلق بمدة سريان هذه المعاهدة . فهذه المعاهدة لا تضع أى شرط زمنى على انتهائها ، اى انها تستمر الى اجل غير محدود . وقد لا يكون هذا الوضع معتدلا بالنسبة للهند وغيرها من الدول المحايدة ، فهى قد تطالب بسريان المعاهدة لمدة ثلاث أو خمس سنوات قابلة للتجديد اذا ما تبين فى غضون هذه المدة أن هناك محاولات جادة من جانب الدول النووية لتهيئة بيئة دولية مواتية تشجع على الاستقرار وتدعم من فرص السلام العالمى ، وليست مجرد واجهة أخرى من واجهات الحرب الباردة التى يتبارى فيها العملاقان السوفيتى والامريكى على اظهار حسن نواياها ، دون أن يقترن ذلك باجراءات فعلية تضمن تحويل هذه النوايا الى حقيقة مادية واقعة .

د. اسماعيل صبرى مقلد



الاستراتيجية البحرية السوفيتية

جاء تصريح الاميرال البحرى سيرجى جريشكوف ، قائد البحرية السوفيتية ، الذى قال فيه : « ان علم الاتحاد السوفيتى يرفوف الان فى فخار على البحار والمحيطات ، وستدرك الولايات المتحدة الامريكية ، آجلا أو عاجلا ، انها لم تعد سيدة البحار » . جاء هذا التصريح ليعلن بداية عصر جديد فى الاستراتيجية العسكرية السوفيتية ، حيث كونت روسيا اسطولا بحريا قويا ، يعتبر من حيث الكم والكيف ثانى اسطول فى العالم بعد الاسطول الامريكى . ومنذ الحرب العالمية الثانية ، اصبحت الولايات المتحدة الامريكية اقوى الدول فى الميدان البحرى ، أما الاتحاد السوفيتى فبحكم موقعه الجيوبوليتيكى ، اهتم أولا بالجيوش البرية وثانيا بالصواريخ البعيدة المدى ، ولم يكن لديه سوى اسطول بحرى صغير مهمته حراسة الشواطىء السوفيتية — ولهذا فان ظهور اسطول سوفيتى كبير وقوى يعتبر تطورا جديدا فى الخطط العسكرية السوفيتية وحدثا هاما له اثره على التوازن العسكرى العالمى .

اهمية الاسطول للسوفيت

بالنسبة للاسلحة البحرية ، توجه اهتمام السوفيت منذ ١٩٤٥ الى سلاح واحد ظهرت اهميته . وهو الغواصات . فهى ذات اهمية كبيرة ازدادت بعد ان اصبحت تسير بمحركات نووية وتحمل الصواريخ النووية . ولكن لا يمكن الاعتماد على الغواصات لتكوين القوة البحرية ، فهى اذا كانت عنصرا اساسيا فى اى اسطول بحرى حديث ، فان القوة البحرية الفعلية تتكون من سفن السطح ، مثل البوارج والمدمرات وحاملات الطائرات . فالاسطول البحرى يتمتع هكذا بقوة كبيرة ناجمة عن قدرة هذه السفن الكبيرة على حمل كميات ضخمة من الجنود والعتاد الحربى بسرعة نسبية الى أماكن مختلفة من العالم ، خاصة عندما يكون للدولة اساطيل عديدة تعمل فى مختلف البحار مما يقربها الى جميع مناطق العالم . كذلك فان حاملات الطائرات التى تملكها بعض الدول البحرية الكبرى ، مثل الولايات المتحدة وفرنسا ، تعتبر من اهم الاسلحة الهجومية فى الحروب التقليدية والنووية ، نظرا للقوة الضاربة الضخمة التى تحملها . وتمتاز الاساطيل البحرية عن الطائرات فى كونها قادرة على حمل عدد كبير من الرجال والاسلحة الثقيلة الى أماكن بعيدة دون الاضطرار الى اللجوء لاى قاعدة . بل ان السفن ذات المحركات النووية تستطيع السير لمدة خمس سنوات دون أن تتزود بالوقود . أما الطائرات ، فهى تصلح فقط لحمل عدد محدود للغاية من الرجال والاسلحة الخفيفة الى اماكن متفرقة ، وهى وان امتازت بالسرعة الكبيرة ، الا انها تضطر للجوء الى المطارات للتزود بالوقود فى المسافات الطويلة ، ويشكل المرور فوق أراضى بعض الدول خطرا على الطائرات وأحيانا ما يثير المشاكل الدبلوماسية والسياسية بين الدول .

والاتحاد السوفيتى بحكم موقعه يعتبر قوة برية ، ولكنه قد بذل منذ زمن بعيد محاولات عديدة ليكون له منفذ دائم على البحار الدافئة ، وقد تحقق له ذلك بصورة فعلية بعد الحرب العالمية الثانية ، لكنه لم يستغل هذه الفرصة

ليدخل ضمن القوى البحرية الكبرى الا فى بداية الستينات ، حيث أصبح اليوم لروسيا أسطول قوى يجوب البحار والمحيطات ، ولقد اثبت هذا الاسطول وجوده الفعلى فى البحر المتوسط منذ حرب الايام الستة فى يونيو ١٩٦٧ ، اذ دخل عدد كبير من القطع البحرية السوفيتية الى البحر المتوسط كان منها على سبيل المثال ثلاث مدمرات حاملة للصواريخ فى الثالث من يونيو ، وسبع عشر قطعة فى الاسبوع الاول من أبريل ١٩٦٨ . وبعد أن كان الاسطول السوفيتى الموجود فى البحر الابيض المتوسط فى يناير ١٩٦٧ يتكون من اثنتى عشرة قطعة بحرية ، اصبح اليوم يضم اكثر من خمسين قطعة من بينها عدد من المدمرات المحملة بالصواريخ .

فكان الساسة والعسكريين السوفيت بداوا ينظرون الى البحرية بشكل آخر . فلم يكن للاتحاد السوفيتى فى الخمسينات اى اهتمام بالبحرية ، وكان جوزيف ستالين قد شجع بناء اسطول بحرى قوى الا ان روسيا لم تكن تملك اكثر من خمس عشرة مدمرة عند وفاته . وجاء خلفاؤه فى الحكم يؤيدون استراتيجية أخرى تقوم على الصواريخ والغواصات ، وكان نيكتا خروشوف ، رئيس الوزراء السوفيتى السابق، يرى ان المدمرات أهداف سهلة للصواريخ وهى عبء لا داعى له على الميزانية العسكرية فى عصر الصواريخ والقنابل الذرية — وكان يؤيد الغواصات فقط ، لان الغواصات النووية الحديثة ، المحملة بصواريخ ذات رءوس نووية تعتبر ذات اهمية كبيرة فى ميزان الرعب النووى، فهى وحدها تتحرك باستمرار وفى خفاء نسبى كبير بحيث تستطيع الاقتراب من الاراضى المعادية واطلاق القنابل النووية عليها حتى اذا ما تمكن هذا العدو من البدء فى الهجوم وتدمير قواعد الصواريخ فى الوطن . فالغواصات الحديثة تلعب دور القواعد الغربية المحيطة بالعالم الشيوعى .

ومع ذلك فقد جاء الوقت الذى اقتنع فيه الزعماء السوفيت بأهمية الاساطيل البحرية الكاملة .

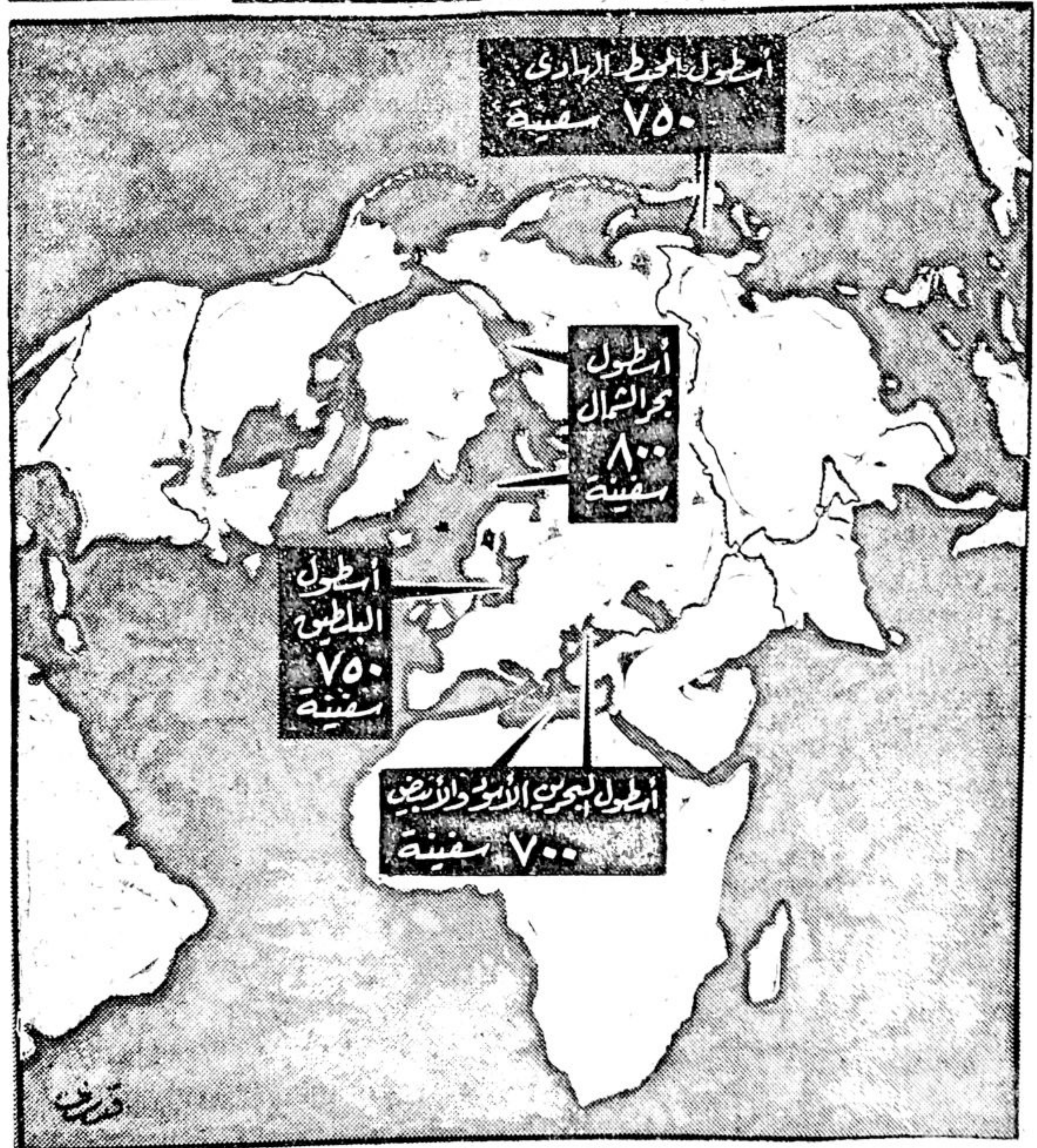
نشأة الاسطول السوفيتى الجديد

اكتشف خروشوف الاهمية الكبرى للاسطول البحرى أثناء أزمة المواجهة السوفيتية الامريكية حول كوبا فى أكتوبر ١٩٦٢ حيث اضطر الاتحاد السوفيتى ، للمرة الاولى فى تاريخه ، ان يساند دولة شيوعية تقع بعيدا عنه ولا يمكن الوصول اليها الا بحرا . وقد لعبت البحرية دورا كبيرا فى هذه الازمة حيث أمكن الامريكيون—أيقاف ادخال الصواريخ السوفيتية الى كوبا بواسطة الحصار البحرى على الجزيرة — هذا الى جانب اضطرار السوفيت تموين كوبا بكميات هائلة من الاغذية والعتاد لمدة طويلة ظهرت فى اثنائها اهمية الاسطول البحرى ، ولذلك كله أمر نيكيتا خروشوف البدء بتكوين الاسطول البحرى السوفيتى الجديد .

ويرجع الفضل فى تكوين الاسطول السوفيتى الجديد الى الاميرال جريشكوف ، القائد الحالى للبحرية السوفيتية . فرغم عدم اهتمام الزعماء السوفيت بالبحرية قبل بداية الستينات ، ظل هو محافظا على قدرة البحرية فى التحول الى اسطول كبير قوى . وعلى اثر صدور أمر رئيس الوزراء السوفيتى باقامةالاسطول بدا جريشكوف عمله ليدعم ويقوى البحرية ويزودها بالسفن الكبيرة والحديثة .

واليوم اصبح الاسطول السوفيتى يملكاعدادا كبيرة من البوارج والمدمرات والوحدات الاخرى بحيث وصلت قدرته البحرية الى المركز الثانى مباشرة بعد الولايات المتحدة الامريكية .

ومن أهم الملاحظات الممكن استنتاجها من المقارنة بين الاسطولين ان البحرية السوفييتية لا تضم حاملات للطائرات ، وهذا يعنى عدم توافر الحماية الجوية للاسطول ، لكن القادة السوفيت يعتبرون فى المرحلة الحالية أن المدافع الحديثة المضادة للطائرات ، والصواريخ الدفاعية من البر للجو (أو من السطح للجو) تكفى لحماية السفن . وعدم وجود حاملات للطائرات يحرم السوفيت من القدرة على نقل قوة جوية الى اماكن متفرقة كما يفعل الامريكيون ، الا أن الاتحاد السوفيتى يملك عددا كبيرا من قاذفات القنابل السريعة الطويلة المدى التى يمكن ان تلحق بالمناطق الاسيوية والافريقية والاوروبية مباشرة من القواعد السوفيتية . هذا الى جانب أن



■ ■

كون الاتحاد السوفيتى اسطولا بحريا قويا يعتبر من حيث الكم والكيف ثانى اسطول فى العالم بعد الاسطول الامريكى ، ويعتبر هذا تطورا جديدا فى الخطة العسكرية السوفيتية

■ ■

الاتحاد السوفيتى يشكل الان وحدات من حاملات الهيليكوبتر ، وقد نزلت الى البحر فعلا سفينتان من هذا الطراز وهناك أنباء عن وجود عدد آخر فى مرحلة التشييد . وتمتلك روسيا أنواعا من الهيليكوبترات الكبيرة التى تستطيع حمل ٢٠٠ جندى ، وهذا يجعل حاملات الطائرات عنصرا هاما فى الحروب المحدودة ، ومن المتوقع ان تستخدم روسيا الطائرات ذات الاقلاع والهبوط العمودى على هذا النوع من السفن الذى يصبح عندئذ مساويا لحاملات الطائرات التقليدية .

وبالنسبة للبوارج فالاتحاد السوفيتى يملك عددا يفوق قليلا ما تملكه الولايات المتحدة بينما العكس هو الحادث فى المدمرات . وهناك تقارب فى عدد الغواصات النووية أما بالنسبة للغواصات التقليدية فالاتحاد السوفيتى متفوق فى العدد .

واهم عنصر يميز البحرية السوفيتية عن البحرية الامريكية هو استخدام السوفيت للصواريخ الموجهة من السطح للسطح والتى تحملها غالبا زوارق خفيفة سريعة للغاية لاتملكها البحريات الغربية — فالزوارق السريعة والصواريخ من السطح للسطح أسلحة تتفوق بها البحرية السوفيتية على غيرها من البحريات.

والصواريخ السوفيتية من السطح للسطح سلاح ذو فعالية كبيرة فى القتال البحرى ، واستخدام الجمهورية العربية هذا النوع من

الصواريخ فى اغراق المدمرة الاسرئيلية «ايلات» فى اكتوبر ١٩٦٧ اثبت قدرة هذه الصواريخ وافزع الاوساط العسكرية الغربية ، وبدأ رجال حلف الاطلنطى والولايات المتحدة يفكرون جديا فى ايجاد وسائل دفاعية ضد هذا النوع من الصواريخ .

وتضم البحرية السوفيتية نوعين من هذه الصواريخ ، النوع الاول تحمله زوارق طوربيد سريعة من طراز أوسا وكومار ، وهى صواريخ ستيكس القصيرة المدى . أما النوع الثانى فتحمله المدمرات وهو من طراز SSN-3 و SSN-1 متوسط المدى .

ونظرا لتفوق الاسطول السوفيتى فى هذا الجانب ، فان التوازن بين الاسطولين السوفيتى والامريكى أصبح على وشك الحدوث ، فالبحرية السوفيتية تمكنت من بناء نفسها كقوة كبرى فى مدة قصيرة وهى فى حالة نمو سريع ومطرد . بل أنه تمكن اليوم من توزيع قوته البحرية على البحار والمحيطات الهامة : فلديه خمسة اساطيل أساسية موزعة فى البحر الاسود وبحر الشمال والبلطيق والمحيط الهادى والبحر المتوسط . هذا بالاضافة الى عدد كبير من سفن الاسترشاد والسفن العلمية التى تقوم بجمع البيانات ومسح البحار للتعرف على كافة الظروف والتطورات الجوية والبحرية لارشاد الاساطيل السوفيتية .

ويجب أن نشير الى الاسطول التجارى السوفيتى الذى أصبح له شأن عظيم اليوم فى النقل البحرى الدولى ، حيث أن طاقته تصل الى عشرة ملايين طن ممثلة فى ١٣٥٠ سفينة تجارية ، ويزيد على ذلك عدد من أساطيل صيد الاسماك الحديثة الموزعة فى جميع البحار .

معنى الوجود السوفيتى البحرى :

اعطت القوة البحرية الجديدة للاتحاد السوفيتى جيشه قدرة حركية أكبر ، فيمكنه نقل قوته العسكرية الى أماكن متفرقة من العالم ، ونلاحظ أن الاتحاد السوفيتى قد استخدم فعلا هذه القوة الجديدة فى تموين مناضلى فيتنام الشمالية فى قتالهم ضد التدخل الامريكى .

وهذا يعنى أن الاتحاد السوفيتى تمشى مع التغييرات الهامة التى حدثت فى الاستراتيجية العسكرية الدولية ، فبعد أن كانت هذه الاستراتيجية قائمة ، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، على المواجهة بين الجيش السوفيتى البرى والقواعد العسكرية الغربية ، تحول الى ميزان القوى النووية فى عصر الصواريخ العابرة للقارات ، الا أن هذا التوازن قلل احتمال حدوث حرب شاملة . (وعلى هذا) ومن ثم عادت الاستراتيجية الى الحروب المحلية والمحدودة واصبحت الاسلحة التقليدية لها أهمية كبيرة ، ولعبت البحرية دورا كبيرا فى مساندة الحروب المحلية المختلفة التى تدخلت فيها بعض الدول الكبرى او اختلقتها القوى الاستعمارية الكبرى ، واهمها على الاطلاق الحرب الفيتنامية . فكان الاتحاد السوفيتى اقتنع بأن توازنه مع الغرب يحتاج الى تقوية قوته العسكرية التقليدية ، ولم يكن ينقص هذه القوى سوى الاسطول البحرى القوى الذى تكون أخيرا .

وبهذا اصبح للاتحاد السوفيتى نفوذ فى البحر . وبالنسبة للولايات المتحد والكتلة الغربية ، يعتبر نمو الاسطول السوفيتى امرا هاما للغاية ، فالغرب فقد هكذا الميزة الاساسية التى بقيت له فى الميدان العسكرى بعد أن فقدت القواعد العسكرية جزءا كبيرا من قيمتها الفعلية .

واهم ما فى الامر أن وجود الاسطول السوفيتى فى البحر الابيض المتوسط والذى أثار قلقا بالغا فى الدوائر العسكرية الغربية وكان موضع نقاش فى اجتماعات حلف الاطلنطى فى نهاية العام الماضى ، فان هذا الوجود البحرى الجديد قد أفقد الاسطول السادس الامريكى سيطرته المنفردة وتحكمه المطلق الذى كثيرا ما استخدمه فى الضغط على الدول الصغيرة فى المنطقة .

واذا كانت الاساطيل الغربية تتمتع ، فى البحر الابيض المتوسط وغيره من البحار ، بعدد من الموانى وقواعد التموين التابعة لحلف الاطلنطى وغيره من الاحلاف العسكرية الغربية الجماعية والثنائية ، فان الاسطول السوفيتى يستخدم الان موانىء بعض الدول الصديقة للتموين والتزود بالوقود ، مثل ميناء بورسعيد أو الاسكندرية

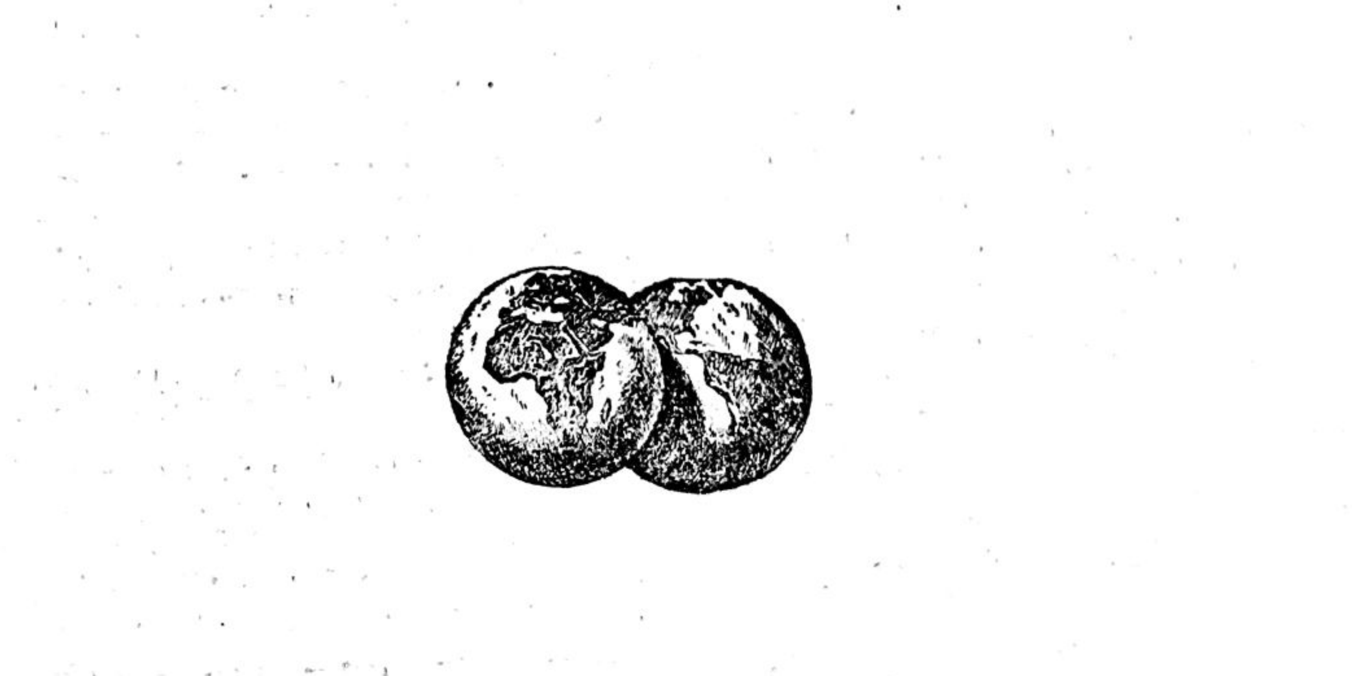
او اللاذقية ، وهذا يعنى أن الاسطول السوفيتي بمكنه البقاء فى البحر مدة طويلة دون العودة للوطن ، تماما كالاسطول الامريكى .

ويستخدم أيضا وسائل أخرى للتزود بالوقود والتموينات الضرورية فى اثناء وجوده فى اعالى البحار بواسطة ناقلات البترول والتموين — بل ان الرحلة الاخيرة التى قام بها قائد البحرية السوفيتية الى الهند ، فى فبراير ١٩٦٨ ، كان هدفها عقد اتفاقية يسمح بمقتضاها للاسطول السوفيتي اجراء الاصلاحات وعمليات التموين فى الموانىء الهندية — بل ان بعض المصادر الغربية تتحدث عن امكان استخدام السوفيت لقاعدة سنغافورة البحرية بعد ان يرحل منها البريطانيون عام ١٩٧٢ ، ولا شك ان حدوث مثل هذا الامر يعتبر ذات خطورة كبيرة .

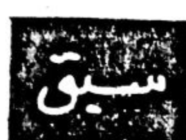
وللوجود البحرى السوفيتى أثره بالنسبة للدول العربية التي تواجه اليوم اعتداء الصهاينة، فلاشك ان اسرائيل اعتمدت الى حد ما على وجود الاسطول الامريكى السادس فى البحر الابيض المتوسط . فكان الهجوم الاسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ مخاطرة كبيرة ، وكان من المحتمل تدمير القوة الجوية الاسرائيلية وتصبح اسرائيل دون حماية جوية فتقتحمها الجيوش العربية بسهولة، الا أن وجود الاسطول الامريكى كان عاملا مطمئنا، فاذا لم تكن فى نية الاسطول السادس مهاجمة الدول العربية الا أنه كان فى مقدوره التدخل على الارض المحتلة لحماية الوجود الاسرائيلى ، بحيث تساند القوات الامريكية طلب اسرائيل بوقف اطلاق النار من مجلس الامن التابع للامم المتحدة. أما الان فان البحرية السوفيتية خلقت توازنا فى البحر المتوسط يحمى الدول العربية من احتمال حدوث أى ضغط من قوة كبرى لها نفوذ فى المنطقة .

وهكذا تكتمل القوة العسكرية للاتحاد السوفيتى ، ولكنه يرى فى القوة البحرية وسيلة ليس فقط لتأكيد نفوذه وقوته الحربية ، وانما ايضا لزيادة اتصاله بالشعوب والدول المختلفة . ولاشك ان الاسطول التجارى ، الذى زاد الاهتمام به ايضا فى الاونة الاخيرة ، هو الذى يكون له الفضل الاساسى فى القيام بهذا الدور .

عبد العزيز العجيزى



التنسيق الاقتصادى بين دول شرق افريقيـا



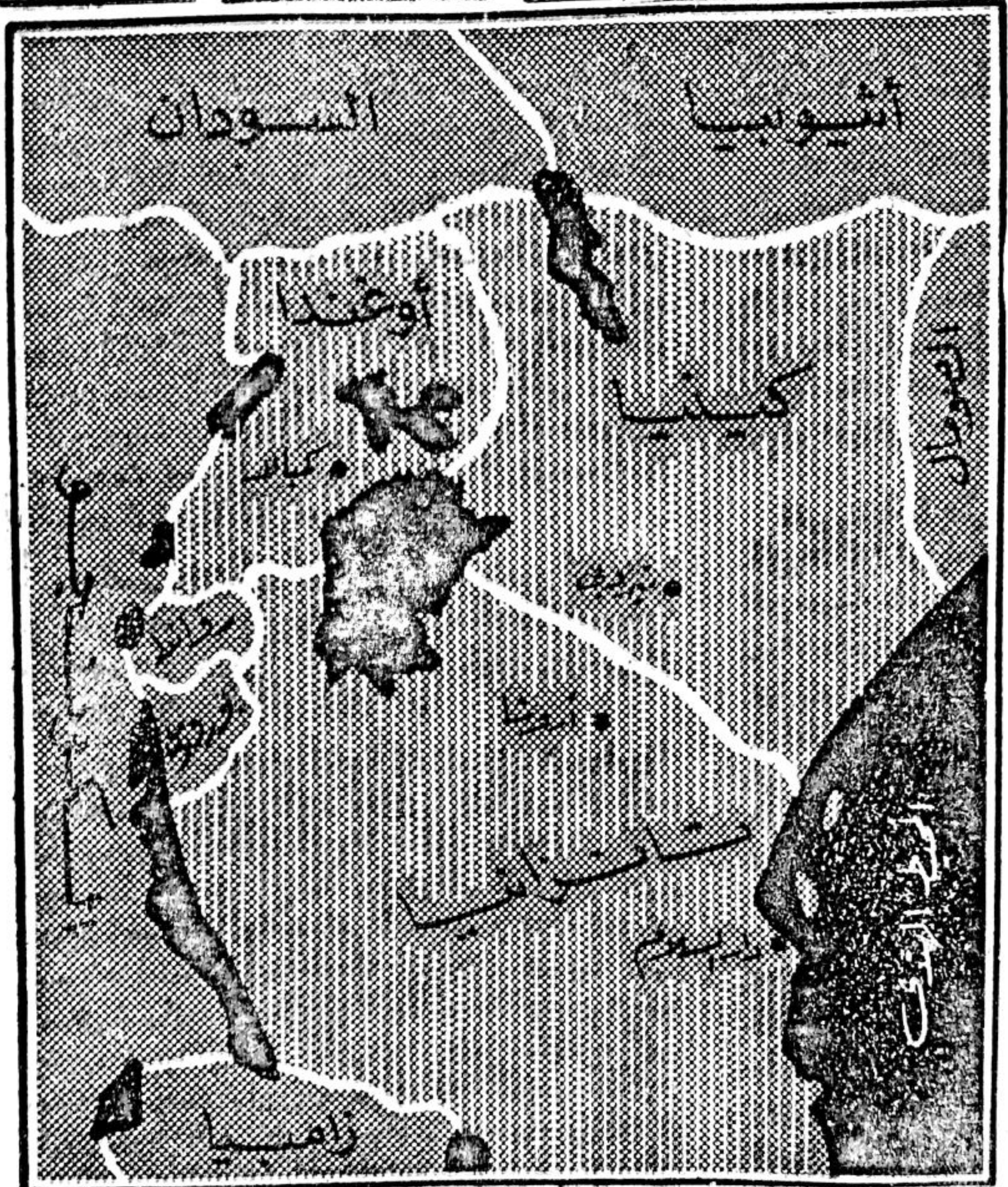
أن تعـــــــرض الكثيـرون لدراســة منطقــة شرق افريقيا ــ التى تضم كينيا وأوغندا وتنزانيا ــ من الناحية السياسية والاقتصادية بقصـد ابراز العوامل والدوافع التى تتجاذب هذه المنطقة نحو اقامة نوع من التنسيق فيما بين دولها أملا فى المستقبل فى اقامة وحدة أو اتحاد يضم هـــذه الدول الثلاث .

ولكن هذه الدراسة ستتركز حول دراســة الموارد الطبيعيــة والبشرية من وجهــة النظر الجغرافية لنصل فى النهاية عما اذا كانت هذه الموارد تساعد أو تحبذ قيام نوع من التنسيق أو التعاون بين دول تلك المنطقة بحيث يتحقق الغرض النهائى من هــذا التنسيق وهو زيادة التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى دول المنطقة واقامة اتحاد او وحدة سياسية فى المستقبل من اجل خير شعوب المنطقة ورفاهيتها .

الظروف الطبيعية :

تكون شرق أفريقيا بمعنـــاها الاصـــطلاحى. لا الجغرافى ــ والتى تضم كلا من كينيا وأوغندا وتنزانيا ــ تكون كتلة متماسكة تمتـد من خط العرض الخامس شمالا الى خط العرض الثانى عشر جنوبا ، وهى بذلك منطقة واضحة الحدود، ففى الشمال يوجد منخفضان حوضيان متوسط ارتفاعهما بين خمسة آلاف وسبعة آلاف قـــدم ينفصـــلان هضبة الحبشة العالية عن هضـــبة البحيرات ، كذلك تتميزحدودها الغربية بالوضوح حيث يوجد تباين واضح بين مرتفعـــات غرب الوادى الاخدودى وحـــوضى نهـــرى الكونغـــو والزبيزى المتميزين بالانخفاض .. (انظر الخريطة)

وواضح من هذا التحديد الجغرافى أنه يضم وحدات سياسية اخرى غير الدول الثلاث محل الــدراسة مثل رواندا ، بـــوروندى ، والجزء الشمالى الشرقى من زامبيا ومالاوى الاان هذه الدول الثــلاث التى يــدور البحث حولهـــا ، كانت ــ ومـــا زالت ــ أكثر دول هذه المنطقة الجغرافية الواسعة ارتباطا وتوافقا فى النواحى الطبيعية والبشرية ، فى حين تكـــون رواندا ، وبوروندى ، على وجه الخصوص اسفينا ممتدا من الناحية السياسية لا الجغرافية ــ داخل هذه الوحدة والمنطقة المتجـــانسة المتماسكة . وتبلغ مســاحة هـــذه المنطقـــة التى تضـــم الدول الثـــلاث ما يقرب من ٢ مليون كم٢ . وبالنسبة للمظاهر الجغرافية الطبيعية الاخرى مثل البيئة والتضاريس والمناخ والنبات فاننا نجدها تضم فى داخل الاطار العام ظروفا تختلف من منطقة لاخرى فمن التكوينـــات الاركيـــة القديمة الى الارسابات الحديثة الى التكوينات البركانية ، ومن المناطق المرتفعة التى تتمثل فى قمم جبل كينيا (١٧ الف قدم) وجبل كلمنجارد (١٩ الف قدم والجون (١٤ الف قدم) وغيرها من الهضاب والسلاسل المنتشرة فى جميع انحاء المنطقة الى المنخفضات المنتشرة على الساحل وفى الداخل ، كذلك تختلف كميـــة سقوط الامطار من منطقة لأخرىسواء لظروف مناخية أصيلة او لظروف موضعية ويتبـــع ذلك اختلاف فى توزيع التربة وبالتالى اختلاف فى توزيع النبات والحيوان . والمنطقة بذلك تكون ما يشبه الصورة المتكاملة وأن اختلفت فى داخلها التفاصيل بل على العكس فان هذه الاختلافات تضيف غنى وفيرا فى الانتاج أو ما يسمى « بالاختلاف داخل الوحدة » حيث يؤدى الاختلاف فى التضاريس والمناخ والتربة الى



■ ■

لتشير العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية الى امكانية التكامل الاقتصادى بين دول شرق افريقيا الثلاث كينيا واوغندا وتانزانيا

■ ■

اختلاف الانتاج وتنوعه وبالتالى يؤدى الى انجاح نظام الاندماج أو التكامل الاقتصادى .

الظروف البشرية :

يسكن منطقة شرق أفريقيا مجموعات من القبائل السبانتوية او البانتوية المتأثرة بالدماء والصفات والثقافة الحامية ، ففى الشمال والشمال الشرقى من المنطقة تسود الدماء الحامية او النيليون الحاميون وكلما توغلنا فى المنطقة جنوبا وغربا كلما سادت الدماء والثقافة البانتوية . ولهذا فان معظم كينيا تسودها الدماء الحامية وكذلك جزء من اوغندا أما تنزانيا فتسود فيها دماء زنوج البانتو . وبجانب هذا التقسيم العام توجد جزر ثقافية وجنسية اخرى داخل المنطقة تتمثل فى الاوروبيين المستقرين على ذرى مرتفعات كينيا التى اطلق عليها — نظرا لسيادة العنصر الأبيض بها — المرتفعات البيضاء فى كينيا كما توجد العناصر الآسيوية وعلى الأخص من شبه القارة الهندية وفضلا عن ذلك توجد العناصر العربية التى كان لها الأثر الاكبر فى مد المنطقة بثقافة ودماء جديدة انبثقت عنها لغة متطورة من لهجات البناتو هى لغة « سواحيلى » التى تعتبر اللغة المشتركة للتفاهم ليس بين كينيا واوغندا وتنزانيا فقط ولكن أيضا امتدت الى رواندا ، وبوروندى وشرق الكنغو (كنشاسا) ورغم ذلك فان العنصر الافريقى هو العنصر السائد فى المنطقة وان كان قد اكتسب ثقافات جديدة ادخلها إلى ثقافته واستوعبها ، فقد بلغ عدد السكان فى شرق أفريقيا فى نهاية عام ١٩٦٣ نحو ٢٦ر١٥٤ر٠٠٠

نسمة منهم فى كينيا ٨٫٨٤٧٫٠٠٠ نسمة وفى تنجانيقا ٩٫٧٦٨٫٠٠٠ نسمة وفى أوغندا ٧٫١٩٠٫٠٠٠ نسمة وزنجبار ٣١٩٫٠٠٠ نسمة وبتحليل هذه الارقام نجد أن الأغلبية الساحقة من الافريقيين حيث بلغ عددهم فى منتصف نفس العام ٢٥٫٣٤٢٫٠٠٠ نسمة من المجموع الكلى ٢٥٫٨٣٥٫٠٠٠ نسمة أما غير الافريقيين فلا يتجاوز ٥١١٫٠٠٠ نسخة يتوزعون كالآتى :
اوروبيون: ٨٣٫٩٠٠نسمة ، هنود وباكستانيون: ٣٥٢٫٣٠٠ نسمة ، عرب ٦٢٫٦٠٠ نسمة ، آخرون : ١١٫٤٠٠ نسمة .

ونخلص من ذلك الى سيادة العنصر الافريقى فى الدول الثلاث مع وجود اقليات أهمهاالاوربيون والاسيويون ويتركز الاولون فى كينيا ويتوزع الاخرون بين الاقطار الثلاثة .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الحدود السياسية بين تلك الدول والحدود الادارية داخلها لا تقف أمام رحلات القبائل فهى لا تعترف بالحدود وعلى وجه الخصوص الرعاة من قبائل الماساى على حدود كينيا وتنزانيا ـ عبر الحدود من دولة لأخرى ليس هذا فقط وانما نلاحظ أن قبائل (الهايا) التى تسكن شمال غرب تنزانيا تتوطد علاقاتها مع قبائل جنوب غرب أوغندا أكثر من صلتها بالقبائل التى تسكن فى وسط وجنوب تنزانيا كما أنهممن الناحية الاقتصادية أكثر قربا بكمبالا (عاصمة أوغندا) من اى مدينة أخرى فى تنزانيا . ومن ثم نجد أن بين هذه الدول الثلاث صلات بشرية عميقة .

ومن الناحيةالاجتماعية نجد أن معظمالعادات والتقاليد المتعارف عليها بين قبائل تلك المنطقة شبه متعارف عليها بينها جميعا كما أن النظام المعيشى بينهما متقارب حيث يسود النظام الاقتصادى المعاشى على نطاق واسع اذا استثنينا بعض الجزر المتناثرة التى يسود فيها النظام الاقتصادى النقدى وعلى وجه الخصوص فى المدن والمرتفعات البيضاء فىكينيا حيثيتركز الاوربيون. هذا فضلا عن أن الظروف التاريخية التى مرت بها المنطقة قد قوت فيما بينها اواصر ووشائج القربى ولذلك فان بريطانيا أقامت لجنة عليا للخدمات المشتركة لكل المنطقة تمارس خدمات مختلفة ثم تغير اسمها فيما بعد الى منظمة الخدمات المشتركة لدول شرق أفريقيا (٥) .

الاوضاع الاقتصادية والتبادل الاقتصادى :

رغم قلة الاحصائيات عن منطقة شرق افريقيا فان نسبة السكان الذين يشتغلون بالزراعة تتراوح بين ٥٠ ، ٦٠٪ من العدد الكلى للسكان ، واذا عرفنا ان معظم الصناعات النامية (ومعظمها تجهيزية) فى المنطقة تعتمد على الانتاج الزراعى لقدرنا مدى اهمية الزراعة فى الاقتصاد القومى فى شرق أفريقيا .

ففى تنزانيا على الرغم من الظروف الصعبة التى تقابل الزراعة وتربية الحيوان فانهما يكونان اهم حرفة للسكان وتبلغ نسبة مشاركة منتجاتهما فى الصادرات حوالى ٨٠٪ مقابل ١٣٪ للمعادن ، كما يكونان ٧٠٪ من الانتاج الطبيعى لتنزانيا بما فى ذلك «الانتاج المعيشى» . ورغم التقدمالسريع فى استغلال المعادن فى السنوات القادمة فان الزراعة والرعى سيظلان اهم حرفة للسكان واهم قطاع انتاجى للدولة .

وكذلك الحال بالنسبة لاوغندا حيث تعتبر الزراعة وتربية الحيوان العمود الفقرى للاقتصاد الاوغندى حيث يشتغل حوالى ٩٠٪ من السكان بالزراعة أو التجارة التى تعتمد على الانتاج الزراعى ، ويرجع ٧٥٪ من الدخل القومى للدولة الى انتاج الارض ، كما تكون الزراعة ٩٠٪ من الصادرات .

كما تحتل الزراعة فى كينيا نفس الاهمية التى تحتلها فى تنزانيا وأوغندا مع وجودبراعم صناعية نامية تعتمد على الانتاجالزراعى ليسفى كينيا فقط وانما فى الدولتين الاخريين .

اما فيما يتعلق بالانتاج الصناعى فى المنطقة فانها ككل المناطق النامية تعتمد على الخطوط الرئيسية الاربعة الآتية فى الانتاج الصناعى :

الاول : العمليات الاولية للمحصولات سواء كانت للاغراض الاستهلاكية المحلية أو للتصدير من ذلك غزل ونسج القطن ، تحميص البن ، استخلاص السكر ، عصر الزيوت من بذرة القطن

والفول السودانى وغيرهما ، ويمكن اجراء مثل هذه العمليات بوسائل متواضعة ، وترتبط معظم هذه الانشطة بالجمعيات التعاونية الخاصة بالمنتجين ، وفى هذا الاطار يتطور الانتاج ، وهناك عمليات أخرى مرتبطة بهذا الفرع من الانتاج الصناعى منها تصنيع وتصدير مستخرجات الواتل .

الثانى : يرتبط بتقديم الخدمات والادوات الضرورية للانتاج والتسويق لاهم السلع النقدية، وتشمل هذه الانشطة تقديم التسهيلات التقنية والكهربائية والهندسية والمركبات . وتقدم الاطارات وهياكل اللوريات والاتوبيسات وانتاج العبوات المعدنيةوالانواع الاخرىاللازمة للتصنيع.

الثالث : الانشطة الخاصة بصناعة المبانى والانشاءات وصناعة المواد التى تستخدم فيها ، فانتاج شرق أفريقيا الحالى من الاسمنت يغطى الحاجات المطلوبة . ومن الانواع الاخرى التى تصنع محليا أطارات الشبابيك الصلبية والطوب « والبايب » أو الغليون Pipes والمعدنيات ورقائق الاسبستوس المضلعة والبوية والورنيش .

الرابع : المصنوعات الاستهلاكية من المنتجات المحليه وتشمل الفواكه ، واللحوم والخضروات المعلبه والمشروبات من بينها البيرة والسجاير والاحديه والادوات المعدنية المنزلية والمنسوجات والملابس والاثاث وشفرة الحلاقة والصابون ومحلف الانواع المالتة ومن ذلك يتبين أن الصناعة فى شرق أفريقيا مازالت فى مراحلها الاولى ولم تتخط فى التوزيع سوق شرق أفريقيا ذاته الى ما وراء البحار أو الدول المجاورة وتعتبر كينيا أكثر دول شرق أفريقيا تقدما فى الانتاج الصناعى وينعكس هذا فى صادراتها الى كل من تنزانيا واوغندا ، وعلى الرغم من أننا لانلاحظ فى التجارة الاقليمية المصدرة من أوغندا وتنزانيا الى كينيا أيه صناعات الا أن بهما تجارب صناعية بقصد الاستهلاك المحلى ، ومع ذلك فان الصناعة فى الاقطار الثلاثة متشابهة على الرغم من أن تقدم كينيا فى هذا المجال كان أسرع، ومعظم المشروعات الصناعية ذات نطاق ضيق حتى أن ٣/٤ هذه المشروعات تستخدم أقل من عشرين عاملا .

أما فيما يتعلق بالتبادل الاقتصادى بين الدول الثلاث فتشير الارقام الى حركة تجارية نشطة تتناول مختلف السلع الغذائية وغير الغذائية حيث تكمل كل دولة الاخرى فيما ينقصها من منتجات وفيما يلى نبذة عن كل قطاع ومدى تكامل المنطقة فيه .

السلع الغذائية الزراعية :

تتداول السلع الغذائية بين الاقطار الثلاثة فى التجارة الاقليمية. أمابالنسبة للتجارةالخارجية فان المنطقة لاتحتاج الا الى استيراد كميات من الارز سنويا ففى عام ١٩٦٢ استوردت كينيا أرزا بمبلغ (٣١٩) ألف جنيه يقابلها فى أوغندا (٢٤٧) ألف جنيه ولم تستورد تنجانيقا . أما فى عام ١٩٦٣ فقد استوردت كينيا من الارز بمبلغ (٣٤٩) ألف جنيه وأوغندا بمبلغ (٢٣١) ألف جنيه وتنجانيقا بمبلغ (٢٨) ألف جنيه فقط . أما بالنسبة لصادرات المنطقة من المواد الغذائية فانها تصدر كميات من الذرة سنويا، ففى عام ١٩٦٣ صدرت كينيا من الذرة غير المطحون بما قيمته (١ر٥٧٤ر٠٠٠) جنيه وأوغندا بمبلغ (٨١ر٠٠٠) جنيه وتنجانيقا بمبلغ ألف جنيه . ومن دقيق الذرة صدرت كينيا بمبلغ (١٧٨ر٠٠٠) جنيه وأوغندا بمبلغ (٦٨ر٠٠٠) جنيه وتنجانيقا بمبلغ (١٥٢ر٠٠٠) جنيه ، ومن فول الكاشيو cashew nut صدرت كينيا بمبلغ (٢٢٧ر٠٠٠) جنيه وتنجانيقا بمبلغ (٢ر٠٢٤ر٠٠٠) جنيه ولم تصدر أوغندا منه شيئا الى الخارج فى ذلك العام .

وبناء على ذلك فان المنطقة تحتاج بالنسبة للمواد الغذائية الى الارز فقط الذى يستورد منه كميات من الخارج كل عام ، الا اننا يجب الا ننسى أن مستوى السكان فى الوقت الحالى لا يمكن أن يتخذ أساسا للنظر الى المستقبل فان المستوى الحالى الغذائى للسكان منخفض ، الامر الذى يستدعى الاحتياط فى المستقبل حيث أن ارتفاع مستوى المعيشة بدخول المنطقة فى نظام الاقتصاد النقدى سوف يضاعف من الاستهلاك الغذائى عن الوضع الراهن ، هذا

فضلا عن أن الاتجاه نحو التحضر وهجرة جموع العمال من الريف الى المدن يضاعف الحاجة الى الغذاء ، فضلا عن ذلك فان نسبة تزايد السكان تفوق نسبة تزايد الانتاج بصفة عامة والانتاج الغذائى بصفة خاصة الامر الذى يضاعف من المشكلة ، ولذلك فانه ينبغي الاهتمام فى المستقبل بالاتجاه نحو زيادة مساحة الاراضى المخصصة للانتاج الغذائى مع اتباع الوسائل الزراعية الحديثة وادخال المخصبات واتباع الدورة الزراعية ، كما ينبغى الاهتمام بصفة خاصة بالتوسع فى زراعة الارز لسد حاجة السكان بقدر الامكان اذا ما كانت النظرة الاقتصادية والتكلفة الاقتصادية لانتاجه تسمح بذلك دون الاستيراد من الخارج ، وفى هذا الصدد تأتى مشاريع السيطرة على الانهار واستغلال المناطق الواسعة المستوية فى زراعة الارز فى المنطقة الساحلية وفى بعض مناطق وديان الانهار وفى منطقة وسط أوغندا حيث تلائم الظروف الطبيعية هذا النوع من المحصولات على الرغم من أنه توصل فى السنوات الاخيرة الى زراعة نوع من الارز فى المناطق المرتفعة نسبيا وهو النوع الذى يطلق عليه « أرز التلال » وهذا يفتح الباب واسعا أمام التوسع فى هذا المحصول فى المناطق المرتفعة التى تتوفر فيها المياه سواء بالمطر أو الرى .

الانتاج الصناعى :

سبق أن ذكرنا أن الصناعة فى شرق أفريقيا ما زالت فى بدايتها ، ولا يعنى هذا أن جميع عوامل ومقومات التقدم الصناعى غير متوفرة ، حيث تتوفر فيها المادة الخام زراعية وتعدينيه والقوى المحركة المولدة أساسا من مساقط المياه بجانب احتمالات وجود الفحم بكميات كبيرة فى جنوب غرب تنزانيا ، واليد العاملة الرخيصة مع وجود هيكل عام للمواصلات يمكن تدعيمه وتعزيزه ، وكذلك يوجد سوق يبلغ عدده ٢٦ مليون نسمة ، ولكن الذى ينقص المنطقة من أجل التقدم الصناعى هو الخبرة الفنية ورأس المال الكافى للقيام بالصناعة ، ومن ثم فان الصناعة فى شرق أفريقيا صناعة تجهيزية أساسا ، وباستعراض الوضع فى الانتاج الصناعى والتعامل فى المصنوعات بين دول المنطقة كتجارة اقليمية نلاحظ ما يأتى :

اولا : بالنسبة للصناعات القائمة على الانتاج الزراعى تعتبر المنطقة مكتفية ذاتيا ومتكاملة فى هذا النوع من الانتاج الصناعى ، ولو أنه انتاج صناعى تجهيزى وقد تستورد بعض الانواع من هذا الانتاج الا أن الواردات أقل من الصادرات فيما عدا السكر الذى تحتاج المنطقة الى كميات كبيرة منه بجانب السكر المنتج محليا . وهنا ينبغى أن نلاحظ أن المنطقة تستورد سنويا كميات من المنسوجات القطنية فى حين أنها تصدر سنويا كميات من القطن الخام ، ومعنى ذلك أنه بتقدم الصناعة المحلية يمكن أن تكتفى المنطقة وتتكامل محليا فى هذه السلعة ، كما نلاحظ أن المنطقة تحتاج سنويا الى كميات من الاخشاب المشكلة أو المصنوعة على الرغم من أنها تصدر من الخشب الخام سنويا كميات لا بأس بها ، ومعنى ذلك مرة أخرى فان التقدم الصناعى فى مجال صناعة ونشر الاخشاب سيؤدى الى الاكتفاء الذاتى للمنطقة الا بالنسبة لأنواع من الاخشاب التى لا تنمو فى ظروف المنطقة الطبيعية .

ثانيا : أما فيما يتعلق بالمنتجات الحيوانية بأنواعها المختلفة فان المنطقة تصدر وتستورد والصادرات تفوق الواردات ، وزيادة التقدم الصناعى فى هذا النوع من الانتاج يقابل التوسع فى المطالب المحلية .

ثالثا : وبالنسبة للصناعات المعدنية فان المنطقة تصدر معظم الانتاج الى السوق الخارجى على هيئة معادن خام أو مجهزة ولا تتداول محليا بشكل واضح ، ونلاحظ فى هذا المجال أن المنطقة فى حاجة ملحة الى المصنوعات القائمة على الحديد والصلب بصفة خاصة ، فلقد كان فقر المنطقة فى منتجات الحديد وبعد تركزاته عن مصادر القوى سببا فى استيرادها لكميات كبيرة سنويا من المصنوعات الحديدية والصلبية تربو على الخمسين مليونا من الجنيهات سنويا ، ومعنى ذلك أنه ينبغى التقدم الصناعى فى هذا المجال بمزيد من البحث

الجيولوجي ومد الطرق والسكك الحديدية الى المناطق المحتمل وجود الحديد بها وكذلك ينبغى اجراء مزيد من البحث حول انتاج الفحم وذلك من اجل قيام صناعة صلبية ناجحة ، وفى حالة توفر وجود مساقط مائية بجوار الحديد فان ذلك يؤدى الغرض المطلوب ، الا أن الملاحظ أن مناطق احتمال وجود الحديد — حتى الوقت الحاضر — فى تنزانيا واوغندا بعيدة عن هذا المصدر من مصادر القوى .

رابعا : وبالنسبة للقوى المحركة اللازمة للتقدم الصناعى نلاحظ أن المنطقة يقتصر انتاجها فى الوقت الراهن على القوى المستغلة من مساقط المياه ، وهذا المصدر متوفر فى منطقة شرق افريقيا ، اما فيما يتعلق بالبترول والفحم فانها فقيرة جدا — حتى الان — وتجرى البحوث من أجل امكانيات استغلال هذين المصدرين ، ويرتبط التقدم الصناعى بالتقدم فى استغلال القوى الكهربائية الموجودة فى المنطقة ونقلها — اذا ما كان ذلك اقتصاديا — الى المناطق المحتمل قيام صناعات بها ، اما المناطق البعيدة فقد يكون استيراد زيت الديزل من الخارج أكثر اقتصادية فى هذا المجال .

والخلاصة أن المنطقة يمكن أن تتكامل اقتصاديا فى الانتاج الصناعى اذا ما توافرت لها الخبرة الفنية وراس المال مع التوسع فى استغلال القوى المحركة ، حيث انه يمكن زيادة انتاج السلع التى تحتاج اليها المنطقة من الخارج مثل السكر والطباق والاخشاب ، اما الحديد فمرتبط بالتكوين الجيولوجى للمنطقة والتى تشير الى احتمالات وجود كميات من الحديد فى حاجة الى الاستغلال .

هل هناك امكانيات للتكامل الاقتصادى بين دول المنطقة ؟

ومن الدراسة السابقة يتضح أن العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية تشير الى امكانية التكامل الاقتصادى بين دول شرق أفريقيا الثلاث كينيا واوغندا وتنزانيا وينبغى هنا أن نشير الى أن الخبرة الفنية وراس المال اللازمين للتقدم الصناعى لم يعودا من المستحيلات فبزوغ دول حديثة تقدمت فى هذا المضمار وظهور الكتلة الشرقية أدى الى المساهمة فى هذه المجالات مساعدة فعالة سيما وان الدول الافريقية الحديثة الاستقلال ما زالت تشعر بعدم الثقة تجاه مستعمريها السابقين وذلك فان هذه الدول تتجه الى الدول النامية حديثا مثل الجمهورية العربية المتحدة ويوغوسلافيا .. الخ . بجانب الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ومنظمات الامم المتحدة لتعويض الخبرة الفنية وراس المال . ومعنى ذلك أن هذه العقبة فى حكم الزوال التدريجى اذا ما حاولت هذه الدول الثلاث جديا اقامة مشروعات التصنيع والتكامل الاقتصادى على أساس أن تقوم كل دولة بانتاج السلعة ، وفقا لظروفها المحلية الملائمة ، بأقل تكلفة ممكنة سواء أكانت هذه السلع زراعية أو صناعية غذائية او نقدية ويحتاج هذا الى دراسة مستفيضة عن الامكانيات والظروف فى كل دولة وفى كل غلة على حدة الا اننا يمكن ان نذكر بعض الخطوط العريضة لهذا الاتجاه التخصصى وفقا للدراسة السابقة ولاحتمالات المستقبل .

اوغندا : وفقا للظروف السائدة فى أوغندا فان أهم المنتجات التى يمكن أن تنتجها انتاجا اقتصاديا يحقق فكرة التكامل تتركز حول القطن والبن والنحاس والقوى الكهربائية ، وبعض المحصولات الغذائية ، وعلى هذا الاساس يمكن أن تكتفى المنطقة ذاتيا بالنسبة لاحتياجاتها من المنسوجات القطنية التى تستوردها سنويا من الخارج بكميات كبيرة ، كما يمكن أن تمد المنطقة بقدر الامكان من القوى المولدة من مساقط المياه .

كينيا يمكن ان تقوم فى كينيا منتجات البيرثروم والمصنوعات القائمة على الانتاج الحيوانى والصناعات الغذائية ، البن ، الطباق ، بالاضافة الى امكانية زراعة الارز فى المنطقة الساحلية ، كما يمكن أن يكتفى الجزء الشرقى منها — البعيد

عن أوغندا ــ بالقوى المحــركة الناتحــة عن البترول اذا ما أسفرت الابحاث الموجودة حاليا عن وجوده فى منطقة جاريسا بكميات مناسبة للاستغلال الاقتصادى ، وبذلك يتحقق اكتفاء المنطقة من السلع والمصنوعات الغذائيــة ومن الطباق والارز .

تنزانيا : يمكن أن يقوم تخصصها الانتــاجى على انتــاج وصـــــناعة السيســـل والمــاس والقصدير ، كما يمكن أن تقوم هنا صــناعة الحديد والصلب بعد استغلال الحديد والفحم فى المنطقة الجنوبية الغربية منها ومد المواصلات اليها ، وبذلك يمكن أن تمد المنطقة بحاجتها من الاجولة والحبال الناتجة من السيسل بدلا من الكميات المستوردة من الخــارج وكذلك ســد الاحتياجات فى صــناعات ومنتجــات الحــديد والصــلب .

وجدير بالملاحظة أن الســوق العــام لشرق أفريقيا (٢٦ مليون نسمة) يساعد على قيــام هذه التخصصات الاقليمية ، هذا بالاضافة الى أنه بتقدم الناحية الاقتصادية سيرتفع المستوى المعيشى وبذلك تزيد القوة الشرائية ومن ثم يزيد الانتــاج من هــذه الانواع التخصصية لســد الاحتياجات المحلية المتزايدة .

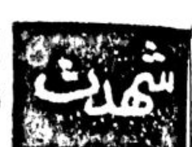
وبجــانب النــواحى الطبيعيــــة والبشرية والاقتصادية التى تدعو الى قيام تكامل اقتصادى بين دول هذه المنطقة فان هناك الاتجــاهات السياسية الدولية المعاصرة حيث ظهرت فى الفترة الاخيرة سياسة التكتلات الاقتصــادية بقصد تحقيق أكبر قدر ممكن من المزايا الاقتصــادية على حساب الدول الاخرى الغير منضــمة الى هذه التكتلات الامر الذى يدعو الى اقامة تكامل اقتصادى بين دول هذه المنطقة لمجابهة هــذه التكتلات وللحصــول على المزايا الاقتصــادية الناتجة عن هذا التكامل .

ومن ناحية أخرى فان التكامل الاقتصادى هو أساس الاتحاد أو الوحدة السياسية السليمة ، ولما كانت هذه الدول تهدف الى اقامة نوع من الوحدة السياسية فان الامر يستدعى أولا الاتجاه نحو التكامل الاقتصادى ، الا أننا من ناحيــة أخــرى يجب أن نلاحظ أنه حتى فى النــواحى التنظيمية التى خلقتها بريطانيا فى المنطقــة ، ولو أنها قوبلت بمعارضة من جانب أوغنــدا وتنزانيا ، الا أنها تشــكل عاملا هاما فى خلق مجال للتكامل الاقتصادى بعد تعديل نظمها بحيث لا تنفرد دولة دون الاخرى بالحصول على أكبر المزايا وبحيث تتقدم دول المنطقة معا لتحقيق أهدافهــا .

السعيد البــدوى



حركة التحرير الوطني في موزمبيق



شهدت السنوات الاخيرة تعاظم قوة حركات التحرير الوطني في المستعمرات البرتغالية بافريقيا ، وذلك بقيام الثورة المسلحة في انجولا منذ عام ١٩٦١ ، وغينيا « البرتغالية » منذ عام ١٩٦٢ ، وموزمبيق منذ ١٩٦٤ . وعبأت حركات التحرير في كل من المستعمرات الثلاث قواها من خلال تنظيماتها التي بلغت مستوى متقدما من حيث التنظيم الحزبي وتحديد الاستراتيجية والتكتيك . كما وحدت هذه التنظيمات جهودها معا ضد العدو المشترك داخل اطار منظمة « مؤتمر المنظمات الوطنية للمستعمرات البرتغالية » (C.O.N.C.P.) التي استهدفت تنسيق العمل السياسي والعسكري وتبادل الكادرات . وقد تأسست هذه المنظمة في ديسمبر ١٩٦١ وعقدت مؤتمرها الثاني في اكتوبر ١٩٦٥ بمدينة دار السلام ولديها سكرتارية دائمة بمدينة الرباط .

حركة التحرير في موزمبيق بين العمل السياسي والعمل العسكري

ظهرت ارهاصات حركة التحرير الوطني في موزمبيق منذ أوائل هذا القرن ، ولقد مرت هذه الحركة بثلاث مراحل نوعية مميزة ، حيث تمثلت المرحلة الاولى في قيام الاضرابات العمالية لمواجهة تعسف السلطات البرتغالية خاصة في العاصمة لورنزو ماركيز أعوام ١٩٣٠ ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٢ ، كما شهدت هذه المرحلة تكوين عدة جمعيات سلمية في موزمبيق منها جمعية « أو برادو افريكانو » التي تكونت عام ١٩٢٠ . وجمعية « كريسيو افريكانو » التي اقامها الخلاسون « المتحضرون » وسميت فيما بعد « جمعية أفريقيا » . و « الجمعية المركزية لنيجرو موزمبيق » التي تمثل الافرقين السود وقد حرمت من نشاطها عام ١٩٦٥ بزعم قيامها بالتخريب والارهاب . وهناك أيضا « جمعية مواليد موزمبيق » من الاوروبيين البيض ، ورغم أنها في البداية ميزت عنصريا في قبول الاعضاء وتقديم الخدمات الا انها شجعت عضوية الافريقيين ابتداء من عام ١٩٥٠ ، ثم التزمت سياسة تأييد الاندماج الاجتماعي بين البيض والسود ، مفضلة منح موزمبيق الاستقلال ، ولهذا تدخلت حكومة سالازار وأنهت نشاطها . ولقد نظر الوطنيون الى هذه الجمعية نظره أمل وتفاؤل ، وفي هذا الصدد يقول د. ادواردو موندلاني « انه بتعاليم هذه الجمعية كنواة لتعدد الاجناس يمكن تحقيق كل الامال في مجتمع جنسي متسامح لموزمبيق » .

وبدأت المرحلة الثانية عام ١٩٦٠ بقيام تنظيمات للحركة الوطنية خارج البلاد ، في سالسبوري ودار السلام وممباسا وكمبالا ولوساكا وبلانتير . وكان أول تنظيم وطني تكون خارج موزمبيق اقامه الوطنيون الذين يعملون في روديسيا في الثاني من أكتوبر ١٩٦٠ تحت اسم UDENAMO « الاتحاد الديمقراطي القومي لموزمبيق » ، ونقلت قيادة التنظيم الى دار السلام في ابريل ١٩٦١ . وثاني تنظيم وطني اقامه مواطنو موزمبيق في ممباسا (بكينيا) في فبراير ١٩٦١ تحت اسم MANU « اتحاد موزمبيق الافريقي القومي » . وذلك بادماج عدة جماعات صغيرة من بينها اتحاد قبائل ماكوندي في شمال موزمبيق وتنجانيقا . ونالت حركة « مانو » التأييد والتدعيم من حزب « كانو »

الكينى وحزب « تانو » التنجانيقى ، ونقلت قيادة « مانو » الى دار السلام بعد حصول تنجانيقا على الاستقلال .، وثبت تنظيم شكله زعماء اقليم تيت المطرودون الى مالاوى ، تحت اسم UNAMI « الاتحاد القومى الافريقى لموزمبيق المستقلة » ، الذى نقل قيادته أيضا الى دار السلام عام ١٩٦١ .

وفى يونيو ١٩٦٢ تشكلت « جبهة تحرير موزمبيق » (FRELIMO) بادماج الثلاثة تنظيمات السابقة وهى يودينامو ، مانو ، يونامى ، تحت قيادة د. ادواردو موندلانى أحد القلائل الذين تعلموا فى الخارج ، وكان يعمل أستاذا للدراسات الاجتماعية بجامعة سيراكوز الامريكية .، ومنذ البداية تعرضت فريليمو لعدة انشقاقات داخلية ، من أهمها استبعاد هلومولو جوامبى أحد مؤسسى حركة يودينامو بعد أن اتهمته أول حكومة لتنجانيقا بعد الاستقلال بأنه عميل للبرتغاليين .، وغادر جوامبى دار السلام الى كمبالا واعاد تكوين حركة يودينامو تحت اسم « يودينامو ـ مونوموتابا » . وفى منتصف ١٩٦٢ تم طرد دافيد موندا السكرتير العام لفريليمو ونائبه بولوجومانى ، اللذين أعلنا فى القاهرة فى مايو ١٩٦٣ تكوين حركة أخرى ليودينامو تحت اسم « يودينامو ـ موزمبيق » . وبالمثل فعند استبعاد ماثيو ممولى أمين صندوق فريليمو من دار السلام فانه أعاد تنظيم حركة « مانو » ثم تأسست فى كمبالا « الجبهة المتحدة لموزمبيق الشعبية الافريقية ضد الاستعمار FUNIPAMO بقيادة ممولى وجوامبى وسباستنى سيكوكى الممثل الرسمى « لمؤتمر موزمبيق الافريقى القومى » MANCO وعندما تم طرد ستة من أعضاء اللجنة المركزية لفريليمو فى العام التالى فانهم شكلوا حركة جديدة باسم « المجلس الثورى لموزمبيق » MORECO وفى العام نفسه استبعد من فريليمو « ليوكلنتون الدريدج » المعروف باسم « ليوملاس » وكان يتولى مسئولية التدريب العسكرى وهو الذى تسبب فى طرد الكثيرين من فريليمو .، وقد غادر ليوملاس دار السلام الى الخرطوم واعلن قيام حركة « مانو » ويسمى نفسه الان « سيف العزيز » .،

وفى بداية ١٩٦٥ اتحدت كل من حركتى موريكو ويودينامو ، وفى منتصف يونيو من العام نفسه تكونت « اللجنة الثورية لموزمبيق » COREMO بادماج خمس حركات هى « يودينامو ـ مونوموتابا » ، « يودينامو ـ موزمبيق» ، «مانو» ، «مانكو» ، «يونامى». وقد تعرضت حركة « كوريمو » أيضا لعدة انشقاقات داخلية نذكر منها طرد جوامبى الرئيس الاول لها عام ١٩٦٦ وهو من أوائل المحنكين فى العمل السياسى وقد قام على الفور باعلان قيام حركة تدعى « الحزب الشعبى لموزمبيق » PAPOMO وأعيد تنظيم كوريمو فى مؤتمر الحزب فى مايو ١٩٦٦ عندما تسلمت القيادة لجنة تنفيذيةجديدة من الشباب الذى يتراوح عمره فى حدود ٣٣ عاما برئاسة بولو جومانى الذى اكتسب خبرته السياسية الاولىمن خلال العمل معالموزمبيقيين فى جنوب أفريقيا .

وهكذا انصهرت كل تنظيمات الحركة الوطنية فى تنظيمين رئيسين هما فريليمو وكوريمو ، اذا استثنينا بعض بقايا الحركات الوطنية الاخرى التى ليس لها أدنى تأثير فى مسير الحركة الوطنية .

وقبل عام ١٩٦٤ فان كل هذه الحركات على اختلاف تنظيماتها كانت تستهدف تحقيق الاستقلال بالطرق السلمية ، وعلى سبيل المثال نذكر ما قاله ممثلا تنظيمين منهما عام ١٩٦١ أمام لجنة تصفية الاستعمار ، فقد أعلن ممثل حركة يودينامو أن منظمته تعمل على حل الخلاف بالطرق السلمية واقترح اجراء المفاوضات اللازمة بين اتحاد يضم جميع القوى الوطنية فى موزمبيق بين السلطات البرتغالية للنظر فى التدابير العملية المؤدية الى الاستقلال بما فى ذلك الضمانات المتعلقة بتقرير المصير . أما الممثل الآخر فقد أعلن أن منظمته مانكو تعمل على رفع مستوى معيشة شعب موزمبيق وتعزيز احساسه بالكرامة وتأمين تحرير الاقليم من الادارة الاستعمارية البرتغالية ، ولم يذكر أى اشارة الى اسلوب العمل العسكرى أو اى نوع من أنواع المقاومة أوحتى المقاطعة السلبية. ونذكر أيضا ما أعلنته حركة « يودينامو ـ

موزمبيق » عام ١٩٦٣ من أنها تقبل التسوية السلمية لتحقيق الاستقلال واشترطت الاعتراف بحق شعب موزمبيق فى تقرير مصيره ، وسحب القوات المسلحة فورا والغاء البوليس السياسى ومنح حق تكوين نقابات سياسية ومؤسسات اجتماعية وضمان تشكيل جيش افريقى دون تمييز فى الجنس أو العقيدة واعطاء حق الانتخاب لجميع مواطنى موزمبيق دون تمييز عنصرى أو ثقافى .

وكان يوم الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٤ هو الحد الفاصل بين المرحلتين الاولى والثانية وبين المرحلة الثالثة من تطور حركة التحرير الوطنى ، وهى مرحلة الثورة المسلحة وحرب العصابات ضد القوات البرتغالية فى موزمبيق ، وتقود الثورة المسلحة الآن كل من حركتى فريليمو وكوريمو .

الشكل التنظيمى لحركتى فريليمو وكوريمو :

تتكون قيادة فريليمو من د. ادواردو موندلانى رئيسا ، وريفرند أورياسما نجو نائبا للرئيس ومارسليز دوسانتوس مسئولا عن الشئون الخارجية ، ولورنكو موتاكا سكرتيرا ماليا . وتعتبر اللجنة المركزية هى الجهاز التنظيمى الرئيسى لفريليمو ، فهى المسئولة عن الشئون الادارية والتشريعية . وتتكون اللجنة من ٢٢ عضوا ، معظمهم من المديرين أو السكرتيرين التنفيذيين للادارات العملية للتنظيم والادارة المركزية تتمثل فى مكتب الرئيس (الرئاسة) الذى يتكون من الرئيس ونائبه وسكرتارية الرئاسة مثل الضباط المسئولين ، ويقوم المكتب بتنسيق كل الاعمال السياسية والعسكرية والتعليمية .

ومن الادارات الهامة الادارة المسئولة عن العمل السياسى السرى داخل موزمبيق ، والسكرتارية التنفيذية مسئولة عن هذه الادارة ويمثل كل اقليم عضو واحد ، وهم مستعدون للعمل فى أى وقت قبل العمليات العسكرية أو معها أو بعدها . وهم مسئولون عن صياغة وضع الخطوط السياسية وتوصيلها الى القيادات المحلية ، وهم ينشئون الخلايا التنظيمية فى كل مكان من موزمبيق ويتأكدون أن كل خلية تعلم ماذا يجب أن تعمل وكيف أن عملها يتمشى مع استراتيجية التنظيم من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو التحرير . وادارة التنظيم التى تعمل داخل موزمبيق عليها مسئولية العمل المتعلق باعداد الشعب نفسيا وسياسيا من أجل النضال الطويل ويوجد لكل منطقة فريق للعمل السرى لتدريب القيادات ولاعطاء نوع التعليم التربوى الذى يضمن ولاء الموزمبيقى للتنظيم . وتحاول فريليمو أن تضم اليها كل مجموعة من الافراد تنظم نفسها ذاتيا وذلك من أجل تعبئة كل الامكانيات لمواجهة العدو .

وادارة الدفاع تبلغ الرئيس مباشرة كل ما يتعلق بالموقف اليومى والمجندين والامدادات . وتقدم هذه الادارة التعليم السياسى للشباب من رجال حرب العصابات وهى أيضا التى تخطط وتدير النشاط العسكرى .

وادارة الشئون الخارجية برئاسة السكرتير التنفيذى وشريك له وبعض الموظفين ، وهم يعملون على اقامة روابط متينة مع الدول الاجنبية والمنظمات الصديقة وزملاء النضال التحريرى . وهى تطلب المساعدات وتقوم بالحملات الاعلامية وتتقبل الهدايا من الخارج ، وتمثل فريليمو فى المؤتمرات الخارجية .

والادارة المالية هى التى تجمع الاموال وتعد الميزانيات ، وتشرف — بالتعاون مع مكتب الرئيس — على تخصيص الاموال الى كل ادارة وهى مسئولة عن تخطيط برامج العمل الاقتصادى التى يجب أن تتخذ للرعاية الاجتماعية فى المناطق التى تم تحريرها . وادارة التعليم مسئولة عن تنفيذ البرنامج التعليمى والاكاديمى والسياسى والفنى وتشرف على عدد من المدارس داخل وخارج موزمبيق ، وتنسق كل البرامج المدرسية لتلاميذ موزمبيق فى الخارج .

وادارة الاعلام مسئولة عن جمع وتنظيم المعلومات عن نشاط فريليمو وتصدر اسبوعيا بيانات صحفية ، وهى تعد الوثائق والكتيبات

للدوائر الخارجية ، وتنشر شهريا مجلة باللغة الانجليزية تدعى « الثورة الموزمبيقية » وتعد بعض الكتيبات والنشرات لتوزيعها داخل موزمبيق لتثقيف الشعب وشرح وجهة نظر فريليمو . أما الاخبار الاذاعية والاعلانات فتوجه الى المستمعين فى موزمبيق من خلال اذاعات الدول الافريقية . ومن الادارات الاخرى نذكر ادارة الصحة وادارة الرعاية الاجتماعية الخ .

أما حركة كوريمو فتتكون قيادتها من بولو جومانى رئيسا ، وأموس سومانى نائبا للرئيس ، وجوزيف شيتجى سكرتيرا عاما ، والفريد سيمبنى وكيلا للسكرتير العام ، ومقر القيادة مدينة لوزاكا .

وفى يونيو ١٩٦٥ صدر القانون الأساسى لكوريمو ويتكون من ديباجة و ١٨ بندا . وقد أوضح أن تنظيمات كوريمو تقام على مستويات الامة والقرية والمركز والمقاطعة والهاملت والقسم . وأن النشاط على هذه المستويات ينسق بواسطة روتين ادارى ينطلق من المركز الرئيسى القومى لكوريمو وهو يتكون من رئيس قومى ونائبه وسكرتير عام وسكرتير مالى وملحق عسكرى ومدير للاعلام والثقافة والخدمات الاجتماعية وسكرتير تنظيمى ومدير للشئون الافريقية وسكرتير ادارى ومدير قومى للشئون الدولية ومدير للرابطة النسائية وسكرتير فوق العادة وكل هؤلاء يتم انتخابهم بواسطة المؤتمر الشعبى العام لكى يصبحوا أعضاء فى المجلس التنفيذى .

والمجلس التنفيذى يتكون من ١٨ مسئولا برئاسة الرئيس القومى . والمجلس الشعبى يتكون من جميع أعضاء المجلس التنفيذى وأعضاء مجالس القرى وسكرتارية الادارات ورؤساء البعثات الخارجية وهو مجلس ادارى وتوجيهى للكوريمو ومسئول عن جميع أعمالها وتخول له السلطة لاحالة — فى حالات خاصة — أى اخلال بالنظم يعتبره مخربا للكوريمو الى المجلس التنفيذى للتصرف . وينظر المجلس الشعبى فى أمر جميع التوصيات والقرارات التى يصدرها المجلس التنفيذى . وتخول للمجلس سلطة عزل أو رفت المسئولين الذين يثبت انحرافهم . كما يشرف المجلس على مجالس القرى والمراكز والمقاطعات والهاملت بتنفيذ القوانين والنظم التى تتفق وبنود القانون الأساسى ، ويجتمع المجلس مرة كل ستة شهور على الاقل الا فى حالات الطوارىء .

والمؤتمر الشعبى العام يتكون من مندوبين منتخبين من جميع القرى ويعقد اجتماعا سنويا فى المكان والزمان الذى يحدده المجلس التنفيذى وينظر فى أمر جميع التقارير والمواد الاخرى التى تقدم اليه من المسئولين وأعضاء الكوريمو . ويتم تعديل القانون الأساسى للكوريمو مرة كل ثلاث سنوات بمعرفة المؤتمر الشعبى العام .

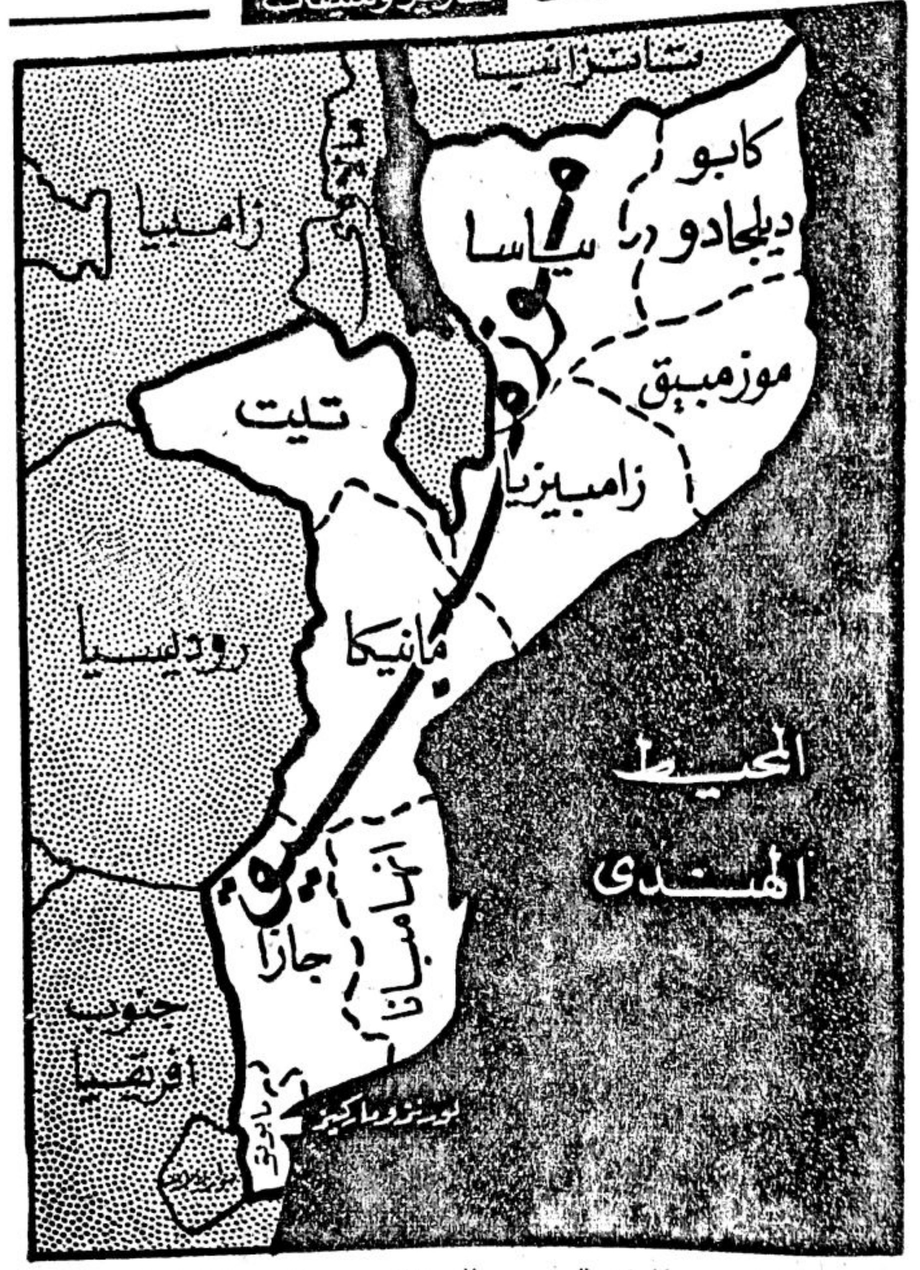
حرب العصابات فى مواجهة الوجود البرتغالى :

ان طبيعة الوجود البرتغالى فى موزمبيق هى التى فرضت حتمية قيام الثورة المسلحة وحرب العصابات ونبذ العمل السياسى والطرق السلمية للحصول على الاستقلال . وبينما الدول الاستعمارية الكبرى تصفى امبراطوريتها ، نجد الاستعمار البرتغالى لازال متمسكا بمستعمراته معتبرا اياها اقاليم تابعة للمتربول فيما وراء البحار .

ويفرض الاستعمار البرتغالى سيطرته على موزمبيق منذ حوالى خمسمائة عام ، أى منذ أن رفع فاسكو داجاما علم البرتغال فوقها فى رحلته التاريخية المشهورة التى خرج فيها ليبحث عن طريق جديد يوصل الغرب بالهند .

والى ما قبل عام ١٩٣٠ كانت موزمبيق — مع بقية المستعمرات البرتغالية — تتبع وزارة المستعمرات ثم صدر فى هذا العام قانون جديد للمستعمرات البرتغالية كان هدفه تأكيد الاتجاه نحو خلق الشخصية المالية والسياسية المستقلة للمستعمرات ، وقد عدل هذا القانون بعض التعديلات بقوانين ١٩٣٥ ، ١٩٤٥ . وتجنبا للالتزام الدولى الذى يفرض على الدول الاستعمارية موافاة الامم المتحدة بتقارير عن التطورات التى تحدث فى المستعمرات ، جاء دستور ١٩٥١ ليجعل من البرتغال ومستعمراتها وحدة سياسية بأن اعتبر هذه المستعمرات اقاليم برتغالية فيما وراء البحار .

وطبقا لهذا الدستور وللقانون النظامى



■ ■

لمكن الثوار من اكتساب مساحة من الارض داخل موزمبيق تقدرها مصادر الحركة الوطنية بخمس مساحة البلاد ويقطنها حوالى ٨٠٠ ألف نسمة وتقع فى المنطقة الشمالية الغربية من اقليم نياسا والمنطقة الشمالية الشرقية من اقليم كابو ديلجادو . كما تدور حرب العصابات أيضا فى كل من اقليمى موزمبيق وتيت .

■ ■

لاقاليم ما وراء البحار — الصادر عام ١٩٦٣ — فان السلطات البرتغالية التى تعنى مباشرة بهذه الاقاليم هى : مجلس الوزراء ، وزير اقاليم ما وراء البحار ، الجمعية الوطنية ، مجلس أقاليم ما وراء البحار ، الغرفة المهنية . والجمعية الوطنية والحكومة ووزير اقاليم ما وراء البحار لديهم سلطة التشريع لهذه الاقاليم .

وقد حدد الامر الرسمى رقم ٣٧٥ ر ٤٥ والصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ المركز السياسى والادارى لموزمبيق ، فعلى مستواها يوجد الحاكم العام والمجلس التشريعى والمجلس الاقتصادى والاجتماعى . والحاكم العام ممثل للحكومة المركزية ، ويملك كلا من السلطة التشريعية والتنفيذية . والمجلس التشريعى يملك سلطة اقتراح القوانين المتعلقة بالاقليم مباشرة والتى لا تشمل نفقات اضافية . ويجتمع المجلس التشريعى عادة مرتين فى السنة بما لا يزيد على ثلاثة أشهر ، وخلال نفس الفترة فان الحاكم العام يمنع من تشريع أى شىء يدخل فى اختصاصات المجلس. ويتكون المجلس التشريعى من ٢٩ عضوا منهم اثنان بحكم وظائفهما ، ١٨ بالانتخاب من « الجماعات النظامية » مثل الموظفين والعمال والجمعيات والجماعات الثقافية والدينية ، ٩ بالانتخاب بالاقتراع المباشر . أما المجلس الاقتصادى والاجتماعى فهو مشكل من ممثلى المناصب العليا وممثلى

جماعات المصالح الخاصة ، ومهمته الرئيسية تقديم المشورة للحاكم العام ».

وتمثل موزمبيق فى المجلس الوطنى للبرتغال بواسطة سبعة ممثلين لها ، كما تمثل موزمبيق فى مجلس اقاليم ما وراء البحار ، وفى الغرفة المهنية للبرتغال بواسطة ممثلين مختارين من المجلس الاقتصادى والاجتماعى للاقاليم . وتمثل موزمبيق أيضا فى الهيئة الانتخابية التى تنتخب رئيس الدولة ».

ولقد بدأت الثورة المسلحة فى الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٤ عند ما تسللت جماعة من قوات حرب العصابات التابعين لفريليمو عبر نهر روفوما — الذى يفصل حدود تانزانيا وموزمبيق — وهاجموا مركز حراسة الحدود البرتغالية عند مويدا فى القطاع الشمالى من اقليم كابو ديلجادو . وكان هذا الهجوم هو بداية التغيير الذى طرأ على فريليمو من مرحلة التنظيم السلمى السرى الى مرحلة التنظيم العسكرى العلنى بقيادة قوات حرب العصابات.

وتقترن بداية الثورة المسلحة باسم قبيلة « ماكوندى » المحاربة التى تقطن الجزء الشمالى من كابو ديلجادو وهى قبيلة تعمل بالزراعة وتعيش فى المناطق الساحلية ثم لجأت الى الجبال حيث حصنت نفسها ضد أى نفوذ برتغالى ، وذلك بعد أن اصطدمت بالسلطات البرتغالية عند ما استعمر البرتغاليون منطقة الزمبيزى لتأمين تجارتهم من التوابل الواردة من الهند . وتزود قبيلة ماكوندى قوات حرب العصابات بالرجال القادرين على القتال وبقاعدة شعبية تؤازر الثوار . واذا كانت مبية ماكوندى تساند ثوار فريليمو ، فان قبائل النيانجا تساند ثوار كوريمو ، وتقطن هذه القبائل بجوار بحيرة نياسا ، ولهم فرع أيضا فى تانزانيا . والتنظيم فى منطقة قبائل النيانجا مختلف عنه فى منطقة قبائل الماكوندى حيث يغلب طابع التنظيم السياسى عند الاولى وطابع التنظيم العسكرى عند الاخرى .

وفى السنة الاولى من بداية الثورة المسلحة كان نشاط قوات حرب العصابات يقتصر على عمل الكمائن أو الهجوم على المعسكرات البرتغالية وضربها ثم الانسحاب السريع . وهذه أعمال مميزة لبداية حرب العصابات التى لاتقدر على المواجهة المباشرة للعدو . وفى العام التالى (١٩٦٥) قوى وامتد حجم القتال على طول نهر ردفوما وفى اقليمى كابو ديلجادو ونياسا ، وبدرجة أقل فى اقاليم تيت وموزمبيق وزامبيزيا. وفى عام ١٩٦٦ استطاعت قوات حرب العصابات الانتقال الى مرحلة متقدمة فى الهجوم المباشر ومواجهة القوات البرتغالية فى عدة معارك حاسمة أشهرها الهجوم على معسكر القوات البرتغالية عند أوليفنيكا فى الشمال الغربى لموزمبيق ».

وتتبع قوات حرب العصابات التابعة لفريليمو تكتيكا مشابها لذلك الذى كانت تستخدمه جبهة التحرير الجزائرية فى حربها ضد القوات الفرنسية ويأتى هذا من أن قيادات كثيرة من رجال حرب العصابات تلقت أولى تدريباتها فى الجزائر .

وفى عام ١٩٦٦ انتقلت القيادة العامة لرجال حرب العصابات من مقر القيادة فى تانزانيا الى المناطق التى تم تحريرها من موزمبيق ، حيث تدير وتباشر العمليات اليومية وتشرف على تدريب الوحدات الجديدة . ولقد أقام الثوار فى المناطق المحررة حكومة محلية ، تعتمد على المشاركة الفعلية للسكان المحليين ، وقد أدى هذا فى عام ١٩٦٦ الى اجراء تنظيم جديد للبنيان السياسى لحركة فريليمو حتى يمكن ربط مجالس القرى المحلية باللجنة المركزية وبرئيسها وبقوادها العسكريين . وهكذا بدأت فريليمو تتسم بطابع النضج السياسى والعسكرى .

وتخوض معركة الثورة المسلحة بثقة متزايدة لها ما يبررها .

مشكلات حركة التحرير :

أثبتت تجارب حركات التحرير فى افريقيا أن طريق النضال المسلح ليس طريقا ممهدا مفروشا بالورود ، بل يعتوره كثير من الصعاب

والاشواك ، التى تتطلب مزيدا من العمل الجاد وفهما حقيقيا لنوعية المعركة ووضوحا فى رؤية الاهداف القريبة والبعيدة . ومن أهم المشكلات التى تواجه حركة التحرير فى موزمبيق نذكر : ظاهرة استقطاب الحركة ، مد نشاط الثورة الى مناطق الجنوب ، مشكلات ادارة المناطق التى تم تحريرها ، والمساعدات الخارجية .

ظاهرة استقطاب حركة التحرير : وهى المشكلة التى تعانى منها حركة التحرير الوطنى فى موزمبيق — بل فى افريقيا بصفة عامة — وذلك نتيجة وجود عديد من التنظيمات التى تمارس العمل الوطنى بصورة انفصالية . واستعراضنا السابق لنشوء هذه التنظيمات يوضح الانشقاقات الداخلية العديدة التى تعرضت لها . واذا كانت هذه التنظيمات قد انصهرت أخيرا فى تنظيمين رئيسيين هما حركتا فريليمو وكوريمو ، فانه لا زال هناك بقايا بعض الحركات الاخرى مثل حركة « مانو » فى الخرطوم وحركة يونامى فى بلانتير (مالاوى) ، وحركة بوبومو فى زامبيا . ورغم أن هذه الحركات الاخيرة ليس لها دور ملموس فى حركة التحرير الا أنها ترفض الاندماج معا فى تنظيم واحد .

أما حركتا فريليمو وكوريمو اللتان تقودان الثورة المسلحة فان الخلاف بينهما لا زال كبيرا وتتبادل الحركتان الهجوم الاعلامى بينهما . فحركة كوريمو تقلل من شأن العمل العسكرى لفريليمو بشىء كبير من المغالطة والمبالغة . وتشير كوريمو فى هجومها الى تفكك تنظيم فريليمو ونذكر كيف أن البوليس البرتغالى كشف الجهاز السرى لفريليمو فى لورانزوماركيز عام ١٩٦٥ عندما اعتقل زعماء الجمعية الثقافية الاجتماعية التى تدعى « الجمعية المركزية لينجرو موزمبيق » وتذكر كوريمو أيضا اغتيال جارمى سيجوكى المسئول الكبير لفريليمو على يدى صديق برتغالى بالقرب من لوزاكا فى يوليو ١٩٦٦ ، كدليل على افتضاح أمر حركة فريليمو عند البوليس السرى البرتغالى . وفى مواجهة الحملات الهجومية لكوريمو فان فريليمو ترد وتفند هذه الاتهامات وتقول ان عمل كوريمو الذى يغلب عليه التنظيم السلمى ما هو الا مجرد ستار يخفى ضعفها وشللها عن العمل العسكرى . وترفض فريليمو كل الاقتراحات الوحدوية التى تقدم بها سيمون كابوبوى نائب رئيس زامبيا لدمج الحركتين معا ، وتعلن فريليمو أن باب العضوية لديها مفتوح لكل موزمبيقى بصفته الشخصية لا صفته الحزبية . ولا شك أن معركة التحرير تتطلب وحدة الصف الوطنى ، لان الخلاف بين الحركتين يعكس أثاره على الافريقيين داخل موزمبيق .

ادارة المناطق المحررة : تمكنت حركة فريليمو من اكتساب مساحة من الارض داخل موزمبيق تقدرها مصادر فريليمو بخمس مساحة البلاد ويقطنها حوالى ٨٠٠ الف نسمة أى تسع مجموع السكان . ويمكن تحديد المناطق المحررة فى الارض الشمالية الغربية من اقليم نياسا (من حدود تانزانيا جنوبا وعلى طول بحيرة نياسا وناحية الشرق حيث تقطن مجتمعات نياسا وياو وانجونى التى انضمت الى الثوار ، وسهل قبيلة ماكوندى فى الشمال الشرقى من اقليم كابوديلجادو . وقامت فريليمو بانشاء مؤسسات محلية وربطتها بالتنظيم ، ويقام هناك نظام اقتصادى أولى والتعاونيات الزراعية تنتج محاصيل السوق وتقايض هذه المحاصيل فى تانزانيا مقابل احتياجات السكان من الملابس والاملاح ... الخ . وبدأت حركة فريليمو بتقنين مجموعة جديدة من القوانين تحدد الحقوق والواجبات تحت سلطة الحزب . وتواجه فريليمو فى ادارة المناطق المحررة بعض القضايا الاساسية مثل تنمية الزراعة والحرف والصناعة ، والنهوض بالتعليم والقضاء على الامية وتنمية التجارة والنهوض بالصحة العامة وهناك أيضا قضايا تنمية الانتاج وتوسيعه ، وتعتقد فريليمو أن كل ما ينتجه الشعب فى المناطق المحررة يوضع تحت تصرفه ، وأن الانتاج المحلى هو الاساس المادى لاتساع حركة التحرير الوطنى وهو ضمانة انتصارها .

امتداد الثورة المسلحة الى الجنوب : وهذه مشكلة تواجه فريليمو الآن حيث أن المعارك محدودة الآن فى شمال موزمبيق بينما فى الوسط

والجنوب وعلى الساحل توجد المؤسسات الرئيسية والمناطق التى يتركز فيها السكان الاوربيون والمشروعات الاقتصادية الكبرى ، ومشكلة امتداد الثورة المسلحة الى الجنوب ترتبط بطبيعة أرض المعركة ، فالاراضى المحررة تفصلها عن باقى المناطق مساحات من الغابات الكثيفة والسفانا التى تساعد على اختفاء الثوار فور قيامهم بالعمليات العسكرية . أما المناطق التالية لذلك فهى مناطق مكشوفة لا تصلح لحرب العصابات ، وهكذا فان امتداد الثورة المسلحة الى الجنوب لا زالت مشكلة أمام حركة التحرير الوطنى فى موزمبيق ».

المساعدات الخارجية : وتعترف السلطات البرتغالية بأهمية هذه المساعدات فى تزايد نشاط الثوار ، فيصرح قائد عام الجيش البرتغالى فى موزمبيق بأنه « اذا ما توقف التأييد الخارجى فان التمرد (الثورة) خاصة عند قبائل ماكوندى « المتوحشة » فى الشمال الشرقى سوف ينهار على الفور » .

والمساعدة الخارجية تصل باستمرار للثوار من طريقين أساسيين للامدادات ، الطريق الاول يسير من جنوب تانزانيا عبر نهر روفوما الى اقليمى كابو ديلجادو ونياسا ، والطريق الثانى من جنوب تانزانيا على طول بحيرة نياسا والى الضواحى الشمالية الغربية ولا تستطيع الغارات الجوية والدوريات البرتغالية تماما أن تمنع حركة الامدادات التى غالبا ما تحمل باليد .

وان استخدام حركة فريليمو لارض تانزانيا كقاعدة امداد وانطلاق وملجأ للثوار هو العامل الحاسم فى قدرة فريليمو على مواصلة الثورة المسلحة . كما تقوم كل من تانزانيا وزامبيا باستقبال اللاجئين الفارين من أرض موزمبيق وتقديم المعونات اللازمة وقد تزايد عدد اللاجئين بعد قيام الثورة المسلحة . وفى شهر يوليو ١٩٦٥ قام مكتب المندوب السامى للاجئين بتوقيع اتفاقية مع حكومة تانزانيا وهيئة اللاجئين المسيحيين بتنجانيقا التى تديرها هيئة اللوثران الدولية ، ووفقا لتلك الاتفاقية فقد تم توطين عشرة آلاف لاجىء فى جنوب تانزانيا وقدمت الحكومة ثلاثة أفدنة لكل عائلة من اللاجئين تقوم باستصلاحها وزراعتها حتى يتم الاكتفاء الذاتي للاجئين ».

وأخيرا .. فاذا كانت حركة التحرير تتلقى مساعدات من منظمة الوحدة الافريقية والدول التقدمية المتحررة ففى المقابل نجد أن البرتغال تتلقى أيضا مساعدات مادية وعسكرية من أجل مواجهة الثورة الافريقية فى مستعمراتها الثلاث. ذلك لان البرتغال بامكانياتها المحدودة واقتصادها الضعيف وعدد سكانها القليل لا يمكنها وحدها الاحتفاظ بمستعمرات تفوقها مساحة وعدد سكان . ومن هنا تستمد البرتغال بقاءها فى مستعمراتها من المساندة المستمرة لمنظمة حلف شمال الاطلنطى والدول ذات المصالح الاستعمارية فى افريقيا ، وتخصص البرتغال منذ الآن نحو ٤٢٪ من ميزانيتها السنوية للدفاع ، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة المئوية كلما طال أمد المعركة ، وهذه هى المهمة الاساسية لحركة التحرير التى يتطلب منها الموقف الصمود الكامل وتصعيد المعركة الى ذروتها .

أحمد يوسف القرعى



المخطط الأمريكي والانقلاب العسكري في اليونان

تحليل الدول المجاورة للكتلة الشيوعية مكانة حيوية في الاستراتيجية العسكرية التي وضعتها الولايات المتحدة لحماية العالم الغربي من الخطر الشيوعي . ويلاحظ ان الولايات المتحدة تولى عناية خاصة بانظمة الحكم في هذه الدول بالذات . فهي تفضل التعامل مع نظام حكم غير ديموقراطي حيث انها تعتبر السلطات الواسعة التي يتمتع بها خير ضمان لاستقرار قواعدها العسكرية التي انشأتها في هذه الدول في حين تشكل المبادىء القومية والحريات الكامنة في نظام حكم شعبي تهديدا لوجودها . وقد اقتنعت وكالة المخابرات الامريكية بهذا المبدأ السياسي وضرورة العمل به .

النظام البرلماني اليوناني (١٩٥٠ – ١٩٦٣)

لم تثر الحالة السياسية الداخلية في اليونان خلال هذه الفترة أى قلق للدبلوماسية الامريكية . فقد كان وجود الملك على رأس الجيش وهو المدافع الاول عن بقاء اليونان داخل المعسكر الغربي ثم توليه الحكم وتمتعه بسلطات واسعة وبالاضافة الى أنه ايضا القائد الاعظم للجبهة اليمينية التي حكمت البلاد منذ عام ١٩٣٠ وهي شديدة التعلق ببقاء اليونان داخل منظمة الحلف الاطلسي كان كل هذا خير ضمان لتحقيق المخطط الامريكي والحفاظ على مركز الولايات المتحدة في البلاد .

وكانت المعارضة ضعيفة ومنحصرة في قوات «الوسط الديموقراطي» المشتتة بعد أن فشلت في تكوين جبهة موحدة والتفت قيادتها حول رجل اشتهر بشدة ولائه للعرش وميوله الانجلوساكسونية وهو « سنوكليس فينيزيلوس » . أما اليسار نو الميول الشيوعية فقد كان يعمل جاهدا على الخروج من العزلة التي فرضتها عليه احداث ١٩٤٧ – ١٩٥٠ التي انتهت بفشل قيام الثورة الشيوعية في اليونان . لهذا حتى عام ١٩٦٣ كانت معظم الدوائر السياسية في اليونان تعترف بشرعية حق الولايات المتحدة في « الاشراف » على السياسة الداخلية اليونانية . ولاول مرة في عام ١٩٦٣ اتخذ « كارامانليس » أول خطوة جريئة ليؤكد استقلاله تجاه الملك والولايات المتحدة سواء وذلك بالمطالبة بوضع الجيش تحت اشراف حكومي فعلي وبالتقدم بمشروع يهدف تعديل الدستور . وباتخاذ خطوة للتقرب الى دول اوروبا الغربية وخاصة منها فرنسا .

كان لا بد اذن على الملك ان يتخلص من « كارامانليس » في اقرب فرصة ممكنة وخاصة بعد أن اقتنعته العناصر التابعة « لفينيزيلوس » بأن « كارامانليس » يدبر مؤامرة لقلب العرش . وأخيرا سنحت له الفرصة عن طريق جهاز شبه حكومي الذى كانت الدوائر الامريكية قد أشارت بتأسيسه لمعاونتها على ردع حركة شيوعية . فقد دبر هذا الجهاز الاشبه بالمخابرات حادثة اغتيال « لامبراكس » العضو البرلماني اليساري وتم له ذلك في مايو ١٩٦٣ في مدينة «سالونيكا» وبالرغم من أن « كارامانلس » كان أول من احتج على هذه الجريمة كان القتلة ينتمون الى حزبه بل انهم في عام ١٩٦١ قد قاموا بحملة ضغط على الجماهير لحثها على انتخاب «كارامانليس» وبالتالي اعتبر هذا الاخير مسئولا أمام الرأى العام اليوناني بقتل « لامبراكس » . وانتهز الملك هذه الفرصة وبادر بالتخلص من « كارامانليس » في يونيو ١٩٦٣ .

حزب « اتحاد الوسط » فى الحكم

(فبراير ١٩٦٤ — يوليو ١٩٦٥) :

وبعد شهور قليلة اجريت انتخابات جديدة اسفرت عن فوز حزب « اتحاد الوسط » وكان برأسه الزعيم الليبرالى القديم ، « جورج باباندريو » الذى حصل على ٥٣٪ من مجموع الاصوات فتولى الحكم . ولم يكن فى الوزارة الجديدة ما يمكن ان يثير أى قلق بالنسبة للولايات المتحدة . فقد كان الحزب المذكور معروفا بشدة تعلقه بالحلف الاطلسى كما كان قد اثبت أكثر من مرة عن موقفه المناهض لاى حركة شيوعية يونانية . ولكن رغما عن جميع هذه الضمانات تولى حزب « اتحاد الوسط » الحكم فى ظروف أقل ما يقال عنها انها لم تكن تلائم المصالح الامريكية :

أولا : توفى « سوفوكليس فينيزيلوس » قبل اجراء الانتخابات بأسبوع وبذلك فقد الحلف الاطلسى المناصر الاول له داخل الحزب الحاكم .

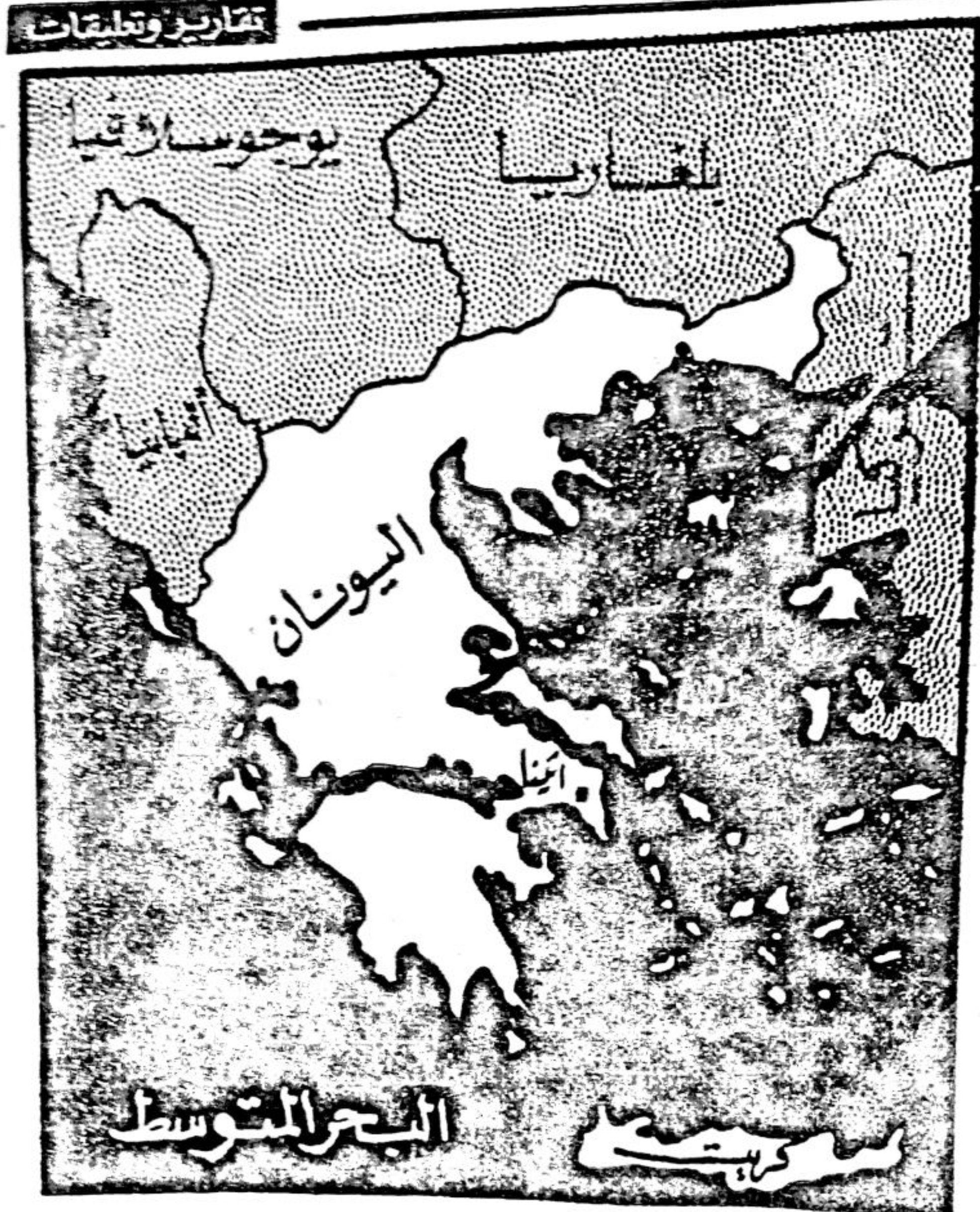
ثانيا : بدأت القاعدة الشعبية لحزب « اتحاد الوسط » تضغط على الحكومة لحثها على انتهاج سياسة اكثر استقلالا تجاه الولايات المتحدة .

ثالثا : قامت أزمة قبرصية جديدة . فقد تقدم « الاسقف مكاريوس » بطلب مراجعة معاهدتى « زيوريخ » و « لندن » فرفضت تركيا هذا الطلب .

وكانت النتيجة ان سلكت حكومة «باباندريو» سياسة لم تسترح اليها الولايات المتحدة فى أكثر من مناسبة منها أنها تضامنت تضامنا كاملا مع «الاسقف مكاريوس» وبذلت له العون العسكرى والسياسى . وذلك عندما قامت أخطر أزمة قبرصية عرفتها منظمة الحلف الاطلسى منذ نشأتها . وقد حدث ذلك فى وقت كان المخطط الامريكى يتطلب ضرورة دعم العلاقات بين تركيا واليونان حتى يتم له اعادة التوازن فى القوى الذى لم يعد فى صالح الحلف الاطلسى منذ أن اخذ الجنرال دى جول يمارس سياسة مستقلة تجاه هذه المنظمة الدفاعية . فكان اقل ما تنتظره الولايات المتحدة من « باباندريو » هو أن يضغط على « الاسقف مكاريوس » وينصحه بايجاد نوع من التعايش مع الترك . كما طالبت الحكومة اليونانية باستقلال جهاز المخابرات اليونانية تجاه وكالة المخابرات الامريكية بعد أن كانت تبعية هذا الجهاز تكاد تكون كاملة حتى جاء اليوم الذى تولت حكومة « باباندريو » شئون البلاد . ثم أنسحبت القوات الجوية اليونانية من الحلف الاطلسى فى أغسطس ١٩٦٤ ولمدة ٣٦ ساعة مما استوجب تدخلا سافرا من طرف الولايات المتحدة لاعادتها الى قواعدها وقد تم لها ذلك على حساب شعبية الولايات المتحدة التى هبطت الى أقصى حد فى اليونان . وشنت صحافة الحزب الحاكم حملة ضد الولايات المتحدة تحت ضغط تيار سياسى جديد بدأ يظهر داخل الحزب ويطالب الحكومة بانتهاج سياسة مستقلة تجاه الامريكيين .

ولقد وافق رئيس الحكومة اليونانية على أن يتوجه « الاسقف مكاريوس » الى الاتحاد السوفيتى لتموله هذه الاخيرة بالاسلحة . وأخيرا قبل « باباندريو » دعوة الحكومة السوفيتية لزيارة موسكو .

وتبين الحادثتان الاخيرتان أهم ما أقنع السلطات العسكرية الامريكية فى اليونان بضرورة ابعاد « باباندريو » من الحكم . فاتجه تفكيرها فى بادىء الامر بالاستعانة بالاجهزة البرلمانية حيث أخذت بعض المنظمات الامريكية الخفية تعمل جاهدة على تشتيت قوى الحزب الحاكم وذلك عن طريق تشجيع حركات التمرد داخل صفوف القيادات التابعة له . ثم لجأت السلطات الامريكية الى الجنرال « جريفاس » الذى كانت قد أوصت بتعيينه قائدا للقوات اليونانية فى قبرص فأوعزت اليه بالذهاب لمقابلة الملك واتهام ابن « باباندريو » بتدبير مؤامرة ضد العرش وهو ما لم يثبت حتى هذه اللحظة . وهنا هبت نفس قيادات الحزب التى وقفت فى صف الملك «بول» ضد « كارامانليس » فى الماضى واكدت للملك ان اغلبية الاعضاء البرلمانيين ستساندها ضد « باباندريو » . وكان هذا الاخير قد طلب تماما كما فعل « كارامانليس » منذ سنتين أن تشرف الحكومة على الجيش . فكان ان طرد الملك « باباندريو » .



الطريق الى الدكتاتورية :

وهنا تدخلت عدة عوامل لم يكن يعمل لها حساب فى الخطة وهى : أولا : ان «باباندريو» لم يلتزم الصمت كما فعل « كارمانليس » فى الماضى بل أخذ يندد بالمؤامرة التى دبرت ضده ثانيا : هاج الشعب ونزل الى الشوارع فى مظاهرات صاخبة . ثالثا : ان البرلمانيين لم يقفوا وراء المتمردين كما كان من المنتظر أن يفعلوا .

وبمجرد ان تم ابعاد « جورج باباندريو » من الحكم تكتلت واتحدت جميع الجهود على عدم السماح برجوعه بأى ثمن . وهنا أخذ الملك يتعاون مع الهيئات الامريكية فى سبيل تحقيق هذا الهدف فتوالت الحكومات « الملكية » على الحكم واخذت تضغط على الجماهير وتحاول شراء الاصوات عن طريق الرشوة وتهدد تارة بشبح الدكتاتورية وتتعهد تارة أخرى باجراء لنتخابات جديدة تحت شروط معينة . واخيرا نجح « كانللوبولس » رئيس الجبهة اليمينية فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٧ فى قلب حكومة «استفانوبولس» (وكان ينتمى هذا الاخير الى الوسط المتمرد) فبادر الملك بتعين حكومة انتقالية تقوم باجراء الانتخابات بعد أن تمت الموافقة مع «باباندريو» على اختيار رئيس الوزراء المقبل . وقد يدهش البعض لهذا التصرف الغريب من الملك . هل كان هذا الاخير يجهل ان الانتخابات قد تعود بباباندريو الى الحكم ؟ ولكن يبدو أن عدة اعتبارات تكتيكية قد أملت على الملك هذا التصرف :

أولا — ان مركز « باباندريو » قد صار ضعيفا بعد توالى حكومات موالية للملك على راس البلاد فقد نشطت هذه الاخيرة على اضعاف القاعدة الشعبية الموالية « لباباندريو » . ثم ان قبول « باباندريو » مبدأ حكومة انتقالية

سيجعل انصاره يتخلون عنه وسيعزل عن القاعدة الشعبية . لهذا كان الملك يعقد أملا كبيرا فى أن يفشل « باباندريو » فى الحصول على أغلبية الاصوات الانتخابية . وفى هذه الحالة يستوجب الامر قيام حكومة ائتلافية تضم « باباندريو » و « كانللوبولس » وبهذا يوضع حد لازمة يوليو ١٩٦٥ .

ثانيا — كانت توجد هناك رغبة أكيدة من الجميع فى تصفية الخلاف الذى نشب بين العرش « واتحاد الوسط » .

ثالثا — كان الامل كبيرا فى أنه حالة قيام أزمة قبرصية جديدة قد تنجح الحكومة الانتقالية التى يرأسها رجل اشتهر بولائه للعرش وللامريكيين وفى الوقت ذاته بمناهضة لاراء « الاسقف مكاريوس » فى ايجاد حل لها على نحو يرضى الملك والولايات المتحدة .

تلك هى التكهنات التى دفعت الملك الى هذا التصرف الغريب . ولكن الاحداث لم تحقق له هذه الخطة وخابت جميع الآمال المعلقة عليها للاسباب الآتية : فقد قامت فعلا أزمة قبرصية جديدة ولكن ما حدث عند ما اجتمع مجلس التاج هو أن « كانللوبولوس » و « باباندريو » أعلنا تضامنهما مع « الاسقف مكاريوس » وبهذا ثبت ان الحكومة الائتلافية المزمع تكوينها على أثر اجراء الانتخابات لن تقدر على حل الازمة القبرصية على نحو يرضى أهداف الاستراتيجية الامريكية . وثبت أيضا بصفة قاطعة خلال شهر مارس ١٩٦٧ ان شعبية الملك قد هبطت الى أسوأ حد ممكن كما دلت جميع البوادر باحتمال فوز « باباندريو » بالاغلبية وبالتالى فقد الامل فى قيام أية حكومة ائتلافية .

وهكذا بعد عشرين شهرا من سقوط « جورج باباندريو » وشهرين قبل اجراء انتخابات جديدة سجلت الجهود الموحدة التى قام بها الملك والاجهزة الامريكية منذ يوليو ١٩٦٥ فشلا ذريعا فقد أصبح « الخطر » متمثلا فى « باباندريو » ولم تعد الوسائل الدستورية ذات قيمة أمامه . وساد شعور باليأس فى صفوف اليمينيين . وقد كان « كارامانليس » الرجل الوحيد الكفيل باعادة الامور الى نصابها ولكنه لم يكن يتمتع بثقة الامريكيين بالاضافة الى أنه لم يبد أى استعداد للرجوع الى الساحة الانتخابية بعد أن وضع عددا من الشروط رفضتها السراى .

وهنا لاول مرة بدأت الدبلوماسية الامريكية تفكر جديا فى احتمال وضع نظام دكتاتورى . كما يدل على ذلك التصريح الذى أدلت به صحيفة « اليفتريا » فى عددها بتاريخ ١٧ ابريل فقد ذكرت ان المؤتمر الذى انعقد على مستوى عال فى الولايات المتحدة لبحث الحالة فى اليونان قد توصل الى قرار وهو . حتمية وضع نظام دكتاتورى وتهيئة الطريق له فى اليونان . وأخذ واضعو هذه الخطة يتساءلون من الذى سيقوم بحركة الانقلاب وهل هو الملك ؟ يوجد عدد من الاسباب تبعد هذا الاحتمال :

أولا — اذا قام الملك بالانقلاب وهو كما قلنا قد فقد شعبيته الى أقصى حد سيبدو النظام الدكتاتورى المزمع انشاؤه أمام الرأى العام على أنه النتيجة الحتمية للمحاولات والمؤامرات الفاشلة التى كان هدفها « جورج باباندريو » وفى هذه الحالة يخشى أن يكون رد الفعل فى الداخل وفى الخارج عنيفا . ومن جهة أخرى ان الجيش لم يعد متحمسا للملك كما كان فى الماضى .

ثانيا — ومن جهة أخرى ان الملك رغما عن تدهور مركزه أمام الجماهير ما زال يرمز الى نظام دام أكثر من قرن وهو بذلك خير ضمان للاستقرار والنظام بالاضافة الى أن النظام الملكى هو خير ما يواجه الخطر الشيوعى الذى يهدد البلاد . كان لابد اذن من حماية النظام الملكى .

وتمخضت الخطة عن ضرورة عدم مجازفة الملك بالقيام بحركة الانقلاب وباكتفائه بالقيام بمحاولة التقرب الى « باباندريو » . وأخذت السفارة الامريكية فى بداية ابريل ١٩٦٧ فى التوسط بين الطرفين لتحقيق هذا الهدف . ولكن

مع كل هذا بقيت الدوائر الامريكية مقتنعة اقتناعا راسخا فى ان الدكتاتورية هى الحل الوحيد الكفيل بصد التطور السياسى الذى اصبح يهدد اهدافها الاستراتيجية فى المنطقة . ويبقى السؤال معلقا: من سيفرض هذه الدكتاتورية ؟ لا بد من وجوه جديدة غير مألوفة .

انقلاب ٢١ ابريل ١٩٦٧ :

وفى هذه الفترة بالذات ظهر فى صفوف الجيش عدد من الضباط المجهولين (وقد اشتهر فيما بعد ثلاثة منهم هم : بابادوبولس و باتاكوس وماكاريزوس) كانوا على علم باحتمال قيام الملك بانقلاب . وقد صرح هؤلاء الضباط فيما بعد بانهم قد ملوا الانتظار وتضايقوا من تردد الجنرالات فعزموا على القيام بالانقلاب بأنفسهم. وثمة صدفة أخرى غريبة : فقد كان بين ايدى هؤلاء الضباط خطة « سرية جدا » كانت منظمة الحلف الاطلسى قد وضعتها تحت اسم « خطة بروميثيوس » لتنفيذها بمجرد حدوث أى شغب من طرف الشيوعية أو فى حالة غزو سوفيتى لليونان . وقد قام الضباط بتنفيذ الخطة بأكملها. فقد ثبت ان « للكولونيل بابادوبلس » المدبر الاول للانقلاب العسكرى اتصالات وثيقة «بجهاز المخابرات اليونانى » الذى تشرف عليه « وكالة المخابرات الامريكية» . كما كان السفير الامريكى - بعكس زميله البريطانى - يشجع الملك على محاولة التفاهم مع المتآمرين واقناعهم بالرجوع الى النظام الدستورى بعد مهلة « معقولة » وقد امتثل الملك لهذه النصيحة بالفعل . وهكذا تم للدبلوماسة الامريكية الغاء الديموقراطية البرلمانية فى اليونان . وقد جنت من وراء هذا الانقلاب منفعتين : ١ - انه أبعد امكانية رجوع « جورج باباندريو » الى الحكم . ٢ - ان بقاء الملك بعيدا عن العملية يمهد له الفرصة لاسترجاع شعبيته فى الداخل وفى الخارج عندما يبذل مجهودا صريحا أو مفتعلا لاعادة الشرعية الدستورية فى اليونان . كذلك كان يوجد الاحتمال فى ان يقف الملك فى وجه المتآمرين اذا أبدى هؤلاء اى ميل الى انتهاج سياسة مستقلة لا تناسب المصالح الامريكية (*) .

من ٢١ ابريل الى ١٣ ديسمبر :

وهنا يجب علينا ان نتعمق فى دراسة السياسة الامريكية بعد انقلاب ٢١ ابريل : كان الهدف الاول لهذه السياسة هو تدعيم النظام الجديد . لهذا تولت الدبلوماسية الامريكية منذ اليوم الاول ضمان شرعية هذا النظام عن طريق كفالة الملك له والحفاظ على الاعتراف الدولى به . وكان لا بدمن تقوية مركز المتآمرين ولكن الى حد ما . فقررت الولايات المتحدة رفع أى حظر على ارسال أسلحة خفيفة وكافة القطع اللازمة للصيانة العسكرية . ولكنها استغلت موجة العداء التى أظهرتها الدوائر الدولية تجاه الحكم الجديد فأوقفت ارسال أى معدات ثقيلة. ولم يكن لهذا الاجراء التحفظى الاخير اى اثر على عملية دعم الاستقرار الداخلى الجديد بل انه احدث تغييرا فى توازن القوى بين اليونان وتركيا على نحو يناسب الموقف المتسم بالحرص الذى اتخذته الولايات المتحدة تجاه المشكلة القبرصية حتى يتم حلها بطريقة ترتاح اليها . وأخيرا لم تدخر الولايات المتحدة وسعا فى تدعيم الحكم الجديد فى الميادين الاقتصادية عن طريق تدفق الرأس مال الخاص الامريكى الى اليونان (*) .

أما الهدف الثانى الذى تضمنه المخطط الامريكى بعد انقلاب ٢١ ابريل فكان يختص باخضاع المتآمرين لوجهة نظر الحلف الاطلسى فيما يخص المشكلة القبرصية . وتمثل هذا الضغط الامريكى فى تصريحات الرئيس جونسون عند ما دعا الملك واعوانه الى ضرورة اعادة النظام الدستورى

واخذت السفارة الامريكية ووكالة المخابرات الامريكية تنادى أكثر من مرة باعادة الشرعية الدستورية مع احتفاظ المتآمرين بالحكم ولكنها فى الوقت ذاته لم تذهب الى مدى التورط فى ضمان مساندة عسكرية فى حالة قيام مواجهة بين الملكيين والضباط . وكان هذا بالذات ما ضايق الملك الذى أخذ يشكو من عدم تحديد مدى هذه المساندة الامريكية له (*) وكان الهدف الذى طلب من اجله مقابلة الرئيس جونسون « هو توضيح النوايا الامريكية » (*) .

وعندما ادرك الضباط هذا الخطر بادروا فى اغسطس بأول محاولة لتصفية القضية القبرصية

فسافر « بابادوبولو » الى قبرص وعقد اجتماع بين الطرفين اليوناني والتركي فى شهر سبتمبر. وفشلت هذه المحاولة الاولى ولكنها أتت بالهدف المطلوب منها وهو اثبات حسن نوايا الضباط تجاه المخطط الامريكي الخاص بقبرص . ولكن بقى موقف الضباط تجاه المخطط الدولي الذى وضعته الولايات المتحدة للمنطقة غير واضح فى نظر الامريكيين وعلى هذا بقيت حكومة واشنطن تشجع الملك ضدهم بل يبدو أنه خلال الشهور الاخيرة ذهب الامريكيون الى التعهد بعدم مساندة الضباط ضد الملكيين .

وبقيت الامور على هذه الحال حتى قامت ازمة قبرصية جديدة فى أواخر نوفمبر ١٩٦٧ فوجد الضباط أمامهم فرصة لاثبات تضامنهم الكامل مع « البنتاجون » . لهذا كان موقفهم من الازمة مصدر ارتياح كبير من طرف الحلف الاطلسي والولايات المتحدة . فقد تنازلوا عن عدة شروط بدت استسلاما تاما أكثر من مفاوضة وخاصة أنها جاءت من حكومة عسكرية تدعى بانها حكومة قومية متطرفة .

وحتى يصفى الجو تماما بينهم وبين الامريكيين تعاهد الضباط أمام الولايات المتحدة أولا ثم أمام الشعب ثانيا باصدار « دستور » جديد وباجراء استفتاء يضمن لهم السند الشعبي اللازم .

وهكذا تم أخيرا للامريكيين وضع نظام «قوي» حليف لهم تعهد باقامة واجهة ديموقراطية بعد مهلة معقولة . ولم يبق أى اعتراض لديهم على النظام الجديد فأخذوا يعملون على تدعيمه وعلى حث الدول الاخرى بالاعتراف به وفى الوقت ذاته اجتهدوا على تقويته من الناحية العسكرية والاقتصادية .

الانقلاب الملكي او التخلي عن الملك :

فى هذه الظروف قام الملك فى ١٣ ديسمبر بانقلاب جديد بهدف ازاحة خطر « باباندريو » وتدعيم مركزه وحتى يتم له ذلك كان على العسكريين أن يتركوا الحكم للمدنيين . ولكن الضباط كانوا قد عزموا على البقاء فى الحكم .

فقام صراع بين الطرفين . وبادر الضباط باجراء حملة تطهير واسعة ضد الضباط الملكيين وفى الوقت حاولوا الاقلال من حقوق الملك الدستورية. وكان هذا الاخير ما زال يعتقد أنه يتمتع بسند الامريكيين فاختار طريق المواجهة العسكرية . بل انه قد صرح لصحيفة لايف الامريكية انه لم يكن يهدف الى مواجهة عسكرية فقد كان يعتقد انه يكفى أن يقف على رأس الجيش حتى يتراجع الضباط . وكان تقديره للامور لايطابق الواقع فلم يعمل حسابا لعدة ظروف وهى : ١ ــ ما أتى به حكم عسكرى دام سبعة شهور كان يعمل على التوغل والتحكم فى الجيش . ٢ ــ ما حدث من تغيير فى الخطة الامريكية تجاه الملك بعد أن مالت فى صف الضباط .

وكانت النتيجة ان الجيش تخلى عن الملك وان الولايات المتحدة لم تبد أى تشجيع للملك بل تخلت أيضا عنهم .

المصالحة الوطنية :

بقى أن نفسر الاحداث التى تلت فشل حركة الانقلاب التى قام بها الملك فى ١٣ ديسمبر .

أولا : أخذت الدوائر الامريكية تتوسط بين الملك والضباط لاصلاح الامور بينهم وحتى لا يقيم الملك حكومة فى الخارج ويناشد الدول الحليفة له بالتعاون معه لطرد الضباط الذين يهددون الديموقراطية والحرية فى اليونان .

ثانيا : ان ضمان الملك للنظام الجديد قد يدعم هذا النظام الجديد .

ثالثا : أن رجوع الملك معناه أيضا أن يبقى وسيلة للضغط على الضباط اذا بدا من هؤلاء رغبة فى التراجع وانتهاج سياسة أكثر استقلالا تجاه الولايات المتحدة .

وقد تم للدبلوماسية الامريكية ذلك وضمنت عدم تدخل الملك وبهذا اكتسب الضباط شيئا فشيئا الشروط الشكلية التى تلازم النظام القوى

تحت حماية الامريكيين وهى اعلان دستور واجراء استفتاء فى ٢١ ابريل أو ١٥ سبتمبر ١٩٦٨ واجراء انتخابات بعد أن يرشح الضباط انفسهم وهم فى ثياب المدنيين . وهكذا تتجه اليونان الى تدعيم النظام القوى الذى أشار بوضعه الان دالاس والى الحصول على الشرعية الدولية حتى يضمن النظام الاستقرار المطلوب .

المستقبل :

تلك هى الثمار التى جنتها الولايات المتحدة من تدخلها فى الاحداث اليونانية الاخيرة ولكنها ايضا فقدت بعض المزايا ، فقد كان نظام تعدد الاحزاب فى الماضى يسمح لها بالتدخل الغير مباشر وبتشكيلات حكومية عديدة يسهل لها عن طريقها املاء ارادتها . وكان الملك دائما هو الدافع الاول للمصالح الامريكية . أما وقد هبطت شعبيته وانفصل عن الجيش فلم يعد له الامكانية للقيام بهذا الدور . وان الجيش لم تعد له نفس القيمة العسكرية داخل منظمة الحلف الاطلسى بعد أن اثرت فى وحدة صفوفه الانقلابات وحملات التطهير الواسعة والمواجهة التى قامت بينه وبين الملك . ولكن بالرغم من كل هذه الاعتبارات من المعتقد ان الولايات المتحدة مرتاحة كل الارتياح من النظام الجديد فى اليونان والدليل على ذلك الاجراءات الاقتصادية التى اتخذتها أخيرا تجاه هذه البلد .

هكذا يبدو المستقبل فى اليونان حافلا بالآمال فى نظر الولايات المتحدة وان كانت ما تزال توجد ثلاثة احتمالات يمكنها أن تهدد فى يوم ما ما حققه المخطط الامريكى من مكاسب حتى الآن وهى :

١ ــ احتمال تمرد الملك فى المستقبل وان كان هذا الخطر يبدو غير حقيقى حاليا .

٢ ــ احتمال قيام انقسام داخل صفوف الضباط الحاكمين . فقد ترفض يوما ما القاعدة التابعة لهم المصالحة المقترحة وتطالب بموقف أكثر حزما تجاه الطبقة الحاكمة . وهو أيضا خطر بعيد الاحتمال حاليا .

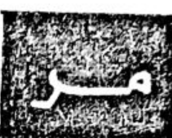
٣ ــ بقى الاحتمال الثالث وهو أن يجىء اليوم الذى يبادر الشعب بالتعبير عن موقفه عن طريق الكفاح المسلح وبدون مقدمات . ولكن هذا الخطر أيضا يبدو بعيدا .

وهكذا نجح لاول مرة فى أوروبا مخطط السلام الامريكى فى تحقيق أهدافه فى اليونان ولكن هل سيدوم الحال ؟ أم ستشهد اليونان احداثا اخرى ؟

نبيه الاصفهانى



الآثار الدولية لإغلاق قناة السويس



العام على اغلاق قناة السويس بسبب الاعتداء الصهيونى على الاراضى العربية ــ ولم يكن فى الامكان استمرار الملاحة فى الممر المائى والعدو يهدد سلامة المرور ، ولذلك قررت السلطات المصرية ابقاء الاغلاق الى حين اتضاح الموقف . وليست هذه المرة الاولى التى تغلق فيها قناة السويس ، فقد توقفت الملاحة فيها قبل ذلك لمدة ستة شهور تقريبا بسبب اعتداء اسرائيل وحليفاتها على مصر فى أكتوبر عام ١٩٥٦ .

ولاغلاق قناة السويس آثار دولية هامة تتمثل أساسا فى توقف الملاحة التجارية عبر المنطقة وما يتبع ذلك من آثار اقتصادية جاءت ضررا للبعض ونفعا للبعض الاخر .

اهمية قناة السويس :

تم حفر قناة السويس فى موقع جغرافى اكتسب أهمية استراتيجية بالنسبة للتجارة العالمية منذ اكتشفت أوروبا بضائع الشرق الفاخرة وأصبحت مصر مركزا لعبور التجارة المتبادلة بين الشرق وبين أوروبا فتصل القوافل بين البحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط ثم تستأنف رحلتها بحرا الى أوروبا أو آسيا .

واليوم أيضا تمر من قناة السويس تجارة ثمينة هى الذهب الاسود ــ فناقلات البترول تعبر القناة بمعدل ٤٥٠ ناقلة محملة شهريا متجهة من الجنوب الى الشمال تحمل فى العام أكثر من مائة وخمسين مليون طن تشكل حوالى ٨٠ ٪ من البترول المصدر من الشرق الى غرب السويس ــ كذلك تعبر القناة فى الاتجاهين كميات كبيرة من البضائع غير البترول تصل فى العام الى حوالى ٦٥ مليون طن .

وقد اختارت التجارة الدولية فى المنطقة طريق القناة للميزات التى يمثلها وأهمها قصر المسافة بين الغرب والشرق ، حيث تقطع السفن من جبل طارق الى مضيق باب المندب حوالى ٦٥٠٠ كيلومتر باستعمال القناة ، بينما تصل المسافة بين نفس النقطتين بالدوران حول أفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح حوالى ١٩٠٠٠ كيلومتر ، أى ثلاثة أضعاف المسافة عن طريق السويس . وقصر المسافة يوفر كثيرا من الوقت، النصف تقريبا بالنسبة للسفن المتجهة من غرب أوروبا الى الخليج العربى ــ كذلك فالاخطار التى تجابهها السفن فى شكل عواصف قد تتلف البضائع أو تؤخر وصولها أكبر بكثير فى طريق رأس الرجاء الصالح .

ويبرهن تحليل حركة الملاحة عبر قناة السويس على الاهمية الدولية لهذا المرفق بالنسبة لجميع الدول التى تملك أساطيلا بحرية والدول التى تعتمد على النقل البحرى فى تصدير واستيراد البضائع ــ وبالقاء نظرة شاملة على كمية البضائع العابرة للقناة نتعرف على هذه الاهمية : فحوالى ٢٥٠ مليون طن من البضائع والمنتجات المختلفة تعبر القناة فى الاتجاهين تحملها حوالى عشرين الف سفينة تابعة لما لا يقل عن خمسين دولة . ويوضح الجدول الاتى أهم عشر دول تستفيد من القناة بالنسبة للتجارة العابرة فى الاتجاهين ، ونصيب كل منها من حمولة البضائع العابرة (*)

أما عن البضائع التى تعبر القناة فنجد أهمها على الاطلاق البترول والمواد البترولية ، حيث عبر القناة فى عام ١٩٦٦ ، من الجنوب الى الشمال ١٦٦٧١٨ الف طن ، ومن الشمال الى الجنوب ٨٩٥٣ الف طـن — ويلى البترول فى الاهمية الحبوب ، فتعبر من الشمال الى الجنوب ٩٫٧ مليون طن ومن الجنوب الى الشمال ٢ مليون طن . وتحتل المعادن المكان الثالث مع مستخرجات المناجم حيث تعبر منها ١٢ مليون طن سنويا (٥).

وبالنظر الى اجمالى السلع والبضائع التى تعبر القناة فى الاتجاهين يتضح أن أهم دور تلعبه قناة السويس فى التجـارة الدوليـة يتلخص فى أمرين :

أولا : تموين أوروبا الغربية بالمواد الاوليـة وخاصة البترول ، حيث يعبر القناة ثلث البترول الذى يستخدم فى أوربا الغربية (٥).

ثانيا : نقل السلع المصنعة والمواد الغذائية المختلفة الى الدول الواقعة شرق القناة ، خاصة الهند وباكستان .

فكأن المواد والسلع التى تعبر القناة أساسية بالنسبة لعديد من الدول التى لا يمكنها الاستغناء عن هذه المواد دون حدوث اضطرابات فى التموين ونقص فى موارد الطـاقة (٥). لذلك ، فان توقف الملاحة بسبب حرب يونيو عام ١٩٦٧ ، واستمرار اغلاقها ، اضطر الدول المستخدمة للقنـاة الى البحث عن طرق بديلة ، وهذا يعنى فى المـدى القصير استعمال طرق بحرية أكثر طولا (٥).

الاثار المترتبة على الاغلاق :

تسبب اغلاق القناة فى حدوث اضطراب فى الحـركة الملاحيـة العالميـة فازدادت الاعبـاء الاقتصادية الواقعـة على نقل البترول والمواد الاخرى . ويمكن أن نركز من بين آثار الاغلاق على ثلاثة أمور : أولا بالنسبة لحركة التجـارة والملاحة ذاتها . ثانيا بالنسبة للدول التى تحملت أعباء بسبب الاغلاق . ثالثا الدول والجهات التى استفادت من الاغلاق (٥).

أولا تأثر حركة الملاحة : أدى اغلاق القناة الى استخدام السفن طريقا بحريا آخر بالدوران حول القارة الافريقية من رأس الرجاء الصالح (٥). ويمثل استخدام هذا الطريق ازديادا كبيرا فى المسافة اللازمة للوصول بين الغرب والشرق يختلف حسب الموقع الجغرافى للدول (٥). ويوضح

نصيب اهم الدول المستفيدة من القناة من التجارة العابرة غربا وشرقـا

(الالف الاطنــان)

غرب السويس — الــدول	غرب السويس — الحمـولة	شرق السويس — الــدول	شرق السويس — الحمـولة
ايطاليـا	٤٥ ٦٢٨	الكويت	٦٢ ٦٤٣
بريطانيـا	٣١ ٦٣٠	ايـران	٤٠ ٩٢٤
فرنسـا	٢٨ ٢٩٠	السعودية	٣١ ٦٦١
هولنـدا	١٩ ٠١٤	الهنـد	١٧ ٥٠٣
الولايات المتحدة	١٧ ٥٦٥	اليـابان	٧ ٨٢٥
بلجيكـا	١١ ٩٠٦	العـراق	٥ ٩٦٤
المانيا الاتحادية	١٠ ١٥٥	الصـين	٥ ٧٢١
الاتحاد السوفيتى	٩ ٥١٩	الجمهورية العربية المتحدة	٥ ٥٤٢
اسبانيـا	٥ ٢٥٨	البحـرين	٤ ٠٧٧
الدانمـارك	٣ ٢٨٤		٣ ٩٧٤

الجدول التالى نسب الزيادة فى المسافة بين أهم الموانىء الواقعة غرب وشرق القناة :

اسماء الموانىء أو الدول الواقعة على جانبى القناة	نسبة الزيادة٪
أوديسا ــ هايفونج	٩٠
أوديسا ــ دار السلام	١٨٠
جنوة ــ الخليج العربى	١٢٠
بريطانيا ــ الخليج العربى	٦٥
بحر الشمال ــ اليابان	٣٠
الولايات المتحدة ــ الخليج العربى	٤٠
الولايات المتحدة ــ فيتنام الجنوبية	٢٠

وتعنى زيادة المسافة ان المدة اللازمة لنقل البضائع تزداد بنفس النسبة تقريبا ، فاذا اعتبرنا ان ناقلة بترول تحتاج للانتقال بين أوروبا الغربية والخليج العربى ، اذا استخدمت القناة ، للذهاب والاياب ٤٣ يوما ، واذا استخدمت طريق الرجاء الصالح ٧٠ يوما ، أى ان الدوران حول أفريقيا يزيد المدة حوالى ٦٠ ٪

وقد انعكست زيادة المدة على أسعار النقل البحرى بشكل واضح ، فاذا افترضنا ان الاسطول البحرى التجارى المخصص للنقل عبر القناة طاقة نقله ١٠ وحدات فى كل رحلة ، فاستخدامه لطريق رأس الرجاء الصالح يعنى أنه يستغرق مدة رحلة ونصف لنقل ١٠ وحدات ، كان يمكن أن ينقل فى المدة نفسها ١٥ وحدة ــ وبالتالى فان استمرار النقل البحرى بنفس الحجم وفى المدة ذاتها التى كان عليها قبل اغلاق القناة يعنى الحاجة الى عدد أكبر من السفن لنقل الكمية نفسها من البضائع ــ ولا يمكن اعتبار عرض السفن مرنا ومن ثم ادى زيادة الطلب على السفن الى ارتفاع أجور النقل البحرى ، وكان الارتفاع واضحا بالنسبة لنقل البترول .

ثانيا : الدول التى تأثرت من اغلاق القناة : كانت مصر أول الدول المتأثرة من اغلاق القناة ، حيث أنها تخسر دخلا كبيرا من العملات الصعبة . ومع ذلك ، فان مصر لم يكن فى مقدورها فتح الملاحة فى القناة والعدو يهدد سلامة مرور السفن فيها . كذلك فان الجمهورية العربية المتحدة كان لها نصيبها من البضائع التى تعبر القناة ، فهى تحتل المركز التاسع بين مستخدمى القناة ــ هذا الى جانب ان توقف العمل فى القناة معناه بقاء نسبة كبيرة من عمال هيئة القناة والعمال الذين تتوقف مكاسبهم على الملاحة فى القناة ، دون عمل .

أما الدول الاخرى التى تأثرت فهى أساسا الدول المصدرة والمستوردة للبترول التى اضطرت الى تحمل تأخر مدة النقل الى جانب الزيادة فى تكاليف النقل . ويقع العبء بصفة خاصة على الدول المستوردة من حيث أنها تتحمل الزيادة الناجمة عن ارتفاع أجور النقل .

(أ) الدول المستوردة : ١ ــ غرب السويس : جاء اغلاق قناة السويس عبئا على دول أوروبا الغربية التى تستورد البترول ، وهى بريطانيا والمانيا الغربية أساسا . فتسبب اغلاق القناة فى تأخر وصول الخام ولم يكن المخزون يكفى لاستمرار دوران عجلة الانتاج اذا ما زاد التأخر ــ كذلك أدى ذلك الى ارتفاعات بسيطة فى أسعار المواد البترولية ــ أما ايطاليا وفرنسا فمن المعروف أنهما يستوردان البترول من دول البحر المتوسط (ليبيا والجزائر) .

وتقدر الاعباء المالية الاضافية التى تحملتها الدول الاوروبية المستوردة للبترول فى الفترة من يونيو الى ديسمبر ١٩٦٧ بحوالى ٤٦٢ مليون جنيه استرلينى موزعة كالاتى :

الدولة	الخسارة بملايين الجنيهات
بريطانيا	١٦٠
المانيا الاتحادية	١٣٠
ايطاليا	٧٥
فرنسا	٨٠
بلجيكا	١٧

كذلك شعرت بعض الدول بنقص فى وصول المواد الغذائية ، فانجلترا كانت تحصل عبر القناة

على ٣٠ ٪ من السكر و ٢٥ ٪ من المواد الدهنية و ٤ ٪ من الحبوب تصلها الان بتأخر بالغ وزيادات بسيطة فى أسعار النقل .

٢ — شرق السويس : تحملت الهند بعض الخسارة بسبب ازدياد المدة اللازمة لوصول المواد الاساسية لاقتصادها وصناعاتها . كذلك اضطرت الهند الى دفع فروق الثمن الناجمة عن ارتفاع أسعار وأجور نقل الحبوب اليها كذلك تأثرت باكستان التى تستورد أيضا كميات وفيرة من الحبوب عبر القناة ، والصين الشعبية التى تستورد فوسفات من المغرب — كذلك كانت كميات كبيرة من البضائع تعبر القناة قاصدة موانىء اليابان .

الا ان بعض الدول فى قدرتها البحث عن مصادر اخرى لشراء السلع ، وهذا بالطبع يعود بالضرر على الدول التى كانت تصدر هذه المواد والتى تفقد بذلك بعض أسواقها .

(ب) الدول المصدرة : أن الضرر الذى يمكن ان يصيب الدول المصدرة للمواد التى تصل الى أسواقها عبر القناة لا يمكن أن تشعر به هذه الدول الا فى مدى طويل نسبيا ، اذ أن اغلاق القناة سيترتب عليه اعادة توزيع تيارات التجارة الدولية ، خاصة بالنسبة للمواد التى تحتد المنافسة على بيعها ، ويتوقف ذلك طبعا على القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول وعلى مدى مرونة السلع ذاتها .

(جـ) موانى الترانزيت : كانت بعض الموانىء تعتمد الى حد كبير على عبور السفن التى تتوقف بها للتموين ، واهم هذه الموانىء عدن ودجيبوتى وجبل طارق — وتصرح بعض المصادر ان ميناء دجيبوتى الصومالى قد حقق منذ اغلاق القناة الى ديسمبر ١٩٦٧ عجزا قدره ١٠ ملايين جنيه .

ثالثا : الدول والجهات المستفيدة من اغلاق القناة : ادى توقف الملاحة عبر قناة السويس الى تحول التجارة الى مسار آخر واتخاذها شكلا جديدا فى بعض الحالات ، ولا شك أن ذلك



قناة السويس

قد عاد بالفائدة على بعض الدول التى اكتسبت بذلك أسواقا جديدة لمنتجاتها .

وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية وكندا بصفة عامة من أول المنتفعين من اغلاق القناة ، فحركة تجارتهما لم تتأثر كثيرا كما انهما استطاعا كسب بعض الاسواق الاوروبية بالنسبة للمواد البترولية والغذائية .

كذلك تستفيد بعض دول حوض البحر المتوسط التى أصبحت تصدر الى القارة الاوروبية ما كان يرد عبر القناة — فكأن فتح الاسواق الجديدة أمام دول مثل ليبيا والمغرب وتونس ساعد على ازدياد حركة الانتاج فى هذه الدول وما يتبع ذلك من آثار على اقتصادهم الوطنى .

كما استفاد من اغلاق القناة الدول الصناعية الواقعة شرق القناة حيث اكتسبت أسواق شرق افريقيا وجنوب آسيا من الصناعات الاوروبية والامريكية وذلك بالنسبة لبعض المواد والسلع الاستهلاكية والمصنعة .

ويجب الاشارة أيضا الى موانىء الترانزيت التى اكتسبت التجارة وهى موانىء غرب وجنوب أفريقيا ، فمثلا ميناء داكار ازدادت الحركة فيه بنسبة ٥٠ ٪ .

وقد حققت شركات بناء ناقلات البترول ربحا كبيرا على أثر ازدياد الطلب على الناقلات بسبب اغلاق القناة . هذا الى جانب ازدهار حركة الطلب على الناقلات كبيرة الحجم ، فبعد أن كان الطلب على الناقلات التى تزيد حمولتها عن ١٠٠ ألف طن وتصل الى ٣٠٠ ألف طن قد فترت على أثر حادث الناقلة « تورى كاينون » عند الشواطىء الجنوبية من بريطانيا ، عاد الاهتمام بهذا النوع من الناقلات مرة ثانية بعد يونيو ١٩٦٧ . فبعد أن كان عدد السفن الكبيرة المطلوب بناؤها فى نهاية ١٩٦٦ حوالى ٦٠ ناقلة ، زاد هذا العدد فى أكتوبر ١٩٦٧ الى ١٨٩ ناقلة حمولتها الاجمالية ٤٠ مليون طن واغلبها حمولتها من فئات ٢٠٠ الى ٢٥٠ ألف طن .

مستقبل القناة

دفع اغلاق القناة الدول البحرية الى البحث عن طرق بديلة للقناة ولا يهددها الاغلاق . واضمن الطرق المتاحة حاليا بالطبع هى الطرق البحرية التى تدور حول القارة الافريقية من راس الرجاء الصالح ، وان كان طريقا غير اقتصادى اذا ما قورن بالقناة . ولكن هناك مشاريع تنفذ فعلا أو فى طور الدراسة تهدد القناة حيث ستكون منافسا حادا لها . وأهم الطرق البديلة عن القناة هى الخاصة بنقل البترول ، فنقل البضائع العادية لا يمكن أن يكون الا بواسطة سفن متوسطة الحجم ويمكنها المرور من القناة ما دامت مفتوحة ، وتضطر الى استخدام راس الرجاء الصالح متحملة خسارة فى حالة الاغلاق .

أما البترول ، وهو كما رأينا أهم المواد التى تعبر القناة ، فقد وجد لنفسه الان طريقا آخر غير القناة ، وهو النقل بواسطة الناقلات الضخمة التى تزيد عن ٢٠٠ الف طن حول راس الرجاء الصالح ، وهناك طريق آخر ما زال يدرس هو خطوط الانابيب التى تصل بين البحر الاحمر والبحر الابيض .

أولا : ناقلات البترول الضخمة — على اعتبار ان البترول هو اهم السلع التى تمر فى القناة كان قطاع البترول أول من بحث عن البدائل ، وكان ذلك قبل حرب يونيو ١٩٦٧ ، بعد أن اتضح للجميع أن بناء الناقلات الكبيرة الحجم (فئة ١٥٠ الف طن فأكثر) عملية مربحة بالنسبة لاسعار النقل حتى مع الدوران حول راس الرجاء الصالح . فقناة السويس لا تسمح الان بمرور سفن حمولتها أكثر من ٨٠ الف طن . وقد زاد معدل بناء الناقلات الضخمة بشكل ملحوظ منذ حرب يونيو ١٩٦٧ . وتحسب شركات البترول ان نقل برميل البترول عبر القناة على ناقلات صغيرة أو متوسطة الحجم يكلف حوالى ٦٠ سنتا بالنسبة لناقلة حمولتها ٥٠ الف طن بما فى ذلك رسوم عبور القناة . أما الدوران حول راس الرجاء الصالح فان كان يكلف ٧١ سنتا لحمولة ٥٠ الف طن و ٦٠ سنتا لحمولة ١٠٠ الف طن ، الا أن الناقلات ذات الحمولات الاكبر ، والتى لا تستطيع عبور القناة ، فنقل البرميل يكلف ٣٩ سنتا لفئة ٢٠٠ الف طن و ٢٨ سنتا لفئة ٥٠٠ الف طن . لذلك تفضل شركات البترول استخدام أساطيل الناقلات الضخمة والتى تضطر الى الدوران حول افريقيا ما دام ذلك يوفر لها حوالى ٢٠ سنتا على البرميل . ومع ذلك ما زالت هناك صعاب أمام الناقلات الضخمة من حيث عدم وجود الموانىء التى تسع هذه الناقلات وتملك القدرات الضخمة للشحن والتفريغ الا بعدد محدود للغاية .

ثانيا : خطوط الانابيب

هناك مشروع آخر يبحث امكانيات مد خط أنابيب بين البحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط .

وهذا المشروع يكون بديلا للقنـــاة اذا اغلقت ومكملا لها فى أثناء عملها . وخط الانابيب له مزايا اقتصادية قريبـــة من القنــــاة من حيث التكاليف والمدة ، ولكنه يحتاج لتجهيزات ضخمة بالنسبة لطاقة التخزين والشحن والتفريغ . كذلك له مزايا اخرى اولها (ان السفن الـــكبيرة ستستمر فى استخدام خليج السويس بدلا من الدوران حول افريقيا) وثانيها أنه يستطيع خدمة النـــاقلات الضخمة وثالثهما أنه سيحل مشكلة نقص الموانىء الكبيرة بأن تتم عملية التوزيع على سفن اصغر من الناقلات الضخمة فى أثناء اعادة شحن البترول فى موانىء البحـــر المتوســـط (الاســـكندرية او بورسعيد) .

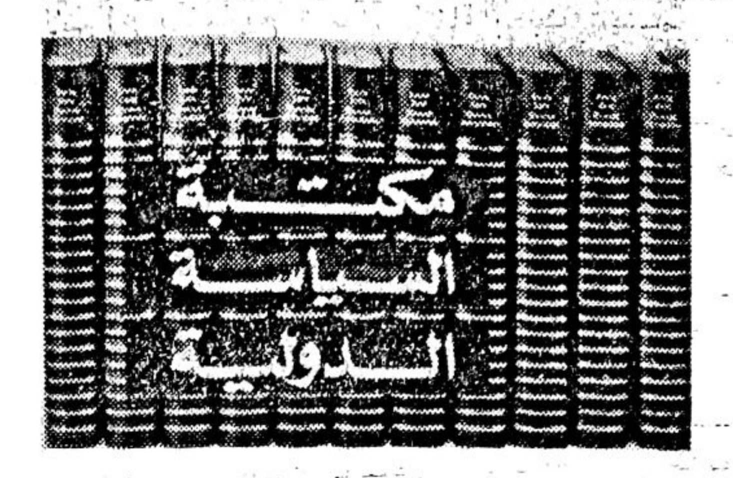
وفى الواقع ان امكانية اغلاق القناة هو الدافع الاساسى للبحث عن البدائل ، فقد رأينا الخسائر التى اصـــابت الدول من جراء توقف الملاحة فى القناة ، ومع ذلك فان الاغلاق قد اظهر ايضا ان القناة سوف تجابه منافسة حادةفى الاعوام القادمة من الناقلات الضخمة . ولذلك فان من الضرورى الاسراع بمشاريع تعميق القناة بحيث تســمح بمرور الناقلات الضخمة .

والحل المثالى للمشـــكلة هو ايجاد خطـــوط الانابيب التى تضمن مرور البترول مهمـــا كانت الظروف السياسية فى المنطقة .

وعندما تحل أزمة الشرق الاوسط وتعاد الملاحة فى القناة ستكون هناك آثار خطيرة قد تركهـــا الاغلاق ، فكلما طالت مدة الاغلاق كلما ازداد الاهتمام بالطرق البديلة ، كما ان التجارة التى تمر بالقناة يعاد توزيعها وفق اسس جديدة قد تضر دولا وتخدم أخرى . ومع ذلك كله فمـــا زال امـــام القنـــاة دور هام تؤديه فى التجـــارة الدولية ويمكن المحافظة على مركزها العـــالمى بتجهيزها لمرور سفن أكبر باستمرار وبايجـــاد ضمانات لاستمرار مرور البضائع من المنطقـــة مهما كانت الظروف .

عبد العزيز العجيزى





- قادة الفكر الدولى .
- المعونة المالية الدولية .
- الزنجية والعروبة والفرنسة .
- الصراع من أجل سوريا .

قادة الفكر الدولى

- HERBERT MARZA
- NEUF MENEURS INTERNATIONAUX
- PARIS, 1965.



ان علاقات الدول والشعوب بعضها ببعض وصلات الجماعات والافراد وحاجات البشر ومطالبهم المطردة الزيادة وسير المدنية قدما الى الامام واتساع وسائل النقل وسرعته وانتشار التجارة الدولية والتزايد المستمر للمشروعات الصناعية والوحدات المنتجة وتضخم رؤوس الاموال ومطامع الاستعمار في صورتيه التقليدية والحديثة والمشكلات التى ترتبت على الحربين العالميتين الاولى والثانية وازمات تزايد عدد السكان والبطالة وما تتطلبه مواجهة الاوضاع الجديدة للبلدان التى تحررت حديثا والمعروفة بالبلدان النامية ــ كافة هذه العوامل وغيرها تعمل منذ القرن الماضى على تطور التنظيم الدولى بما يكفل الاستقرار والسلام بين الشعوب وتلافى الصدام المسلح على قدر الطاقة ومراعاة انسانية الحروب وتلافى التعذيب المرتكب ضد المدنيين والمتخذ ضد جرحى واسرى الحرب واقامة صروح منظمات وهيئات دولية

لضمان الامن الدولى ومعاملة الافراد والجماعات معاملة انسانية فى السلام والحرب ونشر الوعى العلمى والفنى والادبى بين الناس وتوطيد حسن الصلات بين الشعوب .

غير انه الى جانب العوامل المذكورة التى تؤدى باستمرار الى تطور القانون الدولى وتحدو الى انشاء منظمات دولية لمجابهة حاجات الجماعات ثم الى تطور هذه المنظمات والهيئات الدولية تبذل جهود لها وزنها واعتبارها يترتب عليها اتجاه العلاقات الدولية بهيئاتها المقترح انشاؤها اتجاها انسانيا وجماعيا ، وهذه الجهود لافراد اشتهروا بتأييدهم لفكرة معينة فيها خدمة جليلة للبشرية **وقد عالج مؤلف ممتاز** هذا الموضوع بعنوان « **تسعة قادة للفكر الدولى** » صدر فى جزء واحد فى باريس لنمكتبة القانونية سيرى .

والمؤلف « هربرت مزا » يتمسك فى كتابه بقوة بفكرة أن الفرد اليوم يفقد لصالح الجماعة أهميته وأنه كأنسان يدين بتقدمه للجماعة المتعاطفة يتعين عليه أن يعمل لصالحها ، وهذا فى اعتباره ما أدى الى نجاح فكرة الهيئات الدولية التى جاهد فى سبيل قيامها الذين نادوا بفكرتها ، وبعض هذه الهيئات بدأ نبتها الاول كهيئة دولية غير حكومية غير أن أهميتها اتخذت طابعا حكوميا وصارت فى مقدمة الهيئات الدولية التى تعنى الحكومات بأمرها مثال ذلك الهيئة الدولية للصليب الاحمر وشتى الجهود التى ترتب عليها قيام محكمة العدل الدولية اليوم .

وهكذا أيد الكاتب الفكرة المعارضة للمدرسة التاريخية المحضة وهى ان : « تيارات التاريخ وتحولاته تخضع فى معظم الحالات للمؤثرات السياسية والاقتصادية ، وبرهن على ان لصفات الافراد وعبقريات المفكرين آثارا عميقة فى بناء صرح الحضارة وفى اتجاهات السلام واقامة صروح الهيئات الدولية وخاصة غير الحكومية التى تعمل على خدمة الانسانية . كما أنه فى عرضه لجهود الافراد فى هذا الحقل اهتم بما جاء فى اعقاب مؤتمر فينا حتى انشاء عصبة الامم كحجر الاساس فى تحقيق احلام البشرية باقامة منظمة عامة تضم تحت قبتها جل دول العالم دفاعا عن قضايا السلام ولتفادى المنازعات المسلحة .

ويذكر الكاتب فى مؤلفه بالاسانيد أن قادة الفكر الدولى الذين عرض لتاريخ حياتهم وجهودهم ونجاح فكرتهم لم يخرجوا من بين الطبقة الارستقراطية أو الواسعة الثراء أو لم يشترط فيهم الصفتان المذكورتان ، بكل كانوا من أصحاب الفكر الانسانى الثاقب وكان جلهم من متوسطى الحال والثراء ، وكان بلوغ غايتهم لكفاحهم فى سبيل المثل التى وهبوا عقولهم وجهودهم لتحقيقها ومساعدات الحكومات والرأى العام فى نجاح مشروعاتهم تبعا لاهميتها فى الاستقرار والامن الدولى والتخفيف من متاعب البشرية فى الحرب والسلام ، وقال بالحرف فى صدد القادة التسعة « لم يك فرد منهم من الارستقراطية وجلهم من الطبقة الوسطى ، والبعض من أقدمهم ورث بعض المال وأنفقه فى سبيل نجاح فكرته » وواصل شرحه فقال « ان كفاياتهم الذهنية ساعدتهم فى ادراك الموضوعات التى يكافحون فى سبيلها وفى الدفاع بشدة عما يوجه اليهم من أسئلة ومن انتقادات ، ولهذا الغرض كانوا يقرأون ويطلعون على عدد ضخم من المؤلفات والمكاتبات ، وكانت كفايتهم فى اقناع الناس وقد تكونوا فى جماعات صغيرة هى مفتاح نجاحهم ، ولا نتصور واحدا منهم دون هذه المقدرة » ، كما ذكر المؤلف أيضا بمناسبة شرحه أسباب نجاحهم « ان الحماس والاقتناع بالفكرة كانا لازمين للنجاح كما كان من الضرورى ان يبثوا نفس الروح فيمن اتصل من الناس بهؤلاء الزعماء ، وان تاريخهم مفعم بما يوضح دون مواربة المؤثرات التى يملكون ناصيتها وهى التى كانت تدفع بهم الى الامام ، وهذه المؤثرات كانت ضرورية لكسب الغير لصفوفهم ولدفعهم نحو العمل معهم والمساهمة فى مشروعاتهم ، وهى أيضا ضرورية لقائد الفكر الدولى ذاته فهى التى تتيح له الحصول على القوة اللازمة للسير به قدما نحو الطريق الصائب » .

وسرد الكاتب فى صور شيقة تاريخ حياة القادة التسعة كل على حدة ومدى مساهمتهم فى المشروعات الانسانية التى حلموا بوجوب نجاحها بالمثابرة فى الدفاع عن مثلها ، وفيما يلى مختصر لها :

١ ــ بدأ الكاتب بذكر جهود « وليم ويلبر فورس ١٧٥٩ ــ ١٨٣٤ » فى القضاء على تجارة الرقيق

وضرورة ان يحترم كل انسان الاخر كاخ له ، وقد بذل جهدا جبارا طوال اجتماع مؤتمر فينا سنة ١٨١٤ ـ ١٨١٥ وبعد انفضاضه لنجاح انتزاع قرار من الدول لصالح الغاء تجارة الرقيق من الناحية الدولية ، وان ما بذله هذا المفكر فى الميدان الدولى يعد المثل الاول فى استخدام الراى العام وتسخيره لصالح الانسانية بصفة عملية الى حد تغلغله فى الاوساط الارستقراطية الدبلوماسية ، وكانت تجارة النخاسة فى رواج وتصاعد لصالح كبار مزارعى الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من أقطار العالم الجديد لانتاج قصب السكر والقطن والحبوب والقنب فى مساحات واسعة ، ويباشر هذا الانتاج زنوج أفريقيا الذين يجلبون قسرا بالسياط ويباعون فى الاسواق بعد رحلات مضمنية فى سفن النخاسة والقرصنة ويموت منهم الغالبية نتيجة سوء التغذية والامراض والسخرة والتعذيب ، كما كانوا يعاملون بوحشية من التجار والسادة ، ولا يقام وزن لارواحهم وآدميتهم ويصبحون جزءا من الارض يعملون فيها بالسخرة لصالح الملاك ، وارتفعت أصوات انسانية دفاعا عنهم ، واشتدت احتجاجات جماعات الكويكرز فى بنسلفانيا وغيرها سنة ١٦٨٨ ثم فى انكلترا سنة ١٧٢٧ ، وكسبت القضية عطف بعض الجماعات الانسانية ذات القلوب الرحيمة وتكونت لجنة دائمة للعمل على الغاء تجارة الرق سنة ١٧٨٧ .

وبرز فى الميدان الانكليزى وليم ويلبرفورس وهو نائب انكليزى حر التفكير من الطبقة المهذبة المسماة الجنتلمان ، وكان يمر فى أزمة ضمير ويخوض عاصفة دينية خلقية تعود به الى الفضيلة والحق ، وخاصة ثارت نفسه لما كان يراه فى لندن من الخلق البعيد عن الطريق المستقيم والجدية ، واتصل ببعض المفكرين والساسة ممن زاروا العالم الجديد وشاهدوا وحشية معاملة الرقيق وكتبوا فى ضرورة الغاء النخاسة بالنائب البريطانى ويلبرفورس وكسبوه بكل مشاعره وأحاسيسه وكفايته وفصاحته لقضيتهم ، ونشط أنصار مكافحة هذه التجارة البغيضة لتقديم مشروع قانون الى البرلمان الانكليزى بتحريمها فى الامبراطورية ، كما نشط النائب فى الدعوة لالغائها فى شتى بلدان العالم المتمدين عن طريق المؤتمرات والجهود الدولية ، وبذل محاولات اثناء مفاوضات الصلح بين انكلترا وفرنسا وبعد امضائه سنة ١٨٠١ فى عهد حكومة بونابارت للوصول الى الغاء النخاسة لا عن طريق التشريع القومى فحسب بل على نطاق عام باتفاق دولى بين مجموعة من الدول فى معاهدة مفتوحة للتوقيع عليها ، ونجح المفكر والنائب البريطانى فى جهوده المتواصلة فى وضع الحجر الاساسى للاعتراف بضرورة الغاء تجارة الرقيق والعمل على منعها مستقبلا فى مؤتمر فينا بالاخذ بهذا المبدأ فى قرارات مؤتمر فينا ، مع ضرورة عقد مؤتمرات سنوية لتنظيم الالغاء نظرا للصعوبات التى يجابهها الغاؤه فى بعض الامبراطوريات كالبرتغال واسبانيا ، وهكذا كسب ويلبرفورس معركة انسانية لصالح البشرية فضلا عن استخدام مكافحة هذه التجارة عن طريق الجماعة الدولية وفى ظل اجتماعات متواصلة تعد الاولى من نوعها فى التنظيم الدولى ، وكان من أهمها اتفاق جينيف الذى عقد فى ظل عصبة الامم وبجهودها لتنظيم مكافحة تجارة الرقيق ووضع حد لها بصفة حاسمة وذلك فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ .

٢ ـ ودرس الكاتب جهود جان هنرى دونانت (١٨٢٨ ـ ١٩١٠) فى سبيل انشاء جمعية الصليب الاحمر الدولية للتخفيف من آلام جرحى الحرب ومنكوبيها ، وكان دونانت من رجال البنوك والاعمال فى جنيف من كبريات عواصم سويسرا ، وساعده ماله وما كسبه من صلات تبعا لعمله ونشاطه فضلا عن ثقافته والجو الذى عاش فيه فى الدفاع عن انسانية الحروب ووجوب اتباع معاملات تقوم على الخلق والمروءة والرعاية حيال أسرى الحرب والجرحى والمدنيين .

وبرزت جهوده فى منتصف القرن الماضى ذلك العصر الذى تميز باتساع نطاق استخدام الالات نتيجة الانقلاب الصناعى ، وبالتبعية انتشار الاسلحة الميكانيكية الفاتكة فى القتال وازدياد عدد الصرعى والجرحى والمشوهين بفعل هذه الاسلحة الماضية ، ودافع عن فكرة انشاء هيئة دولية للاشراف على حسن رعاية أسرى المتحاربين ومراعاة قواعد الاخلاق فى الحروب ، وصادف نداؤه آذانا صاغية فى وقته وقد امتزجت روح العصر بمبادىء الحريات للقرن الماضى ، وأيده جماعات من رجال الدين البروتستانت وخاصة انه اشتهر بتدينه ، واكتشفت كفايته وأظهرا

باعا طويلا بين « الاتحاد المسيحى للشباب » ؟ ومن هذا الاتحاد الذى مثله عدة مرات فى فرنسا وبلجيكا وهولاندة كان انطلاقه الاول ليعرج منه على دراسات عدة فى الرق ووجوب القضاء عليه، ثم وضح له فيما بعد سنة ١٨٥٩ بمناسبة اشتداد المعارك بين جيوش نابوليون الثالث وقوات الكفاح الايطالية وجيوش امبراطورية النمسا والمجر التى كانت تحتل ايطاليا وجوب انشاء هيئة دولية لتنظيم انسانية الحرب ، وكانت انتصارات مونت بلو وماجينتا وسولفريو للقوات المتحالفة ضد جيوش امبراطور النمسا وما ترتب عليها من وضوح بشاعة المجازر فى الحروب الحديثة فاصلة فى ضرورة عقد مؤتمر عام لوضع مبادىء أساسية لرعاية جرحى الحرب ومراعاة القواعد الانسانية فى القتال وانه يجب تجنب اراقة الدماء بلا مبرر وحماية المدنيين شر الاسلحة الحديثة .

وترتبت على جهوده المتتابعة توقيع اتفاقية دولية سنة ١٨٦٤ بين عدة دول أوروبية تهدف الى رعاية الجرحى والمرضى من الجنود ، وقد سبق الاتفاقية مؤتمر دولى غير حكومى سنة ١٨٦٣ للتمهيد للغرض السالف وهذا ادى الى عناية الحكومة السويسرية بعقد مؤتمر سنة ١٨٦٤ وببذل الجهود الحميدة لتوقيع اتفاقية رعاية جرحى الحرب وارتفع عدد الموقعين على المعاهدة الى ٦١ دولة سنة ١٩٥٠ ، وهدفت بعد تنقيحها الى تحسين احوال الجرحى من المحاربين وحسن معاملة اسرى الحرب ووقاية المدنيين اثناء القتال فضلا عن تحريم استخدام وسائل القسوة والتقتيل فى الصراع المسلح ، كما رسم هذا السويسرى المثالى فى الكفاح لتحقيق انسانية الحرب انشاء جمعية الصليب الاحمر الدولية وهى جمعية دولية غير حكومية غير ان الحكومات على اختلافها تؤيدها وتستمع الى كلماتها وتشجع نشاطها لتجعل من نصوص اتفاقية جنيف حقيقة لا مجرد حبر على ورق ولتقديم المعونات المختلفة للجرحى والاسرى وللمطالبة أولا بأول بتعديل نصوص الاتفاقية لتتمشى مع تطور الحروب والاسلحة المدمرة والقاتلة .

٣ — وبحث الكاتب نشاط رائد آخر من رواد الفكر الدولى فى حقل التنظيم الدولى غير الحكومى وهو فردريك باسى (١٨٢٢ — ١٩١٢) وقد أسس الاتحاد البرلمانى الدولى الذى أوحى بانشاء المحكمة الدائمة للعدل الدولى ، وقد كان للتفكير الحر ولسياسة الحريين وللفلسفة القائمة على الفردية واحترام المشروعات الخاصة ضلع كبير فى نجاح جهود باسى .

وكانت الحرية الاقتصادية التى تسود هذا العصر تدافع عن حرية العمل والمهنة وحرية التجارة والتعاقد بين رب العمل والعامل والمنافسة غير المقيدة فى شتى الميادين ، وكانت تحارب الامتيازات الاقتصادية للطبقات وخاصة فى ميدان الزراعة والتعريفة الجمركية المرتفعة والنقابات وتدخل الدولة فى الانتاج والاسواق ، وكانت هذه الحرية ترى أن الدولة يجب الا يزيد جهدها عن ان تكون بوليسا سلبيا وهذا يتطلب نظاما دستوريا نيابيا برلمانيا وان تمثل فيه بصفة خاصة البورجوازية أى الطبقة المتوسطة ، ودعا باسى الى حرية العمل والانتاج والى نشر فكرة النظام النيابى على اسس حكم الطبقة المتوسطة فى مختلف البلدان عن طريق هيئة دولية غير حكومية تؤيد فكرته وتعقد مؤتمرات بعيدة عن رقابة الحكومات واشرافها المباشر تمثل فيه البرلمانات لا السلطات الحكومية اى السلطة التنفيذية بقوتها وصفتها الرسمية ، ومن يكون أجدر من باسى فى ذلك الوقت لتأييد هذه الفكرة وهو يخرج من صميم أسرة بورجوازية من الريف النورماندى الفرنسى ، كما تميز بالذكاء والنبوغ فى دراسته الثانوية وفى تفهمه الفلسفة واهتم بالنظريات الاقتصادية الحرة التى كانت مرآة عصره ، ونشر مقالات متتابعة وبانتظام ولمدة نصف قرن فى صحيفة الاقتصاديين ابتداء من سنة ١٨٥٤ ، وباشر مهنة التدريس وخاصة فى مدرسة التجارة العليا بباريس ، وتميز فى كفاحه فى سبيل الحريات بمعارضته لسياسة الامبراطور نابوليون الثالث مما حدا به الى رفض تعيينه فى الكوليج دى فرانس .

وعمل باسى خلال القائه المحاضرات عن الحريات والسلام الى تييد وجهة نظره فى انشا هيئة الاتحاد البرلمانى التى بدات خطواتها بالاشتراك مع بعض المفكرين من الانكليز بانشا العصبة الدولية للسلام وهى هيئة دولية غير حكومية ، واهتم فى جهوده ومحاضراته وشتى

الهيئات الدولية التى دعى الى انشائها بالسلام والتحكيم ونزع السلاح وانشاء برلمان عالمى ، ومن هذه الفكرة الاخيرة انبثقت الهيئة البرلمانية الدولية وتقرر قيامها فى مؤتمر بروكسل لسنة ١٩٠٥ .

٤ ــ ودرس الكاتب أيضا فكرة وليام راندال كريمر ١٨٢٨ ــ ١٩٠٨ وهو من زملاء ومعاونى باسى وقد تشبع بنفس افكاره الحرة ، وكانت لكتاباته وجهوده اليد الطولى فى تأسيس المحكمة الدائمة الدولية للتحكيم والعدل ، وهو انكليزى حر دافع عن نفس الفكرة الحرة التى سادت القرن الماضى على نسق باسى وكان أقرب الى الواقع من زميله ومؤيده فقد اشتغل فى أعمال التجارة وتخصص فى اثارة العمال وقيادتهم ، غير ان تشبع بأفكار الحرية والسلام على أوسع نطاق لصالح الانسانية والاسر المكافحة .

وفضلا عن كتاباته وخطاباته فى سبيل تأييد فكرته وجمع الانصار حوله فقد حضر مؤتمرات عدة للسلام وكان ينادى دائما فى أروقتها وعلى منصتها بضرورة تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية والعزوف عن الحرب ، وكانت عباراته تقابل فى أول الامر بالسخرية غير أنه بدأ مع التكرار والوقت يلاقى تاييدا رغم ان عبارته التى استخدمها وهى التحكيم الدولى لم تكن مألوفة فى ذلك العصر ، وتأسست فى بادىء الامر جمعية السلام للعمال ثم قامت دعوة واسعة النطاق للجوء الى التحكيم بمناسبة النزاع بين الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا الذى شجر اثناء حرب الانفصال الامريكية المسمى « أزمة السفينة الباما » ، وتعدت جهود كرامر هذا الميدان فقد كافح فى ميدان الحصول على المزيد من الحقوق للعمال واتصل بمحررى الشعوب وعلى رأسهم مازينى وجاريبالدى ، وأخذت فكرته تلاقى التأييد الحار فى الصحافة والدوائر الدبلوماسية والجمعيات الدولية غير الحكومية للقانون فى الهزيع الاخير من القرن الماضى ، وأصدرت الجمعية الدولية التى عقدت مؤتمرا من المشرعين فى هذا الحقل فى لاهاى قرارها لصالح وجوب الاخذ بالتحكيم الدولى ، كما تقدم كريمر من جهته وكان عضوا فى مجلس العموم بمقترحه المشهور بعقد معاهدة تحكيم بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا سنة ١٨٩١ لمعالجة ما قد يشجر بين الطرفين من منازعات ، وأخذت الفكرة تنمو تدريجيا نحو قيام محكمة دولية لهذا الغرض لخدمة قضية السلام بين الشعوب .

٥ ــ وعرض الكاتب لجهود الصحفى والكاتب بريطانى ادوارد دينى موريل ١٨٧٣ ــ ١٩٢٤ لتنقيح اتفاقات برلين سنة ١٨٨٥ بخصوص مصير الكونجو البلجيكية ، وعمل موريل بما كان يحكم عليه من ثقافة عالية وصلات فى المجتمع وكفاية فى الكتابة على كسب الرأى العام الاوروبى لصالح فكرة اعادة النظر فى تنظيم وضع الكونجو البلجيكية على نطاق أوسع مما جاء فى اتفاقات برلين ، ورغم أن الكونجو البلجيكية وقد كانت من نصيب ملك بلجيكا كجزء من التاج وكانت حسب الاتفاق تخضع للسياسة الحرة التى اخذ بها مؤتمر برلين فيما يختص بالتجارة هناك وبتحريم قيام احتكارات فقد جعل الملك ليوبولد من هذه المستعمرة التى اطلق عليها اسما فحسب « دولة الكونجو الحرة » ملكا خاصا له ويشمل هذا الملك المساحة برمتها حتى آخر حدودها ، أى أنه أقام احتكارا لصالح التاج ولا يسمح للدول الاخرى ومؤسساتها الاتجار معها أو انشاء مشروعات فيها ، وتتابعت المراسيم والقوانين والقرارات التى تجعل من منتجات الكونجو احتكارا كاملا للمملكة البلجيكية .

وبعد دراسات طويلة لموريل زار خلالها انفرز وبروكسل وتحرى عن قرب مدى احتكار منابع الثروة فى الكونجو لصالح بلجيكا والملك بشخصه بدأ يذيع ما تردد من أعمال وحشية تباشرها الدولة المحتلة فى المستعمرة الافريقية المذكورة الملقبة بدولة الكونجو الحرة اسما فحسب ، واتسع نطاق نشاط الصحفى البريطانى ونشر علاوة على المقالات عددا من الكتيبات يهاجم الاستعمار والاحتكار البلجيكى وخاصة بعد انشاء احتكار كاتنجا وباشرت الدولة عملية الاحتكار هذه ، وهاج الرأى العام البريطانى وقد شاهد صور الفظائع التى ارتكبها الاستعمار البلجيكى فى الكونجو ، وطرح الامر على مجلس العموم البريطانى سنة ١٩٠٣ لضرورة اتخاذ اجراء حاسم لمنع تطبيق سياسة الاحتكار والقمع وارتكاب الفظائع هناك ، وتأسست فى ٢٣ مارس سنة ١٩٠٤ « جمعية اصلاح الكونجو » وضرورة تطبيق قرارات برلين القائمة على مراعاة المبادىء

الحرة فى المستعمرة ، وايد فكرة انشاء الجمعية العديد من الساسة ورجال الدين ، وبدا الملك ليوبولد يلين وقد خشى وطاة الراى العام ومعارضة السياسة البريطانية لخططه وصدرت قوانين متتابعة ابتداء من صيف سنة ١٩١٠ تلغى السخرة فى الكونجو البلجيكية وتعيد تدريجيا الى المستعمرة سياسة التجارة الحرة .

٦ ــ ودرس الكاتب قصة دافيد لوبين ،وهو رجل اعمال من كاليفورنيا ومؤسس المعهد الدولى للزراعة ، وحسب شرح الكاتب فان لوبين بجهوده ومقدرته المادية نجح فى انشاء هذا المعهد الاقتصادى الفنى الدولى الرفيع ، واهتم خلال كفاحه فى ميادين التجارة والمال بتوسيع مداركه فى قراءات متنوعة وخاصة فى الفلسفة والاقتصاد وبالحقل الاعلامى ومسائل الدعاية والنشر مما يتفق وترويج شتى اعماله ومشروعاته، وكذلك عكف على زراعةمساحات واسعة بكاليفورنيا قمحا وحبوبا وعلى دراسة زيادة انتاج المحاصيل وتنويعها وتنظيم اعمال المزارعين بالمواسم وبدا يجنى ثمار جهوده سنة ١٨٨٥ ، ثم بدا يطوف بلدان اوروبا لدراسة مختلف اساليب الزراعة وشرح ما اكتسبه من خبرة فى هذا الميدان وضرورة توفير وسائل نقل سريعة لتبادل المحاصيل فى النطاق الدولى مما ادى الى اتجاهه نحو تاسيس المنظمة الدولية للزراعة وجمع البيانات عنها ونشر الارشادات لزيادة انتاجها ، وخطا الخطوات الاولى فى اجتماعات الاعياد الزراعية المجرية فى بودابست ولدراسة اسباب هبوط اسعار المحاصيل الزراعية وكان ذلك فى آخر القرن الماضى ، وحضر الاجتماعات والمؤتمرات مندوبون عن عدة دول اوربية ، واعقب ذلك بعد عدة مشاورات ومعارضات وكفاح للوبين دفاعا عن فكرته عقد مؤتمر عام فى روما بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٠٥ مثلت فيه شعوب اربعين دولة لدراسة فكرته فى انشاء هذا المركز الفنى والاحصائى والاعلامى للزراعة واحتضن الفكرة ملك ايطاليا ، وكان هذا الفرس الاول لانشاء الهيئة الزراعية الدولية التى بدات جلستها الافتتاحية الرسمية سنة ١٩٠٨ ، غير انه لم يكافا من حكومته المكافاة التى كان ينتظرها اذ انه نحى رسميا عن تمثيل بلاده كعضو فىاللجنة الدائمة للمعهد ، ونشطت اعمال هذه الهيئة الدولية الفنية بانضمام وتصديق ٤٦ دولة على المعاهدة فى آخر سنة ١٩٠٨ ، ويمكن القول بأن هذا المركز هو الحجر الاساسى لهيئة الفاو التى حلت محله بعد حله سنة ١٩٤٦ .

٧ ــ وعالج المؤلف فى كتابه جهود رافائل لمكين (١٩٠١ ــ ١٩٥٩) ضد ابادة الجنس ووضع اتفاقية دولية فى هذا الشأن ، وعكف رافائل لمكين البولونى وهو احد رجال القانون من فارسوفيا على دراسة فكرة ضرورة وضع حد للاضطهاد العنصرى ولابادة الجنس عن طريق التنظيم والاتفاق الدولى لما شاهده من فشل عصبة الامم وميثاق باريس لنبذ الحرب فى ايقاف الاعتداء اليابانى على منشوريا والايطالى على الحبشة وغزو روسيا السوفيتية لفنلنده واعمال القسوة والوحشية التى ارتكبتها المانيا النازيه فى النمسا وتشكوسلوفاكيا وبولونيا ، ولم يشأ أن يستمر العالم وقد اصيب بصدمة خيبة أمل كبرى فى ترديد عبارة « لماذا نموت فى سبيل دانتزج » يوم اعتدى هتلر على المدينة الحرة وقد خرق بذلك ميثاق عصبة الامم ، وخاض لمكين الحرب ضد النازية دفاعا عن فارسوفيا وجرح فى المعارك وهربالى السويد، ثم انتقل الىالولايات المتحدة الامريكية عن طريق روسيا واليابان وكندا لكى يباشر تدريس القانون فى الجمهورية الكبرى للعالم الجديد ، وبدا حملة قوية دفاعا عن قضية المساواة بين الاجناس وايقاف مذابح ابادة الاجناس التى باشرتها حكومات المحور اثناء الحرب واتخاذ الضمانات الكفيلة بعدم تكرارها مستقبلا بعد أن تنتهى المعارك ، وكان يرى أن يصدر تشريع دولى تتفق عليه الدول المتعاقدة يطبق على الفرد مباشرة فى حالة مسئوليته عن جرائم ابادة الجنس واتخاذ اساليب تعذيب ووحشية ضد الانسان ، وبذل الجهد وكان عضوا فى اللجنة الاقتصادية للحرب بواشنطون فى اقناع زملائه بالحاجة الملحة الى هذا القانون، وايد الفكرة الى حد التحمس لها تشرشل ووضع تعريف خاص لفكرة الابادة ، ثم عين مستشارا للشؤون الخارجية فى وزارة الحربية وفيما بعد مساعدا للقاضى جاكسون فى محكمة نورمبيرج ، كما نجح فى الدعوة الى عقد مؤتمر لبحث فكرته يجمع عددا من رجال القانون الانكليز ، واخيرا فازت فكرته بتعضيد الظروف وساسة الدول

٦٩٦
المتحالفة بعد كسب الحرب وصياغة ميثاق الامم المتحدة فى النص صراحة على المساواة بين الاجناس وبالمثل فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، كما صيغ اتفاق خاص ضد ابادة الجنس وافقت عليه الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

٨ — وكذلك عالج المؤلف ما ابداه اوليفيه ليفنسون (١٨٦٥ — ١٩٤١) وهو من رجال القانون بشيكاجو من نشاط لوضع ميثاق خاص خارج نطاق عصبة الامم فى نبذ الحرب وضرورة انضمام الدول له واعلان ان هذا العمل خارج على القانون ، وكان لنشاط ليفنسون شأن فى وضع ميثاق باريس فى نبذ الحرب وقد استخدم لتحقيق النجاح وسائل الدعاية فضلا عن ماله وجهده الذهنى ، وكان من اسباب توفيقه تقبل الرئيس كوليج للفكرة ونشاط بريان وهو من كبار ساسة ودعاة السلام لتحقيق هذا الميثاق الادبى الذى سيكون له أكبر اثر فيما بعد فى أحجام الحكومات تبعا لاستيقاظ الوعى الدولى عن الاقدام على الحروب ، وفعلا وقعت الدول الاعضاء فى عصبة الامم وغيرها الميثاق فى باريس سنة ١٩٢٨ .

٩ — واخيرا ذكر المؤلف جهود تومسن شوتويل وهو استاذ جامعى يدرس فى جامعة كولومبيا لجهوده فى حقل نبذ الحرب على وتيرة ليفنسون وتعاونهما فى وضع ميثاق لهذا الغرض ، كما شرح دوره البارز فى الاعداد لميثاق باريس السالف ذكره المعروف بميثاق بريان — كيلوج ، وقد سبق لشوتويل هذا أن ساهم فى أعمال ولجان مؤتمر السلام بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى تم فى تنظيم هيئة العمل الدولية ، وكان شوتويل وثيق الصلة ببريان وقد أقترح عليه كأفضل وسيلة لمقاومة سوء التفاهم الدولى وضمان الامن بين الدول وما تتخذه كل دولة من الحذر تجاه الاخرى وخاصة تجاه فرنسا فى أوروبا وضع معاهدة تعرض على الدول المختلفة للانضمام اليها بوجوب الاقلاع عن الحرب ونبذها والا تتخذ اداة سياسية دولية لتسوية المنازعات بين الدول عن طريق القوة ، وقد رحب بريان بالفكرة وخاصة أنه كان يبذل جهده فى هذا النطاق داخل عصبة الامم ، وانتهى المطاف بعد دعاية واسعة النطاق بين الشعوب والحكومات ومناشدة الراى العام العالمى بأن تصبح الحرب عملا اجراميا خارج نطاق القانون بامضاء ميثاق بريان كيلوج أو باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ وقد وقعت عليه وصادقت على قبوله ٦٤ دولة واصبح ميثاقا عالميا .

وهكذا فأن الكتاب عرض علمى فنى دقيق لناحية هامة فى التنظيم الدولى تتناول جهود رجال بلغوا مستوى رفيعا فى الثقافة والحياة العملية وكافحوا فى سبيل فكرة كرسوا حياتهم لها ونجحوا فى ابرازها الى الوجود ، وبذا خدموا الانسانية أجل خدمة فى ميدان السلام ونشر التحاب والوئام بين الشعوب وتوثيق التعاون بينها .

د. أحمد سويلم العمرى

المعونة المالية الدولية

— W. FRIEDMANN,
G. KALMANOFF
AND R. MEAGHER

— INTERNATIONAL
FINANCIAL AID

— COLUMBIA, U.S.A., 1966.

لعل هذا هو افضل كتاب ظهر حتى الآن فى موضوع المعونات المالية الدولية وقراءته ، فى رأينا ، فرض على المهتمين بهذا الموضوع ، كما ان دراسة ما توصل اليه مؤلفوه من نتائج سوف تعود بالنفع الكثير على العاملين فى برامج التمويل الخارجى سواء فى الدول التى تقدم المعونات أو فى الدول التى تتلقاها .

والكتاب هو ثالث ثلاثة أبحاث نشرها برنامج الدراسات القانونية الدولية بجامعة كولومبيا فى موضوع التمويل الدولى . وقد كان أول هـذه الأبحاث كتاب الاستاذ فريدمان عن الجوانب القانونية للاستثمارات الاجنبيـة (١٩٥٩) ثم تلاه كتاب الاستاذين فريدمان وكلمانوف عن المشروعات الدولية المشتركة (١٩٦١) ثم صدر هذا الكتاب بعد بحث دام خمس سنوات وبعد انعقاد حلقة دراسية من خمسين مسئولا عن برامج للتنمية ناقشوا أهم موضوعاته وبعد اشتراك مؤلفين من عدة دول نامية فى كتابة أجزاء منه حتى خرج فى النهاية يتميز عن سابقيه باهتمامه بالاستثمارات العامة (الحكومية) وبمستوى رفيع لم يصل اليه فيما نعلم كتاب آخر فى هذا الميدان . وهو بعد ذلك كله ثمرة لجهود علمى أصيل اشترك فى اعداده حشد من العلماء وأفرغه مؤلفوه الثلاثة (أستاذان فى القانون الدولى واستاذ فى الاقتصاد الدولى) فى الشكل الذى يتفق مع مكانتهم العلمية السامية .

ويقول مؤلفو الكتاب ان الغرض من دراسة موضوعه كان هو اجراء مسح شامل للسياسات والوسائل المتبعة فى الجهات الدولية والوطنية التى تقدم المعونات ، وتحليل العمليات التى تقوم بها هذه الجهات فى عدد من الدول المستفيدة منهـا ، وتحديد العناصر التى يجب أخذهـا فى الاعتبار فى حل مشاكل المعونة المالية الدولية .

وفى سبيل تحقيق هذا الغرض يعرض المؤلفون الموضوع فى ستة فصول ، يعطون القارىء فى أولها صـورة عامة للمعونة المالية الدوليـة ثم ينتقلون فى الفصل التالى الى دراسة شـاملة ومقارنة لطرق وسياسات المعـونة المقدمة من كافة المصادر المتاحة . وبعد هـذه الدراسة للجانب الذى يقدم المعونة يجرى المؤلفون دراسة للجانب الآخر فى شكل بحوث ميدانية فى الدول المستفيدة من مصادر مالية اجنبية . ويقتصرون عندئذ على دراسة الوضع فى اثنتى عشرة دولة تم اختيارها بعناية لهذا الغرض . ثم تتخصص الدراسة بعد ذلك بدرجة أكبر فيعرض الفصل الذى يليه بحوثا عن سبعة مشروعات فى دول نامية مختلفة [illegible] كيف تم تمويل المشروع وادارته وما هى المتاعب التى واجهها . ثم ينتقل الكتاب من هذه الموضوعات الخاصة الى مناقشة عامة للمسائل الرئيسية فى سياسة المعونة يبحث فيها خمسة عشر جانبا للموضوع بدقة فائقة قبل أن ينتهى الى افراغ نتائج الدراسة فى الفصل الاخير تحت عنـوان « مستقبل التنمية الدولية » .

واذا كان من غير الممكن أن نفرغ كل ما عرضه الكتاب فى صفحاته الخمسمائة فلا أقل من أن نوجز بعض الحقائق الهامة التى أكدتها هـذه الدراسة ، وكثير منها معروف ولكنه كان محل جدل طويل خاصـة بين الكتـاب الامريكيين ، ونعرضها هنا بدون تقيد بموضعها فى الكتاب :

(ا) يوافق الكتاب على أن لفظ « المعونة » كثيرا ما يكون فيه مغالطة نظرا لصعوبة تحديد ما يعتبر وما لا يعتبر من قبيل المعونة مما يلقى الشـك على بعض الارقام المستعملة فى هـذا الصدد . ويمكن بصفة عامة اعتبار انتقال المال معونة من جانب من يعطيه اذا كان فى انتقاله تضحية منه بمصدر من مصادره المـالية . أما بالنسبة الى من يتلقاه فانتقال المال اليه لا يكون معونة الا اذا كان لا يستطيع الحصول على نفس المصدر بنفس الشروط أو بشروط أفضل بالطرق التجارية . ويترتب على ذلك ان ما يعتبر معونة من وجهة نظر الدول الغنية قد لا يعتبر كذلك من وجهة نظر الدول الفقيرة . ولذلك نجد أن لجنة مساعدات التنميـة D.A.C. (التى تتكون من الدول الغربية الغنية واليابان ويقدم أعضاؤها ٩٠ ٪ من مجموع المساعدات المالية الدولية) هـذه اللجنة تستبعد من حساب المعـونة فى احصائياتها القروض المستحقة بعد خمس سنوات أو اقل .

(ب) وترتيبا على ما سبق يوافق الكتاب على أن الارقام المنشورة للمعونات كثيرا ما تخدع . فهو ينقل لنا بحث الاستاذ نيوفن الذى يدحض الادعاء القائل بأن الدول الفقيرة قد حصلت على معونات أمريكية تجاوز المائة الف مليون دولار فى العشرين سنة الاخيرة . فيقول أنه فى الفترة من ١٩٤٥/٧/١ حتى ١٩٦١/٣/٣١ كان مجموع المعونات الامريكية ٨٣٫٩ الف مليون دولار نصيب الدول الفقيرة منهـا ٣٤٫٣ الف مليون . ولكن

هذا المبلغ الضخم أنفق معظمه (بالتحديد ٢٧ر١ الف مليون) على التسليح والمعدات العسكرية، وذهب منه ٩ر١ ألف مليون على النفقات الادارية والمنظمات الدولية وما اليها ، بحيث يصبح صافى المعونة الاقتصادية التى تلقتها الدول الفقيرة من الولايات المتحدة فى حدود ستة الاف مليون وليس مائة ألف مليون دولار ! فاذا لوحظ أن حجم الاستثمارات الخاصة فى أمريكا فى الفترة من ١٩٥١ الى ١٩٥٩ قد وصل الى ٥٢٢ الف مليون دولار تكون ما أنفقته أمريكا على تنمية العالم المتخلف (على أساس نصيب الفرد الواحد) ١/٨ من ١٪ مما أنفقته على تنمية نفسها .

(جـ) ويعترف الكتاب بفضل السبق فى تقديم المساعدات المالية الى الولايات المتحدة التى أدى تبنيها لمشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية الى اتباع الدول الغنية الاخرى نفس السياسة ، كما يرجع فضل السبق بين المنظمات الدولية المعنية بالتمويل الى البنك الدولىللانشاء والتعمير الذى تملك الولايات المتحدة ٩٧ر٢٩٪ من رأسماله .

غير ان نسبة المساعدات المالية التى تقدمها الولايات المتحدة الى الناتج القومى الاجمالى فيها ليست هى أعلى النسب بين الدول التى تقدم المعونات . فطبقا لتقرير جنيف (الذى أعدته لجنة حكومية فرنسية فى سنة ١٩٦١) تبلغ هذه النسبة فى أمريكا ٩٧ر٪ فى حين تبلغ ٤١ر٢٪ فىفرنسا و٣٢ر١٪ فىبريطانيا و١٧ر١٪ فى ألمانيا الغربية .

وقد وصل العالم الى المرحلة التى عليه أن يواجه فيها تحقيق زيادة كبيرة فى حجم المعونات المالية وفعاليتها أو تفشل برامج المعونات كلية . ولما كانت التنمية فى الدول الفقيرة ، بدون معونات خارجية ، سوف تعتمد فقط على الانتاج المحلى والاستثمارات الاجنبية القادمة على أساس تجارى وهى مصادر غير كافية اطلاقا ، فان الخيار المفتوح أمام العالم الغنى لا يترك مجالا للتردد .

(د) يعرض الكتاب الأسباب والبواعث التى دفعت وتدفع الدول الغنية الى تقديم المساعدات المالية للدول الفقيرة فيؤكد تعدد هذه الاسباب ، حيث أن منها ما يرتبط باستراتيجية الحرب الباردة أو بالمحافظة على نفوذ استعمارى سابق كما ان منها ما يعود الى المشاعر الانسانية ومنها ما يرتكز على أهداف اقتصادية تتعلق بتوسيع التجارة وتشجيع التصدير أو الرغبة فى تحسين ميزان التبادل التجارى الدولى . ويوافق الكتاب على أن المعونة التى تستهدف تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية قصيرة الأجل للدولة التى تقدمها تعود أحيانا بالضرر ، لا بالنفع ، على من يتلقاها .

(هـ) وفى صدد المقارنة بين المساعدات من الدول الغربية وتلك من الدول الشيوعية يوضح الكتاب ان الاخيرة قد جاءت كرد فعل للاولى وان أهداف الاثنين متشابهةوان كانت المساعدات الاخيرة تقتصر غالبا على القروض الميسرة الشروط التى تقدم للحكومات والقطاع العام فى عدد محدود من الدول معظمها من الدول غير المنحازة .

(و) ويقارن الكتاب من ناحية أخرى بين المساعدات المالية التى تقدم على أساس ثنائى والمساعدات التى تقدم عن طريق منظمات دولية . فيبين أن الغلبة لا زالت للاولى رغم نداء الكثيرين بضرورة تغليب الثانية . فهذا النداء — الذى تحبذه الدول الفقيرة — لم يلق ترحيبا كبيرا بين الدول الغنية ولا ينتظر أن يصل حجم المساعدات الجماعية فى المستقبل القريب الى ربع حجم المساعدات الثنائية . الا أن هذه المساعدات الاخيرة تدخل تدريجيا فى عمليات تنسيق جماعى عن طريق انشاء كونسرتيوم أو مجموعة استشارية تنسق المعونات الوافدة لدولة مستفيدة معينة ، الى جانب ظهور هيئات تتولى الاشراف والتنسيق على برامج المعونة الثنائية بصفة عامة مثل لجنة مساعدات التنمية السابق الاشارة اليها .

(ز) يتكون حوالى ٧٠٪ من المساعدات المالية الثنائية من هبات ومساهمات شبه مجانية (بما فى ذلك تكاليف المعونة الفنية والقروض التى ترد بالعملة المحلية والمشتريات بالعملة المحلية) ويأخذ الجزء الباقى (٣٠٪) شكل القروض . أما المساعدات الجماعية فيغلب عليها طابع القروض . والاتجاه الان هو الى تزايد نسبة

القروض فى المعونات على حساب المساهمات المجانية . كما أن معظم القروض التى تقدم على اساس ثنائى يشترط استعمالها فى الشراء من اسواق الدولة التى تقدمها .

(ح) تذهب معظم المعونات المالية الدولية الى القارة الاسيوية (وان ظل نصيب الفرد الاسيوى اقل من نصيب اى فرد غيره فى تلقى المعونات) . ففى سنة ١٩٦٣ ذهب ٤٤٪ من مجموع المعونات الى آسيا و ٢٦٪ الى افريقيا و ١٨٪ الى امريكا اللاتينية و ٧٪ الى روما و ٥٪ الى أماكن أخرى متفرقة . ولا زالت الهند تتلقى اكبر قدر من المعونات المالية الخارجية ، وهى ، كما هو معروف ، من ائمة الدول التى آثرت العزوف عن سياسة المعسكرات .

(ط) يؤكد الكتاب ان المستعمرات التى استقلت لا زالت تعتمد على الدول الاستعمارية السابقة فى تمويل التنمية وتنفيذها ، بل ان هذا الاعتماد قد زاد أحيانا عما كان عليه الامر قبل الاستقلال . ويلاحظ ان المعونات التى تتلقاها هذه الدول من مستعمريها السابقين تشترط الاعتماد على اسواق الاخيرين . وقد لا تكون ثمة حاجة الى النص على هذا الشرط لان التاريخ الطويل للاستعمار يجعل الدولة المستفيدة تعتمد على منتجات الدولة التى كانت تستعمرها . وهل نجد مثلا أوضح على ذلك من أن افريقيا الناطقة بالفرنسية تشرب النبيذ بينما تفضل أفريقيا الناطقة بالانجليزية شراب البيرة ؟

(ى) أن تدفق القروض الخارجية على الدول الفقيرة فى السنوات الاخيرة قد زاد من العبء على هذه الدول فى خدمة الديون ، الامر الذى يستدعى ضرورة التخفيف من شروط القروض الجديدة والذى يقتضى من هذه الدول الحذر من قبول « ائتمان الموردين » اى من التعاقد مع الموردين الاجانب مع تقسيط الثمن الذى يبدأ استرداده بعد مدة من التسليم حيث أن هذا ينعكس عادة على شروط الصفقة (ثمن باهظ وفوائد عالية) .

(ق) يؤكد الكتاب أخيرا أن التخفيف من شروط المعونات وزيادة حجمها أمران ضروريان

للتنمية الاقتصادية للدول الفقيرة (وهى فى نظر المؤلفين تمثل « الطموح العالمى » وتأتى فى الاهمية « مباشرة بعد مشكلة مستقبل الانسان » ويؤكد ذلك ما استنتجه الاستاذ ريد فى بحثه عن « مستقبل البنك الدولى » من أن دخل الفرد يزيد فى الدول الغنية بحوالى ٥٠ دولارا كل سنة فى حين يزيد دخل الفرد فى الدول الفقيرة بحوالى ٥ر٢ دولار سنويا ويزيد بمقدار ٥ر١ دولار سنويا فقط فى الدول الفقيرة جدا .

والى جانب كل الحقائق التى يثبتها هذا الكتاب فان من امتع فصوله الفصلين الرابع والخامس اللذين يعالجان مشاكل المعونة فى الدول التى تتلقاها . فالفصل الرابع يستعرض بالتفصيل خبرة ١٢ دولة فى مسائل المعونة : وهذه الدول هى كولومبيا وشيلى فى أمريكا اللاتينية ، اسرائيل واليونان وتركيا فى الشرق الادنى ، الهند وتايلاند فى آسيا ، شرق أفريقيا (كينيا وتنزانيا وأوغندة) والسنغال والسودان فى افريقيا . ولا شك فى أن دراسة ما عرضه المؤلفون فى هذا الفصل تعود بالنفع الكبير على العاملين فى هذا الميدان فى الدول المذكورة وفى غيرها من الدول النامية . ونشير بالذات الى العرض الخاص **باسرائيل** (ص ١٧٢ — ١٨١) الذى يتضمن معلومات هامة يجب أن ندرسها بعناية . فيفيدنا الكتاب بأنه فى الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٦٠ بلغ راس المال طويل الاجل الوارد الى اسرائيل ٦ر٣ ألف مليون دولار وكان ثلثا هذا المبلغ فى صورة مساهمات مجانية لا تستحق الرد ! الامر الذى ساعد اسرائيل على أعمال معدل استثمار عال جدا (٢٠٪ من الناتج القومى الاجمالى) لم يكن من الممكن تنفيذه بدون هذا الوضع الاستثنائى (فى سنة ١٩٦٤ مثلا وصل اسرائيل من الخارج ٥٢٠ مليون دولار منها ٣٣٥ مليونا لا تستحق الرد) وتعود هذه المساهمات المجانية أساسا الى التعويضات الألمانية وتبرعات المؤسسات اليهودية فى الخارج وأموال أفراد يهود ، وبصورة أقل الى هبات من الحكومة الامريكية . كذلك ، بلغ ما حصلت عليه اسرائيل من البنك الدولى حتى سنة ١٩٦٤ مبلغ ٥ر٧٤ مليون دولار (وقد أصبح هذا المبلغ ٤ر١٠٩ مليونا فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٧ ، وهو أكبر مما حصلت عليه أية دولة عربية من هذا المصدر) .

ويوضح الكتاب المصاعب التى تواجهها اسرائيل نتيجة ذلك فى ميزان مدفوعاتها خاصة مع تخصيصها مبالغ طائلة للنفقات العسكرية ، ولكنه يؤكد أيضا ان الادارة الاسرائيلية للمساعدات تميزت بصفة عامة بالكفاءة والجدية. ثم يشرح الكتاب دور اسرائيل فى تقديم المساعدات للدول الاخرى فيؤكد أنها لا تقدم مساعدات مالية وانما تقتصر على المساعدات الفنية مع الدخول أحيانا فى مشروعات اقتصادية مشتركة **ولكنها فى جميع الاحوال لا تقدم أية مساعدات مجانية** حتى فيما يتعلق بالطلبة الافريقيين الذين يدرسون فى جامعاتها حيث تتقاسم نفقات دراستهم مع الدول الوافدين منها .

كذلك ، يتعرض الفصل الخامس بالتفصيل الى الاشكالات الخاصة بمشروعات أو برامج معينة فى الدول الفقيرة اعتمدت على التمويل الخارجى ، وذلك منذ بدء التفكير فى هذه المشروعات حتى اتمام تنفيذها . وقد شمل هذا العرض قروض البنك الدولى لسكك حديد كولومبيا والقروض الخاصة بميزان المدفوعات فى كولومبيا (١٩٥٤ — ١٩٦٢) والقرض المقدم لسكك حديد شيلى ، وتمويل مشروع املاح البحر الميت فى اسرائيل ، والمعونات الخاصة بمصنع الحديد والصلب فى الهند ، وبرنامج الطرق فى تايلاند ، وشركة صناعة النسيج السودانية الامريكية فى السودان . وتوضح هذه الابحاث التى كتبها دارسون من البلاد التى تمت فيها هذه المشروعات خلاصة الخبرة الماضية مما يجعلها نبراسا للتجارب اللاحقة فى هذا المجال .

وينتهى الكتاب بالتأكيد على ضرورة زيادة حجم المساعدات المالية للدول الفقيرة والتخفيف من شروطها وعدم التمييز ضد القطاع العام فى هذه الدول عند تقديم المعونة وتشجيع المشروعات المشتركة بين المستثمرين الاجانب والدول النامية ومساعدة هذه الدول فى تحسين ميزانها التجارى عن طريق تشجيع التصدير منها بأسعار معقولة. كما يبرز المؤلفون فى الخاتمة ان دراستهم قد اثبتت الحاجة الماسة الى تبين الاعتبارات الآتية:

(ا) ضرورة التوفيق الواقعى بين التخطيط من أجل التنمية وبين اهداف يمكن تحقيقها ، مع مراعاة حالة الدولة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ومراعاة المصادر الانسانية والمالية المتاحة وقبول ما قد يعنيه ذلك من ترك المشروعات غير المجزية اقتصاديا والتى لا تشبع سوى اعتبارات العظمة والهيبة وما يعنيه أيضا بالنسبة للدول التى لم تصل الى مرحلة الانطلاق من أهمية التركيز على القطاع الزراعى والمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة .

(ب) أهمية العنصر الانسانى فى أى برنامج للتنمية وما يترتب عليه من ضرورة اعداد المختصين والاعتماد عليهم ومن التنسيق الكامل لبرامج التدريب مع مقتضيات التنمية التدريجية، مع مراعاة التقاليد والعادات والحاجة الاقتصادية للدولة .

(ج) الاستمرار فى تنسيق خطط التنمية وبرامجها فى الدول النامية حتى تستجيب مع الاوضاع المتجددة خاصة مع مراعاة تعدد مصادر التمويل الخارجى وتنوعها .

وعلى من يقرأ هذا الكتاب القيم أن يراعى أن الارقام التى يعتمد عليها (والتى نقل معظمها عن نشرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) هى قديمة نسبيا لا تتجاوز فى أغلبها أرقام سنة ١٩٦٤ ، وبالتالى فبعض هذه الارقام لا يمثل الامر الواقع الان . ومن ذلك مثلا الرقم الخاص بمقدار القروض التى حصلت عليها اسرائيل من البنك الدولى ، على ما سبق ايضاحه . كما يلاحظ أيضا أن قليلا من المعلومات الاخرى الواردة فى الكتاب لم يعد دقيقا ، ومن ذلك قوله (فى ص ٤١) ان برامج الدول الفنية فى التأمين على الاستثمارات الخاصة التابعة منها والمستثمرة فى الدول النامية يقتضى عقد معاهدة بين الدولة الوافد منها الاستثمار والدولة الوافد اليها لضمان حقوق المستثمر ، فهذا القول ليس صحيحا دائما ، فهو لا يصدق مثلا على برنامج التأمين المعمول به فى اليابان ، كذلك لم يعد يصدق بالضرورة على برنامج التأمين الامريكى منذ تعديل القانون الخاص به فى سنة ١٩٦١ .

د. ابراهيم شحاتة

الزنجية والعروبة والفرنسة

— LEOPOLD SENGHOR

— NEGRITUDE ARABISME ET FRANCITE

— BEYROUTH, 1967

ان شخصية « ليوبولد سنغور » فى غنى عن التقديم . فقد اشتهر الرئيس السنغالى بشدة ولائه وشغفه لكل ما يتعلق بالثقافة الفرنسية . وينتمى «سنغور» الى فئة مهمة من مثقفى البلاد النامية التى عاشت فى ظل السيطرة الاستعمارية وفى صورة ما سمى بالحكم المباشر ويتميزون فى أن اساس تفكيرهم وعماد ثقافتهم لم يأتيا من صميم حياتهم الوطنية بل استوعبا بالتطلع الى حياة المعمر .

وقد لمس « ليوبولد سنغور » هذه الحقيقة وهى ان هذه الثقافة المكتسبة اصبحت الحافز الرئيسى الذى دفعه الى المطالبة باستقلال بلاده فهو كمثقف أفريقى تأثر بثقافة المستعمر الفرنسى يتطلع الى نموذج من الحياة يعكس القيم والانظمة التى تعرف عليها عن طريق الاطلاع .

واهم ما يميز استعمار افريقيا هو ظاهرة « العنصرية » أى موقف المعمر من لون جلد الافريقى . فكان من الطبيعى أن يكون رد فعل هذا الاخير هو تمجيد لونه . لهذا كانت أول مواجهة بالنسبة له ترتكز على نظرية ترفع من شأن لونه . وفى ١٩٤٦ ذهب « سنغور » الى باريس فالتقى بالشاعر ايمى سيزار فاسعفه هذا الاخير بلفظ يعبر عن حالته ووضعه كافريقى فكان أن اقام حول هذا اللفظ نظرية افريقية كانت تعتبر فى هذا الوقت نظرية ثورية وهى : الزنجية

وكان رد فعل المعمر ان اضفى على هذه النظرية ما وصفه برفض الافريقى الاسود اللون مجاراة حركة التقدم والحضارة فاتهم الافارقة السود بالنزعة الى الانطواء وبالخوف من كل ما هو اجنبى .

وبالرغبة فى البقاء على حياة بدائية . ولكن « الزنجية » بقيت ضمن القيم الافريقية بفضل « سنغور » وزملائه المثقفين . فكان يدافع عنها وما أسهل عليه بذلك . قائلا بأنها على عكس ما يعتقد الكثيرون نظرية متفتحة على الخارج وقادرة على ربط افريقية فى ركاب الحضارة الانسانية الحديثة .

ومشكلة « سنغور » الكبرى هى بلا شك ازدواج الشخصية . فمن ناحية نجد تجاوبا عميقا الى أقصى حد مع قيم ثقافية دخيلة على شعبه ومن ناحية اخرى نلمس شعورا عميقا بالانتماء الى مجتمع يختلف اختلافا جوهريا فى ماضيه وحاضره عن المجتمع الذى نبعت عنه هذه الحضارة . فكان أن كرس حياته لتنسيق هذا الازدواج واستخلاص نوع من الوحدة فى التفكير والعمل .

ويعبر كتابه الاخير الذى أصدرته دار الكتاب اللبنانى فى بيروت تحت عنوان « الزنجية والعروبة والفرنسة » . عن هذا الهدف فهو يتضمن تأملات حول مشكلة الثقافة ويأمل الكاتب من وراء هذه التأملات أن يصل الى نظرية شاملة عالمية يمكن أن يجعلها ضمن صرح القيم الثابتة التى يجب أن تقوم عليها الوحدة الافريقية .

ما هى أسس « الافريقيـــة »

« الزنجيـــة » والعــــروبة ..

وفى محاضرة القاهرة الكاتب فى جامعة القاهرة (فبراير ١٩٦٧) لفت ذهن الحاضرين الى الوحدة الثقافية التى تتحكم فى مصيرافريقيا وهى وحدة يضعها على مستوى أعلى فى نظره عن الاسس التى قامت عليها منظمة « الوحدة الافريقية » النابعة عن « ميثاق اديس ابابا » المشهور. فهو يعتقد أن مبدأ «رفض الاستعمار» لا يكفى لدعم أسس منظمة تشرك وتجمع شعوب افريقيا على النحو الذى تهدف اليه « منظمة الوحدة الافريقية » فهو يعيب فى هذا المبدأ حداثته فى حياة الافريقى . فلم يكن موجودا فى المجتمع الافريقى بصفة دائمة وعلى هذا لا يجب أن يدمج ضمن القيم الثابتة للوحدة أو على الاقل لايكفى وحده لتحقيق الاهداف المنشودة .

ما هى اذن الاسس التى يراها الكاتب كفيلة أكثر من غيرها بجمع شمل أفريقيا ؟ يرد « سنغور » على هذا النحو : انها تلك الاسس التى تدخل ضمن « افريقانيتها »، ويقصد هنا : « العروبة » بالنسبة لافريقيا مافوق منطقة الصحراء و « الزنجية » بالنسبة لشعوب جنوب الصحراء على شرط أن يتم التحام العروبة والزنجية وينتج عنهما وحدة متكاملة .

ويحاول الكاتب ايجاد تشابه بين الاجناس الافريقية وعاداتها مستعينا أساسا بالثقافات العربية والزنجية الافريقية وفى الوقت ذاته يدعم ما أتاه من حجج بما توصل اليه اشهر علماء الانتروبولوجيا الاوربيين الذين كرسوا حياتهم فى دراسة الاجناس . ويتطلب هذا الهدف منه التمييز بين لفظ « الجنس » ويقصد هنا «الصفات الطبيعية » ولفظ « الشعب » أو « المميزات الثقافية » ولفظ « الامة » أو « المميزات السياسية » .

افريقانية « سنغور » ..

ما هو مضمون هذه « الافريقانية » .. يضع لها الكاتب الاسس الاتية :

أولا — افتراض مهم دعمته أبحاث علماء عديدين وهو : أن مهد الانسانية وبالتالى الحضارة ليس أمريكا ولا اسيا بل هو قلب أفريقيا .

ثانيا — أن ما يسمى بالجنس الابيض وبالجنس الاسود فى أفريقيا لا وجود لهما منذ قديم الزمان فالاجناس فى أفريقيا ما هى الا خليط من الجنسين . فمثلا كلما تقابل بربر شمال أفريقيا مع الزنوج كان يحدث بينهما اختلاط رغما عن المعارك التى كانت تنشب بينهم . وأن كان التأمل الشعورى والفكر الالهامى والرمزى النزعة كل هذا فى نظر الكاتب من المميزات المستأصلة فى الزنجي الافريقى أن الفكر الرشيد والموضوعى المادى هو الصفة المميزة للجنس الابيض وقد أتى بها الى حد ما « العرب والبربر » الذين يقومون على حد قول الكاتب بدور الوسيط الثقافى بين أوروبا وأفريقيا . ويتبلور هذا الالتحام بين الحضارتين على احسن وجه فى الفكر « العربى والبربرى » لما يتصف به من تأملات وجدانية وشعورية ممتزجة بفكر رشيد ومادى .

ويتمثل هذا التوازن الجدلى على أحسن وجه فى الحضارة الفرعونية القديمة: التى كان لها فضل كبير على الانتاج الفلسفى اليونانى وخاصة منه مؤلفات « افلاطون » بل أن الكاتب يرى أنه لو لم تحرق مكتبة الاسكندرية لكان وجه العالم مختلفا اليوم . كذلك شارك «العرب والبربر» فى صياغة مفهوم « الديموقراطية » كما يرجع الفضل الكبير لابن خلدون فى وضع أسس علم الاجتماع لاول مرة بمفهومها الحديث المبنى على البحث الموضوعى .

« سنغور » والوحدة الافريقية :

يقول الكاتب ، اذا كنا نريد أن نبنى «أفريقيا موحدة» يجب أن يكون البنيان متينا وعلى هذا يجب أن يتم تأسيسه على ما يجمع بين الثقافات وليس على الاختلافات السايسية .

ويرى « سنغور » أن الحاجز الاول الذى يقف فى وجه الوحدة الافريقيــة هو اختلاف الثقــافات التى تلقــاها الافريقى على يــد

المستعمر . فقد تفتحت شـعوب أفريقيا على العالم الخارجي عن طريق استوعابها اللغـة الفرنسـية واخرى عن طريق االلغة الانجليزية. ولكن هذا الحاجز فى نظر الكاتب اقل مناعة من الحاجز الاخر الـذى يعزل « العـرب والبربر » من الافارقة الزنوج وهو حاجز ينبع من طابع أفريقيا المذدوج .

ان التبادل الثقـافى بين الكتلتين الافريقيتين يجب أن يتم مع ضرورة احتفاظ افريقيا العربية بصفتها العربية وهى صفة تفوق أهميتها فى نظر الكاتب تلك التى للعروبة التى لا يتعدى كونها مشروعا وارادة فى العمل. مايقصد هنا من هذه الصفة العربية ؟ أنها المركز الاشعاعى لفضائل الرجل البدوى المتنقل عبر الصحراء الذى يتميز تفكيره بالجهد المتواصل فى سبيل الحياة وروح القتال والكرم فى الاخـلاق . كذلك يجب على الزنوج أن لا يفقدوا صفتهم الزنجية الافريقيـة ولكن عليهم ان ينهضوا بتفكيرهم الذى يتحـكم فيه النغـم والرمزيـة الى مستوى التفـكير الرشيد والبحث الموضوعى .

ويكتشـف الكاتب أن هذا ما فعله السودانيون منذ آلاف السنين حتى أصبح التمييز صعبا فى موريتانيا مثلا بين « بربر زناجة » والزنـوج البيل . ويناشـد هـؤلاء العرب والبـربر بان لا يكفوا من التغذى من نبع الحضارة الافريقية الزنجية لان هذا الطمى الحضارى هـو الذى يدخل فى توازن الفكر العربى وحتى لا يضـيع هذا الاخير فى اغوار المنطق اليونانى والرشـد اللاتينى ويفقد شخصيته ورسالته الحضارية .

وهنا يخصص الكاتب لمصر دورا طليعيا لكونها مهد اول حضارة أفريقية تذكر فيقول : « مرة اخرى لن اطلب منها أن تدير ظهرها الى العروبة . بل اناشدها بان تثبت جذور صفتها العربية . كما اطلب منها ان توجه انظارها الى الجنوب كما وجهنا انظارنا نحن الى الشمال حتى يتحقق بذلك التوازن الحقيقى فى القيم الانسـانية الحديثة التى يجب أن تتحكم فى مصير افريقيا ».

« الصـفة الفرنسـية » أو

« الفرنسة » والثقافة الافريقية :

ان دراسـة اللغة والثقافة الفرنسية والتعمق فيها هى التى قادت « ليوبولد سنغور » الى وضع أسس « الزنجية » أى أنها كانت اداة بحث بالنسبة له وفى الوقت ذاته مصدر فـكر لهذا كان طبيعيا أن يشرع فى الدفاع عنها دفاعا حارا . واول ما يحتج عليه هو وصف استعمال اللغة الفرنسية على انها « الة حرب وضعتها الامبريالية الفرنسية » وكان الكاتب وفيا مخلصا للغة وثقافة المستعمر طيلة مدة كفاحه فى سبيل استقلال بلاده منذ ١٩٤٦ فلم يتخل عنهما لحظة واحدة فكان دائم التأكيد « برغبة بلاده » فى الانتماء الى جماعات ذات ثقافة ولغة فرنسـية « ليس بدافع ضغط عوامل اقتصاديةأو مالية » بل لانه يعتبر « التعامل باللغة الفرنسية عمل ثقافى قبل كل شىء » .

ويبرر الكاتب هذا التمسك بالثقافة واللغة الفرنسية أولا بوجود فرنسى دام فى بلاده أكثر من ٣٠٠ سنة وثانيا بالطابع الدولى الذىتتسم به اللغة الفرنسية فى العلاقات الدولية .

ولكن ماذا تعنى الثقافة واللغة الفرنسـية بالنسبة للسنغالى « ليوبولد سنغور » ؟ أنها أولا واخيرا طريقة منطقية ورشيدة فى طـرح المشاكل .

وفى البحث عن الحلول كما أن مرجعها الدائم هو الانسـان بكل ما فيـه من كرامة وعـزة نفـس .

نظرة « سنغور » الى مشاكل التنمية :

أن ممارسة الحكم تدفع الكاتب الى لمـس هذه الحقيقة : أن المثقف « المتفرنس » يختلف عن الرجل العادى الفرنسى فى أنه ينتمى الى دولة متخلفة أى أن العلاقة الجدلية بين الحياة والفكر يسودها التناقض . فيحاول ربط مشاكل التنمية التى تواجهه كل يوم بالبنيان السـياسى السنغالى وسرعان ما يلاحظ :

ـ أن مفهوم الدولة كما تفصح عنه الثقافة المكتسبة يختلف عما هو عليه فى دول الكتلـة الشرقية الاوروبية . فهو فى الحالة الاولى يمثل الشخصية القانونية للامة أما فى الدول الاخرى فهو يشكل اداة لسيطرة طبقة على أخرى .

ويقف المفكر الافريقي هنا حائرا عندما يلتفت الى وضع بلاده فيقول : « أما نحن فالامر يختلف عن هذا وذاك فنحن مازلنا نمر بمرحلة تكوين الامة أما الدولة التى ولدت عقب اعلان استقلال السنغال فهى الاساس الذى يجب علينا ان نشيد عليه هذا البنيان . او بمعنى آخر ان تسلسل الامور قد أخذ هنا اتجاها عكسيا لما يحدث فى أوروبا . فالامة هنا سترى النور بفضل جهود وعمل الدولة .

— ان الجهاز الذى وضعته الدولة الاستعمارية ينهدم بمجرد حصول المستعمرة على الاستقلال. وفى السنغال عمل محل هذا الجهاز جهاز آخر للقيام بالمحافظة على كيان البلاد وفى الوقت ذاته لوضع أسس سياسية جديدة تفوق فعالية وعدالة ما أتى به الجهاز القديم .

وسرعان ما يشعر رئيس الدولة السنغالية بضعف الجهاز الحكومى الجديد وعدم قدرته الحالية على تغطية مشاكل الجماعات ذات الاجناس والعقائد المتباينة ، فيرى أن جمع شمل الامة يتطلب تنمية القومية ، ولكن على شرط أن لا تحد هذه الاخيرة من تفتح المجتمع نحو الخارج حيث « أن دور الامة الرئيسى هو أن يسهل الطريق أمام حوار بين الدول والشعوب».

وبالطبع تتطلب تنمية هذه الوحدة الوطنية انتهاج سياسة تنمية اقتصادية واجتماعية يوافق عليها الشعب ويشترك فى تنفيذها .

ان أهم ما يمكن ان يقال عن «تأملات ليوبولد سنغور حول المشكلة الثقافية » هو انها محاولة غير مقنعة لوضع الافريقى داخل اطار ثقافى يتناسب مع القيم الثقافية المكتسبة التى لا يريد أن يتنازل عنها .

ولكن الامر يزداد خطورة عندما يضع المفكر السنغالى هذه المعايير ذات الطابع الثقافى على مستوى أعلى من القيم التى قامت عليها منظمة الوحدة الافريقية وهى : « العروبة والافريقانية » و « الكفاح ضد الاستعمار »

أن التفكير العلمى الكلاسيكى الذى يعتمد على استخلاص ماهو ثابت ليرتفع به الى مستوى القوانين العلمية لهو وسيلة بحث تقليدية كانت لها قيمتها فى وقت ما عندما كانت الابحاث العلمية فى بدايتها تنصب كلية على العلوم الطبيعية مثل الكيمياء والطبيعة ... ولكن علم الاجتماع قد أثبت بصفة قاطعة أن المجتمع الانسانى يجب أن يدرس اجماليا وعلى ضوء حركة التطور الدائمة التى يحيا بداخلها فهذه الاخيرة هى التى تعدل فى القيم الثابتة « حيث أن الاهم من كل هذا هو وحدة الانسان الشاملة كما تبدو اليوم بارتباطاتها مع وحدتها فى الماضى وبانعكاساتها على المستقبل .

ولاشك هنا أن « العروبة » و «الافريقانية» و« الكفاح ضد الاستعمار » كلها ضمن الاسس الديناميكية فى حياة الافريقى اليوم وهى أهم فى نظرنا من الصفات الثابتة التى يلوح بها «ليوبولد سنغور» .

ثم ان مايرفضه الكاتب فيما يخص «العروبة» والا فريقانية و « الكفاح ضد الاستعمار » يقبله عن طيب خاطر فيما يخص الثقافة الفرنسية ويجعل من « الصفة الفرنسية » قيمة ثابتة فى حين لا يتعدى الوجود الفرنسى فى السنغال مدة ٣٠٠ سنة . نحن لا نحتج على التمسك باللغات والثقافات التى تفتحت أفريقيا عن طريقها الى العالم الحديث ولكن على شرط أن لايصبح هذا التمسك وسيلة لربط حياة الشعوب الافريقية بعجلة الدول الصناعية الكبرى مثل الانتماء الى منظمات اقليمية كبرى أوروبية (السوق المشتركة ..) كل هذا تحت ستار الثقافة واللغة .

وعلى العموم قد يوجد فى أفريقيا من المثقفين من لا يجدون سوى لغة المستعمر للتعبير عن وضعهم ولكن تلك ليست حال جميع المثقفين الافريقيين . أما التخلف الاقتصادى والاجتماعى والحكم الاستعمارى والكفاح فى سبيل الاستقلال فهى كلها من صفات القارة العامة . لهذا يجب على المثقف الافريقى أن يضع هذه الصفات فوق الاعتبارات الثقافية التى استخلصها من خلال تعمقه واستمتاعه بالكتب التى وضعها تحتيده المستعمر الاجنبى والا تحولت ثقافته الى سلاح استعمارى جديد .

نبيه الاصفهانى

الصراع من أجل سوريا

— PATRIK SEALE
— THE STRUGGLE FOR SYRIA
— OXFORD, 1965.

صدرت بالانجليزية مئات المؤلفات التى تتناول موضوعات متصلة بالشرق الاوسط ومعظمها دراسات عامة نلحظ فيها كثيرا من التكرار ، ولذا نستطيع القول بأن هذا الكتاب الذى تناول سوريا فى فترة محددة تقع ما بين سنة ١٩٤٥ و سنة ١٩٥٨ يمتاز عن تلك الكتب العامة بالدراسة الجادة ، وفضلا عن ذلك فمؤلفه ، وهو صحفى بريطانى عاش فى دمشق فترة طويلة كمراسل لصحيفة الاوبزيرفر ، يعرف العربية ، وقد استفاد من ذلك بالرجوع الى نشرات الاحزاب السورية والى المحاكمات التى جرت فى العراق بعد ثورة سنة ١٩٥٨ للسياسيين الذين تورطوا فى مشروع الهلال الخصيب أو فى خطط الهجوم العسكرى الذى فكرت فيه الحكومة العراقية فى عهد نورى السعيد لغزو سوريا أكثر من مرة .

وفكرة الكتاب ، كما تتضح من العنوان ، هى ابراز حقيقة معينة [illegible]مت التاريخ السورى خلال هذه الفترة مؤداها ان سوريا كانت دائما حقلا للمنافسة بين الدول العربية وان الاحزاب السورية كانت تعكس جميع الاتجاهات الموجودة فى العالم العربى من اقصى اليمين المتطرف الى اكثر العناصر تقدمية . ويفسر ذلك بعوامل جغرافية وتاريخية . فسوريا تحتل موقعا متوسطا فى الشرق العربى ولا تفصلها حواجز طبيعية عن جيرانها . ومن الناحية التاريخية كانت حقلا للمذاهب الدينية المتصارعة فى العصور الوسطى .

وفى عصرنا الحاضر حلت الخلافات حول المشكلات السياسية والاجتماعية محل المنازعات بين المذاهب الدينية فمزقت السوريين كما كانت تمزقهم الخلافات المذهبية فى الماضى .

خرجت سوريا من الحرب العالمية الثانية وقد حققت استقلالا سياسيا تاما فسبقت بذلك كثيرا من الدول العربية التى كانت ماتزال مرتبطة بمعاهدات غير متكافئة :

العراق بمعاهدة سنة ١٩٣٠ ، ومصر بمعاهدة سنة ١٩٣٦ وبينما انشغلت الحركات الوطنية فى الدول التى تخضع للنفوذ الاجنبى باسقاط هذه المعاهدات أو تعديلها ، انشغل الراى العام السورى بمبدأ الوحدة العربية وكيفية تحقيقها . ويذكر المؤلف حقيقة تاريخية جديدة ، وهى أن حزب الشعب الذى تحمس لفكرة الاتحاد مع العراق انما كان يعبر عن مصالح الطبقة الرأسمالية فى حلب . فان التبادل التجارى بين حلب والموصل أو بغداد ووقوعها فى طريق تصدير المنتجات العراقية الى حوض البحر المتوسط ، وكون العراق سوقا طبيعية لقمح سوريا الشمالية ، كل ذلك اجتذب أصحاب الأراضى والتجار فى حلب الى التفكير فى الاتحاد مع العراق دون أن تكون لديهم نزعة وقد شل هذا التناقض نشاط الحزب وأضعفه .

وعلى كل لم تكن الاحزاب السياسية ترتكز على أساس متين ، ففى تلك الحقبة الممتدة من سنة ١٩٤٥ الى سنة ١٩٤٩ والتى يمكن وصفها بالجمهورية البرلمانية كان الزعماء التقليديون هم الذين يقودون الحزبين الرئيسيين : الكتلة الوطنية والشعب . وهذا الصنف من الزعماء ربما كان صالحا لخوض المعركة الوطنية ضد الدولة العثمانية وربما ضد فرنسا ، ولكنهم دللوا على عجزهم لتحمل اعباء الاستقلال والمحافظة عليه اقتصاديا وسياسيا وما ان وصلوا الى كراسى الحكم حتى ترددت الشائعات التى تدين سمعتهم ونزاهتهم . ومن أسباب ضعف الحياة

الحزبية تداخلها مع النزعة الاقليميـــة بالمعنى الضيق . ففي سوريا يتعصب الناس لدمشق او حلب أو حمص ، ويلاحظ ان الكتلة الوطنية كانت تعرف بالحزب الشامي اى الدمشقى بينما عرف انصار حزب الشعب بالحلبيين . كذلك اقتصرت هذه الاحزاب على الطبقات الثرية مع ملاحظة ان الكتلة الوطنية تمثل فى الغـــالب البورجوازية العليا ، بينما يمثل حزب الشــعب كبار الملاك الزراعيين . ومن المعروف أن الاقطاع ينتشر فى سوريا الشمالية بصفة خاصة ورغم أن الكتلة الوطنية لم تكن صــاحبة اغلبيـــة فى مجلس النواب السورى ، فانها استمرت تحـكم البلاد فى عهد القوتلى مستندة الى تأييد النواب المستقلين وسيظل هؤلاء المستقلون عن الاحزاب يمسكون بميزان المجالس النيــابية فتتنــافس الاحزاب على اكتساب ودهم وهم عادة رؤساء عشائر أو زعماء دينيون أو كبار ملاك زراعيون اى انهم على شاكلة الحزبين القديمين ومن هنا لم يكن للخلاف بينهم اثر حاسم فى الحياة السورية أما فى الفترة الواقعة من سنة ١٩٥٤ الى سنة ١٩٥٨ اى عندما عادت الحياة النيابية بعد فترة من الانقلابات العسكرية فقد كان وجه الحيــاة الاجتماعية السورية قد تغير وبالتــالى صــار هناك تناقض هائل بين تلك الزعامات التقليدية من جهة وبين الاحزاب الجديدة والجيش مــن جهة اخرى ورغم ذلك فقد استمر هؤلاء الزعماء التقليديون يســيطرون على مجلس النــواب السورى وقد ادى هذا التنــاقض الى عــدم الاستقرار فى الحكم حتى اقامة الوحدة .

خصص المؤلف بعد ذلك عدة فصول للانقلابات العسكرية المتوالية واهتم بابراز العلاقة بينها وبين الدول العربية وناقش الاراء المتضــاربة حول دور حكومة العراق الهاشــمية فى هــذه الانقلابات . وانتهى الى ان خطة الهاشــميين كانت العمل من اجل الهلال الخصـيب لا عن طريق غزو سوريا مباشرة ، بل عن طريق اقامة حكومة سورية بواسطة انقلابات داخلية تفرض الاتحاد على الشعب السورى وعنــد وقــوع الانقلاب الاول بقيادة حسنى الزعيم ، ســاد اعتقاد بأنه يستهدف اقامة الهلال الخصيب . وترك الزعيم هذه الشــائعات دون تكذيب من باب المناورة وانهمرت على دمشق وفــود مــن الدول العربية المختلفة تستعلم عن الاتجــاه الحقيقى للانقــلاب . ذلك ان كلا مــن الاسرة السعودية والاسرة المالكة فى مصر كانت تخشى من تنفيذ مشروع الهلال الخصيب لا لانه يوسع دائرة النفوذ البريطانى فهذا لم يدخل فى اعتبار أى من الاسرتين وانما لوجود تنافس اسرى تافه بين الاسر المالكة فى المشرق العربى فبين السعوديين والهاشميين خصومات قديمة وقد اندثرت الان هذه الخصومات لان اســـاس الانقسام ليس بين أسر حاكمة بل بين معسكر تقدمى ورجعى . أما الاسرة المالكة فى مصر فكانت ترى أن توسيع ممتلكات الهاشميين يهدد تطلعاتها الى زعامة العالم العربى .

وبعد زيارة خاطفة قام بها نورى الســعيد لدمشق فى ١٦ ابريل سنة ١٩٤٩ وازن حسنى الزعيم بين اتجاهات الدول العربية المختلفـــة . فوجد أن مصلحته تقضى بأن ينضم الى المعسكر السعودى المصرى ، اذ اصبح يتطلع الى رئاسة الدولة ، وقد رحب الملك فاروق به ترحيبا شديدا فى مصر وشجعه على هذا الاتجاه حتى فاجـأ وزراءه بترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية .

هل رفض الزعيم فكرة الهلال الخصيب عن وطنية صادقة ؟ اذا تأملنا تصرفاته الاخرى فاننا نلاحظ ان كثيرا منها يبعث على الشك فموافقته السريعة على مشروع التابلاين بعد أن تــردد البرلمان السورى طويلا فى الموافقة عليه جعل بعض الوطنيين يعتقد بوجود مؤامرة أمريكيـــة وقد كان راى الوطنيين فى سوريا أن يســتخدم البترول للضغط على الدول الكبرى حتى تتراجع من تأييد اسرائيل . وفضلا عن ذلك اســتمع حسنى الزعيم الى السفراء الغــربيين الــذين لجوا الى اشراك سوريا فى احلاف عسكرية ولو ان الوقت لم يسمح له بأن يتخذ موقفا واضحا من هذه القضية .

كذلك لوحظ تردد السفير الفرنسى على قصر الرئاسة وكانت فرنسا تعارض هى الاخــرى مشروع الهلال الخصيب حتى تنتقم من بريطانيا التى سبق وان عملت على اخراجها من سوريا ويعدد المؤلف بعد ذلك اسباب السقوط السريع لاول انقلاب عسكرى : الابتعاد عن رفقـــاء الانقلاب من الضباط ، عدم الثقة فى الضباط العرب والاعتماد على عناصر اخرى كالشركس والاكراد مع التسليم بعدم وجود مشكلة كردية فى سوريا ثم تسليم انطون سعادة زعيم الحزب القومى السورى الى الحكومة اللبنانية وتمكينها من اعدامه وقد كان له انصار بين صغار الضباط فى الجيش الســورى .

ادعى سامى الحناوى قائد الانقلاب الثانى بأنه

جاء لينفذ اهداف الانقلاب الاول وهو تلميح الى مبدا الاتحاد مع العراق . وفضل أن ينفذ الخطة مجلس نيابى منتخب ، وبالفعل تأهب حزب الشعب الذى تفوق فى الانتخابات لتحقيق المشروع حينما قاد اديب الشيشكلى الانقلاب الثالث فى نفس العام ويلاحظ اذن ان المؤامرات الخارجية كانت أوضح فى الانقلاب الثانى منها فى اى انقلاب آخر فالشيشكلى كان من طراز جديد يختلف عن سابقيه . لقد اراد باسم المحافظة على النظام الجمهورى أن يمنع الاتحاد ولم يتهافت على السلطة وانما انتظر فترة نحو عامين يراقب الموقف حتى وجد ان النظام البرلمانى ودستور سنة ١٩٥٠ لم يحل مشكلات سوريا السياسية والاجتماعية لانه لا يمثل وجه البلاد الحقيقى قرر أن يتولى الحكم بنفسه ، وهو من جيل الضباط الشبان الذين تلقوا تعليما مصريا وقد حاول ان يعطى لحركته مضمونا سياسيا واجتماعيا ولكنه اصطدم فى سبيل تحقيق الاصلاحات بعناصر قوية كامنة فى المجتمع السورى المحافظ لقد شرع فى تحقيق الاصلاح الزراعى فاثار عليه سخط كبار الملاك والغى الاحزاب السياسية فاثار عليه نقمة محترفى السياسة واراد أن يقيم مجتمعا اكثر انسجاما وذلك بتحطيم النزعات الطائفية والاقليمية والعشائرية فاستاء منه زعماء الدروز التقليديون وهم زعماء اقطاعيون يتسترون وراء التعصب لمذهب دينى معين .

وكان جبل الدروز هو اقوى معاقل المعارضة ولا غرو فهو ضد أية حكومة منظمة قوية لذلك كان الصدام بينه وبين الشيشكلى الذى اراد ان يقيم حكومة مركزية قوية تسيطر بالفعل على البلاد وتجمع الضرائب بدقة كان الصدام بينهما امرا محتوما اثارت هذه العناصر جميعا الاضطرابات فى البلاد ووجدت الحكومة العراقية الفرصة سانحة لكى تلجأ مرة اخرى الى المؤامرات فهى تذكر كيف ان الشيشكلى اوقف مشروع الهلال الخصيب سنة ١٩٤٩ بعد أن صار قاب قوسين او ادنى من التحقيق ويعترف المؤلف فى هذه المناسبة ان بريطانيا صارت سنة ١٩٥٤ اشد تحمسا لتوحيد العراق وسوريا فى ظل العرش الهاشمى الموالى لها اكثر مما كانت عليه سنة ١٩٤٩ فقد زاد انتاج العراق من النفط واعتماد بريطانيا عليه ومن مصلحتها اذن ان تؤمن طرق نقله عبر الانابيب الممتدة فى الاراضى السورية .

لقد تولى الشيشكلى السلطة عن طريق الجيش ثم اراد ان يعتمد على حركة سياسية اسماها حركة التحرير العربى وكانت النتيجة أن أطاح به انقلاب عسكرى آخر فى فبراير سنة ١٩٥٤ ويختلف هذا الانقلاب عن سوابقه فى أنه لم ينفرد به شخص واحد كما أن بعض القائمين به عمل لحساب أحزاب اخذت تنمو فى سوريا فى تلك الحقبة مثل البعث والعربى الاشتراكى الذين اندمجا فى حزب واحد باسم حزب البعث العربى الاشتراكى . ومن ثم ترك القائمون بالانقلاب مستقبل البلاد لبرلمان سورى منتخب ويرى المؤلف أن هذا البرلمان انعكست فيه التغيرات التى طرأت على المجتمع السورى بدخول بعض الاحزاب اليسارية العقائدية التى تختلف اختلافا اساسيا عن الاحزاب التقليدية السابقة . ولو أن التقليدين ظلوا محتفظين بأغلبية المقاعد فى المجلس .

يفرد المؤلف بعد ذلك دراسة للحزبين الناشئين اللذين اثرا على سوريا فى تلك الفترة الحزب الشيوعى وحزب البعث رغم ان الحزب الاول لم يزد نوابه عن ٢٢ والثانى عن نائب واحد وتكمن قوتهما فى تدريب الاعضاء على العمل السياسى المنظم . وقد اكتسبا شعبية بمعارضتهما لحلف بغداد . ولكن الحزبين كانا خصمين لدودين فى نفس الوقت .

فالشيوعيون يرتبطون بالهيئة الدولية ويرون أن البعث قومى متطرف وبالتالى يمينى بينما يرى البعثيون أن الحزب الشيوعى غير قومى لانه يعادى مبدأ الوحدة العربية .

وينفى المؤلف الشائعات القائلة بأن عدنان المالكى كان تابعا لحزب البعث وانما كان من فريق الضباط الوطنيين الذين يعملون لمبادىء مجردة دون التبعية لحزب من الاحزاب غير أن حزب البعث استغل مقتله للدعاية لنفسه واحرز من وراء ذلك مكاسب جديدة . وكان الجيش السورى فى ذلك الوقت يعكس الانقسامات الموجودة فى مجلس النواب ومن ثم افتقد أهم عناصر تكوين الجيش الا وهى النظام والطاعة حسب تسلسل الرتب .

يتناول المؤلف بعد ذلك فى دراسة مطولة حلف بغداد ونتائجه بالنسبة للسياسة السورية الداخلية ويرى أنه نقطة تحول تبلورت بعده سياسة الحياد . كما أن النضال المشترك مع مصر ضد هذا الحلف كان الخطوة الاولى فى طريق الوحدة وقد صارت السياسة الخارجية لكل من مصر وسوريا متفقة فى جميع المسائل : كسر احتكار السلاح الغربى ، مكافحة الاحلاف

مع هذا الفارق وهو أن رجال الحكم فى سوريا لم يكونوا هم الذين يوجهون الحركة الوطنية كما هو فى مصر بل كانوا يخضعون لتوجيهاتها سواء من الجيش أو المعارضة فى مجلس النواب ولذا كان الموقف الداخلى متناقضا أشد التناقض . فالشبان الوطنيون فى الجيش يسيرون فى اتجاه وغالبية مجلس النواب التى لابد من الحصول على ثقتها لتكوين الحكومات تسير فى اتجاه آخر ونتج عن ذلك عدم استقرار الحكم سيما وان سوريا تعرضت فى هذه الفترة لمؤامرات عديدة اشترك فيها الضباط المنفيون بالخارج .

بعد تطهيرات متوالية فى الجيش حتى صار عددهم يوازى تقريبا عدد الضباط العاملين فى سوريا . ويروى المؤلف تفاصيل طريفة ومفيدة عن هذه المؤامرات التى كان اخطرها مؤامرة كان من المقرر تنفيذها فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ ويتساءل هل كان ذلك عن قبيل الصدفة أم انها دبرت لتوافق تاريخ العدوان الثلاثى على مصر لضرب الحركة الوطنية فى كلا القطرين مما وكان اطراف هذه المؤامرة متعددين بريطانيا الولايات المتحدة الحكومة العراقية بالتعاون مع الحزب القومى السورى واديب الشيشكلى وغيره من الضباط المنفيين .

وتأتى بعد ذلك مؤامرة امريكية محضة دبرت فى صيف سنة ١٩٥٧ كنتيجة للدعاية التىروجت فى الولايات المتحدة وهى أن سوريا تتحول الى التبعية للكتلة الشيوعية وقد صارت سوريا فى هذا العام محاطة من جميع الجهات بدول تدور فى فلك الغرب : تركيا والعراق عضوا حلف بغداد ، لبنان تحت ادارة كميل شمعون والسعودية والاردن وقد قبلت الحكومة الاولى بمبدا ايزنهاور أما الملك حسين فقد انتهى منذ وقت قصير من احداث انقلاب على الحكم الوطنى القائم فى الاردن بالتعاون مع المخابرات الامريكية وذلك خلال شهر ابريل ١٩٥٧ ولايبقى بعد ذلك من الدول المتاخمة للحدود السورية سوى اسرائيل . ووسط هذه الاخطار الداهمة تطلع الجيش السورى الى الوحدة . ونقول الجيش السورى لان الاحزاب المحترفة للسياسة ترددت أوعلى الاقل لم تكن تريد وحدة تامة وهى تختلف بذلك عن موقف الجماهير السورية التى أيدت الوحدة الثانية دون تردد .

لقد اشتهر الحزب الشيوعى بمعارضته لمبدا الوحدة العربية فلما رآها موشكة على التنفيذ أراد أن يسبق الاحداث بطلب وحدة شاملة من قبيل المناورة فلما رأى أن الجيش [illegible] ن يقيم وحدة تامة على الشروط التى وضعها الرئيس جمال عبد الناصر تغيب النائب الشيوعى الوحيد عن المجلس .

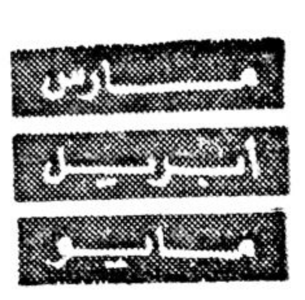
أما موقف حزب البعث فكان أكثر دقة فالحزب معروف أن مبادئه هى الحرية والاشتراكية والوحدة فكان من المفروض أن يكون اكثر الاحزاب ترحيبا بالوحدة التامة مع مصر سيما وأن حكومتها تطبق هذه المبادىء عمليا غير ان قيادة الحزب آنذاك مالت الى فكرة الاتحاد الفيدرالى واوفدت صلاح البيطار فى أعقاب الضباط الذين جاءوا الى مصر ليطلبوا الوحدة التامة ، وتدلنا العبارة التى تقدموا بها الى عبد الناصر على حالة الجيش السورى حينذاك فقد قالوا له « احمنا من أنفسنا أولا ومن السياسيين ثانيا » ذلك أن الخلافات داخل الجيش السورى كانت توشك أن تحطم قدرته العسكرية وتجعله عاجزا تماما عن تأدية مهمته الاولى الا وهى الدفاع عن الوطن ضد الخطر الاسرائيلى الرابض على الحدود .

هكذا نتبين أن زمام المبادرة نحو الوحدة الدستورية لم يأت من حكومة القاهرة بل من الجيش السورى ، لذلك كان منطقيا ان يتقبل وفد الجيش الشروط التى قدمت اليه لهذه الوحدة وهى حل الاحزاب وعدم تدخل الجيش السورى فى السياسة ووضع هذا الجيش تحت اشراف حكومة مركزية واحدة لافيدرالية وتوحيد الانظمة السياسية فى كلا الاقليمين من الجمهورية العربية المتحدة . وفى آخر لحظة حاول الساسة القدامى بالاضافة الى خالد العظم ربما بايحاء من صديقه بكداش أن يتقدموا مشروعا باتحاد فيدرالى وثيق دون أن يجدوا استجابة لدى احد فى الجيش السورى أو لدى المسئولين فى القاهرة .

لا شك أن حزب البعث قبل على مضض مبدأ حل الاحزاب السياسية ثم فكر زعماؤه فى أن يتخذوا من الاتحاد القومى وسيلة للسيطرة عليه على الاقل بالنسبة للاقليم السورى فلما لم يوفقوا فى الانتخابات التى جرت فى سوريا ابان عهد الوحدة فى الحصول على الاغلبية بلجان الاتحاد القومى شرعوا يتخلون عن المشاركة فى مسئولية الادارة بالجمهورية العربية المتحدة — وراحوا يعيدون تنظيم صفوفهم فى الخفاء وفى ختام بحثه يلاحظ المؤلف ان هذه الاحزاب المختلفة لم تكن ذات جذور عميقة فى الجماهير وبالتالى فان مواقفها لم تكن هى التى تقرر مصير سوريا فى نهاية الامر .

د. صلاح العقاد







الاتحاد السوفيتى :

٢٠–٢١: قام وزير الدفاع السوفيتى بزيارة رسمية للعراق وسوريا و ج٠ع٠م ٠

٢٢ : صدر بيان رسمى جاء فيه انه على حكومة اسرائيل ان تنفذ بلا مراوغة قرارات مجلس الامن الصادرة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، وقبل كل شىء سحب قواتها من جميع الاراضى العربية المحتلة. وقال البيان انه بخصوص الاعمال الاستفزازية الجديدة ضد الدول العربية فان الحكومة السوفيتية تقرر بكل حزم اصرارها فى الضغط بالتعاون مع الدول الاخرى المحبة للسلام لوقف العدوان الاسرائيلى وازالة كل الاثار المترتبة عليه وعودة القوات الاسرائيلية الى مواقعها التى كانت عليها قبل عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ ٠

٢٢ : تم فى موسكو توقيع بروتوكول التجارة بين الاتحاد السوفيتى وكوبا لعام ١٩٦٨ ٠

٢٣ : تم فى موسكو توقيع اتفاقية للتعاون الثقافى والعلمى بين الاتحاد السوفيتى والنمسا ٠

٢٨ : لقى رائد الفضاء يورى جاجارين مصرعه ٠

انظر ايضا : المانيا الديمقراطية (١ – ١٥) ، (٢٣ – ٢٤) ، السودان (١٨) ، (١٤) ، غانا (١٥) ، قبرص (٢٨) ، المجر (٥) ٠

الاردن :

٦ : تم توقيع اتفاقية للتعاون الفنى بين الاردن والمانيا الغربية .

٢١ : قامت القوات الاسرائيلية بعبور نهر الاردن فى عملية عسكرية استهدفت منطقة كرامة التى تعتبرها اسرائيل مقرا لقيادة قوات المقاومة الفلسطينية ٠

٢٨ : أعلنت وزارة الخارجية الامريكية أن اتفاقا وقع فى عمان ، ستستأنف الولايات المتحدة بمقتضاه ارسال شحنات من الاسلحة الى الاردن .

انظر ايضا : امارات الخليج (١٧) ، العراق (١) .

اسبانيا :

١٨–٢٠: اجتمع فى مدريد المسئولون البريطانيون والاسبان لبحث

مستقبل جبل طارق ولم يصل الطرفان الى اتفاق بينهما .

انظر ايضا : ج.ع.م (٣).

المانيا الاتحادية (الغربية) :

١٨ــ٢١: عقد الحزب الديمقراطي الاشتراكي مؤتمره في نوريمبرج واعيد انتخاب ويلي براندت رئيسا للحزب .

٣٠ : عقد وزير الخارجية ويلي براندت ــ اثناء زيارته لساحل العاج ــ مؤتمرا شهده ٢٩ سفيرا لالمانيا الغربية في الدول الافريقية ، ودار البحث حول العلاقات الالمانية الافريقية .

انظر ايضا : الاردن (٦) ، سويسرا (١٠) .

المانيا الديمقراطية (الشرقية):

٢١ : تم في برلين توقيع بروتوكول للتبادل التجاري والدفع مع ج.ع.م .

٢٣ــ٢٤: عقد في مدينة درسون اجتماع قمة لزعماء الاحزاب الشيوعية والحكومات في بلغاريا والمجر والمانيا الشرقية وبولندا والاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا . وصدر بيان مشترك جاء فيه ان المؤتمر ناقش عددا من القضايا السياسية والاقتصادية وتدعيم التعاون بين بلدان أوروبا الشرقية .

انظر ايضا : فيتنام الشمالية (١٤) .

أمارات الخليج :

١ : قام الشيخ احمد بن علي آل ثاني أمير قطر بزيارة للسعودية .

١٧ــ٢٢: قام الشيخ حامد بن عيسى آل خليفة ولي عهد البحرين بزيارة للاردن .

٢٥ــ٢٨: قام الشيخ عيسى آل خليفة حاكم البحرين بزيارة رسمية للعراق .

٣١ : أعلن الشيخ محمد بن أحمد الشارقي حاكم امارة الفجيرة أنضمامه الى اتحاد دبي وأبو ظبي .

انظر ايضا : المملكة المتحدة (٢٧) .

اندونيسيا :

١٧ــ٢٠: قام وزير الخارجية آدم مالك بزيارة رسمية لسنغافورة .

٢١ــ٣٠: عقد المؤتمر الاستشاري الشعبي ــ أعلى سلطة تشريعية ــ اجتماعاته في جاكرتا، ووافق على تعيين الجنرال سوهارتو رئيسا للجمهورية لمدة خمس سنوات وارجاء الانتخابات حتى عام ١٩٧١ .

انظر ايضا : ماليزيا (٤) .

بلغاريا :

٦ــ٧: عقدت في صوفيا اجتماعات دول حلف وارسو التي شهدها قادة الاحزاب ورؤساء الحكومات ووزراء الدفاع في دول أوروبا الشرقية المنضمة للحلف .

تناولت المحادثات تنسيق جهود الدول الاعضاء فيمايقدمونه من مساعدات لفيتنام الشمالية، المشروع الامريكي السوفيتي الخاص بعقد معاهدة لحظر انتشار الاسلحة الذرية ، الامن الاوروبي .

٢٠ــ٢٦: قام رئيس الوزراء تيودور جيفكوف بزيارة رسمية لتركيا . وصدر بيان مشترك اعرب عن قلق الجانبين البلغاري والتركي ازاء الحرب الفيتنامية وطالبا بايجاد تسوية سلمية وعاجلة لقضية فيتنام على اساس اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ .

بنما :

٢٤ : ادانت الجمعية الوطنية الرئيس ماركو روبليس بتهمة القيام بنشاط سياسي غير دستوري وقررت وقفه عن ممارسة مهام منصبه ، على أن يتولى ماكس دلفاليه نائب رئيس الجمهورية مهام الرئيس .

٢٥ : رفض ماركو روبليس تنفيذ قرار الجمعية الوطنية ، وانحاز بجانبه الحرس الوطني . بينما أيدت كتلة حزب الاتحاد الوطني دلفاليه ، وتفاقم الصراع على السلطة في بنما وجرت بعض الاعتقالات .

تانزانيا :

١ : اختتم الرئيس نيريري زيارته لليبريا .

١ــ٤: قام الرئيس نيريري بزيارة للسنغال أجرى خلالها محادثات مع ليوبولد سنغور رئيس جمهورية السنغال . وصدر بيان مشترك أيد فيه الرئيسان كل الجهود التي تبذل لتعزيز الوحدة الافريقية واشار البيان الى استعداد البلدين لمحاولة تسوية أية خلافات افريقية طبقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

٤ــ٦: قام الرئيس التانزاني بزيارة بزيارة رسمية لـ ج.ع.م وأجرى محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر ، وصدر بيان مشترك أكد فيه الرئيسان ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية انسحابا كاملا من الاراضي المحتلة ، كما أكد البيان الاهمية الحيوية لسياسة عدم الانحياز .

تركيا :

٣٠ : اقر البرلمان التركي القانون الانتخابي الجديد الذي يهدف الى قصر عدد الاحزاب السياسية على حزبين بدلا من التسعة أحزاب القائمة .

انظر ايضا : بلغاريا (٢٠)، ج.ع.م (١٣) ، ليبيا (١٩) ، يوجوسلافيا (٢٩) ، اليونان (١٢) .

تشيكوسلوفاكيا :

١٠ : اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكي وانتخبت الكسندر دوبشيك رئيسا للحزب بدلا من أنطونين نوفوتني .

١١ : قدم ميشيل شودبت رئيس المجلس الوطني التشيكي استقالته من منصبه .

١٥ : اقالت الحكومة التشيكوسلوفاكية وزير داخليتها والنائب العام فيها بعد توصية برلمانية اعربت عن عدم الثقة باعمالها .

٢٢ : قدم انطونين نوفوتني استقالته من منصبه كرئيس للجمهورية .

٣٠ : تم انتخاب الجنرال لودفيك سفوبودا رئيسا للجمهورية .

الجزائر :

٥–٢٢: جرت في وزارة الخارجية الجزائرية محادثات اقتصادية بين الجزائر وفرنسا .

٧ : تم تعيين شريف بلقاسم الامين العام السابق لجبهة التحرير الوطني وزيرا للدولة للشئون المالية والتخطيط ونائبا لرئيس الوزراء ، والعربي طيبي وزيرا للزراعة والاصلاح الزراعي ومعزوزي محمد السعيد وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية .

١٢ : تم توقيع بروتوكول لتبادل بين الجزائر وبولندا لعام ٦٨ — ٦٩ .
انظر ايضا : ج.ع.م (٣)، سوريا (١٥) ، العراق (١٦) ، يوغوسلافيا (٨) .

ج . ع . م :

٢ : القى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا في المؤتمر العمالي بحلوان، تحدث فيه عن الموقف الداخلي والخارجي .

٣ : عاد محمود رياض وزير الخارجية من جولته التي زار خلالها ليبيا والمغرب واسبانيا والجزائر . وكان قد اجتمع بوزير خارجية ايطاليا في بداية رحلته بروما .

٤ : تم توقيع البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية المعقودة بين ج.ع.م وبلغاريا لعام ٦٨ — ١٩٦٩ .

١٠–١١: أمضى الرئيس جمال عبد الناصر يومين مع الضباط والجنود في جبهة القتال . وتحدث اليهم عن الموقف الداخلي والخارجي .

١٤–١٧: قام وزير الخارجية بزيارة لتركيا واجرى محادثات مع المسئولين في انقره ، وصدر بيان مشترك أكدت فيه الدولتان وجوب انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة .

١٨ : تم في القاهرة توقيع بروتوكول التبادل التجاري لعام ١٩٦٨ بين ج.ع.م وكوريا الشمالية .

١٩ : تم توقيع اتفاقية للثقافة والتعاون الفني مع فرنسا .

٢٠ : تم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر .

٢١ : تم توقيع اتفاقية للتعاون العلمي والتكنولوجي مع رومانيا .
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (٢٠ — ٢١) ، المانيا الديمقراطية (٢١) ، سوريا (١٥) يوغوسلافيا (١ — ١٧).

الجمهورية العربية اليمنية :

٥–١٤: قام الفريق حسن العمري رئيس الوزراء بزيارة لـ ج.ع.م
انظر ايضا : المملكة العربية السعودية (١٧) .

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية :

٢ : عقدت الجبهة القومية مؤتمرا عاما اشتركت فيه القيادات المحلية للجبهة القومية ، وبحث المؤتمر اعادة بناء وتنظيم الجبهة وتقويتها وتحديد علاقته بالتنظيمات الشعبية في الدول العربية .

١٠ : تقرر انشاء مجالس شعبية في الاقاليم . وتم انتخاب هيئة قيادية جديدة للجبهة القومية .

٢٠ : وقعت في عدن محاولة انقلاب فاشلة .

٢٦ : أعلنت الحكومة ان الملحق العسكري الامريكي والى بيري شخص غير مرغوب فيه .
انظر ايضا : المملكة المتحدة (١) .

جواتيمالا :

١٩ : قررت الحكومة احلال حالة الطوارىء بدلا من الاحكام العرفية التي اعلنت يوم ١٩ يناير الماضي عقب اغتيال اربعة عسكريين امريكيين بينهم رئيس البعثة العسكرية في جواتيمالا .

رومانيا :

انظر : ج.ع.م (٢١) ، المجر (٥) ، يوغوسلافيا (٢١).

السنغال :

٢٤–٢٥: عقد رؤساء اربع جمهوريات افريقية يجرى فيها نهر السنغال مؤتمر قمة ، وقد حضره الرؤساء احمد سيكوتوري (غينيا) ، ليوبولد سنغور (السنغال) ، ومختار ولد داده (موريتانيا) وموديبوكيتا (مالي)، وصدر بيان مشترك قرر فيه الرؤساء تشكيل منظمة دول حوض نهر السنغال، وأيد البيان نضال الشعب العربي ضد العدوان الصهيوني وطالب بانسحاب القوات الصهيونية من الاراضي العربية.
انظر ايضا : غينيا (١٩) .

السودان :

١٨ : وافق مجلس الوزراء على اتفاقيات الاسلحة التي عقدها

السودان مع الاتحاد السوفيتي ويوجوسلافيا وبلغاريا .

١٩ : تسلم السيد اسماعيل الازهرى رئيس مجلس السيادة رسالة من الرئيس الكونغولى موبوتو تتعلق بالازمة الواقعة بين الكونغو كينشاسا وروانـدى ، وذلك بشأن المرتزقة البيض المحتجزين فى روانـدى والذين تطالب الكونغو بتسليمهم اليها .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي (٢٠ – ٣١) ، يوجوسلافيا (١ – ١٧) .

سوريا :

١٥–٢٣ : تام د. ابراهيم ماخوس نائب رئيس الوزراء بزيارة لـ ج.ع.م والجزائر والعراق .

انظر أيضا : العراق (٤) ، المجر (٥) .

سويسرا :

١٠ : تعهدت سبع دول غربية مشتركة فى مجمع الذهب بالابقاء على سعر الذهب ثابتا – ٣٥ دولارا للاوقية – وذلك لمواجهة الاندفاع على شراء الذهب ، وجاء هذا التعهد فى اجتماع سرى عقده رؤساء البنوك المركزية فى الدول السبع وهى الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية وايطاليا وهولندا والسويد وسويسرا .

١٤ : انهى مؤتمر جنيف لنزع السلاح مناقشاته حول المعاهدة التى تقدم بها وفدا الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لحظر انتشار الاسلحة النووية واحالهما الى الجمعية العامة للامم المتحدة .

انظر أيضا : فيتنام الشمالية (١٩) .

الصومال :

١٣–٢٦ : قام محمد ابراهيم عجال رئيس وزراء الصومال بزيارة لايطاليا والولايات المتحدة وبريطانيا .

العراق :

١ : قام اسماعيل خير الله وزير الخارجية بالنيابة بزيارة للاردن والكويت .

٤ : تم توقيع اتفاقية للتعاون الاعلامى والثقافى بين سوريا والعراق .

١٦–٢٠ : غادر الوفد العراقى برئاسة اديب الجادر – رئيس شركة النفط الوطنية العراقية – مدينة الجزائر ، بعد اجراء محادثات حول تنسيق السياسة البترولية بين البلدين .

١٩ : قررت وزارة الخارجية تبادل التمثيل الدبلوماسى على مستوى السفارة مع جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي (٢٠ – ٣١) ، امارات الخليج (٢٥) ، سوريا (١٥) ، المجر (١٤) .

غانا :

١٥ : عادت العلاقات الدبلوماسية العادية بين الاتحاد السوفيتي وغانا بعد أن كانت شبه مقطوعة منذ استدعاء السفير السوفيتي الى موسكو مباشرة عقب قلب نظام الرئيس نكروما .

غينيا :

١٩–٢٠ : اجتمع فى كناكرى وزراء خارجية مالى وموريتانيا والسنغال وغينيا ، تمهيدا لعقد مؤتمر القمة بين رؤساء هذه الدول التى تم يوم ٢٤ من الشهر فى السنغال .

انظر أيضا : السنغال (٢٤) ، يوجوسلافيا (٨) .

فرنسا :

٢٧ : تم تعيين الجنرال ميشيل أوجيه رئيسا لاركان الجيش الفرنسى خلفا للجنرال شارلس ايبريه .

انظر أيضا : الجزائر (٥) ، ج.ع.م (١٩) ، فلسطين (٥) ، المجر (٢٥ – ٣٠) ، السعودية (١) ، النيجر (٤) .

فلسطين :

٥ : قام الجنرال زفى تسور نائب وزير الدفاع الاسرائيلى بزيارة لباريس واجرى محادثات مع وزير الدفاع الفرنسى .

١٧ : أصدرت جبهة التحرير الشعبية – الجناح العسكرى لمنظمة التحرير الفلسطينية – بيانا عن عملياتها داخل الاراضى المحتلة .

١٧–٢٠ : عقد زعماء منظمة التحرير الفلسطينية اجتماعا مع ممثلى منظمة « فتح » وقد اتفق الجانبان على القواعد التى سيكون بمقتضاها المجلس الوطنى الفلسطينى لتوحيد العمل العسكرى والسياسى داخل الاراضى المحتلة .

٢٤–٢٨ : قام ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل بزيارة لبريطانيا وهولندا وبلجيكا .

٢٦ : أعيد انتخاب زالمان شازار رئيسا لاسرائيل لمدة خمس سنوات أخرى فى اقتراع سرى اجراه الكنيست .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي (٢٢) ، الاردن (٢١) ، ج.ع.م (١٣) ، المجر (٥) .

فنلندا :

١ : حلف يورهو كيكونين اليمين كرئيس للجمهورية لمدة ست سنوات أخرى فى احتفال اقيم بمجلس النواب .

٢٢ : تم تشكيل الحكومة الجديدة التى دخلها ممثلون عن خمسة احزاب سياسية فى فنلندا برئاسة ماتو كويفستو من الحزب الديمقراطى الاشتراكى .

فيتنام الشمالية :

١٠ : تم توقيع اتفاق للتعاون العلمى والفنى مع كوبا .

١١ : اذاعت حكومة هانوى بيانا رسميا احتجت فيه على اليابان لسماحها باستخدام امريكا لاراضيها كقاعدة لطائرات ب - ٥٢ في عدوانها على شعب فيتنام وحملتها مسئولية اشتراكها الفعلى في حرب فيتنام .

١٤ : قام وزير التجارة الخارجية على رأس وفد بزيارة لالمانيا الشرقية.

١٦ : وصل الى برن مبعوث فيتنام الشمالية واجرى محادثات مع المسئولين في الحكومة السويسرية. وجاءت هذه الزيارة بعد ان اعلنت سويسرا يوم ١٦ في الشهر الحالى تعيين سفير سويسرا لدى الصين ممثلا رسميا لها في فيتنام الشمالية

قبرص :

١١ : وافق مجلس الامن على مد فترة بقاء القوات التابعة للامم المتحدة في قبرص ثلاثة اشهر اخرى بناء على اقتراح يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة .

٢٨ : تم توقيع اتفاقية تجارية بين الاتحاد السوفيتى وقبرص .

الكاميرون :

١ : اعلن احمد واهيدجو رئيس الجمهورية ان بلاده لن تنضم الى الاتحاد المقترح لدول وسط افريقيا .

كندا :

٨ : اعلن وزير المالية ان كندا توصلت الى اتفاقات للحصول على قروض ائتمانية امريكية تبلغ ٩٠٠ مليون دولار .

٢١ : اعلن رئيس الوزراء ليستربيرسون ان الاتفاقية حول القيادة الدفاعية الجوية لامريكا الشمالية قد جددت اليوم لمدة خمس سنوات بين الولايات المتحدة وكندا .

الكونجو كينشاسا :

١٥ : اختتم مؤتمر وزراء خارجية دول وسط افريقيا الثلاث (الكونجو كينشاسا وتشاد وافريقيا الوسطى) اجتماعاتهم في كينشاسا وصدر بيان جاء فيه ان المؤتمر وافق على مشروع ميثاق للدول المتحدة لوسط افريقيا وقرر تشكيل لجان فنية لاعداد اتفاقيات للتعاون بينهم

انظر ايضا : السودان (١٩).

لبنان :

١ : تقرر انشاء سفارة للبنان في نيروبى .

ليبيا :

١٩ : بدأت طرابلس محادثات بين تركيا وليبيا تستهدف توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين والعمل على تنفيذ الاتفاق التجارى الذى عقد بينهما .

انظر ايضا : ج.ع.م (٣) .

ماليزيا :

٤ : قام رئيس الوزراء تنكو عبد الرحمن بزيارة رسمية لاندونيسيا

المجر :

٥ : انتهت اجتماعات المؤتمر الاستشارى للاحزاب الشيوعية والعمالية التى بدأت في ٢٦ فبراير ، وكانت رومانيا قد قاطعت المؤتمر في اول مارس اثر هجوم الوفد السورى على السياسة الرومانية تجاه اسرائيل وصدر بيان مشترك عن المؤتمر اعلن الدعوة لعقد مؤتمر شيوعى في موسكو .

١٤ : تم في بودابست التوقيع على برنامج التعاون الثقافى بين العراق والمجر خلال عامى ٦٨/٦٩ .

٢٥-٣٠: قام جينوفوك رئيس الوزراء بزيارة رسمية لباريس .

المملكة العربية السعودية :

١ : وصل الى بلاده وزير الدفاع السعودى بعد انتهاء زيارته لفرنسا وبلجيكا ، وصرح بأن مباحثاته في باريس تناولت مختلف الشئون العربية بالاضافة الى صفقة الاسلحة كما ان زيارته لبلجيكا اسفرت عن عقد صفقة معدات عسكرية .

١٧ : ابلغ الملك فيصل اللجنة الثلاثية الخاصة باليمن انه لابد من عقد مؤتمر عام يضم كل الاطراف اليمنية لتقرير مصير البلاد .

انظر ايضا : امارات الخليج (١) .

المملكة المتحدة :

١ : تمت الموافقة على قانون الحد من هجرة الملونين من دول الكومنولث الى بريطانيا .

٥ : وافق مجلس العموم البريطانى على سياسة الحكومة الدفاعية الجديدة التى تقضى بسحب القوات البريطانية من شرق السويس قبل نهاية ١٩٧٠ .

١١ : اعلن وزير الدولة لشئون الخارجية البريطانية ان وعد بريطانيا بتقديم قرض قيمته ٦٠ مليون جنيه الى اليمن الجنوبية الشعبية لم يعد قائما نظرا للاوضاع التى استجدت هناك بعد الاستقلال . وقال انه لم يحدد بعد موعد لاجراء محادثات حول تقديم معونة الى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

١٥ : استقال جورج براون وزير خارجية بريطانيا وعين مايكل ستيوارت وزير الدولة للشئون الاقتصادية خلفا له .

١٥ : تقرر في بريطانيا اغلاق سوق الذهب للحيلولة دون تدهور اسعار الذهب .

٢٧ : دعت وزارة الخارجية كلا من سير ستوارت كروفورد المقيم السياسى في البحرين (يمثل بريطانيا في منطقة الخليج) ، وسير دينس رايت سفير بريطانيا في ايران ، لاجراء محادثات في لندن حول انسحاب القوات البريطانية من الخليج .

انظر ايضا : اسبانيا (١٨) ، سويسرا (١٠) ، الصومال (١٣)، فلسطين (٢٤) ، موريشيوس (١٢)

موريشيوس :

١٢ : احتفلت جزر موريشيوس فى المحيط الهندى بالحصول على استقلالها وقرر حزب المعارضات (الحزب الديمقراطى الاشتراكى) مقاطعة الاحتفالات وتم توقيع اتفاق للدفاع المتبادل مع المملكة المتحدة .

النيجر :

١ : اعلن الرئيس هامانى ديورى رئيس الجمهورية موافقة بلاده على الانضمام للاتحاد المقترح لدول وسط افريقيا .

٤ : قام رئيس الجمهورية (ورئيس منظمة مجموعة الدول الافريقية الملاجاشيه) بزيارة لفرنسا أجرى خلالها محادثات مع الرئيس الفرنسى ديجول حول التبادل التجارى بين البلدين وارتباط الثمانى عشر دولة افريقية بالسوق المشتركة .

نيجيريا :

١٣ : قام أوكوا اريكبو وزير خارجية نيجيريا بزيارة لـ ج.ع.م .

٢٢ : اعلنت الحكومة الاتحادية أن قواتها استولت على مدينة أونيتشا وهى أحدى مدن الاقليم الشرقي المتمرد (بيافرا) .

٣١ : اعلن بلاغ رسمى أن القوات الاتحادية استولت على مدينة ايفو اكليمى المركز التجارى لحركة بيافرا الانفصالية .

نيوزيلندا :

٢٩ : عقد فى ولينجتون اجتماعات المستشارين العسكريين لحلف جنوب شرق اسيا .

الهند :

٣٠ : اختتم مؤتمر التنمية والتجارة

[illegible]

من الانجازات وتميزت المناقشات بخلافات واسعة فى الرأى بمصادمات سياسية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ومن بين قرارات المؤتمر الموافقة على قرار يقضى بعمل دراسة شاملة تهدف الى رفع القيود التى تفرضها الدول الغنية على دخول منتجات الدول النامية الى اسواقها واتخذ المؤتمر قرارا بابعاد حكومة جنوب افريقيا من المؤتمر بسبب سياسة التفرقة العنصرية التى تنتهجها .

هولندا :

١٢ : قام وزير خارجية هولندا بزيارة ليوجوسلافيا وقع خلالها عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والفنية والصناعية بين البلدين .

انظر ايضا : سويسرا (١٠)، فلسطين (٢٤) .

الولايات المتحدة :

١٣ : رفضت وزارة الخارجية الامريكية السماح لايان سميث رئيس وزراء روديسيا العنصرى بزيارة الولايات المتحدة الامريكية .

١٦ : اعلن السناتورى روبرت كيندى قراره اليوم بترشيح نفسه عن الحزب الديمقراطى لخوض معركة انتخابات الرياسة الامريكية فى نوفمبر ١٩٦٧ .

١٨ : قرر مؤتمر محافظى البنوك المركزية لدول مجمع الذهب السبع اتباع نظام سعرين للذهب ، احدهما للسوق الحرة والاخر للسوق الرسمية .

انظر ايضا : الاردن (٢٨) ، النمسا (١٤) ، جمهورية اليمن الجنوبية (٢٦) ، سويسرا (١٠) ، (١٤) ، الصومال (١٣) ، كندا (٨) ، (٣١) .

اليابان :

١٩ : تم فى طوكيو توقيع أول اتفاق تجارى بين اليابان ومنغوليا .

انظر ايضا : فيتنام الشمالية (١٣) .

يوجوسلافيا :

١ ـ ١٧ : قام ادوارد كارديلى المبعوث الشخصى للرئيس تيتو بزيارة رسمية لزامبيا وكينيا واوغندا وج.ع.م فى نطاق جولته فى الدول غير المنحازة لبحث فكرة عقد مؤتمر موسع للدول غير المنحازة وكان المبعوث اليوجوسلافى قد زار فى اواخر فبراير كلا من تانزانيا والسودان .

٨ : بدا سيفتو بزارفوكبا لونيتش عضو مجلس اتحاد الجمهوريات اليوجوسلافية والمبعوث الخاص للرئيس تيتو بجولة زار خلالها الجزائر ومالى وغينيا وعددا من دول العالم الثالث .

٢١ ـ ٢٣ : قام وزير الخارجية ماركو نيكيزيتش بزيارة لرومانيا .

٢٩ ـ ٣١ : قام رئيس وزراء يوجوسلافيا على رأس وفد رسمى بزيارة لتركيا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين الاتراك حول تطورات الموقف فى الشرق الاوسط والقضايا العالمية الاخرى والعلاقات بين البلدين .

انظر ايضا : السودان (١٨) ، هولندا (١٢) .

اليونان :

١٢ ـ ٢٣ : عقدت المرحلة الاولى من المحادثات بين الجانبين التركى واليونانى بوزارة الخارجية اليونانية لتسوية المشاكل المعلقة بين البلدين .

١٥ : اعلن رئيس الوزراء جورج بابادو بولس أن الدستور الجديد سيطرح للاستفتاء فى أول سبتمبر ١٩٦٨ .

ابريل

الاتحاد السوفيتي :

٢-٧: تام رئيس الوزراء اليكسى كوسيجين بزيارة رسمية لايران ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى طهران حول التعاون التجارى والفنى بين البلدين ، وصدر بيان مشترك عن المحادثات طالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية.

٣ : عاد جريتشكو وزير الدفاع الى موسكو ، بعد زيارة لكل من العراق وسوريا و ج.ع.م .

٥ : اعلنت الحكومة السوفيتية تأييدها الكامل للبيان الذى أصدرته حكومة فيتنام الشمالية بشأن استعدادها لارسال ممثلين عنها لاجراء محادثات مع ممثلين أمريكيين بوقف الغارات وجميع أنواع العمليات الجوية بدون قيد أو شرط .

١١ : اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى بيانا اشارت فيه الى خطورة الموقف فى الشرق الاوسط نتيجة للاعمال العدوانية «للدوائر الحاكمة الاسرائيلية التى تساندها الامبريالية الامريكية » وقالت اللجنة انها تؤيد الخطوات التى اتخذها المكتب السياسى والحكومة السوفيتية فى مساندة الدول العربية لازالة اثار العدوان والتأييد الشامل للقوى التقدمية فى الدول العربية .

١٢-٢٣ :تام وفد مجلس السوفيت الاعلى بزيارة لتركيا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى انقره تناولت العلاقات القائمة بين البلدين .

١٧-٢١ :تام الكسى كوسيجين على رأس وفد رسمى بزيارة لباكستان، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس أيوب خان ، وصدر بيان مشترك عن المحادثات ، جاء فيه أن السلام لن يتحقق فى الشرق الاوسط الا بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية المحتلة .

٢٢ : تم فى موسكو التوقيع على اتفاقية بين الاتحاد السوفيتى وبريطانيا والولايات المتحدة حول تقديم مساعدة مشتركة لرواد الفضاء.

انظر ايضا : المجر (٢٤) ، بلغاريا (١٦) ، تركيا (٢٦) ، ج.ع.م (١٨) ، السودان (٢٨)، فرنسا (١٨) ، الهند (٣٠) ، اليابان (١٠) ، يوجوسلافيا (١٥).

اثيوبيا :

٢٨ : تام الامبراطور هيلاسيلاسى بزيارة رسمية للهند ، أجرى خلالها محادثات مع السيدة انديرا غاندى رئيسة الوزراء .

الاردن :

٦-٧: تام الملك حسين بزيارة لـ ج.ع.م ، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر حول الموقف العربى الراهن .

١٥-٢٣: تام الملك حسين بجولة زار خلالها العراق والكويت وبعض امارات الخليج العربى والمملكة العربية السعودية ، وأجرى محادثات مع المسئولين العرب تناولت الوضع العربى الراهن وموضوع عقد مؤتمر قمة عربى .

وفى السعودية حضر الملك حسين المحادثات الثلاثية مع الملك فيصل والملك الحسن الثانى .

١٥ : تم توقيع اتفاق لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت والنقل بين الاردن وقطر .

١٦ : اعلن فى عمان قيام تجمع وطنى يضم فى عضويته الاتحادات المهنية والعمالية واتحاد المراة وممثلى كافة الاتجاهات السياسية وعددا كبيرا من الشخصيات الاردنية ، ويستهدف التجمع الوطنى مواجهة المرحلة الحاسمة التى تمر بها الامة العربية ، كما تم اعلان ميثاق مرحلى للتجمع .

٢٥ : جرى تعديل وزارى فى حكومة الاردن .

٢٩ : تام الملك حسين بزيارة لبريطانيا فى بداية جولته فى العواصم الاوروبية .

انظر ايضا : المغرب (٢٠) ، المملكة العربية السعودية (٢١).

اسبانيا :

٢٠ : تام وفد اقتصادى اسبانى بزيارة لسوريا ، أجرى خلالها محادثات حول التبادل التجارى بين البلدين.

أفغانستان :

١-٢: تام الملك محمد ظاهر شاه بزيارة للبنان .

السويد :

٢٧ : قام وكيل وزارة الخارجية بزيارة لـ ج.ع.م وأجرى محادثات مع المسئولين فى القاهرة تناولت تطورات الموقف فى الشرق الاوسط .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

١١ : تم فى برلين توقيع اتفاقية تقدم بمقتضاها حكومة بون لبريطانيا ٧١٠ مليون مارك كل عام مقابل بقاء القوات البريطانية فى منطقة الراين .

٢٥ـ٣٠ : قام الرئيس الالمانى لوبيكه مع وزير الخارجية ويلى برانت بزيارة رسمية لتونس .

انظر ايضا : فرنسا (٢١) .

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

٧ : تم الاستفتاء على مشروع الدستور المعدل بأغلبية ٩٥ فى المائة .

المجر :

٢٤ : عقد فى بودابست المؤتمر التحضيرى للاحزاب الشيوعية لاعداد جدول اعمال مؤتمر القمة الشيوعى العالمى المزمع عقده فى موسكو فى اواخر عام ١٩٦٨ .

انظر ايضا : ايران (١) ، ج.ع.م (١٨) ، رومانيا (٢٥) .

امارات الخليج :

١ـ٤ : قام الشيخ احمد بن على آل ثانى حاكم امارة قطر بزيارة للسعودية .

١٣ : اجتمع الشيخ راشد حاكم امارة دبى والشيخ زايد حاكم امارة ابو ظبى وبحثا الخطوات التى يمكن اتخاذها فى المستقبل لاقامة اتحاد لامارات الخليج العربى .

٢٣ : وجه الشيخ عيسى بن سلمان حاكم البحرين الدعوة رسميا الى حكام امارات الخليج لحضور أول اجتماع للمجلس الاعلى لاتحاد الامارات العربية يوم ١٩ مايو فى مدينة المنامة .

انظر ايضا : الاردن (١٥) ، سوريا (٢١) ، لبنان (٢٤) ، المملكة السعودية (٨) .

اندونيسيا :

١ـ٤ : قام الرئيس الاندونيسى سوهارتو بزيارة لكمبوديا ، اجرى خلالها محادثات مع الامير نورودم سيهانوك رئيس دولة كمبوديا . وصدر بيان مشترك عن المحادثات جاء فيه أن الرئيس سوهارتو يعتقد فى ضرورة التسوية السلمية لحل مشكلة فيتنام ، واضاف البيان أن الامير سيهانوك اعرب عن تأييده بلا تحفظ للنقاط التى تلتزم بها فيتنام الشمالية ، وايد البرنامج السياسى لجبهة التحرير الوطنى الفيتنامى وهى الممثل الحقيقى الوحيد لشعب فيتنام الجنوبية .

ايطاليا :

٩ـ١١ : عقد فى روما مؤتمر القوى التقدمية لدول حوض البحر الابيض المتوسط بحضور ١٧ وفدا يمثلون الاحزاب والحركات التقدمية فى المنطقة ، واتخذ المؤتمر فى ختام جلساته عدة قرارات منها المطالبة بانسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق العربية المحتلة وتأييد نضال شعب فيتنام ضد العدوان الامريكى .

انظر ايضا : الجمهورية العربية اليمنية (٤) .

ايران :

١ : تم فى طهران توقيع اتفاق اقتصادى وفنى مع المجر ، تقدم بمقتضاه المجر لايران قرضا قيمته ٤٠ مليون دولار .

٢٢ : عقد فى طهران مؤتمر الامم المتحدة لحقوق الانسان وحضره ، وفود تمثل ١٣٠ دولة .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٢) ، المغرب (١٢) ، يوجوسلافيا (١٥) .

باكستان :

٢٤ : قدم شريف الدين بيرزاده وزير الخارجية استقالته ، وخلفه ارشاد حسين المندوب السامى الباكستانى .

٢٧ : تم فى روالبندى التوقيع على اتفاقية للتجارة والدفع مع الصين تقضى بزيادة التبادل التجارى بين البلدين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٧) ، نيوزيلندا (٢) .

بلغاريا :

١٤ـ٢٠ : قام تشيزار افراموف نائب رئيس الوزراء على رأس وفد بلغارى بزيارة لسوريا ، وتم توقيع عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادى والتجارى بين البلدين .

١٦ : قررت بلغاريا ونيبال اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفارة .

١٦ : قام وزير الدفاع البلغارى بزيارة للاتحاد السوفيتى .

٢٦ : وصل الى صوفيا قادما من براغ الوفد الحزبى والحكومى البلغارى برئاسة تيودور زيفكوف رئيس الوزراء والسكرتير الاول للحزب الشيوعى البلغارى ، بعد زيارة لتشيكوسلوفاكيا ، تم خلالها توقيع معاهدة لتوثيق اواصر الصداقة والتعاون بين البلدين .

بناما :

٥ : قضت المحكمة العليا بأن الرئيس ماركو روبليس هو الرئيس الشرعى لبناما . وقالت المحكمة ان البرلمان تجاوز حقوقه بالموافقة على عزله .

بولنــدا :

٨ : تــدم ادوارد أوشاب الرئيـس البولندى استقالته الى البرلمان.

١١ : انتخـب البرلمان ماريان سبايكا لسكى وزير الدفاع السابق رئيسا لبولنــدا .

تانزانيا :

١٣ : اعترفت تانزانيا ببيافرا ـ الاقليم الشرقى الذى أعلن انفصاله عن نيجيريا ـ كدولة مستقلة ذات سيادة . وتانزانيا هى الـدول الأولــى التى اعترفت بحـكومة بيافرا .

انظر ايضا : روديسيا (٢٠) ، فيتنام الشمالية (٢) ، نيجـيريا (١٧) .

تركيـا :

١٦ : بدأت فى انقره المحادثات الرسمية بين المسئولين الاتراك واليونانيين حول القضية القبرصية .

١٩ : تم توقيع اتفاق تركى سـوفيتى يقضى بمد خط حديدى مباشر بين موسكو واستانبول .

٢٦ : صرح وزير خارجية تركيا اثنـاء وجوده فى لندن ـ لحضــور اجتماعات المؤتمر الوزارى للحلف المركزى ـ أن بلاده تستنكر الاحتـلال الاسرائيلـى للاراضى العربية . وقال أن ما تدافع عنه تركيـا فى الشرق الاوسط هـو المبادىء التى تتمثل فى عـدم السماح باحتلال اراضى دولـة اخرى من طريق استخدام القوة أو الحصول على مزايا سياسية باستخدام القوة أو قبول الامر الواقـع كقاعـدة للتسـوية فى المستقبل .

٢٧ : قام الرئيس التركى بزيارة رسمية للعراق .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٣) ، المغــرب (١٥) ، يوجوسلافيا (٢) .

تشـــاد :

٢ : وقع رؤساء جمهوريات افريقيـا الوسطى وتشاد والكونغوكينشاسا على الميثاق التأسيسى لاتحـــاد دول أفريقيا الوسطى « يوياك ».

٦ : قام المبعوث الشخصى لرئـيس الجمهورية بزيارة للجزائر وأجرى محادثات مع المسئولين هناك ، وصرح برغبـة بـلاده فى اقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر .

انظر ايضا : كونجو برازفيل (٢) ، كونجو كينشاسا (٢٣) .

تشيكوسلوفاكيا :

٣ : استقال الجنرال لومسكى وزيـر الدفاع واوتاكار سيمونيك نائب رئيس مجلس الوزراء من مناصبهما فى الحزب والحكومة .

٥ : تم اختيـــار أولدرتيش تشرنيك نائب رئيس الوزراء رئيسا للوزارة الجديدة خلفا لجوزيف لينارت . واقرت اللجنة المركزية للحـــزب الشيوعى اعضاء هيئة الرياسة الجديدة بالاقتراع السرى .

١٠ : اصدر الحزب الشيوعى التشيكى النقاط الاساسية «لبرنامج عمل» يهدف الى اصلاح النظام السياسى فى البلاد .

١٨ : انتخب جوزيف سمركوفسكى رئيسا للجمعية الوطنية التشيكية خلفا لبوخســلاف لاستوفيكا الــذى استقال من منصبه .

٢٧ : اعلنت تشيكوسلوفاكيا انها اوقفت شحن جميع الاسلحة الى نيجيريا.

انظر ايضا : بلغاريا (٢٦) ، ج٠ع٠م (١١) ، (١٨) .

الجزائر :

٢ : تم الاتفاق بين الشركة الجزائرية لنقل وتسويق البترول والشركة الكندية المركزية للغاز على تصدير الغاز الطبيعى الجـزائرى الى كنـدا .

١٠ : اسـتأنفت الجـزائر علاقاتهـا الدبلوماسية مع بريطانيا .

٢٣ : تم توقيع اتفاق لرسم الحدود المشتركة بين الجـزائر وتونس وقد تولت لجنة عسكرية مشتركة من الجانبين تعيين الحدود التى تمتد مسافة ٢٥٠ كم فى منطقة غنية بالبترول .

٢٥ : نجا الرئيس الجزائرى هـوارى بومدين من محاولة لاغتياله .

انظر أيضا : تشاد (٦) ، فيتنام الشمالية (٢) ، يوجوسلافيا (٤) .

ج٠ع٠م :

١ : تم توقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبى وتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالضرائب بين العـراق و ج٠ع٠م .

٩ : استقبل الرئيس جمال عبد الناصر وفد اتحاد الصيادلة العرب والقى فيهم كلمة تحدث فيها عن تطورات الموقف العربى .

١٠ : استقبل الرئيس جمال عبد الناصر وفد المكتب الدائم لمؤتمر المحامين العرب والقى فيهم كلمة ايد فيها نشاط قوات المقاومة الفلسطينية واكـد مســـاندتهم المـادية والعسكرية .

١١ : تم بالقــاهرة توقيــع بروتوكول التبادل التجارى بين ج٠ع٠م وتشيكوسلوفاكيا .

١٨ : تم توقيع بروتوكول للتعاون الفنى بين الاتحاد السوفيتى و ج٠ع٠م

١٨ــ٢٥: قام محمود رياض وزير الخارجية بجولة زار خلالها الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا والمجر ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى عواصم الدول الثلاث تناولت الموقف فى الشرق الاوسط .

١٨ : بدأ الرئيس جمال عبد الناصر لقاءاته واحاديثه مع قوى الشعب العاملة بمؤتمر للفلاحين فى المنصورة .

٢٥ : تحدث الرئيس جمال عبد الناصر الى المثقفين وتناول فى حديثه عددا من القضايا السياسية والفكرية ومشاكل العمل الوطنى والقومى والدولى فى المرحلة الراهنة .

٢٧ : وقعت ج.ع.م واليابان ـ بالاحرف الاولى ـ اتفاقية تقضى بعدم الازدواج الضريبى بين الدولتين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٣) ، الاردن (٦) ، السويد (٢٧) ، الصومال (١١) ، فيتنام الشمالية (٢) ، المملكة السعودية (٣) .

الجمهورية العربية اليمنية :

٤ : تم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادى والتكنيكى بين اليمن وايطاليا .

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية :

٢٥ : اجرى الرئيس قحطان الشعبى تعديلا وزاريا شمل وزراء الدفاع والارشاد القومى والاقتصاد .

٢١ : استأنفت اليمن الجنوبية وبريطانيا المحادثات التى اتفق فى مفاوضات الاستقلال ـ التى جرت فى جنيف فى نوفمبر ١٩٦٧ ـ على استكمال بحثها فيما بعد بين الجانبين . وتشمل المحادثات مسائل المعونة الاقتصادية وبحث المسائل المعلقة بين البلدين .

داهومى :

١ : تمت الموافقة على الدستور الجديد الذى اعدته الحكومة العسكرية بهدف عودة الحكم المدنى للبلاد .

الدنمرك :

٢٢ــ٢٣: عقد رؤساء وزراء الدول الاسكندنافية مؤتمرا فى كوبنهاجن وناقشوا فيه التعاون الاقتصادى بين دول شمال أوروبا وموقفهم من السوق المشتركة .

رواندا :

٢٤ : قامت طائرتان تابعتان للصليب الاحمر بنقل المرتزقة البيض من رواندا الى أوروبا . وكان المرتزقة بقيادة جاك شرام البلجيكى قد فروا الى رواندا بعد أن سحقهم الجيش الكونجولى الوطنى .

روديسيا :

٢٠ : وافق برلمان روديسيا العنصرى على مد حالة الطوارىء فى البلاد مدة ثلاثة أشهر آخرى نتيجة عمليات الثوار الافريقيين فى روديسيا . وجاء فى البيان المشترك الذى صدر عن اتحاد شعب زيمبابوى الافريقى وحزب المؤتمر الافريقى الوطنى والذى نشر فى دار السلام أن عمليات المعارك التى يخوضها الثوار تشمل فى الوقت الحاضر جميع أراضى روديسيا ابتداء من الشمال الى سالزبورى وتمتد الى مناطق جديدة .

انظر ايضا : زامبيا (١١) .

رومانيا :

٢٥ : قررت رومانيا مقاطعة اجتماع الاحزاب الشيوعية ببودابست .

٢٦ : أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الرومانى بيانا اعلنت فيه تجريد الكسندر دراجنتشى نائب رئيس الوزراء من كافة وظائفه فى الحزب والحكومة ، وأوصت بعزله من منصب نائب رئيس الوزراء .

انظر ايضا : الصومال (١٥).

زامبيا :

١١ : اعلن رئيس الجمهورية كينيث كاوندا أن قاذفات القنابل البرتغالية تواصل شن غاراتها ضد اراضى زامبيا، واتهم الرئيس كاوندا منظمة حلف شمال الاطلنطى بالاشتراك فى هذه الغارات . وقال أن طائرات حكومة ايان سميث العنصرية فى روديسيا تواصل ايضا انتهاك المجال الجوى لزامبيا .

١٩ : اعلن الرئيس كاوندا أن حكومته فرضت الاشراف على ٢٥ من الشركات الاجنبية الكبرى .

انظر ايضا : كونجو برازافيل (٢)

سنغافورة :

٩ : عقد فى سنغافورة اجتماع المؤتمر الوزارى لدول جنوب شرقى آسيا، وبحث المؤتمر وسائل التنمية لدول المنطقة .

السودان :

١٨ : بدأت الانتخابات العامة لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية الجديدة .

٢٨ : تم التوقيع على برنامج للتعاون الثقافى والعلمى بين السودان والاتحاد السوفيتى .

سوريا :

٢١ : تم توقيع اتفاق للتجارة بين سوريا وقطر .

٢١–٢٥ : عقدت في دمشق اجتماعات اللجنة التنفيذية المنبثقة من لجنة الحدود السورية اللبنانية المشتركة ، وناقشت اللجنة في اجتماعاتها مخططات مناطق الحدود السورية اللبنانية تمهيدا لاعداد خريطة موحدة للحدود بين القطرين .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (٣) ، اسبانيا (٢٠) ، بلغاريا (١٤) فيتنام الجنوبية (١٠) .

سيراليون :

١٨ : وقع انقلاب عسكري ، وتم القبض على الكولونيل اندرو جاكسون سميث رئيس المجلس الوطني ونائبه ، وشكل قادة الانقلاب مجلسا جديدا باسم « الحركة الثورية ضد الفساد » من ١٤ عضوا من ضباط الصف وصغار ضباط البوليس .

٢٠ : تم تشكيل المجلس الوطني المؤقت بدلا من « الحركة الثورية ضد الفساد » وتراس المجلس العقيد جون بانجورا .

٢٧ : تم تعيين سياكا ستيفنز رئيسا للوزارة .

الصومال :

٩–١٤ : قام ابراهيم عجال رئيس الوزراء بزيارة لبريطانيا .

١١–١٥ : قام الرئيس الصومالي عبد الرشيد شرماركي بزيارة رسمية لـ ج.ع.م اجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر ، واذاع الرئيس الصومالي بيانا صحفيا قبل سفره أكد فيه تأييد بلاده للقضايا العربية .

١٥–٢٢ : قام الرئيس شارماركي بزيارة لرومانيا وصدر في بوخارست بيان مشترك دعا الى بذل المزيد من الجهود للوصول الى حل عادل لمشكلات الشرق الاوسط .

العراق :

٨ : اعلن اسماعيل خير الله وزير الدولة لرئاسة الجمهورية ان الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف رحب باقتراح الرئيس اليوغوسلافي تيتو لعقد مؤتمر قمة جديد لدول عدم الانحياز .

٢٥ : اصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانا اعلنت فيه ان الحكومتين العراقية والبريطانية قررتا استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (٣) ، الاردن (١٥) ، تركيا (٢٧)، ج.ع.م (١) ، فلسطين (٢) .

فرنسا :

١٨–٢٧ : قام وزير الدفاع الفرنسي بزيارة للاتحاد السوفيتي بدعوة من المارشال اندريه جريتشكو وزير الدفاع السوفيتي .

٢١–٢٤ : قام وزير الخارجية موريس كوف دي مورفيل بزيارة لالمانيا الغربية اجرى خلالها محادثات مع ويلي براندت وزير الخارجية الالماني تناولت بحث القضايا العالمية وموقف فرنسا بشأن طلب بريطانيا الانضمام الى السوق المشتركة .

انظر ايضا : كوريا الشمالية (٢٠)، ليبيا (١)، نيوزيلندا (٢) .

الفلبين :

١٥ : اصدر مجلس النواب قانونا يسمح بمقتضاه باقامة علاقات تجارية مع الدول الاشتراكية .

فلسطين :

٢ : قام رئيس منظمة تحرير فلسطين بزيارة للعراق .

١٦ : قررت قيادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (منظمة) فتح اختيار ياسر عرفات متحدثا رسميا باسم الحركة ، وممثلا لها على المستويات الرسمية والشعبية والتنظيمية والمالية والاعلامية .

٢١ : بدأت المحكمة العسكرية الاسرائيلية نظر قضية تيسير قبعة رئيس اتحاد الطلبة الفلسطينيين الذي اتهمته السلطات الاسرائيلية بعبور نهر الاردن الى الضفة الغربية والانتماء الى احدى منظمات المقاومة العربية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (٢) ، (١١) ، (١٧) ، تركيا (٢٦) ، ج.ع.م (١٠) .

فيتنام الجنوبية :

١٠ : اعلن رئيس الجمهورية نجوين فان ثيو التعبئة العامة الشاملة وحالة الطوارىء ، وتجنيد كل الرجال بين سن ١٨ ، ٤٥ سنة .

١٠–٢٢ : قام وفد جبهة تحرير فيتنام الجنوبية بزيارة لسوريا ، وغادرها متوجها الى زيارة كل من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي والصين .

انظر ايضا : الولايات المتحدة (١)، (١٠) ، (١٦)، يوجوسلافيا (٢) .

فيتنام الشمالية :

٢ : قام نائب وزير الخارجية بجولة زار خلالها الجزائر و ج.ع.م وسوريا وغينيا ومالي والكونغو برازافيل وتانزانيا .

٣ : اصدرت حكومة هانوي بيانا جاء فيه أن مفاوضات السلام يمكن عندئذ أن تبدأ اذا ما وافق الامريكيون على توقف غير مشروط في القصف وفي جميع أعمال الحرب الاخرى ضد فيتنام الشمالية .

٦ : اصدرت وزارة الخارجية بيانا رسميا أعلنت فيه أن الطائرات الامريكية لم تواصل غاراتها على فيتنام الشمالية فحسب ، وانما القت الغاما في الانهار والقنوات

وقامت بنشـــاط استكشــافى استنزازى فى عدة اقاليم .

انظر ايضا : الولايات المتحدة (١) ، (١٢) .

كنـــدا :

٧ : تم انتخاب بيراليوت ترودو وزير العدل زعيما لحزب الاحرار الحاكم خلفـــا لليستر بيرسون كرئيـــس للوزراء .

٢٣ : اعلن حل البرلمان الكندى وحدد موعد الانتخابات يوم ٢٥ يونيو .

كوريا الجنوبية :

١١ : تام شونج هون نائب رئيـــس الوزراء بزيارة للولايات المتحدة .
انظر ايضا كوريا الشماليـــة (٢٠) .

كوريا الشمالية :

٢٠ : وقع اشتباك بين القوات الامريكية وقوات كوريا الشمالية فى المنطقة المنزوعة الســـلاح بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية .

٢٠ : تام وفد تجارى بزيارة لفرنســا حيث افتتح فى باريس مقرا لبعثة تجارية كورية هناك .

كونجو برازفيل :

٢ : افتتح فى برازفيل اول مؤتمر لقضايا الطاقة فى بلدان افريقيا ، اشترك فيه وفود تمثل جابون وبورندى وزامبيا وكونجو برازافيل وكونجو كينشاسا وتشاد .

١٠ : استأنف كونجو برازفيل علاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا .

كونجو كينشاسا :

١٠ : صدر بيان عن نتائج محـــادثات رؤساء الدول الاعضاء فى اتحاد دول افريقيا الوسطى — يوياك — بعد اجتماعهم فى كينشاسا قرروا فيه انشاء شركة مشتركة للخطوط الجوية باسم «ايرافريك سنترال» كما تقرر أقامة تعاون أوثق بين دول اليوياك فى ميدان النقـــل البحرى والنهرى والجوى وميدان الامن . وتقرر أيضا تعيين ممثل تشاد الحالى لدى الامم المتحدة أول سكرتير عام لليوياك .

٢٣ : اتخذ اتحاد دول افريقيا الوسطى الاجراءات لتســـهيل اجتيـــاز الحدود بينهم وذلك بالســـماح للمواطنين بدخول أى من هذه الدول بالهوايات الشخصية فقط وباستعمال العملة الوطنيـــة فى دول الوحدة .
انظر ايضا : تشـــاد (٢) ، رواندا (٢٤) ، كونجو برازافيل (٢) .

لبنـــان :

٧ : تمت عملية اجراء الانتخابات العامة فى لبنان .

٢٢ : عقد فى بيروت المؤتمـــر الدولى الخامس لعالم السياسة .

٢٤ : تم فى بيروت توقيع اتفاق للتجارة والدفع والترانزيت بين لبنـــان وقطر .
انظر ايضا : افغانستان (١) ، سوريا (٢٤ — ٢٥) .

ليبريا :

٢٢ : اجتمع فى مونروفيا رؤساء دول غرب افريقيـــا لوضع الاســـس الخاصة باقامة تعاون اقتصـــادى وثيق بينهم .

ليبيـــا :

١ — ٤ : تام رئيس الوزراء عبد الحميد البكوش بزيارة لفرنسا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى باريس ، وصدر بيان مشترك عن المحادثات طالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية التى أحتلتها . وتم خلال الزيارة توقيع اتفاق بين البلدين للتنقيب عن البترول واستثماره .

مالى :

١٠ : استأنفت مالى علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا .
انظر ايضا : فيتنام الشمالية (٢) .

المغرب :

١٠ — ١٢ : قام الملك الحسن الثانى بزيارة رسمية لتركيا ، وصدر بيـــان مشترك عن محادثاته أكد فيـــه الجانبان المغربى والتركى ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية وفقا لقرار مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

١٢ — ٢٠ : قـــام الملك الحســـن بزيارة رســـمية لايران اجرى خلالهـــا محادثات مع المسئولين فى طهران .

٢٠ — ٢٥ : قام الملك حسين بزيارة رسمية للسعودية .

٢٨ — ٢٩ : قـــام الملك الحســـن بزيارة لتونس .
انظر ايضا : السعودية (٢١) .

المملكة العربية السعودية :

٣ — ٦ : قام عمر السقاف وزير الخارجية بزيارة القاهرة .

٨ — ١١ : قام الملك فيصل بزيارة للكويت ، وصدر بيان مشترك عن محادثاته مع أمير الكويت ، أكد فيه الجانبان السعودى والكويتى ايمانهما بان ازالة اثار العدوان الصـــهيونى تتطلب تكريس جميع الجهـــود والطاقات العربية . وقال البيان أنهما بحثا مستقبل الاوضاع فى الخليج العربى فانتهيا الى أن

الاتحاد الذى قام بين امارات الخليج من شأنه استقرار أمن المنطقة وضمان سلامتها واتفقا على دعم هذا الاتحاد والمساهمة فى تطوير المنطقة .

٢٢-٢٢ : أجرى الملك فيصل والملك حسين والملك الحسن الثانى محادثات ثلاثية فى الرياض تناولت تطورات الوضع فى الشرق الاوسط .

انظر أيضا : الاردن (١٥) ، امارات الخليج (١)، المغرب (٢٠)

المملكة المتحدة (بريطانيا) :

٥ : اجرى رئيس الوزراء هارولد ويلسون تعديلا فى وزارته .

٢٣-٢٤ : افتتح هارولد ويلسون اجتماعات الحلف المركزى فى لندن، وتعهد باستمرار مساندة بريطانيا للحلف رغم قرارها تخفيف اعبائها العسكرية العالمية وسحب قواتها من منطقة شرقى السويس .

انظر أيضا : **الاتحاد السوفيتى (٢٢) ، الاردن (٢٩) ، المانيا الاتحادية (١١) ، الجزائر (١٠) ، اليمن الجنوبية (٢١) ، الصومال (٩) ، العراق (٢٥) ، كونجو برازفيل (١٠) ، مالى (١٠) ، موريتانيا (١٠) ، نيجيريا (١٠) .**

موريتانيا :

١٠ : استأنفت موريتانيا علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا .

نيجيريا :

١٧ : بعثت نيجيريا بمذكرة احتجاج رسمية الى تانزانيا جاء فيها أن الاعتراف ببيافرا (الاقليم الشرقى الذى أعلن انفصاله عن اتحاد نيجيريا) يعد تدخلا فى شئون نيجيريا الداخلية . ومحاولة لتقويض سيادة اتحاد نيجيريا الفيدرالى على اراضيه . وقامت نيجيريا بسحب ممثليها الدبلوماسيين من دار السلام ، كما استقدمت جميع العاملين فى تانزانيا وفقا لبرنامج المساعدة الفنية .

٢٢ : **قام وزير الشئون الخارجية بزيارة للندن وأجرى محادثات مع المسئولين حول الوضع الراهن فى نيجيريا .**

٢٧ : وضعت حكومة نيجيريا جدول أعمال من ٧ نقاط لمحادثات الصلح مع بيافرا ، ولكنها أصرت على عدم وقف اطلاق النار وانهاء الحرب الاهلية حتى يتم توقيع اتفاقية الصلح ، وتدعو النقاط السبع الى المحافظة على وحدة نيجيريا وعدم انفصال بيافرا مقابل ضمان سلامة قبائل الايبو ومنحهم تكافؤ الفرص .

انظر أيضا : تانزانيا (١٣) ، تشيكوسلوفاكيا (٢٧) .

نيوزيلندا :

٢-٣ : عقد مجلس حلف جنوب شرقى اسيا اجتماعاته فى ولينجتون وناقش الوضع فى جنوب شرق اسيا ، وتغيب المندوب الفرنسى عن الحضور بينما أرسلت باكستان مراقبا فقط .

الهند :

٢٣ : قررت الهند عدم توقيع اتفاقية حظر انتشار الاسلحة الذرية بصيغتها الراهنة .

٣٠ : **وقع الاتحاد السوفيتى والهند مشروع اتفاق للتعاون بين البلدين فى استخدام الطاقة الذرية فى الاغراض السلمية .**

انظر أيضا : اثيوبيا (٢٨) .

الولايات المتحدة :

١ : القى الرئيس الامريكى جونسون خطابا أعلن فيه أنه لن يرشح نفسه ولن يقبل ترشيح حزبه لانتخابات الرياسة القادمة . وتقدم جونسون فى نفس الخطاب بمشروع لحل مشكلة فيتنام ، ينص على أن توقف الولايات المتحدة

ضرب فيتنام الشمالية بالقنابل ، مقابل أن تظهر هانوى دلائل لموافقتها على الدخول فى مفاوضات مع واشنطن .

٥ : لقى الزعيم الزنجى مارتن لوثر كنج مصرعه بمدينة ممفيس بولاية تينسى .

٧ : غادر كانبيرا دين راسك وزير الخارجية الامريكى عائدا الى واشنطن بعد انتهاء محادثاته مع جورثون رئيس وزراء استراليا .

١٠ : تم اختيار الجنرال كريفتون ابرامس كقائد للقوات الامريكية فى فيتنام خلفا للجنرال وليم وسيتمورلاند .

١٢ : وقع الرئيس الامريكى جونسون قانون الحقوق المدنية للزنوج .

١٦ : عقد الرئيس الامريكى مؤتمرا فى هونولولو مع القواد العسكريين الامريكيين فى المحيط الهادى وناقشوا استراتيجية الحرب الفيتنامية وتطوراتها الاخيرة .

٢٥ : قدم جولد برج رئيس الوفد الامريكى لدى الامم المتحدة استقالته ، وتم تعيين جورج بول الوكيل السابق لوزارة الخارجية خلفا له .

٢٧ : أعلن هيوبرت همفرى نائب الرئيس الامريكى رسميا خوض معركة انتخابات الرئاسة ، وهو ثالث مرشح ديمقراطى يعلن دخوله معركة الانتخابات .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٢٢) ، فيتنام الشمالية (٣) ، (٦) ، كوريا الجنوبية (١٤) ، كوريا الشمالية (٢٠) .

اليابان :

١٠ : **تم فى طوكيو التوقيع على بروتوكول لزيادة التبادل التجارى بين اليابان والاتحاد السوفيتى لعام ١٩٦٨ .**

انظر أيضا : ج.ع.م (٢٧)، يوجوسلافيا (١٥) .

يوجوسلافيا :

٢ : عاد الى بلجراد رئيس الوزراء وأعضاء الوفد المرافق له بعد زيارة لتركيا، وصدر بيان مشترك عن المحادثات اليوجوسلافية التركية أعرب فيه الجانبان عن استنكارهما لاستمرار القوات الاسرائيلية احتلال الارارضى العربية . وأكد الجانبان معارضتهما لاستخدام القوة كوسيلة لتحقيق المكاسب التوسعية الاقليمية أو السياسية ودعا البيان الى ايجاد حل سياسى للمشكلة الفيتنامية على ضوء اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ وعلى اساس احترام الحق المشروع للشعب الفيتنامى فى تقرير مصيره .

٤ : تم فى بلجراد التوقيع على اتفاقية تقضى بزيادة حجم التبادى التجارى مع الجزائر .

٦ـ١٥ : تام الرئيس اليوجوسلافى تيتو بزيارة رسمية لليابان ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى طوكيو . وصدر بيان مشترك عن المحادثاتجاء فيه أن الجانبين ابديا اهتماما خاصا بأزمة الشرق الاوسط ومشكلة فيتنام ومشكلة نزع السلاح والموقف الاقتصادى فى الدول النامية .

١٥ـ٣٠ : قام الرئيس تيتو بزيارة رسمية لمنغوليا وايران والاتحاد السوفيتى .

انظر ايضا : العراق (٨) .



الاتحاد السوفيتى :

٩ : اجتمع فى موسكو زعماء الاحزاب الشيوعية والعمالية فى كل من بولندا وبلغاريا والمجر والمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفيتى لبحث المشاكل الهامة فى الموقف الدولى ولتبادل وجهات النظر حول الشيوعية والعمالية فى العالم .

١٤ : وصل الى موسكو نواب رؤساء وزارات سبع دول شيوعية من بينهم نائب رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا ورومانيا لحضور اجتماعات المجلس الاقتصادى للدول الشيوعية .

١٧ ـ ٢٥ : قام اليكسى كوسيجين ، رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى ، بزيارة لتشيكوسلوفاكيا .

١٨ـ٢٧ : قام المارشال زخاروف رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة السوفيتية على راس وفد عسكرى بزيارة رسمية لايران بناء على دعوة الجنرال بهران رئيس القيادات العامة للجيش الايرانى .

٢٥ : تم فى كابول التوقيع على بروتوكول سوفيتى افغانى حول تقديم المساعدة الفنية الى افغانستان فى مجال تنظيم الرى .

انظر ايضا : المانيا الشرقية (٣٠) ، النمسا (٢٠) ، تانزانيا (٧) ، تشيكوسلوفاكيا (٣) ، (٦) ، ج.ع.م. (١٥) ، جمهورية اليمن الجنوبية (٣٠) ، سوريا (٢٢) ، ماليزيا (١٦) ، المملكة المتحدة (٢١) ، الهند (٢١) .

الاردن :

٦ـ٩ : قام رئيس الوزراء بهجت التلهونى بزيارة للعراق ولبنان .

١٤ـ٢٣ : اجرى الملك حسين محادثات مع المسئولين فى باريس حول أزمة الشرق الاوسط وتزويد الجيش الاردنى بالاسلحة .

اثيوبيا :

١ ـ ٢٢ : قام الامبراطور هيلاسلاسى بجولة زار خلالها تايلاند وكمبوديا واندونيسيا واستراليا وكوريا الجنوبية . وفى جاكرتا صدر بيان مشترك عن محادثات الجانبين الاثيوبى والاندونيسى أيدا فيه عقد مؤتمر للدول غير المنحازة .

اسبانيا :

٦ : أغلقت اسبانيا حدودها البرية مع مستعمرة جبل طارق البريطانية ضمن حملتها لاجبار بريطانيا على تنفيذ قرار الامم المتحدة الخاص بالمستعمرة .

انظر ايضا : ج.ع.م (٤)

أستراليا :

٢٦ـ٢٩ : قام جون جورتون رئيس وزراء أستراليا بزيارة رسمية للولايات المتحدة اجرى خلالها محادثات مع الرئيس الامريكى جونسون . وصدر فى واشنطون بيان مشترك عن المحادثات اكد فيه الجانبان أنه ينبغى أن تشترك الدول التى لها قوات تحارب الى جانب القوات الامريكية فى فيتنام فى أية تسوية للصراع الفيتنامى .

انظر ايضا : اثيوبيا (١) ، الهند (١٩)

امارات الخليج العربى :

٢٤ : حصلت اليابان على امتياز للنفط فى امارة أبوظبى .

٢٥–٢٧ : اجتمع حكام امارات الخليج العربى فى أبو ظبى وبحثوا جدول الاعمال الذى سبق أن اتفق عليه مستشارو وحكام الامارات التسع ويتضمن هذا الجدول بحث ميثاق اتحاد الامارات العربية واختيار رئيسه وعاصمته والاتفاق على انشاء جيش موحد وعملة موحدة وسياسة خارجية موحدة .

وصدر بيان مشترك جاء فيه أنه تبين من المشاورات وجود خلافات حول طريقة تنفيذ اتفاقية دبى ولذلك قرروا عقد اجتماع آخر فى أول يوليو ١٩٦٨ ليتسنى اجراء مزيد من المشارات .

أندونيسيا :

١٧ : تخلى الرئيس الاندونيسى سوهارتو رسميا عن قيادة الجيش الاندونيسى وسلمهما الى جنرال ماراديين باحابين .

انظر أيضا : اثيوبيا (١)

المانيا الاتحادية (الغربية) :

٧–١٢ : نظمت حركة الاحتجاج اليسارية للشباب الالمانى اضرابا طلابيا فى جميع اتحاد المانيا الغربية وذلك احتجاجا على القانون الذى يخول الحكومة سلطات خاصة وصفها المعارضون بأنها تفتح الطريق امام الحكومة للتمتع بسلطات دكتاتورية تخلق ظروفا شبيهة بالظروف التى آتى فيها هتلر الى السلطة .

١٨ : طلبت حكومة بون من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الموافقة على قوانين الطوارئ الاستثنائية وهى التعديلات الدستورية المقترحة وطلبت وصول الموافقة عليها قبل يوم ٢٩ مايو وهو يوم صدورها من البرلمان وهذه القوانين المقيدة للحريات تمنح حكومة بون سلطات كانت من حق دول الاحتلال الثلاث مثل مراقبة المكالمات التليفونية والبريد واستخدام القوات المسلحة فى اخماد الاضطرابات الداخلية .

انظر أيضا : تونس (٣٠) .

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

٣٠ : قام وفد حزبى حكومى برئاسة والتر أولبريخت السكرتير الاول للجنة المركزية للحزب الاشتراكى الموحد ورئيس مجلس الدولة بزيارة للاتحاد السوفيتى .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٩) ، ج.ع.م. (١٧) .

النمسا :

٢٠ : قام الرئيس الاتحادى للنمسا بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى .

أوغندا :

٢٣ : بدأت فى كامبالا محادثات السلام بين ممثلى الحكومة الاتحادية فى نيجيريا والاقليم الشرقى الانفصالى بيافرا لانهاء الحرب الاهلية الناشبة بينهما .

٢٤ : بعث وزير الدفاع برقية الى منظمة الوحدة الافريقية بشأن الحوادث التى وقعت على الحدود بين أوغندا والسودان .

انظر أيضا : نيجيريا (٢٣) .

ايطاليا :

١٩–٢١ : جرت الانتخابات العامة واحتفظ ائتلاف الوسط واليسار بسيطرته على البرلمان الايطالى (٦٣٠ نائبا) وقد أحرز الحزب المسيحى الديمقراطى ٢٦٦ نائبا والحزب الشيوعى ١٧٧ ، ضرب سراجات ٩١ ، الحزب الليبرالى ٣١ ، الفاشيست ٢٤ ، الحزب الاشتراكى لوحدة البروليتاريا ٢٣ ، الحزب الجمهورى ٩ ، الحزب الملكى ٦ ، مجموعات أخرى ٣ .

انظر أيضا : سوريا (١٥) .

بولندا :

١٧ : تم تجديد اتفاقية الصداقة المجرية البولندية للتعاون المشترك .

انظر أيضا : الاتحاد السوفيتى (٩) .

تانزانيا :

٧–١٤ : قام وفد عسكرى بزيارة للاتحاد السوفيتى .

١٣–١٦ : اجتمع فى دار السلام المؤتمر السابع « لحسن الجوار » بحضور رؤساء دول وحكومات شرق ووسط افريقيا . وطلب المؤتمر من الرئيس اسماعيل الازهرى الاستمرار فى جهده للتوسط بين الكونجو كينشاسا ورواندا .

١٤ : قام النائب الاول للرئيس نيريرى بزيارة لليمن الجنوبية .

٣١ : تم توقيع اتفاقية للتعاون فى ميدان التجارة والعلم والثقافة مع رومانيا .

تركيا :

١ : صدر بيان مشترك عن مباحثات الرئيس التركى جودت سوناى والرئيس العراقى عبد الرحمن عارف أكدا فيه اقتناعهما بوجوب انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضى العربية المحتلة .

٢ : قام وزير الدفاع التركى على رأس وفد عسكرى بزيارة رسمية لتونس .

٢–٥ : قام الرئيس التركى جودت سوناى بزيارة لافغانستان اجرى خلالها محادثات مع الملك محمد

ظاهر شــــاه تناولت عددا من المشاكل الدولية والمسـائل التى تهم بلديهما .

• : وقعت تركيا ولبنان اتفاقا لتنشيط السياحة .

تشيكوسلوفاكيا :

٣ ـ ٥ : قام الكسندر دوبيشك السكرتير الاول للجنة المركزية للحــزب الشيوعى التشيكى بزيارة لموسكو. وصدر بيان اتفق فيه الجانبان على تكوين لجنة مشتركة من الخبراء الاقتصــاديين لبحث مقترحــات الجانبين لتنمية التعاون الاقتصادى بينهما واتفقا أيضا على اتخــاذ كل الجهود الممكنة لتنمية العلاقات بينهما واستمرار الاتصــالات على كافة المستويات .

٦ : قام وزير الخارجية بزيارة للاتحاد السوفيتى .

انظر أيضا : الاتحـــاد السوفيتى (١٤) ، (١٧) .

تونس :

٧ : قررت تونس قطع علاقاتهــــا الدبلوماسية مع سوريا ، بعد أن اتهمت البعثة السورية فى تونس باثارة الشـــعور ضد حكومة بورقيبة .

٨ : قام الرئيس التـــونسى الحبيب بورقيبة بجولة زار خلالها كنــدا والولايات المتحدة الامريكية .

٣٠ : أعلن فى بون أن حكومة المـانيا الغربية ستقدم قرضا طويل الاجل الى تونس قيمته ٤٠ مليون مارك المــانى .

انظر أيضا : تركيا (٢) ، رومانيـــا (٣) .

الجزائر :

٢ : تقرر اقامة العلاقات الدبلوماسية مع سيلان .

١٤ : أعلن الرئيس هوارى بومدين تأميم جميع شركات البترول الاجنبيـــة العاملة فى الجزائر ووضعت جميع موجوداتهـــا تحت اشراف شركة النفط الوطنية الجزائرية ويشمل قرار التأميم شركتين هولنــديتين انجليزيتين مشتركتين وسبع شركات فرنسية تعمل بالجزائر .

١٦ : وافقت الجـــزائر على أن ترعى مصالح سوريا فى تونس بعد قطع العلاقات بين البلدين .

٢٤ : أعلن تأميـــم أربع من الشركات الصـــغرى التى تشتغل بصنع الاسمدة .

انظر ايضا : سوريا (١٥) .

الجمهورية العربية المتحدة :

١ : ألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا فى الاحتفال بعيد العمـــال بكفر الدوار .

١ : تم توقيع البرنامج التنفيذى الثالث لاتفاقيـــة التعـــاون العلمى والتكنولوجى بين ج٠ع٠م والهند.

٢ : جرت عملية الاستفتاء على برنامج ٣٠ مارس ونال البرنامج التأييد الشعبى بنســبة ٩٩٫٩٨٩٪ من مجموع أصوات الناخبين .

٤ : تم التوقيع على اتفاقية للتبــادل التجارى بين ج٠ع٠م واسبانيا .

٩ : صدر القانون الاساسى الجــديد للاتحاد الاشتراكى العربى .

١٢ : تم توقيع اتفاقية لتسوية المسائل المــالية المعلقـــة بين ج٠ع٠م وباكستان .

١٥ : تم توقيـــع البروتوكول الفنى والصناعى بين ج٠ع٠م والاتحاد السوفيتى .

١٧ : تم التوقيع على بروتوكول حـــول متابعة تطوير وتوسيع التعـــاون فى الحقل الصناعى بين ج٠ع٠م والمــانيا الديمقراطية .

١٩ : اتفقت حكومتا ج٠ع٠م وايسلنده على اقامة علاقات دبلوماســـية بينهما على مستوى السفارة .

٢٧ : انضمت ج٠ع٠م الى اتفاقيـــة القمح الدولية واتفاقية المعـــونة الغذائية التى فتح باب التوقيع عليهما فى واشنطن فى الفترة من ١٥ أكتوبر حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ .

٣٠ : تم الاتفاق بين ج٠ع٠م واليونان على زيادة حجم التجـــارة بين البلدين .

انظر ايضا : جمهورية جنوب اليمن (٢٦) ، سوريا (٦) ، (١٥) .

جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

١٠ : فشلت المحادثات بين الجـــانبين البريطانى واليمنى بعد أن استمرت ثلاثة أسابيع حول الالتزامات التى تعهدت بهـــا بريطانيـــا بموجب اتفاقيات جنيف فى شـــهر نوفمبر ١٩٦٧ .

١٤ : أعلن الرئيس قحطان الشعبى عن وقوع حركة تمرد ضد الحــكومة والجبهة القومية فى مناطق أبين وسومطرة وجعار .

٢٣ : وسحقت قوات اليمن الجنوبيـــة محاولة جديدة للتمرد قادتها بعض العناصر فى منطقة الفضلى ويافع .

٢٦ : قام وفد اقتصادى من جمهـــورية اليمن الجنوبية الشعبية بزيارة لــ ج٠ع٠م لتدعيم التعاون الاقتصادى بين البلدين .

٣٠ : تقرر تبادل التمثيل الدبلوماسى مع كل من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية .

انظر أيضا : تانزانيا (١٤) .

جنوب افريقيـــا :

٤ : بدأ العمل بقانونين جديدين تعتبرهما سلطات حكومة بريتوريا العنصرية خطوة نحو تحقيق هدف « الفصل الكامل بين الاجنـــاس » ويقضى القانون الاول بمنع تمثيل الملونين

(٠٠٠ر٨٠٠ر١ نسمة) فى البرلمان وان يكون لهم برلمان منفصل . أما القانون الثانى فيقضى بمنع حدوث اية اتصالات سياسية عبر الخط الفاصل بين الالوان .

داهومى :

١٢ـ٥ : جرت انتخابات الرئاسة طبقا للدستور الجديد الذى وضعته الحكومة العسكرية القائمة ، ثم قامت الحكومة بالغاء نتائج الانتخابات لان ٧٥٪ من افراد الشعب امتنعوا عن التصويت .

رومانيا :

٣ : قام وفد يمثل الحزب الشيوعى الرومانى بزيارة لتونس بدعوة من الحزب الاشتراكى الدستورى .

٢٧ : قام الرئيس نيكولاى تشاوسيسكو على رأس وفد حكومى وشعبى بزيارة رسمية ليوجوسلافيا .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٤)، تانزانيا (٣١) ، زامبيا (٢٨) ، العراق (٣٠) .

زامبيا :

٢٠ : اعترفت زامبيا بالنظام الانفصالى فى الاقليم الشرقى (بيافرا) .

٢٨ : تم فى لوزاكا توقيع اتفاق مع وفد رومانى لاقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين .

انظر ايضا : نيجيريا (١٥)

ساحل العاج :

١٥ : أعلنت حكومة ساحل العاج اعترافها بالنظام الانفصالى فى الاقليم الشرقى (بيافرا) .

انظر ايضا : نيجيريا (١٥) .

السودان :

٧ : اذيعت النتائج النهائية للانتخابات السودانية فى جميع الدوائر (٢١٨ دائرة) . فاز الحزب الاتحادى الديمقراطى فى ١٠١ دائرة ، وحزب الامة الجناح الصادق المهدى ٣٦ ، وجناح الامام الهادى المهدى ٣٠ ، وحزب سانو ١٥ وجبهة الجنوب ١٠ والمستقلون ١٠ وحزب الامة ٦ وجبهة الميثاق ٤ ومؤتمر البجة ٣ وفاز فى دائرة واحدة كل من الحزب الشيوعى واتحاد جبال النوبة وحزب النيل وقوى العاملين بعطبرة .

١٠ : لقى ويليام دينج زعيم حزب سانو مصرعه مع ٦ آخرين من اعوانه اثر اطلاق النار عليهم من أشخاص مجهولين فى جنوب السودان . وأصدرت وزارة الداخلية بيانا رسميا ألقت فيه مسئولية الحادث على المتمردين فى الجنوب .

١٦ـ٢١ : قام الرئيس اسماعيل الازهرى بزيارة لكينشاسا بعد حضوره مؤتمر القمة لدول شرق ووسط افريقيا وذلك للتوسط فى الخلاف بين حكومتى كينشاسا ورواندا .

٢٧ : اعادت الجمعية التأسيسية انتخاب كل من الرئيس اسماعيل الازهرى رئيسا لمجلس السيادة السودانى، ومحمد أحمد محجوب رئيسا للوزارة الجديدة .

انظر ايضا : اوغندا (٢٤) تانزانيا (١٣) .

سوريا :

٦ـ٨ : قام رئيس الدولة د. نورالدين الاتاسى بزيارة لـ ج.ع.م اجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر — وصدر بيان صحفى جاء فيه أن المحادثات استهدفت تنسيق وتوحيد الطاقات لمواجهة العدوان ، ومتابعة الاتصالات التى تحتمها المتحديات التى تواجهها الامة العربية .

١٥ـ٢١ : قام د. ابراهيم ماخوس نائب رئيس الوزراء بجولة زار خلالها ج.ع.م والجزائر وايطاليا .

٢٢ : تم التوقيع على برنامج ثقافى وعلمى بين سوريا والاتحاد السوفيتى .

انظر ايضا : تونس (٧) الجزائر (١٦) .

العراق :

٣٠ : تقرر افتتاح ثلاث سفارات للعراق فى المجر وبلغاريا ورومانيا .

انظر ايضا : الاردن (٦) ، تركيا (١) ، ليبيا (٢) .

فرنسا :

٢ـ١١ : قام رئيس الوزراء جورج بومبيدو بزيارة رسمية لايران وأفغانستان .

٣ : دعى مدير جامعة باريس الى اخلاء جامعة السوربون . وبدأت الاضطرابات فى الحى اللاتينى .

١٠ : تجددت اضطرابات الطلبة فى الحى اللاتينى بعد فشل المفاوضات مع الحكومة مما دعا البوليس الى معاملة المتظاهرين بشدة .

١١ : وقامت الاتحادات العمالية بالاضراب العام احتجاجا على معاملة الحكومة للطلبة .

١٣ـ٢٣ : بدأت المحادثات التمهيدية بين جمهورية فيتنام الديمقراطية والولايات المتحدة الامريكية ، وقد ألقى كل من رئيس الوفدين بيانه الافتتاحى . وبعد احد عشر يوما من المحادثات بدا وفدا فيتنام الشمالية والولايات المتحدة فى اجراء مشاورات مع حكومتيهما حول ما يمكن أن يتخذ من خطوات جديدة فى المحادثات بينهما التى لم يتم التوصل فيها الى اى اتفاق .

١٣ : بدأ اضراب العاملين في البنوك والصحف ومحطات الكهرباء وسائقى التاكسى والقطارات والاوتوبيسات فى فرنسا تضامنا مع الطلبة المضربين احتجاجا على اغلاق كلية الاداب بجامعة السوربون .

١٤ـ١٨ : قام الرئيس الفرنسى الجنرال ديجول ، يصحبه كوف دى مورفيل، وزير الخارجية بزيارة رسمية لرومانيا أجرى خلالها محادثات مع المسئولين هناك تناولت المشاكل الاوروبية والعالمية — وتم التوصل فى المحادثات الفرنسية الرومانية الى اتفاق بشأن اقامة لجنة مشتركة للتشاور فيما يتعلق بالمشكلات السياسية والاقتصادية

ـ وجاء فى البيان المشترك أن الجانبين قد أوضحا خلال محادثاتهما ضرورة تطبيق قرار مجلس الامن الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ حول أزمة الشرق الاوسط .

١٧ : احتل الطلبة والعمال الجامعات وبعض المسارح وبعض المصانع الكبرى ـ وقد أنذر بومبيدو رئيس الوزراء المتظاهرين بسحق أية محاولات جددية لنشر ما أسموه بالثورة الثقافية فى شوارع باريس وضواحيها .

٢٢ : خذلت الجمعية الوطنية اقتراحا بلوم حكومة ديجول وقبل العمال مفاوضة الحكومة .

٢٤ : عرض الرئيس ديجول فى بيان وجهه الى الامة الفرنسية برنامجا للاصلاح يطرحه للاستفتاء الشعبى فى يونيو وحذر الرئيس الفرنسى من الحرب الاهلية بعد أن ازدادت الاضطرابات فى فرنسا .

٢٥ـ٢٦ : جرت مفاوضات بين الحكومة واتحادات العمال .

٣٠ : أعلن الرئيس ديجول أنه لن يستقيل ولن يتخلى عن رئيس وزرائه جورج بومبيدو ، كما أعلن حل الجمعية الوطنية واجراء انتخابات عامة جديدة وارجاء الاستفتاء الذى كان من المقرر اجراؤه يوم ١٦ يونيو .

٣١ : أعلن بومبيدو رئيس الوزراء تشكيل الحكومة الجديدة .

انظر ايضا : الاردن (١٤) ، المانيا الغربية (١٨) ، فيتنام الشمالية (١٣) ، (٢٣) ، قبرص (٢٠) .

فلسطين :

٢ : اقامت السلطات الاسرائيلية عرضا عسكريا فى مدينة القدس رغم صدور قرار مجلس الامن فى ٢٧ أبريل بمنع قيام هذا العرض .

٢ : أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بيانا عن عملياتها التى تمت فيما بين ٢٣ ، ٢٦ أبريل .

٤ : اختتمت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعها وأصدرت بيانا دعت فيه الى تصعيد النضال المسلح فى الارض المحتلة وتوحيده .

٣ـ٥ : قام أبا ايبان وزير خارجية اسرائيل بزيارة لبريطانيا أجرى خلالها محادثات مع وزير خارجية بريطانيا حول أزمة الشرق الاوسط ومهمة جونار يارنج مبعوث الامم المتحدة .

٥ : أصدرت قيادة قوات العاصفة بلاغا عسكريا عن المعركة التى جرت جنوب البحر الميت مساء ٢ مايو .

٥ـ١٨ : قام أبا ايبان بجولة زار خلالها الدول الاسكندنافية النرويج والسويد وفنلندا والدنمارك .

٢٤ : أعلن فى عمان رسميا اتفاق المنظمات الفلسطينية على أسس تشكيل المجلس الوطنى الفلسطينى وتم الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية (٢١ عضوا) لاختيار المجلس الذى سيمثل جميع الفلسطينيين وتنبثق عنه أعلى سلطة تتولى الاشراف على العمل الفلسطينى من جميع جوانبه .

٢٧ : بدأت اللجنة التحضيرية لاختيار أعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى اجتماعاتها لاختيار الاعضاء المائة للمجلس .

انظر ايضا : لبنان (١٢) .

فولتا العليا :

٩ : اعلن فى اوجادوجو أن مالى وفولتا العليا قررتا تشكيل لجنة دائمة مشتركة لتعمل على تدعيم وتقوية العلاقات بين البلدين .

٢٩ : قام وزير الخارجية بزيارة لبراغ .

فيتنام الجنوبية :

١٨ : أعلن رئيس جمهورية فيتنام الجنوبية استقالة رئيس الحكومة والوزراء .

٢٥ : تم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة تران فان هونج .

فيتنام الشمالية :

١٣ : ألقى اكسوان ثوى رئيس الوفد الفيتنامى فى محادثات السلام فى باريس بيانا افتتاحيا دعا فيه الحكومة الامريكية الى وقف الغارات وجميع العمليات الحربية ضد فيتنام الشمالية كشرط لاجراء محادثات سلام .

انظر ايضا : فرنسا (١٣) ، الولايات المتحدة (١٣) .

قبرص :

١١ـ١٤ : قام وزير خارجية قبرص بزيارة للندن وأجرى محادثات مع وزير الكومنولث حول الوضع فى الجزيرة .

٢٠ : بدأت فى ستراسبرج بفرنسا الجولة الثالثة للمحادثات التركية اليونانية حول مستقبل جزيرة قبرص وكانت الجولة الاولى قد عقدت فى أثينا والثانية فى أنقرة .

الكمرون :

١٨ : عقد فى ياؤندى اجتماع بين رؤساء دول الاتحاد الجمركى الاقتصادى لافريقيا الوسطى ، وهى جابون والكونغو برازافيل والكاميرون ، لبحث اعادة تنظيم الاتحاد بعد خروج تشاد وافريقيا الوسطى منه .

كونغو كينشاسا :

٧ : وقع فى كينشاسا ممثلو البلدان الثلاثة الاعضاء فى اتحاد دول افريقيا الوسطى ـ الكونغو كينشاسا وتشاد وافريقيا الوسطى ـ اتفاقيتين بشأن التعاون فى مجالى الدفاع والامن .

١٦ : أصدر الرئيس موبوتو مرسوما بنقل ملكية شركة « جيكومين » الى الدولة ـ وهى من أكبر الشركات المنتجة للنحاس فى العالم .

انظر ايضا : تانزانيا (١٣) السودان (١٦) .

الكويت :

١٣ : اعلن الغاء اتفاقية عام ١٩٦١ التى تعهدت فيها بريطانيا بالدفاع عن الكويت ضد أى عدوان خارجى بشرط أن تطلب الكويت ذلك .

انظر ايضا : ليبيا (٣) .

لبنان :

١٢ : تبادلت قوات اسرائيل ولبنان النيران فى أول حادث على خطوط الهدنة منذ سنوات طويلة ، وقامت اسرائيل بقصف قرية لبنانية بعد مهاجمة رجال المقاومة لمستعمرة اسرائيلية .

١٨ : وقعت حكومة لبنان على اتفاقية الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى .

انظر أيضا : الاردن (٦) ، تركيا (٥) .

ليبيا :

٣-١٣ : قام رئيس الوزراء عبد الحميد البكوش بجولة زار خلالها الاردن والسعودية والكويت والعراق .

انظر ايضا : المملكة المتحدة (٢١) .

مالطه :

١٦-١٧ : قام بورج أوليفيه رئيس وزراء مالطه بزيارة رسمية لبريطانيا .

ماليزيا :

: أعلنت ماليزيا اتخاذ اجراءات دفاعية واجراءات أمن فى ولاية الصباح الشرقية نتيجة التسللات القادمة من الفلبين الى الولاية التى تطالب الفلبين بضمها الى اراضيها .

١٦-٢٥ : قام تون عبد الرازق نائب رئيس وزراء ماليزيا ووزير دفاعها بزيارة رسمية لبلجيكا والاتحاد السوفيتى ضمن جولة زار خلالها عددا من الدول الاوروبية .

انظر ايضا ، الهند (١٩)

المغرب :

١٦-٢٢ : وصل الى الرباط نائب رئيس وزراء بلغاريا على رأس وفد لزيارة المغرب . وتم توقيع اتفاقية للتعاون بين البلدين للتنقيب عن المعادن غير الحديدية فى المغرب .

٢٠ : وصل وزير خارجية السنغال الى الرباط مع وفد يضم ٣ وزراء آخرين واشتركوا فى اجتماع اللجنة الوزارية السنغالية المغربية للتخطيط للتعاون بين البلدين فى المجال الاقتصادى والتجارى والثقافى والسياسى .

المملكة المتحدة (بريطانيا) :

٩ : عقدت فى لندن اجتماعات وزراء منظمة منطقة التجارة الحرة الاوروبية .

٢١ : قام وزير الدفاع البريطانى بزيارة طرابلس وأجرى محادثات مع المسئولين ، ثم قام بزيارة جبل طارق ثم موسكو .

انظر أيضا : أسبانيا (٦) ، ألمانيا الغربية (١٨) ، جمهورية اليمن الجنوبية (١٠) ، فلسطين (٣)، قبرص (١١)، الكويت (٣) ، مالطه (١٦) ، المملكة السعودية (٣) ، نيجيريا (١٤) .

نيجيريا :

١٤ : توصل وفد نيجيريا الاتحادية واقليم بيافرا المنشق اثناء محادثاتهما السرية فى لندن على أن تجرى المفاوضات بينهما فى كمبالا .

١٥ : اعلنت نيجيريا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ساحل العاج بعد أن اعترفت الاخيرة باقليم بيافرا . وكذلك قطع العلاقات مع زامبيا .

١٨ : استولت القوات الاتحادية على ميناء هاركورت .

٢٣-٢٥ : جرت فى كمبالا الجولة الاولى من محادثات السلام بين وفدى نيجيريا الاتحادية وبيافرا وطالب وفد بيافرا وقف اطلاق النار كأساس لاستمرار المحادثات . واعترض وفد نيجيريا وطالب بنبذ التمرد أولا وقبول تقسيم نيجيريا الفيدرالى الجديد واعادة الامن للاقليم الشرقى .

انظر ايضا : اوغندا (٢٣) ، زامبيا (٢٠) ، ساحل العاج (١٥) .

الهند :

١٩-٣١ : قامت السيدة انديرا غاندى بجولة زارت خلالها سنغافورة واستراليا ونيوزيلندا وماليزيا ، وصرحت فى بداية الزيارة ان حكومة الهند ترفض أية محاولة لملء الفراغ بعد انسحاب بريطانيا من منطقة شرقى السويس .

٢١ : وقعت الهند والاتحاد السوفيتى اتفاقية تقضى بالتعاون بينهما فى ميادين العلم والصحة وبعض الميادين الاخرى .

الولايات المتحدة الامريكية :

١٣ : القى هاريمان رئيس الوفد الامريكى فى محادثات باريس بيانا افتتاحيا اتهم فيه فيتنام الشمالية بنقل عدد كبير ومتزايد من القوات والعتاد الحربى الى فيتنام الجنوبية وجدد هاريمان عرض الولايات المتحدة سحب قواتها من فيتنام « اذا ما سحبت فيتنام الشمالية قواتها من فيتنام الجنوبية أو عندما تسحبها ويتم خفض العمليات العسكرية » . وتقدم هاريمان بعدة مقترحات من بينها اعادة المنطقة المنزوعة السلاح الى وضعها الاصلى، والالتزام باتفاقية ١٩٦٢ الخاصة بحياد لاوس .

انظر أيضا : أستراليا (٢٦) ، ألمانيا الغربية (١٨) ، تونس (٧) ، فرنسا (١٣) ، فيتنام الشمالية (١٣) .

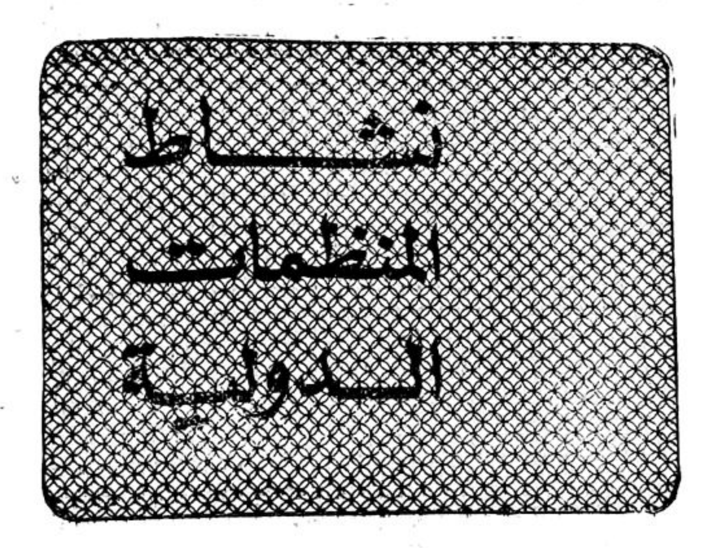
يوجوسلافيا :

١ : بعث الرئيس اليوجوسلافى تيتو برسائل الى نحو ٨٠ دولة محايدة وغير منحازة يقترح عقد مؤتمر عالمى يهدف الى دعم السلام الدولى وتنمية التقدم الاقتصادى.

١٣-١٦ : قام وزير الخارجية بزيارة رسمية لتشيكوسلوفاكيا .

٢٧ : أعلن نائب وزير الخارجية ان المشاورات التى جرت مع ثمانين دولة بشأن فكرة عقد مؤتمر لدول عدم الانحياز قد اظهرت اجماعا على ضرورة عقد هذا الاجتماع .

انظر أيضا : رومانيا (٢٧) .







١ — أزمة الشرق الاوسط :

أعلن متحدث باسم وزارة داخلية اسرائيل ، فى ٢٩ فبراير ١٩٦٨ ، انه لن ينظر بعد الان الى الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء ومرتفعات جولان عند حدود سوريا على أنها « أراض تابعة للعدو » من الناحية القانونية . وقال ان هذا الاجراء ادارى بحت يهدف الى تسهيل المواصلات بين اسرائيل والمناطق التى تسيطر عليها اسرائيل ، ونتيجة لهذا الاجراء فان نقطة المرور عند جسر اللنبى « على خط وقف القتال » بين اسرائيل والاردن اصبحت نقطة دخول وخروج رسمية اسرائيلية (*)

وقد أحدث هذا القرار رد فعل عنيفا فى جميع العواصم العربية ، واعلنت وزارة الخارجية المصرية ان هذا الاجراء يمثل اعتداء جديدا ويشكل تدهورا خطيرا فى الموقف. وبعثت وزارة الخارجية بتعليمات محددة وعاجلة الى مندوب ج.ع.م. الدائم لدى الامم المتحدة ليقدم على الفور مذكرة الى الامين العام للامم المتحدة يبلغه فيها أن هذه الاجراءات تشكل تدهورا خطيرا فى الموقف . وطلبت ج.ع.م. من مندوبها الدائم أن يوزع مذكرة وزارة الخارجية حول هذا الموضوع على الدول الاعضاء فى مجلس الامن لاشراكهم فى تقدير خطورة الموقف الجديد الذى خلقته اسرائيل بتصرفها .

وأرسلت وزارة الخارجية السورية تعليمات الى الوفد السورى فى الامم المتحدة ، لتقديم مذكرة الى رئيس مجلس الامن والامين العام للامم المتحدة وطلبت توزيعها كوثيقة رسمية تستنكر فيها بشدة الاجراءات الاسرائيلية الاخيرة الخاصة بالاراضى العربية المحتلة .

واجتمع السيد أحمد بن هيما ، مندوب المغرب ورئيس مجموعة الدول العربية عن شهر مارس ، مع اوثانت الامين العام للامم المتحدة ونقل اليه رأى المجموعة فى الاجراءات غير الشرعية التى تقوم بها اسرائيل فى الاراضى المحتلة . وابلغ بن هيما أوثانت رأى الدول العربية فى القرار الذى اصدرته اسرائيل بشأن وضع الاراضى المحتلة ، كما اكد له أن الدول العربية تنظر باهتمام الى الاعمال التى ترتكبها اسرائيل منتهكة قرار مجلس الامن .

عقد مجلس الامن جلسة طارئة يوم ٢١ مارس ١٩٦٨ بناء على طلب الاردن لبحث العدوان الاسرائيلى الجديد على الاراضى الاردنية . وقد بدأ اجتماع المجلس ولم يكن يعرف بعد ما اذا كان القتال قد توقف ، وعندما بدأ الاجتماع قدم اوثانت ، الامين العام للامم المتحدة ، تقريرا الى المجلس عن العدوان الاسرائيلى ، تلقاه من الجنرال اودبول كبير

المراقبين الدوليين يقطع بشأن اسرائيل كانت تبيت لعدوانها على الاردن .

وقد تبين من الاتصالات التى أجرتها وفود كثيرة ان الولايات المتحدة استمرارا منها فى تأييدها لسياسة اسرائيل - تعارض أى مشروع يتضمن كلمة « لوم » ويبدو أن الولايات المتحدة تحاول فى نفس الوقت أن تحمل الاردن مسئولية ما تصفه أمريكا « بالاعمال الاستفزازية » التى أدت الى الغارة الاسرائيلية على الاراضى الاردنية .

وقد اعد مندوبو الدول الافريقية والآسيوية فى مجلس الامن مشروع قرار لادانة اسرائيل على عدوانها الاخير ضد الاردن وتوجيه اللوم اليها وتحذيرها لوضع حد لاعمالها العدوانية التى تمثل خرقا لميثاق الامم المتحدة وحقوق الانسان ومبادىء السلام والامن الدوليين . وقد علم أن مندوبى الولايات المتحدة وبريطانيا أوضحا لمندوبى الدول الاسيوية - الافريقية انهما لا يستطيعان تأييد مشروع القرار المقترح والذى يدعو مجلس الامن الى اتخاذ اجراءات رادعة ضد اسرائيل فى حالة تكرار اعمالها العدوانية مرة اخرى - كما رفضت البرازيل وباراجواى ، تأييد القرار الاسيوى الافريقى . وقد اتضحت استحالة حصول المشروع على الاصوات التسعة اللازمة لاقراره .

هذا وقد أعدت الولايات المتحدة مشروع قرار وزعته على الدول الاعضاء « كورقة عمل » قابلة للمناقشة ، وذلك فى مقابل المشروع الاسيوى الافريقى . والفرق بين المشروعين ان الامريكى فى الوقت الذى يدين فيه اسرائيل على « عملها العسكرى » ضد الاردن يطالب بوقف المقاومة العربية التى يصفها المشروع « باعمال العنف » ولا ينص المشروع الامريكى على تهديد اسرائيل بالعقوبات - على عكس الفقرة الثالثة من المشروع الافريقى الاسيوى - اذا عادت الى مثل هذه الغارات .

وتقول الفقرة الرئيسية فى المشروع الامريكى : « ان مجلس الامن يدين العمل العسكرى الذى قامت به اسرائيل ... ويعلن أن جميع اعمال العنف التى تناقض قرار وقف اطلاق النار يجب أن تتوقف ، ويدعو جميع الاطراف الى وقف هذه العمليات على الفور . ويقرر وضع مراقبين تابعين للامم المتحدة على طول خط وقف اطلاق النار بين الاردن واسرائيل لمراقبة عمليات خرق قرار مجلس الامن.

وبعد اتصالات مضنية للتوفيق بين المشروع الافريقى الاسيوى والمشروع الامريكى وافق مجلس الامن بالاجماع يوم ٢٤ مارس ١٩٦٧ على القرار التالى :

ان مجلس الامن ، بعد الاستماع الى بيانات مندوبى الاردن واسرائيل ، وبعد ملاحظة محتويات رسائل المندوبين الدائمين للاردن واسرائيل ، وبعد ملاحظة المعلومات التى قدمها كبير مراقبى الامم المتحدة التى احتوتها الوثائق .

وبعد الرجوع الى القرار رقم ٢٣٦ لعام ١٩٦٧ الذى ادان فيه مجلس الامن جميع انتهاكات وقف اطلاق النار .

وبعد ملاحظة ان العمل العسكرى الذى قامت به قوات اسرائيل المسلحة عبر الضفة الشرقية للاردن يوم ٢١ مارس عام ١٩٦٨ كان واسع النطاق ومدبرا بعناية .

ومع اعتبار أن جميع الاحداث العنيفة والانتهاكات الاخرى لوقف اطلاق النار يجب منعها وعدم التغاضى عن الاحداث الماضية من هذا النوع .

وبعد الرجوع الى القرار الذى اتخذ فى عام ١٩٦٧ والذى يدعو حكومة اسرائيل لضمان

سلامة وأمن سكان المناطق التى كانت مسرحا للعمليات العسكرية :

١ - يأسف للخسائر فى الارواح والاضرار الجسيمة للممتلكات .

٢ - يدين هذا العمل العسكرى الذى قامت به اسرائيل فى انتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة ولقرارات وقف اطلاق النار .

٣ - يأسف لجميع الاحداث العنيفة التى تنتهك وقف اطلاق النار ويعلن ان اعمال الانتقام العسكرية والانتهاكات الاخرى لوقف اطلاق النار لايمكن السماح بها ، وان مجلس الامن سيضطر الى بحث اتخاذ خطوات أخرى أكثر فاعلية وفقا لما نص عليه الميثاق لضمان عدم تكرار مثل هذه الاعمال .

٤ - يدعو اسرائيل الى الكف عن الاعمال التى تتعارض مع القرار رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧ .

٥ - يطلب من الامين العام مواصلة مراقبة الموقف وتقديم تقرير الى مجلس الامن فى الوقت المناسب .

هذا وقد أعلن مندوب اسرائيل فى الامم المتحدة ان حكومته « لا تقبل هذا القرار وتحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى خطوات تراها لتأمين سلامتها » .

وفى ٢٩ مارس ١٩٦٨ عقد مجلس الامن جلسة طارئة لبحث القتال الذى اشتعل بين الاردن واسرائيل . ودعا مندوب الاردن مجلس الامن الى اصدار أمر بان توقف جميع الدول شحنات الاسلحة الى اسرائيل ، كما طلب تطبيق النصوص الملزمة وفقا للفصل السابع من الميثاق ضد اسرائيل . وتشمل هذه النصوص فرض عقوبات اقتصادية وتدخلا عسكريا من جانب الامم المتحدة . ثم قال ان الرد الوحيد على الانفجارات المتكررة فى المنطقة هو الانسحاب الكلى التام للقوات الاسرائيلية من الاراضى

العربية المحتلة . وقال المندوب الاردنى أن حكومتـــه ليســت مسئولة عمـا يتعـرض له أمن اسرائيل من نشاط رجال المقاومة العرب ، كما أن المجلس لايمكن أن يتوقع ان يظل شعب فلسطين سلبيا امام احتـــلال اسرائيـل لاراضيه .

وقد فشـــل مجلس الامن فى اتخاذ أى اجراء ازاء العدوان الاسرائيلى على الاردن واكتفى ببيان اعلن فيه انه « يرىابقاء المـوقف المتدهـــور فى الشرق الاوسط فى جدول اعمال المجلس. فقد ظهـر أنه من المســتحيل الوصول الى قرار يوافق عليه المجلس لان الدول العربيةأصرت على أن ينص اى قـــرار على ادانة العدوان الاسرائيلى وفرض عقوبات عليها ، واصرتالولايات المتحدة على وضع مراقبيندوليين على خط وقف اطلاق النار .

فى ١٨ مايـــو ١٩٦٨ طلبت ج.ع.م الى أوثانت الامين العام للامم المتحدة التحقيق فورا فى الوحشية التى تعامل بهااسرائيل السكان المدنيين فى قطاع غزة .

وجاء فى خطاب ج.ع.م ان التقارير تشير الى انالسلطات الاسرائيليةأرغمت فى شهر فبراير الماضى ما يقرب من ٣٥ الفــا من سكان غزة على الهجرة الى الضفة الشرقية من نهر الاردن . وان السلطات الاسرائيلية أمرت السكان العرب عنـد رحيلهم — وتحت ظروف بالغة القسوة من التخويف والارهاب — بتوقيـع اقرارات للتنازل عن ممتلكاتهم وحقوقهم .

وطبقا لهذه التقـــارير فان العرب الذين يرغمون على مغادرة قطاع غزة يتراوح عددهم ما بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ أسبوعيا .

قضية القدس :

قدم مندوب الاردن مذكرة بتاريخ ١٩ ابريل ١٩٦٨ الى رئيس مجلس الامن يطالب فيها المجلس بوقف عرض عسكرى تنوى اسرائيـل اقامته فى القدس يوم ٢ مايـو ١٩٦٨ فيما تصفه اسرائيلبذكرى مرور ٢٠ عاما على قيامها . وقالت المذكرة الاردنية ان هذا العرض انتهاك لاتفــاق الهدنة لعام ١٩٤٩ ولقــرارات مجلس الامن ، ومن شأن هذا العرض العسكرى أن يخلق « موقفــا خطيرا » .

وقد تطور الموقف فى القدس الى ازمة خطيرةدخل فيها أوثانت الامين العام للامم المتحدة طرفـا ضد اسرائيل . فقد بعث أوثانت برسالة الى سلطات اسرائيـل يعترض فيهـــا على العـرض العسكرى الذى قررت اسرائيـل اقامته فى القدس ، ولكن اسرائيل اعادت اليه الرسالة مغلقـة دون أى رد .

وطلب الاردن فى ٢٥ ابريل عقد اجتماع عاجل لمجلس الامــن لمناقشة ما أعلنته اسرائيل عن اجراء عرض عسكرى فى القدس يوم ٢ مايـو .

وقد دعى مجلس الامن للاجتماع يوم ٢٦ ابريل . واصدر المجلس فى ٢٧ ابريل قرارا جماعيا طالب فيه اسرائيل بالغاء العـــرض العسكرى المزمع اقـــامته فى القدس فى ٢ مايو . وفيما يلى نص القرار الذى قدمت مشروعه كل من الهنـــد وباكســـتان والسنغال :

ان مجلس الامن :

بعد أن اســتمع الى بيانات مندوب الاردن واسرائيل ، وبعد ان أطلع على مذكرة الامــين العــام .

آخذا فى الاعتبار أن اقامـة عرض عسكرى فى القدس سيزيد من خطورة التوتر فى المنطقة ، وسوف تكون له آثار عكسية على الحل السلمى للازمة .

١ — يدعو اسرائيـــل الى الامتناع عن اقامــة العــرض العسكرى المزمع اقامته يوم ٢ مايو ١٩٦٨ .

٢ — يطلب من الامين العام أن يقدم الى المجلس تقريرا عن تنفيذ هذا القرار .

وقد أعلنت اسرائيل تحديها السافر لمجلس الامن فى نفس الجلسة التى صدر فيها القرار الاجماعى على لسان مندوبها فى الامم المتحدة الذى قال « ان العرض العسكرى ســيقام فى القدس وفى موعده ، وان وفـد اسرائيل لايمكن ان يقبل هـذا القرار » ، واكد مجلس الوزراء الاسرائيلى هذا البيان فى اليوم التــالى .

وعاد مجلس الامن الىالاجتماع يوم أول مايـــو ١٩٦٨ لبحث الموقف فى القـــدس ورفض اسرائيل تنفيذ قرار المجلسبالغاء العرض العســـكرى فى المدينة المقدسة .

وفى ٢ مايو اصـدر المجلس قرارا « يستنكر بشدة »العرض العسكرى الذى اقامته اسرائيل فى القدس ، متحدية القـــرار السابق الذى اصدره المجلسبمنع العرض .

وكانت عبـارة « يســتنكر بشدة » هى اقصى ما أستطاع المجلس الوصول اليه فى صياغة قراره ، بعد ان ضغطت امريكا لمنع المجلس من اصدار اى قرار يتضمن ادانة صريحة لاسرائيل .

واستأنف مجلس الامن مناقشة قضية القدس فى ٦ مايو واستمر فى الانعقاد حتى يوم ٢١ مايو .

وفى هذه الجلسة الاخيرةناقش المجلس مشروع قرار وضـــعته الدول الافريقيـــة والاســيوية واللاتينية بابطـال اجـــراءات اسرائيل فى القدس ، وفيما يلى نص المشروع :

ان مجلس الامن :

بعد الاشارة الى القرارين اللذين

اتخذتها الجمعية العامة للامم المتحدة يومى ٤ و ١٤ يوليـو ١٩٦٧ .

وبعد الاطلاع على رسـالة مندوب الاردن الدائم عن الموقف فى القدس ، وتقرير الامين العام وبعد الاستماع الى البيانات التى القيت فى المجلس .

وبعد ملاحظة أنه منذ اتخاذ القرارين المشار اليهما اتخذت اسرائيل مزيدا من الاجـراءات والاعمال المنافية لهذين القرارين.

وبعد تأكيد المبدأ المقرر الذى ينص عليه ميثاق الامم المتحـدة وهو أن الاستيلاء على الاراضى بالغزو العسكرى أمـر غـير مقبول .

١ ــ يأسف لعـدم امتثال اسرائيل لقرارى الجمعية العامة المشار اليهما .

٢ ــ يعتبر ان الاجـراءات والاعمال التشريعيـة والادارية التى قامت بها اسرائيل ، ومن بينها نـزع ملكيـة الاراضى والممتلكات ، اجراءات وأعمـال باطلة ، ولا يمكن أن تغير الوضع القانونى للقدس .

٣ ــ يدعو اسرائيل الى أن تلغى بصورة عاجلة جميـع الاجراءات التى اتخذتها فعلا ، والامتناع عن اتخاذ اى اجراء آخر يهدف الى تغيير الوضع فى القدس .

٤ ــ يطلب من الامين العام تقديم تقرير عاجل الى مجلس الامن عن الاجراءات التى تتخذها اسرائيل لتنفيذ هذا القرار .

٥ ــ يقرر بقاء المسألة قيد البحث ، واعادة مناقشتها فى ضوء تقرير الامين العام .

ووافق المجلس على هـذا المشروع باغلبيـة ١٣ صـوتا وامتناع الولايات المتحدة وكندا عن التصويت وذلك بالرغم من اضافة فقرة جديدة الى مشروع القرار تتضمن نداء للسـلام فى الشرق الاوسط وبـالرغم مـن اسقاط فقرة منه كانت تـوصى أوثانت بتقديم تقرير « فى وقت عاجل » الى المجلس عن مدى تنفيذ القرار .

وقد اعلنت اسرائيل فور صدور القرار انها لن تتراجع عمـا اتخذته من تدابير فى القدس .

مهمة المبعوث الدولى جـونار يـارنج :

عقد أوثانت ، امين عام الامم المتحدة ، اجتماعا يوم ٢٩ فبراير ١٩٦٨ ، مع مبعوثه الى الشرق الاوسط جونار يارنج واشترك فيه الدكتور رالف بانش مساعد الامين العام . وقدم مبعـوث الامم المتحدة تقـريرا منفصـلا عـن الاتصالات التى اجراها فى منطقة الشرق الاوسط والصعوبات التى تعترض تنفيذ مهمته . وقـالت بعض المصادر أن يارنج يقترح أن يطلب من الجانبين ارسال ممثلين عنهم الى قبرص لاجراء اتصالات معهم بدلا من الانتقال بطائرته كل يوم فى دولة . وقد حدد يارنج مواعيد الاجتماع بمندوبى ج.ع.م. والاردن واسرائيل ومندوبى الدول الاربع الكبرى فى مجلس الامن: الولايات المتحـدة والاتحـاد السوفييتى وبريطانيا وفرنسا .

وقد أعلن متحدث رسمى باسم الامين العام للامم المتحدة أنـه لا أساس من الصحة لما اذيع من أنباء أن العرب راغبـون فى الجلوس فى قاعة واحـدة مـع مندوبين عن اسرائيل ــ ووسـيط الامم المتحدة . وقد عاد المبعوث الدولى الى مقر عمله فى قبرص يوم ٥ مـارس ١٩٦٨ بعـد محادثاته فى نيويورك وقد أحيطت هذه المحادثات بالكتمان الشديد .

واعلن جونار يارنج انه فشل فى الجهود التى يبذلها لاقـرار السلام ، ولكنه قال أنه سيستمر فى محاولاته . وقد اذيع ذلك فى التقرير الذى قدمه أوثانت فى ٣٠ مارس . الى مجلس الامن وقال فيه أنه على أساس المعلومات التى حصل عليها من يارنج هناك اختلاف أساسى فى وجهات النظر بين الحكومتين المصرية والاردنية من جانب والحكومة الاسرائيليـة من جانب اخر .

وفى ٢٢ ابريل عقد اجتمـاع بين أوثانت الامين العام للامم المتحدة وجونار يارنج المبعوث الدولى للشرق الاوسط فى طهران. واحيط هذا الاجتمـاع بسرية كاملة .

هذا وقد عـاد يارنـج الى نيويورك فى منتصف شهر مايو للتشاور مع الامين العام للامم المتحدة ومع وفود الدول الكبرى والدول المعنية .

اللاجئون والنازحون العـرب :

وجه أوثانت ، الامين العام للامم المتحدة ، يوم ٤ مايـو ١٩٦٨ ، نداء الى جميع الحكومات لجمع مزيد من المال لمسـاعدة الهجرة الجماعيـة الجـديدة للنازحين (الذين اخرجتهم اسرائيل من الضفة الغربية) من مناطقهم الواقعة بقرب خط وقف القتال فى الضفة الشرقية الى أماكـن أخرى فى الداخل .

وقدم أوثانت تقريرا جديدا الى مجلس الامن والجمعية العامة ــ أعده مدير وكالة اغاثة اللاجئين ــ جاء فيه أن ٧٥ الف عـربى غادروا مناطقهم فى الضفة الشرقية بعد القتال العنيف الذى ضربت فيه اسرائيل معسكرات النازحين.

٢ ــ قضية فيتنـام :

صرح أوثانت ، أمين عـام الامم المتحدة ، مرة أخرى فى ٢٤

فبراير ١٩٦٨ بانه مقتنع بان أول اجراء ضرورى لتسوية القضية الفيتنامية هو وقف الغارات الجوية وجميع الاعمال الحربية الاخرى ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية . وصرح أوثانت فى ١٣ ابريل أنه يشعر بضرورة التوصل الى اتفاق حول المباحثات التمهيدية التى قررت كل من واشنطون وهانوى القيام بها فى باريس .

٣ ـ قضية قبرص :

عقد مجلس الامن جلسة يوم ١٨ مارس ١٩٦٨ لبحث مد بقاء القوات الدولية فى قبرص . وقد وافق بالاجماع على مدبقائها لمدة ثلاثة شهور أخرى ، تنتهى فى ٢٦ يونيو ١٩٦٨ .

٤ ـ قضية روديسيا :

علم فى مقر الامم المتحدة ، فى ١٢ مارس ١٩٦٨ ان مجموعة الدول الافريقية قررت أن تطلب اجتماعا عاجلا لمجلس الامن لبحث مسألة أعدام الافريقيين فى روديسيا .

وعقد مجلس الامن جلسة يوم ١٩ مارس لبحث ازمة روديسيا تحدث فيها مندوب بريطانيافطالب المجلس باصدار استنكار واضح وجماعى لاعدام الافريقيين الخمسة فى روديسيا ، وطلب من المجلس أن يتحرك فورا لبحث وسائل جديدة للضغط على حكومة ايان سميث العنصرية . ولكن المندوب البريطانى لم يشر الى أية اجراءات تنوى بريطانيا اتخاذها ضد روديسيا رغم مطالبة الدول الافريقية بعزلها تماما .

وواصل المجلس مناقشة قضية روديسيا ولكنه انقسم على نفسه بشأن ما ينبغى أن يفعله تجاه روديسيا . فقد طالب الاعضاء الافريقيون والاسيويون باتخاذ تدابير صارمة بما فى ذلك استخدام القوة للاطاحة بحكومة ايان سميث العنصرية . بينما رفض الاعضاء الغربيون اى تدخل وان كانوا قد أشاروا الى انهم يرغبون فى المضى قدما لتطبيق المزيد من العقوبات الاقتصادية ضد روديسيا .

وقد تقدمت خمس دول هى : الجزائر واثيوبيا والهندوباكستان والسنغال ، بمشروع قرار تدعو فيه المجلس الى مطالبة جميع الدول الى أن تقطع فوراعلاقاتها الاقتصادية وكل علاقاتها الاخرى مع حكومة روديسيا العنصرية . كما جددت الدول الافرو آسيوية ، فى هذا المشروع ، مطالبتها بريطانيا باتخاذ جميع الاجراءات الضرورية ــ ومن بينها استخدام القوة ــ بصورةعاجلة لانهاء تمرد حكومة ايان سميث العنصرية . ويدعو المشروع ايضا المجلس الى توجيه اللوم الى جنوب افريقيا والبرتغال لتقديمهما مساعدات الى حكومة سميث غير الشرعية تحديا منهما لقرار الامم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية ضد روديسيا .

وقد وافق مجلس الامن يوم ٣٠ مايو ١٩٦٨ بالاجماع على قرار بفرض العقوبات الدولية الشاملة ضد روديسيا . ووافق المجلس ــ بناء على اقتراح سوفييتى ــ على فقرة فى القرار تطالب جميع اعضاء الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بتقديم المساعدات لزامبيا باعتبارها مسألة ذات أولوية خاصة بهدف مساعدتها على حل المشكلات الاقتصادية الخاصة التى تواجهها نتيجة لتنفيذ العقوبات على روديسيا .

وقد اتخذ المجلس قراره بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذى يلزم جميع اعضاء المنظمة الدولية بالقرار . ويعد هذا اول قرار يصدر بالاجماع منذ بدأ بحث مشكلة روديسيا . وجدير بالذكر أن القرار حث جميع اعضاء الامم المتحدة على أن « يقدموا كافة المساعدات الادبية والمادية لشعب روديسيا الجنوبية فى نضاله من أجل تحقيق حريته واستقلاله . كما شكل مجلس الامن لجنة لمراقبة تنفيذ القرار ، ومن المتوقع أن تبدأ هذه اللجنة اجتماعاتها فى شهر يونيو ١٩٦٨ .

٥ ـ منع انتشار الاسلحة النووية :

اختتمت لجنة نزع السلاح فى جنيف (لجنة الـ ١٨) دورتها فى ١٤ مارس ١٩٦٨ . وكان من أهم الموضوعات التى ناقشتها مشروع معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية على أساس مشروعى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى المتطابقين .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العامة للامم المتحدة عند استئناف دورتها فى ٢٦ ابريل واحاله الى لجنتها الرئيسية الاولى (لجنة الشئون السياسية والامن) . وقد استمعت اللجنة فى أواخر مايو الى مندوبى ٦٥ دولة . ويبدو من مناقشاتها أن البعض يرغب فى الموافقة على مشروع المعاهدة دون تغيير ، أما البعض الاخر فيؤيد مشروع المعاهدة من حيث المبدأ فقط مع اجراء بعض التعديلات على نصوصها . فقد اقترحت بعض الدول ان تتعهد الدول النووية صراحة بالامتناع عن استخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير النووية ، وان تنص المعاهدة صراحة على حق الدول غير النووية فى الحصول على معلومات بخصوص استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية ، وان التجارب النووية للاغراض السلمية تكون من اختصاص منظمة دولية ، وان يضاف الى مشروع المعاهدة نصوص محددة بشأن تعديلها فى المستقبل .

وقد صرح مندوبا الجزائر وتانزانيا بان حكومتيهما ترفضان توقيع المعاهدة فى صورتها الحالية . كما صرح مندوب جنوب أفريقيا أن حكومته لن يمكنها أن

تتقيد باى التزام قانونى فى الوقت الحاضر .

أما مندوب ج.ع.م. فقد أعلن تأييد حكومته لمشروع معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية كما أنها تؤيد دائما الجهود التى تهدف الى تحريم الاسلحة النووية وازالتها ، معتقدة أن مصير الانسانية فى خطر ما دامت اسلحة الدمار تتكدس فى مخازن الاسلحة . وقال أن عدم انتشار الاسلحة النووية أمر بالغ الاهمية ، واشار الى قلق الدول غير النووية الذى تم الاعراب عنه فى بيان رؤساء الدول الافريقية اثناء اجتماعهم فى القاهرة فى شهر يوليو عام ١٩٦٥ . وذكر مندوب ج.ع.م أربعة مبادىء هى : أن عدم انتشار الاسلحة النووية ليس نهاية فى حد ذاته ، وأنه يجب الا يكون فى المعاهدة اية ثغرات قد تسمح بانتشار الاسلحة النووية ، وانه يجب أن تنص على تعادل مقبول فى مسئولية متبادلة ، كما يجب أن تكون نصوصها مقبولة . كما أكد مندوب ج.ع.م. أهمية مسألة ضمانات الامن .

٦ ـ تعريف العدوان :

فى شهر مارس الماضى تم انتخاب اعضاء اللجنة الخاصة لتعريف العدوان (٣٥ عضوا). وتتكون اللجنة من ممثلى الدول التالية : الجزائر ، استراليا ، بلغاريا ، كندا كولومبيا ، الكونغوكنشاسا ، قبرص ، تيشيكوسلوفاكيا ، اكوادور ، فنلندا ، فرنسا ، غانا ، هايتى ، اندونيسيا ، ايران ، ايطاليا ، اليابان ، الاردن ، مدغشقر ، المكسيك ، النرويج ، رومانيا ، سيراليون ، اسبانيا ، السودان ، سوريا ، تركيا ، أوغندا ، الاتحاد السوفييتى ، ج.ع.م ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، أورغواى ، يوغوسلافيا وغويانا .

وستعقد اللجنة أولى دوراتها فى جنيف فى الفترة من ٤ يونيو الى ٥ يوليو ١٩٦٨ .

٧ ـ عمليات صيانة السلام :

استأنفت اللجنة الخاصة لعمليات صيانة السلام نشاطها فى ٤ مارس ١٩٦٨ . ومن المنتظر ان تقدم تقريرها الى الجمعية العامة للامم المتحدة فى موعد اقصاه أول يوليو ١٩٦٨ . ومن بين المسائل التى تبحثها اللجنة دراسة التسهيلات (معدات وافراد) التى تقدمها الدول لعمليات الامم المتحدة لصيانة السلام . ومن المعلوم أن السويد والدانمارك والنرويج وفنلندا قد أعلنت عن مساهمتها فى تكوين قوة دولية دائمة لحفظ السلام .

٨ ـ جنوب غربى افريقيا :

وافق مجلس الامن بالاجماع ، فى ١٤ مارس ١٩٦٨ ، على قرار يندد بحكومة جنوب أفريقيا لتحديها السافر لقرار المجلس السابق الصادر فى ٢٥ يناير ١٩٦٨ ولسلطة الامم المتحدة . ويطالب حكومة جنوب افريقيا بالافراج فورا عن مواطنى اقليم جنوب غربى افريقيا الذين اعتقلتهم وحاكمتهم اخيرا . وقرر المجلس بانه اذا لم تحترم جنوب افريقيا هذا القرار الاخير فان المجلس سينعقد فورا لاتخاذ الاجراءات الفعالة تطبيقا لميثاق الامم المتحدة .

أصدر مجلس جنوب غربى افريقيا ، التابع للامم المتحدة ، بيانا فى دار السلام بتاريخ ١٨ ابريل ١٩٦٨ أعلن فيه فشله فى دخول اقليم جنوب غربى افريقيا بناء على طلب الامم المتحدة . واعلن المجلس أنه قرر العودة الى نيويورك . وندد المجلس فى بيانه بموقف حكومة جنوب افريقيا التى رفضت رفضا باتا دخول اعضاء المجلس فى اقليم جنوب غربى افريقيا .

وكانت الجمعية العامة للامم المتحدة قد اعلنت فى عام ١٩٦٦ انهاء الانتداب الممنوح من عصبة الامم السابقة الى جنوب افريقيا بادارة منطقة جنوب غربى افريقيا . وقالت الجمعية العامة أن المنطقة اصبحت الان ضمن مسئوليات الامم المتحدة . وفى عام ١٩٦٧ أنشأت الجمعية مجلسا خاصا بهذا الاقليم لدخوله وضمان انسحاب جنوب افريقيا منه تمهيدا لاعلان استقلاله . ولكن جنوب افريقيا تحدت القرارين ومنعت اعضاء المجلس من دخول الاقليم .

واستأنفت الجمعية العامة مناقشة قضية جنوب غربى أفريقيا فى ٢٦ أبريل ١٩٦٨ . وأعلن فى مقر الامم المتحدة ، فى ٢٥ مايو ، ان لجنة صياغة افريقية اسيوية ـ تضم ج.ع.م. و ١٠ دول أخرى ـ أعدت مشروع قرار يدعو الجمعية العامة الى التوصية باتخاذ تدابير تأديبية ضد جنوب افريقيا لتحديها المتواصل لقرارات الامم المتحدة بشأن رفع انتدابها على منطقة جنوب غربى أفريقيا . ويطلب هذا المشروع ـ باسم الجمعية العامة ـ الى مجلس الامن اتخاذ تدابير فعالة طبقا لمواد الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة لضمان اخراج جنوب افريقيا من هذه المنطقة .

وصرحت المصادر الدبلوماسية بأن المشروع سيعرض ـ قبل تقديمه رسميا الى الجمعية العامة ـ على مجموعة الدول الافريقية الاسيوية (٦٦ عضوا) ومجموعة دول امريكا اللاتينية (٢٣ عضوا) .

وهناك مشروع آخر يجرى وضعه ليعلن احتجاج الجمعية العامة على التشريعات المرتقبة فى جنوب افريقيا بانشاء مواطن منفصلة يقطنها السود .

٩ ـ لجنة تصفية الاستعمار :

استمرت لجنة تصفية الاستعمار فى نشاطها طوال شهر

مارس الماضى وبحثت مشكلة غينيا الاستوائية وروديسيا الجنوبية .

وفى ١٧ ابريل الماضى طالب الاتحاد السوفييتى باجراء بحث شامل حول القواعد العسكرية الاجنبية التى لا تزال موجودة فى الاقاليم المستعمرة الباقية فى جميع انحاء العالم . واعلن مندوب الاتحاد السوفييتى أن عمل اللجنة ينبغى ان يتركز على بحث وضع القواعد ، مثل القاعدة العسكرية الامريكية فى غوام التى تستخدم للعدوان على فيتنام والقواعد الامريكية فى البحر الكاريبى التى تشكل تهديدا ضد كوبا وجمهورية الدومينيكان . كما أشار المندوب السوفييتى الى القواعد التى تحتفظ بها البرتغال فى مستعمراتها الافريقية وطالب بالتحقيق فيها لانها تستخدم للاغراض العدوانية لقمع حركات التحرر الوطنى فى انغولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية ، واضاف أن الدراسة ينبغى أن تشمل تحديد عدد المطارات والموانى المدنية فى المناطق المستعمرة والتى يمكن استخدامها للاغراض العسكرية .

فى ٢٢ مايو ١٩٦٨ وافقت لجنة تصفية الاستعمار على مشروع قرار تقدمت به ١٣ دولة ، وذلك باغلبية ٢٠ صوتا مقابل لا شىء مع امتناع الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا عن التصويت وقد لاحظ القرار أن بريطانيا وافقت على تحقيق رغبة شعب سوازلاند بالحصول على الاستقلال فى ٦ سبتمبر ١٩٦٨ . كما دعت اللجنة بريطانيا الى اتخاذ الاجراءات اللازمة فورا لاعادة الاراضى الى سكان سوازيلاند الاصليين ، تلك الاراضى التى سبق انتزاعها منهم أو تعويضهم عن هذه الاراضى .

وفى ١٧ مايو ١٩٦٨ طلبت لجنة تصفية الاستعمار من بريطانيا تأجيل الانتخابات التى كان من المقرر اجراؤها فى برمودا فى ٢٢ مايو ١٩٦٨ الى أن يعود الوضع فى هذا الاقليم الى حالته الطبيعية .

١٠ – قبول عضوية موريشيوس :

وافق مجلس الامن بالاجماع ، فى ١٨ ابريل ١٩٦٨ ، بتوصية الجمعية العامة بقبول عضوية موريشيوس فى الامم المتحدة . وهكذا يصل عدد اعضاء الامم المتحدة الى ١٢٤ .

ومن المعلوم ان موريشيوس جزيرة فى المحيط الهادى ، يبلغ عدد سكانها ٧٥١ر٤٢١ نسمة وحصلت على استقلالها فى ١٢ مارس ١٩٦٨ ، وكانت خاضعة للادارة البريطانية .

١١ – مؤتمر التجارة والتنمية :

واصل مؤتمر التجارة والتنمية الثانى جلساته التى بدأها فى نيودلهى فى أول فبراير ١٩٦٨ . وفى ٢ مارس صرح مسئول كبير فى أمانة المؤتمر بان المؤتمر وصل الى مرحلة « تأزم » بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وذلك فيما يتعلق بمقدار المعونة وشروطها . وقالت مصادر المؤتمر ان مجموعة الدول الـ ٧٧ بعثت بمذكرة الى الدول المتقدمة مطالبة بتقديم مقترحات محددة بشأن المعونات وشروطها ، وان اللجنة المالية فى انتظار رد هذه الدول .

وشعرت وفود الدول النامية بخيبة أمل متزايدة بسبب عدم احراز اى تقدم ملموس فى اعمال المؤتمر ، وكانت هذه الوفود قد قدمت الى المؤتمر ومعها «ميثاق الجزائر » الخاص بالدول النامية وأصبح يبدو لها الان أنه لايمكن تحقيق نتائج سريعة بالنسبة للاهداف التى حددها هذا الميثاق .

وقد طالبت الدول النامية بان تدخل منتجاتها اسواق الدول المتقدمة بلا قيود أو ضرائب . وقد تقدمت الدول النامية بمشروع قرار فى هذا الصدد . ودعا المشروع ايضا الى تطبيق قاعدة الدولة الافضل رعاية مع الدول النامية ابتداء من يناير ١٩٧٠ . وتقدمت الدول النامية أيضا بمشروع قرار آخر طلبت فيه الدول المتقدمة بعدم فرض تعريفات جديدة وازالة جميع الحواجز التى فرضت على تجارتها من قبل وذلك قبل نهاية العام الحالى . وطالب المشروع ايضا بتطبيق تخفيضات على المنتجات الاولية طبقا لما توصلت اليه « مفاوضات كيندى للتعريفة الجمركية » ، وذلك بلا مراحل ولصالح جميع الدول النامية . وقدمت الدول النامية مشروع قرار ثالث للمؤتمر رحبت فيه بالاتفاق العام بين دول المؤتمر على ضرورة زيادة التبادل التجارى بين دول الشرق والغرب من ناحية وبين هاتين الكتلتين والدول النامية من ناحية أخرى .

وعقد المؤتمر اجتماعا مغلقا على مستوى رؤساء الوفود يوم ١٤ مارس فى محاولة جديدة لانقاذه من الفشل .

وصرحت مصادر المؤتمر فى ١٧ مارس بان المؤتمر قد فشل فى التوصل الى مشروع اتفاق بين الدول المتقدمة والدول النامية بخصوص تحرير التجارة الدولية من القيود . ووافق المؤتمر فى ٢٣ مارس على اقتراح للهند بتشكيل مجموعات صغيرة من الوفود للقيام بمحاولة أخيرة لحل هذه المشكلة .

وفى ٢٦ مارس توصل المؤتمر الى اتفاق بشأن قرار خاص ينظم التجارة ويوسع نطاقها بين الشرق والغرب وبينهما وبين الدول النامية . ووافق المؤتمر على قرار باعطاء افضلية فى المعاملة لصادرات الدول النامية مما سيفتح أسواقا جديدة للصناعات الناشئة فى هذه الدول .

وفى ٢٨ مارس وافق المؤتمر على قرار يوصى الامم المتحدة بحرمان جنوب افريقيا من عضوية

المؤتمر حتى تتخلى عن سياسة التفرقة العنصرية.ووافق المؤتمر على هذا القرار باغلبية ٤٩صوتا ضد ١٨ (الدول الغربية)وامتناع ٧ دول عن التصويت .

وفى ٢٨ مارس ايضا وافق المؤتمر على قرار يدعو الى اجراء دراسة شاملة للقيود التى تفرضها الدول الغنية على صادرات الدول الفقيرة بالرغم من المعارضة الشديدة التىقوبل بها من معظم الدول الغربية المتقدمة . واجل المؤتمر مناقشة مشروع قرار هام يعالج مشكلة المساعدات المقدمة من الدول الصناعية الى الدول النامية .

وقد اختتم المؤتمر اعماله يوم ٢٩ مارس بعد ان حقق بعض النجاح غير ان مشاكل كثيرة تركت دون حل . ويمكن القول بصفة عامة أن النتيجة النهائية لمناقشات المؤتمر جاءت مخيبة لآمال الدول النامية .

١٢ – قانون التجارة الدولى :

افتتحت لجنة قانون التجارة الدولى ، التابعة للامم المتحدة، دورتها الاولى فى نيويورك فى ٢٩ يناير ١٩٦٨ – وقد انشئت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة صدر فى ١٧ ديسمبر ١٩٦٦ . ومهمتها بحث تنسيق وتوحيد وتطوير قانون التجارة الدولى .

وقررت اللجنة بحث ثلاثة موضوعات : المدفوعات الدولية، التحكيم التجارى ، وبيع السلع دوليا .

واختتمت اللجنة دورتهاالاولى فى ٢٦ فبراير ١٩٦٨ على أن تعقد دورتها الثانية فى جنيف فى ٣ مارس ١٩٦٨ .

١٣ – المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة، فى ٢٣ مايو ١٩٦٨ ، على سبعة قرارات بشأن المخدرات . وقد أوصى المجلس دول الشرق الاوسط حيث تنتشر تجارة المخدرات غير المشروعة بعقد مؤتمر فيما بينها لبحث الوسائل الكفيلة بالقضاء على هذه التجارة . كما أوصى الدول الاعضاء ببذل الجهودلمنع استعمال القنب لاغراض وبطرق غير مشروعة . كما دعا لبنان الى تشجيع زراعة عباد الشمس بدلا من القنب ... الخ .

١٤ – حقوق الانسان :

وافقت لجنة حقوق الانسان ، فى ٨ مارس ١٩٦٨ ، باغلبية ٢٤ صوتا ضد لاشىء على مشروع قرار يندد بالنازية والتفرقة العنصرية وجميع العقائد الاخرى القائمة على الارهاب والاضطهاد العنصرى . ويطالب ببذل جهود عالمية للقضاء على هذه العقائد. كما يطالب الجمعية العامة للامم المتحدة بالتنديد بهذه العقائد ودعوة جميع الدول الى اتخاذ خطوات ايجابية لحل الجماعات والمنظمات التى تدعو الى مثل هذه العقائد .

كما وافقت اللجنةعلى ارسال برقية الى اسرائيل تطالبها بوقف اجراءات نسف منازل المواطنين العرب ، بناء على مشروع قرار تقدمت به الهند وباكستان ويوغوسلافيا . وقد تمت الموافقة على المشروع باغلبية ١٧ صوتا ضد صوت واحد ، وهو صوت اسرائيل ، وامتنعت ٧ دول عن التصويت وهى : الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وايطاليا ، والنمسا ، والسويد ، والفيليبين ونيوزيلندا .

وافتتح المؤتمر الدولى لحقوق الانسان جلساته فى طهران يوم ٢٢ ابريل ١٩٦٨ بخطاب القاه اوثانت ، أمين عام الامم المتحدة. وحذر اوثانت فى خطابه من اعتداء التكنولوجيا الحديثة على «وضع الفرد واحترامه لذاته » وتساءل عما اذا كان الانسان سيصبح عبدا للالة أو لاولئك القلائل الذين سيكونون فى وضع يمكنهم من استخدامها .

وحمل الامين العام على التأكيد المتزايد للعنف فى برامج التليفزيون وافلام السينما والادب الشعبى ، ووصف نظام التفرقة العنصرية المتبع فى جنوب افريقيا بأنه من أشد الامتهانات السافرة لحقوق الانسان والحريات الاساسية .

وتحدث أوثانت عن الحاجة الى جعل المعلومات عن تنظيم النسل تصل الى من يريدها بوصفها من الحقوق الاساسية للانسان .

وقد وافق المؤتمر على مشروع القرار العربى الخاص باحترام حقوق الانسانوتطبيقها فىالاراضى العربية المحتلة باغلبية ٤٢ صوتا ضد خمسة وامتناع ٢٥ عن التصويت . وكانت الدول التى صوتت ضد القرار هى : الولايات المتحدة ، اسرائيل ، أوروغواى ، بلجيكا وكوستاريكا – ومن ناحية اخرى رفض المؤتمر مشروع قرار مضاد باغلبية ٣٢ صوتا ضد ٢٨ وامتناع ٩ عن التصويت . وقد نص القرار على ما يلى :

١ – الاعراب عن بالغالقلق لانتهاك حقوق الانسان فى المناطق العربية المحتلة نتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ .

٢ – يوجه نظر حكومة اسرائيل الى خطورة النتائج المترتبة على عدم احترامها للحريات الاساسية ولحقوق الانسان بالمناطق المحتلة .

٣ – يدعو الى الاحترام الواجب لتنفيذ حقوق الانسان واتفاق جنيف فى ١٢ اغسطس ١٩٤٩ فى المناطق المحتلة .

٤ – يؤكد الحقوق التى لا يمكن التنازل عنها لجميع السكان ، الذين فروا من

منازلهم نتيجة الحرب فى الشرق الاوسط ان يعودوا اليها ، وان يمارسوا حياتهم العادية ، وان يستعيدوا ممتلكاتهم ومنازلهم وان ينضموا الى ذويهم وفق المبادىء المنصوص عليها فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان.

٥ — يدعو المؤتمر الجمعية العامة للامم المتحدة الى تأليف لجنة للتحقيق فى انتهاك حقوق الانسان فى المناطق العربية التى تحتلها اسرائيل ، وان تقدم تقريرا بذلك الى الجمعية العامة للامم المتحدة .

٦ — يدعو المؤتمر الى ابقاء الموضوع فى جدول الاعمال الى أن يتم تنفيذ هذا القرار ، أو تتخذ الاجراءات اللازمة بشأن موقف اسرائيل من تنفيذه .

١٥ — لجنة التنمية الاجتماعية:

اختتمت لجنة التنمية الاجتماعية ، التابعة للامم المتحدة ، دورتها التاسعة عشرة فى ٢ مارس ١٩٦٨ . وقد وافقت على مشروع اعلان للتنمية الاجتماعية .

ووقع خلاف شديد داخل اللجنة على مشروع بيان اقترحه الاتحاد السوفييتى ينص على «التعويض من الخسائر — سواء كانت طبيعتها اجتماعية أو اقتصادية — التى تنشأ عن عدوان أو عن احتلال غير مشروع لاراضى دولة، أخرى من جانب طرف معتد » . واخفقت كل المحاولات التى بذلتها الولايات المتحدة لتعديل هذا النص . ووافقت اللجنة — فى اقتراع منفصل — على مبدأ الزام المعتدى بقيمة الخسائر التى يسببها .

وفى ٢٢ مايو ١٩٦٨ وافقت اللجنة الاجتماعية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى على خمسة مشروعات بقرارات اقترحتها « لجنة مركز المرأة » بخصوص حقوق المرأة السياسية ، والقضاء على كل مظاهر التفرقة ضد النساء ، وتخطيط الاسر اخذا فى الاعتبار مركز المرأة ، وتيسير سبل التعليم للنساء ، ودراسة النتائج المترتبة على التقدم التكنولوجى بخصوص مركز العاملات من النساء .

١٦ — اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى :

افتتحت اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى دورتها الرابعة والعشرين فى ١٧ ابريل ١٩٦٨ فى كانبيرا (استراليا) بحضور ٣٠٠ مندوب عن ٢٩ دولة .

١٧ — اللجنة الاقتصادية لاوربا :

افتتحت اللجنة الاقتصادية لاوروبا دورتها الثالثة والعشرين فى ١٧ ابريل ١٩٦٨ فى جنيف .



١ — هيئة العمل الدولية :

نشر مكتب العمل الدولى الحولية الاحصائية للعمل لعام ١٩٦٧ . ويتضح من الاحصائيات الواردة فيها ازدياد نسبة البطالة وبطء التقدم فى البلاد النامية .

وفى البلاد المتقدمة انعكس بطء معدل التنمية الاقتصادية على وضع العمالة فيها فانخفض معدل العمالة وازداد معدل البطالة ، ومن الملاحظ فى هذه البلاد ان ارتفاع الاجور عوض الى حد ما نقص ساعات العمل وارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية .

هذا وان ارتفاع معدل البطالة فى الدول المتقدمة بلغ حدا كبيرا لم تشهده هذه الدول منذ عدة سنوات ، بل بلغ ارتفاع هذا المعدل فى بعض الدول حدا لم يبلغه منذ الحرب العالمية الثانية ، وفى البلاد التى ارتفع فيها معدل العمالة فمن الملاحظ أن هذا الارتفاع كان أقل منه عن عام ١٩٦٦ .

أما اسعار السلع الاستهلاكية فقد استمرت فى الارتفاع فى عام ١٩٦٧ فى معظم البلاد وان كان ذلك بنسبة أقل من عام ١٩٦٦ . وفى بعض البلاد تجاوزت نسبة الارتفاع ١٠٪ .

وقد اختيرت منظمة العمل الدولية لتنفيذ أول خطة فى المجر بمعونة برنامج الامم المتحدة للتنمية . فقد تم الاتفاق فى ١٣ فبراير ١٩٦٨ بين هيئة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية والحكومة المجرية بخصوص انشاء مركز قومى فى بودابست لتحسين الكوادر العمالية . ويتكلف المشروع حوالى ٦ ملايين دولار يساهم فيها برنامج الامم المتحدة للتنمية بمبلغ ١٫٤٠٠٫٠٠٠ دولار ، أما الباقى فتتحمله الحكومة المجرية .

عقد مجلس ادارة مكتب العمل الدولى دورته الى ١٧١ فى جنيف فى الفترة من ٢٧ فبراير الى أول مارس ١٩٦٨ . وبحث خطة نشاط هيئة العمل الدولية وميزانيتها لعام ١٩٦٩ ، وهذا العام يوافق الذكرى الخمسين لانشاء هيئة العمل الدولية .

وتبلغ ميزانية هيئة العمل الدولية لعام ١٩٦٩ ، ٢٧٫٥٠٠٫٠٠٠ دولار أى بزيادة قدرها ٧ ٪ عن ميزانية عام ١٩٦٨ . ومن المعلوم أن مكتب العمل الدولى يتولى ادارة بعض الاموال الاخرى التى مصدرها فى الغالب برنامج الامم المتحدة للتنمية . وبذلك فان موارد هيئة العمل الدولية لعام ١٩٦٩ سوف تبلغ حوالى ٥٠ مليون دولار .

وفى هذه الدورة تم تعيين السيد فرنسيس بلنشار من

مرنسا امينا عاما مساعدا لمكتب العمل الدولى لمدة خمسة أعوام

هذا وسوف يعقد المؤتمر الدولى للعمل دورته الثانية والخمسين فى جنيف خلال شهر يونيو ١٩٦٨.

٢ ـ هيئة الاغذية والزراعة :

عقدت الدول المنتجة والمستوردة للجوت اجتماعا فى روما فى الفترة من ٢٩ الى ٣١ يناير ١٩٦٨ وتوصلوا الى اتفاق حول تعديل أسعار الجوت بحيث يؤخذ فى الاعتبار تخفيض الجنيه الاسترلينى .

انضمت جزيرة موريشيوس الى عضوية هيئة الاغذية والزراعة ، بعد حصولها على الاستقلال فى ١٢ مارس ١٩٦٨ . وأصبح عدد أعضاء الهيئة ١١٧ عضوا .

فى ٢ مايو ١٩٦٨ بعث اديكى بوريما رئيس هيئة الاغذية والزراعة ، وأوثانت أمين عام الامم المتحدة ، برسائل الى جميع أعضاء الامم المتحدة ناشدا فيها حكومات الدول الاعضاء تقديم معونات غذائية لحوالى ٣٠٠,٠٠٠ لاجىء حرب عربى فى الشرق الاوسط . وجاء فى النداء المشترك أن اللاجئين الذين شردوا نتيجة الحرب بين العرب واسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ فى حاجة ماسة للاغذية . وقال ان برنامج الاغذية قدم معونة غذائية عاجلة لهؤلاء اللاجئين قيمتها ٦ ملايين دولار حتى الان ولكن هذه المعونة ستتوقف فى نهاية شهر مايو ١٩٦٨ وسيحتاج اللاجئون حتى نهاية العام الحالى الى ما يقدر بحوالى ٢١ الف طن من الدقيق والف طن من الارز و ٨٠٠ طن من من السكر .

٣ ـ هيئة اليونسكو :

عقد خبراء ١٦ دولة اجتماعا فى موسكو فى الفترة من ١٦ الى ٢٣ فبراير ١٩٦٨ تحت رعاية منظمة اليونسكو لبحث مناهج التعليم العام . وتبادل الخبراء وجهات النظر حول مشاكل التعليم العام خصوصا فيما يتعلق بزيادة عدد الطلاب وعدم ملاءمة برامج التدريس التقليدية وظروف ومقتضيات العصر . ووضع الخبراء تقريرا يوضح الاهداف التى يجب أن يبتغيها التعليم العام فى مرحلته الاولى (من ٦ الى ١٠ سنوات) وأوصوا بضرورة مواصلة البحث المتعمق لبعض المشاكل الهامة التى يتعرض لها قطاع التعليم .

عقدت مجموعة من الخبراء اجتماعا فى باريس فى شهر مارس الماضى تحت رعاية هيئة اليونسكو ووضعوا مشروعا يتضمن عدة توصيات بشأن المحافظة على الممتلكات الثقافية التى تتعرض للخطر من جراء أشغال عامة أو خاصة . ولم ينشر هذا المشروع بعد ولكنه سيعرض على المؤتمر العام لليونسكو الذى سيعقد فى نوفمبر ١٩٦٨ للموافقة عليه .

أرسلت سوريا مذكرة الى مدير عام هيئة اليونسكو تشرح فيها وجهة نظرها بشأن امتناع وكالة الاغاثة عن تدريس بعض الكتب القومية فى مدارسها تحت ضغط اسرائيل . وأوضحت سوريا فى هذه المذكرة أن مدارس وكالة الاغاثة ملزمة بتدريس الكتب السورية المقررة باعتبارها مدارس خاصة لا تستطيع أن تخرج عن الحقوق الدولية والاتفاقيات المبرمة بهذا الشأن. كما ان الطلبة لا يستطيعون متابعة دراستهم الثانوية والجامعية فى المعاهد الرسمية فى حالة عدم دراستهم للكتب المقررة . وطالبت المذكرة السورية أن تأتى قرارات اليونسكو منسجمة مع قرارات الامم المتحدة بشأن عدم الاعتراف بالاجراءات الاسرائيلية فى المناطق المحتلة وبصورة خاصة الاجراءات التعليمية لعزل الطلبة عن أمتهم وثقافتها العربية .

وستبحث المجلس التنفيذى لهيئة اليونسكو هذه المذكرة فى اجتماعه الذى يعقده فى باريس فى أوخر شهر مايو عام ١٩٦٨ .

وفى أول مايو ١٩٦٨ تم توقيع بروتوكول ثقافى وعلمى بين ج. ع. م. وهيئة اليونسكو ، وقد تضمن المشروعات التى ستساهم الهيئة فى تنفيذها بالجمهورية العربية المتحدة فى شكل خبراء أو منح أو أجهزة ومعدات .

٤ ـ هيئة الصحة العالمية :

عقد المجلس التنفيذى لهيئة الصحة العالمية دورته الـ ٤١ فى جنيف فى الفترة من ٢٣ يناير الى أول فبراير ١٩٦٨ . واقترح المجلس اعادة انتخاب الدكتور كاندو (البرازيلى) مديرا عاما للهيئة ، وهو يتولى هذا المنصب منذ ١٩٥٣ . كما وافق المجلس على مشروع ميزانية الهيئة لعام ١٩٦٩ وهى تبلغ مقدار ٦٠,٦٤٥,٠٠٠ دولار أى بزيادة قدرها ٨,٠٥٪ عن ميزانية عام ١٩٦٨ .

وقد احتفلت هيئة الصحة العالمية بيوم الصحة العالمى الموافق ذكرى صدور دستور الهيئة فى ٧ ابريل ١٩٤٨ ومرور عشرين عاما على انشاء هذه الهيئة .

٥ ـ البنك الدولى للانشاء والتعمير

وافق البنك الدولى للانشاء والتعمير ، فى ٢٤ يناير ١٩٦٨ ، على تقديم قرض للارجنتين بمبلغ ٥٥ مليون دولار للمساهمة فى تمويل مشروعات زيادة الطاقة الكهربائية فى منطقة بوينس ايروس . والقرض بضمان حكومة الارجنتين ومدته ٢٠ عاما ويحمل فائدة قدرها ٦,٢٥٪ . ويبدأ استهلاكه فى ابريل ١٩٧١ .

ووافق البنك الدولى على تقديم قرضين للمكسيك . احدهما بمبلغ ٢٥ مليون دولار للمساهمة فى تمويل مشروعات الرى فى منطقة ريو — كولورادو ، والثانى بمبلغ ٢٧٫٥ مليون دولار لتمويل مشروعات اصلاح وتحسين الطرق البرية . ويحمل القرضان فائدة قدرها ٦٫٥ ٪ ومدتهما ٢٠ عاما .

ووافق البنك الدولى ، فى ٢٨ فبراير ١٩٦٨ ، على تقديم قرض الى نيكاراجوا بمبلغ ٤ ملايين دولار للمساهمة فى تمويل خطة حكومية لتنمية وتحسين مرفق التعليم الثانوى . وتهدف هذه الخطة الى انشاء ٢١ مدرسة ثانوية واعداد المدرسين والمدرسات للتعليم الابتدائى .

وفى ١٥ مارس ١٩٦٨ وافق البنك الدولى على تقديم قرض بمبلغ ١٢٫٥ مليون دولار لليونان للمساهمة فى مشروعات التعدين والملاحة والسياحة .

وفى ٢٢ مارس ١٩٦٨ وافق البنك الدولى على تقديم قرض بمبلغ ٥٠ مليون دولار ليوغوسلافيا للمساهمة فى تمويل استكمال خطوطها الحديدية بين بلغراد وبار . ويحمل القرض فائدة ٦٫٢٥ ٪ ومدته ٢٥ عاما .

قام البنك الدولى للانشاء والتعمير باصدار سندات فى الاسواق العالمية .

ففى ١٤ مارس ١٩٦٨ اصدر البنك المجموعة الاولى من السندات بمبلغ ١٢٥ مليون دولار اكتتبت فيها ٤٧ دولة ومنظمتان دوليتان . وهذه السندات مستحقة السداد فى ١٥ مارس ١٩٧٠ وتحمل فائدة قدرها ٦ ١/٨ تدفع كل ستة أشهر . وقد طرحت هذه السندات خارج سوق الولايات المتحدة .

وفى ٢١ مارس ١٩٦٨ أصدر البنك الدولى المجموعة الثانية من السندات بمبلغ ١٥٠ مليون دولار . وقد طرحت هذه السندات فى سوق الولايات المتحدة . وهذه السندات غير مستحقة الدفع قبل ١٥ سبتمبر ١٩٨٠

وفى ٢٢ مارس ١٩٦٨ أصدر البنك الدولى المجموعة الثالثة من السندات بمبلغ ١٢٠ مليون مارك المانى (٣٠ مليون دولار) . وطرحت هذه السندات فى سوق المانيا الغربية . وهذه السندات غير مستحقة الدفع قبل أول مارس ١٩٧٨ .

وافق المركز الدولى لتسوية المنازعات الدولية بشأن الاستثمارات الدولية (وهو تابع للبنك الدولى) على اللوائح الخاصة بذلك . وقد دخلت هذه اللوائح دور النفاذ ابتداء من أول يناير ١٩٦٨ . وهذه اللوائح هى : اللائحة الادارية والمالية للمركز ، لائحة الاجراءات الخاصة برفع دعاوى التوفيق والتحكيم ، لائحة الاجراءات الخاصة بالتوفيق ، ولائحة الاجراءات الخاصة بالتحكيم .

اجتمع الدكتور عبد المنعم القيسونى ، وزير التخطيط فى ج. ع. م. ، ببعثة البنك الدولى للانشاء والتعمير ، فى ٥ مارس ١٩٦٨ ، وبحث معها التطور الاقتصادى فى ج. ع. م. ، وتحديد المشروعات التى يمكن التعاون فيها مع البنك الدولى ومؤسساتها . كما استقبل البعثة الدكتور عزيز صدقى ، وزير الصناعة ، وبحث تزويد بعض المشروعات الصناعية المحلية بالمعدات والخبرة الفنية ، بعد أن نجحت المشروعات السابقة التى نفذت بمقتضى البرنامجين الاول والثانى للصناعة العربية . كما اجتمع بالبعثة السيد قطب ابراهيم ، وكيل وزارة الخزانة لشئون الميزانية ، حيث نوقشت ميزانيات الخدمات والاعمال وصندوق الاستثمار عن السنة الجديدة .

واجتمع المهندس محمود يونس ، وزير النقل والبترول والتعدين ، بأعضاء بعثة البنك الدولى فى ٧ مارس ١٩٦٨ . ودار البحث فى الاجتماع حول المشروعات المختلفة فى قطاع النقل والبترول والتعدين المدرجة فى الخطة والتى يمكن أن يساهم فيها البنك . وعلم أن من أهم هذه المشروعات التى تناولها البحث المرحلة الاولى من مشروع الانفاق فى القاهرة من منطقة شبرا الى السيدة وتبلغ تكاليفه حوالى ٤٠ مليون جنيه . كما تم بحث مشروع انشاء ميناء سفاجا وتحسين ميناء الاسكندرية

وقد انتهت المباحثات والدراسات التى قامت بها بعثة خبراء البنك الدولى مع المسئولين فى ج. ع. م. يوم ٢٤ مارس ١٩٦٨ ، مع بقاء الخبير الزراعى بالبنك فى القاهرة ، لاستكمال دراسة مشروعات الزراعة واستصلاح الاراضى . وعلم أن الرأى قد استقر على أن تصل الى القاهرة بعثة أخرى متخصصة ، تضم اقتصاديين وخبراء فى مشروعات السكك الحديدية ، تكون مهمتها بحث التكاليف النهائية للمشروعات التى ستنفذها ج. ع. م. فى هذا المجال . ومن اهمها تجديد خطوط السكك الحديدية ، وتقوية خط حلوان الكهربائى ، وانشاء خط حديدى جديد فى أبى قرقاص ، وانشاء ورش للسكك الحديدية ، واستكمال نظام التحكم المركزى لقيادة القطارات وكذلك استكمال توسيع ترعة النوبارية لتيسير نقل البضائع بين الاسكندرية والقاهرة بالمراكب ، وتبلغ تكاليف هذه المشروعات من النقد الاجنبى حوالى ٣٠ مليون دولار .

ومن المنتظر أن يبدأ البنك الدولى والمؤسسات التابعة له بتمويل مشروعات السكك الحديدية والمواصلات ، ثم تبدأ الدراسات بعد ذلك بالنسبة لمشرعات استصلاح الاراضى واستزراعها .

والجدير بالذكر أن ج. ع. م. كانت قد حصلت على قرض من البنك الدولى فى عام ١٩٥٩ لتمويل مشروعات تعميق وتحسين قناة السويس ، وقد تم سداد جميع الاقساط المستحقة حتى هذا العام .

منظمة التنمية الدولية :

فى ٢٦ يناير ١٩٦٨ وافقت منظمة التنمية الدولية ، التابعة للبنك الدولى للانشاء والتعمير على تقديم قرض للكامرون بمبلغ ٥٥٠٫٠٠٠ دولار للمساهمة فى تمويل مكتب الدراسات الخاصة بتحسين شبكة الطرق البرية .

ومدة القرض عشرة أعوام ويبدأ في استهلاكه بعهد عامين من تقديمه وهو لا يحمل فائدة ، باستثناء ٠ر٧٥٪ لتغطية نفقات المنظمة .

وفي ٥ فبراير ١٩٦٨ وافقت منظمة التنمية الدولية على تقديم ثلاثة قروض لجمهورية مالاوي . والقرضان الاولان (بمبلغ ٦ مليون و ٣ر٧٠٠ر٠٠٠ دولار على التوالي) يخصصان لتمويل مشروعات تحسين الحاصلات الزراعية في المنطقتين الوسطى والجنوبية من البلاد . أما القرض الثالث بمبلغ ١١ر٥ مليون دولار فيخصص لتمويل انشاء طريق برى طوله ٢٩٠ كم بين ليلونجوي وزمبا . ومدة القروض الثلاثة خمسون عاما وهى لاتحمل فوائد ، باستثناء ٧٥و٪ لتغطية نفقات المنظمة .

وفي مارس ١٩٦٨ وافقت منظمة التنمية الدولية على تقديم قرض لتانزانيا بمبلغ ٣ مليون دولار للمساهمة في تمويل استكمال خطة انشاء شبكة طرق برية . وقد سبق للمنظمة المساهمة بمبلغ ١٤ مليون دولار في ١٩٦٤ لتمويل نفس الخطة . ومدة القرض الجديد ٥٠ عاما وهو لا يحمل فائدة ، باستثناء ٠ر٧٥٪ لتغطية نفقات المنظمة .

وفي ٩ مارس ١٩٦٨ اجتمع مديرو منظمة التنمية الدولية وأصدروا توصية الى حكومات الدول الاعضاء بشأن تجديد الموارد المالية للمنظمة بمبلغ ١٢٠٠ مليون دولار .

وقد سبق أن جددت المنظمة مواردها المالية في عام ١٩٦٤ في حدود مبلغ ٧٥٠ مليون دولار . وفي هذه المرة تعهدت ١٨ دولة منها سويسرا ، بأن تضع تحت تصرف المنظمة مبلغا سنويا بمقدار ٤٠٠ مليون دولار سنويا ولمدة ثلاث سنوات لتقديم قروض الى الدول الفقيرة . وأول دفعها ستقدمها الدول المساهمة تستحق الدفع في ٨ نوفمبر ١٩٦٨ .

وطبقا للمقترحات سالفة الذكر ستقوم الدول الثماني عشرة المذكورة بتقديم مبلغ ١ر١٧٠ر٠٠٠ مليون دولار توزع فيما بينها على الوجه التالي : افريقيا الجنوبية ٣ مليون ، ألمانيا الغربية ١١٧ مليون ، استراليا ٢٤ مليون ، النمسا ٨ر١٦٠ر٠٠٠ ، بلجيكا ٢٠ر٤٠٠ر٠٠٠ ، كندا ٦٧ر٢٠٠ر٠٠٠ ، الدانمارك ١٢ر١٢٠ر٠٠٠ ، الولايات المتحدة ٤٨٠ مليون ، فنلندا ٣ر٧٢٠ر٠٠٠ ، فرنسا ٩٧ر٢٠٠ر٠٠٠ ، ايطاليا ٤٨ر٣٦٠ر٠٠٠ ، اليابان ٦٦ر٤٨٠ر٠٠٠ ، الكويت ٥ر٤٠٠ر٠٠٠ ، اللوكسمبورغ ٦٠٠ر٠٠٠ ، النرويج ١٠ر٦٨٠ر٠٠٠ هولندا ٦ر٥٢٠ر٠٠٠ ، المملكة المتحدة ١٥٥ر٥٢٠ر٠٠٠ ، السويد ٢٤ر١٢٠ر٠٠٠ .

بالاضافة الى ذلك فقد تعهدت خمس دول هي : كندا والدانمارك وفنلندا وهولندا والسويد بتقديم مبلغ اضافي الى منظمة التنمية الدولية في حدود ١٧ر٢٥٠ر٠٠٠ لنفس المدة .

وتعهدت سويسرا كذلك ، وهي ليست عضوا بالمنظمة ، بتقديم قرض دون فائدة بمبلغ ١٢ مليون دولار لمدة ٥٠ عاما .

٦ — صندوق النقد الدولي :

وافق صندوق النقد الدولي ، في ٩ فبراير ١٩٦٨ ، على عقد اتفاقية تثبيت مع غويانا لسحب مبلغ ٤ ملايين دولار .

في ٩ فبراير ١٩٦٨ ، على عقد صندوق النقد الدولي اتفاقية تثبيت مع اندونيسيا لسحب مبلغ ٥١ر٧٥ مليون دولار . ومن المعلوم أن اندونيسيا استأنفت عضويتها في صندوق النقد الدولي في فبراير ١٩٦٧ ، ويبلغ نصيبها في رأس مال الصندوق ٢٠٧ مليون دولار .

كما وافق صندوق النقد الدولي على أن تسحب كل من ايران وأوروغواي مبلغ ٣١ر٢٥ مليون دولار ، و ٩ر٥ مليون دولار على التوالي .

في ٧ مارس ١٩٦٨ وافق صندوق النقد الدولي على أن تسحب الولايات المتحدة مبلغ ٢٠٠ مليون دولار ، بالعملات التالية : ١٠٠ مليون دولار بالفلورين الهولندي ، ٥٠ مليون دولار بالليرة الايطالية ، ٣٥ مليون دولار بالمارك الالماني ، ١٥ مليون دولار بالفرنك البلجيكي ومن المعلوم أن نصيب الولايات المتحدة في رأس مال الصندوق يبلغ ٥ر١٦٠ مليون دولار .

وفي فبراير ١٩٦٨ سحبت كندا مبلغ ٣٩١ مليون دولار من صندوق النقد الدولي . ومن المعلوم أن نصيب كندا في رأس مال الصندوق يبلغ ٧٤٠ مليون دولار .

وفي ٢٨ فبراير ١٩٦٨ وافق صندوق النقد الدولي على عقد اتفاقية تثبيت مع شيلي لسحب مبلغ ٤٦ مليون دولار .

وفي ٢٨ فبراير أيضا وافق صندوق النقد الدولي على عقد اتفاقية تثبيت مع أوروغواي بمبلغ ٢٥ مليون دولار .

وفي ١٨ مارس ١٩٦٨ وافق صندوق النقد الدولي على عقد اتفاقية تثبيت مع بوروندي لسحب مبلغ ٦ ملايين دولار .

وفي ١٥ مارس ١٩٦٨ وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجمهورية العربية المتحدة قيمته ٦٣ مليون دولار ، منها ٤٠ مليون دولار سحبا من حصة ج.ع.م. في الصندوق ، و ٢٣ مليون دولار « كتمويل تعويضي » لاصابة محصول القطن في عام ٦٦/٦٧ ، مما أثر في حصيلته من العملات الاجنبية . وكانت ج.ع.م. قد قامت في نهاية شهر فبراير الماضي بسداد جميع التزاماتها للصندوق وتقدر بحوالي ٥٠ مليون دولار . وقد تمت الموافقة على سحب القرض الاخير بالعملات التالية : ٢٣ مليون دولار أمريكي ، ١٥ مليون دولار بالفرنك الفرنسي ، ١٠ ملايين دولار بالليرة الايطالية ، ١٥ مليون دولار بالمارك الالماني .

٧ — الاتفاق العام للتعريفة والتجارة (الجات) :

نشرت منظمة الجات تقريرها السنوي في ١٣ مارس ١٩٦٨ . وجاء في هذا التقرير أن الهبوط النسبي الذي أصاب عدة قطاعات صناعية في أوروبا الغربية على وجه الخصوص قد انعكس على التجارة الدولية لعام ١٩٦٧ .

فقد انخفض معدل نمو التجارة الدولية . فمن الملاحظ أنه فى الاعوام الثلاثة السابقة عام ١٩٦٧ ارتفع معدل الصادرات العالمية بنسبة ٩ر٧٪ كل عام . بينما كان ارتفاع معدل الصادرات فى الفترة من ١٩٥٧ — ١٩٦٦ بنسبة ٧ر٧٪ فى المتوسط . أما فى عام ١٩٦٧ فلم ترتفع الصادرات العالمية الا بنسبة ٥٪ ، فقد زادت من ٢٠١ الى ٢١١ مليار دولار .

ان بطء نمو حجم التجارة الدولية ترتبت عليه آثار سيئة بالنسبة للدول النامية . فمن الملاحظ أن حجم التجارة الدولية فى هذه المجموعة من الدول لم يرتفع الا بنسبة ١٪ ، وهذه أضعف نسبة وصلت اليها تجارة هذه الدول منذ ١٩٥٨ . نتيجة للتفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية فى ميدان الصادرات الدولية فان نصيب الدول النامية فى حجم الصادرات العالمية هبط الى ٥ر١٨٪ فى عام ١٩٦٧ بعد أن كان أكثر من ١٩٪ فى عام ١٩٦٦

وفى عام ١٩٦٧ زادت واردات الدول النامية بنسبة ٣٪ ، الامر الذى أدى الى زيادة العجز فى ميزانها التجارى الذى بلغ ٧ر٢ مليار دولار بعد أن كان ٩ر١ مليار دولار فى ١٩٦٦

ومن ناحية أخرى يبدو من تقرير منظمة الجات ان التجارة الدولية للدول الشرقية (أوروبا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفيتى ، الصين الشعبية ، منغوليا ، كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية) سجلت ارتفاعا مطردا فى عام ١٩٦٧ ، وبلغ معدل الزيادة ٨٪ تقريبا .

٨ — وكالة الطاقة النووية :

جاء فى تقرير لوكالة الطاقة النووية أن عدد المفاعلات الذرية العاملة حتى آخر ١٩٦٨ سوف يبلغ ٤٥٥ مفاعلا .

وجاء فى هذا التقرير أيضا أن عدد الدول التى سوف تستخدم الطاقة النووية حتى عام ١٩٧٤ سوف يبلغ ١٩ دولة مقابل ١٥ دولة فى ١٩٦٨ و ٥ دول فى ١٩٦٠ .

أما المفاعلات الذرية للبحوث القائمة والتى فى دور الانشاء فقد بلغ عددها ٣٦٠ مفاعلا فى أول يناير ١٩٦٨ ، وهى منتشرة فى ٤٨ دولة .

تلقت وكالة الطاقة النووية ، فى شهر فبراير الماضى ، طلبا من كل من الدانمارك والولايات المتحدة لوضع مفاعلين نوويين تحت رقابة الوكالة الدولية .

عين ، فى ١٦ فبراير ١٩٦٨ ، فلورنسيو مدينا (الفلبين) ممثلا اقليميا لوكالة الطاقة النووية لمنطقة آسيا والشرق الاقصى خلفا لسفاستى سريسوخ (تايلاند) .

وافق مجلس محافظى وكالة الطاقة النووية ، فى شهر فبراير الماضى ، على المقترحات التى ابداها خبراء الوكالة بشأن وضع مصانع التحويل التى تنتج مواد الاحتراق النووية . وقد وافق المجلس على تعين ٢٢ من موظفى الوكالة بصفتهم مفتشين على هذه المصانع وهم ينتمون الى ١٩ دولة : الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، كندا ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، المجر ، الهند ، اندونيسيا ، اليابان ، الفيليبين ، بولندا ، ج. ع. م. ، رومانيا ، المملكة المتحدة ، سويسرا ، تشيكوسلوفاكيا ، الاتحاد السوفيتى ، يوغوسلافيا .

وافق مجلس محافظى وكالة الطاقة النووية على برنامج المعونة الفنية التى تقدم الى الدول النامية فى عام ١٩٦٨ لتشجيع استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية . وتبلغ هذه المعونة حوالى مليون دولار ، منها ٥٧٣٫٠٠٠ دولار مخصصة لارسال خبراء فى الطاقة النووية الى هذه الدول .

ووافق مجلس المحافظين على تقديم ١٦ كيلوجراما من اليورانيوم المقوى الى باكستان . وسوف تقوم الولايات المتحدة بتوريد هذه الكمية بعد تحويلها فى كندا .

ومن المقرر أن يستأنف مجلس محافظى الوكالة اجتماعاته فى ١١ يونيو ١٩٦٨ .

٩ — منظمة الطيران المدنى :

عقد فى باريس ، فى الفترة من ٥ الى ٢٢ مارس ١٩٦٨ ، المؤتمر السادس للتمويل الجماعى التابع لمنظمة الطيران المدنى الدولية . وقد أقر المؤتمر استمرار العمل بعد ١٩٧٠ لبضعة سنوات أخرى للنظام المعمول به حاليا فيما يتعلق بمحطات الارصاد الجوية فى المحيطات . وتقوم ٢١ سفينة مجهزة بمحطات ارصاد جوية بتقديم المعلومات اللازمة لخدمة الطائرات التجارية فى منطقة المحيط الاطلنطى .

١٠ — الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية :

أعلن الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، فى أول فبراير ١٩٦٨ ، انه كلف لجنة استشارية بدراسة المواصفات الخاصة بصنع أجهزة تليفزيونية بأسعار معتدلة وذلك لتلبية حاجة شعوب الدول النامية الى مثل هذه الاجهزة . وقد اتخذ الاتحاد هذا القرار بناء على طلب منظمة اليونسكو وطلب اللجنة الاقتصادية التابعة للامم المتحدة .

وجدير بالذكر أن الاتحاد الدولى قام قبل ذلك ، وبناء على طلب اليونسكو أيضا ، بدراسة المواصفات الخاصة بصنع أجهزة استقبال اذاعية بأسعار معتدلة . وقد أذاع الاتحاد هذه المواصفات فى ١٩٦٢ .

١١ — المنظمة الاستشارية للملاحة البحرية :

اجتمعت لجنة الامن البحرى التابعة للمنظمة الاستشارية للملاحة البحرية فى لندن فى شهر مارس ١٩٦٨ . واقرت اللجنة

تنظيما للملاحة البحرية فى المناطق التالية : حول الجزر البريطانية وايرلندا ، شمال أسبانيا ، مضيق جبل طارق ، البحر الاحمر ، بعض مناطق الخليج العربى ، وفى المنطقة المواجهة لراس روكا فى البرتغال .

ومن ناحية أخرى قررت لجنة الامن حظر الملاحة على ناقلات البترول فى منطقتين : المنطقة المواجهة لمقاطعة بريتانيا (فرنسا) والمنطقة المجاورة لجزيرة سخالين .

النشاطات الاقليمية

العالم العربى

جامعة الدول العربية :

١ – ذكرى تأسيس

الجامعة العربية :

أذاع السيد عارف ظاهر ، الامين العام بالنيابة للجامعة العربية ، بيانا يوم ٢١ مارس ١٩٦٨ بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس الجامعة العربية جاء فيه ان اسرائيل تستأنف اليوم عدوانها على الضفة الشرقية للاردن فى تحد للرأى العام العالمى واصرار على المضى فى سياستها العدوانية التوسعية . وتناول البيان استعادة الشعب العربى نفسه فى أعقاب النكسة واسترداده عزمه وجمعه ارادته على النضال حتى يحرر أرضه من رجس الاحتلال . وقال البيان لا غنى عن العمل العربى الموحد ولا بد أن تحمل الدول العربية جميعا مسئوليات العمل العربى المشترك .

٢ – مؤتمر القمة العربى :

قامت عدة اتصالات عربية تتعلق بأستعجال عقد مؤتمر القمة العربى نظرا للتطورات الاخيرة المتعلقة بأزمة الشرق الاوسط .

وقد طلب الملك حسين ، ملك الاردن ، عقد مؤتمر قمة عربى فى أقرب وقت لتعزيز الموقف العربى سياسيا وعسكريا . وقال ان مقياس النجاح السياسى هو استعادة الارض المحتلة والحقوق العربية كاملة دون ابطاء . واذا فشل الحل السياسى لازالة آثار العدوان فان الاردن سيخوض المعركة من أجل حياة شريفة عزيزة ، وهذه المعركة ستدور فى كل قرية وكل مدينة فى الاردن حتى يتم انقاذ الارض من الاحتلال .

وقد أعلنت ٨ دول عربية ، حتى يوم ٢٢ مارس ١٩٦٨ ، موافقتها على اجتماع عاجل لمؤتمر القمة تلبية للدعوة التى تضمنتها رسالة الملك حسين الى جميع الملوك والرؤساء العرب. وقد وافقت على عقد المؤتمر فورا كل من ج. ع. م. ، والعراق ، ولبنان ، والكويت ، والسودان، واليمن ، واليمن الجنوبية . وذلك بالاضافة الى الاردن .

وجرت اتصالات هامة بين الرياض وعدد من العواصم العربية وذلك فى اطار الاتصالات الدائرة لعقد مؤتمر القمة . وكان من المتوقع أن ينعقد المؤتمر فى الرباط فى شهر ابريل ١٩٦٨ ولكن الدوائر الرسمية فى المغرب استبعدت هذا الاحتمال وقالت ان الملك الحسن ، ملك المغرب، سيكون متغيبا عن المغرب حتى الاسبوع الاخير من شهر ابريل فى زيارات رسمية لتركيا وايران والسعودية .

٣ – اللجنة السياسية للجامعة العربية :

اجتمعت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية لبحث خطط العمل العربى المشترك فى جميع المجالات كما بحثت قرار اسرائيل الاخير الخاص بوضع الاراضى المحتلة وتغييرها لبرامج التعليم واضطهاد العرب فى هذه الاراضى .

وفى مقدمة ما أوصى به المندوبون الدائمون للدول العربية لدى الجامعة ، التعجيل بعقد مؤتمر القمة العربى لدراسة الوضع الراهن ومواجهة المسئولية القومية المشتركة تجاه العدوان وتصفية جميع آثاره وما ينطوى عليه القرار الاسرائيلى الاخير من تحد واستهتار بحقوق العرب وبالامم المتحدة .

ووافقت اللجنة على تعيين الفريق عبد المنعم رياض أمينا مساعدا عسكريا للجامعة العربية . كما وافقت على ترشيح السفير محمد الهادى عونى سفير اليمن الجنوبية الشعبية مندوبا دائما لها لدى الجامعة .

وبحثت اللجنة تمويل صندوق الدعوة العربية ، وكلفت الامين العام للجامعة بمتابعة اتصالاته لايفاد بعثة الجامعة العربية الى الخليج العربى لجمع مساهمات من الامارات للصندوق . كما وافقت على تأييد ترشيح ٥ دول عربية لستة مقاعد فى المنظمات الدولية ، وهى : سوريا والعراق لعضوية المجلس الاقتصادى – ج. ع. م. لعضوية لجنة حقوق الانسان – والعراق للجنة الصياغة الدولية – وتونس لمجلس المنظمة الدولية للتجارة والتنمية – وسوريا خلفا للجزائر فى عضوية مجلس الامن عام ١٩٦٩

٤ – الامين العام لجامعة الدول العربية :

تقدمت الحكومة السودانية بمذكرة الى مجلس الجامعة العربية بترشيح السفير جمال محمد أحمد لمنصب الامين العام نظرا لانتهاء مدة السيد عبد الخالق حسونة .

هذا وقد قرر مجلس الجامعة العربية ، فى ٤ مارس ١٩٦٨ ، تكليف السيد عبد الخالق حسونة بالاستمرار فى عمله ٦ أشهر أخرى تبدأ من ١٥ مارس ١٩٦٨، على أن يعرض موضوع منصب الامين العام على مجلس الجامعة

فى أول اجتماع له على مستوى القمة أو رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية (*)

٤ ــ المجلس الاقتصادى العربى

وجهت الامانة العامة لجامعة الدول العربيـة الدعوة الـى اجتماعات الدورة العادية الثالثة حكومات الدول الاعضاء لحضور عشرة للمجلس الاقتصادى ، التى ستعقد بمقر الجامعة بالقاهرة ابتـداء من ١٣ مايو ١٩٦٨ . كما وجهت الدعوة ايضا لحضور هذه الدورة الى منظمة تحرير فلسـطين ومجلس الوحـــدة الاقتصادية العربية والاتحاد العام لغـرف التجـارة والصـناعة والزراعة للبلاد العربية .

ويتضمن جدول أعمال هـذه الدورة دراسـة الموضـوعات والتقارير الآتية :

ــ الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ــ دراسة انشاء صـندوق عربى مشترك لتمويل اعادة البناء فى البـلاد العربية التى تأثرت بالعـدوان ــ اقامة مجموعة اقتصـادية عربية مشتركة . دراسة المشاريع العربية المشتركة ــ توسـيع مجمعـات التأمين البحـرية . تنسيق سـياسة الاسـتيراد والتعامل الاقتصادى العربى مع الدول الاجنبية ــ تقرير اللجنة العـامة للمنظمـة العربيـة للمواصفات والمقاييس فى دورتها الاولى ــ متابعة أعمال مؤتمر التنمية الصناعية ــ تقرير لجنة خبراء الجمارك ــ تقرير لجنة جدول الخبراء العرب لشـئون التعريفة الجمركية ــ متابعـة محـاولات اسـرائيل الارتبـاط بالتكتلات الاقتصادية الدولية ــ تقرير اللجنة الزراعية فى اجتماعها الثـانى ــ تقرير لجنة خبراء البترول العـربى فى اجتماعها الخامس عشر ــ التـأمين فى ترنسـا ضد مخاطر المقاطعـة والحشرية .

وعقد المجلس الاقتصادى دورته العادية الثالثة عشرة فى الفترة من ١٣ ــ ١٨ مايو ١٩٦٨ .

ووافق المجلس فى هذه الدورة على اقامة الصـندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتمـاعى برأسمال قدره مائة مليون دينار كويتى ، ويهدف هذا الصندوق الى بناء الاقتصاد العربى على أساس متين يمكن من تلبيـة متطلبات التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية فى البلدان العربية ، كما سيقوم الصندوق بالاسهام فى تمـويل مشروعات الانمـاء الاقتصادى والاجتماعى فى الدول العربيــة .

وقـد وقـع على اتفاقيـة الصندوق رؤساء وفود الاردن والجزائر والسـودان والعراق وسوريا و ج. ع. م. واليمن والكويت ولبنـان وليبيا واليمن الجنوبية الشعبية ، كما وقعها رئيس وفد امارة أبو ظبى .

كذلك بحث المجلس موضوع انضـمام الدول العربيـة الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وأوصى باحالة كافة الملاحظات التى قد تبديها الدول العربية التى لم تنضم بعد لهذه الاتفاقية الى مجلس الوحدة الاقتصادية حتى يتسنى فتح المجـال أمام الدول العربية جميعا للمشاركة فى أعمـال مجلس الوحـــدة الاقتصادية . هـذا وقد وقع السـودان بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٨ على اتفاقية الوحـدة ، وبذلك اصبح عدد الدول الموقعة عليها ثمانية دول والمصدقة عليها ست دول عربيـــة .

كمـا عالج المجلس موضوع التأمين ، فأوصى الاتحاد العام العـربى للتأمين بالتوسـع فى مجمعات التأمين عملا على زيادة القـدرة الاسـتيعابية لاسـواق التأمين العربية والاحتفاظ بجزء من النقد الاجنبى داخل مجموعة البلاد العربية . كما حث المجلس شركات التأمين العربيـة على الانضمام الى مجمعات التأمين فى البلاد العربية .

كما أن المجلس قد رحب بقيام المنظمـة العربيـة للمواصفات والمقاييس التى تضم سبع دول عربيـة . كذلك قـرر المجلس الموافقة على عقد المؤتمر العربى الاول للمواصفات والمقاييس خلال شهر مارس ١٩٦٩ . وقد أولى المجلس اهتماما بالغا بموضوع التنميـة الصـناعية فى الدول العربية فقرر اقامة مركز للتنمية الصناعية يهدف الى دفع عجلة التنميـة الصناعية فى البـلدان العربية وسيبدأ المركز بميزانية تقديرية حوالى ٤٠ ألف جنيـه استرلينى .

وقد وافق المجلس على عقد اجتماعات للخبراء المتخصـصين فى الاسـمدة والبتروكيمـاويات والغزل والنسيج وخبراء التمويل العـرب .

وفيما يتعلق بالشئون الزراعية وافق المجلس على اقامة جهاز احصائى بالجامعة العربية تكون من بين مهامه دراسة أساليب الاحصـاء الزراعى فى الـدول العربية ، كما أوصى المجلس بدعوة لجنة الاحصاء والاقتصاد والتخطيط الزراعى للاجتماع فى فبراير ١٩٦٩ ، وأوصى باقامة مركز اقليمى للـدول العربيـة لتبادل وأقلمه وتحسين المحاصيل الزراعية ، مهمته ضمان تنسيق برامج اسـتكشاف الاصـناف والسـلالات والانواع المختلفـة البرية والمزروعة ، والعمل على تجميع كافة البيانات الخاصة بها لتكن رائدا لبرامج اكثـارها ، نشر زراعتهـا كذلك دراسـة ما يتعلق بمقاومة آفاتها المرضية والحشرية .

كمـا افق المجلس على أن تشرف الامانة العامة على مدرسة الحراج باللاذقية وتقوم بتمويلها .

وفى مجال الثروة المعدنية وافق المجلس على عقد مؤتمر للثروة المعدنية بالبلاد العربيـة فى المملكة المغربية خلال عام ١٩٦٨

كذلك استعرض المجلس كثيرا من المسائل الجمركية وفى مقدمتها الطلبات التى تقدمت بها الدول لادراج مواد جديدة على الجداول التفضيلية لاتفاقية تسهيل التبادل التجارى كمـا درس موضـوع شهادات المنشأ .

أما التعريفة الجمركية فقد وافق المجلس على اعادة طبع جدول التعريفة الجمركية الموحد بعد ادخال التعديلات عليه ، وكذلك وافق علـى التعـديلات

الخاصة بمشروع جدول التعريفة الجمركية الموحد التى قامت بها لجنة خبراء التعريفة الجمركية .

وفى مضمار مناهضة اسرائيل وافق المجلس على حث الدول العربية باتخاذ الخطوات اللازمة لدعم التبادل التجارى فيما بينها وبين تركيا لكى تحل محل اسرائيل فى التعامل التجارى مع تركيا ، كما ناشد المجلس الدول العربية أن تقيم تمثيلا دبلوماسيا بينها وبين المنظمة الاوروبية للفحم والصلب وذلك للحيلولة دون عقد اسرائيل اتفاقية اقتصادية مع هذه المنظمة .

كما تابع المجلس المحاولات التى تبذلها اسرائيل للارتباط بالسوق الاوروبية المشتركة وكذلك للانضمام الى السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية .

وفى مجال البترول ناشد المجلس حكومات الدول العربية الاخذ بمبادىء مشروع قانون النفط الموحد ، وحث شركات البترول الاجنبية العاملة بالدول العربية على اقامة صناعات محلية لتحرير وتصنيع جزء من البترول المنتج من قبلها (فى هذه الدول) والعمل على تصدير منتجاتها بمساهمة من هذه الشركات فى التنمية الاقتصادية العربية .

ووافق المجلس على عقد مؤتمر البترول العربى السابع بدولة الكويت فى الربع الاول من عام ١٩٧٠ .

كما وافق المجلس على توجيه الدعوة لاتحاد التأمين واتحاد الاقتصاديين العرب ، ومنظمة الاغذية والزراعة للمشاركة فى لجان المجلس الاقتصادى بصفة مراقبين .

٦ – مجلس الوحدة الاقتصادية

اجتمع مجلس الوحدة الاقتصادية فى الفترة من ١١ الى ١٨ مايو ١٩٦٨ على مستوى وزراء الاقتصاد بالقاهرة . والمعروف ان المجلس يتكون من : ج. ع. م. ، والاردن ، والعراق وسوريا ، والكويت ، واليمن .

كما قررت حكومة السودان الانضمام للمجلس .

ومن أهم ما تضمنه جدول الاعمال ، البت فيما وصلت اليه لجان المجلس المختلفة من بحوث وتوصيات فى المجالات الجمركية والتجارية والصناعية والزراعية ، وفيما يتعلق بانتقال الاشخاص ورؤوس الاموال بين البلاد العربية وذلك تنفيذا لما نصت عليه الاتفاقية من التكامل الاقتصادى العربى الوثيق .

وقد أعد المجلس ولجانه مشروعات هامة معروضة على الوزراء فى هذا الاجتماع ، ومن أهمها اتحاد المدفوعات العربى والتنسيق الصناعى والزراعى وتنسيق الخطط الاقتصادية بين البلاد الاعضاء وتطبيق نظام البطاقة الشخصية والعائلية الموحدة ، واستخدامها فى الاتصال بين الدول العربية .

ومن أهم المسائل التى عرضت على المجلس تدعيمه وتوسيع قاعدته بما يكفل انضمام البلاد العربية الاخرى اليه ، وذلك تحقيقا لما شهدته مؤتمرات القمة العربية من تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة .

وقد اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية فى جلسته الختامية القرارات التالية :

— اختصار مراحل السوق العربية المشتركة بحيث يتم تحرير التجارة بين الدول العربية من كل القيود فى أول يناير ١٩٧١ بدلا من يناير ١٩٧٤ .

— انشاء اتحاد عربى للمدفوعات بين الدول الاعضاء يكون بمثابة غرفة مقاصة للتسويات المتعددة وكصندوق لمنح التسهيلات الائتمانية القصيرة الاجل .

— تيسير انتقال الاشخاص بين الدول العربية الاعضاء ببطاقة شخصية موحدة من أول أكتوبر سنة ١٩٦٨ .

— اتخاذ اجراءات التنسيق الاقتصادى فى مختلف المجالات لدفع عجلة التنمية فى جهد مشترك بين البلاد الاعضاء .

— دعوة البلاد العربية الاخرى غير الاعضاء فى المجلس للانضمام الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية .

— عقد الاجتماع الثانى للمجلس على مستوى الوزراء فى بغداد فى النصف الثانى من أكتوبر سنة ١٩٦٨

هذا وقد صرح الدكتور عبد المنعم البنا ، أمين عام المجلس ، بأن المجلس على الرغم من قصر الفترة التى مرت منذ انشائه قد قام بانجازات كبيرة من أهمها التحرير الجمركى والتجارى بنسبة ٨٠٪ للسلع الزراعية و ٤٠٪ للسلع الصناعية .

٧ – مؤتمر الشئون الاجتماعية والعمل :

عقد مؤتمر الشئون الاجتماعية والعمل لجامعة الدول العربية دورته الثانية عشرة فى الفترة من ٦ — ٩ مايو ١٩٦٨ فى مقر الجامعة بالقاهرة بحضور ممثلين عن الدول الاعضاء ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وامارة أبو ظبى ، وامارة قطر ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة اليونسكو ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، ومركز تنمية المجتمع فى العالم العربى ، ومعهد الادارة ومعهد التخطيط للامم المتحدة ببيروت وادارة الشئون الاجتماعية والعمل بجامعة الدول العربية .

وقد عرضت فى الاجتماع تقارير اللجان الرئيسية الثلاث المنبثقة عن المؤتمر وتوصياتها .

وقد تضمنت توصيات المؤتمر اقتراحا بانشاء مجلس عربى للتخطيط الاجتماعى فى نطاق جامعة الدول العربية يتولى مسئولية دراسة وتنسيق خطط التنمية فى المجتمعات العربية وتنظيم تبادل الاراء والخبرات ونتائج البحوث والتجارب فى البلاد العربية والاجنبية فى مجالات التنمية الاجتماعية على أن يعاون المجلس فى أعماله مركز للبحوث الاجتماعية ، وان يجرى التنسيق بينه وبين معاهد التخطيط والادارة القائمة حاليا .

كما أوصى المؤتمر بضرورة الاخذ بسياسة سكانية تستهدف تنظيم الاسرة حتى يمكن الموازنة

بين معدلات زيادة الانتاج وزيادة الاستهلاك وحتى يمكن تحقيق فائض فى الانتاج يستخدم فى مزيد من الخدمات وتسهيلا لتنظيم حركة هجرة الايدى العاملة العربية داخل الوطن العربى .

كذلك اوصى المؤتمر بأن يكون تخطيط سياسات التعليم والتدريب مرتبطا بخطط التنمية الاقتصادية الشاملة .

كما أكد المؤتمر أهمية مشاركة المرأة العربية فى بناء مجتمعها باعتبارها قوة أساسية من قوى العمل . كما أكد اهمية المشاركة الشعبية فى مشروعات التنمية الاجتماعية فى كافة نواحيها بما فيها التمويل.

وبعد أن استعرض المؤتمر جميع التوصيات المقدمة تمت الموافقة علىعقد المؤتمر العربى

٨ ـ لجنة حقوق الانسان :

اجتمعت بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية اللجنة التوجيهية لحقوق الانسان يوم ١٥ ابريل ١٩٦٨ لبحث ترتيبات عقد المؤتمر الدولى لحقوق الانسان الذى يبدأ فى طهران يوم ٢٢ أبريل ١٩٦٨ وتنسيق العمل بين الدول العربية فى المؤتمر .

الهيئة العربية للمعارض :

عقدت الهيئةالعربية للمعارض اجتماعات فى مقر الجامعة العربية بالقاهرة فى الفترة من ٢٧ ابريل الى ٣ مايو ١٩٦٨ . وقد تضمن جدول اعمالهاالمسائل الاتية :

ـ الاشتراك فى معرض أوساكا العالمى .

ـ وضع الخطة العربية للاشتراك العربى فى المعارض الدولية .

ـ دراسة اقتراحات ج.ع.م بشأن اشتراك الدول العربية فى المعارض التى تقام فى الدول العربية .

ـ وضع برنامج زمنى للمعارض العربية .

ـ وضع مشروع المعرض المتنقل للحضارة العربية .

ـ النهوض برسالة الهيئة العربية للمعارض .

١٠ ـ ميزانية الامانة العامة :

تلقت الامانة العامة لجامعة الدول العربية من سفارة الجمهورية العراقية بالقاهرة أن الجهات العراقية المختصة قد وافقت على تحويل مبلغ ١٩١٠٠٠ دينار عراقى لحساب الامانة العامة منها مبلغ ٨٣٦١١ جنيها بالعملة المصرية والباقى بالعملات الصعبة ، وذلك سدادا لنصيبالعراق فى ميزانية الامانة العامة ، ولقدر من المتأخر من ميزانيات الاعوام السابقة .

١١ ـ امارة قطر :

صرحت المصادر الكويتية ، فى ١٨ مايو ١٩٦٨ ، بأن حاكم قطر طلب من أمير الكويت أن تساعده الكويت فى أن تنضم قطر للجامعة العربية كعضو مراقب فقط ، وذلك تمهيدا لانضمامها للجامعة ودخولها المجال السياسى العربى كعضو عامل فى حالة عدم نجاح اتحاد امارات الخليج العربى .

القارة الافريقية

١ ـ منظمة الوحدة الافريقية :

اجتمع المجلس الوزارىالمنبثق من منظمة الوحدة الافريقية فى أديس أبابا فى الفترة من ٢٠ الى ٢٤ فبراير ١٩٦٨ . وقد أقر ميزانية المنظمة واتخذ عدة قرارات بشأن القضاء على الاستعمار والتفرقة العنصرية .

وقد ندد المجلس بصفة خاصة بكل من المانيا الفدرالية وفرنسا وايطاليا لبيعها اسلحة الى جنوب أفريقيا . كما اكد المجلس حق الصومال الفرنسى فى الحصول على استقلاله .

ووافق المجلس على قرار يدين اسرائيل بالعدوان فى حرب الشرق الاوسط فى يونيو ١٩٦٧ كما يطالبها بسحب قواتها من الاراضى المحتلة .

وسيعقد المجلس دورتهالمقبلة فى شهر سبتمبر ١٩٦٨ .

٢ ـ منظمة الدول الشاطئية لنهر السنغال :

قامت منظمة اقليمية جديدة فى غرب أفريقيا تضم الدولالواقعة فى حوض نهر السنغال . وهذه الدول هى : غينيا ومالى وموريتانيا والسنغال . وقد انشئت هذه المنظمة بعد اجتماع عقد فى لابى (غينيا) فى الفترة من ٢١ ـ ٢٤ مارس بينرؤساء هذه الدول .

ومن أهداف المنظمة الجديدة التعاون الاقتصادى بين الدول الاعضاء وتوثيق الروابط فيما بينها فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافيه .

وتضم المنظمة الفروعالتالية: مؤتمر دولى لرؤساء الدول يعقد مرة كل عام على الاقل ، مجلس وزارى يعقد مرتين كل عام على الاقل ويتولى السلطة التنفيذية وسلطة رقابة نشاط المنظمة ، ومجلس برلمانى وظيفته استشارية ، أمانة تنفيذية تشرف على ثلاث امانات عامة تختص الاولى بتنظيم واستغلال حوض نهر السنغال ، وتختص الثانية بالتخطيط الاقتصادى والتنمية ، وتختص الثالثة بالمسائل التعليمية والثقافية والاجتماعية .

ومقر الامانة التنفيذية فداكار (السنغال) .

وقدانتخب الرئيسسيكوتورى، رئيس غينيا ، رئيسا للمنظمة الجديدة .

القارة الامريكية

١ – منظمة الدول الامريكية :

انتخب مجلس منظمة الدول الامريكية ، الذى انعقد فى واشنطون فى ١٣ فبراير ١٩٦٨، جالو بلازا لاسو ، الرئيس الاسبق لدولة الاكوادور ، أمينا عاما للمنظمة لمدة عشر سنوات . وقد انتخب ميجويل رافائيل اوركويا (السلفادور) أمينا عاما مساعدا . ومن الملاحظ أن منصب الامين العام المساعد تولاه دائما مندوب عن الولايات المتحدة .

٢ – منظمة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة :

عقدت اللجنة الاستشارية للمشاريع ، التابعة لمنظمة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة، دورتها الثالثة فى مكسيكو فى الفترة من ١٤ – ١٩ مارس ١٩٦٨ . وتضم هذه اللجنة رؤساء ومديرى مشاريع القطاع الخاص ودرست اللجنة موضوعين اساسيين : أولا تنسيق سياسات الاجور والتشريعات الاجتماعية فى الدول الاعضاء ، ثانيا بعض مشاكل التحكيم التجارى .

٣ – السوق المشتركة لامريكا الوسطى :

عقد اتفاق ، فى نهاية شهر فبراير الماضى ، بين أمانة الاندماج الاقتصادى لامريكا الوسطى وبنك الاندماج الاقتصادى لامريكا الوسطى ، بشأن وضع خطة لتنمية صادرات دول السوق المشتركة لامريكا الوسطى .

القارة الاوروبية

١ – اتحاد غرب أوروبا :

قررت لجنة رؤساء جمعية اتحاد غرب أوروبا ، فى ٢٩ فبراير ١٩٦٨ ، أن تقوم الجمعية العامة فى دورتها القادمة فى ٣٠ مايو ١٩٦٨ بمناقشة موضوع العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة وموضوع الامن الاوروبى بالنظر الى الوضع فى جنوب شرقى آسيا .

٢ – مجلس أوروبا :

قدمت السويد والنرويج والدانمارك شكوى مشتركة ، فى ٢٦ مارس ١٩٦٨ ، الى لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس أوروبا ، متهمة الحكومة العسكرية فى اليونان بانتهاك الحريات الاساسية للانسان وتعذيب المعتقلين .

وسوف يتم تعيين لجنة فرعية للتحقيق فى الاتهامات التى تضمنتها هذه الشكوى .

٣ – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

عقد وزراء البحث العلمى فى الدول الاعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مؤتمرهم الثالث فى باريس فى الفترة من ١١ – ١٢ مارس ١٩٦٨ ، وكان على جدول أعمال المؤتمر ثلاثة موضوعات : التفاوت التكنولوجى بين الدول الاعضاء وأثره على التنمية الاقتصادية ، تنظيم وتدعيم البحث فى العلوم الاساسية ، موضوع الاعلام العلمى والتكنولوجى .

٤ – حلف الاطلنطى :

حذرت الولايات المتحدة الدول الحليفة لها فى حلف الاطلنطى خلال اجتماعات وزراء الدفاع لدول الحلف التى بدأت يوم ١٠ مايو ١٩٦٨ – من ضرورة زيادة نصيب كل منها فى الاعباء الدفاعية ، والا فانها ستواجه انخفاض قوتها العسكرية فى مواجهة قوة السوفييت الضخمة فى أوروبا .

وقد صرحت المصادر المطلعة بأن مغزى التحذير الامريكى كان واضحا . وأنه مالم تسهم دول الحلف فى حل مشكلة العجز الخطير فى ميزان المدفوعات الامريكى فان الولايات المتحدة قد تضطر الى اعادة جزء كبير من قواتها فى أوروبا الى الولايات المتحدة لتوفير العملات الاجنبية .

وقد أعلنت بريطانيا على الفور أنها أعدت فرقة جديدة لالحاقها بحلف الاطلنطى قوامها ٣٠ الف رجل ممن تمرسوا على القتال فى الشرقين الاوسط والاقصى .

٥ – حلف وارسو :

عقدت اللجنة السياسية الاستشارية التابعة لحلف وارسو اجتماعات فى صوفيا فى ٧ و٨ مارس ١٩٦٨ . وأصدرت اللجنة ثلاث وثائق : بلاغ عام ، أعلان بخصوص فيتنام ، وبيان عن حظر انتشار الاسلحة النووية . ولم توقع رومانيا على هذا البيان الأخير .

وجاء فى البلاغ العام أن الدول الاعضاء بحثوا جميع أوجه الوضع فى فيتنام والوضع الدولى عموما من جراء استمرار العدوان الامريكى على شعب فيتنام . وقد لاحظ المؤتمرون أن الولايات المتحدة تواصل سياستها المغامرة بتوسيع نطاق الحرب وترفض الغارات الجوية وجميع الاعمال الحربية الاخرى ضد جمهورية فيتنام الشعبية وبذلك تمنع خلق الجو المناسب لتسوية القضية

الفيتنامية بالطرق السلمية .
وادان المؤتمرون الاعمال الاجرامية التى يرتكبها المستعمرون الامريكيون فى قمع حركة التحرير القومية فى فيتنام الجنوبية بقوة السلاح ومنع جمهورية فيتنام الديمقراطية من بناء الاشتراكية .

أما الاعلان بخصوص فيتنام فقد جاء فيه أن امتداد العدوان الامريكى فى فيتنام يهدد السلم الدولى .

أما البيان عن حظر انتشار الاسلحة النووية فقد تناول تبادل وجهة نظر الدول الاعضاء حول مشروع المعاهدة السوفيتية ـ الامريكية بهذا الخصوص .

عقد زعماء الاتحاد السوفيتى وبولندا والمجر والمانيا الشرقية وبلغاريا اجتماع قمة طارئا فى موسكو يوم ٨ مايو ١٩٦٨ . وقد اذاعت وكالة « تاس » أن الزعماء تبادلوا وجهات النظر بشأن الموقف فى بلادهم واعربوا عن تصميمهم على الاستمرار فى بذل قصارى جهودهم لتنمية علاقات الصداقة والتعاون الكامل .

٦ ـ الكوميكون :

بدأ اجتماع اللجنة التنفيذية للكوميكون يوم ١٤ مايو ١٩٦٨ لوضع الخطط لمؤتمر قمة لدول الكوميكون يعقد فى موسكو فى شهر يوليو ١٩٦٨ .

٧ ـ الجماعة الاوروبية :

(أ) البرلمان الاوروبى

عقد البرلمان الاوروبى اجتماعا فى الفترة من ١١ ـ ١٥ مارس ١٩٦٨ . وكان من أهم الموضوعات التى بحثها ثلاثة : تقرير جان راى ، رئيس السلطة التنفيذية الموحدة للجماعة الاوروبية ، حظر انتشار الاسلحة النووية ، والعلاقات التجارية بين الجماعة الاوروبية ودول أوروبا الشرقية .

قد حذر جان راى من الانقسام الذى دب فى صفوف الدول الاعضاء فى الجماعة الاوروبية بخصوص قبول عضوية بريطانيا فى السوق الاوروبية المشتركة . وقال ان هذا الانقسام قد يؤدى الى انهيار السوق المشتركة . وناشد رئيس الجهاز التنفيذى الدول الاعضاء تلمس حلول وسط ومرحلية لهذه المشكلة .

أما بخصوص حظر انتشار الاسلحة النووية فقد اكد جان راى ان المسألة لا تتعلق بمنع حكومات الدول الاعضاء بتوقيع مشروع معاهدة حظر الاسلحة النووية بقدر ما تتعلق بالتوصل الى اتفاق حول تفسير هذا المشروع وبشرط الاعتراف بالدور الذى تقوم به منظمة الاوراتوم وبشرط الاحتفاظ بسلطة الرقابة التى تقوم بها هذه المنظمة .

وقد خصص البرلمان الاوروبى جزءا كبيرا من مناقشاته لموضوع العلاقات التجارية بين الجماعة الاوروبية ودول أوروبا الشرقية . ويستنتج من هذه المناقشات ان اسواق الدول الشرقية فاقت من حيث أهميتها للجماعة الاوروبية اسواق امريكا اللاتينية . الا أن هناك بعض الصعوبات تعترض نمو التجارة بين الجماعة الاوروبية والدول الشرقية على النحو المطلوب . وهذه الصعوبات تتعلق أساسا بالتنظيم الاقتصادى فى الدول الشرقية . ومن المرغوب فيه العمل على تذليل هذه الصعاب من الجانبين .

وتعرض البرلمان الاوروبى لبعض المسائل الاخرى منها «عجز الميزان التجارى الامريكى» وقرر أن هذه المشكلة الكبرى يجب تسويتها بروح من التعاون الدولى .

وفى ٢٢ مارس ١٩٦٨ رفض البرلمان الاوروبى اقتراحا للجنة الاوروبية لمنتجات الالبان بتخفيض اسعار اللبن والزبد .

(ب) السوق المشتركة :

اصدر وزراء مالية دول السوق المشتركة بيانا فى ٢٧ فبراير يؤكدون فيه اصرارهم على المحافظة على سعر ثابت للفائدة فى دولهم . وذكر البيان أن الوزراء تبادلوا وجهات النظر حول موضوع اصلاح نظام صندوق النقد الدولى .

وفى اجتماع آخر لوزراء مالية السوق المشتركة ، عقد فى ٤ و ٥ مارس ١٩٦٨ تبادل الوزراء وجهات النظر حول التنسيق الضريبى داخل السوق ولكنهم لم يتوصلوا الى قرار فى هذا الشأن ، ولكن الوزراء وافقوا على توصية بشأن السياسة المالية العامة لدول السوق خصوصا فى مواجهة تخفيض الجنيه الاسترلينى والتدابير التى اتخذتها الولايات المتحدة لتحسين وضعها الاقتصادى . وتنص هذه التوصية على أمرين :

ـ أن دول السوق المشتركة يجب أن تحافظ على ثبات سعر الفائدة كشرط اساسى لاستمرار الاستثمارات . وذلك لان تخفيض الجنيه الاسترلينى والتدابير الاقتصادية الامريكية من شأنها خفض عرض رؤوس الاموال فى الاسواق المالية لدول الجماعة الاوروبية وزيادة الطلب على رؤوس الاموال فى هذه الدول ، الامر الذى قد يترتب عليه انخفاض الرصيد الايجابى فى ميزان مدفوعات الجماعة الاوروبية .

ـ المطالبة بدراسة جميع النواحى الفنية والاثار المحتملة للتنازلات التعريفية فى اطار «جول كيندى» .

وناقش مجلس وزراء خارجية السوق المشتركة مسألة طلب بريطانيا بالانضمام الى السوق المشتركة وذلك فى جلستين عقدتا فى أول مارس و ١٩ مارس الماضى ولكن هذه المناقشات لم تسفر عن اتفاق .

(ج) الصندوق الاوروبى للتنمية :

اصدرت لجنة الجماعة الاوروبية ستة قرارات ، فى ٧ مارس الماضى ، بتقديم معونات فى حدود مبلغ ١٦٫٨٢٩٫٠٠٠ وحدة حسابية (الوحدة تعادل دولار امريكى) للمساهمة

في تمويل المشاريع التالية :

— مشروع للتوسع في زراعة النخيل واستخراج الزيوت في داهومي (٥٠٥ر٠٠٠ وحدة حسابية) .

— تحسين الطريق بين لومي وباليما في جمهورية توغو (٤ر١٩٣ر٠٠٠ وحدة حسابية) .

— اقامة نظام داخلي في المدرسة الفنية الزراعية في بوتار في جمهورية رواندا (٣٨٠ر٠٠٠ وحدة حسابية) .

— اقامة طريق سيبيتي — جاكوب في جمهورية الكونغو (٣ر٦٤٦ر٠٠٠ وحدة حسابية) .

— تقديم معونة مالية الى مكتب التنمية الصناعية في مدغشقر (٣٣ر٠٠٠ وحدة حسابية) .

— برنامج المعونة للتنمية الاقتصادية في السنغال (٨ر٠٧٢ر٠٠٠ وحدة حسابية) .

٨ — المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة :

نشرت المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة بيانا صحفيا في ٢٩ فبراير الماضي عن التبادل التجاري بين الدول الاعضاء .

ويتضح من هذا البيان أن التبادل التجاري قد ارتفع في عام ١٩٦٧ بنسبة ٧ر٩ ٪ (نسبة الارتفاع في عام ١٩٦٦ ٤ر٩ ٪) .

ومن المعلوم انه في ١٩٦٧ تم الغاء الرسوم الجمركية على السلع الصناعية بين الدول الاعضاء .

منظمات أخرى

١ — هيئة الصليب الاحمر الدولية :

قال الدكتور احمد ابو تورة ، رئيس جمعية الهلال الاحمر الاردنية ، ان الاردن مازال ينتظر وصول تقرير من لجنة الصليب الاحمر الدولية من المدنيين بعد معركة الكرامة يوم ٢١ مارس . وأضاف انه طلب من ممثل اللجنة الدولية في عمان أن يبذل جهوده للحصول على ردود سريعة « لان اسرائيل مازالت تتلكأ في اعطاء أية اجابات » . ولم ترد على ماأذيع من أنها قتلت عشرات من المدنيين الذين اختطفتهم قواتها.

وفي ٦ مايو ١٩٦٨ اعلنت هيئة الصليب الاحمر الدولية أن اسرائيل رفضت حتى الان السماح لمندوبها بالتحدث الى الفلسطينيين الذين خطفتهمقوات اسرائيل في عمليتها العسكرية في الضفة الشرقية للاردن يوم ٢١ مارس . وقالت أيضا أن اللجنة تعمل على أن يعامل رجال المقاومة معاملة أسرى الحرب .

عاد الى بورسعيد في يوم ١٧ مايو ١٩٦٨ ، الصيادون الـ ٢٦ الذين كانت السلطات الاسرائيليةقد اختطفتهم بمراكبهم الثلاثة في ١٦ ابريل الماضي اثناء قيامهم بعمليات الصيد في البحر المتوسط . وقد تسلم الصليب الاحمر هؤلاء الصيادين وعمل على أعادتهم الى وطنهم .

٢ — النقل الجوي :

عقدت ١٨ شركة طيران منضمة الى المنظمة الدولية للنقل الجوي ، اجتماعا في نيويورك في الفترة من ٢٠ — ٢٥ فبراير ١٩٦٨ لبحث تنشيط حركة النقل الجوي عبر المحيط الاطلنطي .

وجدير بالذكر أن المنظمة الدولية للنقل الجوي تهيمن على جميع شركات الطيران في العالم وتشترك فيها حاليا أكثر من ٧٠ دولة . والغرض الرئيسي من هذه المنظمة التأكد من أن حركة السفر عن طريق شركاتالطيران المختلفة تسير بأقصى سرعة ممكنة وبأمان وراحة وكفاءة . وكذلك لتحقيق عوامل الاقتصاد لشركة الطيران وللراكب على السواء .

وقد تنبهت المنظمة الىماسوف يحدث في مختلف مطارات العالم بعد ظهور الطائرات الضخمة وتشغيلها على الخطوط التجارية المختلفة فأوصت بما يأتي :

— ضرورة الغاء جوازات السفر واستبدالها ببطاقات سياحية شخصية تقبلها جميع الحكومات .

— الغاء تأشيرات الدخول لاي بلد من العملاء والدخول الى هذه البلاد بالبطاقات السياحية الشخصية .

— يقتصر التطعيم ضد الامراض الوبائية على السائحين.

— التخلص من قسوة اللوائح الخاصة بجمارك بعض البلاد ، واستبدالها بلوائح مبسطة تيسر للسائح دخوله أي بلد من البلاد بدون تعب أو ارهاق .

— يسهل عادة اصطياد المهربين بوسائل معينة بدون الحاجة الى تفتيش حقائبهم .

— اذا كانت اسعار السفر بالطائرات ستنخفض في السنوات المقبلة تخفيضا كبيرا فعلى الحكومات أن تتساهل في الرسوم التي تفرضها على هبوط وايواء الطائرات فتخفضها بدورها وذلك لتقوية دعائم السياحة في كل مكان.

٣ — الكومنولث البريطاني :

ادمجت وزارة الكومنولث في بريطانيا في وزارة الخارجية .

٤ — الاتحاد البرلماني الدولي

عقد مجلس الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاته في داكار على مدى ثمانية أيام من ١٤ الى ٢١ ابريل ١٩٦٨ . وبعد مفاوضات ومناورات عديدةأصدر المجلس قرارين بشأن قضية الشرق الاوسط .

والقرار الاول يتضمن ضرورة احترام قرارات الامم المتحدة

أما القرار الثاني فقد نص على تشكيل لجنة برلمانية دولية للتحقيق في تصرفات اسرائيل في المناطق التى احتلتها بعد ٥ يونيو وكيفية معاملة السكان العرب في الاراضي المحتلة .



ميثاق اتحاد دول وسط أفريقيا "ابريل ١٩٦٨"

رئيس جمهورية وسط أفريقيا ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية (كينشاسا) ورئيس جمهورية تشاد ،

عملا ببروتوكول الاتفاق المعقود فى الثانى من فبراير ١٩٦٨ بمدينة « بانجوى » بين رؤساء كل من جمهورية أفريقيا الوسطى ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (كينشاسا) وجمهورية تشاد ،

واقتناعا منهم بأن الشعوب لها حق غير قابل للتنازل عنه فى تقرير مصيرها ،

وادراكا منهم بأن من واجبهم وضع الثروات الطبيعية والبشرية لدولهم فى خدمة التقدم العام لشعوبهم فى جميع مجالات النشاط الانسانى ،

واسترشادا بالارادة المشتركة والمخلصة لتعزيز التفاهم بين شعوبهم والتعاون بين دولهم من أجل الاستجابة لتطلعات شعوبهم وتدعيم الاخاء والتضامن القوى داخل اتحاد أوسع يتخطى الخلافات العنصرية والقومية .

واقتناعا منهم بوضع هذه الرغبة الاكيدة فى خدمة تقدم شعوبهم يحتم عليهم خلق الظروف الملائمة لحفظ السلام والامن والمحافظة عليها .

واصرارا منهم على المحافظة على استقلال وسيادة دولهم التى نالتها بصعوبة ، وتقوية وحدتها الاقليمية ومكافحة الاستعمار والاستعمار الجديد فى جميع صورهما ،

ومؤكدين تمسكهم بمبادىء الاعلان العالمى لحقوق الانسان، وميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

ومدفوعين بارادة قوية لتدعيم الروابط التاريخية وروابط الاخاء الوثيقة بين شعوبهم .

رغبة منهم فى تشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية والسياسية بين دولهم .

واقتناعا منهم بأن الموقع الجغرافى لدولهم يحتم عليهم تضامنا أكثر فعالية فى نطاق تنظيم مشترك للنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية .

وادراكا منهم للدور الذى يتحتم على دول الاتحاد أن تقوم به نطاق دول وسط أفريقيا

وادراكا منهم أيضا لدورهم فى تدعيم التضامن الافريقى مع احترامهم للالتزامات الدولية التى سبق ان أرتبطت بها دولهم.

وتصميما منهم على تكوين سوق مشترك لافريقيا الوسطى بطريقة تدريجية تطلعا لاندماج اقليمى.

وايقانا منهم بأن انشاء سوق مشتركة وازالة العوائق القائمة فى وجه التجارة بين الاقاليم ، وتبنى أسلوب عادل لتوزيع مشاريع التصنيع وتنسيق برامج التنمية لمختلف القطاعات الانتاجية، سوف يساهم الى حد كبير فى رفع مستوى معيشة شعوبهم .

وحريصين على تدعيم اقتصادياتهم وتأمين نموها المتناسق باتخاذ التدابير التى تأخذ فى الاعتبار المصالح الجماعية والفردية واتخاذ تدابير ملائمة لتعويض الوضع الخاص للدول الاقل نموا .

وتصميما على الاسهام فى تحقيق اهداف الوحدة الافريقية بواسطة تكوين هذا الاتحاد الاقتصادى الاقليمى والتعاون فى الميدان السياسى وميدان الامن .

يقررون انشاء دول افريقيا الوسطى ، وقد اتفقوا على ما يأتى :

المادة ١ — يقيم الاطراف المتعاقدون بمقتضى هذا الميثاق اتحادا بين دول أفريقيا الوسطى، يسمى فيما يلى « الاتحاد » .

والاتحاد مفتوح أمام عضوية اى دولة مستقلة وذات سيادة تطلب ذلك على ان تقبل عضوية اى دولة جديدة باجماع الاعضاء المكونين للاتحاد .

المادة ٢ — يقرر الاطراف المتعاقدون انشاء سوق مشتركة لدول وسط افريقيا ، ومن اجل ذلك اتفقوا على تنسيق سياساتهم التصنيعية وخطط التنمية وسياسة النقل والمواصلات السلكية

واللاسلكية لتيسير التطور المتوازن وتنويع اقتصاديات الدول الاعضاء فى الاتحاد فى اطار يسمح بازدياد التبادل الدولى ورفع مستوى معيشة الشعوب . كما يقررون العمل على التعاون الوثيق فى ميدانى الثقافة والامن .

المادة ٣ — ويكون تحقيق الاعمال التى تقع على عاتق الاتحاد بواسطة : مؤتمر رؤساء الدول ، مجلس الوزراء ، السكرتارية التنفيذية .

القسم الاول — الهيئات

الجزء الاول : مؤتمر رؤساء الدول

الفصل الاول : فى التنظيم

المادة ٤ — يتكون مؤتمر رؤساء الدول باجتماع رؤساء الدول الاعضاء أو مندوبيهم المفوضين بسلطة اتخاذ القرارات.

ويجوز أن يعاون رؤساء الدول وزراء او خبراء .

المادة ٥ — يجتمع المؤتمر كلما اقتضى الامر ، على الا يقل ذلك عن مرة فى العام .

المادة ٦ — تكون رئاسة الجلسات بالتناوب كل عام لرئيس احدى الدول وفق الترتيب الابجدى لاسماء الدول ، الا اذا قرر رؤساء الدول بالاجماع خلاف ذلك.

ويكون تناوب الرئاسة مع بداية اول جلسة فى كل عام . وفى حالة انضمام دول جديدة للاتحاد، يتولى رؤساؤها رئاسة المؤتمر بعد آخر الدول الموقعة على هذا الميثاق فى الترتيب الابجدى .

المادة ٧ — فى حالة خلو منصب الرئيس لاسباب داخلية خاصة بدولته تؤول رئاسة المؤتمر الى رئيس الدولة التالية فى الترتيب الابجدى .

المادة ٨ — يحدد الرئيس تاريخ ومحل الاجتماع ويدعو اعضاء المجلس الى الانعقاد .

٧٤٩

المادة ٩ — فى حالة قيام ظروف المؤتمر فى مقارهم الخاصة بناء على قرار من الرئيس .

المادة ١٠ — المؤتمر هو الهيئة

الفصل الثانى : فى الاختصاصات

طارئة يجوز استشارة أعضاء العليا فى الاتحاد ، والتى تعمل على تحقيق الاهداف المحددة فى هذا الميثاق ووفق الشروط المقررة :

١ — يعمل على تدعيم وحدة وتضامن الدول الاعضاء .

٢ — ينسق وينمى تعاون هذه الدول وجهودها من أجل توفير ظروف معيشية أفضل لشعوبها.

٣ — يحمى سيادة هذه الدول ووحدتها الاقليمية واستقلالها .

٤ — يوجه وينسق السياسة العامة لهذه الدول وبصفة خاصة فى الميادين التالية :

(أ) الاقتصاد والتجارة والجمارك والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية. (ب) التعليم والثقافة . (ج) الصحة والتغذية. (د) العلم والتكنولوجيا . (هـ) الدفاع والامن .

٥ — يكون له سلطة اتخاذ القرارات فى الميادين التالية : وهى ليست على سبيل الحصر :

— مراقبة أعمال مجلس الوزراء .

— وضع لوائحه الداخلية والموافقة على اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء .

— تعيين مقر الاتحاد .

— تقرير انشاء الهيئات والمرافق العامة المشتركة .

— تعيين السكرتير التنفيذى والسكرتير التنفيذى المساعد للاتحاد .

— اصدار ميزانية الاتحاد وتحديد النصيب السنوى لكل من الدول الاعضاء بناء على اقتراحات مجلس الوزراء .

— تقرير اجراء المفاوضات الجمركية مع الدول الاخرى ، وتطبيق نظام جمركى موحد .

— اتخاذ القرارات النهائية فى المسائل التى لم يتوصل مجلس الوزراء الى قرار جماعى بشأنها

— يجوز له أيضا اعادة النظر فى تنظيم واختصاصات ونشاط جميع الهيئات الاخرى المكونة للاتحاد .

٦ — يقوم بالتحكيم فى جميع المنازعات بين الدول الاعضاء بصدد تطبيق هذا الميثاق .

الفصل الثالث : فى القرارات والاخطارات والسلطة التنفيذية :

المادة ١١ — تتخذ قرارات المؤتمر بالاجماع ، وهى قابلة للتنفيذ بحكم القانون داخل الدول الاعضاء وفقا للاجراءات التى تحددها اللائحة الداخلية للمؤتمر

الجزء الثانى : مجلس الوزراء :

الفصل الاول : فى التنظيم :

المادة ١٢ — يتكون مجلس الوزراء من وزراء الخارجية ، أو أى وزراء آخرين ، تختارهم حكومات الدول الاعضاء .

وعلى كل وفد ، يتمتع بصوت مستقل ، ان يضم وزيرا واحدا على الاقل — ويجوز أن يستعين اعضاء مجلس الوزراء بالخبراء .

المادة ١٣ — يجوز للمجلس أن يستدعى اى شخص متخصص بصفة استشارية ، وخارج نطاق المداولات .

وينعقد المجلس كلما اقتضى الامر ، على الا يقل ذلك عن مرتين فى العام .

المادة ١٤ — تكون رئاسة المجلس بالتناوب كل عام لوزير من احدى الدول وفق الترتيب الابجدى لاسماء الدول — وتتناوب الرئاسة مع بداية اول جلسة فى العام الجديد . وفى حالة انضمام دول جديدة للاتحاد ، تعود رئاسة المجلس لوزير من هذه الدول فى اعقاب انتهاء فترة رئاسة آخر الدول الاعضاء فى الترتيب الابجدى .

المادة ١٥ — فى حالة خلو منصب رئيس المجلس لاسباب داخلية خاصة بدولته ، تؤول رئاسة المجلس الى احد وزراء الدولة التالية فى الترتيب الابجدى .

المادة ١٦ — يحدد رئيس المجلس تاريخ ومحل الاجتماع ويدعوه الى الانعقاد .

المادة ١٧ — فى حالة قيام ظرف طارىء يجوز استشارة اعضاء المجلس فى مقارهم الخاصة

— ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضر عن كل دولة ما لا يقل عن وزير .

الفصل الثانى : فى الاختصاصات:

المادة ١٨ — يعمل المجلس بتفويض من مؤتمر رؤساء الدول ، ويشمل هذا التفويض بصفة خاصة المسائل الاتية :

— التنظيم الضرائبى والاحصائى

— التعريفة الجمركية المشتركة على المعاملات الخارجية .

— التعريفة والمكوس الضرائبية على دخول السلع .

— الضريبة على منتجات الاتحاد

— قانون الجمارك .

— التشريعات واللوائح الجمركية .

— تنسيق الرسوم الضرائبية الداخلية .

— قانون الاستثمارات .

— توزيع مشاريع التصنيع .

— تنسيق خطط التنمية وسياسات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية .

— التشاور فيما يتعلق برسوم خروج السلع وتنظيم عمليات التصدير بالنسبة للسلع ذات الاهمية المشتركة وكذلك تنظيم الاجور والضمان الاجتماعى .

— التعليم والتبادل الثقافى .

— الدفاع والامن .

والشروط التى يزاول المجلس اختصاصاته بمقتضاها مفصلة فيما بعد .

الفصل الثالث : قرارات المجلس الاخطارات والسلطة التنفيذية :

المادة ١٩ — يتخذ المجلس قراراته بالاجماع . وهى نافذة بحكم القانون فى الدول الاعضاء وفق ما تحدده لائحة المجلس الداخلية — ويجوز للمجلس اصدار التوصيات وأن يعرب عن أماله .

الجزء الثالث : السكرتارية التنفيذية :

المادة ٢٠ — يقوم بأعمال السكرتارية التنفيذية السكرتير التنفيذى للاتحاد يعاونه السكرتير التنفيذى المساعد وجهاز ادارى .

ويكون تعيين السكرتير التنفيذى والسكرتير التنفيذى المساعد لمدة ثلاث سنوات ، يجوز تجديدها بقرار من مؤتمر رؤساء الدول بناء على توصية من مجلس الوزراء . ويخضع السكرتير المساعد للسلطة المباشرة لرئيس المؤتمر .

المادة ٢١ — يمتنع على السكرتير التنفيذى والسكرتير التنفيذى المساعد وموظفى الجهاز الادارى فى اثناء تأدية

اعمالهم ، طلب تعليمات أو الحصول عليها من أى حكومية أو هيئة وطنية أو دولية . ويمتنع عليهم اتخاذ أى موقف لا يتمشى مع صفتهم كموظفين دوليين .

ويضع مؤتمر الرؤساء نظام التوظف بناء على توصية من مجلس الوزراء .

الجزء الرابع : الشخصية القانونية :

المادة ٢٢ — يتمتع الاتحاد بالشخصية القانونية ، وبصفة خاصة يتمتع بالاهلية اللازمة للقيام بالاختصاصات التالية :
(ا) التعاقد . (ب) أهلية التصرف فى الاموال المنقولة والعقارية تحقيقا لاهدافه . (جـ) الاقتراض . (د) حق التقاضى . (هـ) قبول الهبات والوصايا وكافة التبرعات المختلفة .

ويمثل الاتحاد فى هذا الشأن الرئيس العامل لمؤتمر رؤساء الدول ، وله حق تفويض سلطاته .

ان اهلية التعاقد والتصرف فى الاموال المنقولة والعقارية والاقتراض يتولاها الرئيس بناء على موافقة سابقة من رؤساء جميع الدول الاعضاء .

المادة ٢٣ — يقرر مؤتمر الاتحاد الحصانات التى تمنح للاتحاد وممثلى الدول الاعضاء وللعاملين بالسكرتارية التنفيذية داخل اراضى الدول الاعضاء .

الجزء الخامس : الشئون المالية

المادة ٢٤ — يصدر مؤتمر رؤساء الدول ميزانية الاتحاد وتنظيماته وتصبح نافذة بناء على قرار من رئيس المؤتمر .

المادة ٢٥ — نفقات اجهزة الاتحاد يغطيها انصبة الدول الاعضاء وفق ما يقرره المؤتمر .

القسم الثانى :

الشئون الاقتصادية :

الجزء السادس : التعاون الاقتصادى والجمركى :

المادة ٢٦ — تحقيقا للاهداف المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا الميثاق ، ووفقا للخطة التى يحددها مؤتمر رؤساء الدول ، فان نشاط الاتحاد يشمل :

١ — اعتماد تعريفة جمركية وضرائبية مشتركة على الواردات من الدول غير الاعضاء .

ومنع فرض رسوم أو ضرائب على التصدير أو الاستيراد فيما بين الدول الاعضاء .

٢ — ازالة العقبات أمام انتقال الاشخاص والخدمات ورؤوس الاموال فيما بين الدول الاعضاء .

٣ — وضع سياسة اقتصادية مشتركة تهدف الى ضمان نمو مستمر ومتوازن للدول الاعضاء، واستقرار اكبر ، ومعدل اسرع لارتفاع مستوى المعيشة ، وذلك بتنسيق السياسات المالية الداخلية واعتماد قانون لتنظيم الاستثمارات بمنح الاولوية للمناطق البعيدة عن السواحل والتى ترتفع فيها نفقات الاستغلال الاقتصادى لتخفيف الفوارق الطبيعية داخل الاتحاد، وبتنسيق خطط التنمية على اساس توزيع عادل ومتوازن للصناعات بالنظر الى الموارد المتوفرة وبالنظر الى معدل التنمية لكل من الدول الاعضاء.

٤ — اقامة سياسة مشتركة فى ميدان النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية من اجل تيسير المبادلات بين الدول الاعضاء عن طريق تخفيض اجور النقل .

٥ — انشاء صندوق للموازنة والاستثمارات .

٦ — وضع تعريفة مناسبة لتشجيع استهلاك السلع التى تنتجها الدول الاعضاء فى الاتحاد.

٧ — وضع الاسس الملائمة لتنمية المبادلات التجارية بين الدول الاعضاء .

٨ — انشاء بنك للاستثمار هدفه تيسير التوسع الاقتصادى للاتحاد بواسطة خلق موارد جديدة .

القسم الثالث

الجزء السابع : التعاون الثقافى

المادة ٢٧ — من أجل توثيق التعاون والمبادلات الثقافية بينها ترى الدول الاعضاء ضرورة تنمية علاقاتها الثقافية فى ميادين الادب والفن والعلم والتكنولوجيا .

المادة ٢٨ — وتحقيقا لذلك ستعمل الدول الاعضاء ، بقدر ما تملكه من وسائل على :

— تشجيع تبادل المدرسين والباحثين أو أى أشخاص من ذوى النشاط فى مجالات الثقافة والعلوم والفنون .

— تشجيع التبادل الفنى والمسرحى والرياضى وتشجيع تبادل الطلبة والدارسين .

المادة ٢٩ — وتحقيقا لهذا الغرض ، فان مختلف المؤسسات المدرسية والمعاهد ومراكز البحوث الموجودة أو التى ستنشأ فى كل دولة من الدول الاعضاء سوف تقبل مواطنى الدول الاعضاء الاخرين فى الاتحاد.

وسوف يعمل الاتحاد على تيسير هذا التبادل بتوفير المنح الدراسية والبعثات .

القسم الرابع — الامن :

المادة ٣٠ — ضمانا لامن اقاليمها وحفاظا على سيادتها

تعلن الدول الأعضاء تضامنها وتعاونها العسكري في حالة وقوع عدوان خارجي ».

المادة ٣١ — وفي سبيل ذلك تتعهد الدول الأطراف باتخاذ كافة التدابير العملية والضرورية لضمان أمن أقاليم الدول الأعضاء وحدودها ، وذلك بتبادل المعلومات حول كل ما قد يشكل تهديدا للأمن الداخلي والخارجي لاحدى الدول الأعضاء في الاتحاد وبتبادل المعلومات التي تسمح بتسليم المتهمين بجرائم أو جنح ارتكبوها في دولهم أو في أي دولة من دول الاتحاد ولاتخاذ الاجراءات الكفيلة بقمع أي محاولات التخريب تقع في نطاق الاتحاد أو احدى الدول الأعضاء .

القسم الخامس :

اجراءات انتقالية

المادة ٣٢ — عند بدء سريان هذا الميثاق سوف تزود الدول الأعضاء السكرتير التنفيذي للاتحاد بجميع النصوص التشريعية والقانونية وجميع القرارات ذات الطابع الجمركي أو الاقتصادي بما في ذلك القرارات المتعلقة بالانضمام الى نظم خاصة ذات ميزات . وسوف يتولى السكرتير التنفيذي نشرها لدى الدول الأطراف ».

المادة ٣٣ — تجتمع لجان فنية متخصصة في أقرب فرصة لاقتراح اللوائح التطبيقية على مؤتمر رؤساء الدول بخصوص ما يلي :

— تشريع وتنظيم الشئون الجمركية .

— طرق توزيع رسوم الاستيراد والتصدير .

— تنسيق قوانين الاستثمارات أو وضع قانون موحد لها .

— تنسيق الشئون المالية الداخلية .

— أساليب اعتماد وتوزيع مشاريع التصنيع وسياسة التعاون الصناعي .

— نظام الرسوم على المنتجات المحلية .

— تنسيق خطط التنمية وسياسات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية .

— اقامة صندوق موازنة واستثمارات .

— وضع نظام للموانئ ومرافق السكك الحديدية والنهرية والطرق البرية والجوية .

— حرية انتقال الاشخاص والاموال والخدمات ورؤوس الاموال وحق الاقامة .

المادة ٣٤ — وتعتبر هذه اللوائح التطبيقية جزءا لا يتجزأ من هذا الميثاق .

القسم السادس — القواعد العامة والنهائية

المادة ٣٥ — يسري هذا الميثاق بعد التصديق عليه وفق القوانين الدستورية لكل من الدول الأعضاء .

وتودع التصديقات لدى جمهورية افريقيا الوسطى وعند تسلم التصديقات سوف تقوم الحكومة المودع لديها بابلاغ ذلك لجميع الاطراف المتعاقدة وللسكرتير التنفيذي للاتحاد .

المادة ٣٦ — يصدق على التعديلات التي تجرى على هذا الميثاق وفقا للقوانين الداخلية لكل من الدول الأعضاء .

المادة ٣٧ — لأي من الدول الأعضاء حق اعلان فسخ هذا الميثاق من جانبها . ولا يسري الفسخ الا ابتداء من أول شهر يناير التالي لابلاغ الدولة ذلك لرئيس المؤتمر ، على الا تقل المدة عن ستة أشهر — ولا يعني انسحاب دولة أو أكثر حل الاتحاد .

وقرار حل الاتحاد هو من سلطة مؤتمر رؤساء الدول وحدة الذي تحدد توزيع الحقوق والالتزامات الناجمة عن ذلك .

ويقرر المؤتمر أساس وأساليب التعويض في حالة انسحاب احدى الدول الأعضاء من الاتحاد .

المادة ٣٨ — يسجل هذا الميثاق ، بعد التصديق عليه ، لدى الامانة العامة لهيئة الامم المتحدة ، وتتولى ذلك حكومة الدولة المودع لديها التصديقات وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة .

فورت لامي (تشاد)

٢ ابريل ١٩٦٨

